وعلى التوضيح تعليقات منها شرح الشيخ خالد بن عبد الله الازهري النحوي الذي
فرغ عنه سنة ٨٩٠ وهو شرح عظيم ممزوج سماه التصريح بمضمون التوضيح اوله
الحمد لله الملهم لتوحيده الخ ذكر انه راى ابن هشام في منامه فاشار اليه بشرح
كتابه فاجاب (كشف الظنون ج ١ طبع استانبول ص ٤٣٢ ...) اقول قد تم
عدة حواشي ... اكثر من ... حواشي

تصحيح ... [illegible]

ثم اشغل الحبيب بالسبع ...
... وكيف اقول ان
ملكي والحال ان لله ما في
السموات والارض ...
... [illegible]

كيف اقول هذا
ملكي والحال ان
لله ما في ...

وعلى التوضيح تعليقات منها شرح الشيخ خالد بن عبد الله الازهري النحوي الذي
فرغ عنه سنة ٨٩٠ وهو شرح عظيم ممزوج سماه التصريح بمضمون التوضيح اوله
الحمد لله الملهم لتوحيده الخ ذكر انه راى ابن هشام في منامه فاشار اليه بشرح
كتابه فاجاب (كشف الظنون ج ١ طبع استانبول ص ٤٣٢ ...) اقول قد تم
عدة حواشي ... اكثر من ... حواشي

ثم اشغل الحبيب بالسبع ...
... وكيف اقول ان
ملكي والحال ان لله ما في
السموات والارض ...

كيف اقول هذا
ملكي والحال ان

بازرسی شد
۲۷ - ۳۶

۵۴۶۸ ن - ۵
۴۷۷۱
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب التصریح بمضمون التوضیح
مؤلف خالد بن عبد الله الازهری
شماره ثبت کتاب ۶۲۵۵۹ ۳۲۳۳
بازدید شد ۱۳۸۲
خطی - فهرست شده ۴۴۱۶

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله اللطيف بعبيده حمدا موافيا لنعمه مكافيا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
شهادة مخلص في توحيده واشهد ان محمدا عبده ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله وسلم
عليه وعلى آله واصحابه وجنوده اما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله
الازهري عامله الله بلطفه الخفي واجراه على عوائد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية
ابن مالك في علم النحو للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري
تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية من حسن الوقع عند جميع الاخوان لم يأت احد بمثاله ولم ينسج
ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير انه
يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب
وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام واعترف بهذا الكلام ووعد بانه سيكتب عليه ما يبين
مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا اذن لك يا فلان
فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المجاز وليس هو الباني بنفسه وانما امر
العملة ببنائه وكنت انت المشار اليه الماثل بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب
فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته
شرحا كشف خباياه واظهر اسراره وخفاياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم وسميته
التصريح بمضمون التوضيح ووشحته بعشرة امور مهمة مشتملة على فوائد جمة احدها انني
مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ومن فوائد

ذلك حل تراكيبه العسيرة ثانيها انني تتبعت اصوله التي اخذ منها او دعا شرحت كلامه بكلامه ومن فوائد
ذلك بيان قصده ومراده ثالثها انني ذكرت ما اهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد
ذلك تقييد ما اطلقه رابعها انني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا
لم اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه عربيا حتى يتم به التعريب خامسها
انني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف
وحفظ مبانيها سادسها انني طبقت الشرح على النظم وقد كان اغفله ومن فوائد ذلك معرفة
شرح كل مسئلة سابعها انني ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما ينبني
به على الصحيح ثامنها انني ذكرت غالب علل الاحكام وادلتها ومن فوائد ذلك تمكنها في الاذهان
والجزم بمعرفتها تاسعها انني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها او ما خالف فيه التسهيل
ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها انني بينت المواضع التي اعتمدها مع انها من
ابحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عنده بانه اول قائل هذا واستغفر الله مما وقع لي من الخلل
في بعض المسائل المسطورة واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم
ويأبى الله الا ان يتم نوره واسأل فضل من حسن خيره وسلم من داء الحسد ستره اذا عثر على شيء
مما طغى به القلم او زلت به القدم ان يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل
النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن
السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب وينحصر في علمي النحو والتصريف وقد
تظافرت الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه اولا عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات وقد اسن واتفقوا على
ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية
تخرج بابي الاسود وادب عبد الملك بن مروان ثم خلف ابا الاسود خمسة نفر اولهم عنبسة
الفيل كان اسم ابيه معدان فقتل فيل لعبد الله بن عامر بن كريز فسمي معدان الفيل وسمي
ابنه عنبسة الفيل ثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا ابي

يقع ذا

اديه ذا

الاسود عطاء وابو الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي
وابو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس
بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة
وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء
بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه
وابو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء ابو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وابو سعيد
الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح ابن جني ثم الشيخ عبد القاهر
الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولد
رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة وتوفي
ليلة خامس ذي القعدة ايضا سنة احدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والشرح
وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في اربع
مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى
والشذور والقطر وشرحهما وشرح لمحة ابي حيان واحكام لو وحتى وانتصاب لغة وفضلا
وجرا في قولهم الدليل لغة وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا كل منهما في جزء لطيف وشرح
بانت سعاد وشرح البردة واقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزءا
والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد
للامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال الشيخ رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
فهو ابتر اي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر
الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم اي مقطوع البركة
ممكن لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن
او يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمد لله على الا

هؤلاء ذا

وشرحهما ذا

بان زاد بكلامهما الذكر ذا

الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال
واضافة الاسم الى الله تعالى قيل من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جيء به
لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله
ومنشأ ذلك انهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران ام لا والاول راي المعتزلة والثاني قول
الاشعري وقيل الاول وهو راي اهل النقل ويعزى لمالك رضي الله عنه والتحقيق ان الخلاف لفظي
وذلك ان الاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا
المعنى قال الامام الرازي انا لم نجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره والله
علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب
بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبلها او انضم والرحمن فعلان
من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بالضم او بعد تنزيل
الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد
وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم
واشتقاقهما من الرحمة وهو هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر ولم يصح
وصفه به يحمل على غاية ذلك وملائمه وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل
الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف
يجوز ان يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبئ
عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان
ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم واخص من الآخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط
وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل
يشعر بتعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به
عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص مطلقا لاختصاص متعلقه بالباري تعالى وللتقييد
بكون المنعم منعما على الشاكر ولشمول الآلات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الجميع واحد اعتبارا

وملائمه ذا

لوجود غيره ذا

كالشكر وان كان انما الاحتيقه فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل من ذلك ستة اقسام حمدان لغوى
وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوى وشكر عرفي وحمد
عرفي وشكر لغوى ويتبين لك بادني توجه ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوى والشكر
اللغوى عموم من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوى والشكر
العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوى تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية
موافقة لكتاب الله ودلالته على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون
المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرا باسم ربك وان كان
ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل الجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك
او للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني
جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى
قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق
العلم بالمعلومات رب معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر
بمعنى التربية وهو تبليغ الشئ الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو
من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا بقيد كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في
المالك لانه يحفظ ما يملكه العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه
علما على وجوده او افتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار انواع كل جنس ما سمي به او لانه يتوجه
الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله
شارح الراجية وقال ابن مالك التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا لعالم لزم ان
يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء
انتهى والصلوة تعلة من صلى اذا دعا بخير والمراد هنا الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير له
والسلام التحية جمع بينهما امتثالا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الاخر ولوحظ الاتمان الاكملان نعتان للصلوة والسلام

على سيد

على سيدنا من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت
في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ومن تفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم ٤
وعلى المالك قاله النواوي في اذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه
وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضي الله عنه وشق له من اسمه ليجله فذو العرش
محمود وهذا محمد خاتم اى اخر النبيين جمع نبي بغير همز ماخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة
وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر وامام المتقين جمع متق وهو
الخايف من الله والامام المقتدى به والمتبع وقايد اى دليل الغر جمع اغر من الغرة في الاصل بياض
صوفون في وجه الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوايم الفرس والمراد الموصوفون
ببياض موضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة وعلى آله هو اسم جمع
لا واحد له من لفظه واختلف في الفه امنقلبة عن هاء او عن واو وقال بالاول سيبويه واصله
عند اهل وقال بالثاني الكسائي واصله عنده اول من آل اليه في الدين يؤول ويظهر اثر الخلاف
في التصغير فمن قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال في تصغيره اويل
وكلاهما مسموع ولكن الاول اشهر واكثر ثم اختلف في معناه فقال الشافعي اقاربه المؤمنون
من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم اهله او آل امر دينهم اليه وقيل غير ذلك وصحبه
اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلوة باقيهم
اجمعين توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول صلوة وسلاما اسما مصدرين منصوبان
على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه دائمين نعت صلوة وسلاما بدوامهما
ببقاء رب السموات جمع سما على غير قياس والارضين بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر
كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني هدا خطيب فوق اعواد منبر وجمع الارض جمع
المذكر السالم شذوذا اما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة
من النحويين لا حرف شرط انتهى وهي هنا مجردة من التفصيل كما نص عليه في المغني في اما زيد فمنطلق
وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب اما هنا حرف شرط وتفصيل مخالف

التفليش

لما ذكرنا من التنصيص معا بعد ظرف زمان كثيرا او مكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي
المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ والمكان باعتبار الرقم وخلف
فاصبها اذ هو ما فيها فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو
مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل
مهما يكن من شئ بعد حمد الله فهما هنا مبتدا والاسمية لازمة للمبتدا ويكن شرط والفاء لازمة
لها غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة اللازم وهو
الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره في الجملة مستحق الحمد و
ملهمه نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار فالاضافة
محضة او بدلان ويمتنع جعلهما عطفي بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي ابهاما
او للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى في
الروع بضم الراء وهو القلب ومنشئ الخلق ومعدمه فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد
قال الله تعالى انا انشاناهن انشاء اى اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام الافناء
والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق والصلوة والسلام مجروران بالعطف
على حمد الله وتقدم تفسيرهما على اشرف الخلق متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلوة
من جهة المعنى على سبيل التنازع واكرمه معطوف على اشرف المنعوت بالنون من النعت بمعنى
الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم اشهر والخلق
بفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات
والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد
هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف وهو ان تتفق الكلمتان في الحروف
وتختلفا في الهيآت واعظمه معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم
محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية خلافا
لابي البقا العكبري حيث ذهب الى انها لفظية نبيه وخليله وصفيه نعوت الحمد والخليل الذي

خلصت

خلصت محبته والصفي المختار وعلى آله واصحابه واحزابه واحبابه معطوفات على اشرف واعاد الجار
٥ مع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل
ويوم يقوم الاشهاد وقال بعض اهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده
واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الاضداد وكلا المعنيين جائز هنا اما
الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار
والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق فان كتاب الخلاصة جواب
اما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة
بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكور معموله اقيم مقامه عند حذفه
والتقدير فاني اقول لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة
الاعم الى الاخص كشجر اراك او من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اى الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما
مرة ذا في قوله سرنا ذات مرة اى مدة مختصة بهذا الاسم الالفية بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل
من كتاب خلاصة منسوبة الى الف بناء على اشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين
وقيل كل منهما بيت ملحمة في علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على
التصريف وله حد وموضوع وغاية وفايدة فحده علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم اعرابا
وبناء وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته
الاستعانة به على فهم كلام الله ورسوله وفايدته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم بمعنى
منظوم نعت لكتاب ان نصب وللخلاصة ان خفض الامام مجرور باضافة نظم اليه العلامة صفة
مبالغة في عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة جمال الدين لقب ابي عبد الله كنية محمد اسم ابن مالك
نعت اول الطائي نعت ثان رحمه الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة لامرين
من الكنية والاسم احدهما ان الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت
والثاني انه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الاصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا
قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه

يغرب عجب بما يقتضيه العامل ويحل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت التبعية كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني ان اللقب هنا مسوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح اولا اشتوقت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس على ان ذلك لغة كما سيأتي كتاب خزانة وضح الاخبار بكتاب عن كتاب وان تساويا لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا صغر حجما وغزر بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت لكتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة الاخبار وان كانا نحولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى حسنت مرتفقا فهما خبر ثان لا ان لا نعت الكتاب لان الجمل الانشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتوّ يقال ليس لمرفقه حجم اى نتو والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق غير بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز ان يكون فتحة غير بنائية لان غير اذا اضيفت لمبنى جاز بناؤها على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قاله في المغني انه بفتح الهمزة والضمير لكتاب لافراطا اى مجاوزة لحد الايجاز الاختصار قد كاد يعدّا اى قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدماميني فقال عنه بفتح وضم وتسكن وقد اسعفت طالبه اى ساعدته يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة بمختصر صفة لمحذوف اى بشرح مختصر يدانيه اى يقاربه في مسائله التي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحس يخالفه وتوضح اى مبين وكاشف وبه اشتهر يسايره اى يحاذيه وقيل يمشي مشيه ويبايره اى يعارضه ويفعل مثل فعله احل به الفاظه اى ابين به مفردات الفاظه واوضح معانيه بفتح الياء اى اكشفها وابينها واحلل اى افك به تراكيبه اى مركباته وانقح اى اهذب مبانيه بفتح الياء المثناة تحت جمع مبنى ومبانى

الكلام يجز

علام

هنا م

اكمال ز د

٢

هو العقل وهو المنع ز د

الكلام ما ينى عليه مسائله واعذب بالذال المعجمة اى احلى ومنه الماء العذب به موارده جمع موردة بالهاء وهي في الاصل طرق الماء بالطاء المهملة واعقل اى امنع والعقل المنع به شوارده جمع شاردة اى نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنه الالفية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة هي ملائمة للمستعار منه وهو العقل ولا اخلى اى اترك منه مسالة وهي مفعلة من السؤال اى ما يبرهن عليه في العلم من شاهد اى دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب او سنة او من كلام عربي فصيح او تمثيل اى مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا للقاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير اثناءه الى خلاف في بعض المسائل اى مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك او نقد بالدال اى انتقاد على الناظم وغيره كقوله في باب الوقف في مسئلة تاتى وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا او تعليل لحكم ولم آل بمد الهمزة من الالو يحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين حذف احدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم اقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها او فصل الفرا فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اى تبيينه وتهذيبه بالذال المعجمة اى تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلام وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب وسميته باوضح المسالك الى الفية ابن مالك ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك وبالله اعتصم اى امتنع واسأله العصمة اى المنع مما يصم بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار لا رب غيره ولا مامول الا خيره عليه توكلت اى اعتمدت واليه انيب اى ارجع قال الناظم الكلام وما يتالف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح ماهية ما يتالف الكلام منه وهو الكلم الثلث والتاليف والتاليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا

واليه انيب ٥

نفسه كما ذكر في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القايم بالنفس وفي اصطلاح
النحويين عبارة عن ما اي مؤلف اجتمع فيه امران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى
لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه اسوة حسنة كما قاله
في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال
عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى
الدقيق اذا رمته الى الخارج والمراد باللفظ هنا الملفوظ به وهو الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف
الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا كالفاظ الضماير المستترة وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب
رمي الهواء من داخل الرية الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي والافادة مصدر
افاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالمفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى
يحسن السكوت من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر ومن تقييد
المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد الفايدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم
المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم
وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قايم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد
الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه
يجعل احدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل منهما عما يشاركه الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن
الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز
بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي
المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد ولعل هذا
هو الحامل له على التفسير بالاجتماع ولا احتياج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية
لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قايم وسمع زيد قايم ما عرابه المخصوص فهم بالضرورة
معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ستة اسمان وفعل واسم
فعل واسمان فعل وثلاثة اسما فعل واربعة اسما جملة القسم وجوابه او الشرط وجوابه والفعل

بالكلام

ما بنا الف الكلام خبر كان او انشاء من اسمين حقيقة كهيهات العقيق او حكما كزيد قايم فان الكون
مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر فيه لا يتنوع التثنية والجمع كالفعل
الفعل مع مرفوعه المستتر فيه فيسقط ما قيل ان زيد قايم ثلثة اسما الا انه اسمان خطا ومن فعل
واسم كقام زيد ونعم العبد ومناه من التاليف من فعل واسم استقم فانه اي فان استقم مع
مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب
المستتر فيه المقدر بانت ولا يجوز التلفظ به وانما فصله بقوله ومنه لامور احدها التنبيه
على انه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في التاليف بين ان
يكون الجزآن مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها
ان شرط حصول الفايدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب الاستتار فقام
على تقدير ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على ابي حيان حيث قال
ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي
تقدير وجوده ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضماير
المستترة الفاظ بالقوة الا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الفعل استحضارا
لاخفاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة والكلم الذي يتالف الكلام منه اسم جنس لانه
يدل على الماهية من حيث هي وليس بجمع خلافا لما وقع في الشذور لان له واحدا من لفظه والغالب
على اسم الجنس خلاف ذلك ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب
عليه التانيث جمعي لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل
والكثير واستفيد كونه اسم جنس للانواع الثلثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم
وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتدا وما قبله خبر عنه فتوقف ماهيته
الكلم على الانواع الثلثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط
فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلثة خبر المبتدا المحذوف وجعل جملة قوله
واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا

ولا يتلفظ به نـ د

الافعال د

التعبير د

تفسيره د

لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كانهم
اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر وهي اي الكلم جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف
وخلط من القرآن كلا ليست واحدا من الثلثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي
لا يصح ان يكون الكلم جنسا لهذه الانواع الثلثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل
واحد من هذه الثلثة بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز من الاسم والفعل بقيد عدمي وهو
كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم ايضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير
دال على زمان المعين انتهى وحاصل كلامه ان الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا
اللهم الا اذا عني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلثة فح يستقيم انتهى وينقسم اسم
الجنس الجمعي الى ثلثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والثاني مفرده كرطب ورطبة
وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككمأة وكمء وما يفرق بينه وبين
مفرده بياء النسب وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس الجمعي
واراد الاول لغلبته على ذلك قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها
ثلثة ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا زيد على لفظه تاء التانيث فقيل فيه كلمة نقص معناه
عن الجمع وصار مع زيادة التاء دالا على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات
الغير المطردة لبن ولبنة وهي الطوبة النية ومن المخلوقات المطردة بقر وبقرة وليس نظيره نحو
كمأة وكماة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء
النسب وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا
الضابط غير جامع لخروج نحو كماة وكمأة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها
التانيث وقد تبين بما ذكرناه من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ
والافادة وبهذا التقدير سقط ما قيل انه حد الافادة او الاشتراط وهنا شرطا ومن انه قد
يتالف من كلمتين وتبين بما هو قول شهور عندهم من ان اقل الجمع ثلثة من الآحاد اي من مجموع
هذين الامرين تبين ان بين الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا

باعم

من وجه فالكلم اعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد كضربت زيدا وعلى غيره اي غير المفيد
كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام
اعم من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق
على غير المفيد فنحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفايدة وكلم لوجود الاجزاء الثلاثة التي هي زيد
وقام واب بدون الهاء بل الاربعة بالهاء من ابوه وبل هنا انتقالية لا ابطالية ولم يعدل
ابتداء لوجود الاربعة لقوله او لا او اقل الجمع ثلثة وقام زيد كلام لوجود الفايدة لا كلم لعدم التركيب
من ثلثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلثة لا كلام لعدم الفايدة وفي كلامه ثلث مناقشات
احدها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الطوخي لا تعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين
بن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة امور معروضين وعارضين
وثلث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضع الفن انتهى الثانية انه جعل
جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان
النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول الكلم اعم باعتبار
انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين
قاله بعض المتاخرين الثالثة ان ماصدق الاجتماع يفسد كل منهما الدخول كل منهما في حد الآخر
والمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغايرا فيما في الماصدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في
التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد والمركب الدال على معنى يحسن السكوت
عليه اولا ولهذا قال في النظم والقول عم فهو اعم من الكلام لانطلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم
لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لانطلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه
على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفايدة ولا كلما لعدم
الثلثة ولا كلمة لانه ثنتان لا عموما من وجه دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم
والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايما الى ان عم في قول الناظم
والقول عم افعل تفضيل اصله اعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر ولي

موضوع له

حدهم

بدل د

الطوبة د

هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى
عقلية كما في المركبات وكما في المفردات المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل على الم الصدر دلالة
طبعية فان اراد الاول كما هو كلامه في شرح القطر والقول الخاص بالموضوع خرج عنه المركبات
والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام
والكلم والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذ افهم معناه والمهمل كديز
فانه يدل على حيوة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل فضلا
عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا اي
رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من انت زيد عند
سيبويه قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسين البصري من الاصوليين
ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب ويطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من
تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اي ان مقالة من قال رب ارجعون
لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها لبيد الا كل شيء
ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله ومحمد رسول الله وذلك كثير
في الورود لا قليل كما يفهم من قول الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد تشعر بالتقليل في عرف
المصنفين كما ذكره الموضح في باب الامالة ولك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان
كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات فصل يتميز الاسم عن
قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند
احدها الجر وهو في الاصل مصدر جر وليس المراد به في النظم حرف الجر اي دخول حرف الجر كما ادعى
صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرفه انتهى وكما قال الموضح في الندا
وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل
قوله لان اي حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم على التقديم والتأخير والاصل قد
يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير

الاول

لا الدخول في اللفظ فليتأمل نحو عجبت من ان قمت فدخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو
ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتأويل اي من قيامك بل المراد به الجر اي الكسرة التي يحدثها عامل
الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لا يمر مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة
الى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض فاقامه سواء كان العامل الجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة
نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل الثلاثة قد اجتمعت في البسملة فاسم
مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على
الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف لا بها
لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما لم اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية عند نا ليست
العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي
للمؤلف يعني ابا حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع
والنصب بها يعني بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر المصنف الجر بالمجاورة
وبالتوهم لانهما يرجعان عند المحققين الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال
في شرح الشذور وقسمتها يعني المجرورات الى ثلاثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور
بالمجاورة فجعله قسما برأسه مجازا العلامة الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي
ادخلت نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الآخر اي تتبعه لفظا لا خطا لغير توكيد
فخرج بقيد السكون وبقيد عدم الخط ايضا النون الاولى في ضيفن للطفيلي وهو الذي
يجيء مع الضيف متطفلا كما قاله في القاموس والنون الاولى في رعشن للمرتعش لحركتها وصلاها
خطا وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت
السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حركت لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر
وخرج بقيد لحوق الآخر وبقيد عدم الخط ايضا النون في انكسر ومنكسر لانها لم تلحق الآخر وثبتت
في الخط لا بل يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم
لا آخره وقد لحقها التنوين لانا نقول التنوين لحق الالف وهي آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين

قال الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخرا في اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقولي
لفظا لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافي ويطلق عليها والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الافعال
توكيدا لها المسماة نونا والنون اللاحقة لآخر كلمة من كلمة اخرى نحو احد انطلق لثبوتها في الخط
ولا حاجة الى زيادة الجزئي بعد التنوين ولا يكون جزء غيرها ولا الى اعتذار الدماميني عنه
بان المراد باللحوق التبعية وخرج بقولي لغير توكيد نون نحو لنسفعا خاصة على تقدير رسمها في
الفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت في الخط
فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن
يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الديلمي عند القراءة عليه ولهذا
لم يوجد في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغني وغيره وانواع التنوين الخاص بالاسم
اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن
لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسماء المعربة المنصرفة
معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه
مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد وفائدته الدلالة بتثليث الدال على خفة الاسم
بكونه معربا منصرفا وعلى تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فيبنى ولا يشبه
الفعل في فرعيتين فيمنع الصرف وهو التنوين والنوع الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض
الاسماء المبنيات للدلالة على التنكير قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم
الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا
اسمه ذلك اي اسمه سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون اليا المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين
اذا استزدت مخاطبك اي طلبت منه زيادة من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اي
شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما اي حديث كان نونتهما فقلت
سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة
من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول الاسم

الفعل

الفعل المصدر واما على القول بان مدلول الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح
الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت
نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قال الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو
مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو
مسلمين مما جمع بالواو والنون او الياء والنون قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة
مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك انتهى والذي يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس
بتمكين خلافا للربعي لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات ولا عوض
عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت منها او قال شارح
اللباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد الا حرف واحد
لان التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في
مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست هي التاء
التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل تكون فيه وفيما
فيه التاء تقديرا كهندات بل قد تكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال
آخر ان الالف والتاء في مقابلة الواو والدلالتهما على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا
يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل من العوض والتعويض جعل الفاعل
ولبس هو عوضا عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه هنا قصد المناسبة
لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو غواش وجوار
من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حالا لكونه عوضا او لاجل العوض عن الياء المحذوفة
اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة
خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر
عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل

ما بهم ويعيل مصغري اعمى ويعلى فانهما ممنوعان الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل في زنته
نحو يبيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسياتي بيانهما في باب ما لا ينصرف واللاحق
لاذ في نحو يومئذ ... المؤسوعة عوضا عن الجملة التي تضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم
اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة
ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسر التنوين الذال على اصل التقاء الساكنين
وليست كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في
الافتقار الى الجملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين
للاخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا الحق
عن معرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع انه ذكره في المغني لان المحققين ان تنوينهما
تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف كجندل اصله جنادل بغير
تنوين حذف منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني انه للصرف وهذه
الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال
يختص الاسم بهذه الاربعة لنا فاذ لك كون الاسم المحقر تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين
الشذوذ وزاد جماعة من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة تنوين الترنم اي المحصل للترنم
كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وكذا قال شارح اللباب
وانما جيء به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم
لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل
الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل
يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق
للقوافي جمع قافية وهي من اخر متحرك في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن
هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة اي التي اخرها حرف مد وهو الالف والواو
والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي

لانه نحو يومئذ ونحو ... الموسوعة

غيرت للتوازي ضرورية عند حذف حرف الاطلاق كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن فلحق العروض والقافية وهما العتابن واصابن والاصل العتابا واصابا
فجيء بالتنوين بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل
وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصاب مقول قولي وجواب الشرط محذوف والمعنى ان اصبت فانا
وان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد اصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة ازف
الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل وكان قد فجيء بالتنوين بدلا من الياء لترك
الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق
لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالتنوين في مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم
وكثير من قيس واما الحجازيون فلا انهم يدعون القوافي على حالها في الترنم بغيرها ولا بتنوين الترنم
موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة
للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في القوافي كقراءة
بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف وزاد بعضهم وهو الاخفش والعروضيون
كما قال في المغني التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف
مد والاعاريض المصرعة زيادة على الوزن فهو في اخر البيت كالخزم بالزاي في اوله ومن ثم سمي غاليا
وسمى الاخفش الحركة التي قبل الحاقة غلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي
والزجاج وزعما ان الشاعر زاد ان في اخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك
قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة
كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربا وقال هو اشبه
قياسا على الاصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان
في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وتقدم ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينا
في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم ايضا ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال الجرجاني
يجيء امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الاخر اواصل انت ام واقف قال وهو نظير

اذ ذاك

بالنون ذا

بالعهد ذا

فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللباب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد
به ترك الوقف ووصل اخر البيت الاول باول البيت الثاني انتهى والتحرير هو الاول وهذا
التنوين يلحق الاسم كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والفعل كقول العجاج من طلل كالا
تحي انهجن والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا
معدما قالت وان فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى اتتزوجين
به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين
التنوينين المسميين بالترنم والغالي على اقوال احدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة
ال والاتصال بغير الاسم والثاني ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رايت
زيدا قاله ابن معزور وزعم انه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان تحذف الهمزة والثالث
وهو الحق كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه في نكت الحاجبية انهما ليسا بتنوينين بل هما
نونان زائدتان في الوقف وتقدم لي حكاية ما في شرح اللب كما زيدت نون ضيفن للطفيلي
في الوصل والوقف وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة وليسا من انواع التنوين حقيقة
في شيء لثبوتهما مع ال كالعتابن والمخترقن وفي الفعل كاصابن وانهجن وفي الحرف كقدن
وان اول الامثلة للترنم وثانيها للغالي وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل وليس شيء
من اقسام التنوين كذلك وعلى هذا التقدير فلا يرد ان على من اطلق من النحويين كالناظم
ان الاسم يعرف بالتنوين الامر جهة انه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا يرد
ان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتاسعا وهو تنوين الشاذ
كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة
لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله مكن وقابل وعوض
والمنكر زد ورنم اضطر غال واحك ما هم العلامة الثالثة من علامات الاسم النداء بالمد مع
كسر النون وضمها وليس المراد به اي بالنداء دخول حرف النداء كما وهمه قول ابن مالك في شرح

ويدتا ذا

العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين حذف المنادى انتهى لان يا خاصة قد تدخل في اللفظ
على ما ليس باسم حرفا كان او فعلا فالاول نحو يا ليت قومي والثاني نحو الا يا اسجدوا في قراءة الكسائي
رحمه الله فانه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا واختلف هو وغيره في ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء
وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو نص في الامر كالالاء
والدعاء كقوله الا يا اسلمي بل المراد بالنداء كون الكلمة منادى اي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص نحو
يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امراة وقول ابن مالك
بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش
وصاحب الصحاح والقاموس ويا ملامان للئيم الذي في الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسماء بالذكر
لملازمتها للنداء ولم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها منادى العلامة الرابعة ال
بجميع اقسامها غير الموصولة والاستفهامية كالفرس من غير العقلاء والغلام من العقلاء فاما ال
الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور
حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور كقوله وهو
الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين الحكم يحكم
الحكمان في الامر والترضى بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على النيابة
عن الفاعل والذي سوغ دخول ال على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضي حكمه الناظم
ومن وافقه ان الشاعر متمكن من ان يقول المرضي قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم
ابن السراج واما ال الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو ال فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب
العلامة الخامسة الاسناد اليه اي الى الاسم من قوله تمييز الاسم ومعنى الاسناد الى الاسم هو ان تنسب
اليه ما اي حكما يحصل به الفائدة التامة وذلك الاسناد كما في نسبة القيام الى تا قمت وكما في نسبة الايمان
الى انا في قولك انا مؤمن واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه
ولا بين ان يكون المسند اليه فاعلا او مبتدا ولا بين ان يكون المسند فعلا او وصفا ثم لا فرق

من الاسناد المعنوي كقام واللفظي نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل
والحرف الا محكوما باسميتهما قال في الكافية وان نسبت لاداة حكما فاحك او اعرب واجعلنها
اسما فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها على الابتدا
فصل يتجلى الفعل ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف باربع علامات ذكرها في النظم بقوله بتا
فعلت واتت وبيا افعلي ونون اقبلن احدها تا ضمير الفاعل في المعرف الدور مدفوع والايراد
ممنوع اما الدور فلانه اخذ الفاعل في علامة الفعل واخذ الفعل في تعريف الفاعل واما الايراد
فلانه يصدق على ان من قولك ما قام الا انت انها فاعل لانها مسندة الى الفاعل مع ان ان هي
الفاعل وهي اسم على الاصح اتصل بها تاء متكلما كان الفاعل كقمت بضم التاء او مخاطبا نحو تباركت
بفتح التاء واحسنت بكسر التاء العلامة الثانية تاء التانيث الساكنة في الاصل كقامت
وقعدت ولا التفات الى عروض الحركة نحو وقالت امة بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت
امراة العزيز وقالتا ايتنا بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما
فاما المتحركة بحركة الاعراب فتختص بالاسم كقائمة وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف
نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث
الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير
قياسا على ما النافية بجامع النفي ورد على من زعم حرفية عسى من الكوفيين قياسا على لعل بجامع
الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التائين المذكورتين تقول لست وليست
وعسيت وعست وبالعلامة الثانية فقط وهي تاء التانيث رد على من زعم من الكوفيين
كالفراء اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت
لا والله ما هي بنعم الولد وقول الاخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطي السير نعم السير على بئس العير
وتاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل
ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل
على الاسم وانما لم يستدل وبالعلامتين كالتي قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف

في ذوق

ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة الثالثة ياء ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي يا هند
وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري ان هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلين لامر فهات
بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء
المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالى بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من اخرهما
فالمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف من تعال الالف كما في اخش العلامة الرابعة نون
التوكيد شديدة كانت نحو لينبذن او خفيفة نحو لنسفعا وجمعهما ليسجنن بالتشديد وليكونا
بالتخفيف واما قوله وهو وقوله اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرود اقائلن
احضروا الشهود فضرورة نادرة دخول نون التاكيد على قائلن مع انه اسم والذي سوغ
ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو اتقولن وارايت اصله ارايت
حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره
بين الجعودة والسبوطة يقول الخبر لو جاءت هذه بشاب يتزوجها رجل الشعر حسن الملبس كا
لغصن الناعم امرتنا باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه بنكر وقوع ذلك منه ولقائل ان
يقول لا نسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة
اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت
حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا والاول اقصر السافه وعليها
اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزن المقيس عليه وهنا ليس كذلك
لان الالف الثابتة في المقيس محذوفة في المقيس عليه والثاني ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى اقائل
انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما نقله السوابق واللواحق فلا حمل على ان العيني قال والمعنى
هل انتم قائلون فاجراه مجرى اتقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة
الذكور وبناء على انه شبه بالوصف مع نون التوكيد ما ثبت للفعل من البناء على الفتح مع المفرد
وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء
من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها واليه اشار في النظم بقوله سواهما

الحرف كهل من حروف الاستفهام وفي من حروف الجر ولم من حروف الجزم وقد اشير في النظم لهذه
الثلاثة الامثلة وتبصره بالمشار اليه استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة
اشارة الى ان انواع الحروف بالنسبة الى ... والعمل وعدمه فان منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال
فلا يعمل شيئا كهل فانها لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل على الاسم تقول هل زيد اخوك
بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل فتختص بالفعل ماضيا نحو هل قام زيد وهل تقوم واما نحو
نحو هل زيد قام فزيد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور على حد وان امراة خافت عند جمهور
البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل اذا كان في حيزها
وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا
بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر كفي
نحو وفي الارض ايات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها
ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم
نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب نحو لن في لن ينال الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال
ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف فصل الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلثة
انواع عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله
مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسياتي تقريره احدها الفعل المضارع او المشابه
وسياتي وجه الشبه وعلامته ان يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يشم
وهذه العلامة انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم فقال فعل مضارع يلي لم
كيشم والافصح فيه ان في يشم فتح الشين مضارع شمم بكسر الميم لا ضمها مضارع شمم
بفتح الميم والافصح في الماضي شممت بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء من بابي فرح يفرح ونصر
ينصر والاول افصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر
وقال انه خطا انتهى والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قاله
المرادي وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى

امر

اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين
الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة اولى واما من جهة المعنى فلان كل
واحد منهما ياتي بمعنى الحال والاستقبال قال الرضي ... التوجيه لحقيقة ما سمعته في المطلع
اقتصر عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن ... التقديم
واستحق التقديم في الذكر على اخويه الماضي والامر فينبغي للشخص ان يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له
التقدم على اقرانه ومتى دلت الكلمة من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن
باحد الزمانين الحال والاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة لم فهي اسم اما الوصف كضارب الان
او غدا واما الفعل كاوه واف بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لاتوجع واف اسم لاتضجر وفي اف
اربعون لغة ذكر في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة
فان كانت مضمومة فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق او ملحقة
بزوائد والمجردة اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحرك الاخر اما مشددة او مخففة وكل منهما
مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنا عشر في المتحرك والساكن اما مشددة او مخففة فهذه
اربع عشرة واللاحق لها من الزوائد اما هاء السكت او حرف لمد فان كان هاء السكت فالفا
مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان مدة فهي اما واو او ياء او الف والفاء فيهن مشددة
والالف اما محضة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه خمس اخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة
فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست لغات وفتح الفاء وكسرها مشددة
فيهما مع التنوين وعدمه فهذه اربع لغات والحادية عشر افي بالامالة وان كانت مفتوحة فالفا
مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون والسادسة افي بالامالة والسابعة
افاه فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي ويتميز عن اخويه المضارع والامر بقبول
تاء الفاعل كتباركت وعسى وليس تقول تباركت يا الله وعسيت انا ولست انا وتاء التانيث الساكنة
كنعم وبئس وعسى وليس تقول نعمت وبئست وعست وليست فنبه بذكر عسى وليس على اشتراك
التائين فيهما كما او ما اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس

على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اوما اليه ايضا بقوله
وباء افعل الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت
بعوتا التانيث بالحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بالحاقها تبارك وفي شرح الاجرومية
وتبعه الشهاب الحجازي ان تبارك تقبل التانيث تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله
انتهى وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح
بالتاءين ان ال في التاء في قول الناظم وماضي الافعال بالتا مز للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت
واتت ومتى دلت الكلمة على معنى الفعل الماضي وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي ولم تقبل تلك
الكلمة احدى التاءين المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهي اسم اما
لوصف كضارب امس او لفعل كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد
وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرناها في باب اسم الفعل من الكتاب
لا يقال يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها
افعال ماضية ولا تقبل احدى التاءين فيلزم ان تكون اسما لانا نقول عدم قبولها لاحدى
التاءين عارض نشا من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل الثالث الفعل
الامر وعلامته ان يقبل نون التاكيد مع دلالته على الامر اي الطلب بصيغته فالدور مدفوع
وايراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب نشات من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر
بالصيغة نحو قومن فانه دال على الطلب قبل نون التوكيد وهذا معنى قول النظم وسم بالنون
فعل الامر ان امر فهم فان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر الذي هو
الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح
بل على صورته وان دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم اما
مصدر نحو صبرا بني عبد الدار بمعنى اصبروا او اسم لفعل كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك
او هي حرف نحو كلا بمعنى انته وهذا التمثيل بنزال ودراك اولى من التمثيل بصه وحيهل
في قول النظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فان اسميتهما اي اسمية

صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين تقول صه وحيهلا
بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضح ان لا يمثل فيما تقدم باف لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة
مما تقدم ايضا ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيكونان فعلين او لا فيكونان اسمين في علامة الامر
او لا فيكونان اسمي فعلين او لا فيهما ولله دره حيث تمم اقسام الفعل من الماضي والمضارع وبين حكم
علامة الامر التي اغفلها الناظم **هذا باب** شرح المعرب وشرح المبني المشتقين من الاعراب
والبناء وانما قدم الفرع على اصله وان كانت معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء
تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار به الى ان في كلام النظم حذفا والتقدير والاسم
منه معرب ومنه مبني على حد فمنهم شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة النظم ظاهرها يقتضي
ان من الاسم هذين الشيئين ومنه شيء آخر وهو لم يذكره ضرب معرب وهو الاصل في الاسماء
وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكنا لتمكنه في باب الاسمية
ثم ان كان منصرفا سمي امكن والا سمي غير امكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما
كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة فيفتقر
في التمييز بينها الى الاعراب وضرب مبني وهو ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه وذهب
قوم الى ان المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه خصيا وليس بشيء والمبني هو الفرع
ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن في الاسمية وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل عند
الناظم شبها قويا يدنيه منه اي يقربه الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم
لشبه من الحروف مدني وانواع هذا الشبه ثلثة هنا احدها الشبه الوضعي اي المنسوب الى
الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله في النظم كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه المنطبق على جزئياته
ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط سواء كان ثانيهما حرف لين ام لا
فالاول وهو الموضوع على حرف واحد كتاء قمت اي كالتاء من قمت فانها في حال الكسر شبيهة بنحو
باء الجر مطلقا ولام الجر مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفائه
وفي حال الضم شبيهة بنحو م الله في القسم في لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها في

ستوقفه على معرفة المشتق

شرح الشذور وفي الحروف المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين كنا من قمنا فانها اي
فلان نا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما
حرف لين وجوابه انها ... من الاسماء على هذا الوضع غير موجود ونص عليه سيبويه
والنحويون ... ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به
ثم قال وبهذا وبعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبها
هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد
ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين واثبت به شبه
الحرف فليس اطلاقه سديدا انتهى ثم استشعر اعتراضا بان نحو اب واخ على حرفين مع انهما معربان
فاجاب بقوله وانما اعرب نحو اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لامهما اعتباطا
فان اصلهما قبل الحذف ابو واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان برد المحذوف والتثنية
ترد الاشياء الى اصولها فثبت انهما موضوعان على ثلثة احرف واما ابان واخان من غير رد فتثنية
ابا واخا بالقصر كما سياتي فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلثة احرف
كنعم وبلى فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر الاسماء موضوع على ثلثة احرف فيلزم ان يكون
غالب الاسماء الثلاثية مبنيا فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن فالجواب
ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر ياتي في بناء المضمرات النوع الثاني الشبه المعنوي
وهو المشار اليه بقول الناظم والمعنوي في متى وفي هنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يتضمن
الاسم معنى من معاني الحروف اي من المعاني التي تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذي
تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا يوضع له حرف اصلا فالاول وهو الذي تضمن معنى وضع له
حرف كمتى فانها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم معك وهي ح اي حين اذا استعمل
شرطا شبيهة في تادية المعنى وهو تعليق الجواب عن الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل
ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نصر الله وهي ح اي حين اذا استعملت استفهاما شبيهة
في تادية المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال

وهو ان نحو اي الشرطية والاستفهامية اشبها الحروف ومع ذلك هما معربان فاشار الى جوابه
بقوله وانما اعربت اي الشرطية نحو ايا الاجلين قضيت فلا عدوان علي فايا اسم شرط جازم
منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر ونحو الاجلين مضاف اليها وما زائدة
وجملة فلا عدوان على جوابها واي الاستفهامية نحو فاي الفريقين احق بالامن فاي اسم استفهام
مبتدا والفريقين مضاف اليه واحق خبر المبتداء لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما
للاضافة الى المفرد وفي بعض النسخ لملازمتها بالافراد والمراد لملازمتها اي في الشرط والاستفهام
للاضافة التي هي من خصايص الاسماء والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف
نحو هنا من اسماء الاشارة للمكان فانها متضمنة لمعنى الاشارة اي لمعنى هو الاشارة فالاضافة
بيانية كشجر اراك وهذا المعنى الذي هو الاشارة لم تضع العرب له حرفا يدل عليه ولكنه
من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحروف لانه اي معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف
المسماة بكاف الخطاب ومثل التنبيه الموضوع له هاء المسماة بهاء التنبيه بالقصر فهنا
لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنه اي لفظ هنا المعنى الحرفي الذي كان يستحق
الوضع ليؤدى به الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالتمني والترجي الى الخطاب والتنبيه
لكونهما يكتنفان الاشارة في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب
والكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما
بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنهما معنى الاشارة لضعف
الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصايص الاسماء وهذا القول
ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال
جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول
التنكير واسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور فهي في حالة الرفع وضعا على
صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغتي المثنى المجرور والمنصوب فقوله
اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا

لجيهما على صورة المثنى يقتضى انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثانى واذا جمع بين طرفى كلامه انتج كونهما مبنيين مع علم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث الشبه الاستعمالى وهو ان يشبه الاسم الحرف فى الاستعمال واليه يشير بقول الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعانى كان ينوب الاسم عن الفعل فى معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا او محلا فاما قول زهير ونعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج فى الذعر فمن الاسناد الى اللفظ اى اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفى المنصب على الدخول الناشى عنه التاثير فهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح به فى باب الاضافة فلو اقتصر على نفى الدخول كما فعل فى المشبه به الاتى لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تاثر الذى لو حذف وجعل الالف فى قوله اصلا ضمير تثنية عايدا على النيابة والافتقار او للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثانى عليه والاصل كنيابة اصلا و وافتقار اصلا لسلم مما نقله الشاطبى عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا معنى بلا تاثر لا محصول له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون العامل مؤثرا فى لفظه وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما اورد المصدر النايب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة فى بعض التراكيب كما صرح به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة فى المرتجلات ومنزلة منزلة المتاصلة فى المنقولات وهذا هو السر فى بناء اسم الفعل واعراب المصدر النايب عن فعله مع ان كلا منهما نايب عن الفعل والا لما الفرق فليتامل وكان يفتقر الاسم افتقارا متاصلا الى جملة اسمية او فعلية فالاول وهو الذى ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسماء الافعال فانها اى فان هيهات وصه واوه نايبة عن بعد بضم العين واسكت واتوجع على طريقة اللف والنشر على الترتيب فهيهات نايبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نايبة عن فعل امر وهو اسكت واوه نايبة عن فعل مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شىء من العوامل اللفظية والمعنوية

فتاثر به على القول الصحيح

الذعر محل

فتتاثر به على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف فى ذلك فى باب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نايبان عن الفعل فليت نايبة عن اتمنى ولعل نايبة عن اترجى ولا يدخل عليهما عامل اصلا لا لفظا ولا محلا واحترز الناظم بانتفاء التاثر عن المصدر النايب عن فعله نحو ضربا فى قولك ضربا زيدا فانه اى ضربا النايب عن اضرب وهو مع هذا اى مع كونه نايبا عن الفعل معرب وذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل يدخل عليه العوامل اللفظية فتؤثر فيه تقول فى الرفع اعجبنى ضرب زيد وفى النصب كرهت ضرب عمرو وفى الخفض عجبت من ضربه وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق الحكم والثانى وهو الذى يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة كاذ ولما من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث لغى العايم نادر وكالذى والتى من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه من الجمل وكذلك الباقى من الظروف والموصولات فانها اشبهت الحروف باسرها فى افتقارها فى افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى الجملة لانها انما وضعت لنسبة معانى الافعال الى الاسماء واحترز بذكر الاصالة المستفادة من قول النظم اصلا من نحو يوم فى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم فى قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف بدليل حذف تنوينه الى الجملة بعده وهى الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه فى افادة معناه ولكن هذا الافتقار عارض فى بعض التراكيب ويزول فى بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الترك وسرت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فلا يحتاج فى تمام معنى يوم الى شىء اخر واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان من اسماء المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما الى مفرد لا الى جملة تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذلك اعرب نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازى سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف

ونظيرهم تحت الجبابرة ضربهم بيض المواضى حيث لى العمايم ... [illegible]

والذى الى

نحو اضرب مبني على السكون اذ مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا واضربوا
واضربي مبني على حذف النون لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ونحو
اغز واخش وارم مبني على حذف آخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم يغز ولم يخش ولم
يرم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف الياء وذهب
الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر وانما حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد
والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم
اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل
انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا
بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك
فلتفرحوا بالتاء الفوقانية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم
واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على
ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان
تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وح
فيشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المغني
وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا
على الاصح بل بشرط سلامته من نون الاناث ومن نون التوكيد المباشرة والى ذلك الاشارة
بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث فانه مع نون الاناث
مبني على الاصح على السكون كالامر نحو والمطلقات يتربصن وذهب السهيلي الى انه مع نون
الاناث معرب تقديرا ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الاصح وقيل لا تشترط المباشرة
فنحو لتبلون مبني ايضا وقيل الجميع معرب تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني على الفتح نحو لينبذن
لتركيبه مع النون كتركيب خمسة عشر ولهذا الوصل بين الفعل والنون الف اثنين او واو جمع
او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلثة اشياء واما نون التوكيد غير

المباشرة

المباشرة لفظا او تقديرا فانه اي المضارع معرب معها تقديرا نحو لتبلون مضارع بلي يبلو مبني
للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة اصله قبل التوكيد لتبلوون بواوين
الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها
او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير
الاول والالف والواو على التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد
بالثقيلة فصار لتبلونن بثلث نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان
واو الجمع ونون التاكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة
ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع فهو معرب معها
تقديرا بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فاما ترين
اصله قبل التركيب ترايين كتفعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين
بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها او تحركت الياء
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف اولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء
وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما
تري بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد
وتعذر حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى آخر ما مر في لتبلون ونحو ولا تتبعان
اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع
فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يحذف الالف لئلا
يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يحذف النون لفوات المقصود منها فحركت
النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة
تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم
وهو لا الناهية صار يصدوك ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليها

فصار ولا يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان الواو
المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون
بني وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او تقديرا لوجود الفاصل
لفظا او تقديرا وقد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين
ولا تتبعان فانه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف
ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة احسن من قول النظم وكل حرف
مستحق للبناء اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على شيء على
صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى
القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية
او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فصل وانواع البناء اربعة لا زائد عليها احدها السكون
وهو الاصل واليه اشار بقوله والاصل في المبني ان يسكنا وانما كان الاصل في البناء السكون
لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو
امس وكون الكلمة على حرف واحد ككاف قمت وكونها عرضة للابتداء بها ككلام الابتداء
وكون لها اصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب ويسمى عدم الحركة ايضا وقفا كما
يسمى سكونا والسكون خفيف ولخفته يدخل في الكلم الثلث الحرف والفعل والاسم ففي
الحرف نحو هل وفي الفعل نحو قم وفي الاسم نحو كم وقدم الحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه
الاغلب فيه والنوع الثاني الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف
الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين للحظ في الشفة والثاني
انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل فلهذا القرب دخل الفتح ايضا في الكلم الثلث
في الحرف نحو سوف وفي الفعل نحو قام وفي الاسم نحو اين والنوعان الآخران الكسر والضم
ولثقلهما لكونهما يحتاجان الى اعمال احدى العضلتين او كلتيهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث
والزمان مطابقة والفاعل التزاما لم يدخلا فيه لئلا يجمع بين ثقيلين ودخلا في الحرف

والاسم

والاسم لخفتهما به لا انهما على شيء واحد فالكسر في الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث
والكسر في الاسم نحو امس عند الحجازيين بشرطه الآتي والضم في الحرف والاسم نحو منذ في لغة
من جر بها او رفع فان الجارة للاسم حرف والرافعة له اسم وسياتي ايضاح ذلك في باب حروف
الجر والى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث
والساكن كم واقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح ويسمى الاول ضما لانه ينشا من ضم
الشفتين اولا ثم دفعهما ثانيا وسمي الثاني كسرا لانه ينشئ من انجرار اللحي الاسفل الى اسفل
انجرارا قويا وسمي الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما
مر ومقدرة كتقدير الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى الا علي فصل الاعراب لغة البيان و
واصطلاحا تغير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا على القول بانه
معنوي وعلى القول بانه لفظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر فيه يجلبه العامل المقتضي له في آخر الكلمة
التي هي اسم لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد
والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات الثلث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر
ما يلفظ به من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما ينوى الضمة
والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما ينوى الواو في نحو مسلمي زيد وكما ينوى النون في نحو لتبلون
وكما ينوى التنوين حذف الحركة في لم يغز اذ كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد
بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد بآخر الكلمة ما كان آخرا حقيقة كدال زيد
او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس وانواعه
الداخلة تحته اربعة رفع ونصب يشتركان في اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع
بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم
فعل منصوب بلن وجر يختص بمعنى في اسم نحو مررت بزيد فزيد اسم مجرور بالباء وجزم يختص
بمعنى في فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع
والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل

ان يجزما ولهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم
او جمع علم كاصطبل انه جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال
ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب اولا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله اثرا لخ وجعلها
ثانيا علامات الاعراب بقوله ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهي الضمة للرفع نحو جاء
زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا والكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم
وذلك مستفاد من قول النظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم
بتسكين لخ وعلامات فروع نايبة عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلثة تنوب عن الضمة
وهي الالف والواو والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف والياء وحذف النون
واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف
العلة او حذف النون واليها الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب وهي اي هذه العشرة واقعة في
سبعة ابواب متفرقة الباب الاول المشار اليه بقول النظم وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر
بياء ما من الاسما اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك وهن
وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف
نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهي ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي والفم اذا فارقت
الميم لا المتصل بها والاب والاخ بالتخفيف والحم بغير همز والهن قال ابن مالك في شرح العمدة
او لهاذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وحيد فوقرين ذو في الذكر الفساو بهما في لزوم
الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذو لا يضاف لياء المتكلم وفو يضاف اليها فلهذا انحط عن
ذو واخر عنه والاب والاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم فقرن
بينها في الذكر قبل الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط لاعراب هذه
الاسماء بالحروف في غير ذو ان يكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان افردت عنها اعربت
بالحركات الثلث ظاهرة فالرفع نحو وله اخ فاخ مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله
والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو وبنات الاخ

فالاخ مجرور

فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فاجاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب
بقوله فاما قوله يعني العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ لانه منصوب بالالف بالعطف على خيا
شيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك على انه
حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه والاضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه اي خيا
شيمها وفاها فابقاه على حاله غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا
يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم
يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة
بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء الدالة على المتكلم
سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغايب وفروعها فان كانت
الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسماء بالحركات المقدرة في الاحوال الثلث على الاصح
فالرفع نحو واخي هرون فاخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخا منع من
ظهورها اشتغال الاخر بحركة المناسبة وهرون بدل منه او عطف بيان عليه وجملة هو افصح
مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة فاخي يحتمل ان
يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر اول لان وجملة له
تسع وتسعون خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلثة اني لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل ان
يكون مرفوعا وان يكون منصوبا وان يكون مجرورا فرفعه من ثلثة اوجه احدها ان يكون عطفا
على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان املك لا يرفع الظاهر فلا
يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف
على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون
معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدا حذف خبره والتقدير واخي لا يملك الا نفسه
فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما
ان يكون معطوفا على نفسي وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة

اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على اسم

باب الاسماء الستة

باضافة تقضى اليها وهذا الوجه لا تجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط
التكبير والافراد المقابل للتثنية والجمع تبعا للاصل حيث اقتصر على قوله وشرط ذا الاعراب ان
يضفن لا لليا الكون ذكرها كذلك وذو حالة افرادها ملازمة للاضافة لغير الياء من اسماء
الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط
لتحصيل ما ليس بحاصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي واخواته لزمتها الواو في الاحوال
الثلثة والبناء على السكون وقد تعرب بالحروف الثلثة رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو
منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون رايتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا هكذا
رواه ابو الفتح ابن جني بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في الجر
قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الضايع ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا لم يفارق
الميم الفم اعرب بالحركات الثلث سواء افرد او اضيف ولا يختص ثبوت الميم في الفم حالة الاضافة
بالضرورة نحو يصبح ظمان وفي البحر فمه خلافا للفارسي ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف
فم الصايم اطيب عند الله من ريح المسك فصل والافصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص
اي حذف اللام منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير احسن فيعرب
بالحركات الثلث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت الى
هنك ومنه اي من النقص في الهن الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة
مفتوحة فزاي مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه
الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة
اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه
الى القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن
فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا الصريح اسم الذكر وهو
الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذا استعمل

منقوص

منقوصا اي محذوف اللام معربا بالحركة وهي افصح من ان يقال بهني ابيه قال الموضح في شرح
شواهد ابن الناظم انتهى واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا يقال هذا هن
ورايت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل
عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قال الموضح في شرح القطر ويجوز النقص وهو
حذف اللام والاعراب بالحركات ويضعف في الاب والاخ والحم وهو المراد بقول النظم وفي
اب وتاليه يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت ابك واخك وحمك ومررت بابك
واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى عدي
في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت
مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في
وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه وقيل
الصواب فما ظلمت امه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على شابهة ابيه قاله اللحياني ومن
مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب
والاخ المنقوصين ابان واخان قال الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي
وكذا قياس اخان انتهى وظاهره ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه واذا جاز اخان قياسا ينبغي
ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى انه قال يقال هذا ابوك واباك
وابك فمن قال هذا ابوك او اباك قال في التثنية ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان
والاب والاخ والحم قصرهن اولى من نقصهن وهو المراد بقول النظم وقصرها من نقصهن اشهر
وعدل الموضح عن ها الى هن لان الاكثر في هن ان يعود الى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن
ان يلزم اخرهن الالف المنقلبة عن لاماتهن في الاحوال الثلثة فيعربن بحركات مقدرة عليها كقوله
وهو ابو النجم فيما قال الجوهري وقيل رؤبة ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها انشده
ابن جني وغيره واباها الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا
بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد

فى اباها الثالث اذ هو نص فى القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف والاخر
بالياء وقول بعضهم وهو ابو حنش حين قال له خالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع فى غار يشربون وهم
قاتلون اخوته هل لك فى غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه
فى الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال له ابو حنش مكره اخاك لا بطل فصار
هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل ان اول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معوية
ليخرجن للمبارزة على رضى الله عنه فلما التقيا قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر
الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدا مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا
على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك نايبا عن الفاعل سد
مسد الخبر لعدم اعتماده على النفى والاستفهام عند جمهور البصريين واجازه الاخفش والكوفيون
كما سياتى وقولهم بالجر وهم العرب للمراة حماة فانه يستدعى ان يقولوا للرجل حمى لان صيغة
المونث هى صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها
فظهر لانها حرف صحيح والمذكر على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل
ما ذكره تبعا للاصل ان الاسماء الستة على ثلثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب
والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلث لغات وهو
الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والقصر والنقص الباب الثامن من ابواب النيابة باب المثنى
وهو فى الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفى الاصطلاح ما وضع لاثنين واغنى
عن المتعاطفين فما وضع جنس ولاثنين فصل اول مخرج لما وضع لاقل كرجل او اكثر كصنوا
واغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكى
بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح فى شرح اللمحة والذى اراه
ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى انتهى وصرح المرادى
بانه ملحق بالمثنى ودخل فيه ايضا تثنية المفرد المذكر اسما كان او وصفا كالزيدان والمسلمان
والمونث كذلك نحو الهندان والمسلمتان وتثنية الجمع المذكر المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع

كالركبان

باب المثنى

كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار فى هذه الامثلة من استعمال
الشيء فى اول احواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب
عند ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح لانه يرفع بالالف ويجر
وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى
مع قوله وتخلف الياء فى جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف وقدم الجر على النصب لان الجر
اصل والنصب محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبنى ويشترط فى كل ما يثنى عند الاكثر
ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى
الاحاد الثانى الاعراب فلا يثنى المبنى واما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة
للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى
المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى
بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر
ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق
المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ السابع
ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا عن تثنية سى عن تثنيته
فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن وان لا يستغنى بالملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع
وجمعا استغناء بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثان فى الوجود فلا يثنى الشمس والقمر واما قولهم
القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا
وبالياء نصبا وجرا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف فى الاحوال الثلثة ويعربه
بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف دايما ويعربه بحركات ظاهرة على النون
اجراء للمثنى مجرى المفرد قال المرادى فى شرح التسهيل والمثنى الحقيقى حملوا عليه فى الاعراب
بالحروف اربعة الفاظ واقتصر عليها فى النظم اثنين واثنتين فى لغة الحجازيين وثنتين فى
لغة التميميين مطلقا سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما

الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما او ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة وكلا وكلتا
بشرط ان يكونا مضافين الى مضمر تقول جاء في الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما
والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما فان اضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف
في الاحوال الثلثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور تقول جاءني كلا
الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا الف كلا كالف عصى
والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفها قيل عن واو لقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء
لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء
بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين
الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع
للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني
الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بالحارث حكاها الفراء ويلحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه
كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجرى مجرى سلمان
فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله
الا ديار الحي بالسبعان وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع الباب الثالث باب جمع المذكر
السالم وهو الجمع الذي على هجاء ثنين كالزيدون من الاسماء والمسلمون من الصفات واتى بالمثال
مع الجار مرفوعا لا اثر اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها
لفظا نحو جاء الزيدون او تقديرا نحو وانتم الاعلون ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا
نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين
والى هذا اشار الناظم بقوله وارفع بواو وبياء اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وانما فتح ما
قبل ياء المثنى وكسر ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من
الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها

وكسرة

رايت كلا الرجلين وكلتا المرأتين و م

باب جمع المذكر السالم

ما قبلها

وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق
بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء في شرح لمع
ابن جني ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم وصفة ثلثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث
فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة ولا من الصفات نحو علامة ونسابة لئلا يجتمع فيهما
علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتاء احترازا
من التانيث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب
الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط الثاني ان يكون لمذكر مناسبة بينهما فلا يجمع
هذا الجمع علم المؤنث نحو زينب ولا صفة المؤنث نحو حائض لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث
فلو كان نحو زينب علما لرجل جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو كان نحو زيد علما لامراة امتنع
ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لعاقل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص
بالعقلاء فلا يجمع هذا الجمع نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس لعدم العقل فلو كان
واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة
ثم تشترط في انفراد كل منهما عن الاخر ان يكون اما علما لان هذا الجمع يجبر العلمية الزايلة لاجل
وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع المركب الاسنادي نحو برق نحره علما
اتفاقا لان المحكي لا يغير ولا المزجي نحو معديكرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي
في التركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم
من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت
عن المركب الاضافي فانه يجمع اول المتضايفين ويضاف للثاني فيقال في غلام زيد علما غلاموا
زيد وغلامي زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلاموا الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال
فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون واما صفة
تقبل التاء المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة لان التاء فيهما
لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث او صفة لا تقبل التاء لكنها تدل على التفضيل

التي قبلها تاء المذكورة نحو قايم من الجرد ومذنب من الزيادة تقول قايمة ومذنبة والصفة
التي تدل على التفضيل نحو افضل فهذه الصفات الثلث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء
فنقول قايمون ومذنبون وافضلون كما تقول قايمات ومذنبات وفضليات فلا تجمع هذا الجمع نحو جريح
بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريح
وصبور مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى واحمر مؤنثه حمرى فلا تقول
جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا تقول جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات
فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان **فصل** وحملوا على هذا الجمع المذكر السالم اربعة انواع اعرب بالحروف
وليس جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله وبه عشرونا وبابه الحق والاهلونا الو وعالمون عليونا
وارضون شذ والسنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى اربعة انواع احدها اسما جموع وهي الو
بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه وعالمون جمع عالم بفتح اللام
وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا
لما هو اعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع
ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء
وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلاء فقط وهم
الانس والجن والملائكة وعشرون وبابه وهو ساير العقود الى التسعين وكلها في التنزيل
قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر
فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا
ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة والنوع
الثاني جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد واعربت بالحروف وهي بنون جمع ابن وقياس جمعه
جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ادت
الى حذف الهمزة واحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة
بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار واصلها احرة كانهم من قول الجوهري

كانه جمع احرة وعلى هذا يشكل المثال الان لان بنون جمع باعتبار اصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار
اصله وهو احرة فصار ان جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا
منسيا وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام
كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني اسد وبن خطيب فوق اعواد منبر الا انه اسكن الراء
للضرورة وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم العام ولامها واو وهاء لقولهم في الجمع سنوات
وسنهات وبابه الجاري على سنه وضابطه مستفاد من قوله فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي
حذفت لامه وعوض عنها تاء التانيث ولم يكسر تكسيرا اعرب بالحركات نحو عضة وعضين
واصل عضة عضهة بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا
وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول روبة وليس دين الله بالمعضى
اي المفرق فعلى الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو ويدل له جمعها
على عضوات فكل من التصغير والجمع يرد الشيء الى اصله وعزة وعزين فالعزة بكسر العين
المهملة وفتح الزاء اصلها عزي فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان
كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح
الباء الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى
الثاني ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين
لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا يجمع
بالواو والنون ويجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلثة انواع مفتوح الفا
نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه
في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم
الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة
وعضة وعزة في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد
اليها وعلامة جرها الياء الذين جعلوا القران عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه

الياء فالذين كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين
حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف
والتاء نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف في نحو ثمرة لعدم الحذف ولا في
نحو عدة وزنة غير علمين لان المحذوف منهما الفا لا اللام واصلهما وعد ووزن بكسر اولهما
وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها
التاء وشذ لدون جمع لدة واصلها ولدة وهي المساوي في السن فان كانا علمين لمذكر جمعا
هذا الجمع فيقال عدون وزنون ولا يجوز ذلك في نحو يد ودم لعدم التعويض من لامهما المحذوفة
واصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر
وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب
على عينهما وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض واصلها
ابو واخو وهنو فحذفت لاماتها كما ترى ولم يعوض منها شيء ولا يجوز ذلك في نحو اسم واخت
وبنت لان العوض فيهن عن لامهن المحذوفة غير الهاء اما اسم فاصله سمو عند البصريين
فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان اصلهما اخو وبنو
حذفت لامهما وعوض عنها تاء التانيث لا هاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل
في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب
يونس الى ان تاء اخت وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل
في الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها للتانيث
وسياتي قول ان التاء فيهما للالحاق بجذع وقفل الحاقا للثنائي بالثلاثي وشذ بنون جمع
ابن لان المعوض فيه همز الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم تر هذه التاء تلحق مؤنثا الا
ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي اللام
معوضا عنها هاء التانيث لانهما كسرا تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت على شياه
وشفه كسرت على شفاه بالهاء فيهما واصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة فلما التقت الواو

الساكنة

الهاء لزم انفتاحها فانقلبت الفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التانيث
واصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها وهي
الهاء ايضا وعوض منها هاء التانيث والدليل على ان لامهما هاء تصغيرها على شويهة وشفيهة
وتكسيرها على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها وزعم قوم الى ان لام شفة
واو لقولهم في التكسير شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب
استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها على ظبي ولامها واو محذوفة
والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم
ظبوته اذا اصبته بالظبة والنوع الثالث ما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف الشروط
المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهم العشيرة ووابلون جمع وابل وهو المطر الغزير
لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان
يكون لعلم من يعقل او صفته ووقع جمع اهل في التنزيل دون وابل قال الله شغلتنا اموالنا
واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع ما سمي به من هذا الجمع
المستوفي للشروط ومن الملحق به فالثاني كعليون فانه ملحق بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة
قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادريك ما عليون وهو في الاصل جمع علي بكسر العين
واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل الغزنوي عن يونس ان واحد
عليين علي وعلية وهي الغرفة والاول نحو زيدون مسمى به شخص فيعربان بالحروف اجراء
لهما على ما كان عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حكما ويجوز في هذا النوع المسمى به ان
يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو ما يسيل من جلود اهل النار في لزوم الياء في
الاحوال الثلثة والاعراب بالحركات الثلثة ظاهرة على النون حال كونها منونة ان لم يكن اعجميا
فتقول هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان
اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف تقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين ومررت
بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في قوله وشلحين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة

قنسرين

التثنية وعدل عن التثنية بجيس الى التثنية بغلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء
والنون ودون هذا المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ان يجرى مجرى
هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا
ياسمون بضم النون من غير تنوين او يجرى مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين وباء الحرف
في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلث على النون حال كونها منونة فتقول هذا زيدون ورأيت
زيدونا ومررت بزيدون كقوله طال ليلي وبت كالمجنون واعترتني الهموم بالماطرون
بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون من باب هارون وهذا البيت قال ابن برى
في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان
بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس
وهو جمع ماطر سمي به ودون هذه اللغة ان يلزم الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي
وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون ويقدر
الاعراب كقوله وهو يزيد بن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند
الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه
اسم موضع واورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في اخره
مغيرا اوله بالنون بدل الميم واخره بالكسر بدل الفتح قال الموضح في الحواشي والهاء من لها يعود
على النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى
لهذه النصرانية خرفه وقت اكل النمل الذي جمعه بالماطرون واراد به ايام الشتا فان النمل
يخزن ما يجمعه تحت الارض لياكله ايام الشتا والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر اي يجتنى
وبعضهم اي العرب يجري بنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين في لزوم الياء
والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء
ولا تسقط النون للاضافة قال احدا ولاد على ابن ابي طالب عليه السلم وكان لنا ابو حسن
على ابا برا ونحن له بنين الرواية بنين بالياء والاعراب على النون وقال الصمة بن عبد الله

الطفيل

الطفيل دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا الرواية سنينه باثبات النون
ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والا لقال فان سنيه بحذف النون للاضافة
وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات على النون مع لزوم الياء لانها اخف عليهم
ولان النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر
المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعاني امر ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب
الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالباء و
مردا حال من مفعول شيبننا وبعضهم اي النحاة يطرد هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب
على النون منونة في جمع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لان باب الياء اوسع من باب الواو
وهذا اعم من قول النظم وهو باب سنين عند قوم يطرد ويخرج عليها قوله رب حي عرندس
ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى
القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كساكين لا بالياء والا لحذفت
النون للاضافة وقيل ضاربي القباب ورد بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربين ضاربي
القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني
ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله
ويحتمل ان يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف احد
اليائين وسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح
الدال وفي اخره سين مهملة الشديد القوي والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة
الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب
واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني
وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر
على بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في اخره كما
يفعل في فتيان وقال الاعلم يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود امثل منه في المسلين

لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة اخره من المسلمين ونحوه ولا دليل
لهما في هذا البيت لجواز ان يكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سياتي وبذلك صرح ابن جني
فصل في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما المشار اليهما في النظم بقوله ونون مجموع وما به
التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به بعكس ذلك استعملوه فانتبه ولما كان
المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الالف
والياء على اصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا
تألفه العينان بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذة وهو البرغوث
وفتحها بعد الياء لغة لبني اسد حكاها الفراء كقوله وهو حميد بن ثور وقيل ابو خالد يصف
قطاة على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب الرواية بفتح النون من احوذيين تثنية
احوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء اخر الحروف
وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الادب الاحوذي الراعي المتشمر للرعاية الضابط
لما ولي واراد بهما هنا جناحي قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية
نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت في الجو عشية على جناحين فما يشاهدها
الرائي الا لمحة وتغيب عنه وقيل لا يختص فتح النون بالياء بل يكون بعدها وبعد الالف في لغة
من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين
اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينان تثنية عين ولما
ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية
ظبي خلافا للهروي وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد وهو لرجل من بني ضبة
هلك منذ اكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجري بعد الالف اذا كانت علامة الرفع
وفي نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه
ولا على شاهد استند اليه ونون الجمع المذكر السالم وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء
للخفة لان الجمع اثقل من المثنى وكسرها جائز في الشعر بعد الياء كقوله وهو جرير لا سحيم خلافا

الجوهري

الجوهري عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف اخرين الرواية بكسر النون من اخرين وهو جمع
اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاء وبالعين
المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاء والنون وهو القصير واراد بها الادعياء الذين
ليس لهم اصل واحد وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين بكسر
النون وتقدم ما فيه واختلف راي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه
مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به ولا على الاعراب بالكسرة
وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا في شعر لعدم التجانس الباب الرابع
من ابواب النيابة الجمع بالف وتاء مزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى
فقط كهندات ودعدات او بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات او بالتاء دون المعنى كطلحات
وحمزات او بالالف المقصورة كحبليات او الممدودة كصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات
ولا فرق بين ان يكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخمات او تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى
وحبليات وصحرا وصحراوات فالاول حرك وسطه والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته
واوا ولهذا عدل الموضح عن قول اكثرهم جمع المؤنث السالم الى ان قال الجمع بالف وتاء مزيدتين
ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان في جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة
عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما تخلف الفرع
عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس في اخره حرف يصلح للاعراب
نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق
لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني و... الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب وصوبه
الموضح في المغني ووجهه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع
الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا
لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر
في اسرار البلاغة فقال اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول

به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا
وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا
بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق فهو المصدر ولم يكن
مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق باموراولها انا قد
نعلم العالم وانا كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون
الله تعالى خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم
لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول ان العالم
ممكن فلم يوجد الا لان الله تعالى اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم
لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك
تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه وذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي
في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء الزائدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب وربما نصب
بالفتحة على لغة كما قال احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم يرد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم
بفتح التاء حكاه الكسائي ورايت بناتك بفتح التاء حكاه ابن سيده وكقوله فلما جلاها بالايام
تحيزت ثباتا ذاهبا واكثابها والايام الدخان وثباتا بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوبة على
الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء
المهملة والمراد بان حالها حين توخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء
بالتاء التي تبدل في الوقف هاء وجبرا لما فاته من حذف لامه كما اعرب نحو سنين بالحروف
جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان
نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه واصلها لغية اولغوة تحركت حرف العلة وانفتح ماقبله
فقلبت الفا فصار لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات
اوسنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات او سنهات بكسر التاء هذا
اذا كانت الالف والتاء زايدتين فان كانت التاء اصلية والالف زايدة كابيات جمع بيت

واموات

واموات جمع ميت او كانت الالف اصلية والتاء زايدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل
قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ماقبلهما قلبتا الفين فالالف فيهما اصلية
لكونها منقلبة عن اصل والتاء زايدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل نحو رايت قضاة وجبرت
غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ماكان علما لمؤنث مطلقا اوصفة له مقرونة بالتاء
اودالة على التفضيل او علما لمذكر مقرونا بالتاء اودالة على التفضيل اوصفة لمذكر غير عاقل كجبال
راسيات اومصغره كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئان احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات
لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله الى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء
الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات نحو وان كن اولات حمل فاولات
خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كونن
بضم الواو وهو الحلول بعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها
الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والثاني ماسمي به من ذلك
الجمع وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم
هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان
نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه وسكت اذرعات بكسر الراء قاله في الصحاح
وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح
وهو جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قاله ابو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان
واذرعات هي قرية من قرى الشام وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافات بينهما واختلف العرب
في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلث فرق بعضهم يعربه على ماكان عليه قبل التسمية
ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ماكان عليه
قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب
ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعي الجمعية فقط والاخير
راعي التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعي الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعي اجتماع

المثنية والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى
النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فتحصل في المسئلة ثلاثة اوجه وروي بالاوجه
الثلثة قوله وهو امرئ القيس الكندي في محبوبته تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى
دارها نظر عالي الرواية بجر اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة وبلا تنوين ومعنى
تنورتها نظرت الى نارها بقلبي من اذرعات وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة الرسول
سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو يثرب ابن عبيد وفي السنة منع الطلاق هذا الاسم
عليها لانه من مادة التثريب واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عن قاله من المنافقين والى
هذا الباب الاشارة بقول الناظم وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا كذا اولات
والذي اسما قد جعل كاذرعات فيه ذا ايضا قبل الباب الخامس من ابواب النيابة ما لا ينصرف
اي ما لا يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع جمعها ابن النحاس في قوله
اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسياتي شرح ذلك في باب
معقود له والذي تحصه هنا انه متى اجتمع في اسم علتان منها كاحسن فان فيه الصفة ووزن
الفعل اوواحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كمساجد وصحراء فان صيغة منتهى الجموع
بمنزلة جمعين والتانيث بالالف بمنزلة تانيثين فكل من صيغة منتهى الجموع والف التانيث
قايم مقام علتين فانه جره بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو فحيوا باحسن منها ونحو اعتكفت في
مساجد الا ان اضيف لفظا نحو في احسن تقويم وفي مساجد عايشة او تقديرا نحو ابدا ابدا من
اول في رواية من جرها بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه او دخلته ال المعرفة
كانت نحو وانتم عاكفون في المساجد او موصولة نحو قوله وهن الشافيات الحوايم بخفض الحوايم
بالكسرة لدخول ال الموصول عليه وهي جمع حايمة واما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى
والاصم واليقظان فانها حرف تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة او زايدة كقوله
رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد لدخول ال الزائدة
عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه

التعريف

ال التعريف كما قاله الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح
يمدح به الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بني امية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة
وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف واراد به امور الخلافة الشاقة
والكاهل ما بين الكتفين والمعنى ابصرته شديدا كاهله يحمل اثقال الخلافة والى هذا الباب اشار
الناظم بقوله وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف او يك بعد ال ردف واذا دخلت ال او اضيف
وجر بالكسرة هل يعود منصرفا ام لا اقوال ثالثها ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع
صرفه والا صرف وهو المختار الباب السادس من ابواب النيابة الامثلة الخمسة سميت بذلك
لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسما باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن
كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد
ستة قاله الموضح في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين بالتاء للمخاطبين
نحو تفعلان يا زيدان او للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان او للغايبتين نحو الهندان تفعلان
وبالياء للغايبين نحو الزيدان يفعلان او واو الجمع بالتاء للمخاطبين نحو انتم تفعلون وبالياء للغايبين
نحو هم يفعلون او ياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون الالف والواو ضميرين كما
تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طي فان رفعها بثبوت النون
وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب
وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده
لان الجزم نظير الجر في الاختصاص كما مر فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين
في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون
لانه يودي الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة الواو من حيث الغنة ثم
حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وحملوا يفعلان
وتفعلين على يفعلون ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل
به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون

لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله واما الا ان يعفون فالواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة وهو واو عفى يعفو
والنون ضمير النسوة عايد على المطلقات لا نون الرفع والفعل معها مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة
مثل يتربصن لا معرب ووزنه يفعلن فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك
الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين كالواو فى قولك يقومون وواو الفعل محذوفة
والنون علامة الرفع ووزنه يفعون فتحذف النون للناصب والجازم نحو لم تعفوا وفى التنزيل
نحو وان تعفوا اقرب للتقوى ووزنه تفعوا واصله تعفووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية
واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى لالتقا
الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله واجعل لنحو يفعلان
النون ارفعا وتدعين وتسألونا وحذفها للجزم والنصب سمه الباب السابع من ابواب النيابة
وهو خاتمتها الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما آخره حرف علة اما الف كيخشى او ياء كيرمى او
واو كيدعو فان جزمهن بحذف الاخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف
من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع
الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى
على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة فى حالة الرفع و
الفتحة بالالف فى حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب فى الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه
بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن
وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة
واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة
محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف
جازما ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان احرف العلة قد تثبت مع الجازم فاشار
الى جوابه بقوله فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق قاله رؤبة وقوله الاخرى
ذات ذل موثق لبته السركس الحزنق وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو

ولم تدع وقوله وهو قيس بن زهير الم ياتيك والانباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد فضرورة
فيهن حيث اثبت احرف العلة الثلثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية
محذوفة للجزم وقيل هذه الاحرف اصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويبقى
حرف العلة على حاله والانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى بفتح التاء المثناة من فوق من نمى الحديث يقال
بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات
اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد
واخوته وفاعل ياتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمى لقربه ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل ياتيك و الباء
زايدة فى الفاعل كما فى كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من يتق ويصبر باثبات الياء فى يتقى وتسكين
يصبر فى قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف فى تخريجه فقيل من موصولة لا شرطية ويتقى مرفوع لا مجزوم
وتسكين يصبر مع انه معطوف على مرفوع اما لتوالى حركات الباء والموحدة والراء من يصبر والفاء والهمزة
من فان كما فى يامركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون
توالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برف فى يصبر فان منزلة بناء على فعل
بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك
بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من
الله ولا واغل فنزل ربغ من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما يسكن عضد واما
على انه اى قنبلا وصل بنية الوقف كقراءة ابى الحسن البصرى ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر
مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياى ومماتى بسكون ياء محياى وصلا واما على
العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها ولكون مدخولها مستقبلا
سببا لما بعده ولهذا دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب قاله الفارسى فلذلك صح العطف
بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء فى يتقى اما اشباع ولام الفعل حذفت
للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف
حرف العلة **تنبيه** ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف

العلة عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا ومكسور ما قبلها نحو يقرى
مضارع اقرا ومضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضوء بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان
الابدال للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسى لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها
بالجازم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركة ما قبله قياسى ويمتنع حينئذ اى حين اذ ابدل بعد دخول
الجازم الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التى كانت
موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا آخر وان كان الابدال قبله اى قبل دخول الجازم فهو
ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة فهى متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمز المتحرك من جنس
حركة ما قبله شاذ ويجوز مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف له بناء على قولى
الاعتداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه اى عدم الاعتداد بعروض الابدال بحذف حرف
العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ونزل منزلة الحرف الاصلى وعلى القول بعدم
الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلى لا العارض و
عدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر فى كلامهم وعليه الاكثرون ففى كلامه لف ونشر غير مرتب
لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف
هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك
الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها **فصل** تقدر الواو رفعا فى جمع المذكر السالم
اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو جاء مسلمى والنون رفعا فى المضارع المعتل اذا اسند الى ضمير واو الجماعة
او الف الاثنين او ياء المخاطبة واكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر الحركات
الثلث تعذرا فى الاسم المعرب الذى آخره الف لازمة غير ممدودة نحو الفتى مما الفه منقلبة عن
ياء والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها فى الاول
ومجاوزتها الثلثة فى الثانى ويسمى الاسم المعرب الذى آخره الف لازمة معتلا لكون آخره حرف
علة ومقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع او لكونه منع المد والمقصور يقابله
الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا عن ظهور الحركات فيه لانه ليس

فى الافعال ممدود وتقول جاء الفتى والمصطفى ورايت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى
بلفظ واحد فى الاحوال الثلثة والتقدير مختلف فيقدر فى الرفع الضمة وفى النصب الفتحة وفى الجر
الكسرة فى الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها وموجب هذا
التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط فى الاسم المعرب الذى آخره
ياء لازمة فى الاحوال الثلثة مكسور ما قبلها نحو المرتقى من مزيد الثلاثى والقاضى من الثلاثى ويسمى
الاسم المذكور معتلا لكون آخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه
بعضها او لانه يحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو
عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثانى
فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم فى حد المقصور نحو
يخشى والحرف نحو على مما فى آخره الف لازمة وفى حد المنقوص الفعل نحو يرمى والحرف نحو فى مما فى
آخره ياء لازمة وخرج بذكر المعرب فى حديهما المبنى نحو ذا وتا والذى والتى وخرج بذكر اللزوم
فى الالف نحو رايت اخاك وفى الياء نحو مررت باخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب وخرج باشتراط
الكسرة قبل الياء فى حد المنقوص نحو ظبى مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح وكرسى مما آخره ياء قبلها
ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقى مكارما
فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذى قد قصرا والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى
كذا ايضا يجر وتقدر الضمة والفتحة فى الفعل المضارع المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن يخشاها
فيخشى فى الاول مرفوع وفى الثانى منصوب تقديرا فيهما ومثلهما متصلين بهما الضمير ليوافق اللفظ
بالالف الخط وتقدر الضمة فقط فى الفعل المضارع المعتل بالياء او الواو نحو هو يدعو هو يرمى
فيدعو ويرمى مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات فى المعتل
هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا فى الاسم لان
الاعراب فيه اصل فيجب المحافظة عليه وفى الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه
جرى فى النظم فقال واى فعل آخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرف فالالف انو فيه غير الجزم

وابدنصب كيدعو يرمى ثم قال والرفع فيهما انو وظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل وهو
المنبه عليه في النظم بقوله وابد نصبا كيدعو يرمى وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم
بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرمى ولن يعزو وليس في العربية اسم مرتجل معرب في آخره واو
لازمة وقبلها ضمة هذا باب النكرة والمعرفة وهما في الاصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته
فنقلا وسمى بهما الاسم المنكر والاسم المعرف الاسم ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج
في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع مما لا يحتاج وهي بالحد عبارة عما شاع في جنس
موجود او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكلما وجد من هذا
الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره
وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم
وجود افراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد
وعمرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر واما قوله فكانه لمعان برق او شعاع
شموس وقوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الايام والليالي
وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر من شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر
نورا من قمر ليلة اول ذلك الشهر وبالخاصة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة
التعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل وفرس لحيوان مذكر غير عاقل ودار لمؤنث غير حيوان
وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة فتقول الرجل والفرس
والدار والكتاب والنوع الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة للتعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل
ال المؤثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب ومن بفتح الميم بمعنى انسان وما بمعنى شيء في قولك
مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك فذو ومن وما نكرات
لان ذي نعت لنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل
ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال اما ذو فانها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل ال المؤثرة
للتعريف فتقول الصاحب وليست ال فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه معناه الاصلي بحسب الاستعمال

باب النكرة والمعرفة

للتعريف

وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول برجل صاحب اخوه عمرا قاله الشاطبي في باب المبتدا
واما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان لا يقبل ال فتقول الانسان
واما ما فانها نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شيء وشيء يقبل ال فتقول الشيء في العاقل
وما الغيره وكذلك استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط كل انسان وكل شيء
وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قال
وكذلك اين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وحال
يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان وكذلك
نحو صه حالا لكونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال لكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا
تقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان
الى المعنى المصدري بواسطة او بلا واسطة والا فمذهب الجمهور ان اسماء الافعال نايبة
عن الافعال نفسها وكذلك نحو احد وديار وغريب وكتيع من الاسماء اللازمة للنفي لانها
نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا كرجل او حي او ساكن او نحو ذلك
قاله الشاطبي وانكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم
بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة تقابل كل منها ما هو في مرتبته والضرب الثاني معرفة والى هذين
الضربين اشار الناظم بقوله نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي الفرع
لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين
احدهما ما لا يقبل ال في النثر البتة بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها
ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو فاما قوله باعد ام العمرو من اسيرها فضرورة والنوع الثاني
ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها
غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها ال للمح الاصل بها وهو التنكير
وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه
في الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة

اذاء

دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون ال مشعرة
باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القايم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه
ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف تقديرا او للمح الصفة صار التعريف مشكلا والجواب
عنه بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل واقسام المعارف
سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غايب كانا وهم والثاني العلم لمذكر
او لمؤنث كزيد وهند والثالث الاشارة كذا للمذكر وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان
تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كمن او بالاضافة كاي كالذي
للمذكر والتي للمؤنث والخامس ذو الاداة للمذكر والمؤنث كالغلام والمراة والسادس المضاف
اضافة محضة لواحد منها اي من تلك الخمسة معنا لكان او صحيحا كابني وغلامي والسابع المزيد
على قول النظم كهم وذي وهند وابني والغلام والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل المعين
بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير
المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغايب السالم عن ابهام يعني بان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة
ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول
وذو الاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله
بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح
ما ذهب اليه سيبويه ان المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في مرتبة العلم وذهب المبرد الى
ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلثه اقوال فصل في المضمر بفتح الميم الثانية
المضمر اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر
على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه
كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن تهوى
ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر فالضمير والكناية بالاصطلاحين اسمان
لما وضع لتعيين مسماه وهو اما المتكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند

في رتبة المضاف

الكوفيين

الكوفيين او المخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند بعض الكوفيين او في
لغايب كهو بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله فما لذي
غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير او المخاطب تارة ولغايب اخرى وهو ثلثه الالف و
والواو والنون والى ذلك اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وغيره واراد
بغيره المخاطب كقوما للمخاطبين وقاما للغايبين وقوموا وقاموا وقمن يا هندات والهندات
قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ بركاف انت وكاف اكرمك وهاء غلامه
وكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته والى مستتر وهو بخلافه اي خلاف البارز وهو
ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالضمير المقدر في اقوم وقم فيقدر في اقوم انا وفي قم انت
ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل
تعليما للمبتدئين وليسا اياهما على الحقيقه وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا
يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كياء ابني وكاف اكرمك وهاء سليه ويانه وهذا معنى قول
النظم وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا كالياء والكاف من ابني اكرمك
والياء والهاء من سليه ما ملك وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلثه من المتكلم والمخاطب
والغايب ومحاله الثلثه من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف
من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء
من سليه للغايب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدا
بشيء منها ولا يقع بعد الا واما قوله وما بنا الى اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار فضرورة
والقياس الا اياك لكنه اضطر فحذف ايا وابقى الكاف او اوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى
نافية وما الثانية زايدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة
بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا وان
وصلتها مفعول نبالي وهو مفرد لا جملة والا حرف ايجاب والكاف في موضع نصب على الاستثناء
لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة احد غيرك

ولجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وانشد مكان الا اياك سواك
ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر اعوذ برب العرش من فئة بغت علي فما لي عوض الاه ناصر فاوقع
الهاء المتصلة موقع اياه والى منفصل من عامل وهو اي المنفصل ما يبتدئ به في النطق ويقع في
بعد الا وذلك نحو انا تقول في ابتداء النطق به انا مؤمن وفي وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه
هنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف
المدركين فانه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع
وظاهر صنعه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل
محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب
مواقع الاعراب من رفع ونصب وجر الى ثلثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة
احدها التاء مضمومة كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلث وثانيها الالف الدالة
على اثنين او اثنتين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع الذكور كقاموا ورابعها النون
الدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها ياء المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه
الاخفش والمازني وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر وتقع في الامر كقومي وفي المضارع
كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع اصلا والقسم الثاني من
الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين محلي النصب والجر فقط وهو ثلثة احدها ياء المتكلم نحو ربي
اكرمني فالياء من ربي في محل جر باضافة رب اليها وفي اكرمني في محل نصب على المفعولية باكرم
وثانيها كاف المخاطب بفتح الطاء نحو ما ودعك ربك فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية
ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها وثالثها هاء الغايب نحو قوله تعالى قال له صاحبه وهو
يحاوره فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الاول باللام وفي الثاني بالاضافة وفي يحاوره في محل
نصب على المفعولية بيحاوره وذلك داخل تحت قول النظم ولفظ ما جر كلفظ ما نصب والقسم الثالث
من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين المحال الثلثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة
بشرطين اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي

اننا في محل

اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول النظم كاعرف بنا
فاننا نلنا المنح قال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على النظم في قوله للرفع والنصب وجر نا صلح
لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك فانهما يقعان في المحال الثلثة لانك تقول في
الياء في الرفع قومي وفي النصب اكرمني وفي الجر غلامي وتقول في هم في الرفع هم فعلوا وفي النصب
انهم وفي الجر لهم مال ورده المتاخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسين المهملة لان الكلام
ان يكون الضمير في الاحوال الثلثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان ياء المخاطبة
غير ياء المتكلم بدليلين احدهما ان ياء المخاطبة مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها
والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة
للمذكر وما للمذكر غير ما للمؤنث ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الايراد
وثبت المراد والفاظ الضماير كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قول النظم وكل مضمر له البنا
يجب واختلف في سبب بنائها فقيل شبه الحرف في المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم او
الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل شبه الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات
على حرف او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف في الافتقار لان المضمر لا يتم
دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة او غيرها وقيل شبه الحرف في الجمود وقيل اختلاف
صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير
الرفع والنصب والجر ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر الى قسمين مستتر
وجوبا وهو الاصل المقتصر عليه في النظم بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تمثيله بقوله
كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر وضابط واجب الاستتار ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا
ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى
والجمع فانه يبرز في الجميع نحو قومي وقوما وقوموا وقمن او المرفوع بمضارع مبدوء بتاء خطاب
الواحد كتقوم وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغايبة نحو هند تقوم فان استتاره جايز لا واجب
وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين

وتقومان وتقومون وتقمن او المرفوع بمضارع مبدوء بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع
بمضارع مبدوء بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل استثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون
في نحو قولك القوم قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا او ليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس
ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عايد على البعض المفهوم من كله السابق او اسم الفاعل المفهوم
من فعله السابق او المرفوع ما افعل في التعجب وبافعل في التفضيل فالاول كما احسن الزيدين
بفتح الدال وكسرها والثاني نحو هم احسن اثاثا ففي احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر
وجوبا واثاثا تميز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل او المرفوع
بمصدر نايب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير
البارز الا افعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع
الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم تعرب انت مبتدا وعلى هذا
فعد افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل على الضابط المذكور وينقسم
الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغايب
او بفعل الغايبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شايبة الاسمية او اسم الفعل
الماضي فالمرفوع بفعل الغايب نحو زيد قام وبفعل الغايبة نحو هند قامت وبالصفات المحضة
وهي اما اسم فاعل نحو زيد قايم او اسم مفعول نحو زيد مضروب او صفة مشبهة نحو زيد حسن
او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب ومضراب وضروب او ضريبا وضرب او باسم الفعل
الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا واذا برز
انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر والضمير
المنفصل الا ترى انه يجوز في الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه الظاهر وهو ابوه او ما قام الا هو فيخلفه
الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في
الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل
امامك او في مجلسك وجاء الذي عندك او في الدار وزيد خلفك او في المسجد وجاء زيد

فوق

فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى ما هو له على غير من هو له نحو غلام زيد
ضاربه هو **تنبيه** هذا التقسيم للضمير الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك في التسهيل وغيره
وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح في شرح القطر وخالفهم هنا فقال
وهذا التقسيم فيه نظر اذ الاستتار للضمير في قام من نحو قام زيد واجب لا يجوز ابرازه متصلا
فانه لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو ولا يقال قام هو على الفاعلية بل هو على التوكيد لذلك
المستتر واما خلف الظاهر له او الضمير المنفصل ففي غير تركيبه فزيد قام تركيب اسند فيه القيام
الى ضمير زيد من غير حصر وانما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب آخر اسند فيه القيام الى سببي
زيد او الى ضميره المحصور بالا هذا تقريب كلامه وفيه امران احدهما ان قوله فتركيب آخر يوهم ان
ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قايلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف
المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا ان يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى
ان يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله تعالى انه يمل
هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في
هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف
على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان
نفي ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد وانه استبداد الا
انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد
وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه والتحقيق
في التقسيم ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم وقم والى ما يرفعه وغيره اي
الظاهر كقام وهيهات وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب الثلثة الى قسمين احدها
ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوز الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التاء للمخاطب وهو للغايب
وفروعهن ففرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فرع المفرد وفرع انت بفتح التاء اربعة
وهي انتِ بكسر التاء وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد وفرع

رابعة ايضا وهي هي وهما وهم وهن وتعليله ما تقدم تنبيه المختار في انا ان الضمير هو الهمزة
والنون فقط والالف زايدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلثه واختاره
ابن مالك وفي انت وفروعه ان الضمير نفس ان عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب
الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير وهي التي في فعلت وكثرت
بان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو
والياء اشباع وفي هما وهم الضمير الهاء وحدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها
والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو والقسم الثاني ما يختص بمحل النصب لا يجاوزه الى غيره
وهو ايا بتشديد الياء المثناة من تحت حال كونه مردفا بما يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة
وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه
للغايب المذكر وهذه الثلثه هي الاصول وفروعها تسعة ففرع اياي ايانا لا غير وفرع اياك
بفتح الكاف اربعة اياك بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا اياها واياهما
واياهم واياهن على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف تنبيه المختار من الخلاف
ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه واستشكل
بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غايب وايا على حدتها لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت
مشتركة بين المعاني الثلثه فعند الاحتياج الى التميز اردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما اردف
الفعل المسند الى المونث بتاء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين
وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضماير وكلمة ايا عماد اي زايدة يعتمد
عليها لو لحقها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن
مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض باضافة ايا اليه والثالث
ما ذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر واللواحق لها ضماير اضيف ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة
وهذه الضماير الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول النظم
وذو ارتفاع وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع

فى انا

ليس شكلا وجملة الضماير البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل والمتصل
مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلثه للمتصل واثنان
للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنى عشر لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة لمن معه وخمس للمخاطب
واحدة للمذكر وواحدة للمونث وواحدة لتثنيتهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المونث وخمس للغايب
كذلك واذا ضربت خمسا في اثنى عشر خرج منها ستون امثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمتما قمتم
قمتن قام قامت قاما قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك
اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا
غلامي لي غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه
له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب
المنفصل في كلام الموضح فلم احتج لردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في
ضماير الرفع المتصلة ياء المخاطبة في تقومين وقومي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها
حرف تانيث والفاعل مستتر كما استتر ضمير المفرد في تقوم وقم وقد تقدم فصل القاعدة لغة
الاساس اصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف جميع احكامها منها وهي هنا انه متى
تاتى وامكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر
من المنفصل فنحو قمت بضم التاء واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك لان التاء اخصر
من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجي المنفصل اذا تاتى
ان يجي المتصل فاما قوله وهو زياد بن كمل التميمي وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا
الي هم فاوقع الضمير المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق بالباعث الوارث
الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان
المنصوب المتصل فضرورة فيهما ومعنى البيت الاول على ما قال ابن كيسان ما صحبت قوما بعد
قومي فذكرت لهم قومي الا بالغوا في الثناء عليهم حتى يزيدوا قومي حبا الي ويدل عليه انه وجد
في اصل قصيدته لم الق بعدهم حيا فاخبرهم الا الخ وهم الاولى مفعول اول ليزيد وحبا مفعوله

اني وثم الثانية اخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال
ابن مالك الاصل الا يزيدون انفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح في المغني وحامله
على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى
هم المصاحبون اولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا يزيد هؤلاء القوم
قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف
على اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والباقي قول الفرزدق بالباعث متعلق بحلفت في
بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي يرجع اليه الاملاك
بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي
وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثاني وضمنت بكسر
الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم
مفعوله والقياس اتصاله ولكن فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدايد مضاف
اليه واذا لم يتات الاتصال وجب الانفصال مثال ما لم يتات فيه الاتصال ان يرفع الضمير
بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم ظافرينا او ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع
نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرنا اياكم فما كان
جوابهم فهو جوابنا او ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط
خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله فان انت لم
ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوايل اي فان ضللت لم ينفعك علمك او
ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقولك فاليت
لا انفك اخذو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدي او ان يفصل متبوع نحو يخرجون الرسول
واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي اللام الفارقة
كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك
ويا انت او ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدت رتبته نحو ظننتني اياي وسياتي

او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتاخر عن عامله ويلي الا لفظا نحو امر الا تعبدوا
الا اياه او معنى نحو انما قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الذايد الحامي الذمار وانما يدافع عن
احسابهم انا او مثلي لان انا ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او ما تلي في احراز
الكمالات ولما كان غرضه ان يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره ولو وصله وقال
وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير
مقصود ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان
يكون توكيدا وليست ما موصولة وانا خبر اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما
وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخولف
في ذلك والذايد بذال معجمة اوله ومهملة آخره من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد
يقال رجل ذايد اي حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير الذايد وهو اسم فاعل من الحماية
وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه وتعلق
به والاحساب جمع حسب بفتح السين قال سمر الحسب الفعل الحسن للرجل ولابائه ماخوذ من
الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة فالحسب بالسكون العدد وبالتحريك
الشيء المعدود على القياس في مثله انتهى قاله التجاني في تحفة العروس ويستثنى من هذه
القاعدة المذكورة وهي انه اذا تاتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله مسئلتان يجوز فيهما
الانفصال مع تاتي الاتصال وهما المشار اليهما في النظم بقوله وصل او افصل هاء سلنيه
وما اشبهه في كنته الخلف انتمي كذاك خلتنيه احدهما وهي الاولى في النظم ان يكون عامل
الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضمير آخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد
النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز
ح في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال هربا
من توالي اتصاليين في فضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ
كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه

عبد اتـه كالهاء من قولك للشخص في عبد سلنيه او ملكنيه وكالكاف من قولك لعبدك
زيد سالنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه وسالني اياك ولكون الاصل ارجح
لم يات في التنزيل الا به قال الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسالكموها كل ذلك من الوصل
ومن الفصل قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم
ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلث ضمات وان كان العامل في الضميرين
اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف محلي الضميرين سواء كان الاسم العامل
مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا
من الفصل ومن الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبيك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا
اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي لي
تقوية لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل وحبك الاول بغير ياء والكاف مضاف
اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير
الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت
من المولِيك اياه ومن الوصل قوله لا ترجُ او تخشَ غير الله إنّ أذًى واقيكه الله لا ينفك
مامونا فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه وان كان العامل في الضميرين
فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر
الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختار الانفصالا كقوله
اخي حسبتك اياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالاضغان والإحَن اخي منصوب بفعل محذوف
لغيره حسبتك او مبتدا وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال لا منادى سقط منه حرف
النداء لفساد المعنى والارجاء النواحي جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو
الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وهي الحقد ايضا
فهو من عطف احد المترادفين على الآخر والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني
والارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وقد صرح بذلك في النظم حيث قال وَاتّصلا

في العمل
يفسره
المهملة

اختار

اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد امكن وجاء به التنزيل اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله
بلغت صنع امرئ بر اخالكه اذ لم يزل لاكتساب الحمد مبتدرا المسالة الثانية من المسالتين المستثنيين
من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير الا
ولذلك فارقت المسالة الاولى نحو الصديق كنته او كانه زيد فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال
والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور
الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد من
ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لما طلب ان يقتل ابن صياد
حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن ورود الفصل
قوله وهو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان
قد يتغير ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسالة الاولى فقال ولو كان الضمير السابق في المسالة
الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم
على الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير
الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول النظم وقدم ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك
او اعطاه اياي فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب او اعطاك
اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب واما قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا
فنادر والاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى ارى الباطل القوم اني شيطان واجاز
المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم
ارجح ومن ثم بفتح الثاء المثلثة اي من هنا اي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف
وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة بان يكونا لمتكلم او مخاطب او غائب لانه يصدق ان المتقدم
منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا وذلك نحو قول
العبد لسيده ملكتني اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا
انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم الاخص وقد اباح الكوفيون الوصل

الراجح
نا

ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا وتانيثا او افرادا او تثنية وجمعا وهو
مراد الناظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لوجهك في الاحسان
بسط وبهجة انالهماه قفو اكرم والد فبسط بمعنى البشاشة وطلاقة الوجه مبتدا تقدم خبره
في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وانال فعل ماض متعد لاثنين
اولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه والاتيان متصلا
والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز
بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري المخاطب فانه لا اتحاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لا اتحاد مدلولي
الضميرين فلا يقال علمتناني ولا علمتينا ولا ظننتكاك وصح الاختلاف في ضميري الغيبة
لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية زيد اعطيتهاه او اعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ
الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه فصل قد مضى
في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب ان ياء المتكلم من الضماير المشتركة بين محلي النصب والخفض
فتنصب بواحد من ثلثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهي
في ذلك العوامل على قسمين ما يمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على اربعة
احوال وجوب وجواز متساويان ورجحان الثبوت ورجحان الترك فان نصبها فعل او اسم
فعل او ليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل او شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر
الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو
دعاني في الماضي ويكرمني في المضارع واعطني في الامر وهذه الثلثة ملازمة للفعلية وتقول
فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني وما حاشاني بنون الوقاية
ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زايدة اسقطت النون وتقدير الفعلية
هو الراجح فتثبت النون قال تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع والندامى
جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشراب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى
حريص والمعنى تمل الندامى مللا لا يجاوزا الي غيري واما انا فلا امل فانني مغرى بكل ما يهواه نديمي

وتقول

وتقول في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية ما افقرني الى عفو الله وما احسنني
ان اتقيت الله وجواب الشرط محذوف للدلالة ما قبله عليه او هو ما قبله على الخلاف والمثال الاول شاذ والثاني منقاس
وتقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم وقد بلغنا
ان انا سا بهذه عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا
مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عايد على رجل وياء المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري
وهذا مبني على جواز اغراء الغايب وهو شاذ لانه ليس امرا بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام
الامر كان النهي مقرون بلا فكان اسماء الافعال لا تكون نايبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا
تكون نايبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما
الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني هو قول البصري وهو مبني على ان افعل في التعجب
فعل ماض واما تجويز الكوفي ما احسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قوله
ان احسن ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير
فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس لجموده فلا يعول عليه واما قوله وهو
روبة عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي بغير نون ضرورة اشار اليها الناظم
بقوله وليسي قد نظم والعديد كالعدد بوزنهم عديد الثرى اي عدد الثرى والطيس بفتح الطاء
المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل واسمه مستتر
فيه وجوبا عايد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكر من لزوم نون
الوقاية في الفعل مطلقا هو ما اشار اليه الناظم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون
وقاية واما نحو تامروني وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة النافع فالصحيح عند سيبويه ان
المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها
للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلونّ ولغير ذلك نحو ابيت اسري وتبيتي تدلكي
ولان نون الرفع نايبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة ابي عمرو يامركم فحذف
النون ليؤمن تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في

وجهك بالعنبر والمسك الذكي

شذ نوره واسقطها من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتاخرين
واستدلوا له بوجوه احدها ان نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف
وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل
فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المزيد على النظم فنحو دراكني وتراكني
بكسر الكاف فيهما وعليكني بمعنى الزمني فالاول بمعنى ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث
بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم وليتني فشا فنحو يا ليتني قدمت
لحياتي وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق
ما بعدها بما قبلها واما قوله وهو ورقة بن نوفل بن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له
خديجة عن غلامها ميسرة ما راى من رسول الله صلى الله عليه وآله في سفره وما قال بحيرا الراهب
في شانه فيا ليتي اذا ما كان ذاكم ولجت وكنت اولهم ولوجا باسقاط نون الوقاية من ليتي فضرورة
عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية وقال الفراء يجوز اختيار ليتني
باثبات النون وليتي بحذفها واليه اشار الناظم بقوله وليتي ندرا وان نصبها لعل المشار اليه
في النظم بقوله ومع لعل اعكس فالحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات
لها كقوله وهو عدي بن حاتم الطائي وقيل حاطب بن يعفر اخو الاسود النهشلي يخاطب
امراة عذلته عن انفاق ماله اريني جوادا مات هزلا لعلني ارى ما ترين او بخيلا مخلدا والمعنى
اريني جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا مخلدا لرغبتي لعلي ارى ما ترين وحاصله ان انفاق المال
لا يميت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون في لعلني هو اكثر من
حذفها في ليتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل ليتي نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه
كما تقدم وجعل لعلي ضرورة مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله
وليتي ندرا ومخالف في الثاني في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها
شبيهة بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانه
شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات

ليت ولعل

ليت ولعل واليها اشار في النظم بقوله وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة وان المفتوحة ولكن
وكان فالوجهان على السواء فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف
كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران كقوله وهو قيس بن الملوح
واني على ليلى لزار وانني على ذاك فيما بيننا مستديمها فاتى مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها
اولا وزار جزاء وهو مزراء ثم راى منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى واني
لعاتب على ليلى واني مستديمها على ذلك العتب وكقول امرئ القيس كاني لم اركب جوادا للذة ويجوز
كانني وكقوله تعالى ولكني اريكم قوما وكقول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وان خفضها حرف
فان كان ذلك الحرف من وعن وجبت النون قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه اصل
في البناء الآتي الضرورة فلا تلحقها النون والى ذلك اشار بقوله في النظم واضطرارا خففا مني
وعني بعض من قد سلفا كقوله ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني بتخفيف نون
من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة
وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم اخيه الياس بالياء المثناة تحت وان كان الخافض
لياء المتكلم غيرهما اي غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي مما هو على حرف واحد وفي
بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلي مما هو على ثلاثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح
الياء فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر واما في فلانه وان كان
مبنيا على السكون فان سكونه الاصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء في الياء
واما خلاي وعداي وحاشاي فلان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا
يلحقهن نون الوقاية اذا قدرن افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل
على الصحيح بخلاف الحروف فانها لا حظ لها في ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الالف قال الاقيشر
واسمه المغيرة بن الاسود لقب بالاقيشر لانه كان احمر الوجه اقشر في فتية جعلوا الصليب الههم
حاشاي اني مسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة اي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر وتقر
فيه بختن من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضها مضاف فان كان المضاف لدن

المقدمة [illegible]

قلفه [illegible] ختنه [illegible] وبالفتح ختنه كردن

او قط او قد مما آخره ساكن فالغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على السكون كما مر في عن ومن ويجوز
الحذف قليلا لان لدن بمعنى عند وقد وقط بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما
عند التحقيق ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه لما سياتي وغلط ابن الناظم
في شرح النظم فجعل الحذف في قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما مر ومثالهما اي الحذف
والاثبات في لدن وقد وقط قد بلغت من لدني عذرا قرا مشددا على الاثبات ومخففا على الحذف
والتشديد هو الاكثر وقرا به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية ابي بكر عنه والتخفيف
هو القليل وقرا به نافع وابو بكر وروي في حديث النار بالاضافة قطني قطني بنون الوقاية
وقطي قطي بحذفها والنون اشهر حفظا للبناء على السكون وقال حميد بن مالك الارقط قدني من
نصر الخبيبين قدي باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني ولك ان تقول لا شاهد
فيه على ترك النون ويكون اصل الثاني قد باسكان الدال ثم الحق ياء القافية لا ياء الاضافة
وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين
بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء اخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين
واراد بهما عبد الله بن زبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي خبيب وقيل هما عبد الله
وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع واراد بالثلاثة
عبد الله واخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم وفي لدني لدني قل وفي
قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمي فعل
بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة
ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم يتصل بهما ياء المتكلم اصلا وان كان المضاف غيرهن اي غير
لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو ابي واخي لعدم السكون اصلا هذا باب العلم
بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وسياتي آخر الباب وشخصي وهو اسم يعين مسماه
تعيينا مطلقا من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع او الغلبة واليه اشار الناظم بقوله
اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكشمس

وقرنان

وقرنان لفظها لا يعين مدلولها من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في
المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان
تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد اما بقرينة لفظية او معنوية الا
ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت فيه ال فاذا فارقته فارقه
التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما تعين مسماها بالتكلم
والخطاب والغيبة فان انت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل
صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبي ونحو هذا انما يعين مسماه
ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد
قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحيته لغير كل من اتصف بتلك الحال
وحل ذلك المحل نكرة انتهى وكذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه
بالقصد والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل
انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين فصل والعلم الشخصي مسماه
نوعان احدهما اولو العلم من المذكرين كجعفر وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وايضا
ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة والمؤنثات كخرنق بكسر
الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامراة شاعرة وهي اخت طرفة بن
العبد لامه قال ابو عبيدة وهي خرنق بنت عفان بن سعد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى
والثاني ما يولف كالقبائل جمع قبيلة والاحياء جمع حي كقرن بفتح القاف والراء وهو اسم
قبيلة من مراد ابوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرني رضي
الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سهى والبلاد
جمع بلد كعدن بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن والخيل اسم جمع لا واحد
له من لفظه وانما الواحد من معناه وهو فرس كلاحق علم الفرس كان لمعوية بن ابي سفيان
والبغال كدلدل والحمير كيعفور وكلاهما كان للنبي صلى الله عليه وآله والابل اسم جمع

كنذ ثم بثين وذال معجمتين علم لجمل من فحول الابل كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل
الشديد والبقراس جمع كعراد بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقر وفي المثل ناءت
عراد بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة ايضا واصل هذا المثل ان عرار وكحل اصطلحتا
مما فماتتا جميعا ضار مثلا يضرب لكل مستويين والغنم اسم جمع كهيلة علم المعز لبعض نساء العرب
والكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب وذكر في النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال كجعفر وخرنقا
وقرن وعدن ولاحق وشدقم وهيلة وواشق وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم
كلبهم فصل وينقسم العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار وقيل كانه ماخوذ من
قولهم ارتجل الشيء اذا فعله قايما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى وهو ما استعمل من اول الامر علما
قال الشاطبي والمرتجل في كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي
قالوا او لم يات من ذلك الا فقعس وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة
بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني ما استعملت مادته
لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل استعمل من اول الامر علما وهذا الثاني هو الكثير
انتهى ولذلك اقتصر عليه كادد علما للرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن يزيد بن هلال بن
سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته الواو فاستعملت هذه المادة في
الود والودود وغيرهما وسعاد علما للامراة لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعمل مادة
س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ما له
نظير في ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف
فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس والثاني نحو محبب وموهب ومكوزة وموظب
وحيوة ومنقول وهو الغالب في الاعلام وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها ونقله اما ان يكون
من اسم جامد والاسم الجامد اما ان يكون لحدث اي مصدر كزيد فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا
وزيادة وفضل وهو في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه
في الاصل اسم جنس الحيوان المفترس وثور بالمثلثة فانه في الاصل الفحل من البقر واما ان يكون

من وصف وذلك الوصف اما الفاعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن
بفتح المهملتين فانه في الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او المفعول كمنصور فانه في الاصل اسم
مفعول من نصر الثلاثي المجرد ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم من الثلاثي المزيد
واما ان يكون من فعل مجرد عن الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم لفرس او مضارع
كيشكر لرجل وهو نوح عليه السلام او امر كاصمت لبرية قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع وفي الا
الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى واما ان يكون من حرف كما لو سميت رجلا
بواحد من حروف الحروف قاله الفخر الرازي في شرح المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة اما
فعلية فاعلها ظاهر كشاب قرناها اي ذوائبها شعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كيزيد
من قوله بني يزيد بضم الدال او اسمية كزيد منطلق وليس النقل من الجملة الاسمية من العرب كما
قال في شرح التسهيل ولكنهم اي النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية وجعلوه قسيما
له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول كفضل واسد هو المشهور وهو
في ذلك تابع للناظم في قوله ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد وادد وعن سيبويه
الاعلام كلها منقولة لان الاصل في الاسماء التنكير وعن الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم
النقل وما وافق وصفا او غيره فهو اتفاقي لا مقصود فصل وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن
التركيب كزيد وادد وهند وسعاد والى مركب وهو ثلثة انواع وذلك انه اما مركب اسنادي وهو
كل كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى كبرق نحره وشاب قرناها وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية
على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب
وقال روبة في حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد
والقوافي مرفوعة فلولا ان في يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما رفع على الحكاية وجر بالفتح نيابة
عن الكسرة لانه غير منصرف ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت
متعد لثلثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني وبني
يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح في المفعول موضع الثالث اي فاديين

اي صابئين وفي الحديث ان الجفا والقسوة في الفدادين حواشين وظلما مفعول لاجله وناصبه
محذوف تقديره بيعون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بنفيد لان صلة المصدر لا يتقدم عليه
ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقل فعلا
والجاري على الالسنة نحو يزيد بالياء آخر الحروف اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة
فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية انتهى وقيل لا يتعين ذلك في البيت
الا ان يريد تزيد بن جشم بن الخزرج او تزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا
من هذين ابو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل كلمتين نزل ثانيهما منزلة
تاء التانيث مما قبلها في ان ما قبلها مفتوح الاخر ما لم يكن ياء وللكل من جزئيه حكم يخصه
فحكم الجزء الاول ان يفتح آخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثاني
كالجزء مما قبله كما نقل الاعراب ما قبل تاء التانيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها كبعلبك
وحضرموت كبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة
الواحدة وحكمهما ان يفتح اخر اولهما الا ان كان ياء فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعدي
كرب لرجل وقالي قلا لمكان وكسر الدال من معدي شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى وحكم
الجزء الثاني منهما ان يعرب بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا اعراب ما لا ينصرف للتركيب و
والعلمية الا ان كان الجزء الثاني كلمة ويه فيبنى على الكسر في الاشهر عند سيبويه اما البناء
فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين وذلك كسيبويه وعمرويه واختار
الجرمي ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا
ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما
اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم ذا ان بغير ويه تم اعربا واما
مركب اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهي مضافة وهو كل اسمين
نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله في ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم
لحالة واحدة الا ان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف وجوه

الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابي قحافة مما المضاف
اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب
العوامل الثلثه رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء للمفعول يعني يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه
بالاضافة دايما والى هذه الاقسام الثلثه اشار الناظم بقوله وجملة وما بمزج ركبا وشاع في
الاعلام ذو الاضافة كعبد شمس وابي قحافة فصل وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب
وهو المشار اليه في النظم بقوله واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدر باب او
ام كابي بكر بن ابي قحافة وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه واله زاد الامام الرازي في العلم
الجنسي او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة
المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والتاء عوض من
الواو والوضيع الدني من الناس فالرفعة كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب لب
عليهم السلام والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء
وبالعين المهملة وهو ابو بطن بن سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان اباه ذبح
ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا راس الناقة فقال له ابوه شانك
به فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم
الحطيئة بقوله قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوي بانف الناقة الذنبا صار اللقب
مدحا والنسبة اليه انفي ثم مرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى
والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب
فقال الاسم يقصد به الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك
يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب عن الاسم
غالبا لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع
ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخيره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره
بالمدح او الذم والنعت لا يتقدم فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين او انف الناقة

ولانه لو قدم عليه لفات فايدة الاسم لانه يفيد ما يفيده الاسم وزيادة فخر زكريا

الفرق بينها وبين اللقب [illegible] ... فان بعض [illegible]

وهذا مراد الناظم بقوله واخرن ذا ان سواه صحبا وربما تقدم اللقب على الاسم كقوله وهو اوس
بن الصامت اخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء فقدم
فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاء وسكون الياء المثناة
تحت وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو مقدم عليه وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا
او بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين
فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا وان يلبسهما غيره ومنذر احد اجداده لامه وهو
منذر بن امرء القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه
عليه فقيل لحسن وجهه وقيل ان امه كان لقبها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه
واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج واراد اوس بذلك انه كريم الطرفين بسبب
الجهتين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب
وتاخيرها عنهما قال اعرابي اخبارا عن عمر بن الخطاب اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب
ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر فقدم الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب
انشاده عمر ذلك ان قايلها قال لعمر ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال عمر كذبت وابى ان يحمله فحلف
على ذلك فانشد ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق
خفه ودبر البعير اذا حفي فكانه تفسير له ويقال فجر اذا حنث في يمينه وقال حسان بن ثابت
يرثي سعد بن معاذ رضي الله عنه وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو
فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهي ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ
اصيب يوم الخندق بسهم في اكحله فالم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله اهتز
العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضي الله عنه وتقول جاءني ابو عبد الله بطة بطة
ابو عبد الله وفي نسخة من الخلاصة ما اي شيء وهو قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وذلك يقتضي
ان اللقب يجب تاخيره عن الكنية كابو عبد الله انف الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم
والكنية فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالامر بوجوب تاخير اللقب عن الاسم صحيح

وليس

وليس الحكم مع الكنية كذلك بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيرها عنه كما تقدم وفي نسخة اخرى
من الخلاصة وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا فالاشارة بذا الى اللقب وهذا اصح في المراده
ولكن قال المرادي وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى
ولك ان تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم
باعتبار المفهوم واما كونها اولى فممنوع لانها توهم غير الصواب ثم ان كان اللقب وما قبله من
الاسم مضافين كعبد الله زين العابدين او انف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة والثاني
مضافا كزيد زين العابدين او انف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثاني مفردا
كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاء وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام
ثلثة فان شئت اتبعت الثاني للاول في اعرابه اما بدلا من الاول بدل كل كلمة من كل او
عطف بيان على الاول او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتداء محذوف او بنصبه مفعولا
بفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين برفعهما ورايت عبد الله
زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع
الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني
ولو اظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا ان الكنية
لا تكون الا مضافة واللقب والاسم قد يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او
احدهما مضافا والاخر مفردا فحكمهما ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك المتقدم
وهو جواز الاتباع والقطع وجاز وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني ان لم يمنع مانع كما اذا كان
الاسم مقرونا بال كالحارث قفه او كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهارون الرشيد
ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء
المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع اقيس والاضافة اكثر وجمهور البصريين
يوجب هذا الوجه وهو الاضافة ووجوب الاضافة يرده النظر من جهتي الصناعة والسماع
اما الصناعة فلانا لو اضفنا الاول الى الثاني لزم اضافة الشيء الى نفسه بان اللازم ان

ولو قال واخرن ذا ان سوا اصحبا لما ورد عليه شيء ابن عقيل

الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة احدهما الى الآخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم
باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين واما السماع من العرب فهو قولهم لرجل
ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بغير اضافة والا لقالوا عينين بالياء
واجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم بمعنى جاءني سعيد كرز بالاضافة جاءني مسمى
هذا الاسم وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه
والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون
جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع
في غيرهما اشار الناظم بقوله وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف وما ذكره
من النظر على القول بوجوب الاضافة ياتي مثله في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام
لهم فما كان جواب الجيز فهو جواب الموجب فصل والعلم الجنسي الموعود بذكره اول الباب اسم
يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق
العلم الشخصي تقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية اسامة اجرا من الجراة وهي الشدة
من ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرا من الثعلب وال في الاسد والثعلب
هذين الجنس لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس وتقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية هذا
اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا
وال في الاسد هنا للتعريف الحضور المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا
الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب ان اصل الاسم الوضع على الجنس
فاذا اشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء لا الاسد بعينه
قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث انما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت
اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي كل
واحد من امته له هذا الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه العلم الشخصي من جهة الاحكام
اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد ويمتنع من الاضافة

فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشياع في المثليين لان المانع من ذلك
اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد وذلك مامون بالشياع ويمتنع من الصرف وهو
التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون ان كان ذا سبب آخر مع العلمية كالتانيث اللفظي في اسامة
وثعالة وكزيادة الالف والنون نحو حمار قبان وكوزن الفعل في بنات اوبر علما على ضرب من الكماة
وابن آوى وهو بالمد هو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الثعلب
طويل المخالب والاظفار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري فان قلت وزن
الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه قلت اجيب عنه بان الاعلام
الجنسية الاضافية يجري على جزءها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله الدماميني ويمتنع وصفه
بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس ويبتدا به ويأتي الحال منه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في
المثالين السابقين وهما اسامة اجرا من ثعالة وهذا اسامة مقبلا ويشبه النكرة من جهة
المعنى لانه شايع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون آخر كما ان النكرة نحو رجل كذلك
فظهر من كلامه اولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية وآخرا انه
لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف
وعدمه وقد بنى لما عاملوا اسدا معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق
مدلولهما والالزم التحكم فما لا ثريشد على التحوش والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص
من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن
اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة والموضوع لها من حيث
عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها
والحاصل ان اسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها
اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع
النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول النظم
ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم فصل وسمى علم الجنس ثلاثة انواع احدها

الذئب وشبهه

وهو الغالب اعيان لا تؤلف الواضع كالسباع جمع سبع وهو ما له ناب والحشرات جمع حشرة وهي صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنيته ابو الحصين وابي جعدة للذئب واسمه ذؤالة والحشرات كام عريط كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب النوع الثاني اعيان تؤلف كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد الياء المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب من بني آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي المحكم لابن سيدة ما ادري اي هي ابن بي هو معناه اي الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهولات متصعبة خفية لا هينة بينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولدين لآدم عليه الصلوة والسلام ويقال ايضا للذي لا يعرف صلعمة ابن قلعمة وضل بن ضل وابي المضاء بفتح الميم والضاد المعجمة والمد للفرس وابي الدغفاء بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا الديا ابا الدغفاء ولدها قفارا اي شيء لا راس له ولا ذنب والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وابا الدغفاء لتقرر تهيمهم عند لحقه بمنزلة ما لا يولف النوع الثالث امور معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قال الاعشى ايا زور وجعله علما للازمة للاضافة قال الموضح في الجامع الصغير وكيسان بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة علما للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم المرد قال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية ويسار بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للميسرة بمعنى اليسر كقوله فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت وعاما وقابله وفجار بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرة بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع الاشارة

بقول الناظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علم للفجرة هذا باب اسماء الاشارة وهي كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلثة اقسام وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه اثنا عشرة تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القرب ذا بالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذائه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذاء الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصور يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيها ذي والفه اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح وللمفرد المؤنث في القرب عشرة خمسة مبدوة بالذال وخمسة مبدوة بالتاء وهي ذي وتي بكسر اولهما وسكون ثانيهما وذهي وتهي باشباع الكسرة وذه وته بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا بترك الاشباع وذه وته بالاسكان للهاء وذات وتاء بضم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشارة ذا والتاء للتانيث وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصيغة انتهى وللمثنى القريب ذان في التذكير وتان في التانيث بالالف فيهما رفعا وذين وتين بالياء فيهما جرا ونصبا ونحو ان هذان بالالف وقد يدنون ان هذان لساحران مؤول وتاويله اما على حذف اسم ان ضمير شان على حد ان بك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي النصب والجر او على ان الالف

الموجود ما الف المفرد والف التثنية حذف لاجتماع الالفين والف المفرد لانقلابها ياء او على انه جيء به على اول احواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب او على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقول به الكوفيون او على انه مبني لانه على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب وجمعهما في التذكير والتانيث اولاء حالكونه ممدودا عند الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بنات مقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القران ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن حفظ نقلت والاكثر مجيئها للعقلاء ونقل مجيئه لغير العقلاء كقوله وهو جرير بن عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوا والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولئك للايام وهو مما لا يعقل وذم امر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كاينة بعد مفارقة منزلة اللواء واللواء ممدود وقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او نعت له والمحلي بالاشارة مذكور ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم بذا المفرد مذكرا اشر بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى فصل ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار اليه بعيدا الحقته كاف حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا يلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وقوله تعالى ذلكم خير لكم في المجادلة والك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما مبالغة في البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك اشار الناظم بقوله ولدى البعد انطقا

بالكاف حرفا دون لام او معه واللام ان قدمت ها ممتنعة

الا في التثنية مطلقا من غير تقييد بالجمع دون ما جرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث والا في الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون والا فيما سبقته ها التنبيه بالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير اشار الناظم بقوله واللام ان قدمت ها ممتنعة وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة واسد فانهم ياتون باللام قال شاعرهم اولالك قومي لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة وبالباء الموحدة واحدة الاشابب وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان الاشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة او متوسطها او بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وللمثناة ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانّك بتشديدها للبعيد وللجمع اولا للقريب بمده وبقصره واولاك بالقصر للمتوسط واولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد وللمثناة تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانّك بالتشديد للبعيد وجمعه اولا للقريب واولاك للبعيد انتهى وقد يجوز في اسم الاشارة بالنسبة الى الرتبة وبالنسبة الى المسمى فالاول نيابة ذي البعد عن ذي القرب نحو ذلك الكتاب والثاني نيابة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول نحو عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد ولا ينوب ما للاثنين او الجماعة عما للواحد فصل ويشار الى المكان القريب بلفظين بهنا مجردة عن ها التنبيه او ههنا مقرونة بها التنبيه نحو انا ههنا قاعدون ويشار للبعيد بالفاظ بهناك مجردة عن ها التنبيه او ههناك مقرونة بها التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة او هنّا بفتح الهاء وتشديد النون واصلها هنن بثلث نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هِنّا بكسر الهاء وتشديد

للمتوسط واولئك

النون والحادم فيها كالتي قبلها وكسر الهاء اردى من فتحها قاله السيرافي وانشد لذي الرمة
هنّا وهنّا ومن هنّا لهنّ بها ذات الشمائل والايمان هينوم اوهنّت بفتح الهاء والنون
المشددة وسكون التاء وهي هنّا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان
حذفت الفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها او ثَمّ بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على
الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا
ثَمّ الآخرين وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثَمّ لان
الظرف والجار والمجرور اخوان واما قوله تعالى واذا رايت ثَمّ رايت فثم ظرف مكان لرايت
المتقدمة عليه لا مفعول مطلقا على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلثة
يشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك واخواته وعند
الناظم مرتبتان اشار اليهما بقوله وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا في البعد
او بثم فُه او هنّا او بهنالك انطقن او هنّا هذا **باب الموصول** وهو في الاصل اسم مفعول
من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وهو في الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول
اسمي فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عائد وهو ستة انّ
المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤل مع معموليها بمصدر فان كان خبرها
مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون واذا كان ظرفا او مجرورا
اول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله في المغني وحكم المخففة
من الثقيلة حكم المشددة في ذلك وأنْ بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع
وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية
وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي وكي المصدرية
وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف
غير امر والذي على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس وابن جني منه ذلك الذي
يبشر الله قاله الموضح في الحواشي ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي ذهيد الجمحي يا ليت من يمنع

الموصول

المعروف عينه حتى يذوق رجال مر ما صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم قوت كقوت ووسع
كالذي وسعوا او على القول به فقال الرضي لا خلاف في اسمية الذي المصدرية وصنيع الموضح يأباه
مثال انّ بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا ومثال ان بالتخفيف وان تصوموا خير
لكم اي صومكم خير لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم اياه ومثال كي لكيلا يكون على
المومنين حرج اي لعدم كون على المومنين حرج ومثال لو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومثال الذي
المصدرية وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين حذفت النون
لغة او ان الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا
فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع الذي على الجمع كقوله وان
الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او ان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول
الاخفش كما قاله الموضح في شرحه اللمحة والموصول الاسمي كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية او
ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه قاله الموضح في شذوره وهو ضربان
نص في معناه لا يتجاوزه الى غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص ثمانية هنا منها
للمفرد المذكر للعالم بكسر اللام وهو من يقوم به العلم وغيره بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة
نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده والعالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو هذا يومكم الذي
كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها فالاولى نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها
والثاني نحو ما وليهم عن قبلتهم التي كانوا عليها فاوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة ولك في يا الذي
والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة
فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا
كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه خمس لغات في الذي والتي ولتثنيتهما اللذان واللتان
بالالف رفعا واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا تقول جاء في اللذان قاما
واللتان قامتا ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس
وكان القياس في تثنيتهما وتثنية ذا وتا السابقين في بحث الاشارة ان يقال في تثنية الذي

اللذين باثبات الياء مخففة وفي تثنية التي اللتيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية ذا ذيان
بقلب الالف ياء وفي تثنية تا تيان بقلب الالف ياء كما في تثنية القاضي من المعرب المنقوص القاضيان
باثبات الياء وكما في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية
المبني كالذي وذا وتثنية المعرب كالقاضي والفتى فحذفوا الحرف الاخير وهو الياء من الذي والتي والالف
من ذا وتا وابقوه في القاضي والفتى ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية كما فرقوا بينهما في التصغير اذ
قالوا في تصغير الذي والتي وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف الاول وهو اللام الاولى من
اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا على فتحه الذي كان قبل التصغير وزادوا الفا في الاخر
في الالفاظ الاربعة عوضا عن ضمة التصغير التي تكون في اول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا
واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح هنا تبعا للناظم من ان اللذان
واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت عن تثنية
اللذ دون اليا والت كذلك عن تثنية الذي والتي بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم
ما هنا فلا يختص حذف الاخر بتثنية المبني بل قد يحذف الاخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان
تثنية عاشورا وخنفسا حكاه الفراء عن العرب وحيث ثني الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب
تخفف النون فيهما وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا عن المحذوف منهما وهو الياء في اللذي
واللتي والالف في ذا وتا او تاكيدا للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف [illegible]
والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد فلا ملامه والنون من ذين وتين
شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون
فيها وفي حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد يختص بحالة الرفع لانه قد قرئ
في السبع ربنا ارنا اللذين احدى ابنتي هاتين بالتشديد فيهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين
كما قرئ في حالة الرفع واللذان ياتيانها منكم فذانك برهانان بالتشديد فيهما فتجويز احدهما
ومنع الاخر تحكم وبلحارث بن كعب وخثعم وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة
الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا

قتلا

قتلا الملوك وفككا الاغلالا اراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان [illegible]
وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمّي بالتثنية هما هذيل بن هبيرة التغلبي وهذيل بن
عمران الاصغر كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الاسارى وغيرهم واراد
الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب ابن عمه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم
وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية
للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المراتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر
لهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنيه واسمه غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيا وجاز
حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالباس ولا يجوز ذلك الحذف في ذان وتان للالباس بالمفرد
ولعدم الطول والحاصل في نون الموصول ثلاث لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة
لغتان الاثبات والتشديد وجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره اي لغير العاقل قليلا الالى على وزن
العلى ويكتب بغير واو قاله الموضح في شرح اللمحة مقصورا على الاشهر كقوله رايت بني عمي الالى يخذلونني
على حدثان الدهر اذ يتقلب وقد يمد كقوله ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها
وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله تهيجني للوصل ايامنا الالى مررن
علينا والزمان وريق والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصائص
الاسماء لان الذين مخصوص باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى
فانه جار على سنن المثناة المتمكنة لفظا ومعنى وقد يقال اللذون بالواو رفعا ورايت اللذين
ومررت باللذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص
الاسماء وهي لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما واو للشك قال شاعرهم نحن اللذون صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا فنحن مبتدا واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع
بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من الح اي
دام مطره وجمع المؤنث اللاتي واللائي باثبات الياء فيهما وقد تحذف ياؤهما اجتزاء بالكسرة
فيبقى اللات واللاء والى هذه الثمانية اشار الناظم بقوله موصول الاسماء الذي الانثى التي واليا

اذا ما ثنيا الانقبت بل يا ما تليه اوله العلائرجع الذى الاولى اللذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا
باللات واللاتى التى قد جمعا وقد تتعارض الالى واللاء فيقع كل منهما مكان الاخرى قال مجنون ليلى قيس بن
الملوح محى حبها حب الالى كان قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع الاولى مكان اللاء اى
حب اللاء بدليل عود ضمير المؤنث عليها وقال رجل من بنى سليم فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد
مهدوا الحجور فاوقع اللاء مكان الاولى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والالى بمعنى اللذين والذين
اشهر منها فلذلك عدل الموضح وقال اى اللذين اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس اباؤنا اللذين اصلحوا
شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تعارضهما اشار الناظم
بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وتشديد الياء وال
وذو وذا وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوى ما ذكر وهكذا ذو
عند طيء شهر ومثل ماذا اى كما ولكل منهما كلام يخصها فاما من فانها تكون فى اصل الوضع للعالم
بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب وتكون لغيره اى غير العالم على سبيل التطفيل فى ثلث مسايل
احدها ان ينزل ما وضعت عليه من من غير العالم منزلته اى منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل
ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن احنف اسرب القطا هل من يعير
جناحه لعلى الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل وقوله وهو امرئ
القيس بن حجر الكندى الا عم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى فاوقع
من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعا اصله انعم حذفت منه الالف والنون
تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب فى الصباح عم صباحا وفى المساء
عم مساء فكانهم قالوا انعم الله فى صباحك وفى مسائك ويعمن اصله ينعمن حذفت منه النون
الاولى والنون الساكنة فى اخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين
وسكون الصاد الزمان ويجمع فى القلة على اعصر وفى الكثرة على عصور والخالى نعته فدعاء
الاصنام فى قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونداء القطا فى قوله اسرب القطا فى قوله
اسرب القطا هل من يعير جناحه ونداء الطلل فى قوله ايها الطلل البالى سوغ ذلك وهو وقوع من

على الاصنام

على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا منادين ولا يدعى ولا ينادى
الا العاقل والمسئلة الثانية من وقوع من على غير العالم ان يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه
من الموصولة نحو كمن لا يخلق فانه عام فى العاقل وغيره لشموله الادميين والملائكة والاصنام فان
الجميع لا يخلقون شيئا ونحو الم تر ان الله يسجد له من فى السموات فانه عام يشمل الملائكة والشمس والقمر
والنجوم وغيرها ومن فى الارض فانه يشمل الادميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وافراد
الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر فى الاية لشهرتها واستبعاد السجود منها ونحو من
يمشى على رجلين فانه يشمل الادميين والطاير ولا فرق فى هذه المسئلة بين ان يكون العاقل اكثر
من غيره كالمثال الاول او اقل منه كالمثال الثانى او مساويا له كالمثال الثالث ولذلك اعاد لفظ
نحو فى الامثلة الثلثة المسئلة الثالثة من وقوع من على غير العالم ان يقترن غير العاقل اى بالعاقل
فى عموم فصل بمن الموصولة نحو من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع لاقترانهما بالعاقل فى عموم كل دابة
من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى
على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت
عليه من وهو من يمشى على رجلين فانه يشمل الادمى والطاير كما تقدم واختلاط فى عموم فصل بمن
وهو من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع فانهما اختلطا بالعاقل فى عموم كل دابة لان الدابة لغة لما يدب
على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا والدابة الارض تاكل منساته
ويحتمل عندى ان تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشى على بطنه
ومنهم نوع يمشى على رجلين ومنهم نوع يمشى على اربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف
قال الموضح فى شرح الشذور ويجوز فى من ان تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن
الناس ناس يعبدون الله على حرف انتهى واما ما الموصولة فانها فى اصل وضعها لما لا يعقل
وحده نحو ما عندكم ينفد اى الذى عندكم ينفد وقد تكون له اى لما لا يعقل مع العاقل نحو سبح لله
ما فى السموات وما فى الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع من يعقل هذه عبارة ابن
عصفور وابن مالك تبعا للفارسى ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك

يعني انكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن الحاجب بان النوع لا يعقل
فحمله على الصفة بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب او الطيبة لان النكاح
انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح في الحواشي وتكون ما للمبهم امره من الاشخاص كقولك وقد رايت
شبحا بفتح الباء الموحدة وبالحاء المهملة لا تدري ابشر هو ام مدر انظر الى ما ظهر وكذا لو علمت انسانا ينشد
ولم تدر اذكر هو ام انثى قاله ابن مالك في شرح التسهيل الخامس قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني
محررا وللبحث فيه مجال والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره ومنها فصل فاما اي بفتح
الهمزة وتشديد الياء فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو
فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ويرده قوله وهو غسان اذا ما لقيت بني مالك فسلم
على ايهم افضل وجر الرد منزله ان ايهم مبنيه على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح هنا واذا اي
غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي ملازمة الاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف
الى نكرة خلافا لابن عصفور وابن الضايع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى
نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف
والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور ان اياهنا استفهامية
منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام
باي والتقدير وسيعلم الذين ظلموا اي انقلاب ينقلبون واي الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل
متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين في الاستقبال والتقديم قال في
التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل
وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له لمه فلم يلج لم وجه
المنع فقال اي كذا خلقت انتهى اي كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه ان
ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه
القيام كائنا من كان ولو قلت اعجبني ايهم قام لم تقع الا على الشخص الذي قام فاخرجها ذلك عما
وضعت له من العموم والمستقبل ليس كذلك وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه

مستقبلا

مستقبلا لاجل الفرق بين الاستفهامية والشرطية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية
لا يعمل فيهما الا متاخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع على لغة من
يقول ايه وايان وايتان وايون وايات وعلى الحالين هي معربة فقيل مطلقا سواء اضيفت ام لم
تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين واليه
اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا وقال سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر
صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف نحو
ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف
شيء وخولف سيبويه في ذلك قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في الموضعين احدهما
هذا فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم القائلون ان
ايا في الاية استفهامية وانها مبتداء واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ينزع فقال الخليل
محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع
عن العمل فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك في المغني بما
يطول ذكره وبالبيت السابق وقد تعرب ح اي حين اذ اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا
كما روي الاية وهي اشد بالنصب وهي قراءة هرون ومعاذ ويعقوب والبيت وهو على ايهم
افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا واما ال فنحو ان
المصدقين والمصدقات ما صلته اسم فاعل ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور ما صلته اسم مفعول
وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المغني وليست

ايهم

ال الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولا حرفيا خلافا للمازني في احد قوليه ومن وافقه
ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد افلح المتقي ربه والضمير لا
يعود الا على الاسماء واجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان
حذف الموصوف مظانه لا تحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا
لابي الحسن الاخفش وهو ثاني قولي المازني وحجتهما ان العوامل تتخطاها نحو جاء الضارب كما تتخطاها

مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها
مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها
ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها
بلا شرط فلو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاخفش
بالتزام مذهبه ان اسم الفاعل لا يعمل معه واما ذو بخاصة بطي وذلك مستفاد من قول النظم وكذا
ذو عند طي اشتهر والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو وقد تعرب بالحروف الثلثة اعراب ذو بمعنى
صاحب وخص ابن الضايع ذلك بحالة الجر فانه المسموع كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما
كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا فمن رواه بالياء وهو ابو الفتح ابن جني في كتابه
المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قايم ولم يعارضه معارض والمشهور عنهم ايضا افرادها وان
وقعت على مثنى او مجموع وتذكيرها وان وقعت على مونث كقوله وهو سنان بن الفحل الطائي فان
الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت فاتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة
على البئر وهي مونثة ويحتمل انه راعي معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر
اذا بنيتها بالحجارة وقد تونث وتثنى وتجمع عند بعض بني طي فتقول في المذكر ذو قام وفي المونث
ذات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المونث ذواتا قامتا وفي جمع المذكر ذوو قاموا
وفي جمع المونث ذوات قمن حكاه ابن السراج في الاصول عن جميع لغة طي على الاطلاق وتبعه ابن عصفور
في المقرب ونازع في ثبوت ذلك الحكي على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق
ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طي واما
كون ذو تثنى وتجمع وتونث عند بعض طي فهو ثابت انتهى قال الفراء في لغات القرآن وربما قالوا هذا
ذو تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف (وهؤلاء ذوو تعرف)
وفي جمعها هؤلاء ذوات تعرف انتهى وابن السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكى عن بعض
طي ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي
واللاتي قال في التسهيل وقد يرادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم

وكالتي

وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي اتى ذوات كقوله وهو رجل من بني طي كما قال الفراء في لغات
القرآن سمعنا اعرابيا من طي يقول بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله بِه فبنى
ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخيرة الى ما قبلها وحذف الالف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف
اي اسالكم بالفضل او نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكانه يشير الى قوله تعالى فضل بعضكم
على بعض في الرزق قال الموضح في الحواشي وقوله وهو رؤبة جمعتها من اينق موارق ذوات ينهضن
بغير سايق فبنى ذوات على الضم والهاء في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله والاينق بتقديم الياء
التحتية الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وتجمع
في القلة على انوق قدمت الواو على النون فصار اونق ثم قلبت الواو ياء فصار اينق ويجمع اينق على ايانق
والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسايق من السوق بمعنى السير
وحكى في ذات وذوات اعرابهما بالحركات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات حكى الاول
ابو حيان في الارتشاف وحكى الثاني ابو جعفر بن النحاس الحلبي واذا اعربا فوثبا لعدم الاضافة فنقول
جاءتني ذات قامت ورايت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلث مع التنوين ونقول
جاءتني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورايت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع
التنوين جرا ونصبا قال الموضح في الحواشي واما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة امور احدها ان لا تكون
للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التواني والمفرد
لا يصلح ان يكون صلة للموصول والامر الثاني ان لا تكون ذا ملغاة والغاؤها على وجهين احدهما
حكمي والآخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الالغا بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت
فيصير ان اسما واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية المقدمة بصنعت والتقدير
اي شيء صنعت كما قدرها كذلك اي مركبة مع ما الا انهما في محل جر من قال لسايل عن شيء عماذا
تسال والتقدير عن اي شيء تسال فاثبت الالف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب
ولولا ذلك لحذف الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذف الفها للفرق بينها
ثم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى عما يقولون وخصت الاستفهامية

بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الكلمة
الواحدة ولا الالغاء الحقيقي ماذكره بقوله ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على جعل ذا زائدة وهو
تقديرها زائدة بين ما ومدخولها وكانك قلت ماصنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء
وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع ابي البقا وثعلب وغيرهما ان يكون من وذا مركبتين وحصول جواز ذلك
بما وذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناه ويجوز على
قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن منعولا في نحو من ذا ضرب وظاهر كلام جماعة انه
يجوز ان يكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول النظم ومثل ماذا بعد ما الاستفهام او من اذا
لم تلغ في الكلام والامر الثالث ان يتقدمها استفهام بما باتفاق من البصريين او بمن على الاصح عندهم
لان كلا منهما للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيهما من الابهام بخلاف من فانها
لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية
ادوات الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لالحاق من دونها واما الثاني فلان ما مختصة
بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دايرة ممن يعقل والمرجع
في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري الا تسالان المرء ماذا يحاول
انحب فيقضى ام ضلال وباطل انشده سيبويه فما مبتدا وذا اسم موصول خبر وجملة يحاول صلته
والعايد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة اصله المدة والوقت يقال
فلان قضى نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا تسالان المرء الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده
في الدنيا انذر اوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه ام هو في ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو
امية بن عايذ الهذلي كما قال ابن مالك او امية بن الصلت كما قال العيني الا ان قلبي لدى الظاعنين
حزين فمن ذا يعزي الحزينا انشده ابن مالك فمن مبتدا وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا
صلته والظاعنين جمع الظاعن من ظعن اذا سار والكوفي لا يشترط في موصولية ذا من ولا ما
الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري عدس ما لعباد عليك امارة امنت و
هذا تحملين طليق وتقرير الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدا ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين

صلته والعايد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدا اي والذي تحملينه طليق وعندنا معشر البصرية
ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان هاء التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدا وطليق
خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها وتقديره وهذا
طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو
ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه
باظفاره فقدت انامله ثم اطال حبسه فكلموا فيه معاوية فامر باطلاقه فلما خرج قدم له بغلة فركبها
فنفرت قال عدس ما لعباد عليك امارة بكسر الهمزة اي امر ولا يختص ذا الاشارية بذلك
عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى
قالوا ان تلك موصول وبيمينك صلته اي وما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه
ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد
من افنائه بالاصائل كانه قال لانت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف
نحو قوله يا دار مية بالعلياء والسند فبالعلياء صلة للدار مية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة
نحو هذا رجل ضربته فضربت عندهم صلة الرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان
في النكت الحسان على غاية الاحسان والله اعلم **فصل** وتفتقر كل الموصولات الاسمية نصية
كانت او مشتركة الى صلة تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة متاخرة عنها لزوما لان
الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر وكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم
معمولها عليه لانه جزؤها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة
ال والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات
الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق لها في الافراد والتذكير وفروعهما
بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها تلزم بعده صلة على ضمير
لائق مشتمله يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العايد لعوده الى الموصول ثم
الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العايد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه

كلا الضمير في مطابقة العايد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا
واريد به غير ذلك نحو من وما فيجوز في العايد وجهان مراعات اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع
اليك ومراعات المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من
سالتك ولا تقل من سالك او قبح نحو من هي حمراء امك فيجب مراعاة المعنى او ما لم يعضد المعنى
سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد خلف
الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو وانت الذي في رحمة الله اطمع الاصل في رحمته ونحو سعاد التي
اضناك حب سعاد اي حبها والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية
وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قايلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف
المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة
للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من
اتصافه بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة
كجاء الذي قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم
من اليم اي البحر ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اريد به معهود
فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي
ينعق وان اريد به التعظيم فصلته ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ولا يجوز في الصلة
ان تكون جملة انشائية وهي ما قارن لفظها معناها كبعتك فلا تقول جاء الذي بعتك قاصدا
انشاء البيع ولا جملة طلبية وهي ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا كاضربه
ولا تضربه فلا تقول جاء الذي اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا خارجي له فضلا
عن ان يكون عهدا معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالجمل التعجبية وان
كانت خبرية فلا تقول جاء الذي ما احسنه لما في التعجب من الابهام المنافي للبيان فتكون مستثناة
من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما اما
التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب

فصلت بجهة ال

من الخبرية كان جملة القسم مستثناة

وهو خبري وجملة القسم انما جي بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا
يقال جاء الذي لكنه قايم او حتى ابوه قايم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال
حتى من غير تقدم معنى واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني بالدعا بلفظ الخبر نحو جاء
الذي يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما
شبهها في حصول الفايدة فهو ثلثة الاول والثاني الظرف المكاني والجار والمجرور التامان والمراد
بالتام هنا ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جاء الذي عندك وجاء الذي في الدار وتعلقهما
باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذي مكانا والذي بك
فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص خارج عن الذكر نحو ان تقول جاء الذي سكن مكانا والذي مر بك
والى ذلك اشار الناظم بقوله وجملة او شبهها الذي وصل به والثالث الصفة الصريحة اي
الخالصة الوصفية وهي التي لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح
عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا ونحو
ام صبي قد حبا او دارج ومن وبذلك اشبهت الجملة وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك يشير
قول الناظم وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب اتفاقا وحسن على قول ابن مالك ونصه
وعنيت بالصفة المحضة اسما الفاعلين واسما المفعولين والصفات المشبهة باسماء الفاعلين
انتهى وصحح الموضح في المغني ان ال الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليه
الاسمية من الصفات كابطح مذكر بطحاء فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي
ثم غلب على الارض المتسعة واجرع مذكر جرعاء فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليها
الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا وصاحب فانه في الاصل
وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل
دون غيره وعلى راس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية
لانها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها ال
لعدم شبهها بالفعل وقد توصل بالمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق خطابا للرجل من بني

عنده مجلة بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي و
الجدل فادخل على ترضى وهو فعل مضارع مبنى للمفعول وحكومته نايب الفاعل مرفوع به ولا
يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة بل اشار الى قلته بقوله فى النظم وكونها بمعرب الافعال قل
وهو اختيار ثالث فى المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه
بالضرورة فالقول بالجواز على قلته قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر
اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة
ما جاء فى الشعر ولم يجئ فى الكلام سواء اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم بفتحتين
الحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة **فصل**
يجوز حذف الصلة اذا دل عليه دليل او قصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله نحن الالى
فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اى نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثانى كقولهم بعد اللتيا والتى اى
بعد الخطة التى من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا
تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف العايد المرفوع بشرطين اذا كان مبتدا غير منسوخ
وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف فى نحو جاء اللذان قاما او ضربا بالبناء للمفعول او كانا قايمين
لانه غير مبتدا فانه فى الاول فاعل وفى الثانى نايب عن فاعل وفى الثالث منسوخ فهو فاعل
مجازا والفاعل ونايبه لا يحذفان ولا يحذف فى نحو جاء الذى هو يقوم او هو فى الدار لان الخبر
غير مفرد لانه فى الاول جملة فعلية وفى الثانى جار ومجرور فاذا حذف الضمير المنفصل المفيد
للاختصاص لم يدل دليل على حذفه اذ الباقى بعد الحذف للضمير جملة او شبهها وكل منهما
صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر فى الفعل وفى الجار والمجرور والى ذلك
اشار الناظم بقوله وابوا ان يختزل ان صلح الباقى لوصل مكمل بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح
للوصل على حدته ولا فرق فى ذلك بين صلة اى وغيرها فاى نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدا
محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدا هو العايد وخبره مفرد وهو اشد وغير اى نحو وهو
الذى فى السماء اله فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو وذلك المبتدا هو العايد وخبره مفرد

وهو اله وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود اى هو اله فى السماء اى معبود فيها ولا يجوز
تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية عن العايد ولا يحسن
تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفى الارض اله معطوفا كذلك
لتضمنه الابدال من الضمير العايد مرتين وفيه بعد حتى قيل يمتنع قاله فى المغنى ولا يكثر الحذف
للضمير المرفوع فى صلة غير اى عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سواء
تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذى فى السماء اله او تاخر نحو قولهم نحو ما انا بالذى قايل لك سوءا
حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فانهم جوزوا فى زيد اذا رفع ان تكون
ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا سى الذى هو زيد فحذف العايد وجوبا
ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا لا سيما منزلة الا الاستثنائية
فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت
كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم والتقدير ولا سى الذى هو يوم وحسن حذف
العايد لطول الصلة بصفة وهو بدارة قاله الموضح فى المغنى والى اشتراط الطول اشار الناظم
بقوله وفى ذا الحذف ايا غير اى تقتفى ان يستطل وصل وشذت قراءة بعضهم وهو يحيى بن
يعمر وابن ابى اسحق تماما على الذى احسن بالرفع وشذت قراءة ابى عبلة والضحاك ورويه بن
العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اى الذى هو احسن والذى هو بعوضة وشذ قوله من
يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اى بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول
من قولهم عنيت بحاجتك اعنى بها بضم اولهما وبحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء بمعنى يعدل
والمعنى من يعتنى بحصول الحمد ويرغب فى حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذى هو سفه
ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون فى حذف العايد المرفوع استطالة الصلة
ويقيسون على ذلك المسموع من الاية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال
وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العايد المنصوب اذا كان متصلا وناصبه فعل او وصف
غير صلة الالف واللام فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اى يسرونه ويعلنونه ولا يتعين

فى ماهنا ان يكون موصولا اسميا لجواز ان يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بل
انه قد جاء مصرحا به فى مكان آخر وهو قوله تعالى يعلم سركم وجهركم قيل وشرط جواز حذف العايد المنصوب
ان يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جاء الذى اكرمته فى داره فان العايد
احدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح فى الحواشى وفيه نظر لانه متى كان العايد احدهما
لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف فى نحو جاء الذى كانه
زيد على الاصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما الذى غيره نفع ولا ضرر فما موصول
اسمى فى موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلته ما والعايد المحذوف منصوب بالوصف
والتقدير الذى الله موليكه فضل بخلاف جاء الذى اياه اكرمت لانه منفصل وحذفه يوقع فى الالتباس
بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف
منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه
اتصال الضميرين المتحدى الرتبة فى ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جاء الذى انه فاضل او كانه
اسد لان اسم ان وكان المشددتين لا يحذف الا شذوذا واتى بمثالين احدهما ما لا يتغير معه الجملة وهو
ان والثانى ما يغيرها وهو كان او الذى انا الضاربه لان الوصف صلة الالف واللام واسمية
ال خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف الضمير فات هذا المعنى وهم
بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح فى حاشية هذا الكتاب وهو سهو لان العايد
المنصوب ليس عايدا على ال فى هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عايد على الذى كما
يعينه العطف باو والعايد الى ال انما هو الضمير المرفوع المستتر فى الوصف والتحرير ان العايد
المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان عايدا على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عايدا
على ال نحو جاء فى الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز الهوى
محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر بحذف العايد الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز
بالسين المهملة والفاء والزاى بمعنى المستخف اسمها والمحمود خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبناء للمفعول
بتاء مثناة فوق فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفزه الهوى محمودا عاقبة

ولو قدر له صفو خالص من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل فى العمل للفعل فكثر
تصرفهم فى معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسى لا يكاد يسمع من العرب
وقال ابن السراج اجازوه على قبح وقال المبرد رديء جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم والحذف عندهم
كثير منجلى فى عايد متصل ان انتصب بفعل او وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف فى كثرة الحذف
ويجوز حذف العايد المجرور بالاضافة ان كان المضاف الجاز للعايد وصفا ناصبا للعايد تقديرا
بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال غير ماض خلافا للكسائى نحو فاقض ما انت قاض والاصل
فاقض الذى انت قاضيه فحذف العايد على ما وهى موصول اسمى قال الموضح فى الحواشى وما هذه
تحتمل ان تكون مصدرية اى اقض قضائك او مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحيوة الدنيا انتهى
ولكنه هنا حاول شرح قول النظم كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى بخلاف
جاء الذى قام ابوه لان المضاف الجار للعايد ليس بوصف او جاء الذى انا امس ضاربه لان المضاف
وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذى انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم
يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا ويجوز حذف العايد المجرور بالحرف ان كان فى موضع
نصب وكان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى او
معنى فقط واتفقا فيهما متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا
واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول او الموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة
المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان فى الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم كذا الذى
جر بما الموصول جر نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهى متعلقة
بيشرب قبلها والعايد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهى متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب
من الذى تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب بن زهير
لا تركنن الى الامر الذى ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر فالموصوف بالموصول وهو الامر
مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بتركن والعايد المحذوف مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بركنت
والتقدير لا تركنن الى الامر الذى ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واقيم الموصوف

بالموصول لقيام الموصول لانه نفسه في المعنى وبعض مهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية
ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذي
مررت اي به ومثال اتفاقهما معنى فخلطت في الذي حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء
لانه بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما
معنى نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع بمعنى اؤمر على خلاف في هذا واللذين قبلها ومثال اختلاف
المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء خيفة فبح الان منها بالذي
انت بائح اي به انشده ابو الفتح وشذ قوله وهو حاتم بن عدي الطائي ومن حسد يجور علي
قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني فاي استفهامية مبتدا وذو خبره وهي موصولة عند
الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف اي فيه والذي سهل
حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول اعجبني اليوم الذي جئت
تريد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا الظاهر ان قلنا
بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش
فلا يكون شاذا لانه لما حذف في اولا صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قال واي
الدهر ذو لم يحسدوه ثم حذف الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج
عليه قوله ذلك الامر الذي يبشر عباده اي به فحذف الجار اولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر
وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان الذي في الاية موصول حرفي ولا حذف وشذ
ايضا قوله وهو رجل من بني همدان وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله
علقم انشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد الواو المفتوحة
على لغة فيها مبتدا وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه
الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة بصب والتقدير
وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لساني مثل العسل الشهد يشتفى به الناس وانه مثل
الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه فحذف حاتم الطائي العائد المجرور بعلى مع انتفاء خفض الموصول

وهو ذو

وهو ذو في البيت الاول وهو قوله ومن حسد الخ وحذف الهمداني العائد المجرور بعلى مع اختلاف المتعلق
في البيت الثاني وهو قوله وان لساني شهدة الخ والمتعلقان بفتح اللام هما صب وعلقم ويمتنع الحذف
اذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به وانما مررت به او كان نائبا عن الفاعل
نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان حذفه ملبسا
نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق
الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا اوفق والله اعلم
هذا باب المعرف بالاداة قال في التسهيل وهي ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست
الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف ال
عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن الكسائي ابن كيسان والثاني
عن بقية النحويين ونقل بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل
في ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة الزائدة هي ام اصلية واستدل على ذلك بمواضع اورد
ردها من كلام سيبويه وتلخص في المسئلة ثلثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصل الثاني
ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط مذهبا رابعا
وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد
ولكل منها حجج تعضده حجة الاول فتح الاول وانهم يقولون الاحمر ينقلون حركة الهمزة في الاحمر الى
اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الي
كما يقولون قدي ويثبتونها مسهلة في نحو الذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج واما فتحها
فلانها القياس بدخولها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها واما
ثبوتها في القسم والنداء نحو الله لافعلن ويا الله فلان ال صارت عوضا من همزة اله واما قولهم
في التذكر الي فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد واما الذكرين فلالتباس الاستفهام
بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك
لتشبه امثالها ولانه لم ينفها واما خالفت التنوين ودخلت اولا لان الاخر يدخله الحذف

كثيرا فحصنت من الحذف وانما كانت لا اما لان اللام تدغم فى ثلاثة عشر حرفا واذا ظهرت جاز وجه
الرابع انها جاءت لمعنى واولى الحرف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت
همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها فى لغة حمير قال الزنجانى فى حواشيه على ديوان
الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروى الا ان المحدثين ابدلوا فى الصوم والسفر
وانما الابدال فى البر فقط وربما وقع فى اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انتهى واراد
بالحديث المروى قوله صلى الله عليه واله ليس من امبر امصيام فى امسفر والناظم اقتصر على قولين فقال
الحرف تعريف واللام فقط وهى على كل قول قسمان اما جنسية وانواعها ثلاثة وجه الحصر فيها
ان يقال لا يخلو اما ان يخلفها كل حقيقة او مجازا او لا يخلفها اصلا فان لم يخلفها كل لا حقيقة
ولا مجازا فهى لبيان الحقيقة والماهية من حيث هى نحو وجعلنا من الماء اى من حقيقة الماء
المعروف وقيل المنى كل شىء حى والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة
هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها
فى الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح فى المغنى وان
خلفها كل حقيقة فهى لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان
ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفها كل مجازا فهى لشمول خصايص الجنس مبالغة
نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك
ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن
رتبة الكمال وفى الحديث كل الصيد فى جوف الفرا وقال ابن هانى وليس من الله بمستنكر
ان يجمع العالم فى واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على ال فى الاستغراق العرفى نحو جمع
الامير الصاغة اى صاغة بلده او مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا او ليست فيه لشمول
الخصايص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته دون من
عداهم اجيب بان الكلام فى ال المعرفة وال فى الصاغة موصول على الاصح واما عهدية وهى
ثلثة انواع ايضا ووجه الحصر ان يقال العهد اما ذكرى بكسر الذال المعجمة وهى التى يتقدم لمصحوبها

ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفايدتها التنبيه على ان الرسول
الثانى هو الرسول الاول اذ لو جىء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان
ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائى وقال غيره هما
لغتان بمعنى حكاه الماوردى فى تفسير سورة البقرة او علمى وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالواد
المقدس تحت الشجرة اذ هما فى الغار لان ذلك معلوم عندهم او حضورى وهو ان يكون مصحوبها
حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اى اليوم الحاضر وهو يوم عرفه وفى بعض النسخ اسقاط حضورى
واثبات علمى مكانه ومثله باليوم اكملت فصل وقد تزاد زايدة اى غير معرفة ولا مؤثرة للتعريف وغير
موصولة وهى ثلثة انواع لانها اما زايدة لازمة كالتى فى علم قارنت وضعه سواء قارنت ارتجاله
او نقله فالاول كالسموءل بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفى آخره لام علم
لرجل من اليهود شاعر وفى القاموس السموءل بالهمزة طير يكنى ابا براء واليسع بفتح الياء المثناة
تحت والسين المهملة علم نبى وهو اعجمى معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسى والثانى
نحو اللات والعزى علمين مؤنثين لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطايف وعن مجاهد كان
رجل يلت السويق بالطايف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاءه مشددة
فخففت والعزى كانت لغطفان وهى سمرة واصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله
صلى الله عليه واله خالد بن وليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها
واضعة يدها على راسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك
انى رايت الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه واله بذلك فقال تلك العزى
ولن تعبد ابدا او كالتى فى اسم اشارة وهو الآن فانه علم على الزمان الحاضر مبنى لتضمنه معنى
حرف الاشارة الذى كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسى لتضمنه حرف التعريف
والتى فيه زايدة وفاقا للزجاج والناظم فى قوله وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم
اللات او كالتى فى موصول وهو الذى والتى وفروعهما من التثنية والجمع فال فى جميع هذه
الامثلة زايدة لا معرفة لانها لا يجتمع تعريفان وهما تعريف ال وغيرها من العلمية والاشا

والصلة على معرف واحد وهذه الامثلة معارف بالعلمية كما فى الاربعة الاول واعترض الكمال
على القول بزيادة ال فيها فقال العلم هو مجموع لفظ ال وما بعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل
هذا لا يوصف بانه زايد انتهى والاشارة كما فى الآن خاصة والصلة كما فى الموصول واما زايدة عارضة
وهى نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك
عن بنات الاوبر اشد ابن جنى واصله جنيت لك من جنيت الثمرة اجنيها فحذف الجار ووصل
والكمو بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة جمع كمو كفلس وهو ايضا واحد كماة الجبنية
وعسا قلا جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين وهى الكماة الكبار البيض التى يقال لها
شحمة الارض واصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال فى جمع ابن عرس
بنات عرس ولا يقال بنوا اوبر ولا بنو عرس لانها لا تعقل وبنات اوبر كماة صغار مزغبة ردية
الطعم وهو اول الكماة وقيل مثل الكماة وليست كماة وقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكرى
يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكرى رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس
يا قيس عن عمرو واراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى ابصرتك حين عرفت اعياننا صددت عنا وطابت
نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد فى زيادة ال على بنات الاوبر فى البيت الاول وعلى النفس
فى البيت الثانى وهى لا تدخل عليهما لان بنات اوبر علم لضرب من الكماة والنفس تمييز واجب التنكير عند
البصريين فلا يقبلان التعريف فال الداخلة عليهما زايدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله ولاضطرار
كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس السرى ويلتحق بذلك ما زيد فى النثر شذوذا نحو قولهم ادخلوا الاول
فالاول فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وال فيهما زايدة لان الحال واجبة التنكير والاصل
ادخلوا اول فاول وفايدة العطف بالفا الدلالة على الترتيب التعقيبى والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق
فالاسبق واصل اول أوأل على الاصح على وزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا فادغمت الواو فى الواو
لاجتماع المثلين وله استعمالان احدهما ان يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم
ما له اول ولا آخر والثانى ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل
والوصف واما مجوزة للمح الاصل المنقول عنه وذلك لان العلم المنقول مما اى من شئ يقبل ال قد

رقم

يلمح اصله وهو التنكير فتدخل عليه ال للمح الاصل به واكثر وقوع ذلك فى المنقول عن صفة كحارث وقاسم
من اسماء الفاعلين وحسن وحسين من الصفات المشبهات مكبرة او مصغرة وعباس وضحاك من امثلة
المبالغة وقد يقع ذلك فى المنقول عن مصدر كفضل فانه فى الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا
اذا صار ذا فضل او عن اسم عين كنعمان بضم النون فانه فى الاصل اسم للدم بتخفيف الميم ومنه سميت
شقايق النعمان لشبه لونها فى حمرته بالدم فان قلت فى كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك فى شرح
التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين فى مرتبة واحدة وجعلها ابن
مالك فى مرتبتين فقال اما حاصله واكثر وقوعها مع منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر
ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه ال للمح الصفة تبعا للنظم فى
قوله وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا
وحذفه سيان فتكون ال فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك فى شرح التسهيل عما قارنت الاداة
نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انه ما من عند يا ثبته
فلا يتابع عليها وعن الثانية بانه يمكن ان يكون سمى نعمان مجردا من ال كقوله ايا جبلى نعمان بالله
خليا نسيم الصبا يخلص الى نسيمها ومقرونا بهما فلا تخالفه والباب كله سماعى يقتصر فيه على الوارد
فلا يجوز فى نحو محمد وصالح ومعروف فلا يجوز ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية
لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال فى نحو يزيد ويشكر علمين لان اصله
الفعل والفعل لا يقبل ال غير الموصولة واما قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء
الخلافة كاهله فضرورة دخول ال على يزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وال فى الوليد للمح الصفة وقيل
ال فى اليزيد للتعريف وانه نكر ثم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس
زيدكم بابيض ماضى الشفرتين يمانى حكاه فى المغنى ولم يتعقبه وعندى فيه نظر لانه وان نكر لا
يقبل ال نظرا الى اصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر فصل من المعرف بالاداة
او الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام الشخصية فى احكامها وصار علما اتفاقيا
فالاول وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر وابن عمرو بن العاص وابن مسعود قيد

والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من
الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد ايضا على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال غلبت
على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم ظيتامل والثانى وهو المقرون بالاداة كالنجم فانه فى الاصل
يتناول كل نجم ثم صار علما للثريا فقط واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة اى كثرت الكواكب
لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصارت
ثريا قاله الفخر الرازى والعقبة فانها فى الاصل اسم لكل طريق صاعد فى الجبل ثم اختص بعقبة
منى التى تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبى وقيل عقبة ايله والبيت فانه
فى الاصل يتناول لكل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة الطيبة مدينة رسول الله صلى الله عليه
والدو والاعشى فانه فى الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه والى ذلك اشار
الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة وال هذه لازمة دايما الا فى نداء
او اضافة فيجب حذفها لان حرف النداء او الاضافة لا يجامعان ال هذه كما اشار الناظم بقوله و
وحذف ال ذى ان تناد او تضف اوجب نحو يا اعشى باهلة بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان
بعين مهملة ويا اعشى تغلب بفتح التاء المثناة فوق وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفى اخره باء
موحدة قبيلة سميت باسم ابيها تغلب بن واهل وقد تحذف ال هذه فى غير ذلك المذكور من
النداء والاضافة وهذا معنى قول الناظم وفى غيرهما قد تحذف سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا
حكاه ابن الاعرابى وعيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قايم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق
كواكب ورآه من المجاوزة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق
يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازى وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين يوم مباركا فيه حكاه
سيبويه ومجى الحال منه فى الفصيح يوضح فساد قول المبرد فى جعله الى الاثنين وساير الايام المتعرف
فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان اسماء الايام اعلام توهمت فيه الصفة فدخلت
عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران هذا باب المبتدا والخبر ولم يحد الناظم المبتداء بل
اكتفى بالمثال فقال مبتدا زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدا اسم صريح او بمنزلته مجرد

باب المبتدا والخبر

عن العوامل اللفظية او بمنزلته اى بمنزلة المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف
فالاسم الصريح نحو قول من يعتقد السامع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بهذا الاسناد
التعظيم والاقرار لا الاخبار وهذان الوجهان نقلهما ابو البقاء والذى بمنزلته اى بمنزلة الاسم
الصريح وهو المصدر المنسبك من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدا وهو
بمنزلة الاسم الصريح لانه فى تاويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدا وهو فى تاويل مصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسواء
خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لانه فى الاصل مصدر
بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسى فى الحجة وتبعه ابن عمرون كون ءانذرتهم
وتاليه مبتدا وسواء خبر لان ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان الاستفهام هنا
ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل المقدر معه ان نحو تسمع
بالمعيدى خير من ان تراه فتسمع مبتدا وهو فى تاويل سماعك وقيله ان مقدرة والاصل تسمع
حذفت ان من ان تسمع ثم فى قوله ان تراه قاله الموضح فى شرح الشذور والفرق بين هذا والذى
قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية شاذ فى غيرها والمجرد
عن العوامل اللفظية كما مثلنا الصريح والمؤول به والذى بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل
عليه حرف زايد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق فى ذلك بين الوصف
وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كانا مجرورين بمن والباء الزايدتين لان وجود الحرف الزايد
كلا وجود ومنه اى من المبتداء المجرور بحرف زايد عند سيبويه قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدا
والباء زايدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة المفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند
الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدا مؤخر وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى فى لا زايدة والمعنى
على الاول ايكم المفتون اى المجنون وعلى الثانى الفتنة بايكم اى الجنون فى ايكم ومنه عند بعضهم
وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وآله ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدا مؤخر وعليه خبر
مقدم والباء زايدة فى المبتدا وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء

ان السبك فى هذا شاذ وفى الذى
قبله صح

زايدة في المفعول ومجيء الاول ان اغراء الغايب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نايبا عن الملزم والشيء
الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الحكم وهما الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغايب
والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالضمير الغايب على لفظ من والاصح للمخاطب في المعنى قال ابو اسحق الجدري
في نقده على مقرب بن عصفور والثاني وهو الذي بمنزلة الزايد نحو لعل ابي المغوار منك قريب ونحو
رب رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب اشبها الحرف الزايد
في كونهما لا يتعلقان بشيء والوصف يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والمنسوب نحو اقايم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل احسن في عين
زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشي ابواك والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك ان تفعل فنولك
مبتدا وهو بمنزلة الوصف في كونه قايما مقام الفعل وهو ينبغي وان تفعل فاعل نولك سد مسد
الخبر وسياتي في باب لا وخرج بقوله مخبر عنه او وصف نحو نزال من اسماء الافعال فانه لا مخبر عنه ولا
وصف فلا يكون مبتدا بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع
لمكتفى به نحو اقايم ابواه زيد فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الفايدة مع قطع النظر
عن زيد فزيد مبتدا موخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من
اشتراط تقدم نفي او استفهام عليهما وهل ذلك شرط في العمل او في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان
ارجحهما الثاني فالرفع في المعنى والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو قوله
خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فما نافية وواف مبتدا وانتما فاعل سد مسد
الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون المرفوع اسما ظاهرا قاله الموضح في شرح
الشذور وجوابه ان المراد بالظهور ضد الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس قايم الزيدان فقايم اسم ليس
والزيدان فاعل قايم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل والنفي بالاسم نحو غير قايم الزيدان فغير
مبتدا وقايم مضاف اليه والزيدان فاعل بقايم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قايم الزيدان فنزل
غير قايم مقام معاملة ما قايم قاله ابن عقيل ايضا والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قايم الزيدان
لانه في قوة قولك ما قايم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفها

بالحرف

بالحرف نحو قوله افاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فاطن مبتدا من قطن
بالمكان اذا اقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس
العمران وانما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قايم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه
فكذا ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم بقوله واول مبتدا والثاني فاعل اغنى في اسار ذان وقس
وكاستفهام النفي وقد واذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدا خلافا للاخفش
والكوفيين في اجازتهم وقوعه مبتدا من غير ان يتقدمه نفي او استفهام ولا حجة لهم في نحو قول بعض
الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه
في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدا موخرا وانما صح الاخبار بذي
بخبير مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب لانه اي خبير اعلى وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل
والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو على زنته فهو على حد والملائكة بعد ذلك
ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدا
من غير ان يعتمد على نفي او استفهام فما مسوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله في المرفوع بعده وسياتي
ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط
في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيلي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم
بقوله وقد يجوز نحو فايز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلثة احوال وجوب الابتدائية
ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو
اقايم اخواك فقايم مبتدا واخواك فاعله سد مسد خبره ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدا موخرا
وقايم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقه اي طابق الوصف ما بعده في غير الافراد وهو
التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقايمان اخواك واقايمون اخوتك بالتاء الفوقانية واقايم
الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدا موخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن
مبتدا والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم
الافراد على لغة الفصحا ويجوز ذلك على غيرها ومثله جمع التكسير نص عليها الشاطبي وان طا

اى الوصف ما بعده فى الافراد تذكيرا او تانيثا احتملهما اى الابتدائية والخبرية على السواء نحو اقايم
اخواك واقايمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان
يجعل المرفوع مبتدا مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل فى المقدم الابتداء عورض
بان الاصل فى الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم
بقوله والثان مبتدا وذا الوصف خبر ان فى سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع المبتدا بالابتداء
وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا عند سيبويه واليه ذهب الناظم
فقال ورفعوا مبتدا بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدا فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتدا
واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطالب والمبتدا طالب للخبر
من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طايفة وان
كان الفعل لا يعمل فى الفعل واعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القايم ابوه ضاحك فلو كان
رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه
للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه الخبر من حيث كون الخبر محكوما به له لا ارتفاعه
بالابتداء وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء وحجة من قال به ان الابتداء رفع المبتدا فيجب
ان يرفع الخبر لانه مقتضى لهما فهو كالفعل لما عمل فى الفاعل عمل فى المفعول ولا ارتفاعه بهما اى
بالابتداء والمبتدا وحجة من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدا كما قوى حرف الشرط
بفعله حين عملا جميعا فى الجزاء عند طايفة وهذه الاقوال الثلثة عن البصريين وعن الكوفيين انهما
اى المبتدا والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان كل منهما
عاملا فى صاحبه كما ان ايا الشرطية عاملة فى الفعل بعدها وهو عامل فيها نحو ايا ما تدعوا وهذه
الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا فى المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ
بزيد كان رافعا لنفسه بنفسه واما الثانى فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث
فلان اجتماع عاملين معنوى ولفظى على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العمل تاثير والمؤثر
اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشئ الواحد قويا وضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا فيما

اثر

اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان
ثلاثة لانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدات واثبات الالف فى اثنان من استعمال الشئ
فى اول احواله **فصل** والخبر هو الجزء الذى حصلت به او بمتعلقه الفايدة التامة مع مبتدا غير الوصف
المذكور فى قوله او وصف رافع المكتفى به فخرج بذكر المبتداء فاعل الفعل نحو زيد من قولك قام
زيد فانه وان حصلت به الفايدة لكنه ليس مع المبتداء بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات
العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك اقايم الزيدان
فانه وان حصلت به الفايدة لكنه ليس مع مبتداء غير الوصف المذكور بل هو مع مبتداء هو الوصف
المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول
الناظم والخبر الجزء المتم الفايدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو
ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن الخروف فى شرح الكتاب
ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه فى حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة
ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا ياتى وياتى جملة والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى
الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المالك
زيادة وكاسد اذا اريد به شجاع على رايى فانه وان كان فى الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى
فعل غير موافق له فى المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس
الاستعمالى بل بحسب القياس الاصلى وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد واسد و
وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتداء نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صاحب
فليس فى شئ منها ضمير يعود على المبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ الا
ان اول الجامد بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدا نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين
فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف او انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا عندهم
وذهب الكسائى من الكوفيين والرمانى من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير
المبتدا مطلقا سواء اول بمشتق ام لا واما مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة

بالنظر الى القياس الاستعمالى كقايم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن المبتدا فيتحمل ضميره والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قايم والزيدان قايمان والزيدون
قايمون وهند قايمة والهندان قايمتان والهندات قايمات فالخبر فى ذلك كله متحمل الضمير مستتر
عايد على المبتدا والالف فى قايمان والواو فى قايمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما فى الرجلان
والزيدون الا ان رفع الاسم المشتق الظاهر نحو زيد قايم ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد قايم انت
اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتداء لانه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير المتصل بفتح اليم وينفصل اذا
جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدا غير من هو له فى المعنى سواء البس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه
وصف فى المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الهاء المفعولة للغلام لانه المضروب
وتقدير الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر فى ضاربه
لتوهم السامع ان الغلام بحظ الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير
الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فتقدير الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى
عن ابراز الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هى فتاء التانيث فى ضاربته تدل على ان
الوصف فى المعنى لهند وكان ينبغى ان لا يبرز ضميرها الا ان البصرى التزم الابراز مطلقا طردا
للباب وجرى على ذلك الناظم فقال وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا والكوفى انما
يلتزم الابراز عند الالباس خاصة تمسكا بنحو قوله قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك
عدنان وقحطان وجه التمسك بذلك انه اعرب قومى مبتدا اول وذرى المجد مبتدا ثان وبانوها
خبر ذرى المجد وذرى المجد وخبره خبر قومى والهاء عايدة على ذرى المجد والضمير العايد على قومى
مستتر فى بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرى المجد وهو فى المعنى لقومى لانهم البانون
ولم يبرز الضمير المستتر فى بانوها لان اللبس مامون فان الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقيل
على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جميعه الظاهر فيكون الوصف مفردا
كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلونى البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم فى ذلك لاحتمال
ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرى المجد بانوها

والذرى جمع ذروه وذروة الشى اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبنى
والاصل بانيون اعلال اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العينى من البون بضم الفاء
وهو الفضل والمزية يقال بانه يبونه ويبينه قاله الجوهرى انتهى فان اراد به فهو على هذا جملة
فعلية ماضوية ولو كان كذلك لا تستدعى اثبات الالف فى الخط بعد الواو كما فى نظايره فالضمير
هو الواو فى بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بان يبون او يبين فقياسه
بائن بالهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون والجملة اما نفس المبتدا فى المعنى
فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن اياه معنى اكتفى بها نحو
قل هو الله احد اذا قدر هو ضمير شان فهو مبتدا والله احد جملة خبره وهى عينه فى المعنى لانها
له والمفسر عين المفسر اى الشان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو
الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدر هى ضمير قصة
فهى مبتدا وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدا موخر وجملة ابصار الذين كفروا شاخصة
فى موضع رفع خبر هى وهى عينها فى المعنى اى فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج
الى رابط واما اذا قدر هى ضمير الابصار كما قال الفرا او عمادا وتقدم مع الخبر على المبتدا والاصل فاذا
ابصار الذين كفروا هى شاخصة كما قال الكسائى فالخبر مفرد ومنه قول النظم نطقى الله حسبى فنطقى
مبتدا والله حسبى مبتدا وخبر والجملة خبر نطقى وهى نفسه فى المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به
والمنطوق به هو الله حسبى فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل
بالمفرد على ارادة اللفظ كما فى عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني
والمرادى واما غيره اى غير المبتدا فى المعنى فلا بد من احتوائها على معنى المبتدا التى هى مسوقة له
والى ذلك الاشارة بقول النظم وتانى جملة حاوية معنى الذى سيقت له وذلك بان تشتمل على اسم بمعناه
اى بمعنى المبتدا وهو اى الاسم المشتملة عليه الجملة اما ضميره اى ضمير المبتدا حال كون الضمير مذكورا
وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما
مجرورا ومنصوب فالاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا اول ومنوان مبتدا ثان وسوغ

الابتداء به الوصف المحذوف اى صنوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثانى وهو وخبره خبر المبتدا الاول
والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدر والثانى نحو قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كل
فى سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط
بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول اى وعده الله او اشارة اليه اى الى المبتدا
نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس فلباس مبتدا والتقوى مضاف
اليها وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا وخص
ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله ان السمع والبصر
الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف بيان عليه لا نعت خلافا للفارسى
ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الجزولى فالخبر خير مفرد قال الاخفش
او غيرهما اى غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب الاية
وتمامها واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة
الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط
بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب فى المعنى ورد بمنع كون
الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين
او ضمير محذوف اى منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ماجورون قاله فى المغنى
او تشتمل الجملة على اسم بلفظه اى بلفظ المبتدا ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى
مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر
الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه او تشتمل الجملة على اسم اعم منه
اى من المبتدا نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل
الشامل لزيد ونحو قوله وهو الرماح بن ميادة الا ليت شعرى هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر
عنها فلا صبرا فالصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبنى معها على الفتح والخبر
محذوف تقديره لى وجملة لا صبر لى خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذى فى اسم لا لان النكرة

الحاجب

المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد
قام هذا والزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتداء فقد تقدم وقوعها اما اعادة المبتدا بلفظه
ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما ان العبيد فذو عبيد
وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبى واما العموم فلانه لا يجوز زيد
مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء واما فاما الصبر عنها فلا صبرا فمن باب ما العبيد فذو
عبيد فهو من تكرار المبتداء بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عن كل شئ قاله
فى المغنى فصل ويقع الخبر ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين
كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك كما يات لعدم الفايدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر
نفس الظرف والمجرور وحدهما وصح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتداء وقيل هما ومتعلقهما
والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضى والسيد عبد الله والصحيح عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر فى
الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف فى تقديره فقال الاخفش والفارسى
والزمخشرى تقديره كان او استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل
فى العامل ان يكون فعلا والصحيح عند جمهور البصريين ان تقديره كاين او مستقر لا كان او استقر
وحجتهم ان المحذوف هو الخبر فى الحقيقة والاصل فى الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند
الى اصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور فى موضع لا يصلح للفعل نحو اما فى الدار فزيد
واذا لهم مكر فى اياتنا لان اما لا يفصل بينها وبين الفا الا باسم مفردا وجملة شرط دون
جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الافعال على الاصح وقال الموضح فى المغنى والحق عندى انه لا يترجح
تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد قول الناظم واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين
معنى كاين او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن
طاهر وخروف الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا
كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال فى
المغنى لا يعول على هذين القولين وعلى قول ان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذى كان فيه

انتقل منه الى الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله وهو جميل بن عبد الله فان يك جثمانى بارض سواكم
فان فوادى عندك الدهر اجمع وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا الفوادى ولا للدهر
لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على
محله من الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان
يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبى وهو الدهر فانه
جايز فى الضرورة وقيل لا ضمير فى الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تاخر وان الضمير حذف مع المتعلق
وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تاخر عن المبتدا
اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم عليه لجاز ان يوكد
وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر انتهى ولك ان تقول انما امتنع جواز
الاتباع للفصل بالاجنبى ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسماء
الذوات والمعانى نحو زيد خلفك والخير امامك ولا يخبر بالزمان عن اسماء المعانى اذا كان الحدث
غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع
الشمس يوم الجمعة لعدم الفايدة ولا يخبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان
الاحداث افعال وحركات وغيرها فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان
نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فايدة فى الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فايدة
جاز الاخبار بالزمان عن اسماء الذوات وتحصل الفايدة كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا
اما بالاضافة نحو نحن فى شهر كذا فنحن مبتدا وهو عام لصلاحيته فى نفسه لكل متكلم اذ لا يختص
بمتكلم دون آخر وفى شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف نحو نحن فى زمان طيب
واما نحو الورد فى ايار بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة
لانه شهر رومى واليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة فالتاويل فيها واجب بتقدير
مضاف كما قال الفارسى والاصل خروج الورد فى ايار واليوم شرب خمر والليلة روية الهلال
فالاخبار فى الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفايدة

وعدمها هو اختيار ابن طراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة
وان يفد فاخبرا والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول فصل ولا يبتدا بالنكرة لانها مجهولة
والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فايدة كان يخبر عنها بمختص مما يصلح للاخبار عنه بتقدم
نعت لمختص ظرفا او مجرورا بدل من مختص او عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل فى التسويغ
والتحقيق ان المسوغ للابتداء بالنكرة ان يخبر عنها بظرف مختص والتقدم انما هو لرفع الالباس الخبر
بالصفة صرح بذلك فى المغنى فالظرف نحو ولدينا مزيد والمجرور نحو وعلى ابصارهم غشاوة فمزيد
وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما
الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما
لم تفد كعند زيد نمرة وهو مثال لما يجوز ولا يجوز رجل فى دار لفوات الاختصاص والتقدم معا
ولا يجوز عند رجل مال لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه او كان يتلو نفيا نحو ما رجل
قايم ومثله فى النظم بقوله فما خل لنا فخل مبتدان وسوغ الابتداء بهما تقدم النفى عليهما
وبذلك تحصل الفايدة لان النكرة فى سياق النفى تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد
الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية او يتلو استفهاما نحو اله مع الله ومثله فى النظم بقوله
وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدان وسوغ الابتداء بهما وقوعهما فى حيز الاستفهام وبذلك
تحصل الفايدة لان الاستفهام سوال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب فاشبه العموم الخاص
وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال فى شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة
المعادلة بام نحو ارجل فى الدار ام امراة او تكون موصوفة سواء ذكرا اى الموصوف والصفة نحو ولعبد
مومن خير من مشرك فعبد مبتدا وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمومن لان النكرة اذا
وصفت تقرب من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة فى هذه الاية انما هو معنى العموم
وخير خبر المبتدا ومثله الناظم بقوله ورجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة وذكر الموصوف
نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطايفة قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطايفة مبتدان وسوغ الابتداء
بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة اى منوان منه وطايفة من غيركم بدليل يغشى طايفة

منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالاية للتنويع او الحال كما قاله في المغني او حذف الموصوف
وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء بالمد مبتدا وسوغ الابتدا
بها كونها صفة لموصوف محذوف اي امراة سوداء فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه وولود
صفة ثانية لامراة وخير خبر المبتدا او كانت النكرة عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن
منكر صدقة فامر ونهي مبتدان وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران
والمصدر يعمل عمل الفعل ومثله الناظم بقوله ورغبة في الخير خير ومن النكرة المضافة لان المضاف
عامل في المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدا وسوغ الابتداء به
كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله عمل بر يزين ولا بد في هذه المسوغات من مراعات معنى
صحيح مقصود والاورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدار رجل وعلى النفي ما احد نافع
وعلى الاستفهام هل امراة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعمل العامل شرب الماء نافع
وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصلح ان تكون امثلة لحصول الفايدة مع اشتمالها على المسوغات
المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما اشبهها في المعنى فيقاس على الدعا
وعلى ابصارهم غشاوة نحو قصدك غلامه رجل واله مع الله نحو كم رجلا في الدار وعلى ما رجل في الدار
نحو قوله لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى ولعبد مومن
خير من مشرك نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى العاملة النصب والجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان
عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيست عليها لشبه المجاز وهي قصدك غلامه بالظرف والمجرور في
التقديم والاختصاص بالمعمول وشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقرون بحرفه وهو اله
وشبه ما لولا وهو اصطبار بتالي النفي وهو رجل فيما رجل وشبه المصغر وهو رجيل بالا
الموصوف وهو لعبد مومن لان التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه
لف ونشر مرتب وهو اخص من قول الناظم وليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة
غير المفيدة تبعا للناظم ومن ذلك التنويع بالغ نحو قوله تعالى انتم قوم تفتنون ذكره الموضح
في شرح بانت سعاد فصل الخبر ثلث حالات احدها التاخير وهو الاصل والى ذلك اشار

الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدا محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعلقه فيكون
حق الخبر التاخير لانه محكوم به كزيد قايم ويجب تاخير الخبر في اربع مسايل احدها ان يخاف التباسه
بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويين في التخصيص ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر
فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزئين صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف
الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخو المخاطب واردت ان تعرفه
ذلك قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه
واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل
يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القايم
زيد وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية
المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني والنكرتان المتساويتان نحو افضل منك افضل مني فان كل
واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر لعمله في المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك
مبتدا وافضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى
ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزان عرفا ونكرا عادمي بيان بخلاف ما اذا كان معه
قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية
على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تاخرت والثاني نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة
المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان ابو يوسف مبتدا لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه
به تقدم او تاخر وقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد اي بنو ابنائنا مثل
بنينا فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابنا فبنو ابنائنا مبتدا
مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه وضعف ان
يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ويخالف الاصول الكلية الا ان تقتضي
المقام المبالغة فلا شاهد فيه وبناتنا مبتدا اول وبنوهن مبتدا ثان وابناء الرجال خبر الثاني
وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسالة الثانية مما يجب فيه تاخير الخبر ان يخاف

التباس المبتداء بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان فعلا اسند الى ضمير المبتداء المستتر نحو زيد قام او يقوم
فلو قدم والحالة هذه وقيل قام او يقوم زيد لالتبس المبتداء بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة
نحو زيد قايم او كان فعلا لظاهر او لضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه والثاني نحو اخواك قاما على
اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قايم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا
التقييد لا بد منه في قول النظم كذا اذا ما الفعل كان خبرا المسئلة الثالثة ان يقترن الخبر بالا معنى نحو انما
انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا
نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر ايضا والى ذلك اشار الناظم بقوله او قصد استعماله منحصرا
فاما قوله وهو الكميت بن زيد فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة
لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك ولا يجوز ان يكون المعول مرفوعا على
الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك فلا يقال هل
الا قام زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولى المسئلة الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون
المبتدا مستحقا للتصدير اما بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ما احسن زيدا فما مبتدا وسوغ الابتدا
بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره ومن في الدار فمن استفهام مبتدا وفي الدار خبره ومن
يقم اقم معه فمن اسم شرط جازم وهو مبتدا ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبيد
لزيد فكم مبتدا وهي خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الامثلة واجب التاخير
وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور
والمبتدا فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله او لازم الصدر او مشبها بذي ما يستحق
التصدير نحو الذي ياتيني فله درهم فالذي مبتدا وهو اسم موصول ويأتيني صلته وجملة فله درهم
خبره وهو واجب التاخير فان المبتدا هنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقبال
الفعل الذي بعده وهو ياتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كان الشرط
سبب الجواب ولهذا الشبه دخلت الفا في الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد التنصيص على ان استحقاق
الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم تذكر الفا احتمل ذلك واحتمل الاقرار او يكون مستحقا للتصدير

نحو

بغيره وذلك الغير الذي له الصدر اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدا نحو لزيد قايم فزيد مبتدا وقايم خبره
وهو واجب التاخير لان المبتدا تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من تاخيره فان لام الابتداء ملازم لصدر
الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار الناظم بقوله او كان مسند الذي لام
ابتداء فاما قوله وهو رؤبة ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة فاللام داخلة على مبتداء
محذوف والتقدير لهي عجوز والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر اذا كان جملة خلافا للفرد
او لا حذف واللام زايدة لا لام الابتداء كقوله خالي لانت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا
ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين المتنافيين ويضعف التقدير
الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني واذا دار الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة
اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور او يكون ذلك الغير الذي له
الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدا بان يكون المضاف اليه المبتدا نحو غلام من في الدار فغلام مبتدا ومن
اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار جار ومجرور خبر المبتدا وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدا ومن
اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتداء واقم معه جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدا وكم
خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتداء وحاصل ما الحق به
من امثلة ما يستحق التصدير سبعة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية
والموصول الذي في خبره الفا ولام الابتداء والمضاف الى ماله الصدر ويبقى عليه ضمير الشان فانه
يلزم صدر الكلام والاخبار بالجملة واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان تتقدم عليه الحالة الثانية التقدم
ويجب في اربع مسايل ايضا وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم واثبات ويمتنع تاخير الخبر
في اربع مسايل احدها ان يوقع تاخره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدا
موخر وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدا موخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فجملة
قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدا موخر قال ابو حيان ولا اعلم لابن مالك سلفا في هذه الاخيرة
وعندي انك فاضل فعندي خبر مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدا موخر ولا يجوز تاخير الخبر في شيء
من ذلك فان تاخر الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندي انك فاضل يوقع في الباس ان المفتوحة

بان المكسورة لفظا وفي الباس ان المؤكدة المفتوحة بان المفتوحة التي بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتداء
واخر الخبر صبرا انك فاضل عندي يحتمل ان يكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدا والظرف خبره ويحتمل
ان يكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها موكدة
وكونها بمعنى لعل لانها احد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا الالباس لا يتاتى مع تقدم
الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما ولهذا يجوز تاخره
اي الخبر عن المبتدا بعد اما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقوله عندي اصطبار واما انني
جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني فانه جزع بكسر الزاء مبتدا ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق
متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر فلوجد جار ومجرور خبر انني
جزع على حد اما زيد ففي الدار ويبريني من بريت القلم اذا نحته واصل البري القطع والمعنى واما
جزعي يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان يخلني وانما جاز تاخير الخبر عن المبتداء هنا لان المكسورة ان م
وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة واما لا تفصل
من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من
المقربين فروح وتاخره اي الخبر عن المبتداء في الامثلة الثلاثة الاول بضم الهمزة وهي في الدار
رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل يوقع في الباس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب
الظرف والمجرور والجملة ليختص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها التوهم انه صفة لان الجمل
وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس واليه اشار الناظم
بقوله ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو واجل
مسمى عنده لان النكرة وهي اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان الظرف
الظرف وهو عنده انه خبر لاجل لا صفة ثانية له وفي الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب
لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسئلة
الثانية ما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدا بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله
عليه وآله فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدا مؤخرا ويقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد

ومنها

فعندك خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك
قول الناظم وخبر المحصور قدم ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه نحو اين زيد
او بغيره اما متقدما عليه نحو لقايم زيد او متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازم الصدرية
الصدرية نحو صبيحة اي يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسفرك
مبتدا مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا يستوجب التصديرا المسئلة الرابعة ان يعود ضمير
متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر كقوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدا مؤخر وعلى
قلوب خبر مقدم ولا يجوز تاخيره لئلا تعود الهاء المتصلة باقفالها على قلوب وهي متاخرة في الرتبة
لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق
الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو
قول الشاعر وهو نصيب بالتصغير الاكبر بن رباح وهو عبد اسود لبني مروان لا نصيب الاصغر
مولى المهدي يخاطب امراة اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملا عين حبيبها فملا عين
خبر مقدم وحبيبها مبتدا مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد
اضيف اليها الخبر وهو متاخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وانما الخبر المضاف لا غير
وقول الخطيب التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتدا يجوز ان يرجع الى المراة بعيد والى ذلك
اشار الناظم بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر ويوجد في بعض النسخ الحالة الثانية
جواز التقديم والتاخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قايم فيترجح تاخيره على الاصل
ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزوا التقديم اذ لا ضررا فصل
وما علم من مبتدا وخبر جاز حذفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جائز وقد يجب حذف
المعلوم منهما فاما حذف المبتدا جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ونحو كيف زيد
فتقول في الجواب دنف بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدات محذوفة جوازا للعلم
بها والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف اي مريض من العشق وطريق العلم بها
ان عمله واساءته مصدران ماخوذان من فعليهما السابق ودخول الفا على ما لا يصلح ان يكون

مبتدا قرينة ذالك على حذفه وان الضمير معلوم من العايد عليه في السوال والى ذلك اشار الناظم
بقوله وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه اذ عرف واما حذفه اي المبتدا وجوبا
فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس
عدو المومنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين برفع المسكين وعدو والحميد على انها اخبار
لمبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المومنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم
لما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزموا اضمار الناصب امارة على انهم قصدوا انشاء المدح والذم
والترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا الناصب لاوهم الاخبار واجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى
النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من ان يكون النعت للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع
جاز ذكر المبتداء وحذفه كاظهار الناصب واضماره او اخبر عنه بمصدر جيء به اي بالمصدر بدلا
اي عوضا من اللفظ بفعله اي فعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل نحو
سمع وطاعة وقوله فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف فسمع وحنان
خبران لمبتداين محذوفين وجوبا والتقدير امري حنان وامري سمع وطاعة واصل هذه المصادر
النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا
الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدات محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب
وفاعل قالت مستتر عايد على المراة المعهودة والمعنى اي لحسن اليك اي شيء جاء بك ههنا
الك قرابة ام معرفة بالحي وانما قالت له ذلك خوفا من انكار اهل الحي عليه فيقتلوه او اخبر عنه
بمعنى نعم او بئس في افادة المدح والذم موخر المخصوص عنهما اي عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس بخصوص صح
الرجل عمرو اذا قدرا اي زيد وعمرو خبرين لمبتداين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل
او بئس الرجل فسال عن المخصوص بالمدح والذم من هو فقيل له هو زيد او هو عمرو واما اذا قدرا
مبتداين وخبرهما الجملة التي قبلهما او محذوف على راي ابن عصفور فليسا مما نحن فيه فان كان
المخصوص مقدما على نعم او بئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمبتدا اي فهو مبتدا لا غير والجملة
بعده خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل ومن ذلك اي من حذف المبتدا وجوبا قولهم

من انت زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا اي مذكورك زيد وهذا التقدير اولى من تقدير
سيبويه كلامك زيد لان المعاني لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه والجواب انه
من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جايز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على
التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا لذكره فقيل له من انت زيد يروى برفع زيد ونصبه
فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر
في الرفع التقدير مذكورك زيد ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف
الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب
واذلاله ومن حذف المبتداء وجوبا قولهم في ذمتي لافعلن ففي ذمتي خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد
جواب القسم مسده اي في ذمتي ميثاق او عهد ذكره ابو علي واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا
الاسد فالاسد مبتدا وخبره محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو
اكلها دائم وظلها فظلها مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه اي كذلك اي دائم
ونحو من عندك فتقول زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة خبر من عليه اي عندي
واليه اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندكما ويقال ما عندك فتقول درهم اي درهم
عندي فيقدر الخبر متاخرا قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم الا على ضعف
لان الجواب ينبغي ان يسلك به مسلك السوال والمقدم في السوال هو المبتدا فكان هو المقدم
في الجواب ولان الاصل تاخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك
مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى فان قلت اذا قدر الخبر متاخرا فما
مسوغ الابتداء بدرهم قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفه اي الخبر وجوبا ففي اربع مسايل
احدها ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدا واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود
وبالاطلاق عدم التقييد بامر زايد على الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب
لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد
مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب

لمعنى زايد على وجود المبتداء فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت
مريد لولا احسان زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما
حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود
والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لزم
في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله
محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى
زايد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدا
وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها
فلذلك وجب ذكره وفي الحديث خطابا لعايشه لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد
ابراهيم وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدا وحديثوا
خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه
نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه انصاره وهو كون مقيد بالحماية والمبتدا دال عليها اذ من شان
الناصر ان يحمي من ينصره ومنه قول ابي العلا احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري في وصف
السيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد
بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه
يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين
مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلافه
والاسالة ايجاد السيلان والهاء في يمسكه عايدة على كل عضب قال الموضح في شرح الشواهد والمعنى
ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان غمدها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه
انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك واليه اشار الناظم في
بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا
جعل الكون الخاص اي المقيد مبتدا فيقولون في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة

ويقال في لولا انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية انصار زيد اياه اي موجودة ولحنوا المعري في قوله فلولا
الغمد يمسكه قال الموضح في المغني وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل
ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة انتهى وفي الاحتمال الاول نظر فقد
قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من لد ان كانت واعترض
عليه في تقديره ان اذ يلزم منه حذف بعض الاسم وابقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وهذا
يعترض ايضا على الدماميني في قوله ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل
فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف
لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش واقره وقالوا الحديث
المتقدم مروي بالمعنى لا باللفظ قال ابن ابي الربيع لو اراد هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح و
الرواية المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية
ونحو ذلك نقله المرادي عنه في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح
عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا ونسابق المسئلة
الثانية ان يكون المبتدا صريحا في القسم بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر
عليه نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل وكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا
به الحيوة اي وحيوتك لافعلن وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اي بركة
الله لافعلن فعمرك وايمن الله مبتدان حذف خبراهما وجوبا اي لعمرك قسمي وايمن الله يميني
وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه
لعدم الصراحة في القسم به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء
به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمرك لافعلن ان يقدر
لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدا والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور
والاوايل او من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها محل التغيير غالبا ولان دخول
اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء

آخر والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وفى نص يمين ذا استقر المسئلة الثالثة ان يكون المبتدا
معطوفا عليه اسم بواو هى نص فى المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهى الحرفة سميت
بذلك لان صاحبها يضيع بتركها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل
صانع وما صنع فكل مبتدا وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا
اى مقرونان وانما حذف للدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف
لقيام الواو مقام مع ولو جئ بمع كان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما
جاز حذف الخبر اى الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران
والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية قال الفرزدق تمنوا الى الموت الذى يشعب الفتى
وكل امرئ والموت يلتقيان فاثر ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما
ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيون والاخفش ان كل رجل وضيعته مستغن
عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شئ آخر والبيت حجة المسئلة
الرابعة ان يكون المبتدا اما مصدرا صريحا عاملا فى اسم مفسر بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر
ذى حال نعت لضمير لا يصح كونها اى الحال خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربى زيدا قائما فضربى مبتدا
وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا
يصح جعلها خبرا عن ضربى لان الخبر وصف فى المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربى قايم
واما مصدر مؤول نحو ان ضربت وان تضرب زيدا قائما على راى بعض الكوفيين او يكون المبتدا اسم
تفضيل مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربى السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدا مضاف
الى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال لا يصح كونها خبرا عنه او مضافا الى شئ مؤول بالمصدر
المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مؤول بالمصدر وهو
ما والفعل اى اخطب كون الامير قائما وخبر ذلك كله فى الامثلة السابقة مقدر باذ كان اى
ان اريد المضى او اذا كان ان اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرف
زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل خبر واذ واذا ظرف للخبر

مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عايد على معمول المصدر وقائما وملتوتا حالان من الضمير
المستتر فى كان وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين احدها التزام تنكيره فانهم
لا يقولون ضربى زيدا القائم والثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم ومقدر بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند
الاخفش واختاره ابن الناظم فى التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى فيقدر الخبر فى ضربى زيدا
قائما ضربه قائما وفى اكثر شربى السويق ملتوتا وفى اخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر
الثانى هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف اليها معموله وهى صاحبة الحال وهذا وان كان
اقل حذفا من الاول غير مرضى عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء
معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال
ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف فى المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربى زيدا قائما وضربى
زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى فى والظرف يسد مسد الخبر فكذا
الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به فى الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع
الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله
وقبل حال لا يكون خبرا عن الذى خبره قد اضمرا واحترز الموضح بقوله عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى
حال من ان يكون المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر نحو ضربى زيدا
قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل فى زيد وهو ضربى فلا تغنى عن
الخبر لانها من صلة المصدر ويشمل قوله عاملا فى اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه
فاعلا فى المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادى فى شرح التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا
عن المبتدا عما اذا صحت فانه لا يجوز ضربى زيدا شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع
لشديد واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل
غايته ان يكون راجحا كما فى زيد ضربته وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك
مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفى آخره طاء مهملة اى مثبتا وكان القياس

رضه لصلاحية الحال الخبرية ولكنه منصوب على الحالية والخبر محذوف اي حكمك مثبتا اي نافذا و
وشذوذه من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الحال الخبرية والثاني ان الحال ليست من ضمير
معمول المصدر وانما هي الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف
المضاف اليها في حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة علي عليه الصلاة والسلام
ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة
فصل والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده
والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا باثنين او باكثر اعن واحد سواء اتفقا افرادا او جملة
او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر اي ناظم كاتب اي ناثر يعني انه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو
زيد قام ضحك والثالث نحو زيد قاعد ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعي
تقديره هو للثاني من الخبرين او يدعي ان اي المبتدا جامع للصفتين الشعر والكتابة لا الاخبار بكل
منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحي الجمل وليس
من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو طرفه على ما قيل يداك يد
خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غايظه بل من تعدد الخبر لمبتدا متعدد في نفسه حقيقة لان
يداك في قوة مبتداين لكل منهما خبر على حدته ولان التحقيق ان العطف ليس من المتعدد
وقول ابيه في التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما
ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قولهم الرمان حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى
خبر واحد اي مز وضابطه ان يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما
معا الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما ولهذا اي ولاجل كونهما في
معنى خبر واحد يمتنع العطف لكثا على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال
الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في احد قوليه ويمتنع ايضا ان يتوسط المبتدا بينهما
وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان
حامض ولا حلو حامض الرمان وكيس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع

معرائة

وصف الشيء بمناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة وصف
اذا انزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولا يصح
هذا اي الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح باب [illegible] ولا خبر مبتدا محذوف
لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما او في الثانية فقط اقوال اختار ابو
حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في عملها او عمل احدها في
نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا بعد الاول ضمير تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا
انه يحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن
الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله
والاصل والذين كذبوا باياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدان وبقي خبراهما فعطف احدهما
على الاخر والله اعلم هنا **باب** الافعال الداخلة على المبتدا اذا لم يلزم التصدر ولا الحذف ولا
عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه او بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع
والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس كمصحوب اذا الفجائية
والخبر اذا لم يكن طلبا ولا انشاء فترفع المبتدا تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها
مجازا وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل
التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا هذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل
في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفرا فذهب الى انها عملت
فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفرا تشبيها
بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده
مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها
ولا يقع المفعول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال اني عبد الله
وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار والى ايثار مذهب البصريين اشار الناظم بقوله ترفع
كان المبتدا اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة اقسام احدها ما يعمل

هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سوا كانت مثبتة او منفية صلة
لما الظرفية او لا وهى ثمانية كان وهى ام الباب لاختصاصها بامور لا يكون لاخواتها كما سياتى
وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا وامست خلاقا فاصبحتم بنعمته
اخوانا واضحى يمزقنا ثوابى وظل وجهه مسودا وابيت ربان الجفون وصار السعر خبصا وليس
مصروفا والقسم الثانى ما يعمل اى هذا العمل بشرط ان يتقدم نفى بحرف او اسم او فعل موضوع للنفى او
عارض فيه بنقل او استلزام او نهى او دعا بلا خاصة كما فى الارتشاف وهو اربعة زال ماضى يزال
وبرح وفتى وانفك وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفى فاذا دخل عليها النفى انقلبت اثباتا
فمعنى ما زال زيد قايما هو قايم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قايما كما
يجوز ما كان زيد الا قايما هذا قول البصريين وصححه ابو البقا والى ذلك اشار الناظم بقوله و هذى
الاربعة لشبه نفى او لنفى متبعة مثالها بعد النفى بالحرف ولا يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع
والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه
وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثانى كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ
مع ذكر لا وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس الكندى فقلت يمين
الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسى لديك واوصالى اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا ينقاس حذف
النافى الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافى لا وهذه الشروط
مستفادة من الاية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدا حذف خبره اى يمين الله قسمى
وبالنصب على ان اصله اقسم بيمين الله فحذف حرف الجر او لا وصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل
وبقى النصب بحاله ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير
ولو قطعوا راسى لا ابرح ومثالها بعد النفى بالاسم قوله غير منفك اسير هوى كل وان ليس
يعتبر ومثالها بالفعل الموضوع للنفى قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع
ومثالها بالفعل العارض النفى قوله قل ما يبرح اللبيب الى ما يورث الحمد داعيا او مجيبا فان
قل ما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفى ابيت

ازال

ازال استغفر الله اى لا ازال استغفر الله قاله الفرا ووجهه ان من ابى شيئا لم يفعله والابا
مستلزم للنفى ولهذا ساغ بعد ابى تفريغ الاستثنا قاله الموضح فى الحواشى ومثالها بعد النهى
قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر
بكسر الميم امر ولا نهى واسم تزل مستتر فيها وجوبا تقديره انت وذاكر الموت خبرها ومثالها
بعد الدعا قوله وهو ذو الرمة الا يا اسلمى يا دارمى على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر
اسم زال موخرا ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والا حرف استفتاح
ويا حرف ندا والمنادى محذوف اى يا هذه او حرف تنبيه موكد لالا الاستفتاحية لما فيها من معنى
التنبيه واسلمى فعل امر من السلامة وهى البراءة من العيوب ومعناه الدعا لدارمى بالسلامة
ومى اسم امراة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة اى اسلمى مع بلائك والمنهل
السايل بشدة والجرعا ما ينبت الا جرع رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا
البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعا بالسلامة من العيوب وما بتر ادالنفع به وانما قام
النهى والدعا بلا مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى وقيدت زال بماضى
يزال احترازا من زال ماضى يزيل بفتح اليا فانه فعل تام متعد الى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح
العين ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزك اى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل
بفتح الزاى لانه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من ماضى يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه
فعل بفتح العين ايضا لانه من باب نصر ينصر نصرا ومعناه الانتقال تقول زال عن مكانك
اى انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اى تنتقلا ولئن زالتا اى
انتقلتا ومصدره الزوال اى الانتقال بخلاف زال ماضى يزال فانه ووزنه فعل بكسر العين لانه
من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائى والفرا ان زال الناقصة
مضارعا اخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفرا عن زال الناقصة
من زال التامة فحولها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص
وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينهما ياء وزال يزول

عينه واو والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ماء المصدرية الظرفية وهو دام خاصة
نحو واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل
على مصدريتها وظرفيتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان اي مدة دوامي حيا وسميت ما هذه
مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل
ما دمت حيا مدة ما دمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها
في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلوة العصر اي وقت
صلوة العصر قاله في المغني واطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط
ما دمت مصيبا درهما فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي
مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي يعجبني دوامك صحيحا ولو لم تذكر ما
اصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال
من زيد ولا يلزم من وجود ماء المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والارض
اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية **فصل** وهذه
الافعال الثلثة عشر في التصرف وعدمه ثلثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها
وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام عند الكوفيين وكثير من الفراء
المتأخرين لانها وقعت صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله ابو حيان في
النكت الحسان واما يدوم ودايم ودوام فمن تصرفات التامة وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال
واخواتها الثلاث برح وفتى وانفك فانها لا يستعمل منها امر لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل
الامر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند الاقدمين وقليل
من المتأخرين فانهم اثبتوا لها مصادر وهو يدوم وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي بناء على ان
لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحاء والامساء والاصباح
ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البياة والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان
والتصاريف في هذين القسمين وهما المتصرف التصرف التام والناقص ما للماضي من العمل بشرط

وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماض منه استعملا فالمضارع
نحو ولم اك بغيا فاك مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين
والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو قل كونوا
حجارة او حديدا اصله قبل اتصال الواو كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل
به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين
والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا والمصدر كقوله ببذل
وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى اسمه وهي
كاف الخطاب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف فانفصل الضمير
وفيه رد على ابي البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال
ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق
بيسير مقدم من تأخير واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه
لك منجدا فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة
بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده منجدا لاثنين وفي التنزيل
الفوا اباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه
في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان وقوله وهو الحسين بن مطير الاسدي قضى الله يا اسماء ان لست
زايلا احبك حتى يغمض العين مغمض فزايلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره
انا وجملة احبك خبره **فصل** وتوسط اخبارهن بينهن وبين اسمائهن جائز خلافا لابن
درستويه في ليس ولابن معطي في دام نص عليه في الفية قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من
غير استثناء وعليه قول الناظم وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين
فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها
وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها وقراءة حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه

خبر مقدم وان تولوا اسمها مؤخر فقط توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه
ويؤخذ من كلام المغني ان رفع الخبر ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو من دونه في التعريف فانه قال واعلم
انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان
قالوا بالنصب وقال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم فمنغصة خبر دام
مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معط وله
ان يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في
السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي
لست عنه راغبا ابدا فقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما
كان صلاتهم عند البيت الا مكاء اي صفيرا وتصدية وخفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون
التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب
فصل وتقديم اخبارهن عليهن جائز عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم او التوسط
او التاخير بدليل اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولا الخبر
كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قال ابن مالك في شرح التسهيل
وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين اجازوا زيد اعمر وضرب مع قولهم لا يتقدم
الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم
فلا تقهر فتقديم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قال الموضح في
الحواشي الا خبر دام فلا يجوز تقديمه على ما دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم
عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته
بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام
فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه
وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل سبقه دام حظر والا خبر ليس فلا يجوز ان يتقدم عليها
عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم بقوله ومنع

والرفع ضعيف ونقص اسم على الخبر ونقصه وعليه كره ق

وهو غلط لانه قال البصريين صح

سبق خبر ليس اصطفى وحجتهم انهم قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما
الجمود واحتج المجيزون من قدماء البصريين والفرا وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور
من المتاخرين بنحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة منهم ان يوم ياتيهم معمول
لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول
لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله
عليها واجيب لمن منع المنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا
يتسع في غيره او بان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس جملة حالية موكدة او
مستانفة او بان يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى الجملة ياتيهم وليس مصروفا
خبره واذا نفي الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما والفعل المنفي مطلقا سوا
كان النفي شرطا في العمل ام لا نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما زال زيد ويمتنع التقديم على نص ما
عند البصريين والفرا من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا
سبق خبر ما النافية واجازه بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها
وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب بدليل انها لا يجوز
ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدر
اعتبارا باصل الوضع وعمم الفرا المنع في جميع حروف النفي ويرده قوله وهو المعلوط القريعي ورح
الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد فتقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل
لا يزال يزيد خيرا ورج امر من الرجا والفتى الشاب يقال فتى فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر
معمول يزيد يعني انك اذا رايت الشاب يزيد خيرا كلما ازداد عمره فرجه للخير وما يحتمل ان يكون
مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل
ان يكون زايدة وان شرطية وجوابها محذوف فصل ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال
معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد
معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها

والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر فان لم يكن المعمول
احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منهما
والكوفيون يجيزون مطلقا لان معمول معمولها في معنى معمولها وفصل ابن السراج والفارسي من
البصريين وابن عصفور من المتاخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك اكلا زيد لان
المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد اكلا اذ لا يفصل
بين الفعل ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في
شرح التسهيل واحتج الكوفيون القايلون بالجواز مطلقا بنحو قوله وهو الفرزدق قنافذ هداجون
حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا وجه الحجة منهم ان اياهم معمول عودا وعود خبر كان
فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاف
وفتحها خبر مبتدا محذوف اي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وفي اخره جيم من الهدجان
وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم
بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت
على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اضمار الاسم في كان حال كونه مرادا به الشان وعلى
هذا اقتصر الناظم فقال ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع او ولجها الى ما
الموصولة وعليهن فعطية مبتدا وعود خبره واياهم معمول الخبر متقدم على المبتدا وتقديم معمول الخبر
الفعلي على المبتدا جائز عند البصريين وقيل التقديم ضرورة وهذا التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة
متعين في قوله باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش ان حم لي عيش من العجب فلا يجوز دعوى
زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان لظهور نصب الخبر وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر
عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادي منادى
سقط منه حرف الندا ومعمول الخبر محذوف اي سالبة لك فصل قد تستعمل هذه الافعال
تامة اي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه اشار بقوله وذو تمام
ما برفع يكتفي وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها

على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمي ناقصا فعلى الاول لكونه
لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل
ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشر اوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت
تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة وامسى
بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي
حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات
والارض اي ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر رضي الله عنه اما رسول الله صلى
الله عليه وآله فقد بات بمعنى اي عرس بها وقوله وهو امرؤ القيس بن عابس بالنون وفاقا لابن
دريد لا لابن حجر الكندي خلافا لمن زعم وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد اي عرس
والعاير بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد
صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وظل
بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم بالرفع اي دام ظله واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا اي دخلنا
في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور
اي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو
فككت الخاتم فانفك اي انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان اخر غير ما ذكر وجميع افعال
هذا الباب استعملت تامة وناقصة الا ثلثة افعال فانها لزمت النقص ولم تستعمل تامة اصلا
وهي فتئ وزال وليس وما اوهم خلاف ذلك فمؤول والى ذلك اشار الناظم بقوله والنقص في فتي
ليس زال دائما قفي وذهب ابو حيان في تكميله الى ان فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو علي في الحلبيات
الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون
عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل فصل تختص كان بامور منها جواز زيادتها
بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي لتعين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام عقيل بن ابي
طالب وهي ترقصه انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل انشده ابن مالك شاهدا على

ذلك فانت مبتدا وما حيدخبره وتكون زايدة بين المبتدا والخبر وتبيل فعيل من النبال يعني الفضل
خبر بعد خبر وشمال الجعزبيح تهب من الجهة القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة والشرط الثاني كونها
بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها
لم يؤت بها للاسناد والا فهي دالة على المضي ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل
التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي نحو ما كان احسن زيدا فكان زايدة بين المبتدا وخبره وقد تزاد
بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل ونايب الفاعل تاكيدا
للمضي وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب
انشده الفرا فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والجياد جمع جيد وتسامى اصله
تتسامى حذفت احدى التائين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السومة وهي الوسم اي
العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها او تركت في المرعى علامة
واطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما
وليس من زيادتها قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام لرفعها
الضمير وهو الواو والزايد لا يعمل شيئا عند الجمهور هذا مذهب ابي العباس المبرد واكثر النحويين
حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزايدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها
والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك
خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زايدة واختلف في اطلاقهما الزيادة فيها فالذي
فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من
زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى الفاعل في نحو ظننت قايم وقال
الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلنا تكون لغوا والضمير الذي فيها تاكيد
لما في لنا لانه مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها في هذا
البيت ان تعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدا ولنا الخبر ولكنه لما
وصلت اعطيت لفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل المسئلة

وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان
بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت
غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله
ان لا يجاورنا الاك ديار والاصل الا اياك واذا كان يتصل بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل
انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل
وسيبويه ما فهمه النحويون انما ارادا بالزيادة انه لو لم يدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان
هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه قد فارقهم والجيرة كانت في الزمان الماضي فقوله كانوا
لنا التاكيد ما فهم من المضي قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالا
ماضية قوله قبل هذا هل انتم عايجون بنا لعلنا نرى العرصات او اثر الخيام ولا يمتنع ايضا في البيت
ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه
مقامه فقال كانوا ولنا في الجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على القول بزيادة كان في البيت قولان
الاصل في الاعمال والاهمال في كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزايدة
اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على
ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة
ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا ما في المغني
مرتبا ومنها اي من الامور المختصة بها كان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة اوجه احدها
وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر دالا عليهما ويكثر ذلك بعد ان ولو
الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان
ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما
ان كان ام بابها وهم يتسعون في الامهات ما لم يتسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها
ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر مثال ان والغالب فيها ان تكون تنويعية قولك سر مسرعا
ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما

ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما
انتصبا على الحال وان بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف
اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قال
فيه اسم كان يكون مضمرا وهي بعد ودون من معرفة ويجوز ان خيرا فخيرا وان شرا فشرا برفع الاول على انه
اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثاني لفعل محذوف بتقدير ان كان في عملهم
خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ورفعهما معا بتقدير
ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان واسمها
بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان
وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه
والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان يعني على حد
سواء قال تلميذه ابن الضايع لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف
نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن
من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم انطلق بحق وان مستخفيا اي وان كنت مستخفيا
ومثال لو قوله صلى الله عليه وآله لبعض اصحابه التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما
تلتمسه خاتما وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان
صاحب البغي ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم الاحشف ولو تمرا وفيهما رد على ابي حيان حيث شرط ان
لا يكون ما بعد لو اعلاما قبلها ولا اعم فان الملك اعلا مما قبله والتمر اعم من الحشف ويقول فيما اذا
كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا اعم ولا اعلا على ما مثل به سيبويه من قولهم الا طعام ولو تمرا
فان الطعام اعم من التمر وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فحذف يكون وخبرها
وبقي اسمها وبقل الحذف المذكور وهو حذف كان واسمها بدون ان ولو الشرطيتين كقوله من
لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر

والتنوين جمع شايلة على غير قياس وهي النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها
سبعة اشهر او ثمانية واما الشايل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها
اصلا وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع والاتلاء مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها اي من
دن كونها شولا الى دن كونها متلوة باولادها وانما قدره سيبويه من لد ان كانت ولم يقدره من
لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه
في تقديره ان اذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان
الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما فر منه وقع
فيه الوجه الثاني ان تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا اضعف ولو تمر وان خير
برفعهما والوجه الثالث ان تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية
الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل في مثل قولهم اما انت
منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدم عليه واصله انطلقت لان كنت
منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص عند النحويين
او للاهتمام عند البيانيين فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار
فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار
ان ما انت ثم ادغمت النون من ان في الميم من ما للتقارب في المخرج فصار اما انت والى ذلك
اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب وقد يحذف متعلق الجار والمجرور اذا فهم من المقام
وعليه قوله وهو عباس بن مرداس ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان
كنت ذا نفر فخرت فحذف فخرت وهو متعلق الجار لان وما بعدها وابا خراشة منادى سقط منه حرف
النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف
بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون والفاء الرهط والضبع على وزن
العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تاكلهم الضبع
وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في

فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك للاختصار

بالعكس في بعض النسخ

فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزا هذا قول البصريين
وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور
عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابي علي ان ما الكافة من القرءا
كان ما المتر في الجزئين عمل ما خلفته وجهه انما المانايت في اللفظ ثابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه
وقد حذف كان وحدها بدون نقا اي بدون ان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي ازمان
قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف
كان التامة وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء
والحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان
وهي ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق والوجه الرابع ان يحذف
كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل كذا ان ما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما
عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها لتقارب مخرجيهما ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وجواب
الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردي تقول اخرج فاذا امتنع تقول
اما لا فتكلم اي فان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان
الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل
ذلك افعل هذا اي لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما
عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة
وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا والحذف في هذا
الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز قال الخضراوي وحكى الكوفيون انه يقال لا آتيك الامير
فانه جائر فيقول انه آتيه وان ابى وان كان جائرا فحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه
قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان فقيرا معدما ولا يجوز
هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اي من الامور المختصة بها كان ان لام مضارعها وهو
النون يجوز حذفها تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن

مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه
غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلها اكون
وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل
في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما
لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف
النون بالعطف على محل المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف نون تكون فيهن لانها محركة في الاول
بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت من الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة
فانها شبيهة بحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها
تكون اعرابا مثلهن ويحذف للجازم كما يحذفن وبخلاف نحو ان يكنه فلن تسلط عليه فلا يحذف
ايضا لاتصاله بالضمير المنصوب والضماير ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول
وبخلاف نحو ولم يكن الله ليغفر لهم فلا تحذف ايضا لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف فالنون
مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وخالف في هذا
الاخير يونس بن حبيب فاجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين تمسكا بنحو
قوله وهو الخنجر بن صخر الاسدي فان لم تك المراة ابدت وسامة فقد ابدت المراة جبهة ضيغم
فحذف النون مع ملاقات الساكن والمراة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكانه نظر وجهه فيها فلم
ير حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا
البيت حمله الجماعة المعتدون في المنع بطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاشي فلست بآتيه
ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل فحذف نون لكن ضرورة واستدل به
الفرا على ان لكن الشديدة مركبة اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين
قاله في المغني وقبل هذا ابيات تتضمن ان النجاشي عرض له ذئب في سفر فحكى انه دعا الذئب الى
الطعام وقال له هل لك من اخ يعني نفسه يواسيك بطعامه بغير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتني
الى شيء لم تفعله السباع قبلي من مواكلة بني آدم ولست بآتيه ولا استطيعه ولكن ان كان

في مائك الذي معك فضل عما تحتاج اليه فاسقني منه والله اعلم **فصل** في ما ولا ولات وان المشبهات
بليس تشبيها بها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن
امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزئين وقال الكوفيون عملت في الاول فقط واما
نصب الثاني فعلى اسقاط حرف الخافض كذا قال الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها
مبتدا والمنصوب خبره ونصب باسقاط الخافض واهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا
ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله في المغني ولاعمالها الحجازيون مطلقا بل لاعمالهم
اياها عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة فان اقترن بطل عملها وجوبا عند
البصريين كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف برفع ذهب على الاهمال وانما
لم تعمل لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت
ذهبا بالنصب فتتخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا مؤسسة لان نفي النفي ايجاب ولا زائدة
كافة وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هي النافية جيء بها بعدها توكيدا
وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبههما
في اللفظ بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قال المرادي وغدانة بضم
العين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل هاء التانيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة
الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاء المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الجر وفي القاموس
وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان
انتقض عملها البطلان معنى ليس فلذلك وجب الرفع في واحدة من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة
وفي رسول من قوله تعالى وما محمد الا رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات
الا معذبا ففي باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد ما زيد الا سيرا
اي ما زيد الا يسير سيرا والتقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر مبتدا ويدور خبره
ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذفا واقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب
منجنون على هذا التقدير امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث

على تقدير دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب التي يستقى عليها الماء فتارة
تجعل السافل عاليا وتارة تعكس واسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان يكون آلة لها
نحو ضربته سوطا وكذا القول في وما صاحب الحاجات الا معذبا فانه في تقدير الا يعذب معذبا اي تعذيبا
والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول
وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما مذهب سيبويه فلا
لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت
يشهد له والاصل عدم التاويل وانشد ابن مالك ارى الدهر الا منجنونا وحكم بزيادة الا واعترض في
المغني وما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب
مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفرا والرابع جواز النصب
بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض
نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعد على انه خبر لمبتدا محذوف
اي بل هو قاعد او لكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قائما لانه واقع بعد بل ولكن
والواقع بعدهما موجبا اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد
منصوب بما الزم حيث حل واجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما
زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب
الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا او جارا او مجرورا على الاصح
خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل كقوله ما مسيء من اعتب فمسيء خبر مقدم ومن اعتب
مبتدا مؤخر وحكى الجرمي ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال ابن لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك
بعد مساءتك وقوله وما خذل قومي فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل بتشديد
الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومي مؤخر مبتدا فاما قوله وهو الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله
نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل
غلط وان الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط

فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قال سيبويه وقيل بشر خبر ومثلهم
مبتدا ولكنه بنى على الفتح لابهامه مع اضافته للمبنى وهو الضمير والمبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه و
اعرابه ونظيره فى البناء على الفتح انه لحق مثل ما انكم تنطقون لقد تقطع بينكم فى قراءة من فتحهما مع
انهما يستحقان الرفع على التبعية لحق فى الاولى والفاعلية فى الثانى والى بنظيرين لئلا يتوهم ان
ذلك خاص بلفظه مثل وقيل مثلهم حال لان اضافة مثل لا تفيد التعريف وهو فى الاصل نعت
لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم على المبتداء
لئلا يلزم تقدم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع او نادر اى ما فى الوجود بشر مثلهم اى مماثلهم قاله
المبرد ورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله فى المغنى وقيل مثلهم ظرف زمان
تقديره واذ هم فى زمان ما فى مثل حالهم بشر قاله ابو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم
بشر اى فى مثل حالهم واسم الفرزدق همام ابن غالب وقال ابن قتيبة هميم ابن غالب ويكنى ابا فراس
واختلف كلام قتيبة فى سبب تلقيبه بالفرزدق فقال فى ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين و
واحدها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال فى كتاب طبقات الشعرا انما لقب بالفرزدق
لغلظه وقصره وقال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدرى فى وجهه ثم برى منه
فبقى وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان
مع بقاء النفى وترتيب زكن اى علم والشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم
بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلى وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى
منى انا عارف والاصل ما انا عارف كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال
تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء اى تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك ان
مزاحما الجنيع محبوبته فى الحج ثم فقدها فسال عنها فقالوا له تعرفها فى منازل الحج من منى فقال انا
لا اعرف كل من وافى منى حتى اسئله عنها الا ان كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما
كقوله بآهبة حزم لذ وان كنت امنا فما كل حين من توالى مواليا والاصل فما من توالى مواليا كل حين
فما نافية ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار

الناظم

الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بى انت معنيا اجاز العلماء والاصل ما انت معنيا بى وفهم منه
ان المعمول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع واما لا فاعمالها عمل ليس قليل جدا
عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطايفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال
تشترط له الشروط السابقة فى عمل ما ما عدا الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان الزايدة ويشترط
ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله فى النكرات اعملت كليس لا
واما قول النابغة لا انا باغيا سواها ولا فى حبها متراخيا وقول المتنبى اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
فمن النوادر فان قلت كيف جعلته من النوادر وفى مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعدا قلت
لا عمل للا بل هى زايدة والاسمان تابعان لمعمولى ما والغالب فى لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم
ذلك كقوله وهو سعيد بن مالك جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
فبراح اسم لا وخبرها محذوف اى لا براح لى والصحيح جواز ذكره اى الخبر كقوله تعز فلا شيء على الارض
باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز امر من التعزية وهى التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس
هنا وهى عاملة عمل ليس ووهم فى ذلك كثير ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس
كذلك بنه عليه فى المغنى وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء او لغو متعلق بباقيا وباقيا
خبر لا والاول اولى وكذا القول فيما بقى والوزر الملجا والواقى الحافظ وانما لم يشترط الشرط الاول
وهو ان لا يقترن اسمها بان لان ان لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها واما
لات فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التاء لتانيث اللفظ او للمبالغة فى معناه او لهما
وخصت بنفى الاحيان وزيادة التاء هنا احسن منها فى ثمت وربت لان لا محمولة على ليس وليس
تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافى لات فرع لا ولا فرع ليس وليس
فرع ضرب فهى فى المرتبة الرابعة وهى كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت
لالتقاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء
الزايدة فى اول الحين وقيل كلمة واحدة وقيل فعل ماض وعلى هذا هل هى ماضى يليت بمعنى ينقص
استعملت للنفى او هى ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت السين تاء كما قاله ابن ابى الربيع قولان

حكاها فى المغنى وعملها واجب اجماعا من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل
شيئا فان وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا احد قولى الاخفش
وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم
وتنصب الخبر ولها عندهم شرطان كون معموليها اسمى زمان وحذف احدهما والغالب فى المحذوف كونه
المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف وهى بمعنى ليس ومناص بمعنى
فرار اى ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر فى الشواذ ولات حين
مناص برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اى ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون
هذا هو الغالب بل كان ينبغى ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس
ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا فى اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص
بخفض حين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرف جار لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك
فتحصل فى الحين ثلث قراآت الرفع والنصب والخفض وفى الرفع ثلثة اقوال اما على الابتداء او
على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفى النصب
ثلثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة
عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفى الخفض وجه واحد وعلى
كل حال لا تعمل الا فى اسماء الزمان كما يوخذ من قول الناظم وما للات فى سوى حين عمل فاما قوله
وهو شمردل الليثى لهفى عليك للهفة من خايف يبغى جوارك حين لات مجير فارتفاع مجير على	الليثى نخ
الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره فى المجرور وقبله تقديرا او على الفاعلية بفعل محذوف
والتقدير حين لات له مجير على الابتدائية او يحصل مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها
على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومثله فى اهمال لات قوله وهو الاعشى ميمون لات
هنا ذكرى جبيرة او من جاء بها بطايف الاهوال اذ المبتدا هنا ذكرى بفتح الراء مصدر ذكر وليس
هو بزمان وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد النون وهى محتملة للمكان والزمان اى ليس فى هذا
المكان او الزمان ذكر جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبره وقيل بكسرها وهى بنت

عمرو

عمرو بن جزم بن بكر بن وايل قيل هى امراة قايل هذا البيت واو من عطف على مقدر اى الجبيرة
تذكرا من جانبها بطايف الاهوال والطايف الذى يطرق بالليل واراد به هنا الخيال الذى يراه
فى النوم فكانه راها وهى غضبى فجزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان النافية
فاعمالها نادر عند ابن مالك وقال غيره انه اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة
والياء المثناة تحت وهى ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة
اليها عالى وعلوى على غير قياس كذا فى الصحاح واختلف فى جواز اعمالها فذهب الكسائى واكثر
الكوفيين وابو بكر وابو على وابو الفتح الى الجواز وذهب الفرا وجماعة واكثر اهل البصرة الى المنع
واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس
ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم ان احد
خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قايما اى ان انا قايما وكقراءة
سعيد بن جبير ان الذين يدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها
بعضهم على انها ان المخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزئين مثل ان حراسنا اسدا وجعله احسن
لتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج شاذ وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف
المجانين انشده الكسائى شاهدا على اعمال ان عمل ليس فصل وتزاد الباء بكثرة فى خبر ليس
غير الاستثنائية وفى خبر ما نحو اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم
الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفى قالوا ليس زيد بقايم رد
لان زيد القايم والباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء
لا تدخل هنا لان مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب الا فكما لا تقول ما زيد الا بقايم لا تقول قاموا
ليس بزيد وكما تزاد الباء فى خبر ليس تزاد فى اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر
بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذى فى يديه وهذا من
الغريب كما قال فى المغنى وتزاد الباء بقلة فى خبر لا وفى الجزء الثانى من معمولى كل ناسخ منفى كقوله
وهو سواد بن قارب يخاطب النبى صلى الله عليه وآله وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا

عن سواد بن قارب فادخل الباء في معن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق
النواة وهو مفعول مطلق اي بمعن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب
شفاعة مغنيا عني شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء
في خبر لا التبرية اذا لم تجعل الباء بمعنى في قاله ابن مالك وقوله وهو عمرو بن براق الاودي وان
مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد الباء في اعجلهم وهو خبر اكن واجشع
بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفايق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل
وقوله وهو دريد بن الصمة دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد فزاد الباء
في قعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى
وفتحها الضعيف وتزاد الباء بندور في غير ذلك كخبر ان المكسورة ولكن وليت في قوله وهو
امرئ القيس الكندي فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب فزاد الباء في المجرب
وهو خبر ان وتنا من النأي وهو البعد والهاء في عنها عايدة على ام جندب المذكورة في قوله اولا
خليلي مرا بي على ام جندب لنقضي حاجات الفؤاد المعذب وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرف فيه
بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنأ قال الموضح في شرح الشواهد والمجرب
بكسر الراء من التجربة وهي الاختبار وفي قوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في
الناس والاجر فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن
وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل لكن اجرا هين ولو فعلته اصبت
وفي قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اناث الحمير
كان بني فرارة يرمون باتيان الابل يقول اذا اقلولى عليها واقردت الا ليت ذا العيش اللذيذ
بدايم فزاد الباء في دايم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له واللذيذ
نعت العيش واقلولى بالقاف ارتفع واقردت بالقاف والراء سكنت وذلت ومعنى البيت
يقول الحلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له الا ليت هذا العيش اللذيذ دايم ويروى الاهل
اخا عيش لذيذ بدايم وعليه تكون الباء زايدة في خبر المبتدا الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه

شراح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد
واقتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس جر البا الخبر
وبعد لا ونفي كان قد يجر وانما دخلت في خبر ان المفتوحة في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات
والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لان اولم يروا ان الله في معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جاء
مصرحا به في موضع آخر كقوله تعالى اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي منسحب
مع ما في خبرها فليست من النوادر وهو نظير ما اجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان احدا بقايم
لما كان في معنى ليس في ظني احد بقايم باب افعال المقاربة وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل
باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر في ذلك ان افعال
هذا الباب ثلثة انواع احدها ما وضع للدلالة بتثليث الدال على قرب الخبر للمسمى باسمها وهو ثلثة
كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك والثاني ما وضع للدلالة على رجائه اي رجاء المتكلم الخبر في
الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلثة ايضا عسى وحرى بفتح
الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وانكرها ابو حيان مع انه ذكرها في
لحنه واخلولق بخاء معجمة وقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اي على شروع المسمى
باسمها في خبرها وهو كثير وانهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ومنه انشا وانشى وطفق بفتح الفاء
وكسرها وطبق بكسر الباء الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وجميع افعال هذا الباب
تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرهن يجب كونه جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها
وشذ مجيئه مفردا من الجملة بعد كاد وعسى واوشك كقوله وهو تابط شرا واسمه ثابت بن جابر
فابت الى فهم وما كدت آيبا فكم مثلها فارقتها وهي تصفر فاتى بخبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل
من آب اذا رجع ويروى وما كدت ايبا وابت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح
الفاء وسكون الهاء ابو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور
بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفر الطاير والمعنى فرجعت الى القبيلة
المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير

ابوسا فابوسا جمع بوس ومعناه العذاب والشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه
وابي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير ان يكون ابوسا وقال الاصمعي
خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير ياتي بابوس فحذف الناصب والجار توسعا
وملخص ان ابوسا خبر لعسى او لكان او لصار او مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والاحسن من
ذلك كله ان يقدر يبوس ابوسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا اي يمسح مسحا انتهى وقال في
المغني الصواب انه مما حذف فيه كان اي يكون ابوسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي
انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت اكون ايبا انتهى والغوير تصغير
غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل فيما قيل ان الزبا قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها
ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير ابوسا تريد لعل الشر ياتيكم من
قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضي الله عنه من جمر
بنسان غنين تهامرنا ا قد يوشك فقر العظام انشده ابو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال انه
على حذف كان اي يوشك يكون فقر العظام واما فطفق مسحا فالخبر فعل محذوف للدلالة مصدره
عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر اي فطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد
امتنع كما سياتي في بابه وفي قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تقييد لقول الناظم ككاد كان
وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الافعال ان تكون فعلية الدال
على الحدث وشذ مجي الجملة الاسمية خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل
من الاكوار مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة
اسمية خبر جعل واصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قال الموضح في شرح الشواهد
ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهي اما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل
باداته او جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص
حصل لها اعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن ملكون فيما
له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل الفيت على حد اجازة الاخفش ظننت زيد

قايم وقيل الاصل جعلته اي جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد ماخوذ انتهى
واعترضه الموضح في الحواشي بان افعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلثة امور احدها
ان يكون رافعا الضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان افعال هذا
الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل او شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل
من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك فاما قوله وهو ابو حية النميري وقد جعلت اذا ما قمت
يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وقوله وهو ذو الرمة واسقيه حتى كاد مما ابثه
تكلمني احجاره وملاعبه فثوبي في البيت الاول واحجاره في البيت الثاني بدلان من اسمي جعل
في الاول وكاد في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان بيثقلني وتكلمني بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما
والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه
المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا واغنى ذلك من عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل
انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان
اخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تاويل اخر ذكرها الخضراوي تركت الجميع
خوف الاطالة ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير
يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل وماذا عسى الحجاج
يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد ويروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية
به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على
ابي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد
هو ابن ابي سفيان اخو معوية كان اميرا بالعراق نيابة عن معوية والامر الثاني ان يكون الفعل
مضارعا ليدل على الحال او الاستقبال وشذ في قول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا
لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد
لم ار من يحسن تقديره ووجهه ان اذا مضوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير
عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في

التسهيل او فعلية مصدره باذا قال الموضح في الحواشي الصواب ان يقال اوجملة فعلية فعلها ماض
فان هذا هو محاط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا الشذوذ ولهذا لم يتبدل احد فيما
علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوه شذوذه
من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى والامر الثالث ان يكون المضارع مقرونا بان المصدرية
وجوبا ان كان الفعل الدال على الترجي حرى واخلولق لان الفعل المرجي وقوعه قد يتراخى حصوله
فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال نحو حرى زيد ان ياتي واخلولقت السماء ان تمطر واستشكل الاقتران
بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز واجيب بانه من باب زيد عدل او على
تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حرى امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء
الامطار او حرى زيد صاحب الاتيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي
وان يكون الفعل مجردا عنها اي من ان وجوبا ان كان الفعل دالا على الشروع نحو وطفقا يخصفان
لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر اوشك
الاقتران بها اي بان لان عسى من افعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى
ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد من ان خاص بالشعر واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران
حيث جعلت للترجي اختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع
والابذي وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم عسى الذي هو للرجا قال ابن الضائع والدليل على
ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج واوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا
وقد اشرف عليه ولا يقال وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه
الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى نحو
عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا
فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال لم يستعمل ماضي يوشك والمعنى
ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك
والملل اذا قيل لهم هاتوا والتجرد من ان قليل كقوله وهو هدبة بن خشرم العذري عسى الكرب الذي

امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون
الراء الحزن ياخذ في النفس وامسيت قال الموضح تبعا للعيني الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج
بالجيم كشف الغم وهو مبتدا تقدم خبره في الظرف قبله والجملة في محل النصب خبر يكون واسمها مستتر
فيها عايد على الكرب وقريب نعت للفرج وفي نتيجة القواعد لابن اياز تكون تامة ووراءه متعلق
بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف
وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم
معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان
ذلك يخلي يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير او السببي وقوله وهو
امية بن الصلت الثقفي يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالفاء والقاف
من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات
بكسر العين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك
ان يوافقه الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان
لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه
فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا ويقل اقترانه بان نظرا الى اصلهما فمن الغالب قوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب القلب من جواه
يذوب حين قال الوشاة هند غضوب فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى
شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي
فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون
محبوبتك هند غضوب عليك ومن القليل قوله يرثي ميتا كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا
حشو ريطة وبرود فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واوله فاء ثانية بالمثناة تحت وبالمثلثة
ضاد معجمة على لغة تميم وبالدال على لغة قيس قال ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا
قضى قاله ابو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد عليه ضمير قبله

وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة
اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى
مذ ثوى بالمثلثة بمعنى اقام وقوله وهو ابو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت
اعناقها ان تقطعا فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم
ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد واصل تقطع تتقطع بتائين حذفت
احداهما وسقى يتعدى الى اثنين اولهما الهاء المتصلة به وهي عايدة على العروق المذكورة في قوله
قبله مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المملوء بالماء
والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمشالة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد
من ان وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان
وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه اشار الناظم بقوله
وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلولق ان مثل حرى وما يجب تجرده من
ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول النظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه
الامران والغالب الاقتران وهو عسى واوشك وهو المشار اليه بقول النظم اولا وكونه بدون
ان بعد عسى نزر وثانيا بقوله وبعد اوشك انتفا ان نزرا وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد
وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول النظم اولا وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد
في الاصح كربا فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الا اربعة فاستعمل لها مضارع وهي
كاد وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف وضمها
وبضمها كُلْت حكاها سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى
الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابو الفلح في منية الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج
على انها يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا
وسيلة الى مجي الياء للتخفيف انتهى واوشك كقوله يوشك من فر من منيته الى آخره سيبويه
وتقدم الكلام عليه مرتبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا علي انكر مجيء

ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل اكثر النحويين لها الا بالمضارع وطفق حكى ابو الحسن
الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم
يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه
شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن افلح
في منية الالباب وعسى اعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو او يعسي
بعسى فيكون مما اعتقب الواو والياء على لامه قاله قريب الموضح في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر
الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل لثلثة
وهي كاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بالياء الموحدة والنكرة بن عبد الرحمن اموت
اسا يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كايد بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف
اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم لموضع ويقينا مفعول
مطلق ورهن بمعنى مرهون خبران وكرب قاله العجاج وانشدوا عليه قول عبد القيس بن جفاف
انوي ان اتاك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل كرب الناقصة واسمه
مستتر فيه وخبره محذوف واوشك وعليه اقتصر الناظم فقال وزاد وموشكا كقوله وهو كثير بن
عبد الرحمن فانك موشك ان لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل اوشك
وتعدو فعل مضارع عدا فاجاوز وغاضرة بغين وضاد معجمتين جارية ام البنين بنت عبد العزيز
بن مروان اخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوايق الدهر فاعل تعدو والصواب
ان الذي في البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم للفاعل غير جار على الفعل
لان فعله كابد وقياس اسم فاعله الجاري عليه مكابد لا كابد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت
في شرح ديوان كثير عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم اخرا فقال في
شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت اقمت مدة على مخالفته وذكرت ذلك
في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى والصواب ان كاربا في البيت الثاني اسم فاعل
كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري في الصحاح واصله كارب يومه

برفع يوم اي قرب يوم وفاتة وفي كرب استعمالان ناقصه وتامه والتامة قاصرة ومتعديه
فالقاصرة نحو كرب الشتا وقولهم وكل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كرب القيد اذا
ضيقته على المقيد واستعمل مصدر لاثنين وهما الطفق وكاد وحكى الاخفش طفوقا كقعودا عمن قال
طفق بالفتح فان قياسه المفعول وطفقا بفتحتين كفرحا عمن قال طفق بالكسر فان قياسه الفعل
بفتحتين وقالوا كاد كودا ككال قولا ومكادا كمقالا ومكادة كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء وفي حواشي
سنن ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدر اوشك قاله الموضح في الحواشي فصل ويختص
عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز اسنادهن الى ان يفعل حال كون ان
يفعل مستغنى به عن الخبر فتكون تامة وهذا معنى قول النظم بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد
غنى بان يفعل عن ثان فقد نحو قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا
وهو شر لكم ويبنى على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على احدهن اسم هو المسند اليه الفعل
في المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم
المتقدم عليها فتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغن بها عن الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل
الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العايد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها ويكون
ان والفعل في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله
وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين التقديرين في حال التانيث
والتثنية والجمع المذكر والموئث فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تفلح فهند مبتدا
وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح في موضع نصب على انه خبر
عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا
وعسى فعل ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا
والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين ان يقمن كذلك وتقول على تقدير الخبر من
الضمير في عسى هند عسى ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات
عسى ان يقمن فيقدر عسى خالية من الضمير في الامثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع

على الفاعلية فيها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها والخلو من الضمير هو الافصح
وبه جاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن
خيرا منهن والفرع الثاني انه اذا ولي احدهن ان والفعل وتاخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى
ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدا موخرا
لا غير وجاز ايضا وجهان آخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان ان يقدر خاليا من الضمير
العايد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتاخر وتكون عسى مسندة الى ان
والفعل فيستغنى بها عن الخبر فتكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر ذلك الفعل متحملا لضمير ذلك
الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى متقدما على اسمها فتكون
ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه ابو العباس
المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي ويظهر اثر ذلك الاحتمال ايضا في حال التانيث والتثنية
والجمع المذكر والموئث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم
عسى موخر وان يقوما في موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك
اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها وعسى ان
تطلع الشمس بالتانيث لا غير فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا اسند
الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل وتقول على الوجه
الاخر وهو عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان تقوم اخوتك وعسى ان تقوم نسوتك
وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر في هذه الامثلة فاعل تقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل
مستغن بها عن الخبر ففي الامثلة الثلاثة الاول توحد يقوم لانه مسند الى الظاهر وسياتي ان الافصح
توحيده وفي المثال الاخير تونث تطلع او تذكره لانه اسند الى مجازي التانيث وسياتي انه
يجوز تذكيره وتانيثه لا يقال اذا تاخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا بالحمل من الفعلين فلا
يتاتى فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وسياتي ان
التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره مسئلة يجوز كسر سين عسى في لغة من قال

هو عسى بكذا مثل شج من شجي خلافا لابي عبيدة في منعه الكسر وليس ذلك الجواز مطلقا سواء اسندت
الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازة الكسر مطلقا فيجيز عسى زيد بكسر السين كرضي زيد بل يتقيد
بان يسند الى ضمير يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى التاء والنون او نا نحو عسيت
بالحركات الثلث في التاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما
قرئ في السبع قال الله تعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال فهل عسيتم ان توليتم قراها نافع بالكسر
لمناسبة الياء وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر ولان
الكسر لانه اللغة السابقة والى ذلك اشار الناظم بقوله والفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت
وانتقاء الفتح زكن والله اعلم هنا باب الاحرف الثمانيه عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا العدد
للقلة الثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا التبرية وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان
المفتوحة فرع المكسورة عنده الداخلة على المبتداء والخبر فتنصب المبتدا اتفاقا بشرط ان يكون
مذكورا غير واجب الابتدا والتصدير ويسمى اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرط ان
لا يكون طلبيا ويسمى خبرها فلو كان المبتداء محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر لمبتدا
محذوف او واجب الابتداء كايمن او واجب التصدير غير ضمير الشان كاي وكم لم تنصبه هذه
الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه واين زيد لم يرفعه هذه الاحرف الا ان يكون الا ستفهام
جوابا حكي من كلامهم ان اين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله ابو حيان
وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن
وهو المبتدا ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في دخولهن
على المبتداء والخبر والاستغنا بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم
وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قايم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز
ان يليها ويبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسياتي فالحرف الاول
والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين الجزئين ونفي الشك عنها ونفي
الانكار لها يحب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما

لمجرد توكيد النسبة وان كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار
لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا والحرف الثالث لكن وهو للاستدراك
وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط
فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيوهم ذلك انه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول
لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد
ان يتقدم عليها كلام ثم لا بد ان يكون ما بعدها اما نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن
او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب او مثلا له نحو ما
زيد قايم لكن عمرا قايم فالاول والثاني جايزان بالاتفاق والثالث جايز على الاصح والرابع ممتنع
بالاتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان والثاني وهو التوكيد نحو قولك لو جاء في زيد اكرمته
فهذا يدل على امتناع المجيء لان لو اذا دخلت على مثبت نفته فاذا اردت توكيده قلت لكنه لم يجيء
فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة
من لا وان والكاف زايدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد
النون وهو للتشبيه المؤكد بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كان زيدا اسد او حمار مما الخبر فيه
ارفع من الاسم او اخفض منه ففيه تشبيه موكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه
وان المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل اول
الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان وصار الكلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف
بشيء وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقه بمحذوف على الاصح وكان هذه ملازمة للتشبيه ولا
تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس
بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض لها بها هشام حقيقة بل هو مدفون ولا للظن فيما
اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفة اسمها نحو كان زيدا قعد او يقعد او في الدار
او عندك او قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسين
الانصاري ولا للنفي نحو كانك دال علينا اي ما انت دال علينا خلافا للفارسي والحرف الخامس

ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو قول الطاعن في السن ليت الشباب
عايد فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة والثاني نحو قول منقطع الرجا من مال يحج به ليت لي مال
فاحج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجي فان غدا واجب المجي والحاصل ان
التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم
بالترجي في الشي المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ومنه عند البصريين لَعَلَّ اللّٰهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا
وللاشفاق في الشي المكروه نحو فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك
ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع
المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن واما قول فرعون لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ
السَّمَاوَاتِ فجهل منه او افك قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى خفت
عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرت قال الاخفش والكسائي وتاتي لعل للتعليل نحو ما قال
الاخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا نتغدى واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اي لنتغدى ولتاخذ
انتهى ومنه اي من التعليل لعله يتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه على — اي ليتذكره
المخاطبين اي اذهبا على رجائكما انتهى قال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا
علق بها الفعل نحو لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللّٰهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى
هذا فالتقدير لا تدري ا الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك ا يزكى والمعنى لا تدري جواب الله يحدث
وما يدريك ا يزكى قاله قريب الموضح في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون وعقيل — جوابه
بالتصغير يجيز جر اسمها وكسر لامها الاخيرة وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل ابي
المغوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان واسمها في موضع نصب
وخالف ذلك في المغني فقال ما نصه واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل
لعل منزلة الجار الزايد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك
المبتدا انتهى والحرف السابع عسى في لغية بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق فحملت في
المعنى عليها كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته

من بعض وشرط اسمه ان يكون ضمير الغايب او متكلم او مخاطب كقوله وهو صخر بن العود الحضرمي وكان
يرجى ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها فقلت عساها نار كاس وعلها
تشكى فاتي نحوها فاعودها فالهاء المتصلة بعسى اسمه ونار كاس خبره وقوله وهو عمران بن خطان الخارجي
وكان سنيا فتزوج امراة من الخوارج فقيل له فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبت هي عليه واضلته
عن مذهب اهل السنة ولي نفس تنازعني اذا ما اقول لها لعلي او عساني فياء المتكلم اسم عسى وخبره
محذوف وقول آخر يا ابتا علك او عساكا فالكاف اسمه وخبره محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير
المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي
الى ان الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها موخرا ورد قولهما بامرين احدهما اداه الى كون خبر عسى
اسما مفردا وهو ضرورة او شاذ جدا والثاني ان من قال او عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه
دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى الذي نصب الاسم حرف
فهو نظير ان ما لا وان ولداو ذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده
خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كاس برفع نار وهو اي عسى
ح اي حين اذ نصب الاسم ورفع الخبر حرف كامل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي
بكسر السين ونظرايه نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول
بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق القول بحرفيته والحاصل
في عسى ثلثة اقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عملت عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل
الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدي لولا الحيا
وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم اي قد اشتد والحرف الثامن لا النافية
للجنس وسياتي في باب معقود لها بعد هذا وهذه الاحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن
مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا لعدم تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن
وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما ارادوه من تقدم المنصوب وتاخير المرفوع
ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال اذا انصرفت نفسي عن الشي لم تكن عليه

بوجه اخر الدهر تقبل الا ان كان الحرف العامل غير عسى ولا لا فان شرط عملهما اتصال اسمهما بهما
والا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه فالظرف نحو اِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا فلدينا خبر مقدم وانكالا
اسمها موخر والمجرور نحو اِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها موخر وقد يجب التوسط نحو ان
عند هند عبدها وان في الدار مالكها واغتفر التوسط في الظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا
يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره
بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعديله اشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي
كليت فيها او هنا غير البذي ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها الا ان كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه
بين الاسم والخبر فصل يتعين ان المكسورة وهي الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز ان يسد المصدر — مطلقا
مسدها او سد معموليها ويتعين ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك واليهما اشار الناظم بقوله وهمز ان
افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر ويجوز ان بالف التثنية اي يجوز ان المكسورة والمفتوحة
ان صح الاعتباران وهما المصدر مسدها وسد معموليها وعدمه فالاولى وهو تعيين ان المكسورة في
مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ويسد معموليها وهي ان تقع في الابتداء حقيقة نحو انا
انزلناه اذ لو فتحت لصارت مبتدا بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليلة
متعلق بانزلناه لا بالاستقرار او حكما ومنه اي من الابتداء الحكمي الا ان اولياء الله لان الواقع بعد
الا الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكما او تقع تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او اذ
لجئتك اذ ان زيدا امير لان حيث واذ لا يضافان الا الى الجمل وفتح ان يودي الى اضافتهما الى مفرد او تالية
لموصول اسمي او حرفي نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما موصول اسمي ووجب كسر ان بعدها
لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير ال يجب ان يكون جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء
الذي عندي انه فاضل فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدا تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدا وخبره
صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو اعجبني الذي انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر اسم
عين فالطالة هنا محمول على تقييده بعد وبخلاف قولهم لا افعله ما ان حرا مكانه بفتح ان لوقوعها في حشو
الصلة تقديرا اذ التقدير ما ثبت ذلك اي ما ثبت ان حرا مكانه فليست في التقدير تالية للموصول لانها

فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حرا مكانه
وحرا بكسر الحاء وبالراء جبل على ثلثة اميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضي عياض يمد ويقصر
ويونث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع الصرف والتذكير بارادة الموضع والتانيث
بارادة البقعة او تقع جوابا للقسم لم يذكر فعله او ذكر وجاءت اللام فالاول نحو حم والكتاب المبين انا
انزلناه والثاني نحو اقسمت ان زيدا القائم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او تقع محكية بالقول نحو
قال اني عبد الله لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة او ما يودي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية
فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا العاقل فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل
وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن او تقع حالا مقرونة بالواو او لا فالاول نحو كما اخرجك ربك من بيتك
بالحق وان فريقا من المومنين لكارهون فجملة ان ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو
جاء زيد انه فاضل ولم تفتحان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مولة بمصدر
معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام فانما كسرت
ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يجيني فيه الا
انه يقرا القران انتهى او تقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يودي الى وصف اسماء
الاعيان بالمصادر وهي لا يوصف بها الا بتاويل وذلك مفقود مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة
فانها تفتح نحو مررت برجل عندي انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل علق عن
عمله فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانها
لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله ان
يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متاخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما اخرت لئلا
يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت في نحو علمت ان زيدا القعد لان اللام
ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي كما سياتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة او تقع
خبرا عن اسم ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتاويل
وذلك ممتنع مع ان او منسوخ ومنه نحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى

والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه
وهي اسماء ذوات قيل وبقي عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام
من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه
والتابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فان في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان
في ذلك كله ابتدائية فهي داخلة في قوله اولا ان تقع في الابتداء، واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال
واكسر في الابتدا وفي بدء صلة وحيث ان ليمين مكملة او حكيت بالقول او حلت محل حال وكسر واكسر من بعد
فعل علقا باللام والثاني وهو تعيين فتح ان المفتوحة في مواضع ثمانية يجب فيها ان يسد المصدر مسدها
ومسد معموليها وهي ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا او تقع مفعولة غير محكية بالقول
نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم او تقع نايبة
عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع اي استماع نفر او تقع مبتدا في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن
اياته انك ترى الارض اي رؤيتك الارض من اياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث
المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن اياته انك ترى الارض
انتهى والثاني نحو كان عندي انك فاضل والفرق بين قوله اولا ان تقع في الابتداء وقوله هنا ان تقع
مبتدا انها اذا وقعت في الابتداء تكون داخلة في اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدا تكون مع
معموليها في تاويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى الخبر ومنه عند سيبويه فلولا انه كان من المسبحين
ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا
كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلو
لا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف في ولو انهم صبروا قاله في المغني او تقع خبرا عن اسم معنى غير قول
ولا صادق عليه اي على اسم المعنى خبرها اي خبر ان نحو اعتقادي انه فاضل فيجب فتحها لانها خبر اعتقادي
وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتحت لسد
المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون
مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتداء الذي هو اعتقادي

لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فيبقى الجملة بلا رابط بخلاف قولي انه فاضل فيجب كسرها لانها
وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا في المعنى والتقدير
قولي هذا اللفظ لا غير واما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدا فتحتاج الى خبر ولا
يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل وبخلاف اعتقاد زيد انه حق فيجب كسرها ايضا لان
خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدا لان اسم ان
رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد
منه ما لا يستفاد من المبتداء، وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي
انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع احدهما فمعهما اولى او تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق لان
المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة اي غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل
مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اي مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم يكن المضاف
ظرفا يقتضي الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم في حيث واذا وتقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما ان
تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي
وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي او مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين
انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثمانية
يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسران وفتحها باعتبارين
مختلفين وذلك في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من
عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسران وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور
رحيم والفتح على تقدير ان ومعموليها مبتدا خبره محذوف او خبر مبتدا محذوف على معنى فالغفران والرحمة
اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدا اولى
لانه المقصود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر فيؤوس اي فهو يؤوس الموضع الثاني
ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بهما الهجوم والبغتة تقول فاجاءني
كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها

على سبيل المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم انشده سيبويه
ولم يعزه الى احد واري بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض
واذا انه يروى بكسران وفتحها فالكسر على معنى الجملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح
على معنى الافراد اي فاذا العبودية اي حاصلة على جعلها مبتدا حذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد اي
حاضر وذهب قوم على ان اذا هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاي وهي
طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين
لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر
لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الموضع الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو انه هو البر
الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قراه نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة
اي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها فهو تعليل افرادي وقراه الباقون من
السبعة بالكسر على انه تعليل مستانف بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم
لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا لانه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي مثل
وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسران على انه تعليل مستانف ومثله في جواز الوجهين لبيك
ان الحمد والنعمة لك يروى بكسران وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف
والكسر ارجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح
بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد
فعل قسم ولا لام بعدها كقوله وهو رؤبة او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي يروى بكسران
وفتحها فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه واختاره الزجاجي والفتح عند الكسائي والبغداديين
واوجبه ابو عبد الله الطوال بتقدير على وان مؤولة بمصدر معمول الفعل وهو تحلفي باسقاط الخافض
وعلى هذا ليست جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم
كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل ان يكون مذكورا معه كقولهم الا احمد وفاو لو اضمر
الفعل اي فعل القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا

ابو ذيالك من زاد ابتغر

في الجواب

من العرب نحو والله ان زيدا لقايم او قايم وحلفت ان زيدا القايم وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز
الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو ان زيدا قايم وانهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان
ابا عبد الله الطوال منهم يوجبه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم
الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقايل للقولين شخص
واحد نحو قولي اني احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله واذا
كسرت فهو بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر
على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العايد لانها نفس المبتدا في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم
فيها سبحانك اللهم قاله الموضح في شرح الشذور ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو عملي اني احمد
الله لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد اذ لا يخبر
عن العام الا اذا ادعي انحصاره فيه نحو صديقي زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان
انسان وانما يكون اعم منه كالانسان حيوان او مساويا له كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العايد
على المبتدا وبذلك فارقت اعتقاد زيد انه حق والجامع بينهما ان خبران فيهما يصدق على المبتداء الا
ان يقال باستغنائها عن العايد لكونها نفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق ولو انتفى القول الثاني او
وجد القولان ولكن اختلف القايل لهما كسرت وجوبا فيهما فالاول نحو قولي اني مؤمن فالقول بمعنى المقول
مبتدا وجملة اني مؤمن خبره وهي نفسه في المعنى فلا يحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به
عن القول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني نحو قولي ان
زيدا يحمد الله فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله لان
حمد زيد غير قايم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد
صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظما فيها ولا تضحى قرا نافع وابو بكر بالكسر
في وانك ولا تظما اما على الاستيناف فيكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على جملة ان الاولى
وهي ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب وقرا الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على
ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظما واحترز بقوله صالح للعطف

عليه من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان ما لا مفرد وغير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال
ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسران الموضع السابع ان تقع بعد حتى من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة
يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبله بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد
حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية منزلة منزلة الا الاستفتاحية فتكسران بعدها ويختص الفتح
بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فحتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان
تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرتها عاطفة
فان في موضع نصب والتقدير على الجر عرفت امورك اى فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك
واما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها واما فتحها في النصب فلعطفها على الموضع الموضع الثامن ان تقع
بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها اى اما حرف استفتاح فيكون حرفا
واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية وتلك تكسران بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما
العامة بمعنى شيء وصار ابعد التركيب بمعنى احقا بتقديم الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما في
الموضح في الحواشي وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا
في قوله احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم الفريق تقديره افي حق وقد جاء مصرحا بفي كقوله
افي حق مواساتي اخاكم وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلتها
ومن اياته انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهي بمنزلتها في اولم يكفهم
انا انزلنا واصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ
بفعله عند المبرد وابن مالك ورده ابن حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح
نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل
اى وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في المغني
بان زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتنا به وجوابه ما اجاب به الفارسي عند
القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القران كالسورة الواحدة وقول المرادي في شرح التسهيل وجرم
عند سيبويه بمعنى حقا ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان وما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله

تنبيئنا ونيتهم الفريق

المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب والفتح عند الفراء على ان لا جرم مركبة من حرف واسم
بمنزلة لا رجل في التركيب ومعناها بعد التركيب لا بد او لا محالة ومن او في بعدها مقدرة اى لا بد
من ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لا جرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر
على ما حكاه الفراء عن العرب من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم لقد
احسنت ولا جرم انك ذاهب بكسران واقتصر الناظم من ذلك على قوله بعد اذا الفجاءة او قسم لا لام بعده
بوجهين نمي مع تلو فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد **فصل** وتدخل لام الابتداء بعد ان
المكسورة نحو ان زيدا القايم وتسمى اللام المزحلقة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلقوه بالقاف واهل
العالية زحلفوه بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيدا القايم لان زيدا قايم فكرهوا افتتاح الكلام
بحرفين موكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها وانما لم يدع ان الاصل ان لزيدا
قايم لئلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها
شبيهة بالقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها لا تدخل على المبتدا وتدخل على
غيره بعد ان المكسورة على اربعة اشياء احدها الخبر وذلك بثلثة شروط كونه موخرا عن الاسم وكونه
مثبتا وكونه غير ماض فيشمل المفرد نحو ان ربي لسميع الدعاء والجملة المصدرة بالمضارع نحو وان ربك
ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما ماضيا نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك
اما اذا قدرا متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه خلافا
للاخفش كما سياتي والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيي ونميت وليس نحن ضمير فصل خلافا للزجاج
بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الخبر وشذ قوله
وهو ابو حزام بن غالب بن حارث العكلي واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء من وحيهن
دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا تعلق لان
الخبر المنفي ليس محلا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم على
الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء وكان حقه ان يقول للا سواء ولا متشابهان
ولكنه اضطر فقدم واخر وسواء في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين

اولا محالة فان التعليم

وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدا وعلى
الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها
مبتدا وخبر ولم تدخل الخبر اذا تقدم لئلا يلي الحرف توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجتمع بين ثقلين
في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجاز الاخفش
والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل ما سلب الدلالة على الحدث والزمان وان زيدا لعسى
ان يقوم ما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء لان الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول
دون الثاني والفرق لا يخفى واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب
زمان من الحال شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم
لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح بالراء وهو خطاب الماردي حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء
على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه
على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاى ساكنة فنون مكسورة واما نحو ان زيدا لقام
بدون قد ظاهرة فنقل الغزني بضم الغين المعجمة لابن الدهان ان البصري والكوفي اتفقا على منعها ان
قدرت اللام للابتداء لا للقسم والذي نحفظه نحن وهو المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين
وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فمتى
تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقام والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى
كلام المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية
لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني ما تدخل عليه اللام
معمول الخبر لانه من تتمة الخبر وذلك بثلثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا
للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ
لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك قليل
والجارة للمبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر
او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار لتاخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما امكن

والمضارع

وزاى مكسورة ونون ساكنة

وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الايمة على منعه ومقتضى
قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا
وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد
ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدا واللام تدخل على المبتدا نحو ان زيدا لطعامك
ماكول وبخلاف ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير صالح اللام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين
والفراء من الكوفيين في هذه المسئلة الاخيرة وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول
فاسم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير اصل
قاله الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري خلاف في ان زيدا طعامك قد اكل فان خطابا يمنع دخول
اللام على قد وبعد فالقول عندي قول الاخفش والفراء بدليل اجازة البصريين زيد عمرا ضرب وزيدا
اجله اخر ومع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم العامل
لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما
يدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرط واحد وهو ان يتاخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله
اى الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس وما
اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا سبقه ابن عقيل
في اول باب ان فقال لا يجوز ان يقول ان بك زيدا واثق وان عندك زيد جالس ثم قال واجازه
بعضهم الرابع ما تدخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تادية
المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخلته اللام لانه مقرر للخبر لرفعه
توهم السامع كون الخبر تابعا له فينزل منزلة الجزء الاول من الخبر قال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى
وذلك بلا شرط ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القايم زيد على ان الاصل زيد هو القايم
فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا والخبر او ما اصله المبتدا والخبر
ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة عليه اللام مبتدا فان اعرب مبتدا وما بعده
خبره والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاكم

ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة على اربعة اشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين
فالمتاخران احدها الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك اشار الناظم
بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو انى لوزر ولا يلى ذا اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما
كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا والثانى الاسم واليه اشار بقوله او اذا
حل قبله الخبر واما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمول
الخبر والفصل فصل وتتصل ما الحرفية الزايدة بهذه الاحرف المتقدمة الا عسى ولا فان
ما لا تتصل بهما وتتصل بان وان وكان ولكن وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه
من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية قال فى المغنى وتسمى ما الكافة العمل النصب
والرفع المتلوة بفعل مهيئة فمثال ان وان نحو قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد فان الاولى
مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفى الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو
كانما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن قوله
ولكنما اسعى لمجد مؤثل وبخلاف قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون فما
اسم موصول لا زايدة فى موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها
ودخلت الفا فى خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط فى الابهام والعموم فلذلك دخلت
الفا فى الخبر كما تدخل فى الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد فى غالب النسخ اسقاط الفا وهو خلاف
وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما اهملت هذه الحروف لزوال اختصاصها الا ليت فتبقى على
اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابى ربيع وظاهر القزوينى فانهما اجازا ليتما
قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد
روى بهما قوله وهو النابغة الذبيانى قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد
فقد يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القايل
بوجوب الاعمال لان سيبويه اجاز فى رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر
مبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذى هو هذا الحمام وحذف

صدر الصلة

الحكم ذ ل

صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت الى حمام سراع
وارد الثمد وبعده يحسبوه فالفوه كما زعمت تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد فكملت مائة فيها
وحمامتها واسرعت حسبه فى ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحى وهى زرقا اليمامة قيل وكانت
تبصر مسير ثلثة ايام وقصتها انها كان لها قطاة ثم مر بها سرب من القطاة بين جبلين فقالت
ليت الحمام ليه الى حماميه ونصفه قديه ثم الحمام ميه فنظر فاذا القطا قد وقع فى شبكة صياد فعده
فاذا هو ستة وستون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو
سراع وسراع بجيم اوله الاعجام والاهمال وبصفة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم
الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد وندر الاعمال فى انما نحو انما زيدا قايم بنصب زيد رواه
الاخفش والكسائى عن العرب سماعا وهل يمتنع قياس ذلك المسموع فى البواقى مطلقا اى فى بقية
اخوات ان الاربع وهى ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه
والاخفش او يسوغ القياس على ما سمع فى انما مطلقا اى فى بقية اخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى
ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشرى وابن مالك او يسوغ القياس فى لعل فقط لانها اقرب الى
ليت حتى قال بعضهم فى قراءة من قرا فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفرا او يسوغ
فيها اى فى لعل وفى كان لقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير خبر ذهب الى ذلك ابن ابى
الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ووصل ما بذى الحروف مبطل
اعمالها وقد يبقى العمل فصل يعطف على اسماء هذه الحروف بالنصب قبل مجى الخبر وبعده كقوله وهو
روبة ان الربيع الجود والخريفا يدا ابى العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجى
الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد
به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد بابى العباس السفاح اول
الخلفا من بنى العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة
فى الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان تقول ان يدى ابى العباس الربيع والخريف والصيوف
ويعطف بالرفع على محل اسماء هذه الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل ان او ان او لكن

ونصفها ثلثة وثلثون قطاة

وهو يدا ابى العباس وعطف الصيوف جمع الصيف على الربيع بالنصب بعد مجى الخبر

مما لا يغير معنى الجملة نحو ان الله برى من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال
الخبر وهو برى وقوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب فعطف الاب على محل
الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما قصرت بى فى التسامى خوولة ولكن عمى الطيب الاصل والخال
فعطف الخال على محل عمى بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم وجايز رفعك معطوفا على
منصوب ان بعد ان تستكملا والحقت بان لكن وان وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول
بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز اى الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم
الذين يشترطون ذلك مجمعون على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدا
حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله برى ولنا
الاب النجيب والخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان
بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر فى برى اى برى هو ورسوله
لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر فى الطيب لوجود الفصل
بالمضاف اليه لان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف امراة على محل رجل فى قولك
ما جاءنى من رجل ولا امراة بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفعل وهو جاءنى وهو باق لا يمنعه عن
العمل فى محل رجل الحرف الزايد لان الزايد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم فى مسئلتنا التى
نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن والعامل اللفظى يبطل عمل العامل
المعنوى فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط
استكمال الخبر وكون العامل ان او ان او لكن عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف
الجمل فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم
المعطوف على المعطوف عليه واما اشتراطهم الثانى اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر
على الانشاء واذا كان من العطف على الضمير فلم يحضرنى عنه جواب شاف ولم يشترط الكسائى وتلميذه
الفرا الشرط الاول وهو استكمال الخبر تمسكا بنحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون فعطف
الصابئون بالرفع على محل الذين امنوا قبل استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الاخر وقراءة

بعضهم

المجوزة ل

بالجار والمجرور وهو من المشركين ولاب معطوف على الضمير المستتر فى لنا لوجود الفصل

بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبى فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال
الخبر وهو يصلون وبقوله وهو ضابى بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحارث البرجمى
بضم الموحدة والجيم فمن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب فعطف قيار بالرفع على محل ياء
المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس
عند الخليل واسم جمل عند ابى زيد وضمير بها للمدينة وقوله وهو بشر بن خازم بالخاء والزاء المعجمتين
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق فعطف انتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه
او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائى والفرا جميعا والفرا لا يوافق
على نحو ان الله وملائكته يصلون استدرك ذلك بقوله ولكن اشترط الفرا اذا لم يتقدم الخبر
على المعطوف بالرفع خفا اعراب الاسم برفع الخبر ونصب خفا على المفعولية لاشترط والظرف مقدم
من تاخير والاصل ولكن اشترط الفرا خفا اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه
من التسهيل واعترضه فى حواشيه فقال المعروف عن الفرا انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل فى ذلك
الاسم المقصور والمضاف للياء ويدخلان فى نقل المولف انتهى فيجيز ان كان الاسم مبنيا كما فى
بعض هذه الادلة المتقدمة وهى ان الذين امنوا الاية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما فى نحو
ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين فى الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه
يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظى فان اعراب الاسم خفى ومنع البصريون
مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل فى الخبر والمعطوف
مبتدا وهو ايضا عامل فى الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتاتى
ذلك على مذهب الكسائى والفرا لان الرافع للخبر عندهما فى باب ان هو رافعه فى باب المبتدا وهو
مشكل اما على القول بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ
واما على القول بان رافعه الابتداء فى باب ان كما نقله الشاطبى عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر فى
مسئلتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدا فاهر بامنه ووقعا فيه وما
تمسكا به من الادلة المتقدمة خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من امن خبر

ان وخبر الصابئون محذوف اى والصابئون والنصارى كذلك والاصل والله اعلم ان الذين امنوا
والذين هادوا من امن بالله واليوم الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر او
على تقدير الحذف من الاول لدلالة الثانى عليه فيكون من امن خبر الصابئون وخبر ان محذوفا
لدلالة خبر المبتدا عليه كقوله خليلى هل طب فانى وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان فحذف خبر
ان لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فانى دنف اى مريض وانتما دنفان والتوجيه الاول احسن
لان الحذف من الثانى لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح فى شرح الشذور ويتعين التوجيه الاول
وهو التقديم والتاخير فى قوله فانى وقيار بها لغريب والاصل فانى لغريب وقيار غريب ولا يتاتى
فيه التوجيه الثانى وهو الحذف من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل فى خبر المبتدا الا ان قدرت
زايدة مثلها فى قوله ام الحليس لعجوز شهربه على احد الوجهين المتقدمين فيصح التخريج الثانى ويصير
التقدير فانى غريب وقيار لغريب ويتعين التوجيه الثانى وهو الحذف من الاول فى قوله تعالى ان الله
وملائكته بالرفع والتقدير ان الله يصلى وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم
والتاخير لاجل الواو فى يصلون لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له الا ان قدرت الواو
للتعظيم للواحد مثلها فى قال رب ارجعون فانها لتعظيم الواحد المخاطب على احد الوجهين فيتاتى التوجيه
الاول ايضا ويصير التقدير ان الله يصلون وملائكته يصلون فان قلت كلا التوجيهين مشكل فان
شرط الدليل اللفظى ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلوة المذكورة بمعنى
الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثانى فعلى العكس لان الصلوة
المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلت اجاب عنه فى المغنى فقال
الصواب عندى ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه الرحمة
والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف حيث يتعين
كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو فى الدار فجايز بالاتفاق
قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفرا الشرط الثانى وهو كون
العامل ان او انّ ولكن تمسكا بنحو قوله وهو العجاج يا ليتنى وانت يا لميس فى بلد ليس به انيس فعطف

اتز

انت بكسر التاء على اسم ليت وهى ياء المتكلم ولميس علم امراة وانيس بمعنى مونس وخرج بتشديد الراء
والبناء للمفعول على ان انت مبتدا حذف خبره وان الاصل وانت معى والجملة حالية متوسطة بين اسم — من المبتدا والخبر صح
ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم والخبر قوله فى بلد هذا تخريج ابن مالك وهو على بذوذ وقلة فان اكثر
النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال فى باب الحال وندر
نحو سعيد مستقرا فى هجر وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به انتهى
والنادر والقليل لا يقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتدا وانت معطوف
عليه وخبر المبتدا وما عطف عليه قوله فى بلد فحذف انا انتهى **فصل** تخفف ان المكسورة لثقلها بالتضعيف
فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون فى قراءة من خفف لما فكل مبتدا
واللام لام الابتداء وما زايدة وجميع خبر المبتدا ومحضرون نعته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها على قلة
استصحابا للاصل واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم
فى قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام فى لما لام الابتداء
وما موصول خبر ان وليوفينهم جواب القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم — لقسم محذوف وجملة صح
وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله
وتلزم لام الابتداء بعد ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما
تهمل حال كون اللام فارقة بين الاثبات والنفى فى نحو ان زيد لقايم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام
لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قايم فلما جيء باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد يغنى عنها قرينة
لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيجب ترك اللام كما قاله فى المغنى لان الخبر المنفى لا
يدخل عليه لام الابتداء كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح كقوله وهو
الطرماح واسمه الحكيم بن الحكيم انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن
ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه فى مقام المدح وتوهم النفى هنا ممتنع واباة جمع
اب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت جرى على
مراعاة المعنى والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما استغنى عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا وان ولى

العامة — لفاصل من الفواصل الاتية اما مع الاسمية فلا يحتاج بعدان باسم وخبر كما جى بهما بعد المثقلة العاملة
واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء فشبه
بالجامد فى عدم التصرف قال الشاطبى فالاسمية نحو اخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والفعلية التى
فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية التى فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من فى
النار ومن حولها او بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها فى قراءة من خفف ان وكسر الضاد فى غير
السبعة وهذا مبنى على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن
ويجب الفصل فى غيرهن ليكون عوضا مما حذف من ان وهو احدى النونين والاسم او لئلا يلتبس
بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم وما اشبهه عوض مع الفعل الفصل
ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضى من الحال نحو ونعلم ان قد
صدقتنا او بتنفيس نحو علم ان سيكون او نفى بلا او لن او لم فقط مثال لا نحو وحسبوا ان لا يكون فتنة
فى قراءة من ضم نون يكون وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن ايحسب ان لن يقدر عليه احد ومثال
لم ايحسب ان لم يره احد او لو نحو وان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل
اما مثبت او منفى وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا
ففاصله حرف التنفيس والمنفى ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او
لا واما لو فانها فى الامتناع شبيهة بالنافى فتدخل على الماضى والمضارع كما مثلنا ويندر تركك
الفصل بواحد منها كقوله علموا ان يوملون فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سئول والقياس علموا ان
سيؤملون وسئول بمعنى مسئول كقوله تعالى قد اوتيت سؤلك يا موسى ولم يذكر لو فى الفواصل الا
قليل من النحويين هذا شرح قول النظم وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان
وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفى او تنفيس او لو وقليل
ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها اى بلو قليل وهم بفتح الهاء اى غلط منه على ابيه كان الموضح وقعت
له النسخة التى فيها وربما فصلت بلو فاعترض عليها والا فالذى قاله ابن الناظم فى شرح النظم فى بعض
النسخ ما نصه واكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو والى ذلك اشار

لم

الناظم بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لقول الموضح فلينظر **فصل** وتخفف كان فيبقى ايضا اعمالها
استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله
وخففت كان ايضا فنوى منصوبها وثابتا ايضا روى كقوله وهو رؤبة كان وريديه رشا خلب
فوريديه وهما عرقان فى الرقبة اسم كان ورشا بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصح الاخبار
به عن مثنى لانه شىء بين والرشا الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة واللام ويجوز تسكين اللام للتخفيف الليف قاله — الليف ذل
ابو اسحق وقال غيره الخلب البئر البعيدة القعر وقوله وهو باعث بالموحدة فالمثلثة ابن صريم
بالتصغير اليشكرى قاله النحاس وقال السيرافى هو ارقم بن علباء وقال صاحب المنقد هو علباء بن
ارقم اليشكرى يذكر امراته ويمدحها ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطوا الى وارق السلم
يروى بالرفع لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اى كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها
اسم كان على حذف الخبر اى كان مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت
ان بينهما اى بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم
بضم الميم وفتح القاف وبالسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه
ومقسم الوجه اى حسنه وتعطو اى تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من
ورق الشجر يرق مثل اورق اى صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم
بفتحتين شجر العضاة له شوك واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كما تقدم
تعليله فى ان المخففة كقوله وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان فثدياه حقان مبتدا وخبر فى موضع
رفع خبر كان واسمها ضمير الشان محذوف اى كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه
غيره وصدر مشرق اللون والمعنى على الاول رب وصدر يلوح لونه وثدياه صاحبه كحقين فى الاستدارة
وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم فى المضارع المنفى او قد فى الماضى المثبت فالاول نحو كان لم
تغن بالامس والثانى نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما فالفصل بين
كان والماضى بقد والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء
اصطليت بالنار تدفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والمام من الالمام وهو

ان المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرطها ان يكون ناسخا وعاملا ... الناسخ كونه غير ناف فخرج
بذلك ليس وغير منفي فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ... وغير صلة فخرج بذلك مادام ولا فرق
في الناسخ بين الماضي والمضارع الا انه كثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم
وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه اي من المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كدت
لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وتدخل اللام ح على الجزء الثاني من معمولي الناسخ اما دخول ان
على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول على المبتدا والخبر في الاصل فلما خففت وضعف شبهها
بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت
على الناسخ كان مقتضاها عليها اذ الجزان مذكوران بعد مدخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني موقرائه
من معمولي الناسخ فلما يدخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد لقايما فمعناه ان زيد القايم واما كون
الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصد وابعد تخفيفها ان يدخلوها
على شابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجوز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ اتفاقا وندر
عند غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن
الخطاب تخاطب عمرو بن شرموز قاتل زبير بن العوام شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة
المتعمد فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ ... مع الشين المهملة وهو افصح
من ضمها اخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت ولا يقاس عليه اي على ان قتلت لمسلما نحو ان قام لانا
وان قعد لزيد خلافا للاخفش فانه اجازه كما قاله في المغني وزاد هنا والكوفيين وهو يوهم ان الكوفيين
يجيزون تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون
تخفيف ان المكسورة ويحملون ما ورد من ذلك على ان ان نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال في
المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية انتهى ومما ورد من
ذلك قراءة ابن مسعود فان لبثتم لقليلا حكاها الاخفش في معانيه وقول امراة من العرب والذي
يحلف به ان جاء لخاطبا فدخلت على الماضي غير الناسخ واندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا بان يكون مضارعا غير
ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل

ان لام

ان للام بعد ان المخففة ثلث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد
لقايم بالاهمال حيث لا قرينة ... نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قايم بالاعمال وما ذكر من
انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفشان واكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي
العافية وابن ابي الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا في الاصل
ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما
حالان محل الجزء الاول الذي يليه ان والمفعول كالجزء الثاني فان قلت لمسلما بمنزلة ان قتلك
لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت
على معموله فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق
منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم عليهما فصل من افعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام
للابتداء كسرت ان وان قلنا اللام اخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل اشار مطلقا الناظم
بقوله والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا فصل وتخفف ان المفتوحة فيبقى
العمل وجوبا للتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة للفعل من المكسورة
ولكن يجب في اسمها كونه ضمير الشان محذوفا لا مذكورا سواء كان للشان ام لا عند ابن مالك
لان ان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدر واعملها في الضمير لئلا ينحط الاقوى عن الاضعف
وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا للشان فاما قوله وهو الشخص المسمى جنوب اخت عمرو ذي الكلب بانك
ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير
الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور
وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان اولهما ما ياتي فيه النور والكماة
والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلا والمطر والمريع اما بفتح الميم ان جعلت
الغيث اسما للكلا اي خصيبا واما بضمها ان جعل اسما للمطر من مرع الوادي اذا امرعه المطر والثمال
بكسر الثاء المثلثة الغياث خبر يكون ويجب في خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه
محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم ثم ان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او دعاء لم يحتج

الى فصل يقال الم بدا امر اذا نزل به مشقة وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية
وليتباين لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا
على ان ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قاعد بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهو رواية
لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص هنا باب لا العاملة عمل ان المشددة وتسمى التبرية
دون غيرها من احرف النفي وحق لا التبرية ان تصدق على لا النافية كاينة ما كانت لان كلا من
براته فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرية فيها امكن منها في غيرها
لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس واوردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقا وانما عملت
لا عمل ان لمشابهتها لها من اربعة اوجه احدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما
للتاكيد فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشيء يحمل على نقيضه
كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة على ان في العمل انحطت درجتها عن
ان في امور منها ان لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة اسم
واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا
ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد يختلف في اعرابه وبنائه
واسم ان لا خلاف في اعرابه انتهى ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشروط وشرطها ان تكون نافية
لا زايدة وان يكون المنفي بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها
النفي العام وقدر فيه من الاستغراقية لان من هي موضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت
تريد نفي الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار
اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو سائل عن كل
الجنس قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا يقع بين عامل
ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان
تكون النكرة متصلة بها خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا يبني وقد جاء في
السعة لا منها بد بالبناء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا

بان

نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة اربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وسياتي
محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر
فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت
فعن سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش والمازني
والمبرد فان كانت غير نافية لم تعمل في الاسماء شيئا وشذ اعمال لا الزايدة في قوله وهو الفرزدق يهجو
عمرو بن هبيرة الفزاري لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذن للام ذوو احسابها عمرا فاعمل لا الزايدة ونصب
اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ
دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لولا لان لو شرطها ممتنع الغرض
انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبت الذنوب لها
امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزايدة لانها
غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله
المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل ولو كانت
لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل قايما فالمنفي
هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه بل رجلان فيكون المنفي الواحد والمثبت اثنين وكذا تعمل
عمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قايما ويمتنع ان
يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا اعملت عمل ليس احتمل نفي الجنس ونفي الواحد وهو الظاهر لان
النكرة في سياق النفي يعم فاذا اردت نفي الواحد مرتبة بقولك عقبه بل رجلان واذا اردت نفي
الجنس لم تعقبه بشيء بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت
لا بين عامل ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل شيئا وخفض الخافض النكرة لقوته ولان
لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين
ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها

حرفا ويسمونها زايدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شئ بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا عشر وليس حرف الجر معلقا بلا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قال ابن جني في كتاب القد وقال في الخاطريات ان لا لا تنصب شيئا ولا خبر لها لانها فضلة نقله عن ابي علي واقره وان كان الاسم معرفة او منفصلا منها اهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم او لان العرب جعلتها في جواب من سال بالهمزة وام والسؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول الاية ولا هم عنها ينزفون وانما لم تتكرر مع المعرفة في قولهم لا نولك ان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى لا ازال لما لا انت شائية من شاننا شانيا للضرورة في هذا البيت واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر في لا انت للضرورة واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصول في موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء صلة ما والعايد محذوف وحتى بمعنى الى وازال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا وخبره شانيا في اخر البيت بنون من الشنان وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدا وشائية من المشية خبره ومن شاننا متعلق به والجملة صلة ما والعايد محذوف والمعنى اشاء الذي شيته حتى لا ازال شانيا للذي لا انت شايية من شاننا اي امرنا ولتاول معطوف على الضرورة لا نولك بلا ينبغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها الا اذا في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو العطية مبتدا وان تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي وقال ابو حيان والذي اذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف وقال الموضح لا ادري كيف يتاتى ان يقول هذا مع قوله ان لا نولك مؤول بلا ينبغي لك ولم يزل كتاب بان المرفوع السادّ مسد الخبر لا يرتفع الا بالوصف انتهى واذا قلنا بالاول فالظاهر ان المرفوع هنا نايب عن الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله

انتهى فسقط بالتاويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على معرفة والى اعمال لا عمل ان اشار الناظم بقوله عمل ان اجعل للا في نكرة مفردة جا [margin: مثلث] او مكررة فصل واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا وبني عليه اي على الفتح او الكسر ان [margin: على] كان جمعا بالف وتاء مزيدتين كقوله وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا متبدل خلقا الا عصوران الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب بكسر التاء وفتحها روي بهما في لذات جمع لذة وهو اسم لا والشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا اربعة اقوال احدها انه يحمل في البناء كما هو في الاعراب فكما ان فتحته في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قال ابن عز [margin: قاله عدة] وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح بن جني في الخصايص ما حاصله انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان المازني وعبارة الخصايص لم يجز اصحابنا الفتح الا شيئا قاسه ابو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انتهى الثاني كالاول الا انه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر لكن بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هاهنا وقال بعض المغاربة جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح وبني على الياء ان كان مثنى او مجموعا على حده اي على حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده وختمه بنون زايدة تحذف للاضافة كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع فالفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبني على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز امر من التعزية وهي الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد وقوله يحشر الناس لا بنين ولا اباء الا وقد عنتهم شئون فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبني على الياء ولا اباء جمع اب عطف

على ما قبله والا حرف ايجاب وقد عنتهم شئون بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى اهمتهم وشئون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي وهو عريان وقولهم ما احد الا وله نفس امارة وليست حالا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على ما التالي الا كما قال الموضح في باب الحال وذهب المبرد الى ان المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على ان التثنية والجمع عارضا التضمن او التركيب في علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قايل به وعلى القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته قيل وعلة البناء فيه تضمن معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمين كثير واعترضه ابن الصايغ بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة عشر هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امراة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله اثور ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد وما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالعا جبلا ممقوت واما لا اباً لك فاللام زايدة لتاكيد معنى الاضافة وهي معتد بها من وجه دون وجه اما وجه الاعتداد فلان اسم لا اي المضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الاضافة واما وجه عدم الاعتداد فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا ابالي بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل به شئ من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وما ذكر من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين

واجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت قاله في المغني فصل ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه احدها فتحهما اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة بفتحهما في قراءة ابن كثير وابي عمرو بن العلاء والثاني رفعهما اما بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس كالاية المتقدمة في قراءة الباقين من السبعة وكقوله وهو عبيد الراعي بن حصين [margin: وهو عبيد بن حصين الراعي قاله تبريزي] وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرات مني وقلت صريحا لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل يضرب لمن تبرا منه [هذا قول] والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واختلف في قايله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من عبد مناف ونسبه الحاتمي الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى حمزة بن حمزة والصغار بفتح الصاد والغين الذل وبعينه توكيد له والباء زايدة وقوله وهو جرير يهجو نمير بن عامر بن صعصعة بن معوية بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس بابي بلاد يا نمير بن عامر وانتم ذنابى لا يدين ولا صدر باي متعلق بمحذوف والتقدير باي بلاد تفتخرون وذنابى بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة اي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم برؤس بل اتباع لا يد بين لكم ولا صدر الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني كقوله وهو امية بن الصلت في احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم واللغو الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التابيد الخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع وهذه الاوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول النظم وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت اولا لا تنصبا ولكل منها توجيه يخصه اما فتحهما فوجهه ان تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو افردت فعلى مذهب سيبويه يجوز

ان تقدر بعدهما خبر الهما معا اى لا حول ولا قوة لنا اى موجودان لنا الان مذهبه ان لا المفتوح
اسمها لا تعمل فى الخبر فهما فى موضع رفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما
جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قايمان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر
اى لا حول موجود لنا ولا قوة اى موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القايل بان
لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر
واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز
ان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قايمان لانهما شيء واحد ويجوز ايضا
عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حاله واما رفعهما فوجهه ان يجعل لا الاولى ملغاة لتكررها
فما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين قلنا خبر
عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة
والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس قلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف كما فى زيد وعمرو قائم
ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور ان احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثانى توارد عاملين
على معمول واحد قاله فى المغنى فى مسئلة لا رجل ولا امراة برفعهما واما فتح الاول ورفع الثانى فوجهه
ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زايدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها
فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد
لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتداء فى رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زايدة
وهى ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول اى المبتداء وفتح الثانى فوجهه ان لا الاولى ملغاة
او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر فى هذا الوجه كالوجه الذى قبله سواء
على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثانى فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زايدة
وما بعدها منصوب منون وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه
بلا تنوين حتى قال ابن الدهان فى الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة كتنوين المنادى
المفرد المعرفة وجعله الزمخشرى منصوبا على اضمار فعل اى ولا ارى قوة وهو عند غيرهم على تقدير

للايرة

لا زايدة مؤكدة وان لا الاسم بعدها منتصب بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره
على لفظ اسم لا لانه لما اطرد فى لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية
واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدها لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الناصبة لاسمها عاملة
فى الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما
خبر على حاله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر
وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثنى عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح
والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه
رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة فى الثلثة الاول بلغت اثنى عشر وكلها جايزة الا اثنين
وهما رفع الاول على الالغا او على الاعمال عمل ليس ونصب الثانى وانهاها ابن الفخار فى شرح الجمل
الى مائة واحد وثلثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول
على اعمال لا عمل ان وجاز فى الثانى النصب عطفا على محل الاول والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع
الفتح لعدم ذكر لا كقوله وهو رجل من بنى عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب
وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا يروى وابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع
ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل فلا
امراة فحذفت لا وبقى البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا ايضا شحمة على نية كل والى ذلك اشار
الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذى الفصل انتمى فصل واذا وصفت
النكرة المبنية بمفرد متعلق بوصف متصل نعت مفرد جاز فى الوصف المفرد فتحه على انه ركب معها
اى مع النكرة قبل مجئ لا وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا مثل لا خمسة عشر
عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصار كانهما
معا تضمنا معنى من وقيل انه اجرى على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب وقيل فتحته فتحة
اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لانها فى محل نصب بلا

اسم لا

وقال الشاطبى النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب
بل الاعراب اصلها انتهى وجاز رفعه مراعاة لمحلها مع لا لانهما فى محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب
كالشيء الواحد فحملوا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت المجموع كما عكسوا فى النعت المقرون بلا نحو مررت
برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضى جعل حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل
ظريف فيها هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا
رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون يستوى فيهما
لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات بالفتح بلا تنوين وبالنصب وبالكسر بالتنوين لان
اسم لا فى ذلك كله مبنى ولا فرق فى النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق ومنه لا ماء
ماء باردا عندنا فيجوز فى ماء الثانى الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف
الكمال الانصارى فى شرح المفصل كون ماء الثانى صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه
مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظى او البدل انتهى وجوابه انه لا يبعد فى جعله صفة لانه
لما وصف ببارد اصار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف
كمررت برجل رجل عاقل والقول بانه توكيد لفظى او بدل خطا لان الماء الثانى لما وصف وتقيد
بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا له ولا بدلا منه لعدم مساواته للاول وان
جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثانى بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو
ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطية للنعت كما جاءت توطية للحال فى قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح فى الحواشى بانه انما جئ بالجامد توطية للحال
ليجرى على منعوت اذ كان ذلك حق المشتقات وهنا لو لم يذكر التابع جرى قولك باردا نعتا على ما
الاول فما فايدة هذه التوطية انتهى فان فقد الافراد فى النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد
الافراد فى المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا او فقد الاتصال بان كان بين النعت والمنعوت
فاصل نحو لا رجل فى الدار ظريف ولا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح فيهن لانه يستدعى التركيب وهم
لا يركبون ما زاد على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا

لا

والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع فى هذا الباب حسن فى المعرب والمبنى لان الموضع
للابتداء انتهى والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومفردا نعتا لمبنى يلى فافتح او انصبن او ارفع تعدل
وغير ما يلى وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد كما تقدم فى المعطوف بدون تكرار وشبه لا فى
النعت المفصول فى جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف
بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذى الفصل انتمى
وصنيع الموضح اقعد من جهة التقسيم وانسب لقوله وكما فى البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف بلا
تكرار لا نحو لا رجل ولا امراة فيها بنصب رجل وامراة ورفعهما والبدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل
وامراة فيها بنصب رجل وامراة ورفعهما ولا يجوز الفتح فى المعطوف والبدل لوجود الفاصل فى العطف
بحرف وفى البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل له اى لعمل لا بان كان
معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل فى
معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع مع تكرار لا فى المعطوف
الذى لا يصلح لعمل لا نحو لا امراة فيها ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل فى معرفة قال ابو حيان ومن قال
رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا اخاه قاله صاحب البسيط ووجهه
انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوايل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوى
بناء على انهما لا يتبعان نكرة وسياق الخلاف فيها فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا
النافية للجنس لم تغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل فى اللفظ نحو الا غلام سفر
حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو الا رجل فى الدار بفتح رجل لا غير ومن تكرار نحو الا رجوع ولا حياء
بالاوجه الخمسة ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما من الاستفهام والنفى وذلك ان كان
الاستفهام عن النفى كقوله وهو قيس بن الملوح على ما قيل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقى
الذى لاقاه امثالى والمعنى ليت شعرى اذا العيش ما لاقاه امثالى من الموت هل عدم الاصطبار
ثابت لسلمى ام لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها وادخل اذا الظرفية على المضارع
بدل الماضى وهو نادر وبقاء الحرفين على معنييهما قليل حتى توهم ابو على الشلوبين انه غير واقع فى كلام

حكمها مع

العرب ورد على الجزولى اجازته اياه والحق وقوعه فى كلامهم على قلة كقولهم فى المثل الا قماص بالعير
والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلو بين لفظ اعجمى يتعلق
بالحرف الذى بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولام مضمومة وقد تفتح قاله الدمامينى وتارة يراد
بهما اى بالهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبة واذنت بمشيب بعده
هرم فالاعرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى يرعوى اى انكف عن الشىء يستعمل كثيرا فى ترك ما
تشتهى يقال ارعوى فلان عن القبيح اى انكف عنه وولت ادبرت وذهبت والشبيبة
الشباب قال فى المطول والشباب فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته
الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من كلام الاطباء واذنت اعلمت والمشيب والشيب
واحد وقال الاصمعى المشيب دخول الرجل فى حد الشيب من الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر
والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما التوبيخ هو الغالب فى الاستعمال واعترض الدمامينى قال
اعلم ان المفيد للانكار التوبيخى هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفى المفاد بلا باق بحاله ففى البيت
عدم الارعواء امر ثابت والتوبيخ تسلط على ذلك وح فهاهنا امران كل منهما تفيد ما الخص به واجاب
الشمنى بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخى وكلمة لا تفيد النفى فمجموع الا يفيد الانكار
التوبيخى على النفى وتارة يراد بهما التمنى كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيراب ما اثاث
يد الغفلات والعمر المدة ويراب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفى آخره باء موحدة قبلها
همزة بمعنى يصلح منصوب فى جواب التمنى وفاعله ضمير العمر واثاث بمثلثه بعد الهمزة الاولى اى افسد
ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها بمن
يكسب اشياء بيده وهو اى كون الحرفين يراد بهما التمنى كثير واختلف فى الاء هذه فى رفعها الخبر
ومراعاة محلها مع اسمها والغائها والمعتمد عند سيبويه والخليل ان الا هذه ملاحظ فيها معنى
الفعل والحرف فهى بمنزلة اتمنى فلا خبر لها كما ان اتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها
مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فلهى
فلا تعمل الا عندهما الا فى الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا او شبهه

دعائى

وخالفهما المازنى والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب
ونصب وجر والغاء واتباع للفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع
اما خبر لالا واما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب وعليهما فرجوعه
مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم احد الامرين اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها
وايا ما كان فهو المدعى ورد بانه لا دليل لهما فى البيت الذى استدلا به اذ لا يتعين كون مستطاع
خبرا لالا او صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اى نايب فاعل بمستطاع بل يجوز كون
مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدا مؤخرا والجملة من المبتدا والخبر صفة
ثانية لعمر وصفة اولى جملة ولى واذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من
الكلام على الا المركبة اتفاقا وهى المشار اليها فى النظم بقوله واعط لا مع همزة استفهام ما تستحق
دون الاستفهام شرع فى الا البسيطة على الاصح محله للاقسام فغير الاسلوب وقال وترد الا
للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية نحو الا
ان اولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فالا داخلة على ليس بتقدير
لان يوم منصوب بمصروف مقدم من تاخير والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم ياتيهم وترد الا
عرضية بسكون الراء وتحضيضية بحاء مهملة وضادين معجمتين فيختصان بالجملة الفعلية الخبرية
ولا يعملان شيئا فالعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا تقاتلون قوما
نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض
طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية امر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فلانها
للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب فى شرح المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع
بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضى مسئلة واذا جهل الخبر سواء قلنا انه خبر لا
او خبر المبتدا وجب ذكره لجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من سياق او غيره فحذفه
كثير نحو فلا فوت اى لهم قالوا لا ضير اى علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين والى ذلك اشار الناظم
بقوله وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر اذ المراد مع سقوطه ظهر وحذف الخبر المعلوم يلتزم التميميون

والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن عصفور عن بنى تميم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون
المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو حيان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا
الله اى لنا او فى الوجود او نحو ذلك قال الزمخشرى فى جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب
انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جئ باداة الحصر وقدم
الخبر على اسم لا وركب مع لا كما ركب المبتدا معها فى نحو لا رجل فى الدار ويكون الله مبتدا مؤخرا واله
خبرا مقدما وعلى هذا يخرج نظايره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا على نقله الموضح عنه قال
بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل منه
وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل
المرفوع خبرا انتهى والله اعلم هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر
فتنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلى الى ان المفعولين فى باب ظن ليس اصلهما المبتدا
والخبر بل هما كمفعولى اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه وانت
لم ترد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه وذهب الفراء الى ان
الثانى منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة
وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال هذا الباب نوعان احدهما افعال القلوب وانما قيل
لها ذلك لان معانيها قايمة بالقلب وليس كل قلبى ينصب مفعولين بل القلبى ثلثة اقسام ما لا يتعدى
بنفسه نحو فكر فى كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف زيد الحق وفهم المسئلة وما
يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا اشار الناظم اليه بقوله انصب بفعل القلب جزئى ابتدا
اعنى راى خال علمت وجد ظن حسبت وزعمت مع عد حجى درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم
وينقسم هذا القسم المتعدى لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد فى الخبر يقينا وهو اربعة وهى وجد يجمعها قولك اوقد
والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول
وخيرا مفعوله الثانى وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما ساغ مجئ وجد للعلم لان من وجد
الشىء على حقيقته فقد علمه قال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباءهم مفعول اول وضالين

مفعول

مفعول ثان وقال الشاعر وهو زياد بن سيار تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف فى التحيل
والمكر فتعلم امر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثانى والاكثر وقوع تعلم
هذا على ان المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه كقوله وهو
زهير بن ابى سلمى بضم السين فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة و
وتشديد النون حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها
مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولى تعلم وان لا الخ جملة شرطية والهاء فى تضيعها عايدة على
الوصية فيما قبله والهاء فى قاتله عايدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضى قاله يعقوب تقول تعلمت
ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفا حميد
دريت مبنى للمفعول والتاء مفعوله الاول فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفى مفعوله الثانى
وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة
وعرو منادى مرخم بحذف التاء وفاغتبط جواب شرط مقدر اى ان دريته فاغتبط من الغبطة وهو
ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان اراد زوالها عنه كان حسدا والاكثر
فى درى هذا ان يتعدى بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا
ادريكم به فضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثانى والقسم الثانى ما يفيد
فى الخبر رجحانا وهو خمسة وهى جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثانى ونحو قوله وهو تميم بن ابى مقبل وقيل
ابو سنبل الاعرابى قد كنت احجوا ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابا عمرو مفعوله الاول
واخا ثقة مفعوله الثانى والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل المت بمعنى نزلت ونحو قوله وهو النعمان
بن بشير الانصارى رضى الله عنه فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ولكنما المولى شريكك فى العدم
فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثانى والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله
وهو ابن همام السلولى فقلت اجرنى ابا خالد والا فهبنى امرا هالكا فياء المتكلم مفعوله الاول وامرا
مفعوله الثانى وهالكا نعت امرا والاقل فى هب هذا وقوعه على ان وصلتها كما فى الشلة الحاريه

يجمعها قولك عد وجد

في الفرايض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية الحنفي واسمه اوس زعمتني شيخا ولست
بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا فيا المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب دبيبا يدرج
في المشي درجا رويدا والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان تخفيف النون اوان بتشديد النون وصلتهما
وافراد الضمير في مثل هذا افصح من تثنيته وهو راي البصريين والتثنية راي الكوفيين فالاول نحو
زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني نحو قوله وهو كثير عزة وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن
ذا الذي يا عز لا يتغير وعز منادى مرخم والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو
اثنان يجمعهما قولك رع وهما راى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان
والثاني لليقين وقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات الاولى لليقين
والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما اي بالوجهين والغالب كونه للرجحان وهو ثلثة يجمعها
قولك ظحج وهي ظن وحسب وخال فالرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت
فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثاني وان شبت بالبناء للمفعول شرط
ولظى الحرب نايب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال
عرد في الحرب اذا جبن قال الخليل عرد وعرج في الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا وقدت
نارها فانهزمت فيمن كان منهزما واليقين نحو قوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم اي يتيقنون
ذلك والرجحان في حسب كقول الشاعر وهو زفر بن الحارث الكلابي وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية
لاقينا جذام وحميرا فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام
وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها نحو قوله وهو لبيد العامري حسبت التقى
والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرا اصبح ثاقلا فالتقى مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله
الثاني ولم يثن لانه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا اضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ورباحا
بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زايدة والمرا مرفوع بفعل محذوف يفسره اصبح
وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا اصبح المرا
ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تصير

ثقيلة كالجمادات والرجحان في خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع
من الوجد اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تغضض
الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على
هوى وهو العايد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن
الوجد بيان لما واليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم انشد خلت
الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم
والنون الزمن المبتلى وفي نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشتاق قال في الصحاح
وظمئت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين النافي
وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو اشكو وبعدكم
متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد
الواو الشدة والتقدير خلتني ضمنا بعدكم ما زلت اشكو اشدة الفراق تنبيهان اثنان
الاول ترد علم بمعنى عرف وترد ظن بمعنى اتهم واليهما اشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن
تهمة تعدية لواحد ملتزمة وترد راى بمعنى ذهب من الراى اي المذهب وترد حجا بمعنى قصد
فتتعدى هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد فقط فاولها نحو والله اخرجكم من بطون
امهاتكم لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب بظنين بالظاء المشالة
اي بمتهم وثالثها تقول راى ابو حنيفة حل كذا وراى الشافعي حرمته اي ذهب ابو حنيفة الى حل
كذا وذهب الشافعي الى حرمته ورابعها نحو حجوت بيت الله اي نويته وقصدته وترد وجد
بمعنى حزن او حقد فلا يتعدى بان يقال وجد زيد اي حزن او حقد ويختلفان في المصدر فمصدر
وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة وتاتي هذه الافعال الخمسة وبقية
افعال الباب لمعان اخر غير قلبية فلا يتعدى لمفعولين فتاتي علم للعلمة بضم العين كعلم
الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا وتاتي راى بمعنى ابصر نحو رايت زيدا اي ابصرته وبمعنى
اشار نحو راى زيد كذا اي اشار به وبمعنى ضرب نحو رايت الصيد اي ضربت رؤيته وتاتي حجا بمعنى

غلب في الحاجة نحو حجا زيد عمرا اي غلبه في الحاجة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق
نحو حجوت الابل اي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث اي كتمته او حفظته وبمعنى اقام
نحو حجا بمكة اي اقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بالشيء بمعنى بخل به وبمعنى وقف كقوله فهن يعكفن
به اذا حجا اي وقف وتاتي وجد بمعنى اصاب نحو وجد ضالته اي اصابها وبمعنى استغنى يقال
وجد فلان اي استغنى وتاتي عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال اي حسبته احسبه
بضم السين في المضارع وتاتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا اي كفلته وضمنته وفي التنزيل
وانا به زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى راس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا راس ومنه زعيم
القوم فلان اي رئيسهم وبمعنى قال كقول ابي زبيد الطائي يا لهف نفسي ان كان الذي زعموا
حقا وماذا يرد القوم تلهفي اي ان كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل
يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لابن بري
قال ابن خالويه زعم في غير مزعم اي طمع في غير مطمع وتاتي درى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد
اذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتاتي حب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حب الرجل اذا احمر لونه
وابيض كالبرص وتاتي خال للتعجب يقال خال الرجل تكبر واعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المشالة والعين
يقال خال الفرس ظلع اي غمز في مشيه وغير ذلك وقال الموضح وانما لم نحترز عنها لانها لم يشملها
قولنا افعال القلوب التنبيه الثاني من التنبيهين العرب الحقوا راى الحلمية براى العلمية
في التعدي لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا فاراني اعملت في
ضميرين متصلين لمسمى واحد اولهما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثاني
كقوله وهو عمرو بن احمر يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فراهم في منامه اراهم رفقتي حتى اذا
ما تجافى الليل وانخزل انخزالا فالهاء والميم مفعول اول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة
الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية
بدليل قوله حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا اي انطوى وانقطع والى هذا اشار الناظم
بقوله ولراى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية لا تنصب

مفعولين وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم
المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي وفيه
نوع مخالفة لما هنا وراى الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبي ومصدرها الرؤيا نحو
قوله تعالى هذا تاويل رؤياي من قبل ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد يقع مصدرا للبصرية
خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس
رضي الله عنهما هي رؤيا عين ولكن المشهور استعمالها في الحلمية النوع الثاني من انواع هذا الباب
الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين افعال التصيير وانما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال
من حالة الى اخرى كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب واليها اشار الناظم بقوله والتي
كصير ايضا بها انصب مبتدا وخبرا قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعوله الاول وهباء
مفعوله الثاني ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا فالكاف
والميم مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ
يموج في بعض فبعضهم مفعول اول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو ابو جندب
بن مرة الهذلي تخذت غراز اثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف
الراء وفي آخره زاي اسم واد قاله العيني وانشده الموضح مختوما بنون وقال انه اسم جبل وهو
مفعول اول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب على الظرفية والضمير
المضاف اليه وفاعل فروا ويعجزوني يرجع الى بني لحيان في البيت قبله وفي بمعنى الى واللام في
ليعجزوني للتعليل وقال رؤبة ابن العجاج ولعبت طير بهم ابابيل فصيروا مثل كعصف ماكول
وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو في صيروا نايب الفاعل وهي المفعول
الاول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين
وقال الدماميني ينبغي ان تكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا
عليها اما اذا جعلت حرفا زايدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا مكان

له اللهم الا ان يقال نزل منزلة الجزء من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية
توكيد لها قاله في المغنى في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع اكل حبه وبقى تبنه وقال الفرا
ورق الزرع وقالوا في الدعاء وهبنى الله فداك اى صيرنى حكاه ابن الاعرابي عن العرب وهو قليل
فياء المتكلم مفعوله الاول وفداك مفعوله الثانى ووهب هذا ملازم للمضى لانه انما سمع فى مثل
والامثال لا يتصرف فيها فصل لهذه الافعال ثلاثة احكام احدها الاعمال وهو الاصل وهو
واقع فى افعال هذا الباب لجميع الجامد منها والمتصرف القلبى والتصييرى ويختص الحكمان الباقيان
بالقلبى المتصرف والحكم الثانى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه
بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت قايم والتاخر نحو زيد قايم ظننت قال
منازل بن ربيعه المنقرى ابالاراجيز يا بن اللوم توعدنى وفى الاراجيز خلت اللوم والخور
وسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللوم والخبر المقدم وهو فى الاراجيز جمع ارجوزه بمعنى الرجز
واراد بها القصايد المرجزة الجارية على نحو الرجز واللوم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس
ودناءة الاباء فهو من اذم ما هجى به وقد بالغ هذا الشاعر فى هجو روبة والعجاج على ما قيل
حيث جعله ابنا للوم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفى اخره راء
مهملة الضعف والمعنى اتوعدنى يا ابن اللوم بالاراجيز وفيها اللوم والخور وقال ابو اسيدة
الزبيرى وان لنا شيخين لا ينفعاننا غنيان لا يجرى علينا غناهما هما سيدانا يزعمان
وانما يسودانا ان يسرت غنماهما فاخر يزعم عن المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابها
والمعنى هذان الشيخان يزعمان انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا يسرت غنماهما بان
كثرت البانها ونسلها واجرى علينا من ذلك والغا العامل المتاخر عن المبتداء والخبر اقوى من
اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوى من اهماله لان
العامل اللفظى اقوى من الابتداء وقيل هما اى الالغا والاعمال فى المتوسط بين المفعولين
سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتدا له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان
تنبيه هذا الالغا بالنسبة الى المفعولين واما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد

فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب ظننت ما كان مبتدا قبل
مجيئها ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوى وابو حيان وشاهد الجواز قوله شجاك
اظن ربع الظاعنينا يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعوله
الثانى وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله فى المغنى واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول
بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم
وربع الظاعنينا مفعول ثان والظن عامل على تقدير نصبه والحكم الثالث التعليق وهو ابطال
العمل لفظا لا محلا لمجى ماله صدر الكلام بعده وسمى تعليقا لانه ابطال فى اللفظ مع تعلق العامل
بالمحل وتقدير اعماله والمانع من اعماله فى اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام وهو لام الابتدا نحو
ولقد علموا لمن اشتراه الاية وتمامها ماله فى الاخرة من خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمى
وجملة اشتراه صلة من وعايدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفى متعلقان
بالاستقرار خبر خلاق ومن زايدة وجملة ماله فى الاخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير
المجرور باللام وجملة من وخبره فى محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان لها صدر الكلام
فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها فى باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ و
واصلها التقديم على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد علمت لتاتين منيتى ان
المنايا لا تطيش سهامها فاللام فى لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه
جملة فى محل النصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة
جواب القسم لا محل لها من الاعراب وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال
ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم فى المعلقات وفى العزة ولام القسم لا تعلق كقوله
لقد علمت اسد اننا لهم يوم نصر لنعم النصير بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان
زيدا ليقوم ففتح ان انتهى وفى المغنى ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم
كقوله ولقد علمت لتاتين منيتى انتهى فاخرج لام لتاتين عن كونها للقسم وما النافية نحو
لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء مبتدا وينطقون خبره والجملة الاسمية فى موضع

نصب بعلمت وهى معلق عنها العامل فى اللفظ بما النافية ولا وان النافيتان الواقعتان فى جواب
قسم ملفوظ به اى بالقسم او قسم مقدر فالقسم الملفوظ به نحو علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو وعلمت
والله ان زيدا قايم والقسم المقدر نحو علمت ان لا زيد فى الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قايم فهذه
اربعة امثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه فى الامثلة الاربعة معلق عنها
العامل فهى فى محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام وله صورتان احدهما ان يعترض حرف
الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو وان ادرى اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا
وام بعيد معطوف عليه وما موصول اسمى فى محل رفع خبر المبتدا وما عطف عليه وجملة توعدون صلة
الموصول والعايد محذوف وجملة المبتدا وخبره فى موضع نصب بادرى المعلق بالهمزة والصورة
الثانية ان يكون فى الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم اى الحزبين احصى فاى اسم استفهام
مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصا بحذف الزوايد وجملة المبتدا والخبر
معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق فى العمدة بين المبتدا كما مر والخبر نحو علمت
متى السفر والمضاف اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اى يوم سفرك او فضلة
بالنصب عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى منقلب مفعول مطلق منصوب
بينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اى انقلاب وليست اى مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم
لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهى فى محل نصب والى
ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل نفى ما وان ولا لام ابتداء او قسم كذا
والاستفهام ذا له انحتم ولا يدخل الالغاء والتعليق فى شىء من افعال التصيير لقوتها ولا فى قلبى
جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب وتعلم فانهما يلزمان الامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وخص
بالتعليق والالغاء ما من قبل هب والامر هب قد الزما كذا تعلم واعترض بان تعلم قد تكون بمعنى
الماضى قال يعقوب تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت انتهى فى كما تقدم وما عداهما من افعال
هذا الباب فانه متصرف الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضى كما مر فى اخر النوع الثانى وللتصاريف
ما للظن من الاعمال والالغاء والتعليق تقول فى الاعمال للمضارع اظن زيدا قايما ولاسم الفاعل

الظان زيدا عمرا قايما وتقول فى الالغاء للمضارع مع التوسط زيد اظن قايم ومع التاخر زيد قايم اظن (للمتوسط مع المضارع ذا)
ومع التوسط للوصف زيد انا ظان قايم فزيد مبتدا وقايم خبره وجملة انا ظان متوسطة بينهما ومع
التاخر له زيد قايم انا ظان فالغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدا وتقول فى التعليق بما اظن ما
زيد قايم وانا ظان ما زيد قايم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر فى ذلك كالفعل فيما ذكر
من الاعمال والالغاء والتعليق قاله ابو موسى الجزولى وذلك ماخوذ من قول الناظم ولغير الماضى
من سواهما يعنى هب وتعلم اجعل كلما له زكن اى علم وقد تبين بما قدمناه فى حكمى الالغاء والتعليق
ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا فى اللفظ
ولا فى المحل وان العامل المعلق له عمل فى المحل لا فى اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قايم
وغير ذلك من اموره بالنصب لغير عطفا على المحل اى محل جملة زيد قايم فانها فى محل نصب على
المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفى هذا المثال فايدتان احداهما
انه من محل الخلاف قال ابو حيان فى الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلثة مذاهب احدها
لسيبويه والبصريين وابن كيسان انها فى موضع نصب والثانى للكوفيين لا موضع لها وانه فصل
بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها ايضا الا ان الافعال
انفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن
عصفور فى شرح الجمل انتهى الفايدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل
مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قايم وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قايم وعمرا
لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فاذا كان فى الكلام مفرد يودى معنى الجملة صح
ان يتعلق به والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادرى قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت
فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكاء الذى علق عن العمل فيه قوله ادرى
هذا مراده هنا وصرح بذلك فى شرح القطر وقال فى المغنى هكذا استدل به ابن عصفور ولك
ان تدعى ان البكا مفعول وان ما زايدة وان الاصل ولا ادرى موجعات فيكون من عطف
الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لا اى وما كنت ادرى قبل عزة والحال انه لا موجعات

للقلب موجودة ما البكاء انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادرى اى شىء البكا وصح عطف موجبات
على محل الجملة لانه يؤدى معنى الجملة لان معنى ولا موجبات القلب ولا موجبات قلبى وهو فى معنى
قلبى له موجبات والوجه الثامن وجهى الفرق بين الالغاء والتعليق ان سبب التعليق موجب
للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيدا قايما بنصبهما وسبب الالغاء مجوز للاعمال ولا
هال فيجوز زيدا ظننت قايما بنصبهما مع التوسط وزيدا قايما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز
الالغاء العامل المتقدم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الالغاء لا فى الابتداء خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم اجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قايم برفعهما واستدلوا على ذلك بقوله
وهو بعض بنى فزارة كذاك ادبت حتى صار من خلقى انى وجدت ملاك الشيمة الادب برفع ملاك
على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفى الحماسة بنصبهما على الاعمال
وقوله وهو كعب بن زهير ارجو واملك ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل برفع تنويل
على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكى عن بنى اسد
خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل الغى فيهما مع تقدمه على المبتداء والخبر
واجيب عنهما بان ذلك محتمل لثلثة اوجه احدها ان يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة
والاصل لملاك ولدينا ثم حذفت اللام وبقى التعليق بحاله كما كان مع وجوده وهذا مانع لفظه
وبقى حكمه قاله فى المغنى وعلى هذا حمل سيبويه قوله واخال انك لاخى مستتبع بكسر ان على تقدير
انى للاخى والوجه الثانى ان يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس هو التوسط بين المعمولين
فقط بل توسط العامل فى الكلام مقتض ايضا للالغاء نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين اقوى من
الالغاء مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت فى البيت الاول واخال فى البيت الثانى قد
سبق بمتقدم عليه اما وجدت فقد سبق بانى واما اخال فقد سبق بماء النافية فجاز الغاؤهما
وجعلا لكونهما متوسطين ونظيره فى المسبوقية بالغير متى ظننت زيدا قايما يجوز فيه الالغاء
لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث ان يكون من الاعمال على ان
المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل انى وجدته وما اخاله فحذف ضمير الشان منهما

كما حذف فى قولهم اى العرب ان بك زيد ماخوذ والاصل انه والى الوجه الاول والثالث اشار
الناظم بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتداء فى موهم الغاء ما تقدما والوجه الاول اولى لان حذف
اللام قد عهد فى الجملة كقوله تعالى قد افلح من زكيها والاصل لقد افلح والوجهان الاخران ضعيفان
اما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه فى الجملة وهو المبتداء منزلة تقديم
المبتدا المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفى والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة
تقديم الخبر اما اذا لم يدخلا على العامل بطل الالغاء واما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف
احد المفعولين دون الاخر وسياتى بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل فى مواطن التفخيم
والحذف مناف لذلك فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اختصارا اى لدليل
يدل عليهما نحو اين شركائى الذين كنتم تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت باى كتاب ام باية
سنة ترى حبهم عارا على وتحسب فحذف فى الاية مفعولا تزعمون وفى البيت مفعولا تحسب لدلالة
ما قبلها عليهما اى تزعمونهم شركاء وتحسبه اى حبهم عارا على وعدل عن تقدير تزعمون انهم
شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركاء لان الكلام فى حذف المفعولين معا لا فى حذف ما سد
مسدهما واما حذفهما اقتصارا اى لغير دليل ففى سيبويه فيما نقله ابن مالك وعن الاخفش
والجرمى وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء فى ذلك افعال الظن والعلم
واختاره الناظم فقال ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول وحجتهم فى ذلك ان العرب
تجرى هذه الافعال مجرى القسم فتتلقاها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص ولقد علمت
لتاتين منيتى والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم
وعن الاكثرين الاجازة مطلقا لمجى ذلك فى افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده
علم الغيب فهو يرى اى يعلم والاصل والله اعلم يعلم الاشياء كاينة ويرى ما تعتقده حقا او نحو
ذلك ما يعطيه معنى الكلام وفى افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السواء مفعول مطلق
مفيد للنوع وقولهم فى المثل من يسمع يخل اى تقع منه خيلة قاله الموضح وقال صاحب التقريب والمعنى
من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاختصارى

وليس الكلام فيه وعن الاعلم يوسف الشنتمرى تفصيل فقال يجوز فى افعال الظن لكثرة السماع فيها
دون افعال العلم وعن ابى العلا ادريس يجوز فى ظن وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع فى الباقى ونسبه
لسيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا اى لغير دليل لان المفعولين هنا اصلهما المبتداء
والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتداء دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى مبتداء
امتناع حذف المفعولين او احدهما اقتصارا اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين
او مفعول الخ واما حذف احدهما اختصارا اى لدليل فمنعه ابو اسحق بن ملكون من المغاربة وطايفته
وحجتهم ان المفعول فى هذا الباب مطلوب من وجهين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه
احد جزئى الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب
من جهتين ولا خلاف فى جواز حذفه اذا دل دليل عليه واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به
هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه وكقوله وهو عنترة العبسى ولقد نزلت فلا
تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظنى غيره منى واقعا فحذف المفعول الثانى والتاء
فى نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان فرع اذا قلت زيدا ظننته قايما التقدير
عند الجمهور ظننت زيدا قايما وعند ابن ملكون وموافقيه اتهمت زيدا ظننته او لابسته ظننته
قاله الموضح فى الحواشى فايدة تنبيه هذا الخلاف فى الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين وليس من
الحذف فى شىء عند البيانيين لان غرض المتكلم مختلف فى افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع
الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن او علم وتارة يقصد نسبته
الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن او يعلم فينزل الفعل فى هاتين الحالتين منزلة
القاصر وح فلا يقال انه حذف منه شىء كما لا يقال فى القاصر انه حذف منه شىء واما اذا لم ينزل
منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض تعلق بافادتهما فصل تحكى الجملة الفعلية بعد القول
عند جميع العرب وكذا الجملة الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول فى جزئيها شيئا كما يعمل الظن
لان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها فجزاها معه كالمفعولين فى باب اعطيت فصح ان ينصبهما

واما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزئيها مفعولين لانه لم يقتضهما من
جهة معناها فلم تشبه باب اعطيت ولان تنصبها مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق
الا الحكاية قاله ابن الناظم وسليم بالتصغير قبيلة من قيس غيلان فهو سليم بن منصور بن
عكرمة بن حصفة ابن قيس بن غيلان وسليم ايضا قبيله من جذام من اليمن يجرون القول اى فى الجملة الاسمية
مجرى الظن يعملونه فيها اى فى الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول مطلقا
من غير شرط من الشروط الاتية وعليه يروى قوله وهو امرء القيس بن حجر الكندى يصف فرسا
اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب بالنصب لهزيز على انه مفعول
اول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشاوين تثنية شاء وبسكون الهمزة وهو السبق
ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزيز الريح دويها عند
هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفى اخره باء موحدة جمع اثابة وهى نوع
من الشجر وقوله وهو الحطيئة يصف جملا اذا قلت انى ايب اهل بلدة وضعت بها عنه الولية
بالهجر ما الفتح لانى على انها مع معموليها سدت مسد مفعولى قلت وايب اى راجع واهل بلدة مفعول
ايب والضمير فى عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء اخر الحروف
البردعة التى توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف
النهار عند اشتداد الحر والى راى سليم اشار الناظم بقوله واجرى القول كظن مطلقا عند
سليم نحو قل ذا مشفقا وغيرهم يشترط فى اعمال لفظ القول عمل ظن شروطا ثلثة وهى كونه
فعلا مضارعا فخرج المصدر والوصف والماضى والامر فلا يعمل شىء من ذلك عمل ظن لانها
لم تقو قوة المضارع فى هذا الباب وسوى به السيرافى بكسر السين قلت بالخطاب وسوى
به الكوفى قل فيجوز على قولهما اعمال الماضى المسند الى تاء المخاطب وفعل الامر نحو اقلت زيدا منطلقا
وقل زيدا منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب ويشترط فى المضارع اسناده للمخاطب لان
الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمته عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند
الى ضمير المتكلم ولا الغايب فلا تقول اقول زيدا منطلقا ولا تقول زيد عمرا منطلقا الا مر ولو قال

واسناده للمخاطب وسوى بالسير الى الى آخره كان ابين للتسوية ويشترط في ام المضارع كونه حالا
قاله الناظم في شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمرو بن ابي ربيعه اما الرحيل فدون بعد غد
فمتى تقول الدار تجمعنا انشد سيبويه بنصب الدار على انه مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو
حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واجابه
بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه في الحال انتهى وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول والحق ان
متى ظرف لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا
لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه وشرط كونه مضارعا للمخاطب
فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفريع عليه ويشترط في المضارع المسند
الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي عن العرب اتقول للعميان
عقلا فعقلا مفعول اول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتاخير وقال عمرو بن معدي كرب
المذحجي علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار
على المجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول
اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني والطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم
اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على
فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن واذا
كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين ويشترط في الاستفهام والمضارع
عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت اانت تقول زيد منطلق
فالحكاية واجبة وخولفا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وساير البصريين فاجازوا النصب
ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل
مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا
عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا اللفظ وهو لم يتصل بالاستفهام
نقله الموضح في حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان

قدرت الضمير وهو انا فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقا فليتامل
واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زماني او مكاني او مجرور او معمول القول مفعولا
كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وكتظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم
ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله
ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح
الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول اول لتقول
وجامعه مفعول الثاني وشملي مفعول جامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله
الآخر فاعل تقول مرتين والاول منهما منفصل من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام
بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك افي الدار
تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي اجهالا تقول بني لوي
لعمر ابيك ام متجاهلينا ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني
لوي جهالا وبني لوي مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر
الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لوي جهالا ام متظاهرين بالجهل حين استعملوا
اهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول
زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم في نية التاخير قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان
لا يتعدى باللام نحو اتقول لزيد عمرو منطلق برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى
الظن ولم يكن الا في الاسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر انه يدل عليه اصول النحاة
مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل واقره ويجوز الحكاية
مع استيفاء الشروط نحو ام تقولون ان ابراهيم الاية بالتاء المثناة فوق وكسران في قراءة الخطاب
للاخوين وابن عامر وحفص وروي على م تقول الرمح بالرفع على الحكاية واذا اعمل القول عمل الظن
قيل يجري مجراه في العمل خاصة ام في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن
معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن

معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا فليس المعنى على ظننت لان هذه المرءة
مرت ضبا عند هذا الشاعر فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد في الضباب انها من مسخ بني
اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا
حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدا واسرائين على تقدير مضاف اي مسخ اسرائين فحذف
المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة
في اسرائيل واذا اجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق و
كون الفاعل والمفعول المسمى واحد قال في النهاية وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على
القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في العمل والمعنى قال بالجواز ومن قال في العمل فقط
قال بالمنع قلته تفقها ولم اره نصا والله اعلم هذا **باب ما ينصب مفاعيل ثلثة** بالنصب بدلا
من مفاعيل ولم يقل ثلثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة او ضرورة
قاله ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم
اللفظ وهو غير عاقل قال الموضح في الحواشي وهي اعلم وارى اللذان كان اصلهما قبل دخول همزة
النقل عليهما علم ورأى المتعديان لاثنين وانما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع واما بقية اخواتهما
وهي ظننت واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا
ان يقال اظننت زيدا عمرا قايما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازه قوم
منهم طرد للباب قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وما ضمن معناها من نبا بتشديد الموحدة وانبا
وخبر بتشديد الموحدة واخبر وحدث بتشديد الدال نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات فيري
بضم الياء مضارع ارى والهاء والميم مفعوله الاول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات
مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجسم ولا تدرك بحاسة البصر قال الموضح
في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة
فيرى على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي
اجازوه ممكن عندنا فانهم اذا ابصروها حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله نحن ممتنع عندهم

انتهى والحق بذلك راى الحلبية سماعا نحو واذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اريكهم كثيرا لفشلتم
فالكاف فيهما مفعول اول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث
وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم اظفر على فعل متعد لثلثه الا وهو مبني للمفعول
كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي الي غرايب الاشعار فالتاء نايب الفاعل
وهي المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي الي مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول
الاعشى ميمون بن قيس وانبئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن فالتاء مفعوله الاول وقيسا
الثاني وخير الثالث ومعنى ابله اجربه وقول العوام بن عقبه بن كعب بن زهير وخبرت
سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعودها فالتاء المفعول الاول وسوداء الثاني ومريضة
الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب وما عليك اذ اخبرتني دنفا
لعلك يوما ان تعوديني فالتاء المكسورة المفعول الاول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف
المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري او منعتم ما تسالون فمن حدثتموه له علينا العلاء فالضمير
المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول
والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلثة اشار الناظم بقوله الى ثلثة راى وعلما عدوا اذا
صارا ارى واعلما ثم قال وكارى السابق نبا خبرا حدث انبا كذاك اخبرا وقال الناظم في شرح
التسهيل ان اولى من ذلك يعني من نصب نبا واخواتها ثلثة ان يجعل الثاني منهما على نزع
الخافض كما في آية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما قال سيبويه
في نبئت عبد الله والثالث الحال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه
سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول
استغناء عنه كما علمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا
ولا تذكر من اعلمت به لان الفايدة لا تعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه
اذ قد يراد الاخبار بمجرد المعلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول ابي العباس وابي بكر
وابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش

وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفا على علم وهو
قياس قول الاخفش لا بد من الثلثه وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه
واما حذف الثلثه جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلثه لدليل وغيره وان لم يجز
في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فايدة له لان الانسان لا يخ
غالبا من علم او ظن واما الاعلام فانه يخلو منه انتهى وللثاني والثالث من المفاعيل الثلاثه
بعد النقل من جواز حذف احدهما اختصارا اي لدليل ومنعه اقتصارا اي لغير دليل ومن الالغاء
والتعليق ما كان لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول الناظم وما لمفعولي علمت مطلقا للثان
والثالث ايضا حققا خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل او للمفعول
وهو ابو علي الشلوبين ونسبه الى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسى
الجزولي فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في
الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نايب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز
في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك معملا ملغا في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب
في الترشيح لا تلغى اعلم واخواتها الا ان منصوبيها لا ينعقد منهما مبتدا وخبر لبقاء الاول غير
مرتبط فان بينتها للمفعول ووسطتها او اخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا ح الا منصوبان وينعقد منهما
مبتدا وخبر ولم يؤثر فيهما شيئا ولنا من الادلة على الالغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم
البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدا ومع الاكابر خبره واعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل
بين المبتدا والخبر ومن النظم قوله وانت اراني الله امنع عاصم وارأف مستكفى واسمح واهب
فانت مبتدا وامنع خبره واري ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا والخبر ولنا على التعليق
من النثر الفصيح قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فالكاف والميم مفعول اول
وجملة انكم لفي خلق جديد في محل النصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن
الجملة بالبرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير
اذا مزقتم كل ممزق تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين

ولا يصح ان تكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو
مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله حذار فقد نبئت انك للذي ستجزى
بما تسعى فتسعد او تشقى فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض
والتاء نايب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين
والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان قال ابن مالك في النظم وغيره واذا كانت ادرى واعلم
مفعولين من راي البصرية وعلم العرفانية المتعدي كل منهما لواحد تعديا بالهمزة لاثنين نحو ارايت
زيدا الهلال اي ابصرته اياه واعلمت زيدا الخبر اي عرفته اياه قال الله تعالى من بعد ما اريكم ما تحبون
فالكاف والميم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذ يريكموهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا
حال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف لهما او لاحدهما لدليل
او غيره وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا همز
فلاثنين به توصلا والثاني منهما كثاني اثنى كسا ووجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول الا
ترى ان الحكم غير زيد في قولك اعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا
فتقول في حذف الاول اعلمت الخبر واريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني اعلمت
زيدا واريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا اعلمت واريت كما تقول كسوت وفي
منع الالغاء والتعليق في المفعولين معا لانهما ليس اصلهما المبتدا والخبر قيل وفيه نظر في موضعين
احدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو علم ادم الاسماء والموضع
الثاني ان ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو رب ارني كيف تحيي الموتى
فارني فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الاول وكيف تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها
مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابي حيان وقد يجاب عن الاول بان الدليل قام على
جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس نحو البست زيدا جبة على
كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدي
فكثير وذكر امثلة منها علم الشيء واعلمته اياه اي عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه

ان ما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لا يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود
السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعاء ان الرؤية هنا اي في ارني كيف تحيي الموتى علمية لا بصرية
كما قال الحوفي في الفرقان الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا ويخرجها مخرج رؤية العين
ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم انتهى ذكره في سورة النساء ولك ان تقول ليس هذا
من التعليق في شيء بل جملة كيف تحيي في تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير ارني كيفية
احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم
كيفية فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسي لجواز ان تقول اكسني
كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سؤال عن معمول به قلته بحثا ولم اره مسطورا فاتضح
سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم والثان منهما كثاني اثنى كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا اعنا
باب الفاعل الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر او مؤول به
اي الاسم اسند اليه فعل تام متصرف او جامد او ما في تاويله اي الفعل مقدم اي الفعل وما في
تاويله على المسند اليه اصلي المحل في التقديم واصلي الصيغه فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك
الله والمضمر البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو اقوم وقم والمؤول به اي بالاسم ما اقترن بسابك
لفظا او تقديرا والسابك هنا ان وان وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا الم يان اي الم يان
بان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله اي خشوع قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي اي ذهابها
ولا يتقدر من هذه الاحرف الا ان بكون النون خاصة نحو ما راعني الا يسير اي الا ان يسير
ولا تتقدر ان المشدده ولا ما العدم ثبوته ولا يتقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من
هذه الاحرف الثلثه عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا
الايات ليسجننه بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا
ضميرا راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء مصرحا به في قول الشاعر بدا لك
تلك القلوص بدا والى ذهب المبرد ومن وافقه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله اولم يكفهم
انا انزلنا وشبهه اي من الفعل المعتل والصحيح اتى زيد ونعم الفتى لا فرق في ذلك بين المتصرف

حيث اولوا ليسجننه

كاتي والجامد كنعم والمؤول بالفعل يشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانه فمختلف في تاويل يختلف والوانه
فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه ولا فرق في اسم
الفاعل بين السالم كما مثل وغير السالم نحو منير اوجهه في قولك اتى زيد منيرا وجهه وهو المشار
اليه في النظم بقوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى فاتى فعل ماض وزيد
فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو
زيد وامثلة المبالغة نحو ضراب وضروب ومضراب او ضريب وضرب زيد والصفة المشبهة نحو
زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رايت امرا احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان
والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه المرء بين واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيدا واسم
الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك
وقال ابو حيان او اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا ان تخرجا ففي اياك ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر
انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قايما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في
الاصطلاح وقوله ومقدم دافع لتوهم دخول زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين
بل زيد مبتدا وقام متحمل لضميره والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن
مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا في قلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل
بيدوم المذكور لا بمحذوف وان الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلي المحل قيد مخرج
لنحو قايم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو قايم مقدم في اللفظ واصله التاخير لانه خبر
وزيد مبتدا هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قايم مبتدا
وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله في الحد ولا
يحتاج الى قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة قيد مخرج لنحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر
ثانيه فانها صيغة غير اصلية لانها مفرعة عن ضرب بفتحهما على الصحيح عند جمهور البصريين
فزيد ليس فاعلا بل نايب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة اصلية تحتاج الى القيد لاخراج نايب

الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو اعجبني قراءة في الجامع القران
فالمصدر هنا بمعنى المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول فصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل
تقديرا والقران نايب الفاعل به والتقدير يعجبني ان يقرا في الجامع القران وسلم الحد بعد ذلك
للفاعل وله احكام سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني الكلام عنه ورافعه المسند وفاقا
لسيبويه لا الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى سمع من كلامهم خرق الثوب
المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع اولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستانس
له بعضهم بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان
حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وقد يجر لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع
الله الناس فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا ان يدفع الله الناس او يجر باضافة
اسمه اي المصدر نحو قول عايشة من قبلة الرجل امراته الوضوء فالوضوء مبتدا موخر ومن قبلة
الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامراته مفعوله وسياتي ان
اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين او يجر بمن او الباء الزايدتين
او اللام الزايدة فالاول نحو ان يقولوا ما جاءنا من بشير اي ما جاءنا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا
اي كفى الله والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون اي هيهات ما توعدون الحكم الثاني وقوعه
بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم عليه اي على الفاعل ولكنه ذكره توطية لقوله
فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند
وكون المسند اليه المقدم اما مبتدا نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد
على زيد وزيد مبتدا وقام وفاعله خبر زيد واما فاعلا لكونه محذوف الفعل في نحو وان احد
من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك
احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدا واستجارك خبره من غير حذف لان اداة الشرط موضوعة
لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش
والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدا وسوغ الابتداء به اما تقدم الشرط عليه او نعته

بالمجرور بعده

بالمجرور بعده واستجارك خبره وجاز الامران الابتدائية والفاعلية في نحو ابشر يهدوننا فبشر
يجوز ان يكون مبتدا وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون
فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب
في الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران في انتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدا وتخلقونه
خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل
احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل به ضميرا منفصلا على ما هو القانون عند
حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان في
الفعلية تخالف المتعاطفين لان ام نحن الخالقون عطف عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب اولى من
التخالف ومن ثم قال الموضح في المغني وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا
لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون انتهى وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شي
خاص مطلوبة في الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض الرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء وما
ذكره من وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين وعن الكوفيين جواز تقديم الفاعل على
المسند تمسكا بنحو قول الزباء بفتح الزاء والباء الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة وتعد من
ملوك الطوايف ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا وجه التمسك ان مشيها
روي مرفوعا ولا جايز ان يكون مبتدا اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين
ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح
الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التودة قال الجوهري وفي القاموس الوئيد
الرزانة والتاني وهو عند نا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم
او مشيها مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدا
حذف خبره لسد الحال مسده اي حكمك لك مثبتا قيدا او مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل اليه
بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما استفهامية في محل رفع على الابتداء والجمال خبره وهو جار
ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على ما وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة

فلا داعي اليها لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتداء
فتخريج على شاذ كما مر في بابه واما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لا بد فيه
من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا وعلى تقديره تكلف ففيه ضعف من وجه اخر وهو
ان الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل مشيها منه وجب ان يقترن بهمزة
الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان قلت ما فايدة الخلاف بين
اهل البلدين قلت فايدته تظهر في التثنية والجمع فنقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون
قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث
من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ
بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر في اللفظ
فهو ضمير مستتر راجع اما للمذكور متقدم على المسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه
الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن
ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام
اي ولا يشرب هو اي الشارب لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا
يزني الزاني وليس براجع الى الزاني لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة
فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها
سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي الروح والتراقي اعالي الصدر والثاني نحو قولهم اي العرب اذا
كان غدا فاتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه فان
كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان
مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما اي اذا كان هو اي ما نحن الان عليه من سلامة في غد هذا في
المثال وفي البيت فان كان هو اي ما تشاهد مني ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان
فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت

في موضع

في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع
الحال من فاعل كان وملحكي سيبويه اذا كان غد بالرفع على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة
تميم والرفع لغة غيرهم وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء اخر الحروف هو قطري
ابن الفجاءة الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر
فهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما اولناه من الاية
والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النايب عن الفاعل نحو قضي
الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين في التعجب اذا دل عليه متقدما
مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع يصح حذف
فعله جوازا ان اجيب به نفي كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل فعل محذوف
دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية اي بلى قام زيد ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية
ولو جعل مبتدا حذف خبره لم يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شي قلت
بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم
الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من
عراه الامر اذا غشيه وقلبه معمول يعر وشي فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الشوق
او اجيب به استفهام في محقق اي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد فزيد فاعل
فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعل مبتدا حذف خبره لفوات مطابقة الجواب
للسوال ومنه ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول
الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء
يكون جوابا عن سوال محقق قاله التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع
ولا عدمه ثم قال والدليل على المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدا انه جاء عند عدم الحذف كذلك
كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى وهو معارض
بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدا انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر

الى قوله قد الله يحييكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه
على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان
كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية او اجيب بان استفهام مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل
المبني للمفعول قال السيد عبد الله كقراءة الشامي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال
فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نايب الفاعل واوجبه الخفاف لخفاء الاعراب وعدم القرينة وقال
الموضح في الحواشي لا يجب بل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل ويجمع اصال
على اصايل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل ويسبح فيها
بالغدو والاصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول به
ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بكسرها
فالوقف دونهم وقوله وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والنسلي
وقال ابو عبيدة هو مهلهل وقال العيني هو نهشل وقال بعضهم هو الحارث بن نهيك النهشلي ليبك
يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام
المقدر كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل فعل
محذوف اي يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نايب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع
الفقير الذليل والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي
الاذهاب والاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح
واللام ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد رجلان ذليل ومتوقع
معروف لاجل اذهاب المنايا بيزيد ويروى ليبك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع
فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء
في صورة العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحذف وهو اي حذف فعل الفاعل كما في الاية والبيت
قياس وقال الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته ابو
عمرو وابن جني بكسر الجيم واسكان الياء ليس منسوبا وانما هو معرب كني واسمه ابو الفتح وهما من

البصريين

بفتح الباء بل مستجمين

البصريين اجازا اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس
والمرفوع في الاية والبيت خبر مبتدا محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالنقل
الاول ابو حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى القياس لا يجوز في نحو يوعظ بالبناء للمفعول في المسجد
رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب
ان يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز ان يجعل زيد
فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن
الفاعل ونايب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل زيد اي يعظهم زيد
والى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد في جواب من قرا او اسلم زيد اي سلم
الفعل الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت لابن اصرم طعنة حصين
عبيطات السدايف والخمر فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه احلت اي وحلت له الخمر لان احلت
المزيد يستلزم حلت لان المطاوع بالفتح يستلزم المطاوع بالكسر ولان المزيد يستلزم المجرد وحكي
ان الكسائي سال بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار فعل
اي حلت له الخمر فقال يونس بن الحسن والله ما وجهته غير اني سمعت الفرزدق ينشده بنصب
طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة
فاعل احلت وحصين بالجر بدل من ابن اصرم او عطف بيان عليه وعبيطات مفعول احلت
والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدايف بالسين المهملة والفاء اخره سقف السنام
وغيره مما غلب عليه الشحم وكان حصين بن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر
واكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله احلت له الطعنة شرب الخمر واكل اللحم
الطري وفسره اي فسر الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك
فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك احد والحذف في هذه
الصورة الاخيرة واجب لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين
العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيها والحكم الخامس من احكام الفاعل ان فعله وما هو بمنزلته

مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فكما تقول قام اخوك واقايم اخوك كذلك تقول قام اخواك
واقايم اخواك وقايم اخوتك واقايم اخوتك وقام نسوتك واقايم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه
لو قيل قاما اخوك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم
وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية
والجمع وبين التانيث حيث الحقوا علامة التانيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التانيث
ليست علامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل قال الله
تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة واليه اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا ما اسند لاثنين
او جمع كفاز الشهدا وحكى البصريون عن طيء وحكى بعضهم عن ازد شنوءة بفتح الهمزة وسكون الزاي
قال في الصحاح ازد ابو حي من اليمن وهو بالسين افصح يقال ازد شنوءة وازد عمان وازد السراة وا
في تسمية ازدا والاسد اقوال قيل لانه كان كثير العطا فقيل له ذلك لكثرة من يقول اسدى الي كذا
وازدى الي كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم
النون وفتح الهمزة ضربوني قومك وضربنني نسوتك وضرباني اخواك وفي الحديث او مخرجي هم قاله
صلى الله عليه وآله لما قال له ورقة بن نوفل وددت ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل
او مخرجويهم فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقال عمرو بن ملقط الجاهلي الفينا عيناك
عند القفا اولى فاولى لك ذا واقية فالفينا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نايب الفاعل
فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونايب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب
متعلق بالفينا وذا واقية حال من المضاف اليه وهو الكاف وواقيه مصدر معناه الوقاية
كالكاذبة مصدر معناه الكذب واولى فاولى لك دعاء اي قاربك ما يهلكك وهذا البيت
يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورايه مخافة ان يتبع فتلتقي عيناه عند
قفاه من شدة الالتفات وقال امية يلومونني في اشتراء النخيل اهلي فكلهم الوم فاهلي فاعل يلومونني
فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشترا مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله
ويروى اشتراي النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو خبر

الجمهور

اخواك وقاموا اخوتك

جمهور خبره وهو اسم تفضيل من لُم بالبناء للمفعول كقتل اي وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل
ويروى وكلهم يعذل ويعذل واهل الذي باع بالجونة كما حكى البابع الاول وقال الاخر نتج الربيع محاسن
القحنها غر السحايب فغر جمع غرا مؤنث اغر بمعنى ابيض فاعل القح والحقه علامة جمع المؤنث وهي النون و
السحايب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كما وجمع مسو على غير قياس و
في ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقه الالف والتاء دون النون نحو اقايمات
الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه ان الالف والواو والنون في ذلك المسموع احرف وان
لحقوا ازد شنوءة دلوا بها على التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا كما دل الجميع من العرب بالتاء في قامت على
التانيث بجامع الفرعية عن الغير والمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه
واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة فكا
ارادوا ان يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهي لغة قليلة والى هذا يشير قول الناظم
وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند لا انها ضماير الفاعلين وما بعدها من
الظواهر مبتدا وهي وما قبلها خبر على التقديم للخبر والتاخير للمبتدا او ما بعدها تابع لها على الابدال
من الضمير بدل كل من كل والصحيح ايضا ان هذه اللغة وهي الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين او
المفردات المتعاطفة بغير واو خلافا للزاعمي ذلك بكسر ميم الجمع اي خلافا لمن زعم ان الظواهر مبتدا آت
ولمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات كالخضراوي في قوله لا نعلم احدا
يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وانما كان الصحيح انها احرف لا ضماير لقول الائمة من
اهل اللغة ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر كما يقول به الاول والابدال من الضمير كما يقول
به الثاني يجيزها جميع العرب ولا يختصان بلغة قوم باعيانهم قاله ابن مالك في شرح التسهيل
وانما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجي قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات
يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما تولى قتال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم
فالحق علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج
من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر واسلماه خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا لم

تهم

تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب
وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنا ويذم الفقر دعيني للغنا اسعى فاني رايت الناس شرهم الفقير
واحقرهم واهونهم عليه وان كان له نسب وخير فالحق علامة التثنيه وهي الالف في كانا مع
المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو
احقر الناس واهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد ابو حيان على الخضراوي حيث قال لا نعلم
احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغنى وليس الرد بشي لان منع
التخريج لا التركيب انتهى والحكم السادس من احكام الفاعل انه ان كان مونثا انث فعله بتاء ساكنة
في اخر الماضي جامدا كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك مستفاد من قول الناظم وتاء تانيث
تلي الماضي اذا كان لانثى وبتاء المضارعة في اول المضارع ولم يتعرض له في النظم ويجب ذلك التانيث
في مسئلتين احدهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا لغايبة حقيقية التانيث او مجازيته ونعني
بحقيقي التانيث ما له فرج والمجازي خلافه فالحقيقة كهند قامت او تقوم والمجازية نحو الشمس طلعت
او تطلع وانما وجب تانيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال
هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي او ما يقوم الا هي
والشمس ما طلع الا هي او ما تطلع الا هي فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل
لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المراة الحاضرة قمت او اقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا
لمونث وتاء التانيث يجوز تركها في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا وهو ما ليس له فرج
واليه اشار الناظم بقوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع كقوله وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة
وارضا نافعين فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكان القياس ابقلت لان
الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثر
يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل
على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه
دل على انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن تخفف الهمزة

بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التخفيف وقد يعارض بالمثل فيقال انما يثبت دعوى
الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات
كتاب سيبويه انه روي ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على
ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى
وفي هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها يا باه وقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح
بها رهط قيس بن معدي كرب ويزيد بن عبد المدان الحارثي فاما تريني ولي لمة فان الحوادث
اودى بها وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء للضرورة واللمة
بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس دون الجمة والحوادث جمع الحادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة
مونث مجازي وقيل المراد حدثان الليل والنهار واودى بها بمعنى هلك يتعدى بالباء والمسئلة
الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث وهو ما له
فرج نحو اذ قالت امراة عمران والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله وانما يلزم فعل مضمر متصل
او مفهم ذات حر وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو ردي لا ينقاس
فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد ياتي بلا فصل انه ينقاس على قلة وانما جاز
في الكلام الفصيح نحو نعم المراة في المدح وبئس المراة في الذم بترك التاء فيهما لان المراد بالمراة فيهما الجنس
وهو مونث مجازي وسياتي ان الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مونث مجازي فلذلك يجوز فيه
ذلك الترك واليه اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه
بين ويجوز الوجهان التانيث والتذكير في مسئلتين احدهما المونث الحقيقي الظاهر المنفصل من
الفعل بفاصل كقوله وهو جرير بن الخطفي يهجو الاخطل لقد ولد الاخيطل ام سوء على باب استها
صلب وشام فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير
والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي
اليوم امراة فامراة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية والتاء
بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المونث وضعفت العناية به

وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو
اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير لعوق جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل
وفاعله المونث الا الاستثنائية الايجابية فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش واوجب التذكير
في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقه وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل
الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند وانشد
الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت
وانثه مع وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك في النثر على قلة فقال والحذف مع فصل بالا فضلا
كما زكا الا فتاة ابن العلا وقرا ان كانت الا صيحة بالرفع وقرا مالك بن دينار والحسن وابو رجاء
وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء من ترى
ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة الثانية من
جواز الوجهين المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر ولو قرئ وجمعت بالتاء لم يمتنع ومنه اي من
مجازي التانيث اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة والجمع المكسر كاعراب وهنود لانها
في معنى الجماعة والجماعة مونث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع نحو كذبت قوم قبلهم
نوح ومع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم
الجنس نحو اورق الشجر ومع اسم الجمع المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجمع المونث نحو وقال نسوة ومع
الجمع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع الجمع التكسير المونث نحو جاء الهنود فاتى في جانب التذكير بالنشر
مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقولهم هو شمس واسد وبحر جود وبهاء وشجاعة
وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين امنوا
بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب التانيث مع المونث المجازي لامرين احدهما ان التانيث
غير حقيقي فتضعف العناية به والثاني ان هذا المونث في معنى المذكر فحمل عليه كما حمل المذكر على المونث
في جاءته كتابي يريد اي صحيفته والى ذلك اشار الناظم بقوله والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كا
لتاء مع احدى اللبن الا انه سلم فيه نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمونث اوجبت التذكير في الفعل

في نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المومنون واوجبت التانيث في الفعل في نحو قامت الهندات
هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح
التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المونث فانه انفرد عن اصحابه بجواز الامرين
ووافق اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه واحتجوا بنحو الا الذي
امنت به بنو اسرائيل فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر وبنحو اذا جاءك المومنات فذكر الفعل مع جمع
تصحيح المونث وبنحو قوله فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون الي ثم تصدعوا فذكر الفعل مع اسناده
الى جمع تصحيح المونث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا تفرقوا واجيب بان البنين في قوله
بنو اسرائيل والبنات في قوله بناتي لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد
عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع
التكسير وليس الكلام فيه قاله الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير فيهما اما
ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى وبان التذكير في جاءك المومنات
للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امراة اولان الاصل النساء المومنات والنساء
اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعومل معاملته اولان ال في المومنات اسم موصول
مقدرة باللاتي وهي اي اللاتي اسم جمع وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث
قيل وفي هذه الاجوبة الثلثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل بغير الا الارجح فيه التانيث
وتركه مرجوح وقد اجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكون قد اجمعوا على وجه مرجوح واما
الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان
الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان ال في نحو المومن والكافر معرفة لكون الوصف
للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه
حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمونث وجب تانيث فعله
نحو قالت الهندان والحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه منزلة
منه منزلة جزئه ثم يجي المفعول بعدها وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجي الفاعل

بعدهما وقد يتاخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول وكل ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول
وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا جايز وواجب فهذه ستة مسايل داخلة تحت
قول النظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا وقد يجاء بخلاف الاصل وقد يجي
المفعول قبل الفعل فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فنحو وورث سليمان داود فسليمان
فاعل وداود مفعول واما وجوبه اى الاصل ففى مسئلتين احدهما ان يخشى اللبس فى الفاعل ولا قرينة
تميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل
خشية التباس احدهما بالآخر وصور ذلك ستة عشر صورة ثمانية من ضرب اربع فى مثلها وذلك
بان يكونا مقصورين او اشاريين او موصولين او مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول
النظم واخر المفعول ان لبس حذر فيتعين فى هذه الصور ان يكون الاول منهما فاعلا والثانى مفعولا
قاله ابو بكر بن السراج والمتاخرون كالجزولى وابن عصفور وابن مالك فى النظم وغيره وخالفهم
فى ذلك ابن الحاج فى نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد فى كتاب سيبويه شيء من هذه
الاغراض الواهية محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال
من مقاصد العقلاء فان لهم غرضا فى الاجمال كما ان لهم غرضا فى البيان وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو
ضرب احدهما الآخر اذ لا يبعد ان يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تعيين فياتى باللفظ المحتمل وبان
تاخير البيان لوقت الحاجة جايز عقلا باتفاق عند الاصوليين ولغة عند النحويين فلا يمتنع ان
يتكلم المجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول
بقلب عينيهما المكسورة والمفتوحة الفا وجايز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب حنيفة
واصحاب الظاهر وابى اسحق المروزى وابى بكر الصيرفى لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال
الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعين الامتثال فاما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل فى معانيه
انه لا خلاف بين النحويين فى انه يجوز فى نحو فما زالت تلك دعويهم كون تلك اسمها اى اسم زال ودعويهم
الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى لا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين فى الاية جواز مثل
ذلك فى ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى

وكذا يقال فى الباقى فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضرب موسى سعدى او معنوية كاكلت الكمثرى
الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة الثانية من مسئلتى وجوب تقديم الفاعل على المفعول ان
يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر لانقلب المعنى وذلك
لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر
فاذا اخر وقيل انما ضرب زيدا عمرو جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر وكذا الحصر بالا عند ابى موسى الجزولى وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا تاخير المفعول المحصور
بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون والكسايى والفراء وابن الانبارى من الكوفيين تقدمه
اى المفعول مع الا على الفاعل كقوله وهو دعبل بن على الخزاعى ولما ابى الا جماحا فواده ولم يسل عن ليلى
بمال ولا اهل فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فواده والجماح هنا الاسراع
والجموح من الرجال الذى يركب هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بنى عامر تزودت من ليلى
بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بى كلامها فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها
وقوله وهو زهير بن ابى سلمى بضم السين وهل ينبت الخطى الا وشيجه وتغرس الا فى منابتها النخل
فقدم الجار والمجرور وهو منابتها المفعول المحصور بالا على نايب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت
بضم الياء مضارع انبت والخطى بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر
عند عمان بتخفيف الميم والخطى مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهى عروق شجر
الرماح فاعل مؤخر وتغرس بالبناء للمفعول والنخل نايب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا
على الفاعل يدعى تقدير عامل للمرفوع قال فى التسهيل وتبعه فى المغنى ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها
الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد
الا زيد فاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع فى هذه
المرفوع فى هذه الابيات ليس واقعا فى مركزه الاصلى لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقديرا لم
يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا حل فى موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب
غلامه زيدا والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر

واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا فنحو ولقد جاء آل فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وآل فرعون
مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف ربه عمرو فعمرو فاعل وربه مفعول قال
جرير يمدح عمر بن عبد العزيز جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه
مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه فى الرتبة والى ذلك اشار
الناظم بقوله وشاع نحو خاف ربه عمر والمراد به عمر بن الخطاب واما وجوبه اى وجوب توسط المفعول
بين الفعل وفاعله ففى مسئلتين احدهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه
بكلمات فابرهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم فمعذرتهم
فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود الضمير على المفعول
وهو متاخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول
لا فى نثر ولا فى شعر واجازه منهما الاخفش وابن جنى من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف
الواو من الكوفيين وابن مالك فى التسهيل فى باب الضمير احتجاجا فى النثر بقولهم ضربونى وضربت قومك
باعمال الثانى حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان
وكلاهما فيه ما فى ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر موخر الرتبة وفى الشعر بنحو قوله وهو النابغة
وابو الاسود او عبد الله بن همارق على الخلاف فيه جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عايد الى عدى وهو مفعول ورتبته التاخير وجزاء الكلاب
مفعول مطلق واختلف فى معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمى بالحجارة وقال الاعلم ليس بشيء
وانما هو دعا عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من الطف الهجو والصحيح
جوازه فى الشعر فقط للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد فى الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال
والبدل فمستثنيان لخروجهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشايع تقدم مفسر ضمير الغايب باعتراف
ابن مالك وغيره فمن جاء بما خالفه فلا يعول عليه فى قياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا المخرج منها
ثم الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار فى النظم فقال وشذ نحو زان نوره الشجر والمسئلة
الثانية من مسئلتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما

انما يخشى الله من عباده العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول
والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء وكذا الحصر بالا عند غير الكسايى فانه يجب تاخير الفاعل المحصور
بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واحتج الكسايى على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا بقوله ما عاب
الا لئيم فعل ذى كرم ولا جفا قط الا جبأ بطلا فقدم الفاعل المحصور بالا فى الموضعين والاصل ما عاب
فعل ذى كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبأ وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا
البخيل مقابل الكريم والجبأ بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفى آخره همزة غير ممدودة الجبان ومقابله
البطل وهو الشجاع وقوله نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور
بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب احدا بالنار الا الله ونبئتهم
مبنى للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قايم مقام الفاعل وضمير الغايبين مفعوله الثانى وجملة عذبوا
فى موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعينى وقوله فلم يدر الا
الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت لنا
والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والاناء بكسر الهمزة وسكون النون
وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشمة الكلام الشر والعداوة
والوشام ايضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على
الفاعلية بهيجت وغير الكسايى قدر المنصوب والمجرور غير المحصورين فى هذه الابيات ونحوها
عاملا فقدر قبل فعل ذى كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت درى بناء
على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا فى مستثنى او مستثنى منه او تابع له كما تقدم تمثيله وتقدم
وعليه جرى فى التسهيل وخالف هنا فقال وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر
واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول
مقدم على الفعل الذى بعده ويجوز فى غير القرآن تاخيره واما وجوبه اى وجوب تقديم المفعول على الفعل
والفاعل جميعا ففى مسئلتين احدهما ان يكون المفعول مما له الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاى
آيات الله تنكرون فاى مفعول مقدم لتنكرون او اسم شرط نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فاياما

شرط جازم مفعول مقدم لتدعو وماصلة وتدعو مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين
المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان تقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما
ظاهرة او مقدرة وليس له اي لعامل المفعول منصوب غيره اي غير المفعول مقدم نعت منصوب عليها اي
على الفاء مثال اما المقدرة نحو وربك فكبر تقديره واما ربك فكبر ومثال اما الظاهرة نحو فاما اليتيم
فلا تقهر وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من ان تلي الفاء اما الملفوظة او المقدرة تفصل بينهما بالمفعول
فان قيل مابعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هيهنا في المفعول فالجواب انها انما تمنع مابعدها
ان يعمل فيما قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي وهي هيهنا ليست فيه لانها مؤخرة من تقديم وكان حقها
ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من ايلائها
اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به متقدم على الفاء فانه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب
فلا يجب تقديم المفعول نحو اما اليوم فاضرب زيدا فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف
والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغني عن تقديم المفعول تنبيه يدرك بالتامل فيما
تقدم انه اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول
كما هو الاصل فيهما كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم الفاعل على المفعول هنا تعذر الاتصال
في الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان المضمر مفعولا والاخر فاعلا وجب في الضمير وصله
بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب ان يؤتى
بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والاخر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل
ووجب اما تاخير المفعول الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا وزيدا
ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم في النظم يوهم امتناع التقديم
للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة
ضرب موسى عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر
الفاعل غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل
والصواب ما ذكرنا من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان

عيسى

(margin: زعفوا وجه ... [illegible])

عيسى مبتدأ وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من اول الحكم السابع الى
هنا من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلث مسايل ان يخشى اللبس وان يكون المفعول
محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون
الفاعل متلبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين
ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفاء بشرطه وانه يجب تاخير الفاعل في مسئلة واحدة
وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويتخير في
المفعول بين تقديمه على الفعل وتاخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا
متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك والله اعلم هذا **باب النايب عن الفاعل** قال ابو حيان
لم ار مثل هذه الترجمة بغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل
للجهل به كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به
وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلت السجعة
قاله الموضح في شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قينة كانت لرجل
من ال عمرو بن مرثد علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل فبني علق في المواطن الثلثة
للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا
غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا هو المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح
الراء مفعول مطلق اي تعليقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هوي امراة
اي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القينة هريرة كما صرح به في بيت اول
القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت
رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امراة غيرها او لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره
غرض اي قصد نحو فان احصرتم واذا حييتم اذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها
الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان وجب حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمدته ووجوب
التاخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعلم حذفه وتانيث الفعل لتانيثه

ان كان ثم ثان غير مجرور واحد فاعل ينوب من اربعة بيان لواحد الاول منها المفعول به لانه كالفاعل
في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد
والمعتل العين او اللام نحو غيض الماء وقضي الامر والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل
للعلم به واينب المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب
التاخير عن الفعل بعد ان كان جايز التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن
فاعل فيما له الثاني المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول ام لا نحو ولما سقط فالاول
في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هنا
مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالراء والنون النايب
ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو اي السقوط وسير هو اي السير
لا المجرور بالحرف المعدى لانه لا يتبع على المحل اي محل المجرور اذا ناب عن الفاعل بالرفع فلا يقال مر
بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نايبا عن الفاعل لجاز في
تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم
على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علم انه ليس هو النايب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان
عنه مسئولا فلو كان عنه هو النايب لما تقدم على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله
فنايبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدأ
وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ نحو الزيت كيل ورمضان صيم وضرب شديد
ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونايبه
باقيين على حالهما ولان الفعل لا يؤنث لذي المجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل نحو مر بهند وكل
مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان
المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم سير
بزيد سيرا بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لابهامه بل ابقوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه
واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه واما كونه يرجع الى معهود فالا

عدمه

عدمه ولنا من الاجوبة انه انما يراعي محل ما يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زايد او
غير زايد وملحق له ظرف فالاول نحو لست بقايم ولا قاعدا بالنصب اتباعا للمحل قايم فانه يظهر اعرابه
محلا في فصيح الكلام في قولك لست قايما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد
فلتزعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا للمحل دون الاولى فان اعرابها النصب يتجدد ويظهر
في الفصيح نصبه في نحو فان لم تجد دون عدنان بخلاف المجرور بحرف اصلي معد نحو مررت بزيد الفاضل
بالنصب اتباعا للمحل المجرور المنصوب على المفعولية او مررت بزيد الفاضل بالرفع اتباعا للمحل المجرور المرفوع
على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ان خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل
اليه بنفسه مع دون ان وان وكي الا شذوذا فلا تقول مررت زيدا بالنصب على المفعولية ولا
مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله سيلكن في نجد
وغورا غايرا بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل
نجد فسقط قولهم لانه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا فنقول ليس
هو النايب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا وانما النايب في هذه الاية
ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف
وانما لم يقدر ضمير كان راجعا الكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز
كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذلك حيث لم يمنع مانع وامتناع الابتداء في المجرور
بحرف اصلي لعدم التجرد من العوامل اللفظية غير الزايدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب
الخفاف بانه قد يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدأ فالنايب احق واجدر بذلك
نحو نعم امراة هند اذ لو قيل هي نعم امراة لم يجز لان المبتدأ حينئذ يصير عايدا على شيء من الخبر مؤخر النهي
وقد يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك
انهم اجازوا النيابة في لم يضرب من احد اتفاقا لان الجر بالحرف الزايد كلا جر مع امتناع من احد
لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب لا لوقوع احد في الاثبات لان نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله
اذا احد لم يعنه شان طارق نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم

لمنع الابتداء واما قولهم ولان الفعل لا يونث في نحو كفى بهند فلانه لما لم يظهر للفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يونث الفعل له فاما قوله تعالى ان تعف عن طايفة منكم بالتاء الفوقية في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمول على معنى ان تسامح طايفة بدليل تعذب طايفة ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى المونث المجرور بالحرف فقد قال الوافي كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زايد فما بالك اذا كان مجرورا بحرف اصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زايد والخلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى مضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يونث فاعله التانيث قال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر اي كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نايب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على ان يكون نايب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفايدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فيحصل الفايدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير المصدر احق بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي والهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز ان يقال قيم وقعد فتضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو امرؤ القيس الكندي وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسوك وان يكشف غرامك تدرب فالنايب عن الفاعل يعتلل ضمير مصدر

فتح

مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى ويعتلل هو اي الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه بعلتك اخرى في موضع الحال من الضمير لتقييد بما فيفيد ما لم يفده الفعل لانه انما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهي علتك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية قاله في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي اجازه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسوك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه وحيل بينهم بالنصب فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك ايضا يوجه قوله وهو طرفة بن العبد فيا لك من ذي حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرء هو نائله فيكون المعنى حيل هو اي الحول المعهود او حول دونها وليس النايب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه اجاز لقد تقطع بينكم وما دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحة اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ولو قرى وحيل بينهم او روي حيل دونها بالرفع فيهما كما قرى لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي وباشرت حد الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي عليهم السلام يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود او اغضاء من مهابته ولا يكون النايب المجرور بمن وهو مهابته لكونه مفعولا له قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقا في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه قال الخفاف وعلة المنع ان المفعول له مبني على سوال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وبهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سوال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قايم خلافا للفراء الرابع

ما ينوب عن الفاعل ظرف زماني او مكاني متصرف مختص فالزماني نحو صيم رمضان والمكاني نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن وخصصهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فلا يتصرف بحال كقط وعوض اولى بالمنع ويمتنع نيابة نحو مكان وزمان اذا لم يقيدا بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفايدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفايدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم بقوله وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حري وحيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور لا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر معنى لا بد مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب واجازه الكوفيون اي اجاز الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقا من غير شرط اي سواء تاخر النايب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فبني يجزى للمفعول واناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النايب والثاني كضرب في الدار زيدا واجازه الاخفش بشرط تقدم النايب على المفعول به كالمثال الثاني وكقوله انما يرضى المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه فمعنيا اسم مفعول من عنى بحاجتك اصله معنوي كمضروب اعل بقلب الواو ياء وادغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ونايب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به موخرا وهو قلبه وبنحو قوله وهو رؤبة لم يعن بالعليا الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى فيعن مضارع مبني للمفعول عن عني بكذا وبالعليا نايب الفاعل وسيدا مفعول به موخرا واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يشمل

مر

مذهب الكوفيين والاخفش واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النايب عن الفاعل في الاية ضميرا مستترا في الفعل عايدا على الغفران المفهوم من قوله تعالى يغفروا اي ليجزى الغفران قوما وانما اقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جايز انتهى وان لم يوجد المفعول به قال الجزولي تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور مسئلة وغير النايب مما معنا متعلق بالرافع النايب عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا شديدا فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اي من اجل انه يجب نصب ما عدا النايب نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثاني في نحو اعطى زيد دينارا واعطى دينار زيدا وسمي المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النايب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلة ذلك النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النايب ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نايبه لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى هذا اشار الناظم بقوله وما سوى النايب مما علقا بالرافع النصب له محققا وهل نصبه بالرافع النايب فيكون متعديا او برافع الفاعل المحذوف فيكون مشبها فيه مذهبان اصحهما الاول ويعزى لسيبويه فصل واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول واحد فنيابة الاول جايزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب ان بعضهم اجازه ان لم يلبس بغيره نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قاله ابو حيان في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول ويجري فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح انتهى وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فياتي فيه الخلاف الاتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل واما الثاني ففي باب كسا وهو

ما الذي خبر في الاصل عن الاول ان البس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته اتفاقا للالباس تقدم
او تاخر لان كلا منهما يصلح ان يكون معطى ولا يتبين الماخوذ من الاخذ الا بالاعراب فلو قيل اعطى
عمرو زيدا او اعطى زيدا عمرو لتوهم ان عمرا الاخذ وزيدا ماخوذ والغرض العكس وقال بعض المتاخرين
ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان
لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز نيابته مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني
نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا الاخذ ابدا ودرهما ماخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب
فتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب وهو
كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنايب في الحقيقة هو الاول لان
نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء
المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من
ملح الكلام وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم كلامهم
زيدا ويتعين اعطي زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة وحيث قيل بالجواز في
الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى وقيل عن الكوفيين انهم قالوا ان كان
الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا
عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطى اما من
جعله منصوبا بغير اعطى وقدر له فعلا اخر تقديره ياخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة
الدرهم معمولا لاعطى لانه معمول لغيره انتهى والمفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبرا في الاصل
عن الاول قال قوم كثيرون يمتنع نيابته مطلقا سواء البس او لم يلبس وسواء كان جملة ام لا
وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للالباس في النكرتين نحو ظن افضل منك افضل من زيد
اذا كان افضل من زيد هو الاول وفي المعرفتين نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول
ولعود الضمير على المتاخر من المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني
كونه مشتقا وهو حينئذ اذ ناب عن الفاعل شبيه بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول

من تقديمه التقديم نحو ظن قايم زيدا ففي قايم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متاخر لفظا ورتبة لانه
مفعول غير نايب عن الفاعل وقايم متقدم الرتبة لانه نايب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من الضمير
المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول اختاره ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي
وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قايم زيدا ويمتنع ان البس نحو ظن عمرو زيدا
اذا كان عمرو مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونايبه لا يكونان جملة على
الاصح وهذا القول اختاره ابن طلحة والسيرافي في الاقناع وابن الانباري وابن عصفور
وابن مالك وجماعة من المتاخرين وقيل يشترط في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة
فيمتنع ظن قايم زيدا برفع قايم فانه يودي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير
وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيدا او البابان واحد
قاله الشاطبي والمفعول الثاني في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطية وتلميذه
ابن الحجاج في الرد على المقرب اذا لم يلبس فيمتنع اعلم عمرو زيدا قايما على ان زيدا هو الاول ومنعه
قوم منهم الخضراوي والابذي بضم الهمزة وتشديد الباء الموحدة نسبة الى ابدة بلد بالاندلس
وابن عصفور لان المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعول به
عليه حقيقة ولان اصله الفاعلية فهو احق بما كان ملتبسا به واما المفعولان الاخران فاصلهما
مبتدا وخبر شبها في نصبهما بمفعولي اعطى فاطلاق المفعولية عليهما مجاز ولان السماع انما جاء بالاقامة
الاول قال الفرزدق ونبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لئيما صميمها فالتاء هي المفعول الاول
نايبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث واسم اصبحت
ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما
ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة وكانت تسمى جوا والكريم
الشريف واللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد اعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى اخبرت
ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكاينة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام وقد تبين مما
ذكر من جريان الخلاف في باب كسا واشترط كون الثاني في باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف

في الثالث في باب اعلم ان ابن الناظم امن الغلط بنا حسبته وهو حكايته الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب
كسا حيث لا لبس فانه قال وبالاتفاق قد ينوب الثاني من باب كسا فيما التبس قصده امن وعدم اشتراط
كون الثاني من باب ظن ليس جملة حيث قال في باب ظن وارى منع اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد
ظهر وايهام ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جايزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو
اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني وبعد هذا الصنيع الموهم هو الذي غلط ولده
في شرح النظم حتى حكى الاجماع على الامتناع فهذه ثلثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور
فيه من وجهين احدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك
لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان تصريحا بما علم التزاما
ففيه شايبة تكرار والثاني ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله
الموضح اول الفصل عن الخضراوي فلا ينسب حاكيها الى غلط غاية ما في الباب ان حاكي الاتفاق لم يقف
على الاختلاف فصل يضم اول فعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ماضيا او مضارعا
والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضممن ويشركه في الضم الثاني الماضي المبدو بتاء زايدة معتادة
سواء كانت للمطاوعة ام لا فالثاني كتضارب والاول نحو تعلم وتدحرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة
احترازا من الثاني نحو قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فالتاء زايدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها
غير معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة اشار الناظم بقوله والثاني التالي تاء المطاوعة كالاول
اجعله بلا منازعة ويشركه ثالث المبدو بهمزة الوصل سواء كان متعديا ام لازما فالثاني كانطلق
والاول نحو استخرج واستحلى واليه اشار الناظم بقوله وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه
كاستحلي وفي جمل الزجاج لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين انتهى وخصه
ابو البقاء بالاستعدي بحرف نحو جر وخص ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر
عنه وذلك محال ويكسر ما قبل الاخر من الماضي واليه اشار الناظم بقوله والمتصل بالاخر اكسر في
مضي كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله ولو عصر منها البان والمسك العصر واختاره قطرب قال
الخضراوي وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام

فيقلب الياء الفا فيقول في رمي زيد وابي زيد بفتح الهمزة وهي لغة طي فتحصل في معتل اللام ثلث
لغات كسرة قبل ... كسره وفتحه وبفتح ما قبل الاخر من المضارع واليه اشار الناظم بقوله واجعله
من مضارع منفتحا هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف واما اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي
كقال من الواوي وباع من اليايي او كان على وزن افتعل وانفعل كاختار من اليايي وانقاد من
الواوي فلك في العين كسر ما قبلها باخلاص او اشمام الكسر فتنقلب الالف ياء فيهما واخلاص الكسر لغة
لقريش ومن جاورهم واشمام الضم لغة كثير من قيس واكثر من بني اسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام
ثلث مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالفا فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر وهذا هو
المعروف المشهور المقروء والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفا والثالث ضم الشفتين قبل النطق
بها لان اول الكلمة مقابل لاخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك
يكون الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتاخرين
فقال كيفية النطق بها ان يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرادا لا شيوعا جزء
الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء انتهى ولك اخلاص
الضم فتنقلب الالف واوا والى فاء الثلاثي المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر او اشمم فا ثلاثي
اعل عينا وضما كبوع فاحتمل واشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما
العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي قال رؤبة في الضم الخالص ليت وهل ينفع شيئا ليت
ليت شبابا بوع فاشتريت فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد
للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول مطلق اي نفعا وفاقا للموضح
لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل انه
روي وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض وقال الاخر حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك
ولا تشاك فحوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونايب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى
الجبة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وفي اخره راء علم الثوب ولحمته
ايضا فاذا نسج على نيرين كان اصفق واصفاقها تختبط الشوك ولا يوثر فيها شيئا وهذه

الحجة وهي الضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام هذيل وتعزى اى تنسب لفقعس ودبير الجميع وهما
من فصحاء بنى اسد قاله المرادى فى شرح التسهيل وقال الشاطبى حكيت عن بنى ضبة وقال الموضح حكيت
عن بعض تميم وادعى ابن عذرة وطايفة من متاخرى المغاربة امتناعها فى افتعل كاختار وانفعل كانقاد
مما زاد على ثلثة احرف فلا يقال اختور وانقود والشهور الاول وهو قول ابن عصفور والابذى
وابن مالك وينطق الهمزة فى نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث فانه ابن مالك وادعى
ابن مالك امتناع ما البس من كسر كخفت وبعت اوضم كعقت مبنيات للمفعول والى ذلك اشار الناظم
فى النظم بقوله وان بشكل خيف لبس يجتنب واصل المسئلة قبل بنائهن للمفعول خافنى زيد وباعنى
عمرو وعاقنى عن كذا فحذف الفاعل ثم بنيتهن للمفعول وابدلت من ياء المتكلم تاء الفوقانية لاشتراكهما
فى الدلالة على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر فى الخاء والباء وعقت بالضم فى اوله لتوهم انهن
فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم فى خفت وبعت الاولين
والكسر فى عقت الثالث وتعين ان يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر فى الاولين والضم فى الثالث وحكيته
المغاربة مرجوحا لا ممنوعا فقالوا ان العرب تختار الكسر فى الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مضمومة وتختار
الضم فى الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظ ولهذا لم يلتفت سيبويه فى ذلك
للالباس بل اجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديرى لان الالباس غير مانع لحصوله فى
الاسم والفعل فالاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل والمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب
الياء الفا واكتفوا فيه بالفرق التقديرى فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل يكون الياء مكسورة
وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة والفعل ايضا نحو تضار ويحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان
يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى
تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثى المضعف وهو ما كان عينه
ولامه من جنس واحد نحو شد ومد بضم الفاء وتشديد الدال فيهما والحق قول بعض الكوفيين ان
الكسر فى الفاء جايز ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة من العرب يجرى فيها فعل من المضاعف الثلاثى مجرى فعل
من المعتل فيكسر اوله فيقال ردكما يقال قيل نقله الموضح عنه فى الحواشى ومن خطه نقلت والكسر

هى لغة بنى ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تانيث وهو ابن ادعم بنى مرة قاله الموضح
وقال ابو محمد بن السيد البطليوسى ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة
ينسب اليها جماعة كذا فى مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحد ولغة
بعض تميم وقرا علقمة ويحيى بن وثاب ردت البناء ولو ردوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء
حالة على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام ايضا قال فى التسهيل وقد يشم فاء المدغم وقال الدماميني
من اشم من العرب فى قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعنى فى المضعف فتحصل فى فاء المضعف ما ثبت
فى فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما اشار اليه الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو
حب وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع الماء ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان زيدا الماء في قوله
فى الحوض اذا صبه فحذف الفاعل واينب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء وا استفدنا
من تغيير الفعل اذا بنى للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبنى للفاعل وبه قال جمهور البصريين
وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شىء وسياتى فى
التصريف ان شاء الله تعالى توجيه كل من القولين والله اعلم هذا باب الاشتغال وحده ان يتقدم
اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره او لملابس ضميره بواسطة او غيرها ويكون
ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول
اذا اشغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيد
ضربته او للمحل اى لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى هذا اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم
سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل
انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعيين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه ينصب لفظه
واذا وصل اليه بحرف جر ينصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ والمحل انما هو للاسم المتقدم كما
شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظا فالاصل جواب اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه
الوجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتداء فما بعده من الجملة الفعلية
فى موضع رفع على الخبرية للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتداء والخبر

ح اى حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدا وجملة اسمية فتصدرها بالاسم والوجه الثانى من الوجهين
مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور فيما يلى الاسم محذوف
وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى انى رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم
لى ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعده اى بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه
مفسر الفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال فى المغنى ان جملة الاشتغال ليست من الجمل
التى تسمى فى الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى وجملة الكلام من الفعل المحذوف
وما بعده ح اى حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصدرها بالفعل
المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة فالنصب فى نحو زيدا ضربته اقوى من النصب فى نحو
زيدا ضربت اخاه والنصب فى نحو زيدا ضربت اخاه احسن من النصب فى زيدا مررت به والنصب
فى زيدا مررت به احسن من النصب فى زيدا مررت باخيه قال المرادى فى تلخيص شرح ابى حيان
على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل اضمر احتما موافق لما قد اظهرا وزعم
الكسائى ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتاخر والغى الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل
المذكور لانهما فى المعنى شىء واحد ويرد عليهما ازيدا مررت به وازيد اهدمت داره ثم قد يعرض لهذا
الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يسوى فيه بين الرفع والنصب ولم نذكر نحن من
الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم فى النظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه
ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد لان الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق
عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه
وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك فى التنبيه الاول الاتى فيجب النصب اذا وقع
الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين نحو هلا زيدا
اكرمته واهله فى الارتشاف وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيد
بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل
لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رايت الا فى الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه

الرابع

الكسائى فى ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذى بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال
فى النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم فى صدر الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال
مقيد عند غير الكسائى بما اذا لم يكن فى حيزها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن فى حيزها فعل
تسلت عنه بخلاف ما اذا كان الفعل فى حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما
قاله التفتازانى وغيره ومتى عمرا لقيته فيجب النصب لما ذكر وسياتى الكلام على الهمزة فى المسئلة الثالثة
وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل الا ان هذين
النوعين وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا فى الشعر
عند سيبويه واما فى نثر الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز فى الكلام متى عمرا لقيته وحيثما
زيدا لقيته فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة
وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدهما فى نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته
فاكرمه او اذا زيدا تلقاه فاكرمه لا فرق فى ذلك بين الماضى والمضارع مع اذا وتقول فى ان والفعل
ماض لفظا ان زيدا لقيته فاكرمه ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال فى نثر الكلام
بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو ان زيدا تلقه بحذف الالف فاكرمه لان ان لما جزمت الفعل
قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما المضيه واما لجزمه بغيرها كما تقدم فضعف
طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال فى الشعر بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا
تلقه فاكرمه وتسوية الناظم فى النظم بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا
فى الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشغول ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها فى
الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض
من التسوية بينهما انما هو فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما فى
جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة الناظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان تلا السابق
ما يختص بالفعل كان وحيثما ويترجح النصب فى ست مسايل احدها ان يكون الفعل المشتغل طلبا
وهو الامر والدعاء بخير او شر ولو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للانشاء فالامر نحو زيدا اضربه

والدعاء بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعاء بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب
فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لعقوده والتقدير اضرب زيدا وارحم
عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل
فكان حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق
والكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه وقال ابو علي كنت استبعد اجازة سيبويه للاخبار بجملتي
الامر والنهي حتى مر لي قوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا الليلهم عن ليلكم ناما وانما وجب
...في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت
الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان فعل
التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة عليه اي على الرفع في نحو
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفاء مانعة من حمله على الاشتغال
فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فحذف المضاف الذي هو حكم واقيم
المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة
استونف الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية
وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزاني ولم يتقدم على فعل من جملة مستانفة في مبتدا
مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك لان الفا
لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتداء ما لم يكن المبتداء
موصولا بفعل او ظرف وصلة ال غير ذلك ولذا اي ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر
المبتداء اذا لم يكن موصولا بفعل او ظرف قال في قوله وقايلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة
الحيين خلو كما هي ان التقدير هذه خولان هذا مقول ولم يجعل سيبويه خولان خبر مبتداء
محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتداء غير الموصول
واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن اياز في نتيجة المطارحة ايضا عن الفارسي
وابن جني وغيرهما من البصريين وقيد الفرا والاعلم والجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا

وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة واكرومة بضم الهمزة
من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدا والحيين تثنية حي والمراد حي ابيها وحي امها يعني ان كرمها
ثابت من جهتي نسبيها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة
وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدا محذوف الخبر والجملة
صلة ما والعايد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه وقال المبرد الفاء في فاجلدوا
لمعنى الشرط لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والذي يزني
زنيا فاجلدوه وما لا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبههما ما هو منزل منزلة الشرط والجواب
فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط وما لا يعمل لا
يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الاية من الاشتغال فالرفع على الابتداء عندهما
واجب والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي
من جعل الفاء زايدة اجاز النصب في زيد فاضربه وانشد ثعلب احمد بن يحيى يا رب موسى اظلمي واظلمه
فاصبب عليه ملكا لا يرحمه المعنى اظلمنا وقرا عيسى بن عمر وابن ابي عبلة والسارق والسارقة بالنصب
وقال ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد بكسر السين وسكون الياء اخر الحروف وهو البطليوسي
وابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ بالتركيب كلمة اعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور يختار
الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم كالامر كالاية ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا لشبهه
بالشرط في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص بالامر كزيدا اضربه
لعدم مشابهته الشرط المسالة الثانية مما يترجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا
باللام او بلاء الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد
فسر العامل ما لا يعمل لان اللام ولاء الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت اجاب ابن
عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغير اللام واجروا النهي بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلب
ما لفظه لفظ الخبر ومنه زيدا لا يعذبه الله برفع يعذب لانه في معنى الطلب فزيدا منصوب
بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة ويجمع المسالتين هذه والتي قبلها

قول الناظم والختير نصب قبل فعل ذي طلب فان ذلك الفعل الصاحب الطلب صادق على شيئين على
الفعل الذي هو طلب كالامر والدعاء وعلى الفعل المقرون باداة الطلب كالمقرون باللام ولاء
الطلبيتين المسالة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل عنه واقعا بعد شيء الغالب في ذلك الشيء
ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب ولذلك امثلة منها همزة الاستفهام
نحو ابشرا منا واحدا نتبعه فيترجح نصب ابشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان
يدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كباقي اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في
امهات الابواب ما لا يتوسعون في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع
نحو اانت زيدا تضربه لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت
مبتدا كما هو راي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو راي الاخفش
فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه فيترجح النصب
لان الفصل بالظرف وهو كل يوم ينصب كل كلا فصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل
قال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان
الضرب محقق وانما الشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة بشذوذ النصب
في قوله وهو جرير يمدح ثعلبة ويهجو ويذم طهية والخشاب اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت
بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت
لتعديه بالباء قال الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس
نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم
الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء اخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة
كلها قبايل قال الموضح في الحواشي وفي مسايل الزجاجي قال المازني سال مروان الاخفش عن ازيدا
ضربته ام عمرا فقال الاخفش المختار لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل
وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة
اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل وظهر بهذا

ان ما قاله ابن الطراوة شاذ مدلل بقول العرب ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى قال الاخفش
اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة في ذلك نحو ايهم زيدا ضربه فايهم مبتدا وزيدا منصوب بفعل
محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم ... ومن امة الله ضربها متى بفتح الميم مبتدا وامة
الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة الله ومنها اي من الامثلة النفي بما
او لا او ان نحو ما زيدا رايته او لا زيدا رايته او ان زيدا رايته فيترجح النصب لانهم شبهوا حرف
النفي بحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقبل هذا مذهب سيبويه اختيار الرفع في
الاسم بعدها وقال ابو عبد الله بن الباذش بباء موحدة فالف فذال فشين معجمتين والذال
مكسورة وابن خروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب يستويان معها لدخولها
على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها
حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية ومنها
حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قال الناظم في شرح الكافية ونصه ومن مرجحات النصب تقدم
حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا
فعل فان اقترنت بما صارت اداة الشرط واختصت بالفعل انتهى وهو في ذلك تابع لسيبويه
فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتدا الاسماء واذا وقعت الفعل على شيء من سببه نصب
في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيد تجده فاكرمه وتوزع سيبويه في اذا
لانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال وفيه
نظر والعجب منه انه وافق الناظم في المغني فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم رجح النصب
في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر في قوله فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث
وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها
فلا يكون راجحا المسالة الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف
غير مفصول ذلك العاطف من الاسم باما المفتوحة الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف بفعل
غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والمراد بمبناه عليه ان تجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم

والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف بلا فصل يعول فعل مستقرا اولا ولا فرق في الفعل
بين ان يكون رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا اكرمته والثاني نحو والانعام
خلقها لكم بعد قوله تعالى خلق الانسان من نطفة وانما يترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف
جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة
احديهما على الاخرى احسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم
باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع
بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها
لكونها من الحروف التي يبتدا بها الكلام قال الشاطبي وقرئ فاما ثمود فهديناهم بالنصب لثمود
منونا وغير منون قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحي و
عدمه باعتبار القبيلة والضم بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس
والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل
ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك
لا يجوز فلا يقال اما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل واما
ثمود فهديناهم هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفاء على مفسره فصار واما ثمود
فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست
في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو قال الشاطبي
وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايت
اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلثة بشرطه
كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه الشكل الخامس
ما يترجح فيه النصب ان يتوهم في الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء
خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات
الموجودة بقدر خيرا كانت او شرا كما هو مذهب اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة

لشيء وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر وتلك الصفة
هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا يكون مخلوقة له لا يكون بقدر فيوهم
ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وانما لم يتوهم ذلك مع النصب لحمل على انه مفعول بفعل
محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شيء لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا
يفسر عاملا ومن ثم بفتح الثاء المثلثة اي ومن اجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل
كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر اي الكتب ولا يصح نصب كل
لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في
الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك
المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتاخر صفة له او لشيء وفي الزبر خبر كل او ان
كان الفعل صلة لموصول نحو زيد الذي ضربته او ان كان الفعل مضافا اليه نحو زيد يوم تراه تفرح
فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني
لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني
فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف
وما لا يعمل لا يفسر عاملا او ان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح متعلق
بيختص وفي المسئلة ثلثة اقوال اصحها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث
التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى
الاصح فيجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقد
قد والى هذا اشار الناظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتداء يختص فالرفع التزمه ابدا او ان
وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده واليه اشار الناظم بقوله كذا اذا الفعل تلا ما لن
يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما احسنه او زيد ان رايته فاكرمه او زيد هل رايته
او زيد هلا رايته او ما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية
وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا تعمل فيما قبلها وما

لا يعمل لا يفسر عاملا او يقارب على ذلك وغير ذلك من ادوات الصدور **تنبيهان** الاول ليس من اقسام مسائل
الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة اذا الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة
الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية
وما ذكر معها وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعله من جملة اقسام الباب لكن ضرورة
تتميم الاقسام الجاته الى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الى ذكره التنبيه الثاني
لم يعتبر سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعله الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات
للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
ثم علله بالحصر ما قدمناه بل جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة مرجحا مثله في زيدا ضربته فانه
قال في اثناء كلام فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا ضربته وهو
عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع احسن من النصب قال ابن الشجري اجمع البصريون في هذه
الاية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال الكوفيون النصب فيها اجود لانه قد تقدم
على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا انتهى المسئلة السادسة ما يترجح نصبه
ان يكون الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا
لمن قال ايهم ضربت او من ضربت فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول
ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم
ضربته برفع ايهم فانه يجب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السؤال
في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد ايهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيد
ضربته وعمرا اكرمته اجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه في ذلك النصب على حد في زيدا
ضربته ويقال هل رايت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته فنزل ذلك منزلة الجواب ... لم
يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته او وعمرا لقيته قاله الموضح في
الحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم
بعد عاطف غير مفصول باما مسبوق بفعل اذا بني الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم

غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على الاسم ضميره او كانت
الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة السببية لحصول المشاكلة متعلق بيستويان على انه علة له
رفعت او نصبت الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف
فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرو اكرمته لاجله او عنده فيجوز في
عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها
جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتداها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى
مبتداها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية
على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية
على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من
لاجله العائد على صدر الجملة الاولى او الفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان
وقال في البسيط ان ابا علي يرجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري ان اعتبار الاسم الذي في
ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد
سواء وانما ذلك قول الجزولي والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار
ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف
ما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية
فرفع عمرو في هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد اجري مجرى الاسماء لجموده ولذلك
صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار
وان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب
بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو
مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حد في زيدا ضربته ابتداء ويكون من
عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص والفارسي وجماعة
كثيرة من المتقدمين يجيزون نراى النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك

على عمرو لقيت هو زيد كان له ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الآخر قلت عمرو لقيته وزيدا
فيه انه يعني النصب فصرح بانك ان حملت على الآخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون
بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع
القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها
ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين الواو كالفاء في حصول الربط لان الواو فيها
معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية مثل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما يكون للجمع في
المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع
حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب فقد رني اجول في البلاد لعلني اسر صديقا
او ياحسود وخرج على ان التقدير او يسو به حسود وهذه امور متممات لما تقدم وفي بعض النسخ
تنبيهات احدها ان العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط
ثلثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل
فلا يكون وصفا غير عامل الشرط الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون
وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسوّ في ذا الباب
وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل وذلك الاسم المستوفي الشروط الثلثة يشمل اسم الفاعل
واسم المفعول وامثلة المبالغة فالاول نحو زيدا انا ضاربه والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث
نحو العسل انت شرابه والنعم انت منحارها والعبد انت ضروب او ضريبه والقدر انت حذره
الآن او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير
انا ضارب زيدا وانت معطي الدرهم وانت شراب العسل وانت منحار النعم وانت ضروب او ضريب
العبد وانت حذر القدر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه بالياء المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد
فيهما لانهما اي عليك وضربا غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر
لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره
ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز النصب فيه عند من جوز تقديم معمول اسم

الفعل

الفعل وهو الكسائي وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف ومصدر نحو كضربا الخايب
عن فعله الطلبي وهو المبرد والسيرافي وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين و
زيدا انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف كما
بمعنى الماضي وهو الكسائي وزيدا انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه فزيد في المثال الاول ووجه
الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز
نصبهما لان الصلة وهي ضارب والصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر
عاملا وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا لا تقديما ولا تاخيرا الا
الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك المبتدا
والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه وكما تحصل العلقة الرابطة بضميره اي بضمير الاسم السابق
المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت وبين الاسم السابق وهو زيد
الهاء المتصلة بضربت كذلك تحصل العلقة بضميره المنفصل من العامل بحرف جر متعلق بالمنفصل نحو
زيدا مررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل
بحرف جر وهو الباء او المنفصل من العامل باسم مضاف نحو زيدا ضربت اخاه فالهاء المجرورة باضافة
الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي
هو الاخ والى ذلك اشار الناظم بقوله وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري او المنفصل
من العامل باسم اجنبي اتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق بشرط ان يكون التابع
للاجنبي نعتا له لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء
من يحبه هي الرابطة بين الفعل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجلا وجملة
يحبه نعت لرجلا وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا على الاجنبي بالواو خاصة
لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها او الجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير قاله الموضح في الحواشي نحو
زيد ضربت عمرا واخاه او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح
والتخصيص كزيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي

منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول النظم وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم
الواقع او مثله عطف البيان زايدا على التسهيل فان قدرت الاخ فيهما بدلا من عمرا بطلت هذه المسئلة
نصبت الاسم السابق او رفعت لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة
الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم الا
ان قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب والرفع لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن
ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب وجملة
[illegible] قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا
في [illegible] معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك
[illegible] الى ذلك من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عايد على المؤكد
ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الامر الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من
معنى العامل المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بقية الصور من معناه او لازمه دون لفظه
فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر
في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت هو بمعنى لست مثله قاله ابو البقا ويقدر
في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت
اخاه ومن لازمه اهانة زيد لانه من ضرب اخا شخص فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا
الباب يقدر مقدما على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدر متاخرا عنه الامر
الرابع ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا انتصب فعل ضمير اسم سابق او ملابس الضمير ويجري اذا رفع
فعل ضمير اسم سابق لفظا نحو زيد قام او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرور بعلى في محل رفع على
النيابة عن الفاعل بغضب او رفع ملابس الضمير نحو زيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب
الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق
وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة لليت عن العمل فعمرو مبتدا وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو
فاعلا لمحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زايدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا لجواز ان

لما تقدم

لما تقدم من انها اذا اتصل بها ما الزايدة جاز اعمالها والغاؤها والقدم عمل اختصاصها بالجمل الاسمية
وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان يليها فعل
ظاهر او مقدر او واجب الرفع بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام لان
ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح
وقد يكون الاسم السابق راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد وتابعيه فانهم اجازوا
رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد
على مقرب ابن عصفور فسقط ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية [illegible] الترجيح
فرجح الفاعلية على الابتدائية وغيرهم من البصريين يوجب ابتدائيته [illegible]
او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في بابه وقد يكون [illegible]
على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن مبتدا
وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة عن ذلك فترجحت هذا
تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر
كمضمره وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون
راجحا مع كونه شاذا او نحو قام زيد وعمرو قعد فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره
قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا وانتم تخلقونه فيترجح رفع ابشر وانتم على
الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني
اعادته عن هنا نعم الرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا ارجح من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه
وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون
صرح بذلك في المغني والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ففي
الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه
عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين والله اعلم هذا باب التعدي واللزوم
في الافعال الفعل ثلثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها في حال نقصانها فان

منصوبها خبر لها على قول البصريين وحال او شبيهة به على قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب
المبتدا و الثاني المتعدي وله علامتان احدهما ان يصح ان يتصل به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا يكون
خبرا و على هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدي ان تصل ها غير مصدر به العلامة الثانية
ان يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغنى عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل
باطراد و ذلك كضرب بفتح الراء الا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فيتصل به اي بضرب هاء ضمير غير
المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق عليه ان انه
اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا لما مر و الا ترى انك تقول هو مضروب فيكون
مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمررت الديار فانه يصح ان يبنى منه اسم
مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول به
كضربت زيدا وتدبرت الكتب اي تاملتها الا ان ناب المفعول به عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن
الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله
فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين
واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفرا كلاهما وقال خلف الاحمر معنى
المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه يدور مع
الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفرا ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا
يعمل بعض الكلمة دون بعضها الاخر وحجة الخلف ان المفعولية صفة قايمة بذات المفعول ولفظ الفعل
غير قايم به واسناد الحكم الى العلة القايمة بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج
بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به ان بقية المفاعيل ينصبها المتعدي
واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان
عدميتان وعشرة وجودية وهي مطردة فالاولى والثانية ان لا يتصل بها هاء ضمير غير المصدر
وان لا يبنى منه اسم المفعول التام وذلك كخرج الا ترى انه لا يقال زيد خرجه عمرو فيتصل بخرج ضمير
غير المصدر وهو زيد ولا هو مخروج فيبنى منه اسم مفعول تام وانما يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل

به هاء ضمير المصدر وهو الخروج وهو مخروج به او اليه بجذب المعنى فيكون اسم مفعول ناقص لاحتياجه
الى حرف الجر والثالثة المذكورة في قوله ان يدل على سجية بالسين المهملة وهي الطبيعة والسليقة وهي
اي السجية ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الافعال اللازمة
الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى
الذات عند صدور هذه الافعال منها قال الشارح القصاري واليها الاشارة بقوله وحتم لزوم
افعال السجايا العلامة الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملتين وهو
اي العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دايما كمرض وكسل ونهم اذا شبع بكسر العين فيهن
بخلاف نهم اذا صار اكولا فليس لازما واليها الاشارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة في قوله او
ان يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ بضم العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة
في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما واليهما اشار بقوله و ما اقتضى
نظافة او دنسا السابعة المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو
كسرته فانكسر ومددته فامتد واليها الاشارة بقوله او طاوع المعدي لواحد كمد فامتد والمطاوعة
قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي فلو طاوع ما يتعدى فعله
لاثنين تعدى المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته الحساب فتعلمه ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل
علم الثامنة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعلل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية
كاقشعر واشمأز واطمأن بمعجمتين وهو بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم واصلها اقشعرر و اشمازز
بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله
ثم ادغموا احد المثلين في الاخر قاله ابو البقا واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا يفوت الموازنة
ولهذا وجب الفك في اقعنسس والاسناد الى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله
او يكون موازنا لما الحق به اي بافعلل وهو افوعل بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد
اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والعاشرة المذكورة في قوله او يكون موازنا لافعنلل بسكون الفاء
وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت فيه النون زايدة بين حرفين قبلها

او حرفين بعدها اصليين كاحرنجم الحادية عشر والثانية عشر المذكورتان في قوله او ان يكون موازنا
لما الحق به اي بافعنلل بالحاق احد اللامين وهو ما كان فيه بعد النون الزايدة حرفان احدهما زايد
بالتضعيف او بغير حروف سالمونيها فالاول نحو افعنلل بزيادة احد اللامين وهل هي الاولى او
الثانية قولان كاقعنسس الجمل اذا امتنع من الانقياد والثاني نحو افعنلى بفتح العين وسكون النون
وزيادة الالف في اخره وهو من حروف سالمونيها كاحرنبى الديك بسكون الحاء المهملة وفتح
الراء وسكون النون وفتح الموحدة اذا انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان
افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز قد جعل النعاس يغرندني ادفعه عني ويسرندني
قال ابو عبيدة المغرندي والمسرندي الذي يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه بانه غير متعد و اقتصر — شاذ والمعتمد لا [illegible] سيبويه باتفاقه
الناظم على افعلل وافعنلل بقوله كذا افعلل والمضاهي اقعنسس وحكم الفعل اللازم ان يتعدى
بالجار وذلك مستفاد من قول الناظم وعد لازما بحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى كعجبت
منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى الجر على حاله شذوذا لان حرف الجر لا يعمل محذوفا
كقوله وهو الفرزدق اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع فحذف حرف
الجر من كليب وابقى عمله والاصل الى كليب بن يربوع بن حنظلة ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل — وهو كليب
اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اي اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف
فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف
الجار فيتعدى الفعل بنفسه وينصب المجرور ان كان في موضع نصب وهو ثلثة اقسام احدها
سماعي جايز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وكلته ووزنته والاكثر ذكر اللام الجار نحو
ونصحت لكم ان اشكر لي وكلت له ووزنت له وقال التفتازاني اللام زايدة لان معنى نصحت
زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفي التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بغير ذكر اللام والثاني
سماعي خاص بالشعر كقوله وهو ساعدة بن جوية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق
الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدا محذوف اي هو لدن اي لين وبهز متعلق
بيعسل بالعين والسين المهملتين اي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصلب

وضمير فيه يعود الى الهز وفي الصحاح تقول هذا الرمح يضطرب حاله ويقيد بالهز يعمد في ذلك
دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح اليت حب العراق
الدهر اطعمه والحب ياكله في القرية السوس اليت حلفت فحذف الجار الا يكون اخبارا عن نفسه فيكون
التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا هجاه الملك الحيرة
فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح والمعنى على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم
وانما لم امتنع ان يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما
بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس دويبة تاكل القمح ونحوه والشاهد في البيت
الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل ذكر في لان الطريق اسم كان مختص كالبيت والدار
اي في الطريق وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل
الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني
والشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب اي على حب العراق والى هذين القسمين اشار
الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمنجر نقلا والثالث قياسي وذلك في ان وان بفتح الهمزة فيهما و تشديد
النون في الاولى وسكونها في الثانية وكي لطولهن بالصلة نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو
او عجبتم ان جاءكم ونحو كيلا يكون دولة اي بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا
قدرت كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا واهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت
كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني واشترط
ابن مالك في النظم وغيره في حذف الجار من ان وان امن اللبس فقال في النظم وفي ان وان
يطرد مع امن لبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف
هل هو على معنى في او عن لان رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل عليه قوله تعالى
وترغبون ان تنكحوهن فحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود بدليل ان المفسرين اختلفوا في
المراد فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل لما ذهب اليه واجيب عنه بجوابين
ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس و قد

اشار الى هذا فى منهج السالك والاخر ان يكون حذفه لقصد الابهام ليرتدع فى ذلك من يرغب فيهن لجمالهن
ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفى الكشاف
يحتمل فى ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوى والجواب الاول موافق
لقول الموضح فى المغنى وانما حذف الجار فى ان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى
الاية لاختلافهم فى سبب نزولها فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان
محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال بعدما اورد امثلة من الحذف
ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظاير نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر
بهذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على ان وان غيرهما
فلا يقال بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر على بن سليمان البغدادى تلميذ
ثعلب والمبرد نشا بعد الاخفش الصغير ابى الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما
وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه وجملة الاخافشة احد عشر نحويا والسيبويهون اربعة فصل لبعض المفاعيل
الاصالة فى التقديم على بعض اخر واصالة المفعول اما بكونه مبتدا فى الاصل والاخر خبر كما فى باب ظن او
بكونه فاعلا فى المعنى والاخر مفعول معنى كما فى باب اعطى او بكونه مسرحا اى مطلقا لم يتقيد بجار لفظا
وتقديرا والاخر مقيد بحرف جر لفظا او تقديرا كما فى باب اختار فيتقدم كل من المبتدا فى الاصل والفاعل
معنى والمسرح على غيره وذلك كزيدا فى ظننت زيدا قايما فيتقدم زيدا على قايما لان زيدا مبتدا فى الاصل
وقايما خبره والمبتدا مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيتقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى
لانه الاخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا
على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل واخترت زيدا القوم اومن القوم
فيتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا
والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما قد يتعدى
اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على لغة من اجاز
ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ايضا والتقديم فى ذلك كله جايز واليه يشير قول

الناظم

الناظم والاصل سبق فاعل معنى وقد يجب الاصل فيجب التقديم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل
لموجب عرا كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا او كاخترت الشجعان الجند ويأتى فيه البحث المتقدم
فى باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثانى محصورا كما ظننت زيدا الا قايما وكما اعطيت زيدا الا درهما
وما اخترت زيدا الا القوم ويأتى فيه الخلاف المتقدم فى باب الفاعل او كان المفعول الثانى اسما ظاهرا
والمفعول الاول ضميرا نحو العالم ظننته مجتهدا وانا اعطيناك الكوثر والعربان اخترتهم القوم ويأتى
فيه ما ذكر فيه من المناقشة مع ابن مالك فى اخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وانت
بالخيار فى الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع الاصل
فيجب التاخير واليه اشار الناظم بقوله وترك ذاك الاصل حتما قد يرى كما اذا اتصل المفعول الاول
بضمير المفعول الثانى كظننت زيدا غلامه وكاعطيت المال مالكه واخترت قومه عمرا او كان الاول
محصورا كما ظننت قايما الا عمرا وكما اعطيت الدرهم الا زيدا وما اخترت القوم الا بكرا او كان الثانى
مضمرا والاول ظاهرا كالفاضل ظننته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا اما الامتناع
فى الاولى فلئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة واما فى الثانى فلان المحصور فيه واجب التاخير
واما فى الثالثة فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه
فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظى كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤس الاى وذلك
فى نحو ما ودعك ربك وما قلى والاصل وما قلاك فحذف المفعول لتناسب سجى والاولى وفى نحو الا
تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اى القران ويحتمل ان لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا
لمن يخشى تنزيلا لله تعالى قال فى الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى وكالايجاز والاختصار
وذلك فى نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اى الاتيان بسورة
من مثله واما الغرض معنوى كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن انا ورسلى اى الكافرين فحذف
المفعول لاحتقاره وكاستهجانه اى لاستقباح التصريح بذكره كقول عائشة رضى الله عنها ما رايت
منه ولا رايت منى تعنى رسول الله صلى الله عليه وآله فحذف المفعول لاستقباح ذكره اى العورة
وقد يمتنع حذفه اى المفعول كان يكون محصورا فيه نحو انما ضربت زيدا لان الحذف ينافى الحصر او

وكما اعطيت زيدا الا درهما

يكون جوابا لسؤال كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك
كله مستفاد من قول الناظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر فصل وقد يحذف
ناصبه اى ناصب المفعول المعبر عنه فى النظم بقوله ويحذف الناصبها ان علم كقولك لمن سدد بالمهملة
سهما القرطاس ولمن تاهب للسفر مكة ولمن قال من اضرب بالمضارع شر الناس فالقرطاس منصوب
باضمار تصيب ودل عليه المشاهدة ومكة منصوب باضمار تريد والدال عليه قرينة الحال وشر
الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله
وقد يكون حذفه ملتزما وذلك كما تقدم فى باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر
وباب النداء فيما سياتى كيا عبد الله لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض وفى الامثال
العربية وهى كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل
محذوف وجوبا اى ارسل ولا يجوز ذكره بغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها
لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء للمخاطب والمراد بالبقر
فى المثل المتقدم بقر الوحش وفيما جرى مجرى الامثال فى كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فبسبب
شهرته جرى مجرى المثل فاعطى حكمه فى انه لا يغير نحو انتهوا خيرا لكم فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا
اى واتوا خيرا لكم ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير
انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو
الشرطيتين وفى التحذير بإياك واخواتها من ضماير الخطاب المنفصلة نحو اياك والاسد فاياك
منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا وتقديره متاخرا عن اياك اى اياك باعد على احد التقديرين الاتيين
فى باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا وتقدره مقدما على الاسد اى واحذر الاسد
والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد وفى التحذير بغيرها
اى بغير اياك واخواتها بشرط عطف او تكرار فالعطف نحو راسك والسيف فراسك والسيف منصوبان
بفعلين محذوفين وجوبا اى باعد راسك واحذر السيف والتكرار نحو الاسد الاسد فيقدر احذر
وفى الاغراء بشرط احدهما وهو العطف او التكرار فالعطف نحو المروة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح

يجوز

بتقدير الزم فى المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام الفعل
فالتزم حذفه لذلك هذا باب التنازع فى العمل ويسمى ايضا باب الاعمال عند ابى بكر الجرمى وعند الكوفيين وحقيقته
ان يتقدم فعلان المذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما فى التصرف او فعل متصرف واسم يشبهه
فى التصرف ويتاخر عنهما اى عن العاملين معمول غير سببى مرفوع وغير مرفوع واتم نعت الاعلى الاصح فيها
وهو اى المعمول المتاخر عن العاملين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب اما على جهة التوافق فى
الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها
اثنا عشر مثال الامثال الفعلين فى طلب المرفوع نحو قام وقعد زيد ومثالهما فى طلب المنصوب ضربت واكرمت
زيدا ومثالهما فى طلب احدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما فى طلب العكس ضربت
وقام زيد ومثال الاسمين فى طلب المرفوع اقايم وقاعد الزيدان ومثالهما فى طلب المنصوب زيد
ضارب وقاتل عمرا ومثال اختلافهما فى الصورتين زيد قايم وضارب ابويه وعكسه زيد ضارب
وقايم ابواه ومثال الاسم والفعل فى طلب المرفوع اقايم وقعد زيد ومثالهما فى طلب المنصوب زيد
ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقايم ويضرب عمرا وعكسه ضربت وقايم
زيد والناظم اقتصر فى التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيحسنان ويسئ ابناكا وقد بغى واعتديا
عبداكا والموضح اقتصر فى الانواع الثلثة فى التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين اتونى
افرغ عليه قطرا فاتونى يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلبه على انه مفعول واعمل الثانى
وهو افرغ فى قطرا واعمل اتونى فى ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل اتونيه ولو اعمل الاول لقيل
افرغه ومثال الاسمين قوله عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا فناءك موئلا فمغيثا ومغنيا تنازعا
بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافتقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على
المفعولية واعمل الثانى لقربه واعمل الاول فى ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت بمعنى المعفول
مسند الى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان منهما والفنا الجوار والقرب والموئل الملجا ومثال
المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل امر تنازعا
فى كتابيه واعمل الثانى لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤمه واصل هاؤم هاكم

ابدلى بى لحاق [illegible] ـت الوهرة فى الجزء الاول من شرح البحرين عن صفوان بن عسال ان النبى
صلى الله عليه وآله وسلم [illegible] موصول فقال سـ[illegible]ـاوتم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب
حديث حسن صحيح رواه الحـ[illegible]ـافى فى مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاوتم
تعـ[illegible] انتهى قال [illegible] الحواشى فان صح انه يريد تاصرا بمعنى تعالوا كما قيل فى الحديث فلا تنازع فى الاية
وتخريج [illegible]ح عن اسنده لا الى التصريب وهذا المعنى متعين وظـ فى الاية ولكنى لا استحضر الان احدا قال
به غير هذا الرجل فى هذا الحديث انتهى قلت قال بدر الحوفى فى الاية نفسها وظـ كلام الموضح ان التنازع
يكون فى جميع المعمولات وفى النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التميز ويجوز
فى المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثانى وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت
الاول انتهى وسياق الكلام فى الواقع بعد الا و استفدنا من امثلة الموضح انه لا يشترط فى التنازع ان
يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجرمى واصل التنازع ان يكون بين عاملين فى معمول واحد
وقد يتنازع ثلثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفى الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر
كل صلوة ثلثا وثلثين فتنازع ثلثة وهى تسبحون وتكبرون وتحمدون فى اثنين ظرف وهو دبر
ونايب مصدر وهو ثلثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلثا على المفعولية المطلقة
لنيابته عن المصدر واعمل الاولين فى ضمير بهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه
اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثانى والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال
ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه استقرات كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغا ما عداه
قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلثة كقول ابى الاسود
كساك ولم تستكسه فاشكرن له اخ لك يعطيك الجزيل وناصر قال المرادى فدل على ان استقراه
غير تام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثانى انتهى وقد علم ما ذكرته فى حقيقة التنازع من ان المتنازعين
لا بد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفين الاسمية والفعلية ان التنازع لا يقع ان التنازع لا يقع
بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع
بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم فى تفعلوا ورد بان ان تطلب

شيئا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى ونقل الشاطبى عن الفارسى [illegible] فى ادوات
التنازع فى وكان وكان اعناقهما شدت لقرب ومنع التركيب العطف [illegible]
عليه فى باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل واسم ومن [illegible] التنازع بين
اجازه بين الحرف وغيره كما نقله ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل و[illegible] زيدا و[illegible]
ان يخرج على اعمال الثانى ولعل وعسى زيد لخارج على اعمال الاول ورد بان منصوب [illegible]
وعلم من تقييد العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين او
مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال
احمد بن الخباز فى النهاية فاذا قلت سرنى اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثانى لا بالاول
للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل او اسم متصرف وعن
المبرد فى كتابه المدخل اجازته فى فعلى تعجب مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضى او بلفظ الامر فالاول نحو
ما احسن واجمل زيدا فيعمل الثانى فى الاسم الظ ويعمل الاول فى ضميره ويحذفه لانه فضلة والثانى
نحو احسن به واجمل بعمرو فيعمل الثانى فى الظاهر المجرور ويعمل الاول فى ضميره المجرور ولا يحذفه لانه
فاعل والفاعل لا يحذف عنده لانه بصرى ويحذف على القول بان المجرور فى محل نصب على المفعولية
عند الفرا والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول
بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما وعلم من تقييد المعمول بالتاخير انه لا يقع التنازع فى
معمول مقدم نحو ايهم ضربت واكرمت او شتمته لان الثانى لم يات الا بعد ان اخذ الاول معموله المتقدم
عليه وقوله او شتمته عديل مدخول الاستفهام خلافا لبعضهم فى اجازة التنازع فى المتقدم كما
قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له فيه لان الثانى لم يجئ
حتى استوفاه الاول ومعمول الثانى محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله بعض المغاربة
قال به الرضى وعبارته وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت
وبك قمت وقعدت وتعقبه البدر الدمامينى فقال يلزم عليه عند اعمال الثانى تقدم ما فى حيز
حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه فى نحو افلم يسيروا وافجعلوا

الجرم فى انه تعيق [illegible] لكنا قدمت عليها الفا واجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد
الى غير الجزم [illegible] مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع فى معمول متوسط نحو ضربت زيدا
واكرمت لان الاول استغال به قبل مجى الثانى خلافا للفارسى فانه اجاز فى قوله متى تصب افقا من
بارق تشم ان تكون من بارق فى موضع نصب بتشم ومعمول تصب محذوف وهو مفعول او
ضمير عايد على بارق وقال المرادى فى شرح التسهيل الى جواز التنازع فى المتوسط والمتقدم فقال
واقول الذى يظهر ان تاخير المعمول ليس بشرط فى جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز
عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى
ان التنازع لا يقع فى نحو قول جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق
نواصله خلافا لما ادعاه الفارسى والجرجانى لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما
هيهات الثانى فلم يوت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الاول فلا فاعل
له اصلا ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتى اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون
فاعل اتاك الاول واتاك الثانى لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان التنازع لقال
اتاك اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثانى وليس بمتعين لجواز ان يضمر مفردا فى المهمل
منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع فى البيتين فاعل بالعاملين
لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد فهذه ثلثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره
الموضح وعلم من تقييد المعمول بكونه غير سببى مرفوع انه لا تنازع فى نحو قول كثير عزة قضى كل ذى دين
فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها خلافا لجماعة لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببى
والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله
المرادى تبعا لابن مالك فى شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا ياتى فيما لو كان السببى منصوبا
نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين يعمل فى السببى والاخر يعمل فى ضميره فيلزم عدم ارتباط
ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببى بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد بن سيد البطليوسى
من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول

فهو خطا لانه قد وصف بمعنى والاسم الذى يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا [illegible]
بضارب ظريف زيدا انتهى واقول ما ذكره ابو محمد يتى بمثله فيما اذا كان السببى [illegible] ضارب
مهين اخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببى الثانى ويعمل الاول فى الضمير فى
الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطا لانه قد وصف [illegible]
اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول عزة مبتدا وليس ممطول ومعنى خبرين لها بل غريمها مبتدا ثان مؤخر
عن خبره وممطول ومعنى خبران لغريمها خبر بعد خبر او ممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف
يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف او حال من ضميره المستتر فيه
المرفوع على النيابة عن الفاعل العايد الى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف
اليه غريم وعلم من تقييد السببى بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع فى السببى المنصوب نحو زيد ضرب واكرم
اخاه لان السببى وهو اخاه منصوب باحد العاملين والربط موجود بالضمير المستتر او بالمضاف اليه السببى
ومنع الشاطبى التنازع فى السببى المنصوب وعلله بانك ان اعملت الاول او الثانى فلا بد من ضمير
يعود على السببى وضمير السببى لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من
اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا ما لا سبيل اليه انتهى فالوجه امتناع التنازع فى السببى مطلقا
ولا يقع التنازع فى الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما صاب قلبى واضناه وتيمه
الا كواعب من ذهل بن شيبانا فالمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملغى
من الايجاب ولزم فى نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غايب على حاضر قاله المرادى فى شرح التسهيل
وحمله فى التسهيل على الحذف وقال فى شرحه على تاويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا
واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنازع بين محذوفين
ولا بين محذوف ومذكور فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال ايهما شئت باتفاق من البصريين
والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب والخلاف بينهم فى المختار بل هو الاول او الثانى او
هما على حد سواء اقوال اختار الكوفيون منها الاول لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك
اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل والثانى اولى عند اهل

الا... ... ... وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج فى البسيط واذا
تنازع ثلثة فالحكم ... بالنسبة الى الاول والثالث قال المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق
بالاول ... على الثالث ... لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوى فيه الامران لم ار
... نقلا فان تنازع الثانى واعملت الاول فى المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الاخر فى
ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا نحو قام وقعد اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام ومررت بهما
اخواك وبعضهم كالسيرافى يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذى يفهم من
كلام التسهيل كقوله وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه
فاعمل الاول وهو يغشى فرفعت شعاعه واعملت لمحوا فى ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم
العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا فى الجاهلية ويغشى
مضارع اغشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه
للسلاح فيما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع ان فى حذفه تهيئة العامل وهو
لمحوا للعمل فى شعاعه وقطعه عنه برفعه بيغشى بغير معارض قال بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة
عند الجمهور وان اعملنا الثانى على اختيار البصريين فان احتاج الاول لمرفوع فالبصريون يضمرونه
ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر
فى اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به فى غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا
رجلا فيهما تميز للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التميز التاخير فقد عاد الضمير
على التميز وهو متاخر لفظا ورتبة وجاء الاضمار قبل الذكر فى هذا الباب الذى نحن فيه وهو باب
التنازع نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب ضربونى وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد اعمل
الثانى واضمر فى الاول ضمير الفاعل وهو الواو العايدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على
المفعولية والمفعول رتبته التاخير فعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفونى ولم اجف
الاخلاء اننى لغير جميل من خليلى مهمل فاعمل الثانى ونصب الاخلاء واعمل الاول فى ضميره وهو
الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء

جمع خليل والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك ... ... على ... ...
والسهيلى الكوفيون يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر ... ...
بظ قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغسانى تعفق بالارطى لها واراد ها رجال فبذت
نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا على اعمال الثانى ولا اراد على اعمال الاول ويمكن ان يجاب ...
بانه اعمل الثانى ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان يلحظ مفردا على مذهب البصريين باعتبار ...
بالمذكور ولذا قال الموضح بظ قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف
اى استتر والارطى شجر وبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة اى غلبت ونبلهم بسكون الموحدة
سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين
فى المتنازع فيه ويعمل المهمل فى ضميره سواء اتفق مطلوبهما ام اختلف والفراء يقول ان استوى العاملان
فى طلب المرفوع وكان العطف بالواو وكان فى المعنى فاعملهما لانهما الماكان مطلوبهما واحدا كانا كعامل واحد
نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين
لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالموثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على
اثر واحد ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضى ثم قال وجاز عند الفرا وجه آخر وهو ان ياتى بفاعل
الفعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل
الصحيح عن الفرا انتهى وان اختلفا اى العاملان فى طلب المعمول فان كان اولهما يطلب مرفوعا اضمر مؤخرا
وجوبا كضربنى وضربت زيدا هو انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربنى وانما اخره عن الظاهر هربا من الاضمار
قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاولى للمرفوع مع اعمال الثانى فان
اعملنا الثانى واحتاج الاول المنصوب لفظا وهو ما يصل اليه العامل بنفسه او محلا وهو ما يصل
اليه العامل بواسطة حرف الجر فان اوقع حذفه اى المنصوب فى لبس ظ او لم يوقع فى لبس ولكن كان العامل
من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المفعول مؤخرا عن المتنازع فيه فى المسايل الثلث فالاولى نحو
استعنت واستعان على زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثانى يطلبه فاعلا لانه استوفى
معموله المجرور بعلى فاعملنا الثانى واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذى حملنا على ذلك

الثانى ... ... المستعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه اوقع فى لبس فلا يعلم هل زيد مستعان
به ... ولا ... ... كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا
الثانى فيه واعملنا الاول فى ضميره مؤخرا والثالثة نحو ظننى وظننت زيدا قايما اياه فظننى يطلب زيدا قايما
فاعلا او مفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثانى ونصبنا زيدا قايما وبقى الاول يحتاج الى
فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثانى مؤخرا وقلنا اياه ولم نحذف
المنصوب فى المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة فى الاصل لانه خبر مبتدا وقيل فى باب ظن وكان يضمر
مقدما كالمرفوع لانه مرفوع فى الاصل فيقول ظننى اياه فظننت زيدا قايما هكذا مثل ابو حيان فى النكت الحسان
بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننته على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا للا...
فى شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظ التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف
بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما فى المسئلة الاتية فى تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقول ظننى
قايما وظننت زيدا قايما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل
عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول
لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار فى باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان
يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا او فرعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علنى وعلمت
الزيدين قايمين فلا بد ان تقول اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان فى النكت الحسان
وان كان العامل من غير بابى كان وظن ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا لانه فضلة مستغنى
عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت
ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن فى الغيب احفظ فاعمل الثانى واضمر فى الاول ضمير المفعول وهذا
البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب فى التسهيل حذفه بل جعله اولى والى ما تقدم اشار الناظم بقوله
واعمل المهمل فى ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر وتقدم شرح ذلك مسئلة اذا اختلف المخبر عنه
ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل للضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك

للوقم

الاسم المخبر عنه مخالفا لاالافراد والتذكير وغيرهما من التانيث والتثنية والجمع ... ...
المتنازع فيه وجب العدول عن الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن ضمير خبرا
لغير ما يطابق المفسرا نحو اظن ويظنانى اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل قبل اعمال الظن و...
الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فاظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين ويظنانى يطلب الزيدين فاعلا
واخوين مفعولا ثانيا لانه اخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن
فنصبنا الاسمين وهما الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا فى الثانى وهو يظنانى ضمير
الزيدين وهو الالف فى يظنانى فاستوفى فاعله ومفعوله الاول وبقى علينا المفعول الثانى ليظنانى
يحتاج الى اضماره وهو خبر فى الاصل عن ياء المتكلم المتصلة به التى هى الان المفعول الاول بعد دخول
يظن والياء مخالفة لاخوين الذى هو مفسر الضمير الذى ياتى به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فدار
الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين
وفى كل منهما محذور لا محيص عنه فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه وهو الياء فى
الافراد ولم يضره مخالفته لاخوين لانه اى اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا فى هذه
المسئلة قال الموضح تبعا لجماعة على سبيل البحث والذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى الاخوين لان
يظنانى لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى
كونه مفردا او مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون فى مبهم وعن الكوفيين
انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن و
يظنانى الزيدين اخوين ويحذفون اخا لدلالة اخوين عليه ويقولون على الاضمار اظن ويظنانى
اياه الزيدين اخوين كذا مثله فى شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتاخيره وهى تاخير
المفسر مفقودة هنا وان اعملنا الثانى فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار من اجراء الوجهين
المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادى فى شرح التسهيل وفيه البحث السابق والله اعلم
هذا باب المفعول المطلق اى الذى يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقا منصوب بيصدق
غير مقيد صفة صدقا بالجار حرفا او اسم متعلق بقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية

لحاله مقيدا بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما
غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره شبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي و
المفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين
نوعه اي نوع العامل فيفيد زيادة على التاكيد او يبين عدده اي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل
زيادة على التوكيد وليس هو خبرا عن مبتدا ولا حالا من غيره نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او
ضربت ضربتين فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده
بخلاف نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب اليم فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لكونه صفة
باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف نحو ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله
فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني
الثلاثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين او عدد واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا كما تقدم
من الامثلة والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري
على الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زايدة لغير المفاعلة كما قاله الموضح في باب اعمال المصدر وخرج
بهذا القيد وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوء وعطاء من قولك اغتسل غسلا وتوضا
وضوء واعطى عطاء فان هذه الثلثه اسما مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان
اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضا قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ واعطى
قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للحمد وبقولنا وليس مبدوا
بميم زايدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من اسماء المصادر والفرق بين المصدر واسمه
ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر
معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اي اخذ منه
كمصدر الابل للمكان ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله اما مصدر
مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر
مثله او معنى لا لفظا نحو اعجبني ايمانك تصديقا وقول الجرمي لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالاية

اي

ونحوها او ما اشتق لفظه منه من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم الله موسى تكليما وخرج
منه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا احسانا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قايما كونا
والافعال الملغاة فلا يقال زيد قايم ظننت ظنا او من وصف اسم فاعل او مفعول او للمبالغة دون
اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول اكلا و مثال
المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجها حسنا ولا يقال اقوم منك قياما واما قوله اما
الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم سربال طباخ فلوما نصب بفعل محذوف قاله صاحب البديع
والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب وما ذكره من ان الفعل و
الوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول الناظم وكونه اصلا
لهذين انتخب وزعم بعض البصريين كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل للوصف
فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل
والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل
وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف لا دلالة لها على
الزمان المعين فصل ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر
من صفته له كسرت احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف للدلالة واضافة صفته
الى مثله عليه ونابت منابه وانتصب انتصابه واشتمل الصما الاصل الشملة الصما فحذف الموصوف
ونابت صفته منابه وضربته ضرب الامير اللص اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف
الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب
التعريف من المضاف اليه لتوغله في الابهام وقيد ابو البقا المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر
اذا اضيفت اليه نحو سرت اشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة
انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن
مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو
فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه

والمنصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا
حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل
ولا يقولون طويل بالرفع فدل على امتناع الا مصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر
يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى او من ضميره اي من ضمير المصدر نحو عبد الله بالنصب اظنه جالسا فعبد
الله مفعول اول لاظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء في اظنه ضمير المصدر نايبة عنه في الانتصاب
على المفعولية المطلقة وهل هي نايبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوعي فيكون
التقدير اظن الظن كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال الموضح في الحواشي والذي يظهر لي ان
الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله من كل ما نال الفتى قد نلته الا التحية وقوله هذا
سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس وقد نلت النيل ولو
صرح بالظ لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره واما نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا فتقديره لا اعذب
هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نايب عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي
ومن خطه نقلت وينبغي ان يكون ال في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا
او من اشارة اليه اي الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته
ذلك الضرب بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نايب عن المصدر
وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به
المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون
به الى الظن قاله المرادي في التلخيص او من مرادف له معنى نحو شنئته بغضا فبغضا مفعول مطلق
نايب عن شنا فان الشنا مصدر شني بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق
نايب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف المحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق
نايب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح وظ كلام
الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن
الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنئته وابغضته

بغضا

بغضا واحببته وومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من شارك عامله او المصدر المحذوف في مادته
وحروفه وهو اقسام ثلثة اسم مصدر غير علم كما تقدم من نحو اغتسل غسلا وتوضا وضوء واعطى عطا
وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لفعل آخر فاسم
العين نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه
زكوة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الاية مصدر جاء على غير الفعل فكانه نايب عن انباتا قاله
الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدر الفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فنباتا
نايب عن انباتا وتبتيلا نايب عن تبتلا اذ الاصل في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس
مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر
تبتل التبتل لا التبتيل لان التبتيل مصدر تبتل بالتشديد او من لفظ دال على نوع منه اي من المصدر
كقعد القرفصا بالمد والقصر ورجع القهقري بالقصر فقط فان القرفصا نوع من القعود والقهقري نوع
من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصا ورجع الرجوع القهقري فحذف المصدر وانيب عنه لفظ
دال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقري مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت اجيب
بانهما نابا عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب
النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قايل به قاله الموضح في الحواشي او من لفظ دال على عدده اي المصدر
كضربته عشر ضربات فعشر نايب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وانيب
عنه عدده ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف المصدر وانيب
عنه ثمانين وجلدة تمييز او من لفظ دال على آلته اي آلة المصدر كضربته سوطا او عصا والاصل
ضربته ضربا بسوط او عصى ثم توسع في الكلام فحذف المصدر واقيمت الالة مقامه واعطيت ماله
اعراب وافراد وتثنية وجمع تقول ضربته سوطين واسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات
بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص اصله ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه
لا يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى او من كل وما في معناها مضافة الى المصدر نحو فلا تميلوا

كلا المثلين تمثيل لمفعول مطلق نايب عن مصدر محذوف والاصل فلا يميلوا ميلا كل الميل ونحو قول

قيس بن الملوح وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظنان

ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب او غاية الضرب او من بعض وما في معناها مضافة الى

المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نايب عن مصدر محذوف والاصل ضربته

ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل

ولا يضرونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح ان النايب عن المصدر نوعان نايب عن مؤكد ونايب عن مبين

فالنايب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلاثة والنايب عن المبين ما بقي وهو

الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والالة وكل وبعض وذلك يدخل في قول الناظم وقد

ينوب عنه ما عليه دل مسئلة المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين

بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل ودقيق لانه

بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما هو بمنزلته والمصدر العددي وهو المختوم

بتاء الوحدة كضربة بعكسه فيثنى ويجمع باتفاق نحو ضربته ضربتين وضربات لانه فرد لجنس كثرة

وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف في تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت

ضربين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضروبا مختلفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا

ما سمع واختاره اي المنع الشلوبين واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا

والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز في غيره اشار الناظم بقوله وما

لتوكيد فوحد ابدا وثن واجمع غيره وافردا فصل النحاة اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي او حالي

حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع او العدد والدليل المقالي ما رجعه الى القول كان

يقال ما جلست فتقول بلى جلوسا طويلا او بلى جلستين فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله

جوازا للدليل المقالي وهو قول القايل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر

عددي حذف عامله كذلك والتقدير بلى جلست جلستين والدليل الحالي ما مرجعه الى الحال من مشاهدة

او غيرها كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما

مصدرا

مصدر نوعي واصابتين مصدر عددي حذف عاملهما جوازا للدليل الحالي وهو الحال المشاهد في

التقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية

انه لا يحذف عامله لانه انما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المصدر

المبين نوعا او عددا فانه يدل على معنى زايد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز

حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال وحذف عامل المؤكد

امتنع وفي سواه لدليل متسع ورده ابنه في شرحه بانه ان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله

وتقرير معناه دايما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد

ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف

مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر

معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى وبانه قد حذف جوازا اذا كان خبرا عن اسم عين

في غير تكرير ولا حصر في نحو انت سيرا ووجوبا مع التكرير او الحصر في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا

سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا اما السهو عن وروده واما

للبناء على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها

فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه واجاب الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد

تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ اخر تقرر معنى اللفظ الاخر ويؤكد فحذفه مع هذا القصد

نقض للغرض واما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتاكيد اصلا وانما هي مصادر

جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها ففايدتها النيابة عن افعالها واعطاء معانيها لا تاكيدها

فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها والشيء لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان انت سيرا

للتاكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا مكرر وتقول في المؤكد انت تسير سيرا فيظهر ايضا معنى العامل

ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن

عقيل ان ما قاله ابن المص ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليس من المصدر المؤكد في شيء

وانما هي من المصادر النايبة عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النايب عن فعله من قسم المصدر

المؤكد

المؤكد لانه في معنى الاستثناء من تعميم وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح في بعض حواشيه على الكلام

وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل او المهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر

لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد وويحه وبله الاكف بالاضافة الى

المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا بناء على قول المازني ان جلوسا منصوب بقعدت

فيقدر في نحو ويل زيد وويحه اهلك الله زيدا ويله واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن

قاله ابو البقاء وقيل يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر في ويح رحم لانها كلمة ترحم وقيل

وفي ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال

من لفظها وانشدوا فال ولا واح ولا واس ابو هند قال المرادي في شرح التسهيل وهو مصنوع

انتهى ويقدر في بله الاكف اترك لان بله الشيء بمعنى تركه والاكف جمع كف وما له فعل مستعمل من

لفظه وهو نوعان نوع وقع في الطلب وهو الوارد دعاء او ضده فالاول كسقيا ورعيا والثاني كيا

وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف

الانف او الشفة او الاذن او غير ذلك او الوارد امرا او نهيا نحو قياما لا قعودا اي قم قياما لا تقعد

قعودا وكذلك النوعي نحو فضرب الرقاب اي فاضربوا ضرب الرقاب ونحو قوله على حين الهى الناس جل امورهم

فندلا زريق المال ندل الثعالب اي اندل يا زريق المال ندل الثعالب اي اختطفه بسرعة كاختطاف

الثعلب وزريق بزاي فراء مصغرا علم رجل والمال مفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله والحذف حتم

مع ات بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا اطلق ابن مالك القول بان مصدر القايم مقام فعله في

الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب بالحذف والتكرار كقوله وهو

القطري بن الفجاءة الخارجي فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع اي اصبر صبرا وجعل انه

جعل تكرار المصدر قايما مقام العامل وبذلك قال ابن الضايع ونصه واعلم انه يجري مجرى هذا

في التزام اضمار المصادر في الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح

في حاشية التسهيل واشار بقولهم هذا التحذير بغيرايا وعمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف

لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي اقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام

الموضح

الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخي وهو ثلاثة اقسام توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل

يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير وموتا في بيت امراة سلولية وتوبيخ المخاطب نحو اتوانيا وقد جدت

قرناؤك اي اتتوانى توانيا وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي اعبدا حل في شعبى غريبا الوما

لا ابا لك واغترابا اي اتلؤم لوما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بضم الشين المعجمة

وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ لغايب في حكم حاضر كقولك لشخص غايب وقد بلغك

انه يلعب الهيا وقد علاك الشيب اي اتلعب لعبا ونوع واقع في الخبر وذلك في الفاظ مسموعة كثر استعمالها ودلت القراين على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكرة نعمة وشدة حمدا

شكرا وهو من امثلة سيبويه وقدره احمد الله حمدا واشكره شكرا لا اكفره كفرا كما تكلم بهذه الامثلة

بجملتها قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده او شكرا الا ان يظهر

على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل فينبغي ان يلتزم فيها ما التزمت

العرب انتهى وصبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب

وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا اي اعجب عجبا وعند خطاب شخص مرضي عنه او مغضوب عليه افعله

انا وكرامة ومسرة اي افعل ما تريد واكرمك كرامة واسرك مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة

وكرامة اسم مصدر اكرم ولا افعله ولا كيدا ولا هما اي لا اكاد كيدا ولا اهم هما هذا تقدير سيبويه واختلف

في تقديره اكاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة وقال ابن

خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشيء ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب في المثبت

للمرضي عنه والنفي للمغضوب عليه المسئلة الثانية ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة جملة قبله من طلب

او خبر فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر بشد

الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء والثاني كقوله لاجهدن فاما درء واقعة

تخشى واما بلوغ السؤل والامل فدرءا وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد اي اما ادراء واما البلوغ والى

هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا المسئلة الثالثة ان يكون

المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع الثلاثة وشروطها اربعة

امور احدها التكرير او الحصر او نعطف عليه او الاستفهام عنه والثانى كون المصدر مستمرا
الحال لا منقطعا عنه ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع
كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام
التكرير مقامه والمحصور بالا او بانما نحو ما انت الا سيرا او انما انت سير البريد والتقدير ما انت الا
تسير سيرا وانما تسير سير البريد فحذف تسير لما فى الحصر من التاكيد القايم مقام التكرير والمعطوف
عليه نحو انت اكلا وشربا والتقدير انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نصوا
عليه هنا وفى باب الاغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان
العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان فى المعنى فلا ينصبهما عامل واحد
والعامل الثانى معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح فى الحواشى والمستفهم عنه
نحو انت سيرا والتقدير انت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد الطلب
للاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قايم مقام التكرير وجوز فى المغنى ان يكون العامل
المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لان الكلام فى قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر
الناظم على المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نايب فعل لاسم عين استند فان
لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو انت
تسير سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبر وان شئت حذفته فقلت انت سيرا
نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يومن معه اعتقاد الخبرية
اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله فانما هى اقبال وادبار اى ذات اقبال وادبار قاله
فى شرح الكافية المسئلة الرابعة ان يكون المصدر مؤكدا لنفسه او مؤكدا لغيره فالاول وهو المؤكد
لنفسه هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه نحو له على الف عرفا اى اعترافا فجملة له على الف نص فى
الاعتراف لانها لا تحتمل غيره ويسمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله وكان الذى قبله
نفسه والثانى وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا
فالاول نحو زيد ابنى حقا فجملة زيد ابنى يحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان

فان

قولك حقا برفع المجاز ويثبت الحقيقه ويسمى مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا
فهو موثر والمؤكد به متاثر والموثر غير المتاثر والثانى قسمان ما هو جايز التعريف وما هو واجبه
فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد يحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت
احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكانك قلت احق ذلك الحق او حقا فان كان المخاطب يعتقد
خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق والثانى لا افعل كذا البتة
فجملة لا افعل كذا يحتمل استمرار النفى وانقطاعه فاذا قلت البته حققت استمرار النفى ورفعت
انقطاعه والبت القطع يقال لا افعله البته لكل امر لا رجعة فيه قاله فى الصحاح وال فى البتة لازمة
الذكر قاله الموضح فى الحواشى وفى حاشية العلامة عبد القادر المكى على هذا الكتاب نقل لا افعله بته
والبته اى بتته بتته والبته وفى اللباب لم يسمع فى البته الا قطع الهمزة والقياس وصلها والى
هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالمبتدا نحو له على الف عرفا
والثانى كابنى انت حقا صرفا المسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا بعد
جملة مشتملة عليه اى على اسم بمعناه ومشتملة على صاحبه اى المصدر فهذه اربعة شروط زاد المرادى
شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل كمررت بزيد فاذا له صوت صوت
حمار واذا له بكاء بكاء ذات داهية فالمصدر الثانى فيهما فعل علاجى واقع بعد جملة وهى له صوت
وله بكاء وتلك الجملة مشتمله على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتمله ايضا على صاحب المصدر
وهو الهاء فى له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل فى المصدر الثانى لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف
مصدرى ولا بدونه لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به فى حال تصويت وبكاء لا انه
احدث التصويت والبكاء عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل
محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى اذا له صوت هو يصوت فاتجه انتصاب ما
بعده بصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به فى حال تصويت
ولم ترد ان تجعل الاخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه ثم مصوت فصار
قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثانى على المعنى انتهى ويجوز مع استيفاء الرفع

الشروط على البدلية او الصفة ان كان نكرة ذكرها سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف وتمتنع الصفة
ان كانت معرفة ولا يجوز الا فى الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل
الرفع والنصب متكافيان او لا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثانى ليس هو الاول والنصب
سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافيان لان فى النصب التقدير والاصل عدمه
ويجب الرفع فى نحو قولك له ذكاء ذكاء الحكماء لانه اى الذكاء فعل معنوى لا علاجى والمراد بالعلاجى
ما يحتاج فى احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوى بخلافه كالعلم والذكاء
وانما وجب الرفع مع غير العلاجى لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه فعل شيئا بل انه ذو ذكاء فكان
بمنزلة له يد يد اسد فكما لا ينصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع ايضا فى نحو له صوت صوت حسن لانه
غير تشبيهى وفى نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدا وصوت حمار خبره وفى
نحو فاذا فى الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما
الاول فان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه واما الثانى فلان الضمير المجرور بعلى
ليس عايدا على صاحب النوح وانما هو للمنوح عليه لا للنايح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذى نصب
المصدر وقد يقال نصب نحو هذين المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس
منه تنبيه مثل له صوت صوت حمار فى النصب على المفعول المطلق قوله وهو ابو كبير بالباء الموحدة
المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلى يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق
طى المحمل طى مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى لان ما قبله وهو ان يمس الارض الا منكب
بمنزلة له طى فهى جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قال سيبويه بمعناه ونصه صار ما ان يمس
الارض بمنزلة له طى انتهى وما نافية وان زايدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان
هذا الفرس ضمر قد بلغ فى التضمير الحد لا يصل بطنه على الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه
منكب وحرف الساق واراد بطى المحمل انه مدمج الخلق كطى المحمل وان له تجافيا كتجافى المحمل بكسر الميم
الاولى وفتح الثانيه وهو علاقة السيف واقتصر فى النظم على بعض شروط المسئلة واحال بقية
الشروط على المثال فقال كذاك ذو التشبيه بعد جملة كلى بكا بكاء ذات عضلة والله اعلم هذا

باب

باب المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما فعل لاجله فعل ومثاله جئت رغبة
فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجئ وحكمه النصب بشروط وجميع ما اشترطوه خمسة امور
الاول كونه مصدرا لان النصب يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا فلا يجوز جئتك
للسمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قاله الجمهور واجاز يونس بن حبيب اما
العيد بالنصب فذو عبيد زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا
بعبيد وغيرهم كالمنكر عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان
غير مصدر بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وهذا
النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيدا بايعانهم
واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اى مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا
كله مراعاة للمصدر والشرط الثانى كونه قلبيا اى من افعال النفس الباطنه كالرغبة لان العلة هى
الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز
جئتك قراءة للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره
كالرندى ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد
الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع فى الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبى واجاز الفارسى
جئتك ضرب زيد اى لتضرب زيدا ويوخذ منه ان الفارسى لا يشترط الاتحاد فى الفاعل ايضا لان
فاعل المجئ غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سياتى والشرط الثالث كونه علة لانه وحمل الشروط
الباعث على الفعل واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط لا تجعل شرطا واجيب بان هذه
شروط النصب لا لتحقيق ماهيته عرضا كان بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من
وصف غير ثابت كما تقدم فى باب التعدى واللزوم وسقط ما قيل ان العرض بالغين المعجمة ما كان
باعثا على الفعل ووجوده متاخر عنه فلا يصح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الراء وسكون الغين
المعجمة وفتح الموحدة او غير عرض وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبنا
فان الجبن وصف جبلى لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت الفعل المعلل

فيجب اللام الاولى والمصدر المعلل بكره واحد او ذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر
نحو جئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا
من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك فان لم يتحد وقتا امتنع النصب فلا يجوز تاهبت اليوم
السفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم يوسف الشنتمري والمتاخرون
كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضايع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من
المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروفك الآن والشرط الخامس اتحاده بالمعلل فاعلا
بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر
الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار
فان اختلف الفاعلان امتنع النصب فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجي المتكلم وفاعل المحبة
المخاطب وهذا الشرط قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل
محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله وفاعل الخوف والطمع
المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الروية
على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري
الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولا
له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط
ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها ان
يصلح في جواب لم الثاني ان يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي
حملني على زيارتك الطمع او مبتدا كقولك الطمع حملني على زيارتي اياك الثالث ان يصح تقديره باللام
الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان يجعل زيادة في قولك زرتك زيارة مفعولا له
لان المصدر هو الفعل في المعنى والشي لا يكون علة لوجود نفسه انتهى ومتى فقد المعلل بكسر اللام
من شروط جواز النصب شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجر بحرف التعليل وهو اربعة
اللام والباء وفي ومن واقتصر في النظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام

ففاقد الشرط الاول وهو المصدرية نحو والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدر
فلذلك جر باللام وفاقد الشرط الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق فاملاق وهو الفقر
علة للقتل وهو ليس قلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق
فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع
جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك اسقطه وفاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد
في الوقت نحو قول امرئ القيس الكندي فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل
وان كان علة لخلع الثوب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام وقد
نضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسه بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو
الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب
واحد تتوشح به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل نحو قول ابي صخر الهذلي واني لتعروني
لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة لعرو الهزة وفاعلها مختلف ففاعل العرو
الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح
وقد انتفى الاتحادان معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلوة لدلوك الشمس ففاعل القيام
المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فلذلك
جر بلام التعليل وقال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال
دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء ويجوز جر المستوفي الشروط والى ذلك يشير قول الناظم
وليس يمتنع مع الشروط بكثرة ان كان مقرونا بال وقلة ان كان مجردا منها والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وشاهد القليل فيهما اي في المقرون بال والمجرد
منها قوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وقد
جاء منصوبا على قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا وقوله من امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه
ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجر والاكثر فيه ان يكون
منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه الحال والتمييز لما فيه من الابهام وكونه نكرة

ويقل في الكثير قوله تعالى ادعوه خوفا وطمعا والنصب والجر يستويان في المضاف فالنصب نحو ينفقون
اموالهم ابتغاء مرضات الله فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب والجر نحو وان منها لما يهبط من خشية
الله اي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور قبل ومثله في جر المفعول له المضاف لايلاف
قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة بيعبدوا اي فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم
الرحلتين رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ
المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف
اللتين كانوا محترمين فيهما لانهم جيرة بيت الله بخلاف غيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والنهب
والحرف الجار في هذه الاية واجب عند من اشترط في نصب المفعول له اتحاد الزمن وهو الاعلم والمتاخرون
لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة لان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف
ثابت في الحال وقال الكسائي والاخفش اللام في لايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة
بقوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجحه انهما في مصحف ابي سورة
واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراتهم على البيت والله اعلم بكتابه واختلف
في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج
والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير
جئتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه
في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا والله اعلم بالصواب هذا باب المفعول فيه وهو المسمى عند البصريين
ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي
يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات ولا
مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او من اسم مكان او
اسم عرضت دلالته على احدهما او من اسم جار مجراه اي مجرى احدهما فالمكان والزمان كامكث
هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسماء المكان وازمنا جمع زمن من اسماء الزمان والاسم الذي عرضت
دلالته على احدهما اي الزمان والمكان اربعة احدها اسماء العدد المميزة بهما اي بالزمان والمكان

كرت عشرين يوما ثلثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب نصب زمان لانه لما ميز باليوم وهو من
اسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز
بفرسخ وهو من اسماء المكان عرضت له اسمية المكان والثاني ما افيد به كلية احدهما اي الزمان او المكان
او جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب
ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى اسم الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان
وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف
اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما
لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئية الزمان
والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء
معين من جهة المقدار والثالث ما كان صفة لاحدهما اي الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر
شرقي الدار فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما
الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي
صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع ما كان مخفوضا باضافة
احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه بعد حذفه اي المضاف والغالب
في هذا المضاف اليه النايب عن المضاف المحذوف ان يكون مصدرا والغالب في المضاف المحذوف
المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا للوقت او للمقدار فالمعين للوقت نحو جئتك صلوة
العصر او قدوم الحاج فصلوة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان
عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلوة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف
المضاف وهو الوقت المعين لوقت المجي واقيم عنه المصدر وهو صلاة وقدوم والمعين للمقدار
نحو انتظرتك حلب ناقة او نحر جزور وحلب ونحر مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار
نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم وقد يكون النايب عن اسم الزمان اسم عين نحو قولهم في المثل لا اكلمه
القارظين بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة واقيم عنها غيبة ثم حذف غيبة

منها القارظان وهي تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذي يجتني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا آتيك او يؤوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اي مكان قربه فحذف المضاف وهو المكان وانيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة والجاري مجرى احدهما اي الزمان والمكان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم احقا انك ذاهب فاحقا منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن اياته انك ترى الارض والاصل في حق ذهابك فحذف في وانتصب حقا على الظرفية وقد نطقوا بذلك الحرف الجار في قوله افي حق مواساتي اخاكم وقال القايد بالقاف ابن المنذر القشيري افي الحق اني مغرم بك هايم وانك لا خل هواك ولا خمر فبح بحي وشبه هوى من هو مغرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بماء العنب المتردد بين الخلية والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا اي كان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من اغرم بها حقا ولما كان كلام الموضح الجاري مجرى احدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر كما تقدم في احقا انك ذاهب دون الجثث فلا يقال احقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعموليها في تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد او لم يكفهم انا انزلنا ورده ابو حيان ومثل ذلك اي مثل احقا انك ذاهب

في الانتصاب على الظرفية المجازية غير شك انك قايم او جهد رايي انك قايم او ظنا مني انك قايم او لا شك وجهد رايي وظنا مني علي وزان احقا منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رايي وفي ظن مني وخرج عن الحد المذكور في النظم بقوله الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد وتبعه الموضح ثلاثة امور لم يحد بها نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر بفي فانه يصدق عليه انه اسم ضمن معنى في اذ التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا لانه ليس باسم زمان ولا مكان اما اذا لم يقدر بفي فليس مما نحن فيه والامر الثاني نحو يخافون يوما من اسماء الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته من اسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من اسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين فانهما ليسا على معنى في اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون وناصب لفظ يوما يخافون وناصب محل حيث فعل مضارع منتزع من لفظ اعلم تقديره يعلم حال كونه محذوفا دالا لا اعلم عليه لا اعلم المذكور والذي هو اسم تفضيل لان اسم تفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن سعد بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد احسن وجها وقال العباس بن مرداس وانضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن سعود الغزني افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا به نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادي بقوله لم تجي حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدا انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد بها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى والامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما اي البيت والدار انما هو على

بتمييز الاول الجمهور

التوسع باسقاط الخافض وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار ولا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد تعدي ساير الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت لان الدار والبيت من اسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من اسماء المكان الا المبهم او ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجي **فصل** والظرف الزماني والمكاني حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا اشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث حالات احدها ان يكون مذكورا واليه اشار الناظم بقوله كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل في العامل ان يكون مذكورا والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا لدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة بنصب فرسخين من الظروف المكانية ويوم الجمعة من الظروف الزمانية جوابا لمن قال كم سرت او متى صمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسايل وهي ان يقع صفة كمررت بطاير فوق غصن ففوق صفة لطاير او صلة كرايت الذي عندك فعندك صلة الذي او حالا كرايت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او مستقرا الا في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جاء الذي امام ولا رايت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليه ثلاثة اشيا القطع والبناء ووقوعها موقع شيء اخر ومثل للزمان بمثالين احدهما قياسي والاخر سماعي فقال او مشتغلا عنه العامل بنصبه لمحل ضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يتعد صمت لانه ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجر بفي كما مثل او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر امرا قد تقادم

مظهراً

عهده حينئذ الآن بحين منصوبة لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة بيان او اضافة اعم الى اخص والآن منصوب محلا وفتحه فتحة بناء لانه مبني لتضمنه معنى ال وال الموجودة فيه زايدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن فهما جملتان واصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كذا او كان كذا الآن اي كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا واسمع الآن ما اقول لك فحين مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول ليس غير لانه يرى ان قولهم لا غير لحن كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما اوضحه في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم الفعل وما جرى مجراهما وشمل مسالتي الحذف قول الناظم والاضمار مقدرا فان ذلك يعم الجايز والواجب **فصل** اسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة او يوم الخميس او يومين ويبقى عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد يريد الزمان كما تفعل ذلك اذا اردت المكان اذ لا فرق بينهما في صحة تقدير في ونصبه على الظرفية كما قال الشاطبي والصالح لذلك النصب على الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه كاسماء الجهات الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة اخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية اي صورة هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته ويحل الى قولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان فانه لا تعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم مسماه الا ترى ان خلفك قدام غيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكاين في المكان فهي جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام ووراء ويمين

والشمال وفوق وتحت تقول جلست امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات
الست بها اعتبار الكاين في المكان فان له ست جهات وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان تقول
جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه ما يتعين التصريح معه بفي وكاسماء المقادير
كميل وفرسخ وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق
منه العامل واتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو ولا فرق في ذلك بين
الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فذهب ومرمى
ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى
وعامل مقاعد نقعد وشرط ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا قايم مقامك والمصدر
نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الا مبهما و
الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا
ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع فلو اختلف مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى
عمرو لم يجز في القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي فاما قولهم هو مني مقعد القابلة وزجر الكلب
ومناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفة مادته لمادة عامله اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة وفي
مزجر الكلب وفي مناط الثريا فعامله الاستقرار المتعلق به مني الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار
مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفسا وفي البعد مناط
الثريا من الدبران وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر ففي الاولى متعلقة بالاستقرار وكلمة من
الثانية الداخلة على النفسا والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق ولو اعمل في المقعد
قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد
القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استاثرت اسماء الزمان بصلاحية المبهم منها
والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان اقوى من دلالته على
المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما فصل الظرف الزماني والمكاني وهو ان متصرف
وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا

اليه كاليوم فانه يستعمل مبتدا وخبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا تقول اعجبني اليوم و
تقول احببت يوم قدومك ومضافا اليه تقول سرت نصف اليوم والى ذلك اشار الناظم بقوله وما
يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا
كقط في استغراق الماضي وعوض في استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد النفي تقول ما فعلته قط
ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل وقط من قططت الشيء
اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية
وعلة بنائها تضمنها معنى حرفي ابتداء الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقني الله تعالى الى الان
وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض
مشتقة من العوض وسمي الزمان عوضا لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا منه
ويبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا بدخول
الجار عليه وهو من خاصة قال في الدرة الغواص واختصت من بذلك لكونها ام الباب ولكل
باب ام تمتاز بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان ولدن وعند من اسماء المكان
يحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد اتيناه رحمة من
عندنا وعلمناه من لدنا علما اذ لم يخرج عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها اي بالظرفية لان الظرف
والجار والمجرور اخوان في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا
فان جر شيء من الظروف بغير من كان متصرفا نحو من اليمين وعن الشمال ونحو والفرق ان من لكونها
ام الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد واخواتهما
زايدة والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية او شبهها من الكلم
باب المفعول معه وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او ذات اسم فيه معنى الفعل
وحروفه بالرفع فذات الفعل كسرت والنيل وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا سائر
والنيل فيصدق على النيل في المثالين انه اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال
لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه

قطما فعلته

والله اعلم هذا محل

المفعول معه

معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني فان فيه معنى الفعل وهو اسم وفيه حروفه وهو السين
والياء والراء وسمي النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل فخرج باللفظ
الاول الجملة في قوله اسير نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيد الموضح بذلك في شرح
اللمحة نحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به الموضح في شرح
القطر الا انها داخلة في المثال الاول في اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة
وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم
وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه
في المغني وخرج باللفظ الثاني وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة وخرج باللفظ الثالث
وهو قوله تال لواو نحو جئت مع زيد فانه تال لمع لا للواو التي بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله
بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده فان التقييد بالقبلية او البعدية ينافي المعية ولو قال بدل جاء
رايت حتى يكون عمرا منصوبا لكان اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال اخرج بقيدين و
خرج باللفظ الخامس وهو قوله تال الجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل رجل وضيعته
بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمري في تجويزه نصبها و
فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل او اسم
فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك واباك بالموحدة فلا يتكلم به قال سيبويه واما هذا لك واباك
فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك اراد بالقبيح الممتنع وقد كثر في كلامه التعبير
بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول
معه خلافا لابي علي الفارسي فانه اجاز في قوله هذا ردائي مطويا وسربا اعمال الاشارة واجاز بعضهم اعمال
الظرف وحرف الجر انتهى كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال فقال ينصب
تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعة فان قلت وقد قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا
بنصب زيدا فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت
ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير وهو انت فاعلا لمحذوف لا مبتدا واسم الاستفهام قبله

خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الاول لان الاصل ما تكون والكاف متعلق بتكون متصف ضميرها مبتدأ
وجوبا مرفوع على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده وهو تكون وتصح برز ضميره وانفصل المستتر لاتصاله
وقدر سيبويه من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف
تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود فذهب الى انه
غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك لان ما دخلها معنى
التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسالة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها المضارع
واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا يكون كيف في موضع نصب
على الحال واما ما فلا يكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن اصلها للسوال عن الحال والصحيح ان كان
ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي حال تكون او كنت مع زيد وهو مذهب
ابن عصفور والى هذه المسالة اشار الناظم بقوله وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر
بعض العرب والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين وطائفة من
الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل
سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه منصوب على الظرفية والواو مهيئة للظرف ونظروه
بمسالة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا والناصب له الواو خلافا للجرجاني عبد القاهر
ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير اذا كان ضميرا كما في ساير الحروف الناصبة والى هذين المذهبين
اشار الناظم بقوله بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الاحق ولا الناصب له الخلاف
اي المخالفة خلافا للكوفيين اي اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب
للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا
عن المبتدا في نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح ان يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو فلما خالفه
له في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو
وذلك لا يجوز ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في سرت والنيل سرت ولابست
النيل فيكون ح مفعولا به خلافا للزجاج ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة لانها

[illegible] ... الناصب المفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه
ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو
عند هم اصلها ان تكون عاطفة فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه
فكذلك هذا والاولى متفق عليها والثانية طرقها خلاف لابي الفتح ذهب في الخصائص الى جواز التوسط
مستدلا بنحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي وهذا مخرج على ان الفحشا
معطوف على غيبة قدم عليه للضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والاصل
السلام ورحمة الله فصل للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات احدها وجوب العطف كما في نحو
كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقدم
الجملة في الاول ومن عدم الفضلية في الثاني لان الفعل لا يستغنى عنه لان الاشتراك لا يتاتى
الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث وثانيها رجحانه اي العطف على المفعول معه كجاء زيد
وعمرو فيترجح العطف لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن
بلا ضعف احق ويجوز النصب على المفعول معه وثالثها وجوب المفعول معه وذلك في نحو مالك وزيدا
ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو مالك وزيدا من جهة الصناعة
لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في لك الا بعد اعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك
تحملون واجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه اقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم
ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع
مالك وزيدا كما امتنع هذا لك واباك على الصحيح لعدم تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه
قلت لما اشتمل مالك وزيدا على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية قدروا
عاملا بعدها لشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيدا وهو احد الوجهين في التسهيل والى
ذلك اشار الناظم بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب ولامتناع العطف في المثال الثاني وهو مات
زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت
ورابعها رجحانه اي المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال

والكليتان بضم الكاف تحتمان حمرا والازقتان بعظم القلب [illegible] ... عليهما ... [illegible]
لغلاف لهما والطحال بكسر الطاء ونحو قمت وزيدا لضعف العطف في الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم
من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيدا كالاخ وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم ان يكون
زيد مامورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح
القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطف
كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود انتهى وقال ابو البقا كان ينبغي ان النصب يجب
اذ ليس المعنى انه امر بني ابيهم بشيء بل امرهم بموافقة بني ابيهم ويدل على ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم
ولو كان المانع كون المعطوف عليه مضمر الجاز هنا انتهى وبقوله اقول ولضعف العطف في الثاني وهو
قمت وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل
او باي فاصل كان والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق وخامسها امتناعهما
اي العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات
برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك
التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان ترجيح الحواجب تدقيقها وتطويلها
يقال رجل ازج وامراة زجاء اذا كان حاجباها دقيقين طويلين واما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء
المعية في البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن في العلف ولانتفاء فائدة الاعلام بها اي بمصاحبة العيون
للحواجب في البيت الثاني اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة للاعلام بذلك ويجب
في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو ماء في البيت الاول والعيون في البيت الثاني على
انه مفعول به والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب
وكحلن العيون وهذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما واليه اشار الناظم بقوله او اعتقد اضمار عامل
تصب وذهب الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه
قاله ابن درستويه والمازني بكسر الزاء نسبة الى بني مازن والمبرد بفتح الراء قال ابن جني وسبب تسميته
بذلك ان المازني سال عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال انت المبرد بكسر الراء اي انت المثبت

للحق قال المبرد فغيره الكوفيون اشد تحطيلي بفتح الراء وابو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الميم نسبة
الى جده اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاء الى انه لا حذف وان ما بعد الواو في
البيتين معطوف على ما قبله وذلك على تاويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح انصبابه عليهما
معا انصبابة واحدة فيئول زججن بحسن بتشديد السين لان التحسين يصح تسليطه على العيون
والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب ويئول علفتها بانلتها لان الانالة يصح تسليطها على التبن
والماء فيقال انلتها تبنا وماء فهو من باب التضمين واحتج الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان
على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سائغ ولجيب بان منعه
مسموع من العرب كقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر واختلف في التضمين اهو قياسي ام
سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي
في تلخيصه والله اعلم بالصواب هنا باب المستثنى وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك
بالا او ما في معناها بشرط الفائدة قال في التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف
ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو اتموا الصيام
الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى قسمي المتصل
والمنقطع وقوله من مذكور او متروك اشارة الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو
فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل جميع ادوات الاستثناء وقوله بشرط المستثنى
الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس الا زيدا وجاء في القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخراجه
ان ذكره بعد الا تبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا انه كان مرادا
للمتكلم ثم اخرجه هذا حقيقة الاخراج عند ائمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره انتهى
وبه يتضح الحال ويزول الاشكال وللاستثناء ادوات ثمان وهي اربعة اقسام الاول حرفان وهما
الا عند الجميع من النحويين وحاشا عند سيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج
والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا
لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دائما وبني فيها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشى

بحذف الاولى واليها اشار الناظم بقوله وقيل حاشا وحشى فاحفظهما واعترض بان حاشا الحرفية الا
لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشا التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين
فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قال في
المغني والثاني فعلان وهما ليس عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه ابو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا
وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا ولا يكون واعترض بان
المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا واجيب بانهما لما ركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع
فعلا والثالث مترددان بين الحرفية والفعلية وهما خلا وعدا لانهما تارة حرفين وتارة فعلين وهما خلا عند
الجميع من النحويين وعدا عند غير سيبويه فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية والرابع اسمان وهما غير وسوى
بلغاتها فانه يقال فيها سوى بكسر السين والقصر كرضى وسوى بضم السين والقصر كهدى وسواء بفتح
السين والمد كسماء وسواء بكسر السين والمد كبناء وهي اي هذه الاخيرة اغربها وقل من ذكرها
وممن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومنه اخذ ابن اياز والحاصل انها تمد
مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني فاذا استثني بالا وكان الكلام قبلها
غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل للا بل يكون الحكم عند وجودها بالنسبة الى
العمل مثله عند فقدها فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا
لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا بحرف جار تعلق به نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما
مررت الا بزيد ويسمى استثناء مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في
غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد
الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا انهم حذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل
بالمستثنى وسمي استثناء مفرغا وشرطه عندهم كون الكلام غير ايجاب وهو ان يتقدم عليه ما يخرجه
عن الايجاب وهو النفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا يطلب الخبر فرفع ما
بعد الا وهو رسول على الخبرية والنهي نحو لا تقولوا على الله الا الحق فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا
صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق ولا

فاما الا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما بعد الا وهو
التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا اهل الكتاب بشيء الا بالتي هي احسن والاستفهام الانكاري لما
فيه من معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا
نايبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك احد
الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا ياتي التفريغ في الايجاب لانه يؤدي
الى الاستبعاد لا تقول رايت الا زيدا لانه يلزم منه انك رايت جميع الناس الا زيدا وذلك ممتنع عادة
فاما قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره فيحمل يابى في افادة النفي على لا يريد لانهما اي لان يابى ولا
يريد معناهما النفي فهما بمعنى واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره فلا فرق في النفي بين ان يكون
في اللفظ او في المعنى والى مسئلة التفريغ اشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا
عدما وان كان الكلام تاما وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا
بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا والى ذلك اشار الناظم
بقوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب نحو فشربوا منه الا قليلا منهم فما قبل الا وهو شربوا كلام تام
لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد
الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا تابعا بدلا كما سيجي فاما قوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير صفة لالهة ولكن
نقل الاعراب منها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو الاخطل وبالصريمة منهم
منزل خلق عاف تغير الا النؤي والوتد برفع النؤي والوتد على الابدال من الضمير المستتر في
تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب فيحمل تغير في افادة النفي على لم يبق على حاله لانهما اي لان
تغير ولم يبق معناهما النفي فهما بمعنى واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت
من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفى المنزل اذا درس وعفته الريح
درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤي بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيرة حول الخبا
تصنع لئلا يدخله ماء المطر والوتد بكسر التاء الخازوق يدق في الارض واختلف في ناصب المستثنى بالا

على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها انه نفس الا وحدها والية ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب
سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة
الا واليه ذهب الفارسي والسيرافي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه
ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثني زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس
المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع ان بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير
الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وادغمت
في اللام حكاه السيرافي عن الفراء ورده ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم
ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة وان كان الكلام التام غير موجب ففيه تفصيل فان كان
الاستثناء متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى
الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا مقدم عليه فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى
منه في اعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان الا
عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة
في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كلا من المذهبين فقال في الرد على البصريين
كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى واجاب
الابذي بان بدل البعض يكون فيه الثاني مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك اذا قلت رايت القوم
بعضهم فيكون قولك اولا رايت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رايت منهم وكذلك في النعت
المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الا
لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شيء من احرف العطف يباشر العوامل
قال في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى والى ترجيح
الاتباع اشار الناظم بقوله وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل مثال النفي نحو ما فعلوه الا قليل
منهم بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند
البصريين وهو في نية تكرار العامل والتقدير ما فعلوه الا قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين

الا النهي والاستفهام مثال النهي ولا يلتفت منكم احد الا امراتك بالرفع في قراءة ابن
عمرو وابن كثير فامراتك بدل من احد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى
بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون
بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت
معه بضمير لما قلنا والنصب عربي جيد وقد قرا به في السبع في قليل من قوله ما فعلوه الا قليلا منهم
وفي امراتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك ولا ياتي الاتباع في الموجب فاما قراءة
بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع محمولة على ان شربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب
منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسياتي وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا
بالنصب جوابا ردا على من قال قام القوم الا زيدا قصدا للتطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال
نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاء في احد حين كنت جالسا
هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى
منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الا زيدا القوم فانه
لا يجوز الابدال كما سيجي واذا تعذر البدل على اللفظ لمانع ابدل على الموضع نحو لا اله الا الله
ونحو ما فيهما من احد الا زيد برفعهما وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبا به بالنصب قال ابن مالك في
شرح التسهيل ورفعت البدل يعني الجلالة من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ
فتنصبه لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب وتبعه على ذلك ابو حيان والمرادي وناظر
الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا قبل دخول لا قد زال بدخول
الناسخ كما قال الموضح في باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما في محل مبتدا عند سيبويه
لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة والمختار عند ابي حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر
في الخبر المحذوف العايد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع
رفع بالابتداء وشيئا في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب على الخبرية
لليس ولم يخفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما ولان من والباء الزايدتين

بعد نفي او شبهه لا يعملان في موجب كذلك فان قلت مقتضى كلامه ان الارجح الاتباع ان النصب على
الاستثناء في هذه الامثلة مرجوح قلت اما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة
انشد الكسائي ابني لبيني لستما بيد الا يدا ليست لها عضد بالخفض واما الاول فقد قال ابو القاسم
السهيلي في اماليه لا يجوز في لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليلا منهم كالم يجز في
ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل
وهو ان النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام تام بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل
دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار
حكم الايجاب انتهى فان قلت لا اله الا الله واحد فالرفع ايضا في اله واحد على البدل من المحل ولا يجوز
النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية
لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب على الاتباع لتاخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو ما فيها رجل
الا اخوك صالح خلافا للمازني فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فانه يختار النصب
فتقول ما فيها رجل الا اخاك صالح فرجل مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه
واخاك منصوب على الاستثناء تقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا اخاك
ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم
على الموصوف لان المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب فتدافعا والصواب ما نقله
الموضح عنه فقد قال ابو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح
الكافية اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما ان لا يكترث بالصفة
بل يكون البدل كما يكون اذا لم يذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك
لم تذكر صالحا هذا راي سيبويه والثاني ان لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما
بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندي ان النصب والبدل عند
ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافيا انتهى فلو وقع المستثنى بين صفتي المستثنى منه
نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابنك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتامل قال الموضح في

الحواشي فان كان الاستثناء منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل
الا دالا على المستثنى فيجوز ما قام القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا ثعبانا وفي ذلك تفصيل فانه
تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب
في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها
وموضعهما نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل
عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي وغيره
في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره
ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه وما نفع زيد لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا
مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرغه له وجعله متصلا ورد بانه
لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك
ما قام زيد الا وقعد عمرو وان امكن تسليطه اي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ
لا يصح ان يقال قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان
المستثنى ليس من جنس المستثنى منه والنصب عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن
اتباع وتميم ترجحه وتجيز الاتباع ويقرءون الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار
الموضع ولا يجوز ان يقرا بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة
ومن الزائدة لا يعمل فيها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال
وقع كقوله وهو جران العود وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فابدل
اليعافير والعيس من انيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية
والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة
وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى
فالقائل ما في الدار احد الا حمار المعنى فيه ما في الدار الا حمار وصار ذكره احدا توكيدا ليعلم انه ليس ثم
ادمي ثم ابدل من احد ما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار الذي

يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه يقوم مقام التحية عندهم
وحمل عليه اي على اتباع المنقطع الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله
فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو
استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز السفاقسي ان يكون
متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرتفع على
البدل او عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والخلاص من هذين المحذورين ان تقدر
قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الاية وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من
مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى فصل واذا تقدم المستثنى
على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه
لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي الا ال احمد شيعة وما
لي الا مشعب الحق مشعب والاصل وما لي شيعة الا ال احمد وما لي مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى
على المستثنى منه وجب نصبه واراد باحمد النبي صلى الله عليه واله وسلم وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون
يجيز في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فتقول ما قام الا زيد
احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان
رضي الله عنه لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع ووجهه ان العامل هو
الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت فرغ لما بعد الا وهو ابوك في المثال والنبيون في البيت
وان المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت عام لوقوعه في سياق النفي اريد به خاص فصح ابداله من
المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض ونظيره في ان المتبوع اخر من تقديم وصار تابعا بعد ما
كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على انه نعت
له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى
الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام اريد به خاص ولم يبقوه على
عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضايع الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الا

فيكون بدل شيء من شيء بالمعنى واتحد والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد ياتي ولكن
نصبه اختر ان ورد فصل واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد واذا تلت واوا عاطفا او
تلاها اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضرب اليه عنه الغيث جواب الشرط الثاني وهو وجوابه
جواب الشرط الاول ويشملها قول الناظم والغ الا ذات توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاء في الا زيد والا
عمرو فما بعد الا الثانية وهو عمرو معطوف بالواو على ما قبلها وهو زيد عطف نسق والا الثانية زائدة
للتوكيد والاصل ما جاء في الا زيد وعمرو والثاني وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل
الكل من الكل كقول الناظم لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا والتقدير بهم مستثنى من الضمير المجرور بالباء وهو
الهاء والميم فالارجح في الفتى كونه تابعا له في جره وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح
كونه اي الفتى منصوبا على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى
بدل كل من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية زائدة مؤكدة للا الاولى وبدل البعض من كله
نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالارجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على
الاستثناء ووجهه من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شيء الا زيد الا علمه
فزيد مستثنى من شيء ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني
احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو وقد اجتمع
العطف والبدل في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فرسيمه بفتح الراء وكسر السين
المهملة بدل من عمله بدل بعض من كل عند السيرافي ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيمه
وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل والا المقترنة بكل
منهما زائدة مؤكدة والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم في السير الركض والرمل في الطواف
الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التاسيس وذلك في غير بابي العطف والبدل فان كان
العامل الذي قبل الا مفرغا بان لم يشتغل بمعمول قبل الا تركته يؤثر في واحد من المستثنيات على ما
يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل
نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له ونصبت الباقي

من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل فيه بل يترجح
لقربه من العامل وتقول ما رايت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به
وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يترجح
فما كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء يطرقه
الخلاف وتقول ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي
ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التاثير
بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني وان كان العامل غير مفرغ بان
اشتغل بما يقتضيه قبل الا فان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء
وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع
المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار
الناظم بقوله ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم وان تاخرت المستثنيات كلها
عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر
من ان جواز الاتباع مخصوص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحد منها اي من المستثنيات
ما يعطاه لو انفرد من نصب واتباع ونصب ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا اي واحد
منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من المستثنيات النصب ولا يتعين الاول لجواز
الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتاخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون
زائد واجاز الابدي رفع الجميع على الابدال هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من
حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض
كزيد وعمرو وبكر في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل في غيره فلا يستثنى منه شيء
وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فان
كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء
بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده

من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل
في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى الاول
خارجا عن الحكم وفي ذلك اذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد
هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمرو وبكر
خارجان لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وفي النوع الثاني وهو ما يمكن
استثناء بعضه من بعض النحاة اختلفوا على ثلثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو ان كان المستثنى الاول
داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع من المستثنيات مستثنى من اصل العدد
وهو قول الصيمري وتبعه القاضي ابو يوسف ويمكن ادراجه في قول الناظم وحكمها في القصد حكم الاول
وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله والذي
قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد
وقيل المذهبان المتقدمان محتملان اي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى
من اصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليها حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال
الا ان الاظهر فيه ان يكون استثناء من استثناء وعلى هذا الخلاف فالمقر به في المثال المذكور وهو
له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من
اصل العدد فتكون الاربعة والاثنان والواحد ومجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهو عشرة
يبقى ثلثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثني واحد
من اثنين بقي واحد واذا استثني الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلثة واذا استثنيت الثلثة الباقية
من العشرة بقي سبعة ومحتملهما اي الثلثة والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعرف مما تقدم
ولك في معرفة المتصل على القول الثاني للبصريين والكسائي طريقان احدهما ان تسقط المستثنى
الاول وتجبر الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان معك مستثنى
رابع فانك تجبر به الثالث وهكذا تفعل الى ان ينتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال الذي
اربعة فاسقطها من العشرة يبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط

مستثنى من الذي قبله

منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخير مما يليه
باقيه مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي الى الاول فالحاصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا
من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالث وهو
ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم اخرج اربعة وواحدا
وادخل اثنين يبقى سبعة وايضاحه ان تقول له عندي مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة
اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما في الوترية وادخل الثاني والرابع وما اشبههما في الشفعية
فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها
اول المستثنيات فهي اذن وتر وادخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات فهي اذن شفع واخرجنا
عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وتر فصار الباقي ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابعة المستثنيات
فهي اذن شفع فصار الباقي خمسة وستين وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قاله ابن
مالك في شرح التسهيل فصل واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الا ترى ان
قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل
فغير وصف صالحا ولا اثر لاضافتها الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة او يوصف بها معرفة
لفظا كالنكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم على القول بان غير المغضوب صفة
للذين انعمت عليهم فان موصوفها الذين وهم جنس مبهم لا قوم باعيانهم وذهب السيرافي الى ان غير
تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير
في الاية بدل لا صفة وقد تخرج غير عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها
اليه كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما الهة
الا الله اي غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب
الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه وتعرب هي اي غير
في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه وتعرب هي اي غير نفسها بما يستحقه المستثنى بالا
في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد والثانية

الا اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا المال غير الضرر عند
الجميع في المسئلتين والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو
ما فيها احد غير حمار عند الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر نحو ما فيها غير زيد
احد ويترجح نصبها في المسئلتين احديهما عند قوم من الكوفيين والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم وهو
ما فيها غير زيد احد والثانية عند تميم في الاستثناء المنقطع يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو ما
فيها احد غير حمار ويضعف نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير
زيد وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب
سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان العامل مفرغا
نحو ما قام غير زيد وفي الصحاح قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة ينصبون غير اذا كانت في معنى الا
تم الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاءني غيرك وما جاءني احد غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء
نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح في الحواشي واول الشاهد في تمثيله لجواز ان
تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبني والى مسئلة غير اشار الناظم بقوله واستثن
مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا وتفارق غير الا في خمس مسائل احدها ان الا يقع بعدها الجمل
دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الا جيد
الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم
غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا
لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا
بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك فصل والمستثنى بسوى بلغاتها كالمستثنى بغير في وجوب
الخفض ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان ثم قال ابو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك
سوى كغير معنى واعرابا واليه اشار في النظم بقوله ولسوى سوى سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا
ويؤيدهما حكاية الفراء اتاني سواك وقوله فسواك بايعها وانت المشتري وقال سيبويه والجمهور هي ظرف
للمكان بمعنى وسط غير متصرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك فليست هنا بمعنى غير لان

غير لا تدخل هيهنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا بسوى بغير ضمير دل على
انها ظرف والتقدير والذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله
شهد بالمهجة ابن شيبان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان
بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم وداوا جازوا ومنه كما تدين تدان وقال
الكوفيون يستعمل سوى اسما وظرفا فيجيزون في السعة اتاني سواك قاله المطرزي وقال الرماني
وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اذهب لانه اخلص فصل
والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرها وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا
كلوا ما ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر نصبهما لانهما مستثنيان من فاعل انهر المستتر فيه وبينهما
اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر وتقول اتوني لا يكون زيدا بالنصب
فالسن في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم
الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي او عائد على البعض المدلول عليه
بكلية السابق عند جمهور البصريين او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين
فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اي ليس القائم زيدا على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه في نحو
القوم اخوتك ليس زيدا او ليس هو اي ليس بعضهم زيدا على القول الثاني وفيه بعد لاطلاقهم
البعض على الجميع الا واحدا قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا او ليس هو اي ليس قيامهم
قيام زيد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورد بما رد به الاول وبان فيه
تقدير محذوف لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل
فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها
وهو عائد على الاناث اللاتي هن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فانه
في قوة اولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث
نساء قلت الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة
ذكر نساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال وجعلنا

الاستثناء ومن التفريغ بدل ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على
جملة ليس بانها حال والفعل مما لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناه كما قاله
ابو حيان في النكت الحسان بحثا او مستانفتان فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى الاستئناف
يخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك
لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا فكما ان الا زيدا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله
فكذلك هذه واليهما اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال ويكون بعد لا فصل
وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما الجر على انهما حرفا جر واليهما الاشارة بقول النظم واجر بسابقي يكون
ان ترد وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده قوله تركنا في الحضيض بنات عوج
عواكف قد خضعن الى النسور ابحنا حيهم اسرا وقتلا عدا الشمطاء والطفل الصغير والقوافي مجرورة
فالشمطاء مجرورة بعدا وهي انثى الاشمط وهو الذي يخالط سواد شعره ببياض وحيهم بالياء المثناة
تحت مفعول ابحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الاخر خلا الله لا ارجو سواك وانما
اعد عيالي شعبة من عيالك بجر الجلالة وخلا وعدا موضعهما جار بين نصب ثم اختلف فقيل هو
نصب عن تمام الكلام فيكون الناصب لموضعهما هو الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها كما قيل
به في التمييز الرافع لابهام النسبة ان العامل فيه هو الجملة التي انتصبت عن تمامها حكاه المرادي
في باب التمييز عن قوم وقيل لانهما متعلقان بالفعل او شبهه المذكور قبلهما على قاعدة احرف الجر
فيكونان في موضع المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديتهما على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح
في المغني والصواب عندي الاول وعلله بامرين وردا والوجه الثاني النصب على انهما فعلان ماضيان
جامدان لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع
الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب ان صح فعدا لكونها كانت متعدية قبل
الاستثناء كقولك عدا فلان طوره اي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به
قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شيء فقد جاوزه انتهى وفاعلهما
ضمير مستتر فيهما وفي تفسيره وفي موضع الجملة منهما البحث السابق في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما

ثم

المضمر اما عايد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير جاوز
هو اي القايم زيدا واما على مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكلية
السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا لم
يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل
بخلاف قولك قاموا ليس زيدا اي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض
من القوم فيحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال او
مستانفتان فلا موضع لهما ويدخل عليهما اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم
من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى
القول بجواز دخول ما عليهما فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية ح والى ذلك اشار
بقوله وبعد ما انصب كقوله وهو لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل اي ذاهب ويحتمل ان تكون صفة
للمضاف او للمضاف اليه وما زايدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء وان
اخذ من قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية قاله الشيخ الطاهر وقوله
تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع فعدى فعل ماض ولهذا دخلت عليه نون
الوقاية وما موصول حرفي وعدا صلته وموضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية
الزمانية على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيهما معنى الاستثنا
فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول او مجاوزين زيدا على الثاني وبه قال
السيرافي او على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي
ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه
وقد يجران على تقدير ما زايدة وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني واشار
اليه الناظم بقوله وانجرار قد يرد وقال في المغني فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا تزاد
قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس
عليه انتهى وهو مخالف لما هنا فصل والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير بالبناء على الضم

الا وفي المغني ان ذلك لحن وان ما سمع لا يتبع فيه واختار ابن مالك عدم التفرقة ونقله عن العرب
والنص عليه لا غير اجلة وسمع غيره اي غير سيبويه النصب رواه الاخفش وغيره كقوله اللهم
اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ بنصب الشيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد
واعجام الغين وليس منظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة امر لا يتنزه احد عنه فلم استثنى بحاشا
قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه في قبح الحال وسوء الصنع تتنزه المغفرة
عنه ولعظم شانها ان يتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في خبث
التقدير وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والفراء والاخفش
والشيباني وابن خروف واجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشى
والكلام في موضعها حال كونها جارة وناصبة وفي فاعلها كالكلام في اختيها عدا وخلا وتقدم شرحها
ولا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله
صلى الله عليه واله وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث
وليس بمدرج ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن
فاطمة وان ما حاشى فاطمة مدرج من كلام الراوي ويؤيده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا
غيرها واما قول الاخطل وابن الناس ما حاشى قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر قاله الموضح في
شرح اللمحة ويحتمل ان يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه
من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا على حاشى خلافا للكسائي
في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه ايضا ابو الحسن عن العرب
ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادي في شرح التسهيل ووجه
بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو وهي
غير عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل والله اعلم بالصواب هذا باب الحال
والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل
ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها

ثم

ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها [illegible]
مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها الحال نوعان مؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وسياتي
ومؤسسة ويقال لها المبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها وصف فضلة مذكورة
لبيان الهيئة الفاعل او المفعول او لهما معا فالاول كجئت راكبا فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التاء
والثاني نحو زيد ضربته مكتوفا فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء والثالث نحو زيد لقيته
راكبين فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغايب ولا يكون
لغير الفاعل والمفعول ومن خالف ذلك قول بهما نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر
فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى
تقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي قاله في المتوسط وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في نحو رجعت
القهقرى فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا
او مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف
وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة
والمراد بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى الكلام عنه ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى
قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة
التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو جاءني رجل راكب فان فارسا وراكب وان حصل
منهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية
وذكر النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا ورب
شيء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر وقال الناظم في النظم الحال وصف فضلة منتصب
مفهم في حال كذا بزيادة كذا لبيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة فصل اول
يخرج الخبر في نحو زيد ضاحك فانه عمدة ومنتصب فصل ثان يخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل
راكب ومررت برجل راكب فانهما وان قيدا المنعوت فليسا منصوبين ومفهم في حال كذا فصل
ثالث يخرج لنعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه اي النعت انما سيق بكسر السين وسكون الياء

المثال تحت التقييد المنعوت به فهو لا يبهم فحال كذا خطر في القصد وانما افهمه بطريق اللزوم لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر لان المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور اذ لا يحكم على الشيء بشيء الا بعد تصوره والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع اجزاء الحد ومن جملتها النصب وهو حكم فجاء الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كتوقف ا على ب وب على ا او بمراتب كتوقف ا على ب وب على ج وج على ا والدور مبطل للحد واجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك فصل الحال من حيث هي اربعة اوصاف احدها ان يكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل قال ابو البقاء الا انها دايما والمراد انها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وذلك الانتقال غالب فيها لا لازم كجاء زيد ضاحكا الا ترى ان الضحك يزايل زيدا او يفارقه وثابتة وذلك قليل فلذلك قال ويقع وصفا ثابتا في مسايل ثلث احدها ان تكون موكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم ابعث حيا او لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحيوة والعموم من مقتضيات الجمعية المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها وحدوثه او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله الزرافة بفتح الفاء افصح من ضمها يديها اطول من رجليها فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال ملازمة من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا يتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرف بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو احد ما فرع به الحدوث

في قوله الحالا ما يتبهم من ذكرهن حيث بحثت الا منهن قال في الموضح وشرح اللمحة لمجلة قال الله قايمة وسياتي ما يخالف المسئلة الثالثة ان يكون مرجعها الى السماع نحو قايما بالقسط من قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قايما بالقسط اذا اعرب قايما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشري عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تاخيره عن المعطوفين قال التفتازاني كانها الدلالة على علو مرتبتها او نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي التخليط والالتباس ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع فلا يقاس عليه ووهم ابن الناظم في شرح النظم فمثل بمفصلا في الاية المذكورة للحال التي تجدد صاحبها قال في المغني هذا سهو منه فان القران قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه والسهو انما هو منه اي من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب عن هذا ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القايم بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى الوصف الثاني ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة وذلك ايضا غالب لا لازم كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى هذين الوصفين اشار الناظم بقوله وكونه منتقلا مشتقا يغلب وتقع جامدة موولة بالمشتق في ثلث احدها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة موولة بمشتق فاسد مول بشجاع وقمرا مول بمضيئة وغصنا مول بمعتدلة اي شجاعا ومضيئة ومعتدلة والمعنى فيهن على التشبيه وقالوا في المثل وقع المصطرعان عدلي عير فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضاف اليه وعدلي مول بمصطحبين على تقدير مضاف اي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يرشد قوله في النظم وكر زيد اسدا اي كاسد اي مثل

سايل م

اسد الحديث الثاني في التسهيل فقال او ضعت بمضاف قبله وهو مع في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق حتى فيها الدلالة على التشبيه المسئلة الثانية من الثلاثة ان تدل على مفاعلة الجانبين نحو بعته يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قال سيبويه كما كان لك في سقيا لك ايضا فيتعلق بمحذوف واستونف بها للتبيين قال في المغني وفيه معنى المفاعلة اي متقابضين وزيد كلمته فاه الى في بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى المفاعلة اي متشافهين وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نايبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي الى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة الثالثة من الثلث ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا او رجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا قاله الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاجي الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفاء خاصة انتهى قال الرضي او ثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين وتقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسايل وهي ان تكون موصوفة بمشتق او شبهه فالاول نحو قرانا

عربيا فقرانا حال من القران فهي موطئة ولقد صرفنا للناس في هذا القران والاعتماد فيها على الصفة وهو عربيا فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا قال ابو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة حالا موطئة بكسر الطاء لانها ذكرت توطية للنعت بالمشتق او شبهه هذا مقتضى كلامه وصرح في المغني فقال انما ذكر بشرا توطية لذكر سويا انتهى وقال ابن باب شاذ في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت اللسان بعربي والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحال شبيهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان ان يكون جامدا لولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوف والموطئة لغة المهيئة او دالة على سعر بكسر السين المهملة نحو هذا البر بعته مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا او دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز او دالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال قال ابن الانباري واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة اطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا وسياتي ما اوسع من هذا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او فرعا له اي لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد وتنحتون الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اي لصاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك وهو اصل له فان الحديد اصل الخاتم وااسجد لمن خلقت طينا فطينا حال اما من الضمير المحذوف العايد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال او من الموصول المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين اصل للمخلوق وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير ان وان وكي وهذه المسايل العشرة غير مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل ونصه ويغني عن اشتقاقه وصفه او تقدير مضاف قبله او دلالته

او يجوز

على مفاعلة او شعرا او بوتيقن او لما الزا ... مع الحوتبع ابيع اوالحوب على وقع غير مقطعه تنبيه اكثر هذه
الانواع العشرة وقوعا مسئلة التسعير والمسايل الثلث الاول جميع اولى وهى مادل على تشبيه او مفاعلة
او ترتيب والى ذلك يشير قوله فى النظم ويكثر الجمود فى سعر وفى مبدئ تاول بلا تكلف وبفهم منها
انها تقع جامدة بقلة فى مواضع اخر وانها لا تاول بالمشتق كالا تاول الواقعة فى التسعير وقد
بينها كلها بقوله ولا ويقع جامدة مؤلة بالمشتق فى ثلث مسايل وبقوله ثانيا وتقع جامدة غير مؤلة
بالمشتق فى سبع مسايل الى اخرها وزعم بدر الدين ابنه اى ابن الناظم فى شرح النظم ان المسائل
العشر الجميع مؤل بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا نحن جمع وانما قلنا نحن بيراى بالتاويل فى المسايل
الثلث الاول وهى مادل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقى فالتاويل
فيها واجب وقد تقدم كيفيته واما كيفية تاويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى
سوا فى صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا
والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصنوعا والسابعة على معنى متاصلا او مصنوعا الى الوصف
الثالث من اوصاف الحال ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها
معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه فان وردت
بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد
يجى معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك اشير
في النظم والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى وذلك ان العرب قالوا زيد جاء وحده وحده
حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه
اى متوحدا او منفردا وقالوا رجع عوده على بدئه فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه
وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه اى عايدا او راجعا وعلى بدئه
بيان والمعنى رجع اخره على اوله قال الجرمى وقال ابو البقا معناه رجع عايدا فى الحال وقال الشاطبى معناه
راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول المتبدا به حال من الواو فى ادخلوا والاول الثانى
معطوف بالفا وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة اى مترتبين واحدا فواحدا وقالوا جاوا

قوله التشبيه ولا فالتزم ...

الجماء الغفير فالجماء حال من الواو فى جاوا وهى بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة اى جميعا والغفير بفتح
العين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجما والجماء بالجيم والمد
تانيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجم الغفير او الجماء
الغفيرة ولكنهم انثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل
بمعنى المفعول اى الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها وقالوا فى الابل ارسلها العراك
فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء فى ارسلها وهى بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة اى معتركة
قال لبيد فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال والنغص بفتح النون والغين
المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة
من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا اى ازدحم وصف ابلا اوردها الماء مزدحمة
وخرجها والتى قبلها فى شرح الشذور على زيادة ال وما هنا اولى ليكون التاويل فى الجميع على نسق
واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال ان تكون نفس صاحبها فى المعنى لانها وصف له وخبر عنه
والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك لا تخاد جاز جاء زيد ضاحكا لان الضاحك
هو زيد فى المعنى وامتنع ان يقال جاء زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين
الذات وقد جاءت مصادر احوالا بقلة فى المعارف كجاء وحده وارسلها العراك وفيهما شذوذان
المصدرية والتعريف بالاضافة فى الاول والاداة فى الثانى وزعم سيبويه ان الذى جوز تعريفها
انها شبهت بالمصادر المنتصبة باضمارها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر مثلها
وكانت غير الاول وغير ما هى له صفات انتهى وقال ابن الشجرى الاصل يعترك العراك ثم اقيم
المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير فى جاء وحده فهذه واقعة موقع الاحوال لا
احوال انتهى وحكى الاصمعى وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحدة مصدران لفعل
مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدران لوعد واجاز البونس والبغداديون ان تاتى
الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة
اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسئ فالمحسن والمسئ حالان وصح مجيئها

بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا احسن افضل منه اذا اساء فان لم تتقدر
بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عند هم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن
وجاءت مصادر احوالا بكثرة فى النكرات وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل
لا تقع احوالا بكثرة فى النكرات وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا
لانها غير صاحبها فى المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا واتساعا نحو زيد عدل جعلوا
مثل ذلك فى الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك اشار الناظم بقوله ومصدر منكر حالا يقع بكثرة
كطلع زيد بغتة فبغتة حال من فاعل طلع وجاء ركضا فركضا حال من فاعل جاء وقتلته صبرا وهو
ان يحبس حيا ثم يرمى حتى يقتل فصبرا حال من مفعول قتلته وذلك كله مع كثرته على التاويل بالوصف
فيؤول بغتة بوصف باغت اى مباغتا وقدره ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغتة اى فجاة
والبغت الفجاة قال الشاعر ولكنهم كانوا ولم ادر بغتة واعظم شئ حين يفجاك البغت ويؤول
ركضا بوصف الفاعل ركض اى راكضا والركض فى الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر
حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل ويؤول صبرا بوصف المفعول من صبر اى مصبورا اى محبوسا
ووقوع المصدر النكرة حالا كثير ومع كثرة ذلك فقال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا سواء
كان نوعا من العامل ام لا كالا ينقاس المصدر الواقع نعتا او خبرا لجامع الصفة المعنوية وقاسه
المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه يدل على الهيئة بنفسه فاجاز قياسا جاء زيد سرعة لان
السرعة نوع من المجئ ومنع جاء ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجئ قال الموضح فى الحواشى وانما قاسه
المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس
والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل ساير المفاعيل
لدليل فهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن حفظ نقلت ونظم كلامه
هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك وقاسه الناظم فى التسهيل وابنه فى شرح النظم بعد اما
بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل فى هذا ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال
للواصف اما علما فعالم اى مهما يذكر شخص فى حال علم فالمذكور عالم كانه يكرر ما وصف به من غير العلم

كان مكسلا لا ينقاس مع

فصاحب الحال على هذا التقدير نايب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل وصاحب الحال هو المذكور
فى الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان لما بعد الفاء العمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير
على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شئ فالمذكور عالم فى حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها
تعين ان يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما واما علما فهو
ذو علم لان المصدر لا يعمل فى متقدم فلو كان المصدر التالى اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له
وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول
به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذى وصفت عالم قال ابن مالك فى شرح التسهيل وهذا
القول عندى اولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه فى الجواب وقاسوا ايضا بعد خبر شبه به مبتداه
كزيد زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتداه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير فى
الشعر وانما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال فى تقدير الصفة اى
شاعرا والعامل فيها ما فى زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فى زهير
لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما ابهم ايتهم فى نحوه الا
فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه قال الخضاوى فى الايضاح واستظهره ابو حيان فى الارتشاف
والموضح فى المغنى او قرن هو اى الخبر بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها
ما فى الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفى الخطريات لابن جنى انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين
احدهما ان يكون فى قولك انت الرجل معنى الفعل اى انت الكامل فهما وادبا والثانى ان يكون على معنى
تفهم فهما وتادب ادبا انتهى قال فى الارتشاف يحتمل عندى ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل
ادبا اى ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلثة اراء حال مفعول مطلق تمييز ويتحصل من
الخلاف فى المصدر المنصوب اقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش
انه مفعول مطلق منصوب بالفعل قبله وانما عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال
ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس فى موضع الحال وذهب جماعة
الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية

ابهم فى نحوه

فى موضع الحال

مذهب سيبويه عدم القياس ومذهب الجمهور انه قياسي فيما كان نوعا من الطلب (؟) وقاسه الناظم وابنه في ثلث مسائل بعل اما وغير شبيه بما بعدها وفيما اذا كان الخبر مقرونا بالالة الدالة على الحال **فصل** واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو كثير غزة لمية موحشا طلل وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروى لمية موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حالكون صاحبها منصوبا وفي الرضي نحوه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو او الوصف وما ذكر من انه حال من النكرة هو ظاهر مذهب سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاخفاهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جني في عليك ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من اثار الديار والموحش هو القفر الذي لا انيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخاء وهي بطانة تغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب او يكون صاحبها مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم وهو ابراهيم بن ابي عبلة ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز كون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صحح في باب المبتدا وقول الشاعر نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخاء المعجمة الذي يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة

طلل

والحاء المهملة المملو وليس منه انهما من الخفض الفهماله (؟) واما الحال منها يرمى كل امر حكيم اعرابه الناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مخصصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا ياتي الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله من التخصيص بالاضافة وفي نصب امرا اوجه احدها انه على الاختصاص الثاني انه على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل في انزلناه اي امرين او من ضمير المفعول وهو الهاء في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين او مخصوصا بالاضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى الايام او مخصوصا بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف نحو هؤلاء اناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوقا بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة اوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقرونة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا او نهي نحو قول الناظم لا يبغ امرء على امرء مستسهلا فمستسهلا حال من امرء الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف والعنى لا يتعدى امرء على امرء مستخفا به وقوله وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قال ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجيم النكوص والتاخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت او استفهام كقوله وهو رجل من بني طي كما قال ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر

والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والاملا مفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه ويقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة للمائة والمائة مبهمة بالوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطا فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لان التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه او لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع **فصل** وللحال الموسسة مع صاحبها ثلث حالات كما ان للخبر مع المبتدا ثلث حالات احدها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر عنه وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص وهذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ايضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم يكن فعلا الحالة الثانية ان يتاخر عنه وجوبا وذلك بان تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمهما على المرسلين لكونهما محصورة والمحصور يجب تاخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها لا تقول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى بصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التاخير واليه الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالف في هذه المسئلة الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان

بان

النظم

وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم المضعف وقيل المنع قال الناظم والا اسمع جيء به ورده وقال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام ونحو قول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحق ان هذا البيت ونحوه ضرورة او طرا حال من عنكم محذوفة مدلول عليها بعنكم المذكورة وان كافة في الاية حال من الكاف في ارسلناك وان التاء للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتاتى غالبا الا في ابنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل عليه وابنيه حمل على شاذ نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري الا ارسالة كافة مصادم لنقل ابن برهان ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها معه وقول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس يلزمه تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزمه تعدي ارسل باللام والاكثر تعديه بالى والاول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع كما تقدم والثاني وهو تعدي ارسل باللام خلاف الاكثر ويدفع الاول بان تقديم الحال المحصورة بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل ولا فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالا يدل على المقصود ويدفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا واما الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك او كان احدهما مجرورا نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله او لا بحرف غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاءني راكبا من احد وما رايت راكبا من احد واما مجرور بالاضافة بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول كاعجبني وجهها مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها او قعه بعد المضاف لئلا يلزم الفصل

يمنع المضاف والمضاف اليه ولا تحال لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول
فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله
ابن الناظم وصل والله في شرح التسهيل فقال اذا كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف
اليه نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه [illegible] في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت
محضة لم يجز باجماع ونازعه ابو حيان في القسمين ورد عليه [illegible] في الحواشي والاشتغال بذلك
خروج عن المقصود وانما تجي الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال المتقدم وهو
اعجبني وجهها مسفرة [illegible] اخوانا حال من المضاف اليه وهو
الهاء والميم والصاد [illegible] مبثا فيتا حال من الاخ المضاف
الى [illegible] وقوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف
[illegible] في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض
[illegible] لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل ويا لكل اخاه واتبع ابراهيم لكان صحيحا او كان
المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف
والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب ونحو اعجبني انطلاقك منفردا
فمنفردا حال من الكاف المضاف اليه انطلاق وانطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب والثاني نحو هذا
شارب السويق ملتوتا الآن او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم
فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك الاشارة
بقول الناظم ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل
جزئه فلا تحيفا وانما اشترطوا احد هذه الشروط الثلثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في
الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل
في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها
معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله
او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا

تري

لم يكن كذلك فانه لا سبيل [illegible] غلام هند [illegible]
قال ابن مالك بلا خلاف ونقل [illegible] عن [illegible] الاجماع [illegible] قال ابو حيان في الذي [illegible]
المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه
جزءه او كجزئه او لم يكن لما تقرر [illegible] لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما اية فيحتمل ان يكون
حالا من لحم ولحوانا يحتمل ان يكون [illegible] المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة
والدين بمعنى او من الضمير في اتبع [illegible] الحال مع عاملها انه يجوز للحال ان تتقدم الحال عليه
اي على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا نحو ما جاء راكبا الا زيد وفي [illegible] فصل
والحال مع عاملها ثلث حالات ايضا احدها وهي الاصل انه يجوز فيها [illegible] عنه كجاء زيد راكبا وان
تتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا [illegible]
في الازمنة الثلث اي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابو البقا فالماضي كجاء
مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الآن او صفة تشبه الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل
علامات الفرعية وهي علامة التانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة كزيد منطلق مسرعا فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلك في راكبا في جاء زيد راكبا في
المثال الاول وفي مسرعا في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني ان تقدمهما على جاء وعلى منطلق فتقول
راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق او زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز
تقديم الحال على عاملها والاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن
العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح كما قال الله تعالى خاشعا ابصارهم
يخرجون فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل واجيب بان هذا لا يتعين لجواز
ان يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم
وقد صرح بذلك غير واحد من المعربين ويجاب بان الاصل عدم الحذف وقال العرب شتى تؤوب الحلبة
فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وقد تقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب
بمعنى ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على

عاملها وحكى ابن ثعلبة او نظر في هذه المسئلة وانه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحرب اي متفرقة ترجع
الحرب اي تفرق الحلبة يرجع الحرب وقال الشاعر وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته عدس
ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فتحملين جملة في موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر
فيه وعاملها طليق وهو صفة مشبهة وقد تقدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون
الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق
الشبه واما عملها في الحال فبما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من تمثيله
انه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا وجملة ومنع الفراء بعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة
بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق ان هذا البيت لا ينهض على راي في
الرد على الكوفيين لانهم يقولون بان هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير
والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة
اشبهت المصرف فجائز تقديمه والحالة الثانية ان تتقدم الحال عليه اي على عاملها وجوبا كما اذا كان لها
صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان احدهما انها
ظرف شبيهة باسم المكان كان سوالك كذلك ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما
هي اسم ويعزى الى الاخفش وعلى القولين فيستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في
المثال المذكور في اي حال جاء زيد وعلى الثاني على اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الى الاستقرار
بخلاف اين ومتى قاله احمد بن الخباز في النهاية الحالة الثالثة ان يتاخر الحال عنه اي عن عاملها وجوبا
وذلك في ست مسائل وهي ان يكون العامل فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهي
واجبة التاخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او
يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات الفرعية وهو اسم التفضيل فانه لما
لم يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
فجعل موافقا للجامد نحو هذا افصح الناس خطيبا فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان
يتقدم على افصح لما تقدم او يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكافك

اخوك

صائما فصائما حال من اخوك والعامل فيه المصدر المقدر بان والفعل وعمل المصدر المقدر من
ان والفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل اسم فعل نحو نزال مسرعا فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه
ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة
نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل
وهو اشير دون حروفه فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا
قد اختلف فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا قلت العامل في الحال حقيقة
انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره اشير اليها خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال
والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف
تقديره انظر اليها خاوية وحرف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالي فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيها من معنى
اشبه وليس فيه حروفه فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى
قسما رطبا وقسما يابسا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد قاله الدماميني والضمير في وكرها
يعود على العقاب وصفها بانها لا تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي
وهو اردى التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما وحرف
عند تأمل التمني نحو ليت هندا مقيمة فمقيمة حال من الهند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى التمني دون
حروفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك ليت
وكأن او يكون العامل عاملا اخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله نحو لاصبرن
محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه ولاعتكفن صائما فصائما حال من فاعل اعتكف
المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما فان ما في حيز لام الابتداء وهو محتسبا
وملوحين لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما اي على لام الابتداء ولام القسم لانهما من ادوات
الصدور فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لعمري زيد محتسبا اصبر ويستثنى من افعل التفضيل ما
اذا كان عاملا في الحالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخرى فانه يجب

تقديم حال الفاضل المفضول الثاني على الاول كهذا بسرا اطيب منه رطبا قال ابن خروف انتصب بسرا عند
سيبويه على الحال من الضمير في اطيب واطيب ورطبا على الحال ايضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما
اطيب لما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه
في حال كونه رطبا يريد ان يفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير يزيد
طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسره اطيب من رطبه انتهى
وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في الحالين معا وبه قال المازني في اظهر قوليه والفارسي في تذكرته
وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته ان الناصب
كان محذوفة تامة صلة لاذ او اذا ان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر اذ او وهو تمر فالمقدر اذا
والصاحبان المضمران في كان لا المصرح فالطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على الطيب لاتساعهم
في الظروف ولهذا جاز كل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد جالسا في الدار عند الجمهور وحكى
ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن افضل منه المسيء فالمسيء
وانما تعدد الحال مع افعل اذا كانا فاضلتين فاذا كان الفاضل واحدا فنحو هذا بسر اطيب منه
عنب قال الموضح في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا اي اسم
الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستتر
في انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين انفع او كان المحذوفة على القولين السابقين
وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما هاء التنبيه او اسم الاشارة لفقدهما
هنا وكان القياس وجوب تاخير الحالين في المثالين عن افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقديم
الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخرا التبستا فان قيل جعل احدهما تاليا لافعل
ولا لبس قلنا يؤدي الى فصل افعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل
بالظرف وعديله والتمييز قلنا ذلك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص اذ لم يجوز تقدمه
قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز لن يهن
ويستثنى من المصرح معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا مخبرا بهما متاخرين عن

الخبر

المخبر عنه فيجوز نقله توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم
يعدم ولاء ولا نصرا توسط الحال وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم
والاصل وهو لديكم بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيد
الظرف والمجرور بالتاخير لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار او عندك جالسا زيد
جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم يتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف
المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المسألة
بين المضافة كما تقدم في البيت وغير المضافة كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا
بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله
اعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى
الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات
على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات
بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور ففي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم
الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه ذلك الى الفراء وتبعه الناظم في
التسهيل وشرحه واشار اليه الناظم في النظم بقوله ونذر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو
قول جمهور البصريين وان البيت ضرورة وان خالصة في الاية الاولى ومطويات في الثانية معمولا
لصلة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمول الجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذي في
الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث
باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقال البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في راوية او مصدر
كالعاقبة وقع موقع الخالص وفيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الآتي على وزن
فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما وقيل ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لتاولها
بالمشتق لانها بمعنى مقبوضته والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير لا السموات مبتدا وبيمينه
خبره كما قال الاخفش بل بيمينه معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها اي لا عامل الحال **فصل** وشبه

الحال بالخبر في المعنى والنعت في التقييد جاز ان يتعدد لمفرد وغيره كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك
اشار الناظم بقوله والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان يتعدد لمفرد كقوله علي
اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف
والتقدير علي زيارتي بيت الله حالكوني رجلان حافيا اي ماشيا غير متنعل ويحتمل ان يكونا حالين من
ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفي آخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين فقراه رجلاي
بالاضافة الى ياء المتكلم واعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي
وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاي الخ
وليس منه اي من تعدد الحال لمفرد نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا
لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح والثاني وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه
تفصيل فينظر في الحال المتعدد ان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر
دائبين فدائبين حال مثناة بمعنى دائبين والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا
ولا يضر اختلافهما في التذكير والتانيث واصل الدؤوب مرور الشيء في العمل على عادة مطردة فيه
والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا
ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا
ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت فان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا
ويقدر الحال الاول من الحالين للثاني من الاسمين وبالعكس فيقدر الثاني من الحالين للاول من الاسمين
ليتصل احد الحالين بصاحبه ولا يبعد عنه الا بقرينة فان قلت فما بال علماء البيان جوزوا في اللف
والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهو احسن
عندهم من عدم الترتيب قلت اجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد
من الامور المتعددة اليه واذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء
ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب قال عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها
فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء في عهدت وقرينة التذكير والتانيث ارشدت الى ذلك

والمعنى

والمعنى اني كنت انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت الى ازدياد المحبة واما هي فعاد هواها سلوانا وقد تاتي
الحال المتعددة على الترتيب فيقدر الاول للاول والثاني للثاني ان امن اللبس كقوله وهو امرؤ القيس
خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال
من الهاء المجرورة بالباء والمعنى اخرجتها من خدرها حالكوني ماشيا وحالكونها جارة على اثري قدمي وقدميها
ذيل مرطها لتمحو الاثر عن القافة قصد الستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل
بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بان صاحب الحال
اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة فقدروا نحو قوله حافيا في البيت صفة لرجلان او حالا
من ضمير رجلان فتكون حالا متداخلة لا مترادفة وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل واتحد صاحب
الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه **فصل** الحال بالنسبة الى الزمان ثلثة اقسام
مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية
نحو جاء زيد امس راكبا **فصل** الحال ضربان مؤسسة وتسمى مبينة لانها تبين هيئة صاحبها
وهي التي لا يستفاد معناها بدونها اي بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا
بذكر راكبا وقد مضت اول الباب ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء
والمبرد والسهيلي الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور
والمؤكدة ثلثة اقسام لانها اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا
حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو ارسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقوله اصخ مصيخا
لمن ابدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب فمصيخا حال من فاعل اصخ المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها
لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصخاء وهو الاصغاء والاستماع
والمعنى اصخ حالكونك مصغيا لمن اظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل او مؤكدة لعاملها معنى فقط
واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع
من الضحك ولفظهما مختلف وثم وليتم مدبرين فان الادبار نوع من التولي ويجمع هذين النوعين قول
الناظم وعامل الحال بها قد اكدا او مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل

آن وهو من الموصول مؤكدة لها وهذا القسم من استدركات الموضح قال في المغني وغيره واهل النحويين ذكر المؤكدة لصاحبها واما مؤكدة لمضمون جملة قبلها معقودة ومركبة من اسمين معرفتين جامدين والتاكيد اما البيان يقين كهو زيد معلوما او فخر كانا فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا مهابا او تحقير كهو فلان ماخوذا مقهورا او تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك او وعيد كانا فلان متمكنا منك او لمعنى غير ذلك كزيد ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح النظم زاد ابوه في التسهيل جمود الجزئين احترازا من ان يكون احد الاسمين مشتقا او في حكم المشتق فان الحال لا تكون ح مؤكدة الجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد ابوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تاويل الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا الشارح وهذه الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التاخير عن الجملة المذكورة لانها مؤكدة لها وحق المؤكد ان يتاخر عن المؤكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا مقدر بعد الخبر تقديره احقه ونحوه كاعرفه ان كان المبتدا غير انا وان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى انتبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذن محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر فصل تقع الحال اسما مفردا عن الجملة وشبهها كما مضى من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرايت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته فهي في زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد الى قارون واذا وقع الظرف والمجرور حالا فانهما يتعلقان بمستقر ان قدرا في موضع المفرد او باستقر ان قدرا في موضع الجملة وعليه الاكثرون حال كون مستقر او استقر محذوفين وجوبا لكونهما كونا مطلقا واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لا انه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قال ابو حيان وتقع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول النظم وموضع الحال تجي جملة بثلثة شروط احدها

لما

كونها خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وان كان كخبر المبتدا في المعنى الا انها قيود والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي وغلط من قال وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح من خلد تلك في قوله وهو بعض المولدين اطلب ولا تضجر من مطلب فافة الطالب ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصما قد اثرا ان لا ناهية وان الواو للحال قال في المغني وهذا خطاء والصواب في الواو انها عاطفة اما مصدر ايسبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء على التركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفه فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعني فتحة تضجر اعراب مثلها في لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط الثاني ان تكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض بان الحال المعنوي الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلثة على السواء ولا ينافي الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في الطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقيه وح يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفي سيهدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا من معمول اعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظ واما من جهة المعنى فلانه صيرة معنى الاية ساذهب مهديا

ضرف التنفس الى الذهاب وهو في الاية الهداية ولجيب بانه مهديا وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفس فيلزم ان يكون فيه ايضا تنفس كالقيد قال الدماميني واما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرط فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد قاله في المغني وقال المطرزي طريق جعل الجملة الشرطية حالا ان تجعلها خبر المبتدا الحال ان تقول في جاء زيد ان تساله يعطيك جاء زيد وهو ان تساله يعطيك وتكون الحال ح هي الجملة الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فجملة هم الوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا اي متعادين يعضد بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لادم وحوا بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لانهما اصلا البشر فكانهما جميع الجنس وقيل المضمر لهما ولابليس والجنة وصحح الزمخشري الاول او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال واغلجت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها وتجب الواو في موضعين احدهما ان يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني قبل قد حالكونها داخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي حال مقدرة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور احدها الواقعة بعد عاطف حالا على حال كما قال المرادي نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فجملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حالكونهم بائتين او قائلين نصف النهار ولم تات الواو وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة والصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لاشك فيه وذلك الكتاب لاريب فيه فكل من جملتي لاشك فيه ولاريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكالا تدخل

الواو

الواو في التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي الا الايجابية نحو ما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن فجملة كانوا به يستهزؤن حال من الهاء والميم في ياتيهم ولا يقترن بالواو عند ابن مالك وصحح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي تاليا الا كقوله نعم امرء هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا الصورة الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط اي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف الى غير فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو والامر ان معناه ما لنا غير مؤمنين كما ان الابقا ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا اكثريا وانشد على مجي الواو قول مالك بن رقيه وكنت ولا ينهنهني الوعيد وقول مسكين الدارمي اكسبته الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب الصورة السادسة المضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما انشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه مرث في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما اشبهه والى ذلك اشار الناظم بقوله وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت واما نحو قوله وهو عنترة العبسي علقتها عرضا واقتل قومها زعما لعمر ابيك ليس بمزعم فجملة واقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل من لفظ الماضي الى لفظ المضارع

قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمن فيعبر عنه بلفظ
للمضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني الى الشيخ عبد القاهر وقيل هي واو الحال والمضارع خبر
لمبتدا محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة من المبتدا والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال وذات
واو بعدها انو مبتدا لها المضارع اجعلن مسندا او علقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما
بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم يزعم بفتحها زعما بفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح وخاو المعجم
المطمع فصل وقد يحذف عامل الحال اذا كان فعلا جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا او
قولك لقادم من الحج ماجورا او لدليل مقالي كان تقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت
او جواب نفي نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو فان خفتم فرجالا او ركبانا فهذه احوال منصوبة بعامل منصوبة
بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب باضمار تسافر وماجورا منصوب باضمار رجعت وقادرين منصوب
باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار صلوا ولو قيل تسافر راشدا او رجعت ماجورا ونجمعها قادرين
وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة ويحذف وجوبا قياسا في اربع صور احدها السادة مسد
الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره
لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا
والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ وهاتان الصورتان قد مضتا فالا
لاولى في باب المبتدا والثانية قريبا هنا والصورة الثالثة هي التي تبين بها ازدياد في المقدار او نقص
فيه بتدريج فيهما بتدريج فيهما فالاول كتصدق بدينار فصاعدا والثاني نحو اشتره بدينار فسافلا
فصاعدا او سافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الاخبار
على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتره بدينار فانحط المشترى
به سافلا قال ابو البقا ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء والصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ
بالفعل للتوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس ولمن لا يثبت على حال اتميميا مرة وقيسيا اخرى فقائما حال منصوبة
بفعل محذوف وجوبا اي اتوجد وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا اي اتتحول وقد يحذف
سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيئا حال محتملة للتاسيس والتوكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبت

كل

لك الخير هنيئا على التاسيس او هناك ذلك هنيئا على التاكيد وهذا التقدير ماخوذ من قول سيبويه وانما
نصب هنيئا لانه ذكر ان خيرا اصابه انسان فقلت هنيئا كانك قلت ثبت لك هنيئا او هناك ذلك هنيئا
انتهى فحذف الفعل واقامة الحال مقامه قال ابن الشجري وهنا بتخفيف النون وبالهمز يقال هنا يهنا كعلم
يعلم وهنو يهنو كظرف يظرف والى حذف عامل الحال اشار الناظم بقوله والحال قد يحذف ما فيه عمل
وبعض ما يحذف ذكره حظل اي منع والله اعلم بالصواب هذا باب التميز وهو في الاصل مصدر ميز
اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المبين تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم
الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقا والتمييز في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين
لابهام اسم او ابهام نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة فخرج بالفصل الاول
وهو نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فان فيه ما في حسن وجها الا التنكير فلا
يكون تمييزا العلم تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالاداة ان قوله وهو رشيد اليشكري رايتك لما ان
عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو محمول على زيادة ال عند البصريين كما زيدت
في بابعد ام العمرو عن اسيرها وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين
بهو با او لبناه وخرج بالفصل الثاني وهو بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا لانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى
من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرية نحو لا رجل وثاني مفعولي
استغفر نحو استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل فانهما اي رجلا وذنبا وان
كانا على معنى من بدليل صحة اقتران انهما بها الا من رجل واستغفر الله من ذنب لكنها اي من ليست
فيهما للبيان فلا يكونان مبينين بل هي في الاول وهو لا رجل للاستغراق الجنس ولذلك ينبغي ان يلي
معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتداء كانه لما اراد الاستغفار ابتدا منه بالجانب المتناهي
وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قال استغفر الله مبتدا من
اول الذنوب الى ما لا يتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان تكون مقدرة
قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جيء به
لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا ان ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب لانه من الفضلات

والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلفوا في صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل
لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمروا
في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل ومن ذلك
في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا
وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي اصل
لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير
وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى والناصب لمبين النسبة عند
سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم المسند من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا
منصوب بطاب وشبه الفعل نحو هو طيب ابوة فابوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة وعلم بهذا
التقرير والتفصيل بطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره فانه يقتضي ان التمييز ينصب بما
قد فسره سواء كان مفسرا لابهام اسم او نسبة وليس كذلك واجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام
نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد
فسره وذهب قوم الى ان العامل في مبين النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل وما اشبهه
واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب
بان ناصبه الفعل لحمل كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور فصل والاسم المبهم اربعة انواع
احدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا والكناية ككم الاستفهامية نحو كم
عبدا ملكت وتقدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وتقدم العدد لانه اولى بالتمييز
لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا ينعكس والثاني انه واجب
النصب ذكرهما في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين
لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك
الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في
شرح القطر والنوع الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلثة اقسام لانه اما مساحة

الى

كشبر ارضا وذراع نسجا او كيل كقفيز برا ووقع في شرح لمع ابن جني لابي البقا ومن الممسوح عندي قفيز ان
شعير لان القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب انتهى ولم اره
لغيره او وزن كمنوين عسلا او تمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا والمنا آلة الوزن يعرف بها
مقادير الموزونات فيوق في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان ويقال فيه من بالتشديد
كضب وتثنيته منان بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار
في الوزن والكيل والمساحة فالاول نحو ما له مثقال ذرة خيرا فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس
اسما لشيء يوزن فيه عرفا والثاني نحو نحي سمنا فالنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم
لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو ولو جئنا بمثله
مددا فمثل شبيهة بالمساحة وليس بمساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد وحمل
على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا غيرها ابلا ووجه حمله عليه انه غيره وهم يحملون
الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه لا لحاقه بالمقدار الا ان يحمل على ما لحق
به وهو المثل والنوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه مصوغ
منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل
له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون ما يصح اطلاق الاسم عليه ومثله اي مثل خاتم حديدا في ذلك
باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزا فان الجبة فرع الخز والخز نوع
من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة انه حال ويبنى عليهما الخلاف في الاتباع
فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى
لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل
نحو واشتعل الراس شيبا فان نسبة اشتعل الى الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا
التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف
اليه وهو الراس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا ونسبته للمفعول
نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا

عيون الارض فحول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجئ بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وجعله من تشبيه بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابذي وابن ابي الربيع وتاول الشلوبين عيونا في الاية على انها حال التبعيض لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان تكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل الحلب الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون ورده الموضح في شرح اللمحة وكذلك في مميز الاسم المفرد لم يجرم باضافة الاسم اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تشبهه كشبر ارض من المسوحات وقفيز بر من الكيلات ومنوي عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي وشبهها اجرره اذا اضفتها الا اذا كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما سياتي بخلاف ثلثه وعشرة وما بينهما ومائة فما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة اثوابا وما ئتين عاما فلا يدخل الجواز شيئا من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشري رجل فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز او لا ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشي الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قال في التحفة وزعم انه الصواب او سنا فاسحو ولو جئنا بمثله مددا او بملا الارض ذهبا مددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملا ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل وملا مضافا امرة فامتنع اضافتهما مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملا الارض ذهبا فصل من مميز النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغة الموضوعة له او لا فالاول نحو ابو بكر بد ابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فاباو رجلا وفارسا تمييز لبيان جنس التعجب منه المبهم في النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا وكثر وسمي اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه منشى العجايب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثديها اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد

تقدير الافعال

اكوره

الكامل في هذه الصفة وكونه فارسا من جهة النسبة انما يفهم اذا كان الضمير الضاد اليه الدال على المرجع اما اذا كان مجهولا كان تمييزا للاسم لا من جهة النسبة لان الضمير مبهم يحتاج الى ما يميزه قال في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وجد كل ما اقتضى تعجبا ميز من تنبيه التمييز الواقع بعد اسم التفضيل له حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامته ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قايم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى ان المال له مال وانما وجب نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى وانما جاز هو اكثر الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى الشي يمتنع اضافته الى غيره فصل ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت لانه على معناها فجاز اظهارها واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم يدخل في طاب نفسا لئلا يتوهم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زايدة عند سيبويه لمعنى التبعيض وقال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الخطيب طاف امامه بالركبان او مثله احسنه من قوام تما ومنتقبا وبحث الموضح في الحواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ماعدا الاخفش ان من لا تزاد الا في غير الايجاب ويمتنع جر التمييز بمن الا في ثلث مسايل احدها تمييز العدد كعشرين درهما لما سياتي الثانية التمييز المحول عن الفاعل كطاب زيد نفسا الثالثة المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومن اي من المحول عن المفعول ما احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول واصله ما احسن

لان نفسا

ادب زيد بخلاف ما احسنه اي رجلا وكذلك المتراين محولا عن المفعول الذي لا يصح ما احسن رجل زيد معه اي لانها الرجل نفس زيد والمثال الثالث ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مضاف غير كان يكون مبتدا نحو زيد اكثر مالا فان مالا محول عن مبتدا اذ الاصل مال زيد اكثر فحول عن المضاف وجعل تمييزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه بخلاف ما اذا كان فاعلا في المعنى ولم يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التاء خطابا للموثه الظاهر قول الاعشى اقول الهاجين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا فانهما اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما فتقول من فارس ومن جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد موطا الاكناف رحب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول نحو نعم رجلا زيد فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود تخيره ولم يعدل به سواه فنعم المرء من رجل تهامي بنجع التاء كيمان واقتصر في النظم على استثناء مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المسايل الثلث المتقدمة لان في وضع من المبينه ان يفسرها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد الاعلى متعدد والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا اللفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان التمييز نفس المبهم في المعنى وفي كلامه هنا امور منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز المفرد لا تمييز الجملة ومنها انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه مما انتصب عن تمام الكلام وانه منقول عن فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى انه مما انتصب عن تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك في شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او شبيها بالمنقول او بعد عدد وقدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول

وتبادلا

ان المعنى نعم الرجل زيد فكان حقه ان يكون ظاهرا فالاصل تحويل الاسناد وعن الظاهر الى الضمير وجعل الظاهر تمييزا لذلك الضمير انتهى فجعله محولا وقد منع دخول من عليه وقد قال في قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه ان يعبر بهما ويقول اذ المعنى عظم فارس وعظم جارك فيسند الفعل الى اصل التمييز او الى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله وهو ربيعة بن مضر أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب وداعي المنون ينادي جهارا فنفسا تمييز متقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسايي قال الناظم في شرح العمدة وبقولهم اقول قياسا على ساير الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا فقال وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره بقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المغني ويحتمل ان يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير اطيب نفسا تطيب واما اذا كان العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف لا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضايع وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور والله اعلم هذا باب حروف الجر ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية او غيرها وهي عشرون حرفا كما في النظم ثلثة منها مضت في باب الاستثنا وهي خلا وعدا وحاشا المجارات فلا حاجة الى اعادتها وثلثة شاذة في عمل الجر احدها متى في لغة هذيل بالتصغير وهي عندهم بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب ذلك عنهم وسمع من بعضهم اخرجها متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذويب الهذلي في وصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى

في الايضاح والغني

باب حروف الجر

... ثم وهي عظم اللغو النئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون
الياء آخر الحروف والجيم المد السريع مع الصوت يقال نأجت السحاب في بعض الاماكن تدنوا من البحر اللجيج
فتمد منها حبوب عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فلطف
ذلك الماء وتعذب باذن الله تعالى فتفتح سحوفها وفروعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى والثاني لعل
لغة عقيل قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بشئ ان امكم شريم بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح
الشين المعجمة المرأة المفضاة ولهم في لامها الاولى الاثبات كما مر والحذف كقوله على حروب فالدهر
او دواتنا اتشاغ الدهر بحروف ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر وانشدوا عليهما لعل الله يمكنني عليها
جهارا من زهير او اسيد فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل والثالث كي ولا تجر معربا
ولا اسما صريحا وانما تجر ثلثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية يقولون اذا سالوا عن علة الشئ كيمه
والاصل كيما فحذفت الالف وجوبا وجئ بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر
عندهم ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شئ كان كذا الثاني ما المصدرية وصلتها فانهما في تاويل
الاسم كقوله وهو النابغة اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فكي جارة لمصدر
مؤول من ما وصلتها وهو حرف تعليل بمنزلة اللام اي انما يراد الفتى للضر والنفع اي لضر من يستحق الضر
ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقليل ما
فيه كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقول قريب الموضح في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو
الثالث ان المصدرية المضمرة وصلتها نحو جئت كي يكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل كي ان
يكرمني فحذفت ان استغناء عنها بثبوتها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله
فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل من
الاعطاء متعد لاثنين اولهما اكل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا
كل الناس حلاوة لسانك والغرور الخداع فهو عطف تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث
لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى
فيما اذا لم يذكر ان بعد كي ان يقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها ويقدر اللام قبلها استغنا

في ازا

عن ذكرها بثبوتها بدليل كثرة ظهورها معها كقوله تعالى لكيلا تأسوا فهذه ستة احرف الا وبقي عشرة الباقية
من العشرين قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام وهي بالنسبة الى
الوضع على ثلثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين
وهي ثلثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلثة احرف وهو اثنان الى وعلى ومثل كثير من الافعال
حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره مثال جرها المضمر والظاهر نحو ومنك ومن نوح ومثال الى الى
الله مرجعكم اليه مرجعكم ومثال عن لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ومثال على وعليها وعلى الفلك
تحملون ومثال في وفي الارض آيات وفيها ما تشتهيه الانفس ومثال الباء آمنوا بالله وآمنوا به ومثال
اللام لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر وهي التي اشار اليها في النظم بقوله بالظاهر
اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء وهي بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع
على حرف واحد وهو ثلثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على
اربعة احرف وهو حتى خاصة وتنقسم بالنسبة الى عملها في اللفظ اربعة اقسام ايضا ما لا يختص بعينه
وهو ثلثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شئ والطور وقد تدخل حتى والكاف
في الضرورة على الضمير فالاول كقوله اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب والكوفيون
والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني كقول العجاج يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات
شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح
الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من انوف
الابل وهنا اسم موضع بعينه وام اوعال اسم عضهة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه
الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صغر ومعناه قريبا واو حرف عطف والمعنى
ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شمال قريبة منه وترك ام اوعال كالذنابات او
اقرب منها وقول الآخر وهو روبة يصف حمارا وحشيا واتنا وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلائلا
كه ولا كهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاول على ضمير حمار الوحش وفي الثاني على ضمير الاتان الحشيات
والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امرأته والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من

وما وضع على ثلثة احرف وهو منذ خاصة

التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا حلائل مثل الاتن الوحشيات الا مانعا
وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ واليه اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا فاما قولهم
ما رايته مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر مجرور بمذ في
الصورة الظاهرة فتقديره مذ زمن ان الله خلقه فمذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر
لا المصدر اي من زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال واما على رواية من كسر الهمزة فمذ
فيه اسم لدخولها على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب بضم الراء واليه اشار بقوله وبرب منكرا
نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير
بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفرعيهما كقولك ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا
وربه امراة وربه امراتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد
قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد دائبا فاجابوا فاتى بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق
للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امراة وربهما
رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي
وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم
دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا كها ونحوه اتى وما يختص
بالله ورب بفتح الراء مضافا للكعبة او لياء المتكلم وهو التاء في القسم واليه اشار الناظم
بقوله والتاء لله ورب نحو تالله لاكيدن اصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش
وندر تالرحمن وتحياتك حكاه سيبويه **فصل** في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين
ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب احرف الجزم واحرف النصب وما اوهم ذلك
فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما
على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا
يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قال في المغني لمن سبعة معان احدها التبعيض عند الفارسي
والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا

مما تحبون اي بعض ما تحبون ولهذا قرا ابن مسعود بعض ما تحبون والمعنى الثاني بيان الجنس
جماعة من المتقدمين والمتاخرين وانكرها اصحابه وتقع موضعها الذي يحسن معرفته نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان اي الذي هو الاوثان فان بينت نكرة فهي وحدها في موضع حال نحو يحلون فيها من اساور
من ذهب فمن ذهب بيان الاساور اي هي ذهب ومن الاولى للابتداء عند الجمهور وزائدة على راي
الاخفش ويدل عليه قوله تعالى وحلوا اساور والمعنى الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق من البصريين
والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد
الاقصى وابتداء الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه وخلافا لاكثر
البصريين في منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب العزيز وهو قوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث
وهو قول انس رضي الله عنه مطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله
بن ابي نمر عن انس رضي الله عنه وقول بعض العرب من الآن الى الغد حكاه الاخفش في المعاني وقول
الشاعر النابغة الذبياني يصف السيوف تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب
فمن ازمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول والنون المتصلة بهما نايب
الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في بيت قبله وتخيرن اصطفين وجربن حليمة يوم مشهود
من ايام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هي
بنت الحارث بن ابي شمر وغيره والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف المضاف
والتقدير في الآية من تاسيس اول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار ازمان
وكذلك ما اشبهها واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان
نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او لتاكيد التنصيص
عليه وهي الزائدة فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم
لانه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل
رجلان وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثاني
الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احد فهي لتوكيد التنصيص على العموم لان

اخشين ويوم

هو قول

التكرير المملا نهم المنفى يدل على العموم نصا فزيادتهم من انما لم تفد مجرد التوكيد لان ما جاءه احد وما جاء
من احد سيان في ايهام العموم دون احتمال نظير تلك اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون
زايدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها تكون موضع يطلبه العامل بدونها فيضيقه مجموع بين طالب
ومطلوب وان كان سقوطها يخل بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زايدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان
سقوطها يخل بالمعنى ومن الزايدة لها ثلثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفى باى اداة
كانت او نهى بلا او استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب
من رجل او متى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دايما والثانى
ان يكون مجرورها نكرة كما مر والثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر فذكر
فاعل يأتيهم او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او مبتدا نحو هل من خالق غير
الله فخالق مبتدا وغير الله نعت له على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل
لا تدخل على مبتدا مخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط
نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل
وعلله في شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما الخامس معنى البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا
من الاخرة اى بدل الاخرة وانكر قوم مجى من للبدل وقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة بدلا من
الاخرة فالمفيد البدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء نقله في المغنى واقره المعنى السادس
الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاول نحو ماذا خلقوا من الارض اى في الارض والظاهر
انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من آية قاله في المغنى والثانى نحو اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة
اى في يوم الجمعة المعنى السابع التعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا اى اغرقوا لاجل
خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين العابدين على بن الحسين
بن على بن ابى طالب عليهم السلام يغضى حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الاحين يبتسم اى يغضى منه
لاجل مهابته والاغضاء بالغين والضاد المعجمتين ارخاء الجفون واقتصر في النظم على قوله بعض
وبين وابتدئ في الامكنة بمن وقد تاتى لبدء الازمنة وزيد في نفى وشبهه فجر نكرة وزاد في المغنى

ثامنا وهو المجاوزة نحو ويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اى عن ذكر الله وتاسعا وهو الانتهاء كقولك
قربت منه فانه مساو لقولك تقربت اليه قال ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين
نحو ونصرناه من القوم اى عليهم وخرجها المانعون على التضمين اى منعناه بالنصر من القوم وحادى عشر
وهو الفصل بالصاد المهملة وهى الداخلة على ثانى المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح ونحو حتى
يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثانى عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وعند
بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفى اى بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند
نحو لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اى عند الله قاله ابو عبيدة ورابع عشر ربما
كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخامس عشر الغاية
قال سيبويه وتقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك واسقطها الناظم وبعضها مع
الزيادة واللام اثنا عشر معنى احدها الملك نحو لله ما في السموات المعنى الثانية شبه الملك ويعبر
عنه بالاختصاص والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثانى نحو العمارة للدار لان الدابة
والدار لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما ان لام الاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتى
للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية الى المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد
في الاصل ولكن لما بنى منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدى بالهمزة الى زيد
وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل
وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف
مبنى على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته اولا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون
الى الثانى ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا وتبعه ابنه قال
الموضح في المغنى والاولى عندى ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا وجوابه ولو
ان ابن مالك مثل بالاية لشبه التمليك في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال
الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى ولم اقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى
اسقاطه كما اسقطه في التسهيل وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلى وانى

يعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر اى لاجل ذكرى اياك المعنى الخامس التوكيد
وهى الزايدة وهى انواع منها المقوية بين الفعل المتعدى ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة الرماح
يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار
لمسلم ومعاهد اى اجار مسلما وهو بالجيم وقال الدمامينى لا يتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار
بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له انتهى واما ردف لكم فالظاهر انه اى ردف ضمن معنى اقترب فاللام صلة
له لا زايدة وبه جزم في المغنى فقال والظاهر انه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف
معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم
يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها
او بالمضاف قولان قال في المغنى ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل
لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زايدة عند
المبرد واختار ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المعنى السادس تقوية العامل الذى ضعف اما
بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسمى الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد
لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معطى لدراهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها
مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله ولا الله يعطى للعصاة مناها واما بتاخره عن المعمول نحو
اصالته في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر
الفعل وقدم معموله عليه ضعف عمله فقوى باللام وليست لام التقوية زايدة محضة لما تخيل
في العامل من الضعف الذى نزله منزلة اللازم ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها بل هى
بينهما فلها منزلة بين المنزلتين وهو مشكل فان الزايدة المحضة لا تتعلق بالعامل الذى قويته
عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد وهو ممتنع لادائه الى الجمع بين المتنافيين
المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجرى لاجل مسمى اى الى اجل المعنى الثامن القسم ويختص باسم الله
لانها خلف عن التاء المثناة نحو لله لا يؤخر الاجل اى تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله درك اى ما
اكثر درك بالدال المهملة المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش وتسمى ايضا لام العاقبة ولام المآل

يتعلق

نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى ذهاب فليس الموت علة الولادة ولا الخراب علة البناء
ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومن منع الكوفيين قصة اللام زعم انها للتعليل بحذف السبب واقامة
المسبب مقامه المعنى الحادى عشر البعدية بالباء الموحدة بمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس
اى بعده وجعلها في باب المفعول له لام التعليل ونقله معنى الدلوك المعنى الثانى عشر الاستعلاء
حقيقة نحو ويخرون للاذقان جمع ذقن اى عليها او مجازا نحو وان اسأتم فلها اى عليها قاله في المغنى وزاد
للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال والتبليغ نحو قلت له والتبيين نحو سقيا لك قاله
سيبويه والظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة اى فيه ويحيى عند كقراءة الجحدرى بل
كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اى عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح ويحيى من نحو
لكم يوم القيمة افضل اى نحن افضل منكم يوم القيمة ويحيى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال
الذين كفروا للذين امنوا اى عن الذين امنوا قاله ابن الحاجب والتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد
دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضح في المغنى واقتصر
في النظم على قوله واللام للملك وشبهه وفي تعدية ايضا وتعليل قفى وزيد والباء الموحدة اثنا عشر
معنى ايضا احدها الاستعانة وهى الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم
او مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتاتى على هذا الوجه الاكمل الا بها حكاه في المغنى وهو
احد قولى الزمخشرى في البسملة والقول الثانى انها للمصاحبة وهو الاظهر عنده المعنى الثانى التعدية
بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهى المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدى
الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اى اذهبه وقرئ اذهب الله نورهم ولهذه الاية رد على المبرد
والسهيلى حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له
في الذهاب قاله في المغنى والمعنى الثالث التعويض وتسمى المقابلة وهى الداخلة على الاعواض
والاثمان حسا كبعتك هذا الثوب بهذا العبد فدخول الباء هو الثمن او معنى نحو كافات احسانه
بضعف فدخول الباء هو العوض قال في المغنى ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدرها
باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع يعنى اهل السنة في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطى

[illegible] على [illegible] ات المجرور [illegible] بدون السبب [illegible] بانه لا تعارض بين الحديث
والاية [illegible] لاختلاف محمل البائين جمعا بين الادلة المعنى الرابع الالصاق وهو اصل معانيها
[illegible] بيه وانما هو الالصاق والاختلاط [illegible] وما اشبه من هذا في الكلام فهذا اصله قال
في المعنى [illegible] الالصاق حقيقي نحو امسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثوبه
او نحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان يكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد اي
الصقت مروري بمكان [illegible] من زيد [illegible] الالصاق بما يقرب منه كالالتصاق به ثم الحقيقي
[illegible] لا يصل [illegible] بواسطة [illegible] الفعل بدونه نحو امسكت بزيد فان الباء
افادت [illegible] لمباشرة [illegible] بخلاف امسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف
وبجرها المعنى الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي [illegible] القتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا
منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها وامسحوا برؤسكم وعليه بني الشافعي مذهبه في مسح بعض
الراس في الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي تصلح في موضعها مع او
يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد دخلوا بالكفر اي معه او كافرين المعنى السابع المجاوزة وهي
التي يحسن في مكانها عن قيل وتختص بالسؤال نحو فاسال به خبيرا اي عنه بدليل يسالون عن انبائكم
وقيل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اي عنه وزعم البصريون انها لا تكون
بمعنى عن اصلا وتاولوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في الظرفية
مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربي اي فيه والزمانية نحو نجيناهم بسحر اي فيه
المعنى التاسع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول بعضهم وهو رافع بن خديج الصحابي رضي
الله عنه ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي بدلها المعنى العاشر الاستعلاء وهي التي يحسن في
موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار اي على قنطار قاله الاخفش ويدل عليه
هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من قبل ونحو واذا مروا بهم يتغامزون اي مروا عليهم بدليل وانكم
لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم
لعناهم اي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم

فلا [illegible]

فلا يندرج احدهما في الاخر [illegible] الا ابن مالك [illegible] ادرج [illegible] الاستعانة في باء السببية وعدل من عنوانه
المعنى الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة [illegible] مع الفاعل [illegible] او مع المفعول نحو ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة ومع المبتدا نحو بحسبك درهم ومع خبر ليس نحو ليس [illegible] الباء للقسم وهي
اصل احرفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسالك
بالله مستحلفا وغير الاستعطافي وهو المؤكد لجملة خبرية نحو بالله [illegible] القاتل نحو قد احسن بي اي
الي وقيل ضمن احسن معنى لطف والتعدية نحو [illegible] ولو [illegible] واقتصر الناظم على
قوله والظرفية استبن بباو في وقد يبينان السببا [illegible] والسببي [illegible]
ومن وعن بها انطق وفي ستة معان الظرفية حقيقية مكانية او زمانية [illegible] نحو في ادنى الارض
والثانية نحو في بضع سنين فادني وبضع [illegible] الى ما يليه فان ادنى اسم تفضيل من
الدنو وبضع اسم لما بين الثلث الى التسع او مجازية بان لا يكون الظرف والمظروف حسيين نحو ولكم
في القصاص حيوة يا اولي الالباب او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة ففي رحمة الله او بالعكس
نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي بعض النسخ لقد كان لكم في يوسف الاية والثاني
للسببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اي خضتم فيه
والثالث للمصاحبة عند الكوفيين وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال ادخلوا في امم اي مع امم
والرابع الاستعلاء عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها على نحو لاصلبنكم في جذوع
النخل اي عليها وقيل ان في هنا ليست بمعنى على ولكن لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور
والخامس للمقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة
الا قليل اي بالقياس الى الاخرة والسادس بمعنى الباء عند الكوفيين والعتبي كقوله ويركب يوم الروع
منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى اي بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة
جمع بصير نعت فوارس والاباهر هو جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة و
تاتي في بمعنى من نحو في تسع ايات اي منها قاله الحوفي والتعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة
كقولك ضربت فيمن رغبت اجازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر والتوكيد وهي الزائدة لغير

شبب المطلوب

والتنز[illegible]

[illegible] والجار [illegible] في [illegible] وفيه [illegible] قال في المغني
[illegible] التوكيد [illegible] في الكلام وجعل
[illegible] على الظرفية والسببية [illegible] قوله والظرفية
استبن [illegible] احدها الاستعلاء على مجرورها وهو الغالب
[illegible] الظرفية كفي قال الكوفيون
[illegible] كقول [illegible] وهو محيف العامري اذا
[illegible] القاف وفتح الشين
[illegible] قاله في المغني
[illegible] الرابع المصا[حبة]
[illegible] على ظلمهم [illegible]
الله على ما هديكم [illegible]
على الناس [illegible] موافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق [illegible]
[illegible] التعويض [illegible] الكريم [illegible]
[illegible]
[illegible]
ونص سيبويه [illegible]
كقولك فلان لا يدخل الجنة [illegible] الاستعلاء [illegible] الناظم
على قوله على للاستعلاء ومعنى في وعن [illegible] البصريون سوا
نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك
هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري
في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكي ايضا رميت على القوس قاله في المغني
الثاني البعدية بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان تكون عن على بابها

دالتز

والتنزيل [illegible] الله
الثالث الاستعلاء [illegible]
الخبر عن نفسه بالفعل [illegible] الحارث
بن محرب [illegible] لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي علي [illegible] قال
افضلت [illegible]
[illegible]
لا افضلت في حسب علي [illegible] الرابع التعليل [illegible]
اي لاجله قال في المغني [illegible]
الزمخشري [illegible]
الباء [illegible] بالله
نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل نفس [illegible] والظرفية
كقوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التشبيه
نحو [illegible] كما هديكم والكاف
تعليلية وما مصدرية [illegible] الخاص موضع العام اذ الذكر
والهداية [illegible] الاصل بمنزلة الحسن كما احسن الله اليك والكاف
للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش
والكوفيون قيل لبعضهم [illegible] كيف اصبحت قال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء
الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وجعل منه اي من الاستعلاء
الاخفش قولهم كن كما انت اي على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما مصدرية وانت مبتدا حذف خبره

وهذا المعنى الاول... والثاني انها موصولة ... مبتدا وفعلية كالذي هو انت والثالث ان
ما زايدة ملغاة والكاف جارة وانت ... عن الجوهرى والمعنى كن فيما يستقبل مثل ما انت
فيما مضى والرابع ان ما ... كما لو ... الكلام ابصار ولوانت
قائم والاصل كما كنت ... كان فانفصل الضمير السادس ان ما ... وتشبيه الشي بنفسه في
... المعنى الرابع من معاني الكاف التوكيد ... ليس كمثله شي اي ليس مثله شي كذا قدره
الاكثر ... اللهما انتهى ... مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما
زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني قيل الكاف هنا
... احسن ... ما لم ... قالوا او لما زيدت هنا
لتفصل الكاف من الضمير قال في المغنى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة
الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل ليستا زايدتين ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته
شي وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شي وقيل الكاف
اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قصبه وامثال كعصف ماكول زاد في المغنى من معاني الكاف المبادرة وذلك
اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي .
وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزايدا للتوكيد :
ورد ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية او زمانية مثال الى في المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد
الاقصى ومثالها في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها
ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى مطلع الفجر وتقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم
بقوله للانتهاء حتى ولام والى وانما يجر بحتى في الغالب اخر نحو حتى راسها او متصل بالاخر نحو حتى مطلع الفجر
كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او متصلا به فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس
اخرا ولا متصلا بالاخر قاله المغاربة قال في المغنى وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري
وحده فاعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يوسا وهذا ليس محل الاعتراض
اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به انتهى وناقشه الدماميني

بانه في حكم الملفوظ به ... بخصوصية ... وبعلو ... ومعنى كي التعليل نحو ... القراء
ومعنى الواو والتا القسم ... فوق ... ابتداء ... ويكون
بمعنى من ان كان ... الزمان ... ويعرف ... فعدهم ...
بقية الجرابي ... بكر ... الزمان ...
مبتدا تقدم حكمه في الجار والمجرور ... على ... والجر ... الكلام
وسكون الجيم ... الشام ... بيت ... وفتح ...
خلون من ... امري القيس ... من ذكرى حبيب وعرفان وربع ...
اثاره منذ ازمان اي من ازمان ... الاشتين ... الحرب ... الالف
مبدل من ... التوكيد ... اجراء ... وعرفان بكسر ... مصلحة
وعرفانا والربع المنزل وعفت درست والمحت والثاره جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى
في ان كان الزمان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان
يجرا في مضى فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن ويكونان بمعنى من والى معا فيدلان على ابتداء الغاية
ونهايتها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا
نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين اي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها ورب ليست للتقليل دايما خلافا
للاكثرين ولا للتكثير دايما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله في المغنى
فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلوة والسلام يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيمة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب صايمه لن يصومه وقايمه
لن يقومه باضافة صايم وقايم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسايي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي
وقول الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال ووجه الدليل ان الاية والحديث
والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منها التقليل قاله في المغنى والثاني
وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي
شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع مضت وثمان

تحلى الزمان نذ

وعن الفارسي ان ... امرئ القيس ... يريد ... عيسى وآدم عليهما السلام والقمر
وبلد ... بكسر الاثم ... ثبت الحاتما
كذلك ... النظير ... وهي
البكمة ... السواد في ... غير مناسب ... الغزال البيضا والكاف
بمعنى ... الوصف ... ابن ... جلال
... البيت ... الجلبي ... من هذه الحروف
... وهو ... الكاف ... النثر والشعر معا
... بالشعر ... الجوابي يصف نسوة يضحكن
... الكاف هنا ... مثل لان ... الاسماء بيض
... بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقرة الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج جمع
جماء وهي التي لا قرن لها والقفر الكثير ويضحكن يكشفن والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم
الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذايب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذايب
لطافة وطراوة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما والثاني والثالث
عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما من فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول
كقوله وهو قطري الخارجي فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم بمعنى جانب
لان حروف الجر مختصة بالاسماء ودرية بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم
فيها الطعن والرمي ومرة مصدر والثاني كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا غدت
من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها
وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت
بالمعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة و
كسر الصاد المهملة اي تصوت من جوفها من شدة العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقطا
انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدو وانما هي مثل التعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا

يكون هناك ... الثالث ... الظاء المثالة ... بكسر اللام
وبهمزة بعدها ... الحلو ... اللام ... استعمال ... ابن السيد
مقتصر ... ويكون ... واخر
الحروف ... قال ... الفرخ ... برواه
بن ... مكسور ... من الانس ويروى بسيلان المد
المهلكة والجهل ... الذي ليس فيه اعلام ... ولا ... يكون
... ابن السيد ... ابيات ... على
بقوله ... عليهما من ... يكون ... على
... الطاقية وقد يكون ... اسما ... وهي ... الى ...
ابو ... ابن جني ... الرابع والخامس ما يستعمل اسما ... مذ ومنذ ... اشار اليهما
الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا الفعل كجيت هما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة
معدود اولا نحو ما رايته مذ يومان فيومان منكر معدود او مذ يوم الجمعة فيوم الجمعة معرفة غير معدود
وهما حينيذ مبتدان وما بعدهما خبر عنهما او جب التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو
مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطايفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما
الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا قاله في المغنى وقيل بالعكس فيكونان
ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الاخفش وابي اسحق الزجاج وابي القاسم الزجاجي
ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا
يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان
او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضا والسهيلي وقيل ظرفان
وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين مبني
على ان منذ مركب من من الجارة وذو الطائية او منها ومن اذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك
بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته مذ يومان اربعة اقوال فللبصريين قولان قال الفارسي التقدير امد

في ذلك يومان فقيل مبتدا او يومان خبره وقال ابن جني بينه وبين القايل يومان فيكون خبر ويومان مبتدا والكوفيين قولان احدها انه من حرف ومن حيث ولم وهو يومان مبتدا وخبر والجملة صلة لحذف الواو والمبتدا وضمت الميم لذلك والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى والموضع الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار فادخل مذ على الجملة الفعلية وهي عقدت وخبر زال في البيت بعده وسمت بمعنى ارتفع وادرك وهو والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع قامته او موضع تحت وقاله الكاتبي او اسمية كقوله وهو ميمون الاعشى وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتيه الغلام الذي راهق عشرين سنة يقال يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما تعدى الثلثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين او الستين والامرد الذي ليس على وجهه شي من الشعر ولم يجاوزه ولم ينبت فهو الشط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي وهما اي حين اذ دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدان فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني وهو الصحيح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه واصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى الضم الدال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسر ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيدت الميم وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قاله في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كان حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمهما عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها لان القريب اولى من الغريب والمالوف خير من المنكور وضم ذال منذ لغة بني غني وبنو غني حي من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون محذوفة لفظا لا نية على حد قوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة على ما مر من الكسر بلا تنوين فصل تزاد كلمة ما بعد من وعن والباء

يجا في حد الاسات فان م

عكل قبيلة وبينها ش

كثيرا وبعد اللام قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما من نحو مما خطاياهم وقوله خطيئاتهم وهو الظاهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو عما قليل والباء نحو فبما نقضهم وفي اللام كقول الاعشى الى ملك خير اربابه فان المكل شي قرارا يريد فان لكل شي قرارا وما زايدة بين اللام وشي ومن هذه الاحرف المقترنة بما على فعل او جملة اسمية اولت ما بانها موصول حرفي والجملة صلتها او تزاد ما بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا وتكفهما كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء الغساني ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء فجر رب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة واضيف بين الى بصرى لاشتمالها على اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران وقوله وهو عمرو بن البراق النهمي بالنون المكسورة وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزايدة والمجروم بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم والغالب فيما اذا زيدت بعد رب والكاف ان تكفهما عن العمل فيه خلاف تحمل على الجملة قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو نهشل بن حري يرثي اخاه اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه فسيف مبتدا ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزايدة واراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل اخوه مالك بها مع علي رضي الله عنه واراد بعمرو عمرو بن معديكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد ثابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب يتمدحون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله وهو جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فكفت رب عن الجر وادخلها على الجملة الفعلية وهي اوفيت اي نزلت وعلم اي جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل ماض كهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع

تمثيله بالمستقبل...

ينزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانه لتقويره في المغني وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله وهو ابو دواد الايادي ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدا والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج جمع عنجوج وهي الجياد من الخيل واحدها العنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية نادر بعد اختي قال ابو علي الفارسي يجب ان تقدر ما اسما نكرة مجرورا برب بمعنى شي والجامل خبر لضمير المحذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال محذوفة اي رب شي هو الجامل المؤبل كاينا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة ليحصل الربط بين الصفة والموصوف فصل تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله وهو امرؤ القيس الكندي فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمايم محول فجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت اتيتها ليلا والهيتها شغلتها والتمايم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين او السحر ومحول من احوال الصبي فهو محول اذا تم حول اي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفا الا ان اكثرها في العطف كقوله وهو امرؤ القيس وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة امره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل الحايل بين البصر وادراك المبصرات وعلي متعلق بارخى والباقي بانواع المصاحبة ويبتلي يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة ارخى علي ستور ظلامه مع انواع الاحزان ليختبرني اصبر على الشدايد ام اجزع منها

وبعد بل قليلا لبعدها من الواو كقوله وهو رؤبة بن العجاج بل مهمه قطعت بعد مهمه فجر مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة البعيدة الاطراف والمجدوب وابقاء جرها بعد حذفها بدون الثلثة اشار الناظم بقوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو وشاع ذا العمل وبدونهن اقل كقوله وهو جميل بن معمر رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فجر رسم برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من اثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من اثار الدار واقضي اموت ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من اجله وقيل من عظم امره وفي نسخة بجليل الخطم وقد يجر بغير رب محذوفا فيبقى عمله والى الاشارة بقول الناظم وقد يجر بسوى رب لدى حذف وهو مطرد سماعي كقول رؤبة بن العجاج وسكون الهمزة ابن العجاج لمن قال له كيف اصبحت خير والحمد لله اي الاصل بخير او على خير فحذف الجار وابقى عمله ورؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من افصح العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق انه بدوي لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يمضغهما الادميون ومن قراءة ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة وقياسي واليه اشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقدير الجر بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما ان كم الا لا تصلح ان تعمل الجر لانها قايمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفرا وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف اي وفي الحجرة عمرا اذ لو عطفت على المجرور قبلها لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للاخفش اذ قدر العطف على معمولي عاملين فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوف على زيد في الدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيدا ان وكقولهم مررت برجل

صالح الاصالح فطالح حكاه يونس نحو صالح وطالح مجرورين بمحذوف وتقديره ان لا امر اتا بصالح فقد
مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك وتقدير سيبويه ان لا اكن مررت بصالح فطالح قيل وتقدير
سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه لذا لطيان لان لا امر يقتضي المعنى فانك قد
قلت مررت بصالح ثم تقول ان لا امر بصالح فيما يستقبل وانما المراد وقع فلا بد من اضمار الكون فتقول
ان لا اكن فيما يستقبل سوى سوفا يكون مررت بصالح فانا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل
عنه في باب كان واقره هنا **باب الاضافة** وهي لغة مطلق الاسناد قال امرئ القيس فلما دخلناه
اضفنا ظهورنا الى كل حاري جديد مشطب اي لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل رحل
منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة
تنوينه او ما يقوم مقام تنوينه قال الموضح في شرح الشذور تحذف انت من الاسم الذي تريد اضافته
ما فيه من تنوين ظاهر كتنوين ثوب او تنوين مقدر كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر
منع من ظهوره مشابهته الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز في نحو هو احسن
وجها اذ لا ينصب نحو هذا الا عن تمام الاسم بالتنوين كقولك في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه
فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة
تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة الاعراب وهي اربعة الاول والثاني
نون التثنية وشبهها فالاول نحو تبت يدا ابي لهب فيدا تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون
التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الالف والثاني نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيهة
بالتثنية في الاعراب بالحروف وليست بتثنية حقيقة اذ لا يقال في مفردها اث والاصل اثنان
فحذفت النون للاضافة لما ذكرنا والثالث والرابع نون جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي
الصلوة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلي
علامة الاعراب وهي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف
وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين
في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين تلي علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة

الاعراب

الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها لم تشبه التنوين فيما ذكر لان النون في نحو بساتين
تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد اخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة
فيهما بعد النون وهذا احد القولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده
والى حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف
وجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله
لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وابي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر
نائب عنه المضاف خلافا لابن الباذش فصل وتكون الاضافة بمعنى اللام باكثرية لانها الاصل ولذلك
اقتصر عليه الزجاجي وبمعنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة
قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف
سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن
وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبين
في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو
المضاف اليه وان يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عنه اي عن المضاف كخاتم فضة الا ترى ان
الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف
فانه يقال هذا الخاتم فضة فيخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن الصفة فان
انتفى شرط القسم الاول او الشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب زيد وغلامه فالاضافة فيه تفيد الملك
وحصير المسجد وقنديله فالاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس
بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف
او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه
بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى
الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها
بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى الكل واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى

من وفي تعين كونها بمعنى اللام اما الملك كثوب زيد او بمعنى لام الاختصاص كما في بقية الامثلة وقد نقل
في تلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير
قول الناظم والثالث احرى وانون من لم يثبت الا الاول واللام نقله المالكي وبذلك تعلم ان كل
اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد او تقديرا
حيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد ومع عمرو وامثال هذا بان تاتي مكان المضاف بما يرادفه
او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من
وجعل ما ذكر انها بمعنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب ابو الحسن ابن الضائع الى
ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدرها في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز
بما هو اصله وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته **فصل**
والاضافة على ثلاثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام
زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها ونوع يفيد تخصيصه اي
تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امراة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية
عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام
امراة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله في المغني والى ذلك يشير قول الناظم
واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا وذلك النوع هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل
من المتضايفين مؤثر في الاخر فالاول يؤثر في الثاني الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع
يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا
يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله ابا الموت الذي لا بد اني ملاق لا ابا لك
نحو فيني وبحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاويلها
بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة فالاضافة في هذه
ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا اي شديد الدخول
في الابهام يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة

لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هي
الحركة غير السكون وان اريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تختص وجها
انتهى فجعل المقتضي للتعريف وقوعها بين متضادين وكذا قال السيرافي وجعل المانع من التعريف
الابهام وبه قال ابن السراج واقتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيهما انك اذا قلت غير زيد فكل شيء
الا زيد غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذ كان الجنس واحدا او اشترك
في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما
ان اضافتهما للتخفيف لتشابههما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك وشبهك بمنزلة مغايرك
ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان وهذا النوع مرجعه السماع ومنه شبهك وحسبك
وضربك وتربك ونحوك ونِدك وحسبك وشرعك وامثالها مثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق
المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك
او غيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة ويسمى الاضافة في هذين النوعين وهما ما يفيد تعريف المضاف
او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف
المضاف او تخصيصه ويسمى ايضا محضة اي خالصة من تقدير الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد
مثلا في تقدير غلام لزيد مثل ذلك ونوع لا يفيد شيئا من ذلك التعريف او التخصيص وضابطه
ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم
بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل فخرج بالصفة المصدر المقدر بان
والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة
نحو قوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا فيك من عهدت عذولا فوصف وجدي وهو
مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتك اكرامك فان
اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبه المضارع الخ اسم التفضيل نحو افضل القوم فان
اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء والكوفيين وجماعة من
المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل انهم

عاذرا من عهدت فيك عذولا

مررت برجل افضل القوم فلو كانت اضافة افعل محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان الجا الى تخريج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة فقال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره اما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك قول سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي وكاتب الله فان اضافتها محضة وهذه الصفة الشبيهة للمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع كما يوخذ من امثلة النظم اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني نحو راجينا الان او غدا وكذلك امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله سواء كان من الثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح الواو المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت او لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم الراي ومعتدل القامة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفها والدليل على ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة بها اي بالوصف المضاف في نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة ووقوعها حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التاويل وقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان زوج امه فاتت به حوش الفواد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العايدة الى تابط شرا ومعناه حديد الفواد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقا مباعدة منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهي ان يتمنى مثل حال المغبوط

من غير

من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد والدليل على انها لا تفيد هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها لا تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد الضارب زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول قبل الاضافة موجود قبل الاضافة فلم تحدث الاضافة تخصيصا وهذا رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس لمثله ضاربا بالخفض فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان ياتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضايع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله فلا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امراة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لانه الاصل في الصيغة ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون كما قاله في المغني او تفيد رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد وضاربات عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه فهذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبها المفعول قاله الموضح في الحواشي او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او نون الجمع السالم كما في ضاربو زيد فنون التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة من ضمير يعود على الموصوف لفظا كما قال في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر وهو حسن مجرى بضم الميم وصف الفعل المتعدي وفي نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه الضمير لفظا فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وسياتي ان الصفة المفردة المقرونة بال لا تضاف الى الخالي منها ومن اجل الاضافة لتاليها وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو اضافة الوصف لمعموله

علامة

لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعها الى اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وذي الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا اصل تختص الاضافة اللفظية لكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احدها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وقوله وهو الفرزدق ابانا بها قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوايم جمع حايمة الشافيات وابانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير في بها وهن للسيوف وفي دمائها للقتلى والحوايم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حايمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وعين مالك الحايات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف وليس في دماء القتلى التي تهرقها السيوف شفاء وانما السيوف هي الشافيات لانها الة السفك ولولاها لما حصل السفك المسالة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليها اشار الناظم بقوله او بالذي له اضيف الثاني كالضارب راس الجاني فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الامال بالاسر والقتل فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضافة الى العدى المقرونة بال والامال بالمد جمع امل وهو الرجا والاسر لطه من الاسر فحذفت نون من على لغة زبيد وكنانة وبني خثعم من قبايل اليمن المسالة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج منك نوالا فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفو وصفو مضاف لضمير ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطا ومنع المبرد هذه الاخيرة لما سياتي ولم يتعرض لها في النظم المسالة الرابعة ان يكون الوصف المضاف مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما بغني فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه

علامة

علامة التثنية على لغة الحلوين البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فانني لست والمعنى ان يستغن عني المستوطنا عدن فانني لست غنيا عنهما يوما من الايام المسالة الخامسة ان يكون الوصف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد من تغيير الحركات ويختم بنون زايدة بعد حرف علامة الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة والى مسالتي المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة اما المسالة الاولى وهي مسالة الصفة المشبهة فلانها الاصل فيها التخفيف فيها بحذف الضمير او بحذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او الجعد الشعر منه فلما اضيف حذف الضمير المجرور بالاضافة او الحرف فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه بال عوضا عما فاته من الضمير او من التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فولي المضاف ال كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسالة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشي واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب راس ابن اخت القوم واما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العايد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة في رواية من نصب العورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شي مما تقدم قاله الشاطبي بمعناه وحكم التكسير وجمع المونث حكم المفرد وجوز الفرا اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلمية والاشارة او غيرهما كالضارب زيد والضارب

مطلقا

هذا او المضارب الدنى والضاربك والضاربوك فلا يجلوا ولا سابر المعارف مجرى المعرف بال لان
المضاف الى المنكر نحو الضارب رجل لا متناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني في الضاربك
وضاربك ما الوصف فيه مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نايب عن الظاهر
واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نايبه وقال الاخفش وهشام
موضع الضمير نصب لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهي غير محققة
ولا دليل عليها الا حذف التنوين ولحذفه سبب اخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن
وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك
لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا لما فيه ال او الى مضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس
باحدهما مخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة ولا مانع منها الا الاقتران بال
وهو مجرد عنها ويجوز في الضاربك والضاربوك الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون
حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل خفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل
نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل خفض لا غير لان حذف النون
للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه
النصب احوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال
واما الضمير في نحو جاء الزايراك والمكرموك فجايز فيه الوجهان باجماع لانهما جايزان في الظاهر
الواقع موقعه انتهى مسئلة قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس
فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف
للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فمن التصوير الاول قولهم قطعت
بعض اصابعه فبعض نايب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف
اليه وهي الاصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فتقول قطعت اصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل
مجازا وقراءة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة بتانيث تلتقط بالتاء المثناة فوق
وقوله وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت في نقضي نقض كلي ونقض بعضي

فانت اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الليالي
ونقضي ونقض في الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره في التوضيح ثلثة انواع الاول ما كان
المضاف بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان وصفا للمؤنث ويغني
عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيء من ذلك
كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه قد يكتسب التانيث من المضاف كقوله
فالى ابن ام اناس ارحل ناقتي فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد
حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن التصوير الثاني وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف
اليه المذكر تذكيره قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر
مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة الا انها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل ويحتمله
ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفراء
انهم التزموا تذكير قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله في المغني ونقل غيره عن
الفراء اذا كان القرب في النسب كان التانيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول
هذه قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الاية
على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك
ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا الا ان ذلك وهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة
وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر بين لا المضمرين قاله في المغني ردا على الجوهري ولا يجوز
قامت غلام هند بتانيث الفعل ولا قام امراة زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء
عنه بالمضاف اليه فلا يقال قامت هند اذا كان القايم غلامها ولا قام زيد اذا كان القايم امراته
ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية
لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث تنفع انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل
نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية
ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز

واقتصر الناظم على التصوير الاول [illegible] مسئلة
ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لما به اتحد معنى كاسد وليث ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل
ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل وشمل ذلك قول الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان
الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما
يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا معنى قول الناظم واول موهما اذا ورد فمن ورود الاول وهو
اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد واضيف
احدهما الى الاخر وتاويله ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم
اللفظ الدال على المسمى اي جاءني مسمى هذا الاسم وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم
عليه في اللفظ وقصد المتكلم المسمى ليترتب الحكم عليه بمجرد اللفظ من نداء او اسناد فلزم ان يقصد
بالثاني مجرد اللفظ المتصل [illegible] كانت [illegible] جاءني سعيد كرز تقال جاءني مسمى
يكون هذا اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسب اليه ما ينسب الى الالفاظ
فانه يجب تاويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه
ينبغي ان تقول كتبت اسم هذا المسمى [illegible] ومن ورود الثاني وهو
اضافة الموصوف الى الصفة قولهم حبة الحمقا بالمد وانما وصفوها بالحمق
لانها تنبت في مجاري السيول فيقطعها فتطاها [illegible] قالة الضبي وقولهم
صلواة الاولى ومسجد الجامع وتاويله ان يقدر موصوف اسم مكان اي حبة البقلة
الحمقا وصلوة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع [illegible] مسجد الوقت الجامع
[illegible] ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء
وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين وتاويله ان يقدر
موصوف ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها والتقدير شيء جرد من جنس القطيفة وشيء
المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف يراد الموصوف محذوف اي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء
سحق من جنس العمامة فشيء موصوف وجرد وسحق صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وتقع

اضيف الى المضاف المذكر فيفيد في الاول المعنى وفي الثاني اسم لمكان وفي الثالث

بين معناهما من معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان
من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى لهو حق اليقين ولدار الاخرة بجانب الغربي ونحو ذلك فصل
الغالب على الاسماء ان يكون صالحا للاضافة والافراد عنها كغلام من العقلاء وثوب من غيرهم فانه
يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان فيقال غلام وثوب ومنها
ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انهما ضميران
اضيف احدهما الى الاخر وتبعه الناظم والاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا
اسم مضاف اليه وكغيرها من الموصولات النصية والمشتركة وكغيرها من اسماء الشرط وكغيرها
من اسماء الاستفهام وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف بالاتفاق
اي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه ومنها ما هو واجب
الاضافة الى مفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ وهو المشار
اليه في النظم بقوله وبعض ذا قد يات لفظا مفردا نحو كل اذ لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض
قال الله تعالى وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض وصلها واضاف اليه هذه معرفة اذ تنكر
وذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم
مررت بكل قائما وبعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي الى انهما نكرتان
والزمخشري قال يتبعهما ان يقولان نصفا وسدسا ياتي الحال منهما وتلفتا وعاملا الا انها
وهي نكرات باجماع وحكي ان العرب تحذف المضاف اليه وتريده وقد تنويه وكل يجيء
بعد كل وبعض على اراهة ايا ما تدعوا فاياما اسم شرط مفعول مقدم وما صلة النوع الثاني ما
يلزم الاضافة لفظا وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسماء يضاف ابدا وهو ثلثة انواع الاول
ما يضاف للظاهر مرة وللمضمر اخرى نحو كلا وكلتي وكلاهما وكلتا الرجلين وكلتاهما وعند زيد
وعندك ولدى الباب ولديك وقصارى الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواك
والثاني ما يختص بالظاهر دون المضمر كاولى بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب
وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولو قوة اي اصحاب قوة واولات الاحمال اي صاحبات الاحمال

فيكون

في المعنى مضافات

وذا النون اى صاحب الحوت وذات الجبة اى صاحبة الجبة والثالث ما يختص بالمضمرات دون الظاهر
واليه اشار الناظم بقوله وبعد ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان احدهما
ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غايب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وهو وحد وهو
مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة نحو واذا دعى الله وحده ومن
اضافته الى ضمير الخطاب قوله وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشى وكنت اذ كنت الهى وحدكا لم يك شى
يا الهى قبلكا والهى الاول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثانى عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم
قوله وهو الربيع بن ضبع الفزارى اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذئب
اخشاه ان مررت به وحدى واخشى الرياح والمطرا قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثماية واربعين
سنة على ما قيل والنوع الثانى من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا و
معناها التكرار لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد
وتكثيره وهى لبيك بفتح اللام وتشديد الموحدة بمعنى اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد
ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هى الاصل فى الاجابة وسعديك كالتوكيد لها قال
المرادى اراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح المهملة والنون
بمعنى تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة بن العبد حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه
ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهو انسب من قول ابن الناظم ادالة بعد
ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم ادلنى على فلان وانصرنى عليه وهذاذيك بذالين معجمتين
بمعنى اسراعا لك بعد اسراع قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا والمعنى اضرب ضربا يهذ هذا
بعد هذ على التكرير والطعن طعنا جايفا والهذ السرعة فى القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين
الطعن الجايف وهو بفتح الواو وسكون الخاء المعجمة نعت للطعن وعامل لبيك وهذاذيك وعامل لبيك
من معناها على حد قعدت جلوسا والتقدير اسرع واجيب وعامل البواقى من الالفاظ من لفظها
والتقدير اسعد واتحنن واتداول وجوز سيبويه مبتدا ومضافا اليه فى هذاذيك فى البيت
السابق للعجاج وفى دواليك من قوله وهو سحيم بن الحسحاس اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك

حل اجابتك بعد اجابة

حرفا حتى النقص

حتى كلنا غير لابس الحالة معفو لعجوى متهد بن مفضل وسندوا وهاذين اى مسرعين ضعيف لتجويز
للتعريف بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما فى جاء زيد وحده ولان
المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا لا حالا والا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء
تام وغير عمرو وسحيم بالتصغير وبالمهملتين والحسحاس بمهملات اربع قال ابو عبيدة كان الرجل اذا اراد
تاكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك ابقى للمودة بينهما وتجويز
الاعلم وهو يوسف الشنتمرى لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا فى هذاذيك فى البيت
السابق للعجاج الوصفية لضربا مردود بتجويز لذلك وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة
ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم
يقول ان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثانى يعرف مما تقدم
وقوله اى الاعلم مبتدا ومضاف اليه فيه اى فى هذاذيك وفى اخواته وهى لبيك وسعديك وحنانيك
ودواليك ان الكاف المتصلة بها حرف لمجرد الخطاب مثلها اى الكاف فى ذلك مردود خبر قوله ايضا
لقولهم بلام التعليل متعلق بمردود وحنانيه باضافته الى ضمير الغيبة ولبى زيد باضافته الى الظاهر
فتعين ان يكون الكاف فى لبيك واخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله
ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها فى ذلك وتانك ففى ذلك دليل على انها اسم مضاف اليه
وبانها اى الكاف الحرفية لا تلحق الاسماء التى لا تشبه الحروف وكلما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف
الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلث علل للرد على
الاعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودى اللام لانها الاصل فى التعليل واستعمل
مع العدمى الباء تغايرا بينهما وتفننا فى التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولبى زيد شاذان و
خارجان عن القياس كما سياتى فلا يصلحان للرد وقول ابى حيان فى الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما
بالجملة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم فى نفس المسئلة وكما
فى اثنى عشر وانما لم يحذف فى ذانك وتانك للالباس بالمفرد وشذت اضافة لبى الى ضمير الغايب فى نحو
قوله انك لو دعوتنى ودونى زوراء ذات مترع بيون لقلت لبيه لمن يدعونى فد وفى زوراء بالزاء

ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع من حوضهم حوض
مترع بفتح التاء المثناة فوق والراء مملو وبيون بفتح الموحدة وضم الياء المثناة تحت اى واسعة بعيدة
الاطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة مثل حتى اذا كنتم فى
الفلك وجرين بهم وشذت اضافة لبى الى الظاهر فى قوله وهو اعرابى من بنى اسد دعوت لما نابنى مسورا
فلبى فلبى يدى مسور واليه اشار الناظم بقوله وشذ ايلاء يدى لبى وفى شرح المواقف ان يدى فى البيت
زايدة انتهى ومسورا علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت
وما نابنى بمعنى اصابنى صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فلبانى اى قال لى لبيك فحذف
المفعول والمعنى دعوت مسورا للامر الذى نابنى من نوايب الدنيا فلبانى واصل هذا ان رجلا
دعا رجلا واسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان اعطتا
المال حتى تخلص من نايبته وقيل كان من عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهى عن ذلك روى عن
النبى صلى الله عليه وآله انه قال اذا دعا احدكم اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبى يديك وليقل
اجابك الله بما تحب قال الشاطبى قال سيبويه وهذا البيت فيه رد على يونس فى زعمه انه اى لبى
مفرد واصله لبى بالف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما
قلبت فى لدى وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما لديك وعليك ووجه الرد من البيت ان الياء
قد وجدت مع الظاهر ولو كانت الفه كالف لدى وعلى لم تقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد
ببقاء الالف على حالها وقول ابن الناظم فى شرح النظم ان خلاف يونس جار فى لبيك واخواته وهم
بفتح الهاء اى غلط وانما هو خاص بلبيك ومنها ما هو واجب الاضافة الى الجمل مطلقا اسمية كانت
او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء المكان واليهما اشار الناظم بقوله والزموا
اضافة الى الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ الى الجملة الاسمية واذكروا
اذ كنتم قليلا باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ فى هذين المثالين مفعول به لاذكر وزعم الجمهور انها
ظرف لمفعول محذوف اى واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا
يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا

كما مثل او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها الى الاسمية
والفعلية بقسميها فى قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن
وقد يحذف ما اضيفت اذ اليه من الجملة باسرها للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه اى من المضاف اليه
كقوله تعالى ويومئذ يفرح المومنون اى يوم اذ غلبت الروم يفرح المومنون فحذف جملة غلبت الروم
وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح واليه اشار
الناظم بقوله وان ينون يحتمل افراد اذ واما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة
الفعلية وحيث زيد جالس باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية اكثر
قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه وربما
اضيفت حيث الى المفرد كعند كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لى العمايم
فاضاف حيث الى لى وهو مصدر مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائى فانه قاس عليه ونطعنهم بضم
العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن فى نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم
الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد اوساطهم وبيض المواضى السيوف القواطع
ولى العمائم شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال باسميتها
كابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال انها اسم وهى
ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه فى المغنى لانها مختصة بالماضى نحو لما جاءنى اكرمته
والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح فى شرح القطر بقوله فلما قضينا
عليه الموت ما دلهم على موته ووجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل فى محلها
النصب وذلك العامل اما قضينا او دلهم وليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين
بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف وكون العامل دلهم مردود
بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون هنا عامل تعين انه لا موضع لها من
الاعراب وذلك يقتضى الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القائلين
باسميتها لا يقولون باضافتها الا لما بعدها وقد صرح فى المغنى بذلك فى اذا على قول المحققين ان العامل

فيعا شرطها وقال لان اذا عندهم الاضمر مضا وكما يقول الجميع فيها اذ الجزء شئ انتهى واذا عند غير الاخفش
والكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية واليها الاشارة للناظم بقوله والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال
ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان واعرض ومضارعين نحو اذا يتلى عليهم يخرون
ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم ايات الرحمن خروا وماضيا وامرا
نحو اذا طلقتم النساء فطلقوهن واما نحو اذا السماء انشقت ما استند اليه الاخفش والكوفيون
من جواز دخول اذا على الجملة الاسمية فتنازل وان احد من المشركين استجارك في التاويل فالسماء
فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان احد فاعل بفعل
محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك احد لان السماء مبتدا والفعل الذي بعدها
خبره وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا
كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احد في الاية يتعين ان يكون فاعلا بفعل
محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح وغيره
فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية واما قوله وهو الفرزدق اذا باهلي
تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فالبيت بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان
وباهلي مرفوع بها والجملة بعد خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل
باستقر محذوفا وباهلي فاعل بفعل محذوف يفسره العامل في حنظلية ورد بان فيه حذف المفسر
ومفسره جميعا وبهذا ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلي منسوب الى باهلة قبيلة
من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة من تميم والمذرع الذي
يكسى الدرع بالدال المهملة يعني انه اذا ولد للرجل الباهلي من امراة حنظلية ولد فذاك الولد النجيب
الشجاع الذي تاهل للبس الدرع لشرف ابويه قال الدماميني والظاهر انه المذرع بالذال المعجمة وهو
الذي امه اشرف من ابيه وقد اشتهر ان حنظلة اشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود
كما اضمرت هي وضمير الشان في قوله وهو قيس بن الملوح او الصمة القشيري او ابن الدمينة ونبئت
ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدا مؤخر على

حد ولكن ملوم من جنيتما في الخبر هنا واجب التقديم لان المبتدا ضمير من المبتدا على الخبر المؤخر لفظا
ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير الشان والتقدير فهلا كان هو اي الشان فعلى
التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدا
محذوف اي هي شفيعها قلت ويرجح من وجه آخر وهو ان ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام فلا
يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر فصل وما كان من اسماء الزمان
بمنزلة اذ او اذا في كونه اسم زمان مبهم لما مضى كما ان اذ كذلك او لما ياتي كما ان اذا كذلك فانه يعطي حكمهما
فيما يضافان اليه فما كان بمنزلة اذ جاز ان يضاف الى الجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم
بقوله وما كاذ معنى كاذ اضف جوازا فلذلك تقول جئتك زمن الحجاج امير بالرفع على الابتداء
والخبر او زمن كان الحجاج اميرا لانه اي لان زمن بمنزلة اذ في افادة معنى المضي والناصب لجئت
لانه بمعنى الماضي فلا يعمل فيه الا ماض وما كان بمنزلة اذا جاز ان يضاف الى الجملة الفعلية دون الاسمية
فلذلك تقول آتيك زمن يقدم الحاج فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له آتيك لانه
مستقبل ولا يعمل في المستقبل الا مستقبل ويمتنع آتيك زمن الحاج قادم على الابتداء والخبر لانه
اي لان زمن بمنزلة اذا واذا لا تضاف الى الجملة الاسمية فكذلك ما كان بمعناها هذا قول سيبويه
في شبه اذ واذا ووافقه الناظم في شبه اذ واقتصر عليه في النظم دون شبه اذا محتجا بقوله
تعالى يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو شبه اذا في الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا
لا تضاف اليها وقوله وهو سواد بن قارب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد
بن قارب فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وهذا المذكور من الاية
والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل المحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه شبه
اذ لا شبه اذا فلذلك اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع ويومين وشهر لم
يضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة فصل ويجوز في الزمان المحمول على اذ واذا اذا اضيف الى جملة الا
على الاصل في الاسماء والبناء على الفتح حملا لهما اي على اذ واذا لانهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار
المتاصل الى جملة واقتصر في النظم على شبه اذ فقال وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا فان كان ما وليه

نعلا مبنيا فالبناء اولى او جارحا فالبناء ارجح واليها اشار الناظم بقوله واختر بنا متلو فعل بنيا
والخلف في علته فقال البصريون للتناسب وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط
في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك ان قمت من قولك حين قمت كان كلاما تاما
قبل دخول حين فحدث له افتقار بسبب حين واشاله مابن فالبناء الاصلي كقوله وهو النابغة الذبياني
على حين عاتبت المشيب على الصبى وقلت الما اصح والشيب وازع ويروى على حين بالخفض على
الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبني اصالة وهو عاتبت والبناء
العارض نحو قوله لا اجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حكيم يروى بخفض حين على
الاعراب وفتحها على البناء لكونه مضافا الى مبني وهو يستصبين فانه مضارع مبني على السكون
لاتصاله بنون الاناث ومعناه استصبيت فلانا اذا عددته صبيا اي جعلته في عداد الصبيان
وان كان ما وليه فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البناء عند الكوفيين
والاخفش وواجب عند جمهور البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة
نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع فلا
يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين اليق واجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها
في صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك ان تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشيء
ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان يروى
بفتح الحين على البناء والكسر ارجح على الاعراب عند الكوفيين ومال الى مذهبهم ابو علي الفارسي من
البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنى
فلن يفندا اي لن يغلط فصل مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان للظاهر
والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يضافان لنكرة
مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امراتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما
الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا
كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل قاله في المغني وهو مفيد لما اطلقه هنا

والشرط الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما او بالظهور في الاول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني
نحو كلا البنتين وكلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته
ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها
واما نحو قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا
انها مثناة في المعنى لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر
عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر فالاشارة بذا في الموضعين يعود الى ما ذكر اي وكلا ما ذكر
من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل
اسلامه والمدا بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء
والقبل بفتح القاف والباء الموحدة تطلق على امور منها الجهة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس
تقول ان للخير وللشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما امر يستقبله الانسان ويعرض
وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة
يتوجه اليها المصلي والشرط الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان الى
كلمتين مفترقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة اشار الناظم بقوله لمفهم اثنين
معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فاما قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام
الملمات باضافة كلا الى متفرق وهما اخي وخليلي فمن نوادر الضرورات والخليل من الخلة وهي كما قال
ابو بكر بن فورك صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد
والساعد بمعنى وهو من المرفق الى الكتف وكنى به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد
وبشدتها تشتد والنائبات المصايب والالمام النزول والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر وكلا
مبتدا واجدي بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله
الثاني واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة
لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت ومراعاة معناها وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق
كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي فالحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد

ولابي مراعاة للفظ ومنها اى جنح الحرف وتكد بدالياء وتضاف الى النكرة مطلقا سواء كانت النكرة
معرفة ام مثناة ام مجموعة نحو اى رجل واى رجلين واى رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة
مثناة نحو على اى الفريقين احق او كانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا ولاتضاف اى اليها اى الى
المعرفة حال كونها مفردة عن التثنية والجمع الا ان كان بينهما اى بين اى والمعرفة المفردة جمع مقدر
نحو اى زيد احسن اذ المعنى اى اجزاء زيد احسن فبين اى وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو
اجزاء او عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن اى واَيك فارس الاحزاب
اذ المعنى اينا فارس الاحزاب والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرف
ايا وان كررتها فاضف او تنو الاجزاء والسر في ذلك كله ان ايا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف
فلا بد اما ان يراد بها تعميم اوصاف بعض الاجناس او تعميم اوصاف بعض ما هو متشخص باحد طرق
التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة
دلالة المنكر على العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فبق اى رجل واى رجلين واى
رجال على معنى اى واحد من الرجال واى اثنين منهم واى جماعة منهم وان كان الثاني اضيفت
الى معرف وامتنع ان تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على
العموم ولذلك كونه اما مثنى او مجموعا واما مكررا مع اى بالواو لان المفردين مع الواو في حكم وجبه
المثنى لكونها لمطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف اى الموصولة الا المعرفة
نحو ايهم اشد لان معناها معنى الذى وهو معرفة ولا يجوز ان يضاف الى النكرة لا يقال اضرب
اى رجل هو افضل خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ولا تضاف اى المنعوت بها والواقعة
حالا الا النكرة فالاولى كمررت بفارس اى فارس بخفض اى نعتا للفارس والثانية كمررت بزيد
اى فارس بنصب اى على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت النكرة والحال
وجب ان يكونا نكرتين ومعنى اى فارس كامل في الفروسية واليهما اشار الناظم بقوله واخصص
بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس الصفة واما اى الاستفهامية والشرطية فيضافان اليهما اى الى
المعرفة والنكرة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلام

عن

لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى مع المعرفة والنكرة ولها الربعة امثلة فمثال الاستفهامية
المضافة الى معرفة نحو ايكم ياتيني بعرشها ومثال الشرطية المضافة الى معرفة ايما الاجلين قضيت
فلا عدوان على ومثال الاستفهامية المضافة الى نكرة فباى حديث ومثال الشرطية المضافة الى
نكرة قولك اى رجل جاءك فاكرمه والحاصل ان اقسام اى خمسة وهى ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة
في اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية
فالاولى نحو اضرب ايا افضل والثانية نحو قلت ثم اى والثالثة ايا ما تدعو ومنها لدن وهى بمعنى
عند فيكون اسما لمكان الحضور وزمانه كان عند كذلك واليها اشار الناظم بقوله والزموا
اضافة لدن فجر الا انها اى لدن تختص عن عند بستة امور احدها انها ملازمة لمبدا الغايات
الزمانية والمكانية جمع غاية وهى المسافة وعند غير ملازمة لمبدا الغايات فمن ثم اى من اجل ان لدن
وعند يكونان لمبدا الغايات وان اختلفا في اللزوم وعدمه يتعاقبان اى يتبادلان على شئ
واحد في نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعا في التنزيل قال الله تعالى في حق الخضر اتيناه
رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جئ بعند فيهما او بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفعا
لتكرار اللفظ بخلاف جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا لان حرف
الابتداء وهو من غير موجود هنا والامر الثاني ان الغالب في لدن استعمالها مجرورة بمن وتضيها
قليل حتى انها لم تات في التنزيل منصوبة وجر عند بمن دون جر لدن في الكثرة والامر الثالث
انها مبنية على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية
وعدم التصرف الا في لغة قيس فانها معربة عندهم تشبيها بعند وبلغتهم قرا النذر باسا شديدا
من لدنه باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل وهى قراءة
ابى بكر عن عاصم وفي امالى ابن الشجرى قال ابو على فاما ما روى عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون
فان ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال اسكان الباء من سبع وليست كسرة اعراب
انتهى فظهر بهذا ان لدن مبنية دائما بخلاف عند فانها معربة دائما والامر الرابع جواز اضافتها
الى الجمل كقوله وهو القطامى صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

تجمع

ذوائب لدن الحلم شيب والصريع المصروع وهو المطروح على الارض غالبه وغولت بفتين مجهر مفتوح
مح غانية وهى الجارية التى غنيت اى استغنت بحسنها الحلى عن الحلى راقهن وروقنه اى اعجبهن واعجبنه
والذوائب جمع ذوابة من الشعر همزت بعد الالف المعجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم
استثقلوا وقوع الطاءين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان يكون
على اضمار ان بدليل انها تظهر بعدها احيانا قال ابن الشجرى ويؤيده تقدير سيبويه في لدن شولا
ان كانت شولا وورد بان فيه حذف الموصول الحرفى وبقاء صلته الامر الخامس جواز افرادها عن الاضافة
قبل غدوة كقوله وما زال مهرى مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة
فنصبها بلدن اما على التمييز لان لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو
معروف في لغاتها العشرة وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة
تبدلها وتشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود
خلا فنصب غدوة على التمييز بلدن كنصب خلا براقود او على التشبيه بالمفعول به في نحو ضارب زيدا
فان نونها تثبت تارة وتحذف اخرى كما في اسم الفاعل ضارب عمله قال ابو على النون في لدن زائدة
نقل ذلك عنه ابن الشجرى ويترشح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة
واليهما يشير قول الناظم ونصب غدوة بها او تنصبها انت على اضمار كان واسمها وابقاء خبرها
والاصل لدن كان الوقت غدوة والذى دل على الوقت كلمة لدن قال ابن مالك وقال
هذا احسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة وتقويه من لدن شولا فالنصب
على هذا ليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وحكى الكوفيون
في غدوة رفعها بعدها اى بعد لدن على اضمار كان تامة اى لدن كانت غدوة وقال ابن جنى
لشبهه بالفاعل فرفع قال الرادى فظاهره انها مرفوعة بلدن والجر القياس كما هو سائر الظروف
وهو الغالب في الاستعمال ولا تكون غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب
غدوة الا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعند لا ينصب شئ من المفردات بعدها الامر
السادس انها اى لدن لا تقع الا فضلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة نحو قول السفر من عند البصرة

تجعل

فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا الخلاف تفهيم في باب الابتداء ان الخبر متعلقها الخبر وهو
الان نحو لما سد مسده اعطى التعبير الخاص تقول السفر من لدن البصرة لان ذلك يخرجها
استقر من ملازمة الفضلية ومنها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهى حينئذ اسم لمكان
الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومراد فيه
لعند فيجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معى بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من معه
بالجر وهى اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جاءا معا معرب لانه الاصل
الاصل الا في لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة وغنم بفتح الغين المعجمة وسكون
النون ابن ثعلب بن وائل ابو حى فتبنى على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة الوضع اولم
يوضع قاله الشاطبى كقوله وهو الراعى كما قال الشاطبى او جرير كما قال العينى فريشى منكم وهواى
معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك الا تربل
حكم عليه بالضرورة وخالفه المتاخرون محتجين بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائى
ان ربيعة تقول ذهبت مع اخيك وجئت مع ابيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
والريش اللباس الفاخر والمال ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت واذا لقى مع
الساكنة العين ساكن اخرجاز كسرها على اصل التقاء الساكنين وفتحها استصحابا للاصل واتباعا
نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون
لغة ربيعة فافاد ما لم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل
سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل فتح
وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الاضافة فتنون وتصير بمعنى جميعا فتنصب على الحال من
الاثنين نحو جاءا معا قال فلما تفرقنا كانى ومالكا لطول الاشتياق لم يبت ليلة معا ومن الجماعة
المذكرين والمؤنثات فالاول كقول الخنساء وافنى رجالى فبادوا معا فاصبح قلبى بهم مستفزا
بفتح الفاء والزاى اسم مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثانى كقول متمم بن نويرة اذا حنت
الاولى سجعن لها معا اى اذا صوتت الجماعة الحانة الاولى هذه ن جميعا الابل تصويتها واختلف

فى حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة ثنائية فى حال الافراد كما
فى حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى انه الفتحة فيها كحركة تاء فتى لانها لما افردت ردت
اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا فى الاضافة تاما فى الافراد ولكن حذفت
فى الوصل للساكنين الالف والتنوين كما حذفت الف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح
لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيجعلون معا فى موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحوهم
هدى ولو كانت باقية على النقص لقيل الزيدون مع كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض
بان معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما ذكر وغير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة
ما بعده ان كان الذى خفض بعده او بالصفة كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذى
خرجت به وليس المراد الحقيقة هنا الماهية والا لا تنتقض نحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهى
الحيوان الناطق والتركيب صحيح واذا وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة
ليس غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا ونصبها
على انه خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها وجاز حذفه لفظا فيضم غير بغير
تنوين ثم اختلف فى ضمته فقال المبرد والجرمى واكثر المتاخرين ضمة بناء لانها اى غيرا كقبل وبعد
فى الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ونسب الى سيبويه فهى اسم لليس او خبرها
والجزء الاخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهى فى محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة فى محلها
لا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهى فى موضع نصب والتقدير على الرفع ليس
غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثانى الاسم والى
بناء غير على الضم اشار الناظم بقوله واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما وقال
الاخفش ضمة غير ضمة اعراب وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت فى التقدير
عنده لانها اسم ككل وبعض فى جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرف للزمان كقبل وبعد
ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا فهى اسم لليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر ليس
لا يرفع وهذان القولان فى الضمة جوزهما ابن خروف فعلى البناء هى اسم او خبر وعلى الاعراب

هى

هى اسم لا خبر ويجوز على ما قال الفتح مع التنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى ودون نية لفظ
المضاف اليه فهى خبر لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض شيئا او عوضا والحركة
على هذا اعراب باتفاق واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى مبنى فيحتمل الفتح
بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقى البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان يكون اسما وان
يكون خبرا نعم الفتح مع التنوين كالضم مع التنوين والحركة اعراب بالاتفاق لان التنوين اما
للتمكن فهو خاص بالمعرب والتعويض فكان المضاف اليه مذكور او قيل لا يحذف ما اضيف اليه
غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به فى المغنى وقال ابن هشام وبالغ
فى الانكار على مرتكبه فى شرح الشذور ورده بان ابا العباس كان يقول لا غير لما فى النقض
كقبل وبعد وكذا قال الزمخشرى وابن الحاجب وابن مالك وابنه بل نقله ابن المقرى من شرح
التسهيل جوابا بجوازه عند قوله بالعين على السيلفى لا غير قائل وسمعهم صاحب الغاموس يقولها
قبل وبعد ويجب اعرابهما نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط فى ثلث صور احدها ان يصرح
بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا يختصان بالزمان
وقد يكونان للمكان كقولك دارى قبل دارك او بعدها ولهذا سهل دخول من عليهما عند
البصريين قال الدمامينى الصورة الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب
وترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت
مولى عليه العواطف بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اى ومن قبل ذلك فحذف
ذلك من اللفظ وقدره ثابتا وقرى فى الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير
تنوين اى من قبل الغلب ومن بعده وهى قراءة الجحدرى والعقيلى الصورة الثالثة ان يحذف
المضاف اليه ولا ينوى شئ لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور حاله من النصب على الظرفية
او الخفض بمن ولكن يرجع التنوين الذى كان حذف للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة فى
اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله
بن يعرب فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبلا على الظرفية والرواية

المشهورة بالماء الحميم والذى رواه الثعالبى بالماء الفرات قال الموضح وهو الانسب لانه العذب والحميم
الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله ونحن قتلنا الاسد اسد خفية
فما شربوا بعدا على لذة خمرا بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفى البيت قبله للضرورة
وهو الحسن المشهور قال المرادى فى شرح الغايات الاضطرار فيختار سيبويه واصحابه تنوينه
مرفوعا وعليه قوله فما شربوا بعدا على لذة خمرا ويختار الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لى
الشراب وكنت قبلا انتهى وهما نكرتان فى هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا
كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما
تنوين عوض قال ابن مالك فى شرح الكافية وهذا القول عندى حسن ومعرفتان فى الوجهين
قبله بالاضافة لفظا فى الاول وتقديرا فى الثانى فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا
لافتقارهما الى المضاف اليه معنى كافتقار الحرف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين
وعلى الضم لتخالف حركة البناء حركتى الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة الجماعة
السبعة بالضم بغير تنوين وهما فى هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة معنوية والاصل والله
اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفى انما يبنيان على الضم ان كان المضاف اليه
معرفة اما اذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه او لا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم
تسمى غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه
لانه تتمتها وبه تعريفه اذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار اخر المضاف غاية قال الدمامينى
ومنها اول كما قابل اخر ودون واسماء الجهات الستة يمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت
وهى على التفصيل المذكور فى قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على الظرفية او
خفضا بمن واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور ونونت واذا حذف المضاف
اليه فان نوى لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم تقول جاء
القوم واخوك خلف او امام بالضم فيهما تريد خلفهم او امامهم ولكنك حذفت المضاف اليه ونويت
معناه وبنيتهما على الضم قال رجل من بنى تميم لعمر الاله لعله بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام

بالضم

بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة
فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن فراس وبشر بضم الياء المثناة تحت
وفتح الشين المعجمة بضب وقال معن بن اوس لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية
اول بالضم والاصل اول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه يفقد احدهما صاحبه الا
يعرف عدو المنية فى اول الوقتين المقدرين لهما على اى الرجلين والمنية الموت وحكى ابو على
الفارسى ابدا بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على
نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاكثر
واستفدنا من حكاية ابى على ان اول له استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل وبعد والثانى ان
يكون صفة كالاسبق وقال اخر اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء
بالضم وانشد سيبويه لا يحمل الفارس الا الملبون المحض من امامه ومن دون بالسكون للقافية
هنا ولو كانت مطلقة الروى لكان مبنيا على الضم لانه فى نية الاضافة قال الشلوبين تقول جلست
يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها
حسب بسكون السين المهملة ولها فى العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل
كفى فتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة
حالا على ما هى بمعناه كمررت برجل حسبك من رجل اى كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله
حسبك من رجل بنصب حسب على الحال من عبد الله اى كافيا لك عن غيره وتستعمل استعمال
الاسماء الجامدة فترتفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدا وسوغ الابتداء به الاختصاص
بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب
اسما لان نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول وتجر بالحرف
نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدا ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم نكرة غير
مختص وبهذا الاستعمال الثانى يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفى فان العوامل اللفظية
نحو ان والباء فى المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على

الاصح والاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان يكون حسب بمنزلة لاغير في المعنى فتستعمل مفردة على
الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حسب المتقدمة في الاستعمال الاول السابق
ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد لها ملازمتها
للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول في
الوصفية رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب فتحذف المضاف اليه منهما وتنوي معناه
فتبنيه على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعنى
بالاضمار الحذف كانه قال فحذفت المضاف اليه منهما واضمرته في نفسك ولم تنون لانك نويت
معنى المضاف اليه فبنيتها على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب
مبتدأ حذف خبره اي فحسبي ذلك والمعنى رايت رجلا لاغير وقبضت عشرة لاغير ودخلت الفاء
في الاخيرة تزيينا للفظ كانها دخلت على قط في قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك
في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا
قبلا وما من بعده قد ذكرا انها اي حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا
وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف الآن نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة
انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى ان استعمالها حالا اي
حين اذ قطعت عن الاضافة منصوبة سائغ في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة الا
وهذان الاقتضاآن كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم
واما الثاني فلانها نكرة دايما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه
لاشتراطه التنكير اي حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها
لاتفيد التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة وايضا فلا وجه
لتوقفه اي لتوقف ابي حيان في تجويز انتصابها على الحال اي حين اذ كانت مضافة فانه اي فان
نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الايدي
له قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله

حسبك

ورايت رجلا لاغير

حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى نصه فحسبك في الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على
انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهي في الصورتين نكرة
وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف ايضا فلا وجه للاعتذار
عن ابن مالك بذلك اي بنصبها على الحال اذ انه لنا وحكمنا ان لها حالة التعريف وحالة تنكير لان
مراده بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان يقطع عن الاضافة
لفظا وتقديرا وينصب على الظرفية بحيث يقال رايت زيدا حسبا او فحسبا ولم يسمع ذلك لا
مطلق التنكير كما توهمه ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لايدفع الانتقاد
فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه
حسب وعل الاتية واما عل فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم
اذا كانت معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء الفلاني من اسفل الدار
والشيء الفلاني من عل اي من فوق الدار كقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سددت عليك
ثنية واتيت نحو بني كليب من عل اي من فوقهم والثنية طريق العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها
اذا كانت نكرة فيما اذا اريد بها علو مجهول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي يصف فرسا مكر
مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل بكسر اللام اي من شيء عال وتخالفها اي تخالف
علو فوق في امرين احدهما انها اي عل لا تستعمل الا مجرورة بمن دايما والثاني انها لا تستعمل مضافة
بخلاف فوق فيهما كذا قاله جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو الحق وقد ذكر ابن مالك لها في تعداد هذه
الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال يقال اتيته من عل
الدار بكسر اللام اي من عال وهو سهو قاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم واعربوا
نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها يجوز انتصابها على الظرفية او غيرها كالحالية
وما اظن شيئا من هذين الامرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها موجودا
في كلامهم وانما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين وهما حسب وعل لاني لم ار احدا
من الشراح وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسير ذلك فصل

يجوز ان يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه
في اعرابه المضاف اليه وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح لتسليط
القائم مقام المضاف في الاعراب في المعنى كقول عمرو بن ربيعة الملك عسوق حسبي الذي بي ان بي يا عتيق
ما قد كفاني اراد يا ابن ابي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر
ربك او نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا اي نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر
او مبتدأ قاله الشاطبي نحو ولكن البر من آمن بالله اي ذو من آمن بالله قاله الشاطبي وفيه نظر او خبر عن مبتدأ
نحو شر المنايا ميت بين اهله اي منية ميت او مفعول به نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي حب
العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة ارمد
او مفعول فيه نحو قولهم اتينا طلوع الشمس اي وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله
اي ابتغاء فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اي وطلوع الشمس او حال
نحو تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي
كدوران الذي يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا يحول عطاء اليوم دون غد اي دون
عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك
بعود الضمير ونحوه فالاول نحو واسال القرية التي كنا فيها اي اهل القرية فاهل مطرح ولو
التفت اليه هنا لقيل التي كنا فيهم والثاني نحو او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه اي كذي
ظلمات بالافراد فحذف والتفت اليه لذكر الضمير في يغشاه ولو كان مطرحا لقيل يغشاها والى
ذلك اشار الناظم بقوله وما يلي المضاف ياتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا ومن غير الغالب ان
المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف
المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك فابقوا اخيه
على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور اي ولا مثل اخيه
بدليل قولهم يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان
العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولوا يقول ذلك بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد

دون

وقوله وهو ابو دؤاد جارية بن الحجاج الكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فابقى نارا على جره
مع انه مضاف اليه كل محذوفا وكل المحذوف معطوف على كل الملفوظ به وكل نارا في الثانية وانما جره بكل محذوفة
ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرء المجرور بالاضافة لكل الاولى لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين
لان امرء المجرور معمول لكل وامرء المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان له ومفعوله الاول
كل امرء مقدم عليه فلو عطفنا نار المجرورة على امرء المضاف اليه كل وعطفنا نار المنصوبة على امرء
المنصوب لزم ان تعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان
العاطف نايب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا
مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج الى جوازه
والتقدير اتحسبين كل امرء امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره ولتخير
الحذف دون العطف لاجل قيام الدليل المجمع عليه على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه
كما قدمنا والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما
جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد
عطف وهذا الشرط اغلبي كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن جماز بالجيم والزاي يريدون عرض
الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة على حذف مضاف اي عمل الاخرة فان المضاف المحذوف وهو
عمل ليس معطوفا على حذفه بل المعطوف جملة من مبتدا وخبر فيهما المضاف وهو عمل على جملة فعلية
فيها مضاف غير مماثل المحذوف والاصل والله اعلم يريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الاخرة
ومن قدر عرض الاخرة فقد يجوز وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثاني فهو على ثلثة
اقسام لانه تارة يزال من المضاف وهو الجزء الاول ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم
نحو قبضت عشرة ليس غير ما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات كما مر في الفصل
قبله وتارة يبقى اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاحاطة
ونحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في الاضافة وشرط
ذلك في الغالب ان يعطف عليه اي على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العا

اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل اى الاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما
حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثانى المضاف اليه نصف وابقوا المضاف الاول وهو
ربع على حاله فلم ينونه لان المضاف اليه منوى لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل
فيما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة
لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثانى لقربه وحذف معمول
الاول لانه فضلة وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ
ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل
ثم حذفت الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور
لا يجوز الا فى الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول لدلالة الثانى فلا فصل فهى عنده
جايزة قياسا وسماعا واليها اشار بقوله ويحذف الثانى فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل بشرط
عطف واضافة الى مثل الذى له اضفت الاول او غيره بالرفع اى غير مضاف وهو عامل فى
مثل المحذوف كقوله علقت امالى فعمت النعم بمثل او انفع من وبل الديم فمثل مضاف الى محذوف
دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع من وبل الديم من الاول لدلالة الثانى عليه
والعامل انفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل
بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهى المطر الذى ليس فيه رعد
ولا برق ومن غير الغالب قولهم فيما حكاه ابو على ابدا بذا من اول بالخفض من غير تنوين على نية
لفظ المضاف اليه اى من اول الامر وقراءة بعضهم وهو ابن محيص فلا خوف عليهم بالرفع من
غير تنوين على الاهمال اى فلا خوف شىء عليهم واما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين
فعلى الاعمال **فصل** زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين الا فى الشعر خاصة لان
المضاف اليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين اجزاء
الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين والحق عند الكوفيين ان
مسائل الفصل سبع ثلثة منها جايزة فى السعة بفتح السين وهى النثر وضابطها ان يكون

المضاف اما اسما يشبه الفعل وان يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون منصوبا او
اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم المتقدم او ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله و
الفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم
برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر
مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين
المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلثة امور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد
به وكونه غير اجنبى لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم
بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشرى فى الكشاف واما قراءة ابن عامر فشىء لو
كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به فى الكلام المنثور فكيف به فى
القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى وقول الشاعر عتوا اذ اجبناهم الى السلم رافة فسقناهم
سوق البغاث الاجادل فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى
فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث
والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبثاء مثلثة الضبط واخره مثلثة النقط
وبينهما غين معجمة طاير ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر واما ظرفه
عطف على قوله اما مفعوله اى والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك
يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة
المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف
والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شانها يوما مع هواها سعى فى رداها
ويحتمل ان يكون الاصل ترك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة
الثانية من الثلث ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال او الاستقبال والمضاف اليه اما مفعوله
الاول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده
وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف

لاول ... على الشاذ ... بين المضاف والمضاف اليه والاصل ولا تحسبن
الله مخلف رسله وعده وقول ... فهل انت ... مر بها ... بالعين هو سواك مانع فضله المحتاج
فسواك ... الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول
الثانى ... مضاف ... به والاصل وسواك مانع المحتاج فضله او ظرفه عطف
على المفعول اى او الفاصل اما مفعول الاول كما تقدم او ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور
نحو قوله عليه الصلوة والسلم هل انتم تاركو لى صاحبى فتاركو جمع تارك اسم فاعل تارك مضاف الى
مفعوله وهو صاحبى بدليل حذف النون ولى جار ومجرور ظرف تاركو وفصل به بين المضاف
والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركو صاحبى لى وقول الشاعر فرشنى بخير لا اكونن ومدحتى
كناحت يوما صخرة بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف الى
مفعوله ويوما ظرف لناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وريشنى
امر من ريشت السهم اذا الزقت عليه الريش والمعنى اصلح حالى بخير ومدحتى مفعول معه وبعسيل
متعلق بناحت وهو بفتح العين وبالسين المهملتين مكنسة العطار جمع بها العطر وهو كناية
عن كون سعيه ما لا فايدة فيه مع حصول التعب والكد المسئلة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه
الفعل وان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل
بينهما بالقسم حكاه الكسائى وحكى ابن الانبارى هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة
الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل باما كقوله تابط شرا
هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر فى رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر
والمسايل الاربع الباقية من السبعة تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احديها الفصل بالاجنبى
ونعنى به معمول غير المضاف وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان الاجنبى كقوله وهو الاعشى ميمون
بن قيس انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب
وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف و
المضاف اليه وهو اجنبى من المضاف لانه معمول لغيره اى انجب والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل

اذا ولد نجيبا ... الجيم ... لا ... مطوف ... كالمراد ... لا
كقوله وهو جرير تسقى ... ذى ... يتعلمه ... الذى ... كما تمر
المرتد الرصف فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين ... مفعوله
مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه ... مفعوله الثانى ... فصل به ... ان
والمضاف اليه اى تسقى بذى ريقتها المسواك والمسواك اجنبى من ... لانه ليس معمولا ...
كان عاملهما واحدا وهو تسقى والامتياح بمثناة فوقانية فحاء مهملة الاستياك ...
السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة وهى حجارة موصوف بعضها الى بعض وماء الرصف ادق
واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميرى كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب او يزيل
فاضاف كف الى يهودى وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبى من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبنى
للمفعول وبكف متعلق به ويقارب ويزيل نعتان ليهودى المسئلة الثانية من السبع الفصل بفاعل
المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب فاضاف قهر الى مفعوله
وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا
قهر صب وجد والصب العاشق ويحتمل ان يكون منه اى من الفصل بالفاعل او من الفصل
بالمفعول قوله وهو الاحوص لان كان النكاح احل شىء فان نكاحها مطر حرام فى رواية الخفض
لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل انها يروى بنصب
مطر وبرفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان
كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطرهى فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة
بالنكاح اما ان تكون مفعوله فتكون فى تقدير اياها او فاعله فتكون فى تقدير هى فعلى الاول
فاعل النكاح المطر وعلى الثانى المرءة فانه يقال نكحته ونكحتها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره
وعلى التقديرين فالهاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر
اليه لان المصدر لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان اقبح الناس منظرا
وكان تحته امرءة من اجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يابى ذلك والمسئلة الثالثة الفصل

بنعت المضاف كقوله وهو معاوية بن ابي سفيان لما [illegible] ان يقتل كل واحد
منهم واحدا من علي بن ابي طالب عليه السلام وعمرو بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان فقتل علي وسلم عمرو
ومعاوية [illegible] في شيخ الاباطح طالب فنفصل بين المتضايفين وهما
ابي طالب ونعت المضاف وهو شيخ الاباطح اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح ويجوز في جعل شيخ الاباطح
نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمراد هو
عبد الرحمن بن عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول كما في تهذيب الاسماء
وهو قاتل علي عليه السلم والاباطح جمع بطحا والمراد بها مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة ومن اعيان
اهلها واشرافها المسئلة الرابعة الفصل بالنداء بمعنى المنادى كقوله كان برذون ابا عصام زيد
حمار دق باللجام فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كان اي كان
برذون زيد حمارا يا ابا عصام وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل الملغى كقوله بأي تراه الارضين حلوا
اراد باي الارضين تراه وسادسة وهي الفصل بالمفعول لاجله كقوله معاود جراة وقت الهوادي اراد
معاود وقت الهوادي جراة والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب
مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبي او بنعت او نداء والله اعلم فصل
في احكام المضاف للياء الدالة على المتكلم يجب كسر اخره اي المضاف لمناسبة الياء سواء كان صحيحا
كغلامي وعبدي او شبيها بالصحيح كدلوي وظبيي ويجوز فتح الياء واسكانها والخلف في ايهما اصل
فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني والياء
مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما بني وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان اكثر و
يستثنى من هذين الحكمين وهما وجوب كسر اخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها اربع مسائل
لا ياتي فيها ذلك وهي المقصور كفتى وقذى بالذال المعجمة والمنقوص كرام وقاض والمثنى وشبهه
كابنين بالموحدة وغلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين ومسلمين وعشرين
فهذه الاربعة اخرها واجب السكون لان اخر المقصور والمثنى المرفوع الف واخر المنقوص والمثنى
المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة في ياء المتكلم وليس شيء من الالف والحرف

المدغم قابلا للحركة والياء معها اي مع الحرف المدغم [illegible] لالتقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم
بقوله اخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا كرام وقذى او يك [illegible] يعتذي جميعها اليا
بعد فتحها احتذي وتدغم [illegible] وعادتي تميم الوصل [illegible]
محياي وللبيان ان ذلك في الوصل عطف عليه وما في [illegible] وتدرك [illegible] اي
بعد الالف في قراءة الاعمش والحسن البصري فالهي عصاي بكسر الياء على اصل التقاء الساكنين في
اي الكسر يطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش ويحيى
بن ثابت وما انتم بمصرخي اي بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه بان وهذه اللغة حكاها الفراء
وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلا قاله الشاطبي وبذلك سقط ما قال المعري في رسالة الجمع فصحا
العربية على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخي بالكسر قال الموضح في الحواشي المعري لم قصد في الطعن
على علماء الاسلام ولعل الذين كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فالتقى معهم ساكنان ونظيره الكسر في
شد وفي فتح الفوم وان كان الكسر في الياء اثقل انتهى وتدغم ياء المنقوص والمثنى في حالتي الجر
والنصب وياء المجموع جمع السلامة في ياء الاضافة لاجتماع المثلين كقاضي رفعا ونصبا وجرا ورايت
ابني بفتح النون وزيدي بكسر الدال ومررت بابني وزيدي وتقلب واو الجمع السالم في حالة الرفع ياء
لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت او تاخرت ثم
تدغم الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذويب يرثي بنيه الخمسة
حيث هلكوا جميعا في طاعون واحد اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع فاودى
معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم واصله بنوي عمل فيه ما تقدم وان كان
الواو قبلها ضمة قلبت الضمة كسرة كما في اودى بني وجاء مسلمي وعشري ونظم سياقه انه بدا بقلب الواو
ياء على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول النظم وتدغم اليا فيه والواو وان
ما قبل واو ضم فاكسره يهن واختار ابن جني ان يبدا بقلب الضمة على قلب الواو كما في لحق جمع حقو
واصله احقو فانهم قلبوا الضمة كسرة اولا لانها اضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا
على الحرف الاقوى الا بعد ان اقدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من

جرو وتنزيه صنعة لاحتمال من اختصار المطبع ونحوه جمع الجرو وجراء وجمع ادل [illegible]
عكسوا

غير تدريج قلت لا يمكنهم العكس في اجرلانه يؤدي الى قلب الواو ياء لغير موجب بخلافه في مسلمي فان موجب
قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون ولما تقدم قلب الضمة في اجر والواو في مسلمي
لان قلب الواو ياء في اجر ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ياء او
كان قبل الواو فتحة ابقيت لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين كمصطفى بفتح الفاء جمع مصطفى
بالقصر واما مصطفى بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالنقص وسلم الف التثنية من القلب ياء اتفاقا كمسلماي
اذ لا موجب لقلبها ياء ولذلك قال الناظم فقال والفا سلم واجازت هذيل في الف المقصور قلبها ياء عوضا
عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وعمم هذيل انقلابها ياء حسن
كقوله وهو ابو ذويب الهذلي سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوي اصله
هواي فقلبت الالف وادغمها في ياء المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه الخمسة في قوله اودى بني
واعنقوا اتبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول اي غير منهم المنية
واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذلول وهو المرتفع
من الارض ويجوز ان يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل
حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس ابن مضر اخو خزيمة بن مدركة امهما هند بنت
وبرة اخت كلب بن وبرة ولا يختص قلب الف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمرو عن
قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طي في قوله تعالى فمن اتبع هداي وبها قرا ابو عاصم الجحدري وابن
اسحق وعيسى بن عمر هدي وهي عصي ورويت عن النبي صلى الله عليه وآله قاله الشاطبي واتفق
الجميع من العرب على ذلك وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم في علي ولدى الظرفيتين كما قيده المرادي
وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفي دعواه الاتفاق نظر فان
بعض العرب لا يقلب فيقول لداي وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف
ياء بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم في الي نحو الي وظاهر كلام
المرادي السابق ان من يقول لداي يقول الاي فانه قال بعد ان قال ذلك وكذلك الي انتهى وافرد
الي عن اخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما واحد الالاء وهي النعم هذا باب

اعمال المصدر واعمال اسمه ومدلولهما مختلف فان مدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ
المصدر الدال على الحدث فلاسم المصدر [illegible] ولا يشترط في المصدر تحقيق
ماهيتهما ان يقال الاسم الدال على مجرد الحدث [illegible] ان كان علما موضوعا على معنى
كفجار وحماد علمين للفجرة بسكون الجيم والحمدة بفتح الميم [illegible] وكسر الثانية او كان مبدوا بميم زايدة لغير
المفاعلة كمضرب ومقتل بفتح اولهما وثالثهما او كان متجاوزا فعله الثلثة وهو بزنة اسم حدث
الثلاثي كغسل ووضوء بضم اولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوءا فانهما اي فان الغسل بزنة
القرب والوضوء بزنة الدخول في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر جواب الشرط وهو
ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدا وهو قوله ولا الاسم الدال والاجود في مثل هذا التركيب كما قاله
الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدا والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف
على حد قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدو بميم زايدة لغير
المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمي
وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا انتهى والا يكن كذلك فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله في
التعدي واللزوم ان كان يحل محله فعل اما مع ان المصدرية والزمان ماض او مستقبل فالاول
كعجبت من ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين المثالين يحل
محله ان وفعل ماض في الاول اي ان ضربته امس وان وفعل مضارع في الثاني اي ان تضربه غدا
واما مع ما المصدرية والزمان حال فقط كيعجبني ضربك زيدا الان اي ما تضربه الان ولا يجوز
في نحو ضربت ضربا زيدا من المصدر المؤكد لعامله كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط
لانه لا يحل محله فعل مع ان او ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما
المصدر النايب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك في التسهيل الى جواز اعماله
وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محله الفعل وحده بدون ان وما
انتهى فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النايب عنه المصدر عند
الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله اشار الناظم بقوله بفعله المصدر الحق في العمل ان كان فعل مع ان

او يحمل على ... ويفى من شرط اعمال المصدر ان لا يكون ... فلا يجوز ... ضربك زيدا والاضمار ... زيدا حسن وهو ... خلافا للكوفيين ... فلا يجوز اعجبني ضربك زيدا ولا يجوز ... العامل ... فلا يجوز اعجبني ... وقال ... ان ... البسملة متعلقة بمحذوف ... فلا يجوز ... وامثاله ... لا من معموله باجنبي فلا يرد ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما الخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز اعجبني زيدا ضربك قاله في شرح القطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا اكثر من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول اخرى فالاول نحو ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله الا ان ظلم نفسه المرء بين اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا وعمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير او اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل وعمله معرفا بال قليل في السماع ضعيف في القياس لبعده من شابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته اعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف في المصدر المقرون بال على اربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كالا يعمل المنون وجوزه الفارسي على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه ابو حيان ويرد عليهما قوله عجبت من الرزق المسيء الهه وللترك بعض الصالحين فقيرا اي عجبت من ان رزق المسيء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا والى اعمال المصدر في احواله الثلثة اشار الناظم بقوله مضافا او مجردا او مع ال واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا التعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل وان كان ميميا فكالمصدر في العمل اتفاقا لانه مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث بن خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا للحريري اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم

فمصاب مصدر ميمي ... فاعله ... مفعوله ... السلم ... عطلق على ... اسم المصدر ... العلم والمبهم ... عمله ... وضعه لغير المصدر فالغسل ... عند الكوفيين والبغداديين لانه الان دال على الحدث وعليه قوله وهو القطامي اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني والاول الى عطائك اياي المائة على حد حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع الراتعة وهي الابل التي ترتعي نعت مائة والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي وكان من خبره ان القطامي اسر فخلصه زفر ورد عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين اسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافي قول النظم ولاسم مصدر عمل بالتنكير لان ذلك صادق عليه ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله لشدة اتصاله به ثم ياتي مفعوله منصوبا نحو ولولا دفع الله الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح ويقل عكسه وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم ياتي فاعله مرفوعا كقوله وهو الاقيشر الاسدي افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاء معجمة اقداح يشرب بها الخمر واحدها قاقوزة واما قاقزة بزائين معجمتين فجمعها قواقيز كقوارير بمهملتين جمع قارورة وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه ظهر ذلك في الجمع والاباريق جمع ابريق وروي بنصب الافواه فيكون من الفاعل الاول والتلادي بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة التي لا ينقل ولا ترتحل بها وقيل يختص اضافة المصدر الى مفعوله بالشعر كهذا البيت ورد بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر بحلوان والفعل وهو مضاف

الى ... البيت ... من الموصولة فاعله ... البيت المستطيع والمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل ... المعنى ... اضافة الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ والعكس وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل ... نحو ربنا وتقبل دعاء والثاني نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير فدعاء الاول مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل ولو ذكر لقيل دعائي اياي ومن دعائه الخير وهو احد المواطن الاربعة التي تطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد جره الذي اضيف له كمل برفع وبنصب عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد العامري يصف حمارا واتانا وحشيين حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه ياتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت المعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المجرور مفعولا كقوله وهو زيادة العنبري لا ارى به قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف اي مخافتي الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله وجر ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين ومذهب سيبويه والجمهور منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر والله اعلم

باب اعمال اسم الفاعل

على فعله في التعدي واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال فخرج بذكر الحدوث اسم التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث وانما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل

وان دل عليه بالالتزام ... على الحدوث والصواب ... لا يتقدم على الجنس في اصطلاح اهل الميزان ... اسم الفاعل ... مطلقا كان او غيره ... او ... الماضي او الان ... موصولة وضارب حال ... ان ... ونحو ... في جميع الاحوال فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال اعمل عمل فعله بشرطين وجوديين وعدميين فالعدميان احدهما ان لا يكون مصغرا والثاني ان لا يكون موصوفا خلافا للكسائي فيهما والوجوديان احدهما كونه للحال او للاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي لا للماضي لانه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب وقال المانعون لا حجة لهم في باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية فالمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو في وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولهذا قال سبحانه وتعالى ونقلبهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضي ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به اما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا والشرط الثاني اعتماده على استفهام او نفي او مخبر عنه او موصوف او ذي حال فالاستفهام والنفي نحو اضارب زيد عمرا او ما ضارب زيد عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا والموصوف نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا ابوه فرسا والاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه فمهين رفع زيدا ونصب عمرا اعتمادا على الاستفهام المقدر اي امهين ونحو مختلف الوانه فمختلف رفع الوانه اعتمادا على الموصوف المقدر اي صنف مختلف الوانه وقوله وهو الاعشى ميمون كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه الوعل فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف

المقدر اي كجمل ناظر والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة وكسرها كفرس وكتف وقد يقال
بضم الواو وكسر العين كذلك وهو المراد هنا تيس الجبل وصوعل مفتوحتين ويقال
له الاروية بضم الهمزة وتشديد الياء المثناة التحتانية المكسورة وبه ينزع عن قرنه ومنه
اي من الاعتماد على الموصوف المقدر ونحو المعاجب لا لفظ العامل لا العامل على الموصوف المقدر
اي يا جملا طالعا قول ابن مالك في التسهيل حيث صرح فيه انه اعتمد على حرف النداء وذلك
منوع لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه مختص بالاسماء
لكونه من علاماته فكيف يكون مقربا من الفعل قاله ابن الناظر بمعناه والى هذين الشرطين اشار
الناظم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولي استفهاما او حرف نداه
او نفيا او جاء صفة او مسندا واشار الى الاعتماد على المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف
عرف فيستحق العمل الذي وصف وفي المغني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او
الاستقبال انما هو العمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قايم ابوه
امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقايم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال
انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على شي من ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب
البيت وتقدم في باب المبتدا انه محمول على التقديم والتاخير **فصل** تحول صيغة فاعل للمبالغة
في الفعل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعال بفتح الفاء وتشديد العين كضراب او فعول
بفتح الفاء كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة واليها اشار الناظم بقوله فعال او مفعال
او فعول في كثرة عن فاعل بديل والى فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضريب او فعل
بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء كضرب بقلة واليهما اشار الناظم بقوله وفي فعيل قل ذا وفعل
وتسمى هذه الخمسة امثلة المبالغة فيعملن عمله بشروطه المتقدمة والى ذلك يشير قول الناظم
فيستحق ما له من عمل فالاول نحو قوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها
وليس بولاج الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب
ولباسا حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع

والجواشن والولاج بالتشديد الكثير الولوج من الولوج وهو الدخول والخوالف جمع خالفة
وهي في الاصل عمود البيت والمراد بها البيت نفسه والاعقل الذي تصطك ركبتاه والمعنى انه
ليس اعقل الرجلين اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال او على خبر ليس والمعنى لا تبقى
تعد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب ولا يضطرب عند مواقفها وانه ملازم للحرب يلبس لها
ويباشرها بنفسه ويحارب وقاله ابو طالب عم النبي صلى الله عليه واله في مرثية حسنة بن المغيرة
المخزومي ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق
بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف اي هو ضروب او انت ضروب ونصل السيف شفرته
ولذلك اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان
للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه بمعناه انه لمنحار بوايكها فنصب بوايكها جمع بايكة وهي
السمينة الحسنا من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان وقال
عبد الله بن قيس الرقيات فتاتان اما منهما فشبيهة هلالا واخرى منهما تشبه البدر فنصب
هلالا بشبيهة مبالغة في شبيه لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما فشبيهة
هلالا وقال زيد الخيل رضي الله عنه سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيفت
اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه واله زيد الخير بالراء اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين
لها فديد فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاء مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على
الفاعلية لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه والجحاش
بجيم ثم حاء مهملة واخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدا محذوف اي هم جحاش
والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طي والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول
ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي تصوت عنده واعمال امثلة المبالغة قول
سيبويه واصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه
لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شي منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب
بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب وقيل

بجواز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل
كعلم وفهم وفطن **فصل** تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا مذكرا ومؤنثا وتثنية
امثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد
مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله
مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لانه صلة ال وقال الله تعالى هل هن كاشفات
ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو
هن وقال الله تعالى خشعا ابصارهم فخشع جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير ابي عمرو وحمزة
والكسائي وابصارهم فاعله لاعتماده على صاحب حال وقال الشاعر وهو عنترة العبسي الشاتمي
عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية
ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابني ضمضم حصين ومرة واراد بدمي قتلي والمعنى انهما ينذران
على انفسهما في الخلا انهما اذا القياه قتلاه فاذا القياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال
طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر غفر بضم الغين والفاء جمع غفور من
امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير
الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم لا يفخرون
بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من
الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل ان كذب ومعناه انهم
لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل **فصل** يجوز في الاسم الفضلة
الذي يتلو الوصف العامل ان ينتصب به اي بالوصف وان ينخفض باضافته اليه للتخفيف
مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرا في السبع ان الله بالغ امره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين
النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالاية الاولى قراها حفص بالخفض
والباقون بالنصب والثانية قراها غير ابي عمرو بالخفض وابو عمرو وحده بالنصب واليه اشار
الناظم بقوله وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض واما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه كتعدد

الاضافة بالفصل بالتالي نحو اليوم من قول الناظم وهو اي النصب بالوصف متعين نحو ظانيه من قوله
اني جاعل في الارض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من جاعل الليل سكنا والصوابين فيهما لا يجوز في
الوصف فيهما غير عامل كما ياتي على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه
جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه
باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمرا او ويضرب عمرا او يجوز نصبه بالعطف على
المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ومحل
المذهبين قول الناظم واجرر وانصب تابع الذي انخفض كمبتغي جاه ومالا من نهض ويتعين
اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان يكون بمعنى الماضي فينصب الشمس في وجاعل الليل
سكنا والشمس باضمار جعل اي باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف لا غير اي لا غير الفعل يجوز اضماره وليس
لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل
لكونه بمعنى الماضي الا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف
على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار
في جميع الازمنة ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار
يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار
يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قاله اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز ان تكون
الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال او الاستقبال وان تكون
منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري
كون الشمس معطوفة على محل الليل **تنبيه** اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة
المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره
بالاضافة وهو في ذلك على ثلثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر
كطاهر القلب والثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف
فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور

وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتضابا لم يجز الا امتنع وهو الصحيح الذي شهد به القياس و
بطلانه مثال وشرط ابن مالك فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اي ظالم عبيده ظلم الوجه وذلك
ان لم تكثر مثلا بعد قول القايل ليس عبيده حلان ظالمين ثم يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب
وظالم العبيد بالجر كما في الحسن الوجه جمع الوجه وطيبه وخفضه وشاعد من اللازم قول عبد الله
بن رواحة تبارك رب الى من عذابك خايف واني اليك تايب النفس راجع وشاهده من المتعدي
الى مفعول الاخر ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما والله اعلم بالصواب
باب اعمال اسم المفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم
المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب
ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل
عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا
لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال
عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف او ذي الحال وشرط كونه للحال
او الاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل ما قرر
لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه تقول في المجرد
من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو
اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نايب الفاعل به وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني
كما تقول في الفعل المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بلا فرق وتقول في المقرون بال المعطى
كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلثة كما تقول الذي يعطى ان اردت الحال او
الاستقبال او اعطي ان اردت الماضي فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القايم
مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عايد الى ال الموصولة به وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل
والفاعل خبر المبتدا وينفرد اسم المفعول المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم
المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث

يجري مجرى الصفة المشبهة قال في التسهيل في آخر باب الصفة المشبهة ولو قصد
ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يحول اسم المفعول المتعدي الى
واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة ومن ثم عم الكلام على اسم الفاعل في هذا الباب وقيل
هذا الباب واما اسم المفعول اذا اجري مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية وحوما
يقتضيه حال الصفة المشبهة لا لحال النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الرضي
في الحواشي ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويقال هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان
الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يرا
اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصب
السببي على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك
جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله بشوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما
ههنا راس ومن شواهد النصب قوله لو صدت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة و
جنانها ومن شواهد الجر تمنى لقاء الجون مغرور نفسه فلما راى ارتاع ثمت عرد انجو اذا اضافة
الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع الى
الموصوف باسم المفعول ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه بالمفعول اذ لا يصح اضافة الوصف
لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه
يعود ص — فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير الى صاحب الوصف ثم ينصب
المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه
لواحد ص — بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي مجرى
وصف المتعدي لاثنين والى ذلك يشير قول النظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود
المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم يحول الاسناد عن المرفوع
الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمود ويعوض منه ال على راي الكوفيين فتنصبه
وتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد تجرها وتقول الورع محمود المقاصد

يمنع من ذلك انه ... ان كان الاصح اصالتها الرفع وهو ابو ... المعنى ويتفرع عنه
النصب ويتفرع عن النصب الجر ... والله اعلم ... وقد ... ثم ابنية المصادر اعلم ان
الفعل الثلاثي المجرد ... الاربع ... الفتح في عينه ويكون متعديا الى واحد كضرب ...
... المصدر ... قاصرا كقعد ... بالكسر في عينه ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام او متعديا
... متعد الى واحد ... كان ... ويتقدم الغالب في المفتوح والمكسور على
غير ... بالضم في عينه ولا يكون الا قاصرا لا يتعدى الا تضمين او تحويل كظرفت
بضم الراء فاما فعل المفتوح العين وفعل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفعل بفتح
الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلثه والمراد
بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع
وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فعل المفتوح العين المتعدي يشمل
الصحيح والمعتل بالفاء او العين او اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح
نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر رد ومعتل الفا كالوعد مصدر وعد ومعتل
العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى والثاني وهو فعل المكسور العين المتعدي
كذلك فالصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف
نحو المس ومعتل الفاء كالوطى ومعتل العين نحو الخوف والمعتل اللام نحو الفني يقال فني خباه فنا
لزمه واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب
شربا ولقم لقما واما فعل المكسور العين القاصر فقياس مصدره الفعل بفتح الفاء والعين واليه
اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف
فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين
كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاعف نحو الشلل مصدر شل الا ان دل فعل القاصر على حرفة او
ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء كولي عليهم ولاية وعداه بعلى لتصحيح التمثيل اما اذا تعدى بنفسه
نحو وليت امرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدي ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية

في معنى الحرفة لكنه لم يكتف بقوله في فعل المفتوح ... سياتي ...
ودل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة ...
فقياس مصدره الفعول نحو ... والاروف ...
الشيء وقيل بالشيء الى ... وهذا مقتضى قول ...
عند اكثرهم انتهى واما فعل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره الفعول بضم الفاء والعين كالقعود
اقياسه ذا — والجلوس والخروج والدخول وفي ... ثلاثة مذاهب ... قياس فيما لا ...
واليه يشير قول النظم وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد وقال ابن الحاج يقل في معتل العين
كفار وسار وغاب واب وانما يغرفون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والاوب والحيم والهون والحيب
والحيص والغيم انتهى الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى
والنفار مصدر نفر والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول ابيت
الشيء اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفعلان بفتح الفاء
والعين كالجولان مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على داء بالمد فقياسه الفعال بضم الفاء
كمشي بطنه مشاء او دل على سير فقياسه الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر
ذمل او دل على صوت فقياسه الفعال بضم الفاء او الفعيل بفتح الفاء فالاول كالصراخ مصدر صرخ
والعواء بالمد مصدر عوى والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار
والزئير بزاء فهمزة مكسورة مصدر زار الاسد والى هذه المستثنيات اشار الناظم بقوله ما لم يكن
مستوجبا فعالا الابيات الثلثة او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر في المال
تجارة بالمثناة الفوقانية اوله ولبس مته يجز الخشب بالقدوم نجارة بالنون وخاط الثوب خياطة
لانها متعديات والكلام في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم سفارة اذا اصلح
وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة
مقيس في الولايات والصنايع والحاصل ان فعل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في هذه المعاني السبعة
وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال وفي

التقلب [illegible] وفي [illegible] وفي الشرب [illegible] وقد يجتمعان نحو نفر نفورا ونفارا وقد [illegible]
[illegible] نحو نعم نعاما وقد [illegible] فعل نحو صهل [illegible] وانفر [illegible] في الرعاء وفعيل في الليب والطرد
في الولايات والحرف [illegible] واما فعل بالضم فقياس مصدره [illegible] الفعولة كالسهولة
[illegible] الحرم [illegible] والصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر
سهل [illegible] والعذوبة مصدر [illegible] على [illegible] مصدر [illegible] التاء كالبلاغة مصدر
بلغ [illegible] مصدر فصح والنباهة [illegible] مصدر [illegible] والى ذلك يشير قول النظم [illegible]
لفعلا [illegible] ما ذكرناه من المصادر القياسية [illegible] وهو معنى قول النظم وما اتى مخالفا لما
مضى فبابه النقل والمراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي جحده
جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا وقالوا جحدا على القياس وكقولهم في فعل المفتوح العين
القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة وتم تميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة
والقياس فيها فعول كقولهم في فعل المكسور العين المتعدي علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم
في فعل المكسور العين القاصر رغب رغبوتا بزيادة الواو والتاء والقياس رغبا بفتحتين ورضي
رضا بكسر الراء وبخل بخلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهن فتح الاول والثاني
واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الراء والغين المعجمة وكقولهم في فعل المضمومة
العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة او الفعالة وذكر الزجاج و
ابن عصفور ان الفعل بضم الفاء وسكون العين قياس مصدر فعل المضموم وهو خلاف ما قاله سيبويه
فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها
احد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلثة متوازنة فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت امثلتها في شرحي على التسهيل
فلينظر منه وتركت ذلك خوف الاطالة والله اعلم بالصواب هنا باب مصادر غير الثلاثي وهي مصادر
الرباعي المجرد والمزيد فيه من الثلاثي اعلم انه لا بد لكل فعل ماض غير ثلاثي من مصدر مقيس فقياس
مصدر فعل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم
مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير واليه اشار الناظم بقوله

وغير ذي ثلثة مقيس مصدره كقدس التقديس وحيث لم يكن معتل اللام فقياسه التفعيل كذلك اي
كقياس صحيح اللام في التفعيل ولكن يحذف ياء التفعيل التي قبل العين ويجوز ان يعوض منها التاء الالتزام
على التأنيث لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف والتعويض وزنه
التفعلة كالتزكية بالراء المهملة مصدر زكى [illegible] والتسمية مصدر سمى والتزكية مصدر
زكى [illegible] واليه الاشارة بقول النظم وزكه تزكية وقد يفعل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة
وجرب تجربة وقد يستغنون فيما ليس التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة
وجزأ تجزئة ووجهه بان مثل تخطئة [illegible] ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء
زائدة كخطيئة فلما اطرد الابدال المذكور صارت اللام كانها وضعت ياء فالحق بباب التزكية ومن
غير الغالب تخطئا وتهنيئا وتجزيئا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه نبأ تنبيئا وزعم ابو زيد ان
التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا اخذ
الشلوبين فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر
اكرم والاحسان مصدر احسن والايعاد مصدر اوعد والايلاء مصدر آلى من زوجته واليه اشار
الناظم بقوله واجمل اجمالا ومعتلها اي ومعتل العين قياسه الافعال كذلك اي كقياس صحيح العين
ولكن تنقل حركتها اي حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها فتنقلب العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح
ما قبلها الآن فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة من العين والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية
عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة [illegible]
[illegible] ومذهب سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التاء كاقام اقامة
واعان اعانة واصلهما اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول
النظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف التاء للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلوة وفي
الحديث كاستنارة البدر والاصل واقامة الصلوة واستنارة البدر فحذف التاء لسد المضاف اليه
مسدها وقد تحذف في غير الاضافة وحكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من الفعل
الماضي الخماسي والسداسي ان تكسر ثالثه وتزيد قبل آخره الفا فتنقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا

[illegible] الاقتعال [illegible] الثاني الاول وقلب الطاء [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] استفعال والى ذلك اشار الناظم
بقوله [illegible] واستخرج [illegible] وصل ولا يرعى تقييد ما اوله همزة
وصل بان لا يكون [illegible] كتطاير ولا اسعاد كتطير اذا ادغم التاء في الطاء واجتلبت همزة وصل
فان [illegible] الالف [illegible] الحرف التالية الاخير نظرا الى الاصل
[illegible] الملحقة التي اولها همزة وصل [illegible]
خمسة وعشرون بناء ولا يكون [illegible] استفعل معتل العين عمل فيه ما عمل
في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها
لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التأنيث عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل
استقواما واستعواذا فيفعل فيهما ما قررناه واليه اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة وجاء تنبيها
على الاصل اغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح وقياس تفعلل مما اوله التاء
وما كان على وزنه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه ان يضم رابعه فيصير
مصدرا واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل
وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعيل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا
وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمكن تمكنا وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا
وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضمة كسرة ان كانت اللام ياء نحو
التواني والتوالي والاصل التواني والتوالي بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها
واوا فيؤدي الى وقوع واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب وذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء عرضة
لان يضاف لياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم في آخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة
كسرة والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كسلمي رفعا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة
وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهي بطر بطرة وحوقل حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة
وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل سنبلة وشريف الزرع [illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible] في [illegible]
[illegible]
الضهري وغيره [illegible] الاحتيال مصدر [illegible]
[illegible]
ان يعني بالمفتوح اوله اسم الفاعل [illegible] الوسواس الى الوسوسة ولهذا وصف [illegible]
وما بعده وهما من صفات الذات وقياس فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل الفعال بكسر الفاء
والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين ان يكون
فاعل للمشاركة كما تقدم او لا نحو نادى نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول النظم لفاعل الفعال
والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس
مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا
وقاتل قيتالا ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر ويامن فلا يقال ياسر يسارا ولا يامن يمانا
لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليسار لغة في اليسار والايعار جمع
بعير وهو الجدي وانما يقال مياسرة وميامنة وشذ ياومه يواما حكاه ابن السيد وحكي مياومة على القياس
وما خرج عما ذكرناه فشاذ واليه الاشارة بقول النظم وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا بالتشديد
والتخفيف والقياس تكذيبا وقوله وهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا والقياس تنزية
ولكنه حمله على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه يديها اذا اخذت
الدلو بها الترجيح من البربري امرأة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وكقولهم
تحمل تحمالا بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم فالقياس تحملا وترامى القوم رماء بكسر الراء والميم المشددة
والياء المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا وهي الفتور عن الجماع الكثير والقياس حوقلة واشذ
منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف واقشعر جلده قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس

فى مصدر فعّل بالتشديد وان كان صحيح اللام كما عرفت نحو مصدر تفعل بالتشديد نحو تصدق
تفعل نحو تحمّل تحمّلا وفى مصدر تفاعل التفاعل الامر نحو تراضى تراضيا وفى مصدر افوعل نحو اجلوذ
وفى مصدر اوا ال نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما فى كلامه من اللف والنشر على الترتيب فصل وبدل
على المرة من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف التام فعلة بالفتح فى الفاء كما فى نحو جلسة جلسة ولبسة لبسة
... على الاول فى الثلاثى ... على مصدر زيادة على حروف الفعل كالجلس
جلسا او كالجلس جلسة فان لم تكن زيادة فى اصله فمن على زيادة التاء مع حذف الزائد وان كان ثم
زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثى وغيره مما تلحقه التاء ... ليتقة ايتاية
واجلس حكاها سيبويه واذا طرحت الزيادة فالمرة تبنى فعلة من الملق وتلحقها بالتاء فرقا بين الوالد
والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل فى الجنس ... واحد ان يفرق بينهما
بالتاء الا ان كان بناء المصدر العام اى المطلق الصادق على القليل والكثير عليها اى على فعل بالتاء
فيدل على المرة منه اى من المصدر العام المبنى على فعلة بالوصف بالوحدة وشبهها كرحمة ورحمة واحدة
او قريبة ويدل على الهيئة وهى الحالة التى يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسرة فى الفاء
فرقا بينها وبين المرة كالجلسة والركبة والقتلة بكسر اولها وفيها العمل المتقدم الا ان كان بناء المصدر
العام عليها اى على فعلة بكسر الفاء فانه يدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشدة الضالة نشدة عظيمة
او نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثى رباعيا كان او غيره بزيادة التاء على مصدره القياسى
كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء المصدر العام اى المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة
كاقامة واحدة واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسى بل قيل غير مسموع
كما تقدم عن الضيرى والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسى وسماعى لحقت القياسى دون
السماعى فان كان له مصدران قياسيان او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبى ولا يبنى من غير
الثلاثى مصدر للهيئة لان بناء الفعل الا نادرا فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة لحذف ما قصد
اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الاصلى الا ما شذ من قولهم اختمرت المرأة خمرة بالكسر
والراء غطت راسها بالخمار وانتقبت نقبة غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعمامة

الحمرة

ابنية اسماء الفاعلين

وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص وكلمة الفاظ ... الى ... مصدر ... المصدر ونحو الفعلة
حرصا على البيان ... اشار الناظم بقوله ... المرة ... مكلسة ... بنى الثلاثى
المرة وشذ فيه هيئته كالخمرة والله اعلم بالصواب هذا باب كيفية ابنية اسماء الفاعلين قد علم ان هذا
الجمع ... والصفة المشبهة ... وصف الفاعل ... الثلاثى المجرد ... على زنة
فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء ... متعديا كان فعل ... الى
المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل كذهب فهو ذاهب وغذا الجرح
والقال ... بمعنى سال فهو غاذ ... وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول
اذا انقطع وغذا الشيب اذا اسرع ويستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصبى وغذوته باللبن فكون
من قسم المتعدى وفى فعل بالكسر حال كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو آمن وشربه فهو شارب
وركبه فهو راكب وذلك مستفاد من قول الناظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذى ثلثة يكون كغذا
فاعل فى فعل بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم وفى فعل بالضم كفره بمعنى حذق فهو فاره اى
حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل فى فعلت وفعل غير معدى وانما قياس الوصف من
فعل المكسور العين اللازم فعل بفتح الفاء وكسر العين فى الاعراض جمع عرض بفتح العين للمطاوع والراء
كفرح واشر بالتنوين فيهما والاشر الذى لا يحمد النعمة والعافية وافعل فى الالوان والخلق فاللون
كاخضر واسود واكحل اى اسود العينين من غير اكتحال والمى اى اسود حمرة الشفتين والخلقة نحو
اعور واعمى واجهر وهو الذى لا يبصر فى الشمس وفعلان بفتح الفاء وسكون العين فيما دل على الامتلاء
وحرارة الباطن فالاول كشبعان وريان والثانى نحو عطشان وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير
قول الناظم بل قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر وقياس الوصف من فعل
بالضم فعيل كظريف وشريف ودون اى دون فعيل فعل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين
المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة وضخم بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشئ اذا غلظ ودونهما افعل
فعل وفعل افعل كاخطب بالخاء والطاء المعجمتين يقال خطب اللون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل
بفتحتين كبطل وحسن وفعال بالفتح فى الفاء كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بفتحتين كجنب بضم

الجيم والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعفر بالعين المهملة ... ماكر وفى القاموس
انه الخبيث الماكر والى ذلك يشير قول الناظم وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل
جمل والفعل فيه قليل وفعل وقد يستغنون من صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ
فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيرها كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شائخ
وشايب وطايب وعاف بالمعنى المقصود كما استغنوا ... وتاركوا ... ووادع
والى ذلك يشير قول الناظم وفعول الفاعل كذا بمعنى فعل ... الاستغناء ما لم يشعل القياس واما
ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال الحبل فهو مايل واميل قال الشاطبى
تنبيه جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا
قصد بها الحدوث فهى اسماء فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدى وقائم من اللازم فانه فى الاصطلاح
اسم فاعل الا اذا اضيف فاعل الى مرفوعه فى المعنى وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط
الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين اى بعيدها والاصل طاهر قلبه وشاحط داره فصفة
مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه فى باب اعماله وكان ينبغى ان يؤخر هذا التنبيه الى اخر الباب
لئلا يوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثى المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلته قولهم
فى باب الصفة المشبهة مستقيم الراى ومعتدل القامة فصل ويأتى وصف الفاعل من غير الفعل
الثلاثى المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وشذ كسرها
فى معين من اعان ومغير من اغار ومبين من ابان بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة ما بعدها وشرط كسر
ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثى وشذ مسهب من اسهب ومحصن من احصن وملفح
من الفح بفتح ما قبل الاخر فيهن مطلقا اى سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلق ومستخرج فكسره
حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه مضارعا او مفتوحا فى المضارع كمتعلم ومتدحرج واما نحو منقاد
ومختار ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر اذا كن اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل
من غير الثلاثى اشار الناظم بقوله وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذى الثلث كالمواصل مع كسر متلو
الاخير مطلقا وضم ميم زايد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة لان الواو

الافراح ... من ... الفقح ... الناقة ... لواقح ولاقح ... النوادر

لانه ثقل والالف والياء لا يؤتى بهما فى التباسها اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج
الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدى الى التباسه باسم الموضع من
الثلاثى ولو فى بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدى الى الالتباس باسم الالة نحو والله اعلم بالصواب
هذا باب كيفية ابنية اسماء المفعولين قد علم ان هذا الجمع غير سايغ باقى وصف المفعول من مضارع
الفعل الثلاثى المجرد التام المتصرف على زنة مفعول من المتعدى كضروب والمقصود به ... او من
اللازم كممدوح عليه ومرغوب فيه وحذفت الميم الملتزم فى اسم الفاعل وفتحت الخفة وضم ما قبل الاخر فاصله
المكان ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلتبس وجمع مفعل فى كلامهم وبنى اى من اسم المفعول
الثلاثى الاتى على زنة المفعول مبيع ومقول ومرمى ومدعو الا انها غيرت عن صيغة مفعول فى اللفظ
فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت
الواو لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف واصل مقول مقوول بواوين
نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف
لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه فى مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف
منهما عين الفعل وان الضمة فى مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوى واصل مرمى
مرموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التى قبلها كسرة
وادغمت الياء فى الياء واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى فى الثانية لاجتماع المثلين والى
بناء اسم المفعول من الثلاثى اشار الناظم بقوله وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد زنة مفعول كآت من
قصد ويأتى المفعول من غيره اى غير الثلاثى المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان
حرف المضارعة كما مر فى اسم الفاعل وفتح ما قبل اخره وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما
قبل الاخر وذلك مستفاد من قول الناظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر وياتى
من المتعدى فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد منطلق به وقد ينوب
فعيل عن مفعول كدهين بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح
قال ابن مالك ومرجعه الى السماع وان كان كثيرا واليه اشار فى النظم بقوله وناب نقلا عنه ذو فعيل

وقيل بنفاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كفعيل لانه الرفعيل بمعنى فاعل نحو قلد بفتح اللام وقدم مكرالحا كقولهم قدير وجحيم بمعنى قادر وراحم وقد يوب فعيل عن فعل نحو اعقدت العسل فهو عقيد واعلة المرض فهو عليل الى معقد ومعل والله اعلم

باب ما الصفة المشبهة باسم الفاعل

المتعدي الى واحد ووجه الشبه بينهما انها تونث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات ولذلك عملت النصب بعمله اسم الفاعل والحصر فيه مع فعل لان الذي رجحت المتعدي وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر لكنها لما شبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها التي استحسن فيها ان تضاف لما هو فاعل بها في المعنى سواء كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم او يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقي الخط وطاهر العرض لان الحسن والنقاوة والطهارة مما توجد وتفقد وخرج باستحسان الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا يتوهم الاضافة فيه الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه الى الفاعل وهو ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه اي عن مرفوعها الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة بدليلين احدهما انه لو لم يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثاني انهم يوثنون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند المذكورة لما تذكر مع المرفوع قال ابن عصفور فلهذا التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك

حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميعه لانه مجازا عن الاسناد الى الجزء مسند فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة امور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما الرادوا التخفيف لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فيقلبوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة كانت جارية على من هي له حيث ... حسن لم يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابيه زيد كاتب الاب لانه من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه لانه يعيد ... وهو الابعد وكان ... الى المضاف اليه وهو الجملة فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف فيصير قريب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فصح اطلاق كل منهما وارادة الآخر بخلاف الابوة والبنوة وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت فلجاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنه وما لا فلا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة وح فلا دور في التعريف المذكور في قول النظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل كما توهمه ابن الناظم حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقفة على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ورده في الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة ان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فيحسن ح الاضافة الى الفاعل فصل وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجرد من ال

وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما في الموضح احدها انها تصاغ من الفعل اللازم وضعا او قصدا دون المتعدي ... بالوصف من الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في آخر هذا الباب وهو اي اسم الفاعل المراد به الحدوث يصاغ منهما اي من اللازم والمتعدي فمن اللازم كقايم ومن المتعدي نحو ضارب الامر الثاني انها تكون للحاضر الدائم المتصل بالزمن الحاضر الدائم كحسن الوجه دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس او غدا وهو اي اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الآن او غدا او الحاصل من هذه المادة انك اذا اردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان اردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر الثالث انها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه ... كثيرا كذا وسكون فيكون لا تقابل الحركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب وهو ... لم يمض لانهم ... كانت مصوغة من ... الثلاثي كطاهر القلب ... ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويعتدل ومستقيم ... وغير مجارية له اي للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي ... ونحو حسن ... فانها ... مجارية ليحسن ... وعلى وهم ... ابن الحاجب وانتج لجماعة انها لا تكون الا غير مجارية ... شاطئ ... صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا ... اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا للمضارع كضارب ويضرب ومنه قايم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل ويدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل

فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم بفتح المثلثة اي من اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح النصب في نحو زيد الاب المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره ... وامتنع نصب الوجه المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببه بصفة مشبهة ... الى حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب ... على زيد يفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب سببه ... لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا ... ويقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه ... لانه يلزم كون معمولها سببيا ... ضميره موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه ... وهو سببي لاتصاله باسم ... الموصوف ... وهو زيد ... ضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن ... سببي لانه اسم ظاهر ... بضمير الموصوف معنى اي الوجه منه ... قبل ... الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال ... الناظم ... التقديم ... سببي على الصحيح ...

... الناظم ان المعمول ... لا يكون الا سببيا ولا يكون الا ...

... بالمعمول في قول النظم ... بفاعل ...

... باسم الفاعل ... قول الناظم وكمال اسم فاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا وانما عملها في النظر ... عدم بلوغها ... من معنى الفعل لان النظر ... ما يكتفي برابحة الفعل كما قال التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد الحسن وجهه طلقة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متاخر ومتقدم وفي سببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها انه لا يتبع لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها ان لا تعمل محذوفة ومنها انها تونث بالالف ومنها انها تخالف

فيلحاق ... مع قصوراو ومنها انها لا تدل على الثبوت لا استمرار ... بين ... كحسن الوجه وقع القتال
نحو ... الخاطر ومنها ... اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انه
يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف لا يصلح موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز
ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او ... عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها
لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به
الاستمرار ومنها ان معمولها المعرفة شبيه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها ان ال
الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة على اسم موصول على الاصح فيهما **فصل** لمعمول هذه الصفة المشبهة
ثلث حالات الرفع على الفاعلية للصفة وقال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض
من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قويم الانف وانه يجوز
مررت برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا او الخفض بالاضافة اي باضافة
الصفة اليه والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه او على التمييز ان كان
نكرة كوجها فالصفة مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة بال
وكل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول
معها ست حالات لان المعمول اما بال كالوجه او مضاف للمقرون بال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه
او مضاف لمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى المجرد من ال و
الاضافة كوجه اب فالصور ست وثلثون صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها وهي ضربان جائز
وممتنع فالجائز اثنان وثلثون صورة والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول مجرد
منها ومن الاضافة الى تاليها وهو اي المعمول مخفوض كالحسن وجه او الحسن وجه ابيه او الحسن وجه
او الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا
كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل
كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت
او مع ال المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه

اب والحسن وجه والحسن وجه اب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى
قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا واما الضعيفة فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف
بال والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء
وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضافة الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك
ست صور فهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب فيهن
وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورة واجاز الكوفيون في
السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث في وصف النبي صلى الله عليه وآله شثن اصابعه وفي حديث
ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة
الشي الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى
ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما
وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما
ورفع الصفة مع ال للمعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف والى المضاف الى ضميره
ونصب الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف والى المضاف الى ضميره والمجرد
من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه
اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه
وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه اب والحسن
الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن
وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك
كله مستفاد من قول الناظم فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل بها
مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما
واوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربع عشر الف صورة ومائتين و
خمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد

والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف
نحو حسن وجهه الثاني مضاف الى الضميره نحو حسن وجه ابيه الثالث مضاف الى المعرف بال نحو
حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه اب والخامس مضاف الى الضمير مضاف الى مضاف
الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس
مضاف الى ضمير معمول صفة من اخرى نحو جميلة خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميلة خالها
والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كلما الثانئ بالاذن من قوله فعج بها قبل الاخيار منزلة
والطيبي كل ما التاث به الازر والثامن مضاف الى موصوف يشبهه نحو رايت رجلا حديد سنان
رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وال يشمل ثلثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان رقاق
خصورها وتبرات ما التفت عليه المازر والموصوف نحو جمال ال عدة من قوله ترور امرا جاءوا
اعدة لمن اتعد تشكيا ارمة الدهر وغيرها نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنا عشرة
صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها يصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين
مضروبة في ثلثة احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول
الصفة ضميرا وهي ثلث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك
مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قريش نجبا
الناس ذرية وكرامهموها الثالثة ان يتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه
الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون
لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة
او جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة
ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت نفس الصفة ايضا من وجه اخر الى مفرد
مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف
والثمانمائة تصير اربع عشرة الفا واربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون
مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقي اربع عشرة الفا ومائتان

... ...
وست وخمسون فمنها جائز ومنها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم ... والله اعلم بالصواب
هذا **باب التعجب** وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه
عن نظائره او قل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا
تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفاء سببه الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شي منها
لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم
فلا يتعجب منه والتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى
كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله لابي هريرة رضي الله عنه
سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوب لها في النحو لانها
لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احدهما
ما افعله نحو ما احسن زيدا واليها اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها في شيئين
في ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير
لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتدا لانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها
واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق
على انها اسم مبتدا اختلفوا في معناها فقال سيبويه وجمهور البصريين انها نكرة تامة بمعنى شي
وابتدا بها لتضمنها معنى التعجب كما قالوا في قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك
القضية اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية خبر موضعه رفع وقال الاخفش هي اي ما معرفة ناقصة
اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب او نكرة ناقصة
اي نكرة موصوفة بمعنى شي وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع تبعا لمحل ما وعليهما اي على
قول الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين فالخبر اي خبر المبتدا الذي هو ما التعجبية محذوف
وجوبا اي الذي او شي احسن زيدا شي عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين احدهما
تقديم الافهام بالصلة او الصفة وتاخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعنا ... فيما تضمن من الكلام

انها ما او انهما لما تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش
قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفرا وابن درستويه الى انها استفهامية ونقله
في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا
يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه لان قصد المتعجب الاعلام
بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك
ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع
افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل
بفتح العين كاحسن ففيه خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض بدليل لزومه مع ياء المتكلم
نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله وما احسنني ان اتقيت الله ففتحته التي في اخره بناء لا اعراب
كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد ضرب
من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف وقال بقية
الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل اسم لقولهم اي العرب ما احيسنه بالتصغير ولم يصغروا غيرها
والتصغير من خصائص الاسماء ففتحته التي في اخره اعراب لا بناء كالفتحة في عندك من قولك
زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر المبتدا في المعنى يقتضي عندهم نصبه اي نصب الخبر بخلاف
ما اذا كان الخبر هو المبتدا في المعنى كالله ربنا او شبيها به نحو وازواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه
ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب والناصب له عندهم معنوي
وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر واحسن انما هو في المعنى وصف
لزيد لا لضمير فلذلك نصب وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به لان ناصبه وصف قاصر فاشبه نصب
الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في افعل شاذ ووجه تصغيره انما شبه الاسماء
عموما لجموده وانه لا مصدر له وانهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله ابو البقا
واشبه افعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل

شروطا يأتي ذكرها وندر حذف همزة افعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما اخيره وما اشره والمحذوف همزة
اخير حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها وبحذف الف ما ويقول خيره وحكى الكسائي تحبه بالتصغير
الثانية من صيغتي التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن بزيد واليها اشار الناظم بقوله او جي بافعل
قبل مجرور ببا واجمعوا على فعلية افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل واما اصبع فنادر وفي كلام
ابن الانباري ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته
قال البصريون جمهورهم لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فقولك احسن بزيد بمنزلة ما احسن زيدا من حيث
التعجب واصله وهو في الاصل فعل ماض صيغته على صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعنى
صار ذا كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير اي صار ذا غدة وابقلت الارض
اي صارت ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامرية فصار احسن زيد بالرفع فقبح اسناد
لفظ صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على
صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك القبح التزمت زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح
بخلافها اي بخلاف زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح
كقوله وهو سحيم بمهملتين عبد بني الحسحاس بمهملات اربع عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب
والاسلام للمرء ناهيا فحذف الباء من فاعل كفى وقال الفرا والزجاج والزمخشري وابن كيسان وخروف
افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية
داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل قال ابن كيسان من الكوفيين
الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان
الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غيره
اي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفرا من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف
والزمخشري من المتاخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس ان يقال
في التانيث احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا او احسن وانما التزم افراده وتذكيره في استتاره
لانه اي افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور

البصريين [illegible] اوجه احدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني
استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفرا ومن وافقه
باربعة اوجه احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره الثاني انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما
لا يكون الامر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب
لم يله ضمير المخاطب في نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لابن واقم
ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما
اي بان يكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا الحكم اختصت به ان عن ان ونظيره حذف
الجر قياسا قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة
وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغيرها ما جاز وا تحويل الثاني الى صيغة افعل فتقول احسنك رجلا
واكرمك رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل
وما افعله وافعل به في معنى واحد مسالة لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا
وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه
لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه اذا كان ضميرا في مثل ما احسنه ان دل عليه دليل والى
ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح كقوله وهو علي
بن ابي طالب صلوات الله وسلامه عليه جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما
اعفها واكرمها ومثل في افعل به ان كان افعل بكسر العين معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك
المحذوف نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا واكف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي واكف
بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه الجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا
الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا زيد كفى كاتبا
ورده ابن مالك بوجهين احدهما لزوم ابرازه في التثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا
يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في ما افعله فلعروه اذ ذاك
عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيئا صير الحسن واقعا على

مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به واما نحو افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير
دليل لانه فاعل واما قوله وهو عروة بن الورد فذلك ان تلق المنية تلقها حميدا وان يستغن
يوما فاجدر فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر به حميدا فشاذ او قليل مسالة كل
من هذين الفعلين وهما ما افعله وافعل به ممنوع التصرف اتفاقا قاله ابن مالك واليه اشار الناظم بقوله وفي
كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع بالفعل فتقول ما
يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع وليس افعل امرا من افعل لاختلاف مدلولي
الهمزة عند الجمهور لانها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل فالاول وهو ما افعله نظير تبارك
وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة المضي والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم
في الجمود وفي ملازمة صيغة الامر وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع
ولم يوضع مسالة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما
وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور فلا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول
احسن عليه ولا تقول بزيد احسن بتقديم معمول احسن عليه وان قيل ان بزيد مفعول به
كما يقول به الفرا واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل هذا الباب لن يقدما
معموله وكذلك تقول ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل بالمنادى بين احسن ومعموله بالاجماع
كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على
جوازه كقول علي عليه السلام لما راى عمار بن ياسر مقتولا اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اي
مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى ولا تقول ما احسن
لولا بخله بزيد بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له
على ذلك واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له
مصدر واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا
في الفصل بظرف او مجرور حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما
واليه اشار الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذلك استقر فذهب الاخفش

والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفرا والجرمي والاخفش والزجاج والفارسي وابن خروف و
الشلوبين الى الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله وهو اوس بن حجر
اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا فصل بين اخر الظرفية بين احر ومعموله وهو ان
وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص ولو تعلق الظرف والجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا
كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عندك فلا تقول فيهما
ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله
فصل وانما يبنى هذان الفعلان ما اجتمعت فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان
من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد
جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فانه ليس له فعل فيبنى منه نحو الحمار وهو الحيوان الحيوان فلا يقال
ما اجلفه اي اجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس ولا يقال ما احمره اي ابلده وشذ ما اذرع المراة اي ما
اخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح اوله قاله في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة
اليدين بالغزل ويكسر واقتصر في الضياء على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت
يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم ما اذرع المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا
وما اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما
ما احقه بكذا ولا فعل لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد
فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب وانطلق واستخرج لان
بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله اربعة فلانه يؤدي الى حذف
بعض الاصول ولا خفاء في اخلاله بالدلالة واما المزيد فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على
معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه وما اطلقه
وما اخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه
قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره
في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب

المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل
نحو اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما اذهب ويعزى اليه ذهب ابن
عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد عليه الاجماع
بناء على ان احداث قول خرق للاجماع ثم اطال في الرد عليه وشذ على هذين القولين وهما المنع مطلقا
والمنع في احد شقي التفصيل ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف ما الحمرة قبر النقل من المتعدي
لواحد الى المتعدي الى اثنين قبل التعجب فلما تعجب كان لك ثلاثة اوجه احدها الاقتصار على الذي
كان فاعلا فتقول ما اعطى زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فتقول
ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما المفعول الاخر منصوبا والحقوق عند
البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقير الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف
وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا للفقير الدراهم وما اولاه الفقر المعروف
وتقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم واولاهم المعروف واختلف في بناء فعلي التعجب
من الثلاثي المزيد اذا اجري مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج
وطايفة الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوايد بدليل قولهم في الوصف منه تقي
وملي وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التي من اجلها امتنع بناؤهما من
المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف زوايدها الغير موجب مع وجود
المغني عن ذلك باشد واشد ونحوهما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه لله وما
املاه للقربة لانهما من اتقى بتشديد التاء وامتلأت وما افقرني الى عفو الله تعالى وما اغناني
عن الناس ان قنعت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى
امتلا وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى لسيبويه وشذ ما احصره لانه من احتصر
وفيه شذوذ اخر سياتي وهو انه مبني للمفعول الشرط الثالث ان يكون الفعل متصرفا لان التصرف
فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة
الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون لمجرد الاستغناء عن تصرفه

بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن
ماضيهما بماضي ترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما
انعمه وما ابأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما
اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات الاضافية
التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة لشخص واحد في الحالين كالعلم والجهل او شخصين
كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله يوم الاربعاء وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا يقبل
التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض
حتى يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول تحويلا او تاصيلا فلا يبنيان من نحو ضرب
زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذي وقع
على زيد لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة
على الثلاثة والبناء للمفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما الصيغة فعل
بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فتقول
ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف
الالتباس واما من جعل علة المنع التشبيه بافعال الخلق بجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه
فينبغي ان لا يستثني شيئا ويؤول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل
فاعل لم ينطق به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار
وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى الجواز ما اكون زيدا لاخيك دون ما اكون زيدا القائم وحكى ابن السراج
والزجاج عنهم ما اكون زيدا قائما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر
عليهم ولم يات بذلك سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء
كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفي ايضا قاله ابن مالك
في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الاثبات قاله ابو علي القالي في نوادره انشدنا ثعلب عن ابن

الكده ذ ل

الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا منظرا اروى به فاعيج اي انتفع به واما عاج يعوج بمعنى مال
يميل فان العرب تستعمله مثبتا ومنفيا لم يشبه لازم النفي كما قام زيد وما عاج اي ما مال فلا يقال
ما اعوجه وما اعوج به لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فعلا
بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن وهو ما يشبه المعجمة
وخضر الزرع فهو اخضر من الالوان وحلي فهو الحلي من الحلي واختلف في علة المنع من ذلك فقيل لان
حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثي المحض واكثر افعال الالوان والحلى انما يجيء على افعل بسكون الفاء
وبزيادة مثل اللام نحو احمر فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء الاقل مجرى الاكثر
وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل
وساير الاعضاء في عدم التعجب منها وقيل لان بناء هذا النوع على افعل ولم يبن منه افعل التفضيل
لئلا يلتبس احدهما بالاخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما
مجرى واحد في امور كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول الناظم
وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك
سبيل فعلا فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت لمحذوف وتقديره من فعل
ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القايلة فانهم
لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر قايلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس عند تمام فانهم
لا يقولون ما اسكره واقعده واجلسه استغناء بقولهم ما اشد سكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره
ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفي عدّه نام نظر فقد حكى سيبويه ما انومه
وقالت العرب هو انوم من فهد فصل ويتوصل الى التعجب من الزايد على ثلاثة احرف ومما وصفه على
افعل فعلا بما اشد ونحوه كما اقوى وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما
اصغر وما احسن وما اقبح وما اشبه ذلك وينصب مصدرهما اي مصدر ما زاد على الثلاثة وما
وصفه على افعل فعلا بعده اي بعد اشد ونحوه او باشدد ونحوه كاضعف واكثر واقلل واعظم واكبر
واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما بعده اي بعد اشدد ونحوه بالباء لزوما فتقول

على الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه في الولاية على الثلاثي او حمرته او عرجه او ما الوصف منه
على افعل فعلاء وتقول على الثاني اشدد او اعظم بها اي بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك
مستفاد من قول الناظم واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم
بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل الى التعجب منهما باشد
ونحوه او باشدد ونحوه الا ان مصدرهما اي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول يكون مؤولا
بان والفعل المنفي وما او بالفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبناء
للمفعول واشدد بهما اي بان لا يقوم وبما ضرب وانما اتي بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح لان
اما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي وان يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه واما المبني
للمفعول فليبقى لفظ النفي ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل
ولو امن اللبس جاز الاتيان بالمصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها قاله الشارح
واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الاول فيؤتى له بمصدر صريح
والا فقل له مصدر فمن النوع الثاني فيؤتى له بمصدر مؤول تقول على الاول ما اشد كونه جميلا
او تقول على الثاني ما اكثر ما كان محسنا او [illegible] واكثر بان كان اي بكونه جميلا ولما كان محسنا
الا بد نحو لم [illegible] ونحو [illegible] لا يتعجب منهما البتة
يتوصل الى التعجب منهما اما الجامد فلانه لا مصدر له فيخلص [illegible] والذي لا يتفاوت
معناه [illegible] فليس [illegible] التفاضل الا ان اريد وصف زايد عليه فيقال في نحو
[illegible] ما افجع موته وافجع به [illegible] ويرشد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد بما فقد بعض
الشروط المعتبرة فيهما استوفى الشروط فتقول ما اشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بناء فعل التعجب
من غير استكمال الشروط [illegible] عليه وتقدمت امثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ
ونبه عليها في النظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه اثر والله اعلم بالصواب

هذا باب نعم وبئس وما جرى مجراهما في الانشاء للمدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية الخلاف
في حقيقتهما [illegible] انهما فعلان عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال

تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل
افضل وتقول نعمت المراة حمالة الحطب واسمان عند باقي الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول
بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وفي قول آخر وقد سار الى محبوبته
على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير
على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر في الحقيقة
انما دخل على اسم محذوف وفي الطريقة الثانية وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة فقال لم
يختلف احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين
فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب
الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم
للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما وذهب
الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو
فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكمهما
بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رفعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو وعلى
قول الكسائي والفراء انهم لا يقولون ان نعم الرجل جملة الا انهما في الطريقة الاولى هي
المشهورة وعلى الصحيح ان نعم وبئس فعلان جامدان وعلى الصحيح النظم بقوله فعلان غير متصرفين
نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلا عن موضعهما الذي للدلالة
على المعنى وصارتا للانشاء فنعم منقول من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقول من قولك
بئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما اربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه
وفتح الاول او كسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله
الخضراوي في اول شرح الايضاح ويرفعان الفاعلين عند البصريين والكسائي لانهما فعلان عند جمهور الكوفيين
القايلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا
او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد معترضين بال الجنسية على حد العموم لبس

الا العهدية على القول الاخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين احدها انها للجنس حقيقة فالجنس
كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام
الحامل له او لغيره ونسب لسيبويه ووردها بالاسم الى التكاذيب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون
بالعهد على القولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهني فهي مشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل
كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كانك
قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجزولي وابو علي ومثالها نحو نعم العبد وبئس الشراب او معرفين بالاضافة
الى ما قارنها اي ال نحو ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضاف لما
قارنها كقوله وهو ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وآله لنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد
من حمايل فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله او خبر مبتدا محذوف
وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف اي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة
واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني ال او مضافين لما قارنها كنعم عقبى الكرما او فاعلين مضمرين
مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق لهما في المعنى [illegible] الا بدال
والى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا اي فيهما ضمير
فيهما مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والمخصوص ببئس هو اي البدل وقوله في مدح هرم بن سنان
نعم امرا هرم لم تعد نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية
وامرا تمييز مفسر له والتقدير نعم هو اي المرء وهرم مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت
كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في
تفسير الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام
ولعدم مفسر صحيح ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث
انتهى واراد بالحديث قوله صلى الله عليه وآله من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز
كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغير وافعل من ولا

كلاهما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما واجاز المبرد وابن السراج والفارسي
ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا
او بايما فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنع سيبويه والسيرافي ذلك مطلقا
سواء افاد معنى زايدا على الفاعل ام لا ووجههما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل
ونقض ابن مالك بالمرين الاجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وان في التنزيل ان
عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وآله ولقد علمت بان
دين محمد من خير اديان البرية دينا والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون
بئس الفحل فحلهم فحلا وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما اوردوه عليه في الوجه الاول لانه من التمييز
المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل ان افاد التمييز
معنى زايدا على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما والا فلا يجوز وصححه ابن عصفور فالاول كقوله وهو
ابو بكر بن الاسود المعروف بابن شعوب تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي فجمع بين
الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد افاد التمييز معنى زايدا على الفاعل
وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لمحل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي
النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهام بفتحها فان كسرت شددت يا النسبة وان فتحت
لم تشددها والثاني كقولهم نعم الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله وجمع تمييز وفاعل ظاهر فيه
خلاف عنهم قد اشتهر واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على
قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة اي موصولة والفعل
بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به وهو منقول عن
الفارسي وان وقع بعدها مفرد فهي معرفة تامة كما في نحو فنعما هي اي فنعم الشيء هي وكلمة هي
المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في
الصدقات ثم حذف المضاف واقيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع وقيل هي تمييز فيهما
فهي نكرة موصوفة بالجملة الفعلية في المثال الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني

وهو نعما هي لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله وما مميز وقيل فاعل في نحو

نعم ما يقول الفاضل وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلثة اقسام مفردة اى غير متلوة

بشيء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل

نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اى نعم الشيء الدق او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد

نحو نعما تزويج ولا مهر وفيها ثلثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها

تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفرا وموافقيه والثالثة المتلوة بجملة فعلية

نحو فنعم ما يعظكم به بئس ما اشتروا به وفيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة احدها انها نكرة في موضع

نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها

كافة فاما القايلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة

بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري

وكثير من المتاخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث

انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لها الموصولة المحذوفة وهو قول الفرا قال الكسائي

ونقل عن الكسائي واما القايلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول

انها اسم معرفة تام اى غير مفتقر الى الصلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف نقله في التسهيل

عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل

عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك

في شرح التسهيل عن الفرا والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها الاشتمالها على المسند والمسند

اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف واما القايل

بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي

ونقله المرادي عن الفرا واما القايل بانها كافة فقال الان ما كفت نعم عن الفاعل كما كفت قل وطال

عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية فصل ويذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح او الذم بعد

فاعل نعم وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو لهب هنا

هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او مذمومة

المستبعد تحقيقهما سلكوا بهما في الامر العام طريقي الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤا بعده

الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال

لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل

من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد واختلف في رفع المخصوص فقيل هو مبتدا

والجملة قبله خبره ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز

ان يكون خبر المبتدا واجب الحذف اى الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم

الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جنى وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل مبتدا

حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في

النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم ليس يبدو ابدا ومن غير

الغالب انه قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدا على القول بفعليتهما والجملة بعده

خبر نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما ان يكونا مبتداين والمخصوص

الخبر وبالعكس وقد يتقدم في الكلام ما اى شيء يشعر به اى بالمخصوص بالمدح او الذم فيحذف المخصوص

جوازا للعلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اى هو اى ايوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب

لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به

كفى وليس منه اى من حذف المخصوص قول النظم العلم نعم المقتنى والمقتفى وانما ذلك من التقديم المخصوص

لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتدا اما اذا جعلنا خبر المبتدا محذوف تقديره هذا العلم

على حد سورة انزلناها اى هذه سورة او مفعول لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من

الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم فصل وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني

للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلا صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما

بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل بان يكون في الاصل مفتوح العين كضرب وقتل او مكسورها

كعلم وفهم بضم العين فيهن وانما حولت للتلحق بالغرايز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف ان يدغم

نحو حب ويجوز النقل كما سياتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوى قلبت الضمة كسرة فتقلب الواو

الثانية ياء نحو قوى او من باب شوى قلبت الياء واوا لضمة قبلها ثم يستعمل فيه ما فعل في قوى ويجوز

فيها الاسكان نحو قوى وشوى ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص

المضموم العين نحو سرو ويجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل

لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اصالة او تحويلا قال الفارسي

والاكثرون يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل الظاهر والمضمر وحكم المخصوص

من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه تقول في المدح فهم الرجل زيد

وفهم رجلا زيد وفي الذم خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو

والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلثة كنعم مسجلا ومن امثلته ساء بالمد وهو المنبه

عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء فانه في الاصل سوا بالفتح من السواء ضد السرور من ساء الامر

يسوءه اذا احزنه فهو متعد متصرف نحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا

قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا في بئس تقول في الفاعل المقرون بال ساء الرجل ابو جهل وفي المضاف

الى المقرون بال ساء حطب النار ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا وفي التنزيل وساءت مرتفقا

ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف اى نار مرتفق

لان التمييز لا بد وان يكون عين المميز في المعنى والمرتفق المتكا وفيما يحتمل الفاعلية والتمييز ساء ما

يحكمون فيجري فيها الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة اى ساء الذي يحكمونه وان

جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة اى ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش

والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله ال او الاضافة

وهو الصحيح وعلى هذا يجوز ذلك في فاعل فعل المذكور ان تاتى به اسما ظاهرا مجردا من ال وان تجره بالباء

الزايدة تشبيها بفاعل افعل في التعجب وان تاتى به ضميرا مطابقا لما قبله فالظاهر المجرد من ال نحو فهم زيد رجلا

على معنى ما افهم زيدا والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد رجلا على احسن بزيد وسمع من العرب

مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل والا وتجرده

منها ثانيا واصل جاد بهن ابياتا جدن ابياتا من جاد الشيء يجود جودة اذا صار جيدا واصل جاد جود

بفتح العين فحول الى فعل بضم العين لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء في الفاعل وعوض من

ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن وابياتا تمييز وجدن ابياتا على الاصل من عدم زيادة الباء فلذلك

ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز وقال الطرماح حب بالزند الذى لا

يرى منه الاصغر اوليلما اصله حب الزند بفتح الزاء بمعنى الراير فزاد الباء في الفاعل حملا على حب بالزيد

وضم الحا لان فعل المذكور يجوز فيه ان يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فائه ولو كانت الفاء غير حلقية

خلافا لظاهر التسهيل فتقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الراء وضرب الرجل بضم الضاد وسكون

الراء وصحمة كل شيء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر جاوز شحمة الاذن

والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى ذا ارفع بحب او فجر بالباء ومثال الضمير المطابق لما قبله الزيدان

كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا اى حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا فصل ويقال في

المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر الا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل فجمع

بين المدح والذم ومثله قول الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا والى ذلك

اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم قال وان ترد ذم فقل لا حبذا ودخول لا في الذم على حبذا لا يخلو

من اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تدخل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا يكون غير مكررة

اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الاعلى قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف ومذهب

سيبويه ان حب فعل ماض وذا فاعل واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا وانهما باقيان على اصلهما

من كونهما جملة فعلية ملحوظة لان الاصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب اذا عطف على حبذا كقوله

فحبذا ربا وحب دينا اى وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو اذما والخوارج من

المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان

وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال الحكاية عن الخليل ولكن

ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول للمونث حبذه انتهى والمخصوص

على هذا المذهب مبتدا والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدا

عذ وفي الخبر وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقديم الفعل
فصار الجميع فعلا ملغيا وما بعده من المخصوص فاعل والجملة فعلية وقيل ركبا وغلبة الاسمية لشرف
الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده من المخصوص خبره والجملة اسمية واصل الخلاف قولان التركيب
وعدمه ويتفاصل التركيب قولان غلبة الجميع او اسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل مدعي التركيب
بافراد الاشارة ولزوم الافراد التذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة الفعلية وهو الاخفش
وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامته مدعيهما مالزم مدعي الاسمية من شذوذ
ونخالف الخبر والمخبر عنه ومن تمييز ماليس مبهم وهو الممدوح وبقولهم لا تحبذه بفاء والحامضارع واستدل
مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في اصوله والسيرافي في شرح الكتاب بان
الاسم اشرف ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا واما تحبذه فضارع حبذه اذا قال له حبذا
واختلف القايلون بعدم التركيب في علة كونه لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل يقول حبذا هند او
حبذا الزيدان في تثنية المذكر والهندان في تثنية المونث او حبذا الزيدون في جمع الذكور او الهندات
في جمع الاناث على ثلثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل السابر الذي لا يغير
عن حاله في الاستعمال الاول كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل احد مذكرا كان او مونثا
مفردا او مثنى او مجموعا بكسر التا وافرادها لانه في الاصل خطاب لامراة كانت تحت رجل موسر
نكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول تسترفده فقال لها
هذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهري والمثل بفتح المثلثه قول مركب مشهور شبه مورده مضربه
وقال ابن كيسان لان المشار اليه مصدر مضاف الى المخصوص محذوف اي حبذا حسن هند وكذا
الباقي ورده ابن العلج لانه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات لان ذا جنس شايع
فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر ولهذا يجامع التميز فيقال حبذا زيد رجلا ولا يتقدم المخصوص
على حبذا فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكرنا من انه كلام يجري مجرى المثل والى ذلك
اشار الناظم بقوله واول ذا المخصوص ايا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا وقال ابن بابشاذ انما
امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم ان في حب ضمير ام فيها على الفاعلية يعود على المخصوص وان

فاسه من ان يد قال ابن مالك وتوهم هذا يحصل فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله ثم طالعه بانه يجري مثله
كما تقدم تنبيه اذا قلت حب الرجل زيد بحث هذه من باب فعل المضموم العين المتقدم ذكره
في الفصل قبله ويجوز في حا نه الفتح مع التخفيف وعدمه والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم
من انه يجوز ان يسكن عينه وان ينقل حركته الى فائه وان لم تكن الفاء حلقية فما بالك بها اذا
كانت حلقية والى هذا اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر فان قلت حبذا فتح الحا واجب
للتركيب ان جعلتهما كالكلمة الواحدة والاكثرين والله اعلم بالصواب هذا باب افعل التفضيل
وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل واما خير وشر في التفضيل فاصلهما
اشر واخير فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة ابي قلابه من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد
الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة
الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم تشتقا من الفعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان
حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما واما قوله وحب شي الى الانسان ما منعا فضرورة انما يصاغ افعل
التفضيل مما صيغ منه فعلا التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني
للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء فيقال من باب ضرب يضرب هو اضرب ومن باب علم
يعلم هو اعلم ومن باب فضل يفضل هو افضل كما يقال في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما
افضله واضرب به واعلم به وافضل به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب
افعل للتفضيل وأب اللذ ابي وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك
وهو اسم عين والمعنى اكلهما اي اشدهما اكلا ومن وصف لا فعل له نحو هو اقمن بكذا اي احق بنوه من
قولهم هو قمن اي حقيق وهو الص من شظاظ بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام اي سارق وشظاظ
بكسر الشين وبظائين معجمات اسم لص معروف من بني ضبه ونقل ابن القطاع له فعلا فقال
لص اذا اخذ المال خفية فعلى هذا لا شذ وذ فيه وشذ بناؤه مما زاد على ثلثة كهذا الكلام اخصر من
غيره بنوه من اختصر ففيه شذ وذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زايدا على الثلثة كما تقدم في التعجب منه
وفي بنائه من الفعل الماضي الذي دل على وزن افعل المذاهب الثلثة المتقدمة في التعجب منه فقيل يجوز

مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا على القول بالمنع مطلقا
وعلى المنع في احد شقي التفصيل هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف وسمع شذوذا على الثاني
هذا المكان اقفر من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول كهو ازهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر
قال في الصحاح ولا يتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد
زهي يزهو اي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل
من ذات النحيين بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية بكسر النون وسكون الحاء
المهملة زق السمن وذات النحيين امراة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية
فاتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا منها مملوا فقال لها امسكيه حتى
انظر الى غيره ثم حل الاخر فقال امسكيه فلما اشغل يديها حاورها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم
اسلم فشهد بدرا رضي الله عنه وسمع هو اعنى بحاجتك بنوه من عني بالبناء للمفعول وسمع فيه
عني كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه وما توصل به الى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه
يتوصل به الى التفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به الى تعجب وصل لمانع به الى التفضيل صل
ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد استخراجا وحمرة ويستثنى من ذلك فاقد
الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان اشد ياتي هناك ولا ياتي هنا وذلك مستفاد من قول
الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز يجب التنكير كما نبه عليه
الموضح في الحواشي فصل ولاسم التفضيل ثلث حالات احديها ان يكون مجردا من ال والاضافة
فيجب له حكمان احدهما في نفسه وهو ان يكون مفردا مذكرا دايما ولو كانت مسندا الى مونث او
مثنى او مجموع نحو قولك زيد افضل من عمرو وهند افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو
والهندان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قوله تعالى
ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو قوله تعالى قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الاية الى قوله احب
اليكم فافرد في الاية الاولى مع الاثنين وفي الاية الثانية مع الجماعة ومن ثم رد على من لحن
افعل التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة لزم الافراد والتذكير قيل في اخر بضم الهمزة جمع اخرى

انثى اخر بالفتح انه معدول عن آخر الموازن لا فعل التفضيل بل ليس من باب افعل التفضيل حقيقة لانه
لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب افعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به
وهو اولى لانه به انسب لانه اشبه به في الوزن وكون معناه تبيلياو كونه لا يدل على زيادة وعلى الحاق
فهو يخالف باب افعل في ثلثة امور احدها انه يطابق ولو كان نكرة والثاني انه لا تليه من لا لفظا
ولا تقديرا والثالث انه لا يضاف ومن ثم ايضا قيل في قول ابي نواس الحسن بن هاني الحكمي يصف
الخمرة كان صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على ارض من الذهب انه لحن حيث انث صغرى
وكبرى وكان حقه ان يقول كان اصغر واكبر بالتذكير واجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة
فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق اذا غاب عنكم اسود الليل
كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الالف قاف مكسورة وفي
آخره عين مهملة النفاخات التي تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بابي نواس بنون مضمومة بعدها واو
لا همزة انه كان له ذوابتان ينوسان اي يتحركان على عاتقه والحكم الثاني فيما بعد افعل ان يؤتى
بعده بمن الجارة للمفضول كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في نحو
افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لا تقع بعدها الى واختار انها
للمجاوزة فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بانها لو كانت
للمجاوزة لصح في موضعها عن ورد بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما يكون اذا لم يمنع
من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا
من خاصة وقد تحذف مع من مجرورها للعلم بهما نحو والاخرة خير وابقى اي من الحيوة الدنيا وقد جاء
الاثبات والحذف في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك والى ذلك اشار الناظم بقوله وافعل
التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن ان جردا واكثر ما تحذف من مع المفضول اذا كان افعل خبرا
في الحال او في الاصل فيشمل خبر المبتدا وخبر كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو
زيد افضل وكان زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت عمرا زيدا افضل وقل
الحذف اذا كان افعل حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا فظل فوادي في هواك مضللا

فايمل الحال بين تاء المخاطب في حيوت د كالبيد مفعوله ثان خطتا لك اي نوبت اجلد من البد وو ...
خالك مثله قال ابن مالك في شرح التسهيل اوانما كان افعل صفة كقوله وهو احجة بن الجلاح
تروحي اجدر ان تقيلي غدا بجنبي بارد ظليل فاجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحي
اي تروحي وائتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه غدا قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه اشارة
الى ان الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشا واجدر بالجيم اي احق وتقيلي من
القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني ان الخطاب للغسيل وهو صغار النخل من تروح
النبت اذا طال وانه كنى بالقيلولة عن نموها وزهوها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد لذلك
وجنبي تثنية جنب مضاف الى بارد وظليل وهما وصفان لموصوفين محذوفين والاصل بجنبي
ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف ويجب تقديم من ومجرورها عليه اي على افعل ان كان
المجرور بمن استفهاما لان الاستفهام له صدر الكلام نحو انت ممن افضل والاصل انت افضل ممن
تقدم ممن على عامله وهو افضل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن بتلو من مستفهما فلهما كن
ابدا مقدما وتمثيل الموضح احسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن انت خير لما فيه من الفصل بين العامل
ومعموله باجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسياتي انه لا يفصل بين
افعل ومن بالمبتداء لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخير ما له
صدر الكلام عن صدريته لان ذلك لا يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا او كان المجرور
بمن مضافا الى الاستفهام نحو انت من غلام من افضل والاصل انت افضل من غلام من فقدمت
من ومجرورها على افضل لان ما اضيف الى ماله الصدر يستحق التصدير وما احسن قول الاديب
الحلي في المفتاح عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا وقد
يتقدم من مع مجرورها على افعل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وهو جرير اذا سايرت
اسما يوما ظعينة فاسما من تلك الظعينة املح والاصل فاسما املح من تلك الظعينة فقدم من
ومجرورها على املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدا الخبار التقديم
نزرا وردا وذلك لان افعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن له ان يتصرف في معموله بالتقديم

الظعينة الهودج فيه المراة ام لا جمع ظعن وظعن وظعائن ... ق

عليه كسائر العوامل غير المتصرفة فما اكثر الخلفية من الحالات الثلاث ان يكون افعل مجردا بالمصحب
له حكمان احدهما ان يكون مطابقا للموصوف في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع والى
ذلك اشار الناظم بقوله وتلو ال طبق نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان
والهندان الفضليان والزيدون الافضلون او الافاضل والهندات الفضليات او الفضل
بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهه بافعل التعجب
لاقترانه بال ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال ابو سعيد علي بن سعيد في كفاية المستوفي
ما ملخصه ولا يستغني في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف
والشرفى والاظارف والظرفى كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد
قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى والحكم الثاني ان لا يؤتى
معه بمن لان من وال يتعاقبان فلا يجتمعان كال والاضافة فاما قول ميمون الاعشى ولست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فيخرج جمعه بين ال ومن على زيادة ال في الاكثر او على انها
اي من ليست متعلقة بالاكثر المعرف بال وانما هي متعلقة باكثر نكرة حالكونه محذوفا مبدلا
من الاكثر المذكور بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم او على ان من بمعنى في اي فيهم
او لبيان الجنس اي من بينهم او متعلقه بليس لما فيه من رائحة قولك انتفى واغتفر الفصل بين
افعل وتمييزه للضرورة وحصى تمييز اي عددا او الكاثر بمعنى الكثير الحالة الثالثة ان يكون افعل
مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه امران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد من ال والاضافة
لاستوائهما في التقدير وكونهما على معنى من والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنكور يضف او
جردا الزم تذكيرا وان يوحدا ويلزم في المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل
والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين
والهندات افضل نساء اذا قصد ثبوت المزية للاول على الجنس المضاف اليه واحدا واحدا او اثنين
اثنين او جماعة جماعة والمعنى زيد افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان افضل
من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا

رجالا وهند افضل من جميع النساء اذا فضلن امراة امراة والهندان افضل من جميع النساء اذا فضلن
امراتين امراتين والهندات افضل من جميع النساء اذا فضلن نساء نساء فان قلت النكرة في سياق
الاثبات لا تعم فمن اين جاء العموم قلت اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله اذ اصل زيد افضل رجل
زيد افضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك صح الاضافة لان افعل لا يضاف الا لما
هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بالافراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو
في تكونوا فالجواب ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف والتقدير اول فريق كافر به وقال الفراء انما
وحد لانه في معنى الفعل اي اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود الزكي
في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو انت افضل رجل وانتما افضل رجل
وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خففت
بالاضافة فاشبه ما بيه رجل ولجاروا قياسا الاسماء ان يثنى وان يجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم
افضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة الى النكرة وان كانت
الاضافة الى معرفة فهو ثلاثة اقسام قسم يقصد زيادته على ما اضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة
وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فان اول افعل بما لا تفضيل فيه او قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة
للموصوف به تشبيها بالمعرف بال في الخلو عن لفظ من ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد
كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان فيحتمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه اي عادلا بني لانهما
لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد
بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم وهو
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان لم تنو فهو طبق ما به قرن وان كان افعل على اصله من افادة المفاضلة على ما اضيف
اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فاكابر
مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم يطابق لقيل
اكبر مجرميها وفي بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا وجاز تركها اي ترك المطابقة تشبيه

بالمجرد لنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم احرص على حيوة فاحرص مفعول ثان لتجد والمطابق لقيل احرص
بالياء وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه يجعل افعل فيه
كالمجرد ويلزم فيه الافراد والتذكير ويرده اكابر مجرميها فان تقدر كابر مفعولا ثانيا لجعلنا ومجرميها
مفعولا اولا كما قال ابن عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما قال ابو حيان والى جواز
الوجهين اشار الناظم بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هذا اذا نويت معنى
من وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل ياتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى اهم
خير ام قوم تبع اي لا خير في الفريقين انتهى مسئلة تتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها
بافعل التعجب واما المخفض به فيجوز ان كان المخفوض كلا او افعل بعضه وعكسه واما النصب به فيمتنع
منه المفعول به ومعه والمطلق والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا الى غيره ويجوز
الباقي واما الرفع به فانه يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل
ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على زيد وبرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها
سيبويه واشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه ابوه او افضل منه انت
بخفض افضل بالفتحة على انه صفة لرجل وبرفع الاب او انت على الفاعلية بافضل على معنى فاقه
في الفضل ابوه او انت واكثر العرب توجب رفع افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت
مبتدا مؤخر وفاعل افضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتداء والجملة من المبتدا والخبر في موضع
خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل
محل الفعل مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله
ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا وذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه
اجنبيا وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف به مفضلا وذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين
نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل وهو
صفة لرجلا ورجلا اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم
يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد مفضل

واعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلوة في الدار المغصوبة والسبب في المراد رفع افعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال مع تيسر ما القرائن التي قارنته لمقاربته الفعل على وجه لا يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيوتى بالفعل وهو يحسن مكان افعل التفضيل وهو احسن ولا يتغير المعنى قال ابن مالك وناقشه ابو حيان في ذلك والاصل ان يقع هذا الاصل الظاهر المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو الهاء في عينه وثانيهما للظاهر وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول العايد الى الموصوف للعلم به نحو ما رايت رجلا احسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالملفوظ وقد يحذف الضمير الثاني العايد الى الكحل فيكون المفضول مقدرا او تدخل من الجارة للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا او تدخل على محله اي محل الكحل وهو العين او تدخل على ذي المحل وهو زيد فتقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول من على محل الكحل وهو العين او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخوله على ذي المحل وهو زيد فتحذف مضافا اذا ادخلت من على المحل وهو العين او مضافين اذا ادخلت من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع تقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فتحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اقتصارا او ربما ادخلوا من على غير المفضول لفظا وقالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته له في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم لن ترى في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق والاصل من ولاية الفضل بالصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول

حذفوا
ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه في العين فصار التقدير من فضل الصديق ثم المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو الصديق فصار من الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبي مسبوق بنفي بل مكتنف بضميرين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الاخر واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف ولا العكس ولما لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدا لئلا يفصلوا به بين افعل التفضيل ومن نحو ذلك لا يجوز رفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب هذا

باب النعت

وترادفه الصفة والوصف الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل ويشكل عليه نحو قام قام زيد ونعم نعم ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية فيها ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف او لا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة او لا الاول التاكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق او لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمعت يبدا بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نايب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه

او وسم ما به اعتلق هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجي البدل للايضاح في بعض الصور عرضي وخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاءني زيد التاجر في النعت الحقيقي او التاجر ابوه في النعت السببي والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر في الحقيقي وتاجر ابوه في السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت فان النعت قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او التعميم نحو ان الله يرزق عباده الطايعين والعاصين او التفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او الترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او التوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وجوابه ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا من استعمال الشيء في غير ما وضع له

فصل

ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلثة الرفع والنصب والجر ومن التعريف والتنكير تقول في التعريف جاءني زيد الفاضل برفعهما ورايت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاءني رجل فاضل ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك العين مدلولا عليه يجب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك العين غير مدلول عليه يجب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقي والمجازي ضمير الموصوف

المستتر له اصالة او تحويلا او يستثنى من ذلك شيئان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق في التانيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبامراة افضل من زيد وبامراتين افضل من زيد وبنساء افضل من زيد وكذلك مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل شخوص الى آخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل وان رفع الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الافراد والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول في الوصف ان رفع الظاهر مررت برجل قايمة امه بتانيث قايمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا وبامراة قايم ابوها بتذكير قايم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا كما تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وتقول مررت برجلين قايم ابواهما بافراد قايم وان كان المنعوت مثنى كما تقول في الفعل قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب كطي وازد شنوة قاما ابواهما بالحاق علامة التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف اذا اسند الى المثنى الظاهر قايمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجال قايم اباوهم بافراد قايم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباوهم بافراد الفعل مع انه جمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباوهم بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر قايمين اباوهم بجمع الوصف جمع السلامة ولكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فجازوا تكسيره ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام اباوهم وقال الابدي والشلوبين وطايفة افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباوهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امراة ضاربته هي وامة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها

هو وجاء في غلام حليمين ضاربيه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني
غلام خيال الضاربهم ومن قال ضربوهم قال ضاربوهم وجمع التكسير كضوار بهم افصح من الافراد كما تقدم حرفا
بحرف وذلك مستفاد من قول النظم وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فصل والاشياء
التي ينعت بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في
الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث
وصاحبه ممن قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين
وما كان بمعناهما فمما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة المشبهة نحو حسن واسم
التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل
المبني من فعل المفعول نحو اجن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او آلة فانه لا ينعت
به فلا يرد نقضا الثاني ما ينعت به الجامد المشبه للمشتق في المعنى واليه اشار الناظم بقوله وشبهه
وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية وذو بمعنى صاحب وفروعها واسماء
النسب وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت بها المعارف تقول مررت
بزيد هذا وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي مال واسماء النسب ينعت
بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دِمَشقي وبالرجل الدِمَشقي بفتح الميم وانما قلنا ان هذه
الانواع الثلثة افادت من المعنى ما يفيده المشتق لان لفظ هذا معناها الحاضر ولفظ ذي مال
معناها صاحب مال ولفظ دمشقي معناها منسوب الى دمشق فلما افادت ما يفيده المشتق من المعنى
صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات الا من
وما وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار وتامر وتمر ماهو منسوب
الى التمر فيهن وأما اسما الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا او هناك او ثم فمتعلقة بمحذوف صفة
لرجل لانها ظروف وليست صفات الثالث ما ينعت به الجملة واليها اشار الناظم بقوله ونعتوا بجملة
منكرا وللنعت بها ثلثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما
ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في موضع نصب نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير

المجرور بفي او نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
ولقد امر على اللئيم يسبني فاعف ثم اقول لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت اللئيم وهو المحلى بال الجنسية
النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك
في شرح التسهيل وقال ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز
ذلك انتهى ويجوز ان تكون الجملة حالا نظرا الى لفظه وبقي شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا
اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كما سياتي وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير
يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله او مقدر اما مرفوع كقوله
ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوب كقوله وما شيء حميت
بمستباح اي حميته او مجرور بفي اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن
نفس شيئا اي لا تجزي فيه او مجرور بمن عائد على ظرف او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مبارك اي منه
والثاني نحو عندي بر كر بدرهم اي منه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير
واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش والشرط الثاني ان تكون
الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب واليه اشار الناظم بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا فلا يجوز
النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا تقول مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا الانشاء
البيع لا الاخبار بذلك لان الطلب والانشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى
ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك فول
على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اتت فالقول اضمر تصب لان القول كثر اضماره
في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل يذكر ان قوما اضافوه وطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا بلبن
مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل
رايت الذئب قط فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رايت الذئب نعت لمذق فوجب تاويلها
على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة اي جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول عنده
هل رايت الذئب قط وقال ابن عصفور الاصل بمذق مثل لون الذئب قط يقولون مررت برجل هل رايت الذئبه

مثل كذا اهل رايت كذا وفي الحديث كلا الليب مثل شوك السعدان هل رايتم شوك السعدان قالوا نعم
يا رسول الله قال انها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رايت الذئب فتاويله
بمذق مشبه لونه هذا الكلام فنقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة لها انتهى والمذق بفتح الميم وسكون
الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاؤا بلبن
سمار فيه لون الورقة التي هي لون الذئب والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد الرابع
ما ينعت به المصدر سماعا بشروط احدها ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدرا ثلاثيا
او بزنة مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا
الافراد والتذكيرا قالوا هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاي وفطر بكسر الفاء والثلثة
الاول مصادر حقيقية والرابع اسم مصدر فان فعله افطر وهو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع
فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح ذلك عند الكوفيين على التاويل بالمشتق
اسم فاعل او مفعول اي عادل اسم فاعل عدل ومرضي اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار ومفطر
اسم فاعل افطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا اضافة غير معنوية نحو مررت برجل هدك وشرعك
وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو كذا ولهذا التزم افراده
وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو وفروعه فتقول هذا رجل عدل وامراة عدل ورجلان عدل ورجال
عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامراة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو
عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تاويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة
مجازا او ادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله واما قول العرب رجل ضيف ورجال اضياف وضيوف
وضيفان وامراة ضيفة فقليل فصل واذا تعددت النعوت فتارة تكون لواحد وتارة تكون
لغيره فان كانت لواحد فسياتي الكلام عليها في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين احدها
ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية والجمع
لا يتاتيان فيه فيقوم العطف مقامهما واما لتعدد عامل المنعوت فان كان المنعوت مثنى او مجموعا

من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه استغنى بالتثنية والجمع على تفريقه بالعطف نحو جاءني رجلان
فاضلان او رجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم او لفظه دون معناه كالذاهب
والمنطلق او معناه دون لفظه كالضرب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض وهو
السير فيها وجب التفريق بالعطف لانه اصل التثنية والجمع بالواو خاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك
اشار الناظم بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف كقوله بكيت وما بكى رجل حزين
على ربعين مسلوب وبال فتان نعتان لربعين وعطف احدهما على الاخر بالواو والمسلوب
هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا اثر والبالي هو الذي ذهب عينه وبقي شيء من اثاره ويكى
مقصورا وقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال
والشاعر هو الذي ياتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي ياتي به منثورا والفقيه من فقه بالضم
هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا يتاتى فيه التفريق لا يجوز مررت بهذين
الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت
الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق
عليه قال الزيادي وان قدرته بدلا او بيانا جاز وقد اجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان
والبيان هنا يخالف النعت نقله الموضح في الحواشي واذا تعدد النعوت مع تفريق المنعوت فان كان
العامل فيها واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل عجوز
جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا
الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين واتباع الاخير عند الفراء واتباع
الاول عند الكسائي واتباع ايهما شئت عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا واتحد لفظ النعت
فان اتحد معنى العامل وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين
او خبري مبتدأين او منصوبين او مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب
عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرا الظريفين ومررت بزيد
ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه لجاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد

وذلك زيد وعمرو العاقلان ورايت زيدا وجليت عمرا الشاعرين وسقت النفع الى خالد وسبق بزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع فى النوع الثانى وفصل فى الاول فقال ان قدر الثانى عاملا فالقطع او تاكيدا فى الاول هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين كجاء زيد واتى عمرو الظريفان او خبرى مبتداين كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قال ابن مالك فى شرح التسهيل ثم قال والظ تعميم الحكم اذ لا فرق فى القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك احببت زيدا ووددت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد وعبرت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا انتهى وجزم به فى النظم فقال ونعت معمولى وحيدى معنى وعمل اتبع بغير استثناء وان اختلفا فى المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورايت عمرا الفاضلين او اختلفا فى المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمرا العاقلان او اختلفا فى المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان او اختلف العمل فقط كهذا مولم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يودى الى تسليط عاملين مختلفى المعنى او العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل فى المنعوت هو العامل فى النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور فى الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شئ واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثانى توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احدها ان يختلف العاملان فى المعنى والعمل كرايت زيدا ومررت بعمرو الصورة الثانية ان يختلفا فى العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما اربعة اقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما الثانى دون الاول والكسائى والفراء على منع الاتباع فى الاولى وجوازه فى الثانية لكن الكسائى يتبع الثانى منهما دون الاول والفراء يعكس ذلك والصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم القايلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القايلون بان عامل النعت واحد الصورة الرابعة ان يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحدا لفظا او لا فالاولى نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن السراج بان يقدر الثانى توكيدا والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع

ومنعه ابن السراج مطلقا هذا الكلام مع اتحاد جنس العامل ومع اختلافه كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا فى الدار القائمان فذهب الجمهور الى منع الاتباع وذهب الجرمى الى جوازه فصل اذا لم يتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون نعت حقيقة او ادعاء جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير او جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع فى شئ منها واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينها اى بين القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة بن العبد لامه ترثى زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه لا يبعدن قومى الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر فقومى فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج مخرج النهى اى لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفى التنزيل كما بعدت ثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادة تحاشى استعمال هذه اللفظة فى الدعاء ولهم فى ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثانى انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو وبعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهى الناقة التى تنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومى الذين هم سم على اعدائهم وافة لابلهم لانهم كانوا ينحرونها لاضيافهم والنزول فى الحرب على ضربين احدهما فى اول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثانى فى اخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان القتال فى موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج يريد انهم لا يعقدون مازرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل ارادوا انه لا يزنى واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوى على غش ولا مكر والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع

لقومى او على القطع باضمار بتنا فقال انهم او يجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومى او على القطع باضمار هم ويجوز نصب الثانى وهو الطيبون على القطع باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثانى على القطع فيهما لا على الاتباع فى الثانى لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه او لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع ابلغ فى المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا وقطعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لان القطع فى البعض والاتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع والى جواز القطع والاتباع اشار الناظم بقوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت الا بجموعها وجب اتباعها كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشئ الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقر الذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه فى اسمه ثلثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلثة فيجب اتباعها كلها وان تعين بعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذى تعين به الاوجه الثلثة الاتباع والقطع الى الرفع والى النصب والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول النظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت نكرة تعين فى الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غنى عن التخصيص وجاز فى الباقى من نعوته القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول كقوله وهو ابو امية الهذلى يصف صايدا ياوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المراة اذا خلا جيدها من القلايد وقطع الثانى وهو شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفى اخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهى المغبرة الراس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضع والسعالى جمع سعلاة وهى اخت الغيلان فان لم يتقدم نعت اخر لم يجز القطع الا

فى الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبر المبتدا او مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدا ان رفعت النعت وقدرت هو والفعل ان نصبت النعت وقدرت فى المدح امدح وفى الذم اذم وفى الترحم ارحم وعلى ذلك يحمل قول النظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا لن يظهرا كقولهم فى المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدا والحميد خبره وقوله تعالى فى الذم وامراته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم وامراته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستانفة قال الشاطبى لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا فى النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفى معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستانفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اى ذكر العامل وهو المبتدا او الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلثة بالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف ولك ان تظهر كلا من المبتدا والفعل وتقول هو التاجر واعنى التاجر كانه على تقدير سؤال سائل يقول من تعنى او من هو فصل ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكانت النعت اما صالحا لمباشرة العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا اى فرسا صاهلا او بما صحبه مايعينه نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات اى اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وحيث حذف الموصوف اقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشرة فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نبا المرسلين اى نباء من نبا المرسلين بناء على ان من لا تزاد فى الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها او كان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسى وكان بعض اسم مقدم مخفوض بمن او فى فالاول كقولهم منا ظعن اى سافر ومنا اقام فقطعن واقام جملتان فى موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء اى منا فريق ظعن ومنا فريق اقام و المنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا

اى الذى طعن والذى قام وما فقده البصريون قيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف
بصفته لتلازمها والثانى كقولهم ما فى الناس الا شكر وكفر اى الا رجل شكر او رجل كفر والمنعوت بعض
اسم مقدم مجرور بمن وهو الناس ولقوله وهو ابو الاسود الحمانى يصف امراة لو قلت ما فى قومها لم تيثم
يفضلها فى حسب وميسم ففيه حذف وتغيير وتقديم وتاخير والاصل لو قلت ما فى قومها احد يفضلها
لم تيثم فى مقالتك فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم تقدم مجرور بفى وهو قومها
وكسر حرف المضارعة من تاثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف
وقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت وهى يفضلها لكون الجواب فاصلا بين الخبر المقدم وهو
فى قومها الذى هو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف وانما قدر متاخرا لان النكرة المخبر
عنها بظرف او جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده
الانسان من مفاخر ابائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو ياء
لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك اى فريق دون ذلك وقولهم ما فى بنى تميم الا فوق
ما تريد اى الا رجل فوق ما تريد وقولك ما منا الا على اهبة او ما فينا الا على اهبة اى الا رجل على اهبة
فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن او فى لم يحذف الا فى الضرورة كقوله ترمى بكفى
كان من ارمى البشر اى بكفى رجل كان ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا
فحذف النعت وبقى المنعوت اى كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك فان تعيبها لا يخرجها عن
كونها سفينة فلا فايدة فيه حينئذ قاله فى المغنى وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت فى الحرب ذا
تدرا فلم اعط شيئا ولم امنع فحذف النعت وابقى المنعوت اى شيئا طائلا والذى احوج الى تقدير هذا
النعت تحرى الصدق فان الواقع انه اعطى شيئا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج الى تقدير
صفة يكتسى بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وعلله فى المغنى برفع التناقض واعترض بان
عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول العباس هذا البيت ان النبى صلى الله عليه والرحمن اعطى
المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة واعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبى ونهب العبيد بين عيينة
والاقرع وقد كنت فى الحرب ذا تدرا فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس

فى مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبى صلى الله عليه واله اقطعوا لسانه عنى
فزادوه حتى رضى والعبيد بالتصغير اسم فرسه وعيينة ابن حصين والاقرع ابن حابس والتدرا بالتاء
الفوقانية المثناة واسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على الهمزة القوة والعدة وقوله وهو المرقش
الاكبر ورب اسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد فحذف النعت فيهما وابقى المنعوت اى فرع فاحم
وجيد طويل بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين
بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء والعين الشعر والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم
واسكان الياء مخففة العنق وكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت
والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفى النعت يقل فصل ويجوز عطف
بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصوبه الموضح فى الحواشى واذا
تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا
من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية
موحشا طلل واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن والله
اعلم بالصواب هنا باب التوكيد والتاكيد ايضا لغة فيه ولم ينفرد احدهما بتصرف فيجعل اصلا
بل وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو اكثر ولذلك شاع استعمال الواو عند النحاة والمراد به التابع وهو
ضربان لفظى وسياتى فى اخر الباب ومعنوى وهو الفاظ محصورة ولذلك استغنى بعدها عن حده وله
سبعة الفاظ محصورة وغيرها كالتابع لها اللفظ الاول والثانى من الفاظه النفس والعين ويؤكد بهما
لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او بالعين الاسم اكدا تقول جاء الخليفة
فيحتمل انه على تقدير مضاف وان الجائى خبره او ثقله بكسر الثاء المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال و
بفتحهما متاع المسافر وحشمه فاذا اكدت بالنفس فقط او بالعين فقط او بهما معا بشرط تقديم النفس فقلت
جاء الخليفة نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو
الظاهر وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا
يرفع احتماله البتة ويجب فى النفس والعين اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد بفتح الكاف ليرتبط

به ويجب ان يكون لفظهما طبقه فى الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا تقول جاء
زيد نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ولا يجوز
نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم فى التوكيد فى الجمع واما فى التثنية فالافصح فى النفس والعين جمعهما
جمع قلة على افعل بضم العين فيقال جاء الزيدان او الهندان انفسهما اعينهما ويجوز فى غير الافصح نفسهما
عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا واجاز ذلك ابن اياز فى شرح الفصول
تبعا لابن معط ووافقهم الرضى واقتصر فى النظم على الجمع فقال واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا وانما
ترك الاصل فى المثنى كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع فى المعنى ويترجح افرادهما على
تثنيتهما عند الناظم كما يؤخذ من عموم قوله فى التسهيل فى باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح ويختار فى
المتضايفين لفظا او معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الافراد انتهى كلام
الناظم وغيره يعكس ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان
التثنية لم ترد الا فى الشعر والالفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمراتان
كلتاهما وكل وجميع وعامة لغيره اى لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزى بنفسه او بعامله
نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم والهندات كلهن او جميعهن او عامتهن واشتريت العبد كله
او جميعه او عامته ويجب اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار
الناظم بقوله وكلا اذكر فى الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا فليس منه اى من التوكيد خلق لكم ما
فى الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة
مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله فى المغنى ولا
قراءة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفراء والزمخشرى فى قولهما ان كلا توكيد لاسم ان بل الصواب
ان جميعا فى الاية الاولى حال من ما الموصولة وكلا فى الاية الثانية بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر
بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز فى كل ان تلى العوامل
اذا لم تتصل بالضمير نحو جاء فى كل القوم ويجوز نحيها بدلا لا بخلاف جاء فى كلهم فلا يجوز الا فى الضرورة
قاله فى المغنى قال ابن مالك ويجوز كونه اى كلا حالا من ضمير الاستقرار المستند الى الظرف يعنى [illegible] فيها

وقيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا [illegible]
وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض [illegible]
الاحتمال المذكور جاز ان يقال جاء فى الزيدان كلاهما والمراتان كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء [illegible]
الزيدين او احدى المراتين وانه اطلق المثنى واريد به واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
بتقدير يخرج من احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان يقال اختصم
الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل
على امتناع ذلك انطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفايدة هذا قول الاخفش والفراء وهشام وابى على وذهب
الجمهور الى الجواز وتبعهم ابن مالك فى التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد ياتى بالتوكيد حيث لا احتمال
نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور وامتنع
ان يقال جاء زيد كله لعدم الفايدة اذ يستحيل نسبة المجئ الى جزئه المتصل به دون البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب
ومنه قول المراة من العرب وهى ترقص ولدها فداك حى خولان جميعهم وهمدان وكل ال قحطان والاكرمون عدنان
بجميعهم تاكيد لحى خولان وفداك من التفدية بالدال المهملة ويجوز فى الفاء الكسر فيكون مبتدا وحى خبره ويجوز فتحها
فيكون فعلا ماضيا وحى فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم والدال المهملة
قبيلتان من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد وهو عطف بيان على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى
مجتمع ضد متفرق فلا يفيد توكيدا كقوله فانى بفيتك عن هذا وانت جميع وكذا التوكيد بعامة غريب ولذلك
اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها لا زمه بمنزلتها فى اللزوم فى النافلة فيصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت
الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء وفى ذلك تعريض بالرد على الشارح
حيث حمل قول والده فى النظم واستعملوا ايضا ككل فاعله من عم فى التوكيد مثل النافلة على الزيادة على ما ذكره
النحويون فى هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال وليس هو فى حقيقة الامر نافلة على ما ذكروه فان من النحويين سيبويه
ولم يغفله انتهى وفى الافصاح ان المبرد خالف سيبويه فزعم ان عامتهم بمعنى اكثرهم فحينئذ يكون من بدل البعض
عكس معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم فصل ويجوز اذا اريد تقوية التوكيد ان يتبع كله باجمع و
كلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون

اجمع الفتاة كلهن جمعا الغة بجعا الخبجا الفكتكجا المتكوجا كلهن تبيع اجمعين وافى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا
جمعا اجمعين ثم جمعا وقد يخرجها يجمهم اعتقها الاوان لم يتقدم عليهن كل نحو قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة
جمعا والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين واليه اشار الناظم بقوله
ودون كل قد يجئ اجمع جمعا اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين استغناء بكلا
وكلتا عن تثنية اجمع وجمعا والى ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا
كما استغنوا ايضا بتثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد الياء عن تثنية سواء بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا
سواءان لما لو راو اجاز الاخفش والكوفيون ذلك اى تثنية اجمع وجمعا فتقول على رايهم جاء الزيدان اجمعان
بتثنية اجمع والهندان جمعاوان بتثنية جمعا قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل
عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو اكتع وكتعا واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق لان الغرض من
التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح
في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين
مطلقا واليه اشار الناظم بقوله وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل وتحصل الفايدة
بان يكون المنكر المؤكد زمنا محدودا او هو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول
ويكون التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وكاعتكفت اسبوعا كله
وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشده كالناظم وابنه شهر مكان
حول فقد حرفه من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر تمنى ان يكون عدة الحول من
اوله الى اخره رجبا لما راى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون
بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة
فان الزمن يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة ولا فايدة
في ذلك ولا يجوز هذا اسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوايد التوكيد
المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازى الا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك
بذلك ولما جاء زيد نفسه ففايدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء اسد نفسه فانه لرفع المجاز

اللغوي قاله الموضح في الحواشي فصل واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بضمير
المنفصل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا
الرفع نحو قمت انت نفسك وقوما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم
وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن كراهة ابهام الفاعل عند استتار الضمير لمؤنث اذ لو قيل
هند خرجت نفسها توهمت البلصر او نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما فيه لبس كما في مسئلة ابراز
الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل
كالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد
الظاهر لكون الضمير اقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع ان يكون تكملة لما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم
انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جايز لا واجب اما الاولان فلان
الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير
لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك اشار الناظم بقوله واكدوا بما سوى هما والقيد لن يلتزما واما
التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله من لفظه زاد في التسهيل او تقويته بموافقه معنى وكل منهما يكون
في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلث مرات فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقمت
قمت والثاني كما اكيد اسم بمرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد ولجا جير وقعدت جلست او فعل
باسم فعل نحو انزل نزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما من التوكيد
لفظي يجي مكررا فان كان المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح به
في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم
الدين ونحو اولى لك فاولى الاية اى ثم اولى لك فاولى فارشد بقوله الاية الى ان المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك
تعريض بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يزد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء ويأتي الجملة المؤكدة
بدونه اى بدون العاطف نحو قوله عليه الصلوة والسلام والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا كررها
ثلاث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس وابهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت
زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احدهما من الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب منك الا

سيعلمون ٤ ر

فيقع العطف فان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا متصلا منصوبا نحو انصح امره انه يكرر يجب الارادة من غير
شرطهم في فصل التفصيل ولكن قيل اتوا بحكمة بعضها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل كرر الاسم الظاهر
ثلاثة او بالصحيح قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين والمراء
بكسر الميم والمد الجدال فانه منصوب على التحذير ودعا بتشديد العين من امثلة المبالغة وان كان المؤكد ضميرا
منفصلا مرفوعا جاز ان تؤكد به كل ضمير متصل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذى قد انفصل اكد
به كل ضمير اتصل نحو قمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضماير المتصلة
وان اختلف الوضع ويصح ذلك ان الضمير المنفصل اصله المرفوع دون المنصوب والمجرور لان اول احوال
الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس لفظا فلم يكن بد من انفصال ضميره واما المنصوب والمجرور فلا بد لهما
من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما فحقيق الفعل الثابت الشئ بعينه دون من يقوم
مقامه او شبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما
اشترك الجميع في نا نحو قمنا واكرمنا وغلامنا وهو القياس لان اصل الضماير ان ياتي على لفظ واحد كالاسماء
الظاهرة هذا تعليل السيرافي ويبقى عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية
اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا وصل بما وصل به مؤكده والى ذلك
اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذى به وصل نحو عجبت عجبت واكرمتك اكرمتك
وعجبت منك منك لان اعادته مجردا عما وصل به يخرجه من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل
وان كان المؤكد فعلا او حرفا جوابيا يؤتى به في جواب نفى او اثبات فواضح امرهما فتكرر الفعل والحرف
بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا ابوح بحب بثنة انها
اخذت على مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة
وفي اخره هاء التانيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق
واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة وان كان المؤكد حرفا غير جوابي وجب امران ان تفصل بينهما
اى بين الحرفين المؤكد والمؤكد وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا
لكونه كالجزء منه والى الامر الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب نحو قوله تعالى ايعدكم

انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى مفعولا ثانيا
ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد مع الثانية الضمير المتصل بالاولى وهو الكاف والميم
ان يعاد هو اى لفظ المتصل بالحرف المؤكد اى ضمير المتصل بالحرف المؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا
نحو ان زيدا ان زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة لان الاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى
لفظ زيد او ان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية ضمير الظاهر الذى اتصل
بان الاولى وعود ضميره هو الاولى من اعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففى رحمة الله هم فيها
خالدون ففي الثانية توكيد لفي الاولى واعيد مع في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار
والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان الغرض
لم يتبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغنى وكذا اذا
اعيد ظاهر مضاف لظاهر فانه يختار اضافة التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله
لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل ان الفصل
بين الحرفين قايم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد
من غير فصل بينهما كقوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما فاكد ان الاولى بان الثانية من
غير فصل بينهما ولجاز الزمخشري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقول بعني الزمخشري مردود
لعدم امام يستند اليه وسماع يعتمد عليه ولا حجة له في هذا البيت فانه من الضرورات واسهل منه اى
من هذا البيت في اتصال الحرفين قوله وهو ظلام الناجمي وقيد الاغلب العجلي حتى تراها وكان وكان
اعناقها شدت بقرن لان المؤكد حرفان وهما الواو وكان فلم يتصل لفظه بمثله بل بغيره لان التوكيد
الاول وهو الواو الثانية مفصول بالمؤكد الثاني وهو كان الاولى والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد
الاول والمؤكد الثاني قاله الموضح في الحواشي وخفف كان الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا
البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعنى التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرد في موضع
نقله عنه الشاطبي في باب التنازع واقره والضمير في تراها واعناقها يرجع الى المطى المذكورة قبله والقرن
بفتحتين حبل يقرن به البعير واشد منه اى من البيت الاول قوله وهو رجل من بني اسد فلا والله

او ضميره ٢

لا تكون حلاف مالا ابهم ابداولا تكون حروف التوكيد وهو الام موضوعا على حرف واحد فاتصل لفظه بما قبله
ولا يتهيا من هذا البيت قوله وصالح اللوجين جعفر فاصبح لايسال الزعن بما به اصعد في علو الهوا ام تصوبا
المؤكد بتبع الكاف وهو عن موضوع على حرفين والموكد وهو الباء على حرف واحد ولاختلاف اللفظين
لبعدهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لانها بمعناها فهو توكيد بالمرادف ولذلك سهل احدهما ان عن على
حرفين والثاني ان لفظ الموكد يخالف لفظ الموكد بخلاف اللا ابهم قاله في شرح الكافية والله سبحانه وتعالى
اعلم هنا باب العطف وهو في الاصل مصدر عطفت الشيء اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا
انثنى اليه وهو في الاصطلاح ضربان عطف نسق بحرف وسياتي في باب يلي هذا وعطف بيان بغير
حرف واليهما اشار الناظم بقوله العطف اما ذو بيان او نسق والكلام الان في عطف البيان والى ذلك اشار
الناظم بقوله والغرض الان بيان ما سبق وسمي بيانا لانه تكرار الاول بمرادفه لزيادة البيان فكانك عطفته
على نفسه وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وهذا
معنى قول الناظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة فخرج بالمشبه للصفة النعت
لان المشبه للشيء غير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق
والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر
ما ان بها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت
وسبب انشاده وقصة قائله مع سيدنا عمر ابن الخطاب والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين
واثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتاخرين منهم الزمخشري
وابن عصفور وابن مالك وولده واشار اليه في النظم بقوله وقد يكونان منكرين كما يكونان معرفتين
وجوزوا ان يكون منه اي من عطف البيان للنكرة او كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة فطعام مساكين
عطف بيان على كفارة ويحق من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين وغيرهم
يوجبون في ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان بيان
كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد تكون اخص من بعض
والاخص يبين غير الاخص وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلثة

وهي الرفع والنصب والجر والافراد والتذكير والتنكير بعض وعكسه ففرع الافراد التثنية والجمع وفرع
التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد ابو سهل وتوجهها مريح والرفع واحد من
ثلثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر
والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين ايضا وهما
التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت
ولي وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على ايات بينات مخالف لاجماعهم لان البصريين و
الكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون
بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما
التقدير منها مقام ابراهيم او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدا او خبر مبتدا وقوله اي الزمخشري وقول
الجرجاني يشترط في عطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة
ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى ذي الاداة لان تخصيص الاشارة
زايد على تخصيص ذي الاداة ويخالف القياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق
ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قال الشارح نعم لو قيل يشترط
في عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي ويصح في عطف البيان
اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب بدل كل من كل لما فيه من البيان الا ان امتنع الاستغناء عنه
فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها فاخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون
بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط الجملة الواقعة خبر الهند اذ الجملة الواقعة
خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد
ولو اسقط لم يصح الكلام فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من
جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين
كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز
لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله وهو طالب بن ابي طالب ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله

ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفلا يتعين كونهما عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير
البدلية يحلان محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف
عليه اسم مجرد من ال يجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم
لا يا نوفلا بالنصب وقوله وهو المرار الاسدي انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر
يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا
يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه ال كالبكري وتجويز
البدلية في هذا البيت عند الفراء لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو الضارب زيد
وليس مذهبه بمرضي عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا
ونحو بشر تابع البكري وليس ان يبدل بالمرضي ومن المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع
بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوي احلال الرجال محل الناس لنوي احلال ما عطف
عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد
به الزيادة على من اضيف اليه يشترط فيه ان يكون بعضهم ومن ثم خطئ من قال انا اشعر الانس والجن ومنها
ان يتبع صفة اي بمضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل
لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اي ومنها ان يتبع مجرور اي بمفصل نحو باي
الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة
اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه
احسن او عطف على اي مثلها نحو ايي وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا
اخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى
مفرق وهي انما تضاف الى شيء غير مفرق وشذ كلا اخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل الستة
مبنية على ان البدل لا بد وان يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني
ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت كون انت توكيدا او كونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت
وقال ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي اولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل

ولا يلزم ان يجوز نعم زيد انتهى وقال الفخر الرازي وبهذا الاحتجاج يحتج على ان البدل ليس في حكم الطرح
والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالجملة الا ترى ان ...
زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك انتهى ويفترق البيان من البدل
بوجوه منها ان البيان لا يتبع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير
ومنها انه لا يتبع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول
ليس من جملة اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع هنا باب عطف النسق بفتح
السين بمعنى المنسوق من نسقت الكلام نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه
باب الشركة وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف الاتي ذكرها وهذا معنى قول الناظم تال
بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالاتي ذكره ما بعد اي
التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر اي اسد فان اسد تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو
اي وليس من الاحرف الاتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا
عطف بيان يتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة وهي اي الحروف الموعود بها نوعان
احدهما ما يقتضي الشركة في اللفظ بوجوه الاعراب وفي المعنى اما مطلقا من غير قيد وهو اربعة الواو والفاء
وثم وحتى تقول جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي
المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى
ليست بعاطفة واما مقيدا بقيد وهو اثنان او وام فشرطهما في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى ان لا
يقتضيا اضرابا لان القايل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار هو احد المذكورين وغير عالم
بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول
المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك او شركة ما بعدها لما قبلها
فيما يجاء بها لاجله من شك وتخيير وغيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما
ذكر في التسهيل وسياتي بيان ذلك وذهب الجمهور الى ان او وام مشركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح
عند ابن مالك الاول والثاني ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما

قبله وهو بل عند الجميع الكوفيين نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد
لكن عمرو ثم اختلف في لا التي يليها لكن من حروف العطف على ثلثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة
الا اذا لم يليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو الزايدة قبلها
لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة تقدمتها الواو او لا
وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما الكوفيون فالعكس وهو
ان ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاء زيد لا عمرو وليس عند البغداديين كما نقله
ابن عصفور ونقله ابو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل كقوله وهو لبيد
واذا اقرضت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر
ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن فصل
في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها اما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على
ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفرا وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها
تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير
بينهما بالاطلاق والتقييد وقد اطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى افردوه بالتصنيف واذا ثبت
انها لمطلق الاجتماع في الحكم فتعطف متاخرا في الحكم على متقدم عليه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابرهيم فابرهيم
معطوف على نوح عطف متاخر على متقدم وتعطف متقدما في الحكم على متاخر نحو كذلك يوحي اليك والى
الذين من قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متاخر وتعطف مصاحبا
للمعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب
والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا فهذه ثلث مراتب
وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند
الاحتمال والتجرد من القراين المعينة بارجحية وللمتاخر برجحان وللمتقدم بمرجوحية وهذا ما اراد التسهيل
وهو تحقيق الواقع لا قول ثالث وتنفرد الواو من بين ساير حروف العطف بانها تختص باحد وعشرين
حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب

ابو

زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وسوا زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة
وهو زيد لا يكتفي به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسوا زيد وجلست بين زيد
اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا بشيئين
فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول
الناظم واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك
قال الاصمعي بفتح الميم في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفا في احدى الروايتين الصواب
ان يروى بين الدخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة وهي القياس لان البينية لا تعطف فيها بالفا
لانها لا تدل على الترتيب وحجة الجماعة السماع واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على
حذف مضاف وان التقدير بين اهل الدخول فحومل وقال خطاب الماردي انه على اعتبار التعدد
حكما لان الدخول مكان يحوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين
دورها واماكنها وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون
اذ كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندي اصح من ان يحمل شاذا اذا ثبت الرواية انتهى
والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى
بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا
يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
قلت اجيب عنه بان هذا الكلام منظور فيه الى الحالة الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه
فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو قال الموضح في الحواشي الثاني مما تنفرد به الواو عطف سببي على
اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما
تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الرابع عطف الشئ
على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو والذين تبوءو الدار والايمان
السادس جواز فصلها من معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقدم
معطوفها في الضرورة نحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي وقيل لا يختص

المعتنى

الرقيب بل انا الحكم واو ولا كما قال الكسائي النحاس بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة
نحو امسحوا برؤسكم وارجلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان امن اللبس كقوله
كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم العاشر ايلاؤها لا اذا عطفت مفردا بعد نفي نحو ولا الهدي ولا القلايد
او نهي نحو فلا رفث ولا فسوق او مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها
غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين
الثالث عشر عطف النعوت المتفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبالي الرابع عشر
عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الخامس
عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات ولها
عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فيشاركها فيه حتى نحو مات الناس حتى الانبياء
فانها عاطفة خاص على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع
الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رايت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله
تعالى ومن امن منهم بالله واليوم الاخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة
الله وسقياها ونحو المروة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين
من قبلك الاية الحادي والعشرون عطفها اي على مثلها كقوله اني واياك فارس الاحزاب واما الفا فللترتيب
المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكري والمراد
به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع
الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة
والتعقيب وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو اماته فاقبره وتعقيب كل شيء بحسبه الا ترى انه
يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخل البصرة فبغداد
اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما تقتضي الفاء ايضا التسبيب وهو ان يكون المعطوف بها متسببا
عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لاكلون
من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول وهو الترتيب

المعنوي

المعنوي بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا فان الاهلاك [illegible] وهو متقدم في اللفظ
وذلك ينافي الترتيب قاله الفرا واعترض ايضا بنحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه الحديث
فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتاخر في الحديث فلو كانت الفاء للترتيب [illegible]
من وجهين احدهما ان المعنى على اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها باسنا فمجيء الباس مترتب على
الارادة واراد الوضوء فغسل وجهه الخ فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء والوجه الثاني
الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفرا يمنع
ذلك مطلقا وقال الجرمي لا يفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا
مكان كذا فمكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله
تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود والجواب
من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة وان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء
والثاني بان الفاء نابت عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله جري في الانابيب
ثم اضطرب اي فاضطرب وسياتي قريبا والى افادة الفاء للترتيب والتعقيب اشار الناظم بقوله والفاء
للترتيب باتصال وتختص الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العايد على الموصول
والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بفا عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة ونحو اللذان يقومان
فيغضب زيد اخواك فاللذان مبتدا وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة
على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود الى الموصول لانه ظاهر
اللفظ وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى السببية اغنى عن الضمير لان الفاء
يجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكانك قلت اللذان ان يقوما فيغضب
زيد اخواك واخواك خبر اللذان وعكسه وهو ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان
يكون صلة نحو الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد فالذي مبتدا ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهو
لا يصلح ان يكون صلة لخلوها عن ضمير عايد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها
لاشتمالها على العايد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما ابرز لان الفعل كالوصف اذا جرى

على ضمير هو له وقع ضميرا وجب ايراد ضمير به نحو زيد يجيء الذي وغضب ذلك الحياري الخبر والصفة والحال فيعطف
على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدا وعكسه فالاول نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فجملة فتصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة انزل الواقعة خبرا ان وكان القياس ان لا يصح العطف
لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ المعطوفة على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك والثاني نحو قوله
وهو ذو الرمة غيلان وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق فانسان عيني مبتدا ومضاف
اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتداء لو حضر الظ وهو الماء
ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتداء هذا قول ابن عصفور
وقال المرادي في باب المبتدا التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احديهما على الاخرى بالفاء التي للسببية نزلتا
منزلة الشرط والجزاء فاكتفي بضمير واحد في احديهما كما يكتفي بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فاذا قلت زيد
جاء عمرو فاكرمه فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانهما نزلتا منزلة
زيد ان جاء عمرو اكرمه فالاخبار اذا انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح
في المغني كذا قالوا والبيت يحتمل ان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه ونقل الكودي في باب الاضافة
عن بعض النحاة انه اجاز حذف ان الشرطية وانها اذا حذفت ارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وانسان
العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يغور من قولهم حسر البصر اذا غار ويجم بالجيم من الجموم
وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر ويعطف
على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو
والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو ويعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب
الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثاني نحو عهدته يطير الذباب فيغضب هو
هذا وقد قال في المغني ويجب ان يدعى ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف
كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى واما ثم فللترتيب والتراخي على الاصح فيهما والى ذلك اشار الناظم
بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى
خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم

من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي
بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار
وجعل منه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب الاية قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء
موضع الفاء كقوله وهو ابو داود جارية بن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب
اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه فقال والظ
انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني
صفة الرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا انه منسوب الى امراة تسمى ردينة كانت
تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل من العقدتين من
القصب واما حتى فالعطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه بالجملة ويحملون نحو جاء القوم
حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على
اضمار عامل والعطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة
وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما اقدر عليه حتى اقمت نفسي خادما له ويجل
على زيد بكل شيء حتى سعى دائما واجازه ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط
مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي قال
في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل نحو اكلت
السمكة حتى راسها او فردا من جمع نحو قدم الحاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او
بعضا بالتاويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما اراد قتله
القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب نعله فان ما قبلها وهو القى الصحيفة
والزاد في تاويل القى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله قال ابو البقا فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان
يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره القاها فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير واما من
رفع نعله فعلى الابتداء والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة
المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامره فيها

بقتلهما واوهمهما انه كتب لهما بصلة ففتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فالقاها في نهر
الحيرة ومضى طرفة بصحيفته ودفعها الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصا
ل نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا منها ولا
شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزئها وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء المتصل
حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان يقال اعجبتني الجارية الا كلامها لتنزيل الكلام
منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها
لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناؤه
فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يهب
الاعداد الكثيرة حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها الى
المعنى نحو مات الناس حتى الانبياء او الملوك فان الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي
الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي كذلك فالاول نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال
الذرة فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان والنساء فان الصبيان
والنساء غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالصبي والانوثة والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى
ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون
ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم وفي اثنائها نحو مات الناس
حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه
لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا او تاويلا او تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له او
كان غاية ولم يكن يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز نحو كلمت العرب
حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية
لا تكون الا في الاطراف العالية او السافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة
او ضعة والى ذلك اشار الناظم بقوله بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلا وبقي عليهما شرط
آخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي واما ام فضربان

منقطعة وسياتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية وسواء كانت مسبوقة بلفظ سواء ام لا والمسبوقة
بهمزة التسوية هي الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر وتكون الجملة المسبوقة بهمزة
التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء عليهم
الانذار وعدمه واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الآن واقع اي لست ابالي
بعد فقدي مالكا اموتي متاخر ام وقوعه الآن ومختلفتين بان يكون المعطوفة عليها فعلية والمعطوفة
اسمية نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء عليكم دعاؤكم اياهم او صمتكم او بالعكس نحو ما
ابالي ازيد قاعد ام قام اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين لاحد
الشيئين المحكوم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو لم يقل في الجواب زيدا وقيل عمرو ولا نعم ولا
لا لانه لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسال عنه نحو
ءانتم اشد خلقا ام السماء او متاخر عنهما ما لا يسال عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فالمسول
في الاية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسال عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط ما لا يسال عنه في الاولى
وهو اشد خلقا واخر في الثانية وهو ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين
المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادلة الآخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول
اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر ازيد قايم ام عمرو وان شئت قلت ازيد ام عمرو قائم
فتوسط الخبر او توخره لانه غير مسول عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا اقائم
زيد ام قاعد وان شئت قلت اقائم ام قاعد زيد فتوسط المبتداء او توخره لانه غير مسول عنه وتقع
بين جملتين فعليتين ليستا في تاويل مفردين كقوله وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم فقمت للطيف
مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم لان الارجح كون هي الواقعة بعد الهمزة فاعلا بفعل محذوف
يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما شك فيه وهو الاحوال
لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا ضربته والمراد
بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي رآه في النوم والمرتاع الخائف وارقني اسهرني واهي بسكون الهاء بعد
الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاءني بعد اعراضه عني والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب

لنحو قوله [illegible] المليك [illegible] للقائل [illegible] الجماع محقق ثم اريتث هل كان
[illegible] التميمي [illegible] الجاهليين كقوله وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادري وان
كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر فشعيث في الموضعين بالتصغير اوله شين معجمة
واخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدا وابن خبره ولهذا تكتب بالالف والجملة في موضع النصب بادري
وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذفت الهمزة والتنوين
منهما للضرورة بناء على انه مصروف نظرا الى الحي بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف
نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وصدر باعتبارين قال السيرافي
لانه هجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى سهم وبعضا يعزوها الى منقر انتهى
والمعنى لا ادري اي النسبين هو الصحيح نسب شعيث ابن سهم او نسب شعيث ابن منقر وسهم بفتح
السين المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضح
بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول الناظم وربما حذفت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها امن وبخلقين
نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قال في المغني
والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام
التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر
وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي ورجح
هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها الا الى امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال
فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعلقيها المتصلين بها
فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني انما يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام
لا بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى ايضا في النوعين معادلة
الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه
اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان
الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع

الى

الا بين جملتين وان الجملتين لا يكون معها الا في تاويل المفردين [illegible] وكذلك [illegible]
اشار الناظم بقوله وام بها اعطف بعد همز التسوية او همزة عن لفظ اي [illegible] المتصلة [illegible]
من ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين [illegible]
لوقوعها بين جملتين مستقلتين ولا يفارقها معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد تقتضي مع ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا
وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه
جمع لا واحد له من لفظه قاله ابو عثمان وشاء خبر لمبتدا محذوف اي بل هي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما
قدرنا بعدها مبتدا لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة
ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل عليه
قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه قد سمع ان هناك لابلا ام شاء
بالنصب وهذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتاويل ممكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة
فانتصب شاء بمحذوف اي ام ارى شاء او استفهاما انكاريا كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي
بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد
لا تقتضيه اي لا تقتضي ام المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل يستوي الاعمى والبصير
ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل تستوي ولا يقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام
ونحو قول الشاعر ليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك ام في جنة ام جهنم اي بل في جهنم ولا تقدر بل افي
جهنم اذ لا معنى للاستفهام هنا لانه للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة
جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الاية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى
بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام
من الرباب خيالا اي الوجه ان المعنى هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو
تزوج زينب او اختها او للاباحة كجالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع
الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز ان يجمع بين زينب واختها في التزويج لامتناع الجمع بين الاختين

جوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة [illegible] بين العلماء والزهاد في المجالسة وبعد
[illegible] الكلام [illegible] من شانه ان يحتمل الصدق والكذب الشك من المتكلم نحو
لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك او الابهام على المخاطب نحو وانا او
اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون
الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني الشاهد في الاولى والثانية والمعنى
وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام
في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او غيره
فهو في ضلال مبين انتهى والتفصيل بالصاد المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا
كلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد
اليهما ثم فصل ما قاله كل فريق اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فاو لتفصيل
الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو او التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قاله ابن مالك في الخلاصة
واصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد والاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين وابي
علي الفارسي وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبت الاقامة فكانك قلت
لا بل اقيم حكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن
عصفور عن سيبويه انه اثبت لاو الاضراب بشرطين تقدم نفي او نهي وتكرير العامل نحو لست زيدا
او لست عمرا او لا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا ويكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمي
وذلك عند امن اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالي قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم ما بين ملجم مهره
او سافع اي وسافع لان البينية من المعاني النسبية التي لا تعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان تكون
او لاحد الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم او فريق سافع على حد الجلس بين العلماء او الزهاد والصريخ
صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه
ومنه لنسفعا بالناصية والى معاني او اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب
بها ايضا نمي وربما عاقبت الواو اذا لم تلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية في

الطلب

الطلب والخبر فالاول نحو تزوج اما هندا واما اختها [illegible] واما [illegible]
والمعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر [illegible] الابهام والتفصيل [illegible]
وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل او في القصد اما الثانية [illegible]
ابو علي وابن كيسان وبرهان بفتح الباء والمنع من الصرف هي مثلها في المعنى فقط لا في العطف وانما ذكروها
في باب العطف لمصاحبتها لحرفه قال ابن عصفور ويؤيد قولهم انها جامعة للواو العاطفة لزوما و
العاطف لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهري يا ليتما امنا شالت
نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار فشاذ حذف الواو وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء شاذان ايضا
على سبيل الاجتماع والافتتح همزتها لغة تميمية وقيسية واسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها
فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامة
قدمه ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو
ونحو رايت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس وتبعه ابن مالك في التسهيل وانما تعطف
بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان يسبق بنفي او نهي عند البصريين واليه اشار في النظم بقوله واول
لكن نفيا او نهيا وان لا يقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين فالنفي نحو ما مررت برجل صالح لكن
طالح بالجر سماعا فقيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار
بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتداء مجرد
لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ان تليها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير ابن
ابي سلمى بضم السين انا ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقايعه في الحرب تنتظر فوقايعه مبتدا وتنتظر
خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحارث الصيداوي وورقاء
ابوه والبوادر جمع بادرة هي الحدة او تلت لكن واوا فهي حرف ابتداء ايضا وليست عاطفة لان من
شرط عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف
ابتداء ورسول الله خبر لكان المحذوفة اي ولكن كان رسول الله وليس رسول الله المنصوب
معطوفا بالواو الداخلة على لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون

لكن تحرف استدراك المعطوف والعطف المعطوف [illegible] بالسلب والايجاب لان
[illegible] بين الجملتين المتعاطفتين بالواو ويجوز تخالفهما ايجابا وسلبا
نحو ما قام زيد وقام عمرو او قام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن ابي الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة
جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم فلكن حرف ابتداء واستدراك
وعمرو مبتدا ولم يقم خبره ولا يجوز لكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفي او
النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك وليس بمسموع واما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها
وان تسبق بايجاب او امر او نفي او نهي ومعناها بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها
حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام
في المثالين ثابت لعمرو مسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخيرين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من
نفي او نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدى
بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع بل تيها فتقرر نفي الكون في
منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في ارض لا يهتدى لها ولا يقم زيد بل عمرو فتقرر نهي زيد عن القيام
وتامر عمرا بالقيام واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على
قوله وقول عبد الوارث ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا واستعمال العرب على
خلاف ما اجازاه ويلزمهما ان لا يعمل ما في قايما شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه
ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم
بقوله وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا
قال المرادي تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى
فالقيام لعمرو دون زيد والمامور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او
افول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخي لا الى اجل واما الا فيعطف بها بشروط
ثلثة افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا

لا عمرا او دعا سيبويه اوندا خلافا لابي سعيد ابن بقي [illegible] في منعه ذلك وزعم انه ليس من كلام العرب نحو
يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر [illegible] المنكر على [illegible]
لا ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها او نص عليه ايضا الا بعد [illegible]
وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما ابو حيان قال الموضح وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لان
الرجل يصدق على زيد ويجوز جاءني رجل لا امراة اذ لا يصدق احدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما
ذكره السهيلي والابذي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح وان
بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع
قام رجل وزيد فهو غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا
فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير
على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما متعاكسين والبحث فيه مجال
وقال الزجاجي في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز عنده جاءني زيد
لا عمرو قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ويرده انه لو توقفت
صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قايما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه
ان علة المنع عنده ترجع الى التباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتاتى في مسئلة ليس والحق انه
لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورايت ابني زيد وعمرو وان زيدا
لا عمرا قايمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك وقيل في تفسيره نفعك جدك
وقوله وهو امرؤ القيس الكندي كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل فعطف عقاب
القواعل على عقاب تنوفي وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت
ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحدة العقبان طاير معروف وتنوفي بفتح التاء المثناة
فوقية والنون والفاء كحلولى مقصور المضموم ثنية مشرفة قرب القواعل قاله في القاموس وقال في المغني انه
جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابله التي
يرعاها عقاب من عقبان تنوفي فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب

هذه الجبال الصغار لعلهم او [illegible] الناظم على [illegible] اثبانا تا ما لا اقتداء وما عطف
عليه معمول متقدم [illegible] او المتعريض [illegible] او ام اوابانا او اياك ان تظن ان لا معطوف
على لكن كالعاطف المرادي منزل هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكور
او خبرا او حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست
عاطفة قاله في المغني وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها
نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في المغني
فصل يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا شرط
فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قايمان والمنصوب
نحو اياك والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو جمعناكم والاولين فالاولين معطوف على الكاف
والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده بتوكيد لفظي مراد
له بان يكون بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك في احد الوجهين او
بتوكيد معنوي كقوله ذريتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا او بعد وجود فاصل اي فاصل
كان بين المتبوع وهو المتبوع عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على
الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الهاء او وجود فصل بلا النافية بين العاطف وهو حرف العطف
والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا
ولا فاصل بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباؤنا وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع
والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم فاباؤكم معطوف على الواو
في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو واباؤكم مقول لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما ويضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل
بدون ذلك لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء كمررت
برجل سواء والعدم بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق اي مستو هو والعدم وليس بينهما
فصل وهو فاش في الشعر واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا كقوله وهو جرير يهجو الاخطل

من سفاهته ورايه ما لم يكن وابا له لينالا [illegible] على الهدى [illegible] ولم يكن [illegible]
رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وآله كنت وابو بكر [illegible] وانطلقت وابو
بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروي بالمعنى ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض والى
اشار الناظم بقوله وعود خافض لدا عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا امرا كان الخافض او اسما سواء كان
مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك او منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به او كان لا محل له من الاعراب
رفع او نصب كغلامك فالحرف نحو فقال لها وللارض فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام واعيدت مع المعطوف
والاسم نحو قالوا نعبد الهك واله ابائك فابائك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف
وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها وللارض ونعبد الهك وابائك وانما اعيد الخافض فيهما لان الضمير
المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الحوفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه
وليس عود الخافض بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما
اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وغيرهما والحمزة تساءلون
به والارحام بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه بالخفض
عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا
في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة خافض وصد عن سبيل
الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام
اذ ليس العطف على السبيل المخفوض بعن خلافا للزمخشري لانه صلة المصدر وهو صد فانه متعلق به وقد
عطف عليه اي على المصدر كفر والقاعدة انه لا يعطف على المصدر حتى يكمل معمولاته فلو عطف المسجد الحرام
على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر
معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على
الهاء من به اذ ليس معناهما سواء وقد انتفى احدهما فيتعين الآخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز ان يكون
معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين
وان كان بعضهم نقله عن سيبويه قال في المغني والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها

علما الا انه العطف من مجموع الشرط والجواب [illegible] فعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما في المضي
والاستقبال سواء اتحد نوعاهما [illegible] كان يكونا مضارعين او ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة نحو
لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو وان تؤمنوا وتتقوا
يؤتكم اجوركم ولا يسالكم اموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسالكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب
على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد اخوك ام اختلفا نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه
فالاول نحو يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل والثاني نحو
تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا
فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله
وعطفك الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل الماضي والمضارع على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات
صبحا فاثرن به ونحو صافات ويقبضن فعطف في الاولى اثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل
مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل واللائي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات
لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تاويل يقبضن بقابضات واثرن بمثيرات ويجوز
العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يارب بيضاء من
العواهج ام صبي قد حبا او دارج فعطف دارج على حبا لتاوله دارج بدرج او حبا بحاب والعواهج جمع
عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المراة التامة الخلق ويجوز في ام
الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العيني
ام صبي بالنصب على عطف بيان لبيضاء سهو لان بيضاء مجرورة برب لا منصوبة وفتحها نيابة عن الكسرة
لانها غير منصرفة لالف التانيث الممدودة وجعل منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على
الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فقدر مخرج معطوفا على يخرج وتاول يخرج بمخرج وقدر
الزمخشري عطف مخرج على فالق فيكون من عطف الاسم على الاسم والحمل عليهما مرجحان فيرجح الاول سلامته
من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ويرجح الثاني عدم التاويل والتوافق بين نوعي
المتعاطفين والى ذلك اشار الناظم بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا

عي

فصل تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما [illegible] مثال
الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست اي ضرب فانبجست [illegible]
قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست [illegible]
معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت اي فضرب فانفجرت وهذا الفعل
المحذوف معطوف على اوحينا وهو سهو لان انفجرت في البقرة وليس في ايتها ان ولا اوحينا وقال تعالى واذ
استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ونسي الفاء العاطفة على مقدر فصيحة ومثاله
في الواو قوله وهو النابغة الذبياني فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل فحذف الواو ومعطوفها
اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء المهملة والجيم كنية النعمان بن الحارث الغساني وقولهم راكب الناقة
طليحان فطليحان خبر المبتدا وما عطف عليه في التقدير اي راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف
مع العاطف بدليل تثنية الخبر والا لافرد ويحتمل ان يكون الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره
حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيا ومثاله في ام قول ابي ذويب وقال صحابي قد غبنت وخلتني غبنت
فما ادري اشكلكم شكلي قال ابو الفتح فما ادري اطريقكم طريقي ام غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء
والواو تبعا لقول الناظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وتختص الواو بجواز عطفها عاملا
قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على
اسكن اي وليسكن زوجك فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوءوا الدار والايمان فالايمان
مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوءوا اي والفوا الايمان فهو من عطف جملة على جملة او مجرورا نحو ما
كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم
يجعل العطف فيهن اي في الامثلة الثلثة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول
وهو اسكن انت وزوجك رفع فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل
زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف
على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا ثم لئلا يحتاج

عن جنح [illegible] على المجيء كما قاله في المغني وفي التسهيل لا
[illegible] انتهى ولو سلم فالاجماع حذف الفعل وحذف حرف الامر
[illegible] في باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوءوا
الدار والايمان كون الايمان متبوءا بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوءوا
لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوا وانما يتبوا المنزل
اذ التبوء التهيئ يقال بوات له منزلا اي هيأته له وفي اعراب الحوفي في سورة ال عمران يقال تبوا فلان
الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل اخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول لكل
وتمرة معمول لما فلو عطفت بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك
لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا واتصل
المعطوف بالعاطف او انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح
في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والمحل جواز العطف
على معمولي عاملين نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين
ان تاخر المجرور عن المرفوع او المنصوب فلا تقول دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة
للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز في المثال الثاني كون الايمان
مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم
والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز
حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك
واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية
عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي والتقدير ومرحبا
بك واهلا فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص
بان نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة اي انهملكم بتقديم الهاء على الميم

فنضرب

فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم [illegible]
يروا وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين [illegible]
وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تاخير تنبيها على اصالتها في التصدير [illegible]
الاصلي بعد الفاء والاصل فانضرب فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم
ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع
بدا هنا استبح والله اعلم بالصواب هذا **باب البدل** هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند
الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان
يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم
وتقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من
جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما
يعود اليه والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا
بلا واسطة هذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو
المقصود بالحكم ثلثة توابع النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست
مقصودات بالحكم واما النسق فثلثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب
وبل ولكن بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو او لكن عمرو اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح
امره لان الحكم السابق وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما الاخران وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن
بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو مقصود
بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو
نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به النعت
والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود
بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات
نحو جاءني زيد بل عمرو ولكن عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو انما يتمشى على قول الكوفيين [illegible]

اثباتا او نفيا

النوع خارج [illegible] وسلم [illegible] في تفسيره هذا الحد وما ذكره
الناظم [illegible] تهم عن اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل اربعة اشار
الناظم اليها بقوله مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل الاول بدل كل من كل وهو بدل
الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط
المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف الجماعة في تسمية بدل كل من كل
لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا
يتاتى فيه بدل كل من كل وانما لم يقل ذلك لان كلا انما يطلق على ما يقبل التجزي فعند الاطلاق بدل كل
على ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل
منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط والثاني بدل بعض
من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر
منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي
او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون
النصف فلا يسوغ اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل بعض عندهما ولابد في بدل البعض من اتصاله
بضمير يرجع على المبدل منه ليربط البعض بكله مذكور ذلك الضمير متصل بالبدل او بغيره فالاول كالامثلة
المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير بدل من الواو
الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا
حملا على ذلك انا لو جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا
من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية
فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدا والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم
الخبر في مثله يمتنع انتهى وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين
احدهما انه تخريج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع
الى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه خبر

مبتدا محذوف والتقدير [illegible] كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض [illegible]
منهم قال ابن اياز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل [illegible]
المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي ولعلهم
يقولون عام مخصوص ولا يضر لان الكلام باخره مقصود وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق
انهما محتملان انتهى وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه
لا حاجة الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد
بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان يستطيعهم بحج وذلك باطل والثالث بدل الاشتمال واختلف في
المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة
للاول كاعجبني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه
مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضرب زيد عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قال ابو حيان في وقيل
التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه
لا اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من
جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مخصصا بغير الاول وهذا القول الصحيح
عند السيرافي وابي العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا
المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعني اكثرهم لم
يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل شيء من شيء
يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر ويبر قال المبرد والسيرافي
وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن ابي العافية وابن ملكون ونحوهم وذلك كاعجبني زيد
علمه او حسنه او كلامه الا ترى ان الاعجاب يشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق
الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة
وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على التجاوز

والمسئول المتجاوز فاعلم الى الشهر بالى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها انتهى
ومع ذلك [illegible] الاعرب ماله بدلا من زيد الا ان يقول الابتداء مشتمل على زيد
[illegible] على ماله حقيقة وافاد بعض الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره
واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما
كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف
كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدا بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير الرابط
له بالمبدل منه كامر بدل البعض ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل
بالبدل ما تقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال الضمير المقدر قتل اصحاب
الاخدود النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل
اي النار فيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير وهو قول الكوفيين
والاخدود شق في الارض واصحابه ثلثة انطيانوس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف
ذو نواس بنجران شق كل واحد شقا عظيما في الارض طوله اربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو
الاخدود وملأه نارا وقال للناس من لم يكفر القي فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الابدال
الثلثة مسموعة وزعم السهيلي ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب
تحذف المضاف فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد علمه فالمعنى اكلت بعض الرغيف واعجبني
وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذفا للدليل عليهما والرابع البدل المباين للمبدل منه
وهو ثلثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا بالحكم لما تقدم في الحد ثم الاول وهو المبدل منه ان لم يكن
مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لان البدل
نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد
قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان
والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب والناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به سلب وكثير من

النحويين

النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن [illegible]
يرد بهما سماع وان كان قصد كل منهما صحيحا فبدل اضراب [illegible]
قصد صحيح ويسمى ايضا بدل بدا بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع [illegible]
بل بدا او قبل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الاولى لانه لم يثبت حذفها وقول الناظم
في النظم خذ نبلا مدى يحتمل الثلثة وهي الغلط والنسيان والبدا وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادات
وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى بالقصر جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم بقوله خذ نبلا
مدى انما اراد الامر باخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فنبلا غلط وان كان اراد الامر باخذ النبل ابتداء
ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان اراد الاول وهو الامر
باخذ النبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول وهو الامر باخذ النبل في حكم المتروك فبدل
اضراب وبدا لانه اضرب عن الامر الاول وحين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يؤتى ببل لئلا يتوهم
ارادة الصفة اي نبلا حادة كما تقول رايت رجلا حمارا تريد جاهلا او بليدا فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما
تقدم وذهب ابن مالك في التسهيل الى انه لا يبدل المضمر من المضمر وتوقف مع السماع ونحو قمت انت
ورايتك انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذلك نحو رايتك اياك توكيد
عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح
لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت
انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظ
مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت
انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت
انت ورايتك اياك ومررت بك بك فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه
عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم
فلا يعارض هذا بقياس بان يقال نسبة المنفصل الى المتصل كذا الخ فقال ابن مالك السابق وذهب
ايضا في التسهيل الى انه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو رايت زيدا اياه من

التقدير له

وضع [illegible] الاشتمال او الاضراب [illegible] وتوكيدا ويجوز عكسه وهو ابدال
[illegible] بعضا او اشتمالا او اضرابا ان كان الضمير المبدل
منه لغائب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا ابدل من الواو في اسروا بدل كل من كل في احد الاوجه
الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدا مؤخر واسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف دال
على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير المبدل منه لحاضر متكلم او
مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي
الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل وكاعجبتني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل
بعض من كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فمن الموصولة
المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل او يكون بدل اشتمال
كاعجبتني كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي بلغنا السماء
مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا او يكون
بدل كل مفيد للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا
فاولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل والى ذلك اشار الناظم بقوله
ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا او يمتنع ابدال الظاهر من الضمير
بدل كل ان لم يفدها اي الاحاطة خلافا للاخفش فانه اجازه تبعا للكوفيين رايتك زيدا على ان زيدا بدل
من الكاف ورايتني عمرا على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي الي ابي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا
كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا فصل يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله في الاحكام
كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كذلك عند الشاطبي اذا افاد زيادة بيان للاول فبدل كل كقوله تعالى
ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب
هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل
الاشتمال كقوله ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات
المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمك انتهى كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل

ط

بحث [illegible] قول الناظم [illegible] في قولك
زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمعاينة [illegible] ويسوق في
الجمل الاسماء التي لا محل لها من الاعراب قال التفتازاني في شرح التلخيص ويدل البعض كقوله تعالى [illegible] كم بما
تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقها المذكور
ولملابسة الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا
والا فكن في السر والجهر مسلما فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وليس
توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم
ولا غلط لو وقوعه في الفصيح وبدل الغلط كغيره اتحد والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما
قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز
اذ التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا من اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال
في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله
اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان
قاله ابن جني والمصحح ذلك لرجوع الجملة الى التقدير بمفرد اي الى الله اشكوهما بين الحاجتين تعذر
التقائهما فتعذر مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف
يلتقيان جملة مستانفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد
سميت بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية او لان ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا
لا يهمز وقد يذكر كذا في القاموس فصل واذا ابدل اسم من اسم متضمن معنى حرف استفهام وهي الهمزة
او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق المبدل
منه في تادية المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن
بيان المعاني فالاول كقولك كم مالك اعشرون ام ثلاثون فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل
تفصيل والثاني كقولك من رايت ازيدا ام عمرا فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث
كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن

لعدم اكتفى [illegible] الاول

بالبدل منه معنى الاستفهام والثاني [illegible] وهو الشرط [illegible] والمكان فالاول نحو من يقم
ان زيد او عمرو [illegible] من بدل تفصيل والثاني نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به
فخيرا او شرا بدل من ما بدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد غد
بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين الحراب وان يساره اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن
المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل ومن اعادة حرف الشرط ففي الكشاف ان يومئذ بدل
من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقا ولهذا قال ابو البقا ولهذا اقتصر في النظم
على الاستفهام فقال وبدل المضمن الهمز يلي همزا وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه ولعل ان مسئلة
الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون
البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية
على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعدان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف
العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امراة خافت وجوابه ان
ان انما يجئ بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور والله اعلم بالصواب هذا باب النداء بالمد
وبكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعا باحرف مخصوصة وفيه فصول اربعة الفصل الاول في ذكر الاحرف التي
ينبه بها المنادى اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة وحدها واي
بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة واي مقصورتين وممدودتين فتقول ازيد واي زيد بقصر الهمزة
فيهما وآزيد وآي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب المسافة
وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب القرب ولا اي خلافا لجماعة من الناظر بين الا ان
ينزل القريب منزلة البعيد كالساهي فله بقية الاحرف كما انها اي بقية الاحرف للبعيد الحقيقي والى
ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادى الناء او كالناء يا واي وآ كذا ايا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد
الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة
للقريب واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قال الشارح
واعمها يا لانها ام الباب فانها تدخل في كل نداء خالص من الندبة والاستغاثة او مصحوب بهما وتتعين

بيا ١٠

يا وحدها في نداء اسم الله تعالى [illegible] وتتعين ايضا في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين هي او وا
دون غيرهما في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وو لمن ندب او يا وتلكثر استعمال الاولى في هذا
الباب لانها الاصل فيه وانما تدخل يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يندب عمر بن
عبد العزيز حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فثبوت الف الندبة فيه دليل على انه مندوب
اذ لو كان منادى لقيل يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول الناظم وغير وا لدى اللبس اجتنب
ويجوز حذف الحرف المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او جاريا مجراه او مضافا فالاول نحو
يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان اي يا ايها الثقلان والثالث نحو
ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين الا في ثمانى مسائل فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء
احدها المندوب نحو يا عمرا والثانية المستغاث نحو يا لله ومن المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما
والثالثة المنادى البعيد نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلث
لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه والرابعة اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا
رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف حرف
النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا على المنادي ومتهيئا لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون
النكرة والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء والمضمر نداؤه شاذ وظاهر ذكر
الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى
البتة فالاول الحق كلمه ومحل الخلاف ضمير المخاطب ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم
يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاخر وهو الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام
جعتا قد احسن الله وقد اساتا فابجر يكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانت الاول منادى وكان القياس
ان يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع عن ضمير النصب او لانه لما اطرد مجيئه
بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للندا
واياك في المثال من باب الاشتغال وانت الاول في البيت المبتدا والثاني كذلك او توكيد او بدل او
فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا

يا لهو ولا يا لبياه والله او تعقا باسم الله تعالى نحو يا الله او الى تعويض في اخرها الميم المشددة عن حرف النداء لان ندا اسم الله
تعالى على الاحلال التعيه الحجة تحذف حرف النداء لانه يدل عليه دليل والحذف انما يكون لدليل واجازه بعضهم وعليه
حمل امية بن ابي الصلت الثقفي رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اى يا الله وارى
من الراى في الامور وادين مضارع دان بالشي اذا اتخذه دينا او دينا اى عادة والاصل ان ادين فحذفت ان
فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي والجلة مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية
من فاعله او على المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما اى قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض
ورب مفعول رضيت والمعنى رضيت رضاك ربا يا الله فلن ارى ان اتخذ الها غيرك يا الله والسابعة
والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس المعين لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان
لا يحذف كما لا يحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قاله الشارح خلافا للكوفيين فيهما
احتجوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اى يا هؤلاء وبقوله وهو ذو الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي
النعامة ق بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا ولوعة مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وقولهم اطرق كرا ان النعامة
في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع لمن هو اشرف منه اى طاطئ يا كروان رأسك واخفض عنقك
للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعامة قد صيدت وحملت من البدو الى القرى وافتد مخنوق وهو
مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله واصبح ليل وهو مثل يضرب لمن يظهر
الكراهية للشي واصله ان امراة وقع عليها امرؤ القيس وكان يكرهه فقالت له اصبحت اصبحت يا فتى
فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه اى صر صبحا يا ليل كقوله يقولون تور صبح
عائم ق والليل عاتم والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق واصبح
يا ليل ونور يا صبح وذلك عند البصريين ضرورة في النظم وشذوذ في النثر قال المرادي في شرح النظم والا
القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم
هؤلاء فمتاول على ان انتم مبتدا وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال واقتصر في النظم على قوله وغير
مندوب ومضمر وما جاء مستغاثا قد يعرى فاعلما وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله

الفصل الثاني في اقسام المنادى بفتح الدال وذكر احكام المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما

يرفع به من حركة او حرف لو كان معربا لحلوله محل الضمير ومعنى الحقيقي لو ان احدها التعريف سواء كان
ذلك التعريف سابقا على النداء نحو زيد في قولك يا زيد فقد كان معرفة بالعلمية قبل النداء او حادثا بسبب
التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو
مذهب المبرد والفارسي ورد بندا اسم الله واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير
او كان التعريف عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه ذهب الناظم وقيل تعرفه
بال محذوفة ونابت يا عنها والامر الثاني الافراد ونعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك
المركب المزجي والمثنى والمجموع على حده وغيره تذكيرا وتانيثا فالمزجي نحو يا معدي كرب وبعضاه فيما قال احمد
بن يحيى عداه الكرب اى تجاوزه وحكى ذلك ابو الفتح عن الفارسي والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده وهو
جمع المذكر السالم نحو يا زيدون وتثنية المذكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسر في التذكير
نحو يا زيود وجمع السالم في التانيث نحو يا هندات وجمع تكسير نحو يا هنود وما كان مبنيا قبل النداء سواء
كان علما مذكرا ام علما مؤنثا فالاول كسيبويه في لغة من بناه والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز او غير علم نحو
هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت فما كان معربا صحيح الاخر غير مثنى ولا مجموع على حده ظهرت فيه الضمة
وما كان مثنى او مجموعا على حده بني على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان
معتلا كالفتى والقاضي او مبنيا قبل النداء قدرت فيه الضمة فنحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا هذا ويا انت ضمة
مقدرة في اخره مجددة للنداء ويظهر اثر ذلك التقدير في تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة
لضمة المقدرة في اخره ونصبه مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا
زيد الفاضل برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله والعلم المركب الاسنادي المحكي ما كان
عليه قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم في اخره فتقول يا تابط شرا المقدام بالرفع مراعاة لتقدير الضم في
اخره والمقدام بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت
مقصودة فان سيبويه يناسبه العالم وزيد يناسبه الفضل وتابط شرا يناسبه الاقدام ومعناه جعل
السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي من لغة من اعربه اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثاني
بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي التوضيح في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ

فالواجب الاعراب انتهى فعلى هذا تقول يا كيف وهؤلاء كرم ومنه العلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كرم ويا منذ بضمة
ظاهرة في تجدد للنداء الى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف البيتين والقسم الثاني من اقسام المنادى
ما يجب نصبه وهو ثلاثة انواع احدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر كقول الواعظ
يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي فيا راكبا
اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصد واحدا بعينه وانما
كره الشواهد رد اللانقد عن المازني فانه احال وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين
في ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اى اتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع الثاني
ما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو ربنا اغفر لنا اى يا
ربنا او غير محضة وهي اضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن ثعلب وهو احمد بن يحيى اجازة الضم
في غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ولنا ان البناء ناشئ عن
ادّعى ظ شائبة الضمير وهي مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضي ذلك فان ادعى نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن فالجلد
بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن
الوجه اخص من حسن النوع الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف
قبل النداء والعمل اما في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن
والثاني نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فبالعباد متعلق برفيقا
نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك اى بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بالاختلاف
اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان القضية وقعت بالجملتين
مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كانه بعض
فيتبع م اسم عمل في اخره فاشبه ضاربا زيدا واما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة ادخال يا على ثلاثين لانه الجزء
الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ويا لا تدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لتخلف المشبه
في بعض الاحكام من المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة عدتها فلا تخ اما ان تكون معينة او لا فان كانت
غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة واما الثاني فلانه معطوف على منصوب

وان كانت معينة ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال وجوبا لانه
اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه ثم هل الصحيح نصبه او رفعه بالعطف على المحل
او اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك قال الفارسي الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة
مجردة من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه ومنع ابن
خروف هذا الاعادة يا وتخيره في الحاق ال وعدمه منع ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس
اريد به معين وينبغي ان ينظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة
مقصودة فان العرب تؤثر نصبهما على ضمه حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل
الى النداء موصوفا فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية
وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف وحده فان عورض
بانه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيد الفاضل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد
من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا اجيب بان
الندا تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لابد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف
فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما
اختلف المدرك جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما
توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واخبر سيبويه بذلك واجيب بانه يغتفر في المعرفة
الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطية منه والتقدير يا زيد
رجلا كريما اقبل واما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يعجل فقال الموضح ليس الجملة نعتا
لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل
صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا ولك في حرف المضارعة اليا والتاء على حد يا تميم كلهم او
كلكم انتهى فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم اشار
الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب والقسم الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه
وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به اى بالعلم مضاف الابن الى علم اخر

نحو يا زيد ابن سعيد بضم زيد على الاصل او فتحه اما على الاتباع بفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير
حصين وعليه اقتصر في التسهيل او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه
اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر الجرجاني واما على اقحام الابن ولضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص
يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة
اتباع وعلى الثاني فتحه بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء
وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرء وابنم
وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف في من فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات
اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر
ومنه قوله وهو رؤبة عند الجوهري او رجل من بني الحارث عند العيني وزعم انه الصواب يا حكم بن المنذر
ابن الجارود سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان اولى لانه الاصل
ويتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا
بفعل محذوف تقديره اعني ونحوه ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير
علم كما في نحو يا رجل بن عمرو ويا زيد ابن اخينا لانتفاء علمية المنادى وهو رجل في الصورة الاولى وانتفاء
علمية المضاف اليه في الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما في نحو يا زيد
الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل بالفاضل ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما في نحو يا زيد
الفاضل لان الصفة وهي الفاضل غير ابن والى ذلك الاشارة بقول الناظم ونحو زيد ضم وافتحن من البيتين
ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء في باب
لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا وانشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب
بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجوادا الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي منصوبة وكعب بن مامة
هو كعب الايادي والذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدى هو اوس بن حارثة
بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى امه ويروى اروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان
وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل حركة با

منها للاتباع ... بوفي ... الثاني الاول لكنه ... اتباع معرب لمبني ...
فقه بالعكس والوصف باب سو جواز فتح المنادى معها كالوصف بابن في ... الا ... هي ابن بزيادة الهاء
نحو يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتا التانيث
في حكم الانفصال ولا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم وتمنع الفتح
لتعذر الاتباع لان بينهما لحاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوزه ابو عمرو بن العلا اسماعا بناء على ان
الفتح للتركيب ومثله يا زيد بني عمرو بتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز التركيب وشمل قوله ان يكون علما
مفرد المثنى والمجموع سمي بهما ففي النهاية اذا سميت مسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه قلت فيمن
قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات
بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال
فيفتحها او يضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات
اذا كسرت وفي المثنى والمجموع على حدة ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو
يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفرا والزمخشري واذا وقع الابن بين علمين في غير الندا وكان
صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في الندا تقول
جاء زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول جارية من قيس بن ثعلبة تزوجت شيخا
غليظ الرقبة واذا كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت الف ابن خطا تقول زيد ابن
عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد ابن اخينا بتنوين زيد واثبات
الف ابن خطا فالحكم المذكور معلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم
الذي قبله فمتى زال احد الشرطين عاد الاسم الى اصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع الثاني
ان يكرر المنادى حال كونه مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب والوجهان
وهما الضم والفتح جاريان في سعد الاول والى ذلك اشار الناظم بقوله في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان
وضم وافتح اولا تصب فان ضمته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول او بدل منه او منادى
ثان باضمار يا او مفعول باضمار اعني او توكيد قاله ابن مالك واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لا

وجهي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او بالاضافة وكلا الثاني بالاضافة وقال الموضح في الحواشي ثم مانع
اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بالاسم ... به الاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه مضاف لما
بعد الثاني والثاني مقحم اي زايد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء والاكثرهم يا باه وعلى جوازه ففيه
فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم ان ينون الثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف
لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني
عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس في سعد
الثاني حينئذ بيان او بدل او توكيد لان المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان وقال الفرا الاسمان الاول
والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد
وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه
تكلف تركيب ثلاثة اشياء وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضي الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان
بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن خثم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو الخزرج
القسم الرابع من اقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق الضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سواء
كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله وهو الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين
مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك
واغترابا بتنوين عبدا مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة ولجاز فيه سيبويه
وجها آخر وهو ان يكون حالا كانه قال اتفخر عبدا اي في حال عبوديته ولا يليق الفخر بالعبيد قاله ابن السيد
واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو بن العلا وعيسى بن عمر
ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول
ووافقا ابا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس كعبدا في البيت الثاني قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم
لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم فقيل
تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في
المغني ويقولها اقول لان الاسم مبني على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فقال واضمم او انصب

ما اضطر الى تنوينه ... واعلم ان ... تابع المنادى ... بجوز فيه الرفع والنصب
وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه مسألة لا يجوز نداء ما فيه الالف واللام ... الا ...
وال بعيد التعريف فلا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين الا في اربع صور احدها اسم الله
تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف الله ويا لله بحذفهما معا ويا الله بحذف
الثانية فقط وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال لا تفارقها وهي عوض من همزة اله
فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات الف الجلالة في الندا كما في
الفعل المبدوء بهمزة الوصل اذا سمي به قطعت همزته تقول جاءني اضرب واضرب بضم الهمزة في الاولى
وكسرها في الثاني ووجه حذفها في الوصل النظر الى اصلها ووجه حذف الف يا ان اثباتها يؤدي الى
التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المنفصل
من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر ان يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنه الميم
المشددة فتقول اللهم بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم تزد مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادتان
الميم والالف في الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عهد زيادتها آخرا كزرقم وستهم قاله السيرافي وما ذكره
من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض امنا بخير فيجيزون
يا اللهم في السعة ويبطل ذلك انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير في الاصل
علم التكرار وقد يجمع بينهما اي بين الياء والميم المشددة في الضرورة كقوله وهو ابو خراش الهذلي اني
اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما والى ذلك اشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا
اللهم في قريض وقد تخرج اللهم عن الندا فتستعمل على وجهين آخرين احدهما ان يذكرها المجيب
تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك ازيد قائم فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا الثاني ان تستعمل
دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم الا ان تدعوني الامير ان وقوع
الزيارة مقرونة بتقديم الدعاء قليل قاله في النهاية الصورة الثانية الجمل المحكية المبدوءة بال نحو
يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه وقال لانه بمنزلة تأبط شرا لانه لا يتغير عن حاله
اذ قد عمل بعضه في بعض انتهى ومقتضى ما قدمناه في انه قطع الهمزة والى هاتين الصورتين اشار الناظم

النادرة

بقوله الكمة اللّه ويحكى ايضا وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بال نحو يا الذين ظلموا والتى
قامت وتحوه ... التسهيل ومع تعرضه له لم يستثنه فى بقية كتبه فان قلت لم قال سيبويه
فيمن سمى بالذى قام انه لا ينادى مع انه ايضا محكى لانه قد عمل بعضه فى بعض كما فى الجملة قلت الفرق بينهما ان الذى
قام محكى على الحالة التى ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود ال وذلك المانع باق ونحو المنطلق زيد
ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود ال بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية فان قلت المانع شيئان
الجملة وال فاذا زال احدهما بقى الاخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز تحقق
ان المنادى هو المجموع وال ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبد المنطلق واما
الذى وصلته فانما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذى دون صلته والاعراب يقدر
فى آخر الذى ولهذا اذا سميت بايهم ضربته واى موصولة لم تحك اعراب الرفع فى اى بل تعربها بحسب العوامل
فتقول رايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم
المفرد العامل فيما بعده فتقول رايت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة لا دخل لها فى
ذلك مثل الموضح بالموصول بمجرد عن الصلة وليس محل النزاع وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة
اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم فى شرح التسهيل
تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها فى التقدير داخلة على غير ال قال الشلوبين وفيما
قاله نظر اذ ليس تقدير مثل بمزيل القبح الجمع بين يا وال والاحتجاز بالقرينة فانه فى تقدير يا اهل القرية
وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندى ان تقدير ابن مالك
صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا ابا حسن لها فان تقديره ولا مثل ابى فلولا ان تقدير مثل
مزيل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير معنى ولما لزم عمل لا فى المعرفة والشلوبين لا يقول
بعمل لا فى المعارف والصورة الرابعة ضرورة الشعر واليها اشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وال
كقول عباس يا الملك المتوج والذى عرفت له بيت العلا عدنان فجمع بين يا وال فى الشعر ضرورة ولا يجوز
ذلك فى النثر خلافا للبغداديين والكوفيين فى اجازته ثم ذلك مخصص بالقياس والسماع اما القياس
فقد جاز يا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من اصل الكلمة واما

السماع

السماع فقد انشد يا ... العلامان اللذان فرا ايكما ان تكسبانا شرا وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله
من ان يقول فيا غلامان اللذان فرا والجواب للمانعين من القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع
بالشذوذ الفصل الثالث فى اقسام تابع المنادى المبنى واحكامه واقسامه اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة
لمحل المنادى فان محله نصب وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع نعتا او بيانا او توكيدا والامر
الثانى ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد ابا عبد الله
والتوكيد نحو يا تميم كلهم او كلكم بنصب صاحب وابا وكل وجوبا وحكى عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائى
والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانبارى وان كان مع تابع المنادى
ضمير جى به والاولى الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد
اجتمعا فى قوله فيا ايها المهدى الخنا من كلامه كانك تضغو فى ازارك خرنق وتضغو بضاد وغين معجمتين
تصوت وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال وقال
واما قولهم يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدا وخبره محذوف اى كلكم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف
اى كلكم ادعوت والى نصب التابع المضاف اشار الناظم بقوله تابع ذى الضم المضاف دون ال الزمه
نصبا القسم الثانى ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اى فى التذكير واية فى التانيث ونعت
اسم الاشارة فيهما اذا كان اسم الاشارة وصلة لنداء ما فيه ال ونداء نعته نحو يا ايها الناس ويا ايتها النفس
فاى واية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وهاء التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اى
واية عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة على لغة بنى مالك
من بنى اسد وقد قرئ بها والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ اى واية
وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبنى لانه مشبه للمعرب فى حدوث ضمه بسبب الداخل عليه
وكذا القول فى اسم الاشارة والى ذلك اشار الناظم بقوله وايها مصحوب ال بعد صفة تلزم بالرفع ونحو فى ذلك
يا هذا الرجل ويا هذه المراة ان كان المراد يا هذا الرجل والمراة وانما اتيت باسم الاشارة وصلة
لندائهما فيجب رفعهما مراعاة للضم المقدر فى اسم الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء
والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كاى فى الصفة ان كان تركها

يفيت المعنى كما لو كان المراد نداء اسم الاشارة دون ما بعده جاز فى تابعه الرفع والنصب على ما سياتى ولا يوصف
اسم الاشارة ابدا فى هذا الباب ... بما فيه ال نحو مررت بهذا الرجل ... يكون بيانا
لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان البيان يشترط فيه ان يكون اعرف من الجنس والنعت لا يكون
اعرف من المنعوت فكيف يكون الشىء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قلت يا هذا قد دخلت ال فيه
لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما يدل على الحضور دون
الجنس واذا قلت يا هذا قد دخلت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة
فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف وقال وهذا معنى قول سيبويه ولا يوصف اى واية
فى هذا الباب المعقود للنداء الا بما فيه ال من معرف بها او موصول فيقال يا ايها الرجل ويا ايتها
المراة ويا ايها الذى نزل عليه الذكر ويا ايتها التى قامت ولا يقال يا ايها الحارث او الصعق مما فيه
ال للمح الوصف او الغلبة او باسم الاشارة العارى من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايهذاك
الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك اشار الناظم بقوله وايهذا ايها الذى ورد ووصف اى بسوى
هذا يرد القسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ الذى
بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل
ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل فى التابع هو العامل
فى المتبوع فيقتضى البدل والا فليس الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه
والخلص من ربقة هذا الاشكال ان يحاول فى المنادى المضموم ان يكون نايب فاعل فى المعنى والتقدير
مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان احدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن
الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررناه والنوع الثانى ما كان مفردا من نعت او بيان او توكيد او كان العطف
مقرونا بال فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا
بالنصب والتوكيد نحو يا تميم اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه
ارفع او انصب والمعطوف المقرون بال كما قال الله تعالى يا جبال اوبى معه والطير قراءة السبعة بالنصب
عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفى ويونس والجرمى وقرئ فى غير السبع

كقولك يا زيد والضحاك والضحاك وم

بالرفع

بالرفع عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفى ويونس والجرمى وقرئ
فى غير السبع بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازنى ... النصب
فى الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد اتينا داود منا فضلا والتقدير
وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كانت ال فى المعطوف للتعريف مثلها فى الطير
فالمختار النصب فى المعطوف او لغيره وهى الزائدة مثلها فى اليسع فالمختار الرفع وجه اختيار الرفع مشاكلة
الحركة وحكاية سيبويه انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان يلى حرف النداء فلم يجعل
لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرا جميع القرا ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال فى نحو
اليسع لم يفد تعريفا كانها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وال فى نحو الطير مؤثرة تعريفا
وتركيبا فاشبه ما هو فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان
ورفع ينتقى القسم الرابع ما يعطى حال كونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والنسق
المجرد من ال فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل كمستقل نسقا
وبدلا وذلك لان البدل فى نية تكرار العامل والعاطف كالنايب عن العامل تقول فى البدل المفرد
يا زيد بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول فى المنسوق المفرد المجرد من ال يا زيد وبشر
بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول فى البدل المضاف يا زيد ابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد
الله وهكذا حكمهما اى البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا مفردين وينصبان
ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله
واخا زيد بنصب الاخ فيهما فان فى التسهيل خلافا للمازنى والكوفيين فى تجويز يا زيد وعمرا قال فى شرح
التسهيل اجروا المنسوق العارى من ال مجرى المقرون بها قال وما رواه غير بعيد من الصحة اذا لم ينو
اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا فى عامل واحد انتهى الفصل
الرابع فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل
ما بالالف او الياء فان ياء المضاف هو اليها واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتاى ويا قاضى فلا يجوز حذفها
للالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقى ساكنان ولا تحريكها بالضم او الكسر لثقلهما على الياء والقسم الثانى ما فيه

الثانى والمضاف الى ياء المتكلم

لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال والاستقبال فان ياءه ثابتة لا غير لانها في
حكم الانفصال بها مقاض وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي
وهما اصلها السكون والفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف
بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفي باب اللغات الست الا انه نوع القسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا
ذلك المتقدم من القسمين وليس ابا ولا اما نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد
فاتقون اجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو والليل اذا يسر ثم ثبوتها ساكنة على
الاصل في البناء نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادي الذين اسرفوا وانما كان
السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في اصل وضعها كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحة وقلب الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف اخف من الياء نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء
ثم قيل يا حسرتي بفتحها ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف
المنقلبة عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت
ولا لو اني والباء في بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف اصله بقولي ولهف منادى سقط منه
حرف النداء والاصل يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست براجعا
ما فات مني بقولي يا لهفي ولا بقول يا ليتني فعلته ولا بقول لو اني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة
التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو ومنهم من يحذف الياء ويكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم المضاف
للياء كما يضم المفردات في غير الاضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كالام
والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقراءة اعرض رب السجن
احب الي بضم الرب لان الرب والام الاكثر فيهما ان لا ينادى الا مضافين للياء والاصل يا امي ويا ربي
فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدوي فلا يجوز يا عدو بحذف
الياء وضم الواو قال شارح اللباب لان نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم
على هذه اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه معرفة
بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي

حمل الناظم على استدراكه واقتصاره على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدي
عبدا عبديا والجوهري تعريفه بالاضافة المنوية لانه [illegible] تعريفه بالقصد
لم يكن لذكر حينئذ والقسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست المتقدمة اربع اخرى لم تسبق
ذكرها وافصح الست حذف الياء وابقاء الكسرة نحو يا اب ويا ام بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة بالفتح
نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اماه ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما او قلبها
الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما والاربعة الباقية ان تعوض تاء التانيث من ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر
في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء اذ لا يكون
ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في النية رده الزجاج بانه لا يقال يا ابتي او تفتحها وهو الاقيس
لان التاء بدل من يا محركتها الفتح فتحريكها بحركة اصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا ابتا
ويرده ما رد قول الفراء وتضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا امة
بالضم واجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن فبالكسر قرا الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرا
ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وربما جمع بين التاء والالف فقيل يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا
علك او عساك وهو جمع بين العوض والمعوض فهو كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر وزعم
ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي يوصل بها اخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها
ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جني وربما جمع بين الياء والتاء فقيل يا ابتي ويا امتي وعليه قوله
يا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عائشا وهو ضرورة خلافا لكثير من الكوفيين والاول
اسهل من هذا لذهاب صورة العوض منه وهو الياء وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانك فينا يا ابات
غريب فقيل اراد يا ابت ثم اشبع وقيل اراد يا ابتا ثم قلب وقيل اراد يا ابا على لغة القصر ثم قد يلحق
الياء وابدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله وفي الندا ابت امت عرض واكسر او افتح ومن الياء التا
عوض ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء خاصة فلا يجوز جاء ابت ولا رايت امت
ولا مررت بامت والدليل على ان التاء في يا ابت ويا امت عوض من الياء انهما لا يكادان يجتمعان عند
البصريين وطائفة من الكوفيين والدليل على انها للتانيث انه يجوز ابدالها في الوقف هاء عند جمهور

النحويين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء وحجة البصريين انها تشبه تاء قائمة وحجة الفراء انها عوض
من حرف لا يتغير عن حاله ووقف ابو عمرو بالهاء وهو راس البصريين انتهى ورسمت في المصحف بالتاء و
رسمها بالهاء **فصل** واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء نحو يا غلام غلامي فالياء ثابتة لا غير ولا يجوز
حذفها لبعدها عن المنادى وهي اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي ويا ابن خالي ويا ابنة خالي ويا
بنت خالي الا ان كان المنادى ابن عم او ابن ام او ابنة عم او ابنة ام او بنت عم او بنت ام فالاكثر حذف الياء
والاجتزاء بالكسرة عن الياء كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجي لا لتركيب بل لاضافتان
وقال في الارتشاف نقلا عن اصحابه انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء حذفهم من خمسة عشر
اذا اضافوها الياء فليس الاضافة واحدة انتهى اوان يفتحها الا ان قيل للتركيب المزجي كقولك يا ابن عم ويا
ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما واما بقلب الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول
قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكي عن الاخفش وقد قرئ
في السبع قال يا ابن ام بالوجهين الكسر والفتح واليهما اشار الناظم بقوله وفتح او كسر وحذف الياء استمر في
يا ابن ام يا ابن عم لا مفر والعرب لا يكادون يثبتون الياء ولا الالف فيهما الا في الضرورة كقوله وهو
ابو زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر في مرثية اخيه يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خليتني لدهر
شديد وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وامي كما بني خضاب
الانجيبي ويروى لا يخرق اللوم حجاب مسمعي والله اعلم هنا **باب** في ذكر اسماء لازمت النداء فلا يستعمل
في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة منها فل بضمتين وفلة بضم الفاء وهما
عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان ففل بمعنى الرجل وفلة بمعنى امراة وقال ابن مالك
وجماعة منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل ففل بمعنى زيد وفلة بمعنى هند
ونحوهما من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لزم من قوله وقيل يا فل الرجل ويا فلة
المراة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل وفلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة
وهما كنايتان عن علم من يعقل قال المرادي وما قاله ابن مالك هو والجماعة وهم بفتح الهاء مصدر وهم
بالكسر اذا غلط وانما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة لا فل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك

مبني على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول
ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه [illegible]
[illegible] وتصغيره فلي اذا سمي به ومذهب الكوفيين ان لامه نون واصله فلان ثم رخم [illegible]
ومادته ف ل ن وتصغيره فلين ورد بانه لو كان اصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا ولما قيل في التانيث فلة
ولما اختص بالنداء كان فلانا كذلك واما قوله وهو ابو النجم العجلي يصف منزلا في لجة امسك فلانا
عن فل فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمل في غير النداء مجرورا بعن للضرورة وصرح بذلك
في النظم ايضا فقال وجر في الشعر فل وليس كذلك والصواب ان اصل فل هذا المجرور بعن فلان وانه حذف
منه الالف والنون والتقدير امسك فلانا عن فلان اي عن ذكره في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات
وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو لبيد درس المنا بمتالع فابان
فتقادمت بالحبس فالسوبان اي درس المنازل فحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم
وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك ابان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة
وفي آخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي آخره نون اسماء
مواضع ومنها لؤمان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانيه بمعنى كثير اللوم والخبث ونومان بفتح اوله وواو
ساكنة ثانيه بمعنى كثير النوم ولا ينقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم وفل بعض ما يخص بالنداء لؤمان نومان
كذا ومنها فعل بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل كغدر بالغين المعجمة وفسق سبا للمذكر بمعنى يا
غادر ويا فاسق واختار ابن عصفور كونه قياسيا ينقاس عليه ما اشبهه واختار ابن مالك كونه سماعيا
والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس ومنها فعال بفتح الفاء وكسر اللام المعدول
عن فاعلة او فعيلة كفساق وخباث سبا للمؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الحطيئة يهجو امراته
اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع فقعيدته مبتدا ولكاع خبره فاستعمله في غير النداء خبرا
ضرورة وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال لها يا لكاع فحذف الخبر وحرف النداء
وقعيدة الرجل امراته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خبيثة وينقاس فعال هذا الذي
هو سب للمؤنث وفعال بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف

نعم [illegible] كل ما لا يخرج نحو خرج لا شرابا عنى وشغله والنحو ادراك وخرج نحو كان الامر ناقص وخرج نحو
نعم وبئس لانهما جامدان [illegible] نحو [illegible] لانهما ناقصا التصرف وهذا مذهب سيبويه وخالف المبرد في الباب
فقال لا يقال منهما الا ما سمع ولا يقيس فيهما والاول الصحيح واليه اشار الناظم بقوله والطرد في الجميع ودون يا
[illegible] والامر هكذا من الثلاثي والله اعلم **باب الاستغاثة** وهي نداء من يخلص من شدة او يعين على مشقة
اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذي ينادي به المستغيث يا لانها ام حروف النداء ووجب كونها
مذكورة لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك وغلب في المنادى المستغاث
جره بلام واجبة الفتح لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا استغيث اسم
منادى خفضا باللام مفتوحا كقول عمر يا لله للمسلمين وقول الشاعر يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد
الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي او معطوفا على مستغاث ولم يعد معه يا فتكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو
للمسلمين فان اعدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك اشار
الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام المستغاث له مكسورة
دايما على الاصل كقوله وهو عمر يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مقترب
يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام العجب الا ان تكون المستغاث له ضميرا غير ياء المتكلم فتفتح لام نحو يا لزيد
لك او له ويجوز ان يكون المستغاث به وله ضميرين كقول يا لك لي تستغيث المخاطب لنفسك قال في النهاية
ويجوز ان لا يبتدا المستغاث باللام فالاكثر ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه
اشار الناظم بقوله ولام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لامل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولامل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل امل ونيل
بفتح النون مصدر نال مفعول امل والعز مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل
وقد يخلو المستغاث منهما اي من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد
لعمرو وكقوله الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاريب فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث
مضاف لياء المتكلم محذوفة لاجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والاريب العالم
بالامور ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثله

اسم ذو تعجب الف وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء وللدواهي اذا تعجبوا
من كثرتها والثاني ان يرى امرا يستعظم فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء وحكم الاستغاثة من
اللام والالف نحو قوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة وهذا البيت لاعرابي [illegible]
فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فانها ستذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية
وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب والله اعلم هنا **باب الندبة** بضم النون وحكم المندوب
وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب
وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب وا عمراه والمتوجع منه لكونه محل الالم كقول قيس العامري فوا
كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الالم كقول قيس الرقيات تبكيهم الدهماء
معولة وتقول سلمى وا رزيتيه وكقول القايل وا مصيبتاه لان الرزية والمصيبة سبب الالم الذي حصل له
وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس منادى الا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك
ومن ثم منعوا في النداء يا غلاماه لان خطاب احد الاسمين يناقض خطاب الاخر ولا يجمع بين خطابين
واجازوه في الندبة وا غلاماه فلذلك قال حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب
فيضم ان كان مفردا كالفتى نحو وا زيد وينصب ان كان مضافا كالفتى نحو وا امير المؤمنين او معطوفا كالفتى نحو
واضار با عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز نصبه وضمه كقوله وافقعسا واين مني فقعس الا انه لا يكون
نكرة كرجل فلا يقال وا رجلاه خلافا للرياشي مدعيا انه جاء في الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر ولا
معرفا مبهما كاي والمضمر واسم الاشارة والموصوف فلا يقال وا ايها ولا وا اياه ولا وا هذاه ولا وا من
ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام
والى ذلك اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا وهو غير مبدوء بال وصلته
مشهورة فيندب عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وا من حفر بئر زمزماه فانه في شهرته بمنزلة
وا عبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بال وان اشتهرت
صلته فلا يقال وا الذي حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وال وبذلك يتقيد قول النظم
ويندب الموصول بالذي اشتهر وتقدم الخلاف في نداء وواصل زمزم زمم ابدلت الميم الثانية زاء قاله

في الفردوس الا انه [illegible] يختم بالالف لاطالة الصوت كقوله [illegible] او قمت فيه بامر الله يا عمرا والى ذلك
اشار الناظم بقوله [illegible] بالالف وما تلاها تابع المندوب وقال ابن الخباز في النهاية
انه [illegible] جواز لحاقها اخر الصفة واذا كانت تابعة لحقتها نحو وا زيد بن عمراه واما البدل والبيان
والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل ان لا تلحق البيان والتوكيد وعندي انها تدخل اخر البدل لانه
قائم مقام المبدل منه فتقول وا غلاما زيداه وتدخل العطف النسق نحو وا زيد وعمراه انتهى وتدخل التوكيد
اللفظي كما تقدم من قوله وا عمراه وا عمراه ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو وا موساه والى ذلك
اشار الناظم بقوله متلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقال وا موسياه
او من تنوين ظاهر او مقدر في اخر صلة نحو وا من حفر بئر زمزماه بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف
باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر انه علم على البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في
اول باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو وا غلام زيداه او في علم محكي نحو وا قام زيداه فيمن اسمه قام
زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون حذف
التنوين واثباته مع فتحه فيقولون وا غلام زيدناه محافظة على بقاء الف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء
فيقولون وا غلام زيدنيه على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب
الالف ياء فيقول وا غلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع
الالفين ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ضمة بنائية نحو وا زيداه ووا منذاه فيمن اسمه منذ او كسرة
اعرابية نحو وا عبد الملكاه او بنائية نحو وا حذاماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع
حذف الكسرة والضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو وا غلامكي اذ لو قيل وا غلامكا
التبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو وا غلامهو ووا غلامكمو اذ لو قيل وا غلامها وا غلامكما التبس
المذكر بالمؤنث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل حتما اوله مجانسا
ان يكن الفتح بوهم لابسا ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد احرف المد الثلاثة توصلا الى زيادة المد
نحو وا زيداه وا غلامكيه وا غلامكموه والى ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا زد هاء سكت ان ترد فان
وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم والتحريك ضمها وكسرها

بعد الضم وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل في الوجهين [illegible] واذا
ندب المضاف للياء الجايز فيه اللغات الست على لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبدي بالضم او بالسكون
بالفتح مع حذف الياء فيهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء فيقال
في هذه اللغات الخمس وا عبدا وعلى لغة من قال يا عبدي بالفتح في الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء
يقال وا عبديا بابقاء الفتح على الاول وهو يا عبدي بالفتح واجتلابه على الثاني وهو يا عبدي بالاسكان
وقد تبين من جواز وا عبدا او وا عبديا في يا عبدي بالاسكان انه لمن اسكن الياء ان يحذفها في الندبة
ويقول وا عبدا او يفتحها ويقول وا عبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقايل وا عبديا وا عبدا من
في الندا الياء ذا سكون ابدى والفتح راي سيبويه وهو اقيس واقل عملا والحذف راي المبرد والحاصل
انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحا اقرت الفتحة على حالها والحق بالف الندبة
وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الضمة والكسرة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل الياء
الفا حذفت الالف المبدلة وزيد الف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من اثبت الياء مفتوحة
زيدت الالف ولم يحتج الى عمل ثان لان الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء
ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة
حذف الياء لان المضاف اليها وهو غلام الثاني غير منادى لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى
غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف في الندا لم يحذف في الندبة والله اعلم هنا **باب
الترخيم** وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم اي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على
وجه مخصوص وهو ثلثة انواع ترخيم الندا وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير
وسياتي في باب التصغير يجوز ترخيم المنادى اي حذف اخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان العارف
كثر نداؤها فناسبها التخفيف بحذف اخرها وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث مجرور
باللام ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدي لانه نكرة
ولا نحو قولك يا لجعفر لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله
فكان غير منادى اذ لم تعمل اداة الندا في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه على

ذلك عيسى بن عمر في كتابه ووافقه عليه شراحه كالجرمي وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تعكسه
قال يقيد المنادى بكونه مبنيا على النعت المجرور صحيح ... المفرد مبني وشاهد ترخيمه قول ابن ام
الحجيم ... بن سعد قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد نادوه بغير ياء وذلك ممنوع وسمع
ترخيمه بجميعه اللام كقوله كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لمال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم
واجعفراه لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كان صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله ولا
يرخم نحو يا امير المؤمنين لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة
ولا يرخم يا تابط شرا لان اصله الجملة وجزؤها الثاني ليس منادى ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي
الاضافة بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله ابا عرو ولا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب
اراد ميتة ابا عروة فحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء واجيب بانه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة
فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت
واندر من هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو
علم عليه وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك عن
العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه في باب النسب ان من العرب من يرخمه فيقول في تابط
شرا يا تابط وترتب على ترخيمه النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه انتهى والاشتهار المنع في المسئلة
عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذي نقله عن سيبويه
وقع له في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا اضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس
وخمسة عشر حيث لزمه الحذف كما لزمهما وذلك كقولك في تابط شرا تابطي قال ويدل على ذلك ان من العرب
من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك تفرده في الاضافة يعني في النسب هذا نصه
في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك لا تريد ان ترخم
غير منادى وليس مما تغيره النداء وذلك نحو يا تابط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى يا دار
عبلة بالجواء تكلمي انتهى واذا كان للمجتهد في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على الذي
في بابه لانه يقصد تحقيقه ويفصله بخلاف ما يذكر في غير بابه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه

ذا

به فكونه اليه نظرا الى اصله او الى انه لم يثبت الترخيم فيه اذ لم يكن هناك تاريخ ... ترخيم جاء في ذا
عمرو نقل ... انه لم ينقل عن غيره ... سيبويه
لعيبه وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال ... في شرح ... الاضافة في لغة العجم ...
التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كان ... صغيرا ...
من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من
لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان خدوده لون التفاح وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب
عليه حتى اذا اطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب سيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز
المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصبهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي القرمي ثم ان كان المنادى مختوما
بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية ام بالقصد والاقبال وسواء كان على اربعة
احرف ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالهاء تقول في هبة علما يا هب
بحذف التاء وفي جارية لعينه يا جاري بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة
ويرده السماع قال يا شا ادجني بالجيم المضمومة وبالنون اي يا شاة اقيمي ولا تسرحي حتى يقال الشاة داجن
اذا الفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت وقال العجاج جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي
على بعيري اراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع
اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله
الانسان مما يعذر عليه وسيري واشفاقي بدل تفصيل من عذيري وان كان المنادى مجردا من التاء
اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على ثلاثة احرف والى ذلك يشير قول الناظم والحظلا ترخيم ما من هذه
الهاء قد خلا الا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امراة فتقول فيهما يا جعف ويا سعا ولا
يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم
اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط ولا في نحو
حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة احرف فحذف احدها
اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس

دون الساكن كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء لجريه حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر محرك
وسطه مجرى زينب في المنع من الصرف ولا يجري عنده في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز الترخيم فيهما وهو
قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياسا على نحو يد في عدم الترخيم فان اصلها
يدي بسكون الدال وحذفها الحذف وجوبا فجوازه اولى فصل والمحذوف للترخيم اما حرف واحد
وهو الغالب نحو يا جعف ويا سعا وقراءة بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال والذي حسن الترخيم لاهل
النار مع ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غيبة عن الترخيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل
الاخر من احرف اللين وهي الالف والواو والياء حال كون حرف اللين ساكنا تنبيها على اطلاق اللين على هذه
الاحرف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص
وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو اصوب لان الاصل في القيد التخصيص زايدا لا اصليا
مكملا اربعة فصاعدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا
مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه على الاصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور او تقديرا كمصطفون
ومصطفين علمين سواء كان الحرف الاخير زايدا ام اصليا وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه
زايدان واسماء بالد علما منقولا من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة واصلها اسماو ابدلت
الواو همزة لتطرفها اثر الف زايدة وزنه افعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين من وصفي المفعول
والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصليان وما قبلهما زايد فتحذف عند الترخيم من مروان
الالف والنون وتقول يا مرو ومن اسماء الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول
يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء والنون
وتقول يا مصطف كما سياتي قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك يا مرو ان مطيتي محبوسة ترجو الحباء فيهما
وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخم بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة والمد
العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي او لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب يا اسم
صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقي ومنتظر اراد يا اسماء فرخم بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على
الحوادث فان بعضها ملقي وبعضها منتظر غالبا نحو شمال بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير

حذف علما فتقول في ترخيمه يا شما بحذف الاخر فقط دون الهمزة لانها زايدة وهي الهمزة غير حرف لين وهو الريح
الشامية واختلف في نحو معدّ هل الزايد الاول او الثاني فمن قال الزايد الاول حذف الاخر المتطرف ثم حذف
الذي قبله لانه لفظه كلفظه ومن قال الزايد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه
في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي اخره خاء معجمة
الغلام الممتلي وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء
حال كون هبيخ وقنور علمين فتقول في ترخيمهما يا هبي ويا قنو بحذف اخرهما فقط ولا تحذف ما قبله لتحرك
حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور وبخلاف نحو مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا
ويا منقا بحذف اخرهما فقط ولا تحذف ما قبله لاصالة الالف فيهما فانهما منقلبتان عن اصل فاصل مختار
ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو او كسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين والمنقلب عن اصل
اصل واجاز الاخفش ان يقال في ترخيمهما يا مخت يا منق بحذف الالف من كل منهما مع الاخر نظرا الى الحالة
الراهنة وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال منهن فقط
ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والالف وان كان كل منها حرف لين زايد لان الباقي على حرف اللين
حرفان لا ثلاثة وهذا محترز قوله مكملا اربعة واجاز الفراء حذف الالف والياء مع الاخر من نحو سعيد
وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الاخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما براسه ولا ينتظر المحذوف فتقول
يا سع ويا عم ويا ثم واما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال
فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في اخره واو لازمة قبلها ضمة وربما
يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو لا يحكم لها بحكم الاخر بل بحكم الحشو فلا يلزم
ما قاله وبخلاف نحو فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل
العنق حال كونه علما فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف اخرهما فقط ولا يحذف الواو والياء لعدم
مجانسة الحركة لهما والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان
يا فرع ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما
فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الاخر من نحو مصطفون ومصطفين علمين فتقول فيهما

يا مصطفون بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني وكيهم فلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة التي قبل الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة ... كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله ... لفظا او تقديرا ... المأخوذ من ... مسبوقة بحركة مجانسة له لفظا او مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد او حرفان ... كالمقدم واما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي والى ذلك اشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب تقول في ترخيم معدي كرب يا معدي وبعلبك يا بعل وسيبويه يا سيب وخمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي واما الجاء الموصوف قياسا وقد ... تقول ... في اثنا عشر علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فصارت هي والالف بمنزلة الزيادتين في اثنان فحذفا ولذلك اعرب ... المضاف اليه واخر المضاف جميعا ... قال ... حروف والجوهري وابن بري وجماعة وقال ... فصل الاكثر في لسان العرب ان ينوي المحذوف فلا يغير ما بقي عن حاله من حركة او سكون بل يبقى على حاله ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره ان كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما تقول في منصور يا منص بالضمة الموجودة قبل الترخيم وعلى سكونه ان كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علا ويا كرو بابقاء الواو على صورتها في المسائل الثلاثة من غير ابدال الاخيرة ... في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليها اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف ويجوز ان لا ينوي المحذوف ويجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذي قبل الآخر كأنه آخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله واجعله ان لم ينو محذوف كما لو كان بالآخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للنداء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز

اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو بتثليث الجيم ودلو على الاجري والادلي والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها وما نجد دبانه حكم المعرب فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وجعلا علما عارضا وخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسماء البلد نحو سنبو والسهو في الاقليم الصعيدي فالظاهر انها غير عربية كهندوا وخرج بذكر الضم نحو دلو فان ما قبل الواو ساكن وبالالزمة نحو هذا ابوك فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول يا علاء بالرفع بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدهما ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علق على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحباري فصل يختص ما فيه تاء التأنيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد ولا زيادة على ثلاثة احرف كما مر في قوله ثم ان كان المنادى نحو ما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي جارية لمعين يا جاري ومنها انه اذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم تستتبع حذفها حذف حرف قبلها لان تاء التأنيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد فتقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف فتاء تأنيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة اي ذو مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا يحذف لها ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف خوف الالتباس بالمذكر تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول في كمسلمة فان لم تخف لبسا جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة علما بضم الهاء وفتح الميم وبالراء وهو المغتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم علم رجل وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم

فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمة ومنها ان نداءه مرخما اكثر من ندائه تاما من غير ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس الكندي افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة والمعتبر اي معجمة وعين مهملة اتمام حكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان ولكن يشاركه في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك انه لا يوقف عليه بالتاء بكثرة الاستعمال فاقترفا فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه للنداء اي لمباشرة حرف النداء والى ذلك اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون نداء ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام ما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج اوالفا مكة من ورق الحمي بفتح الحاء وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذف الميم الثانية فقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذف منه الالف والميم المضروبة كقوله درس المنا بمتالع لو كسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد والشرط الثالث ان يكون المرخم في الضرورة اما زائدا على الثلاثة وذلك مأخوذ من قول النظم نحو احمدا او بنحو ما بتاء التأنيث فالاول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر اراد ابن مالك فرخمه في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كانه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر وتعشو تسير في العشاء وهو الظلام والخصر بفتح الصاد والخاء المهملتين شدة البرد والثاني كقول الاسود بن يعفر وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبني حقي امال ابن حنظل اراد ابن حنظلة فرخمه في غير النداء ضرورة ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد قالوا ودليلنا القياس على النداء والسماع ومنه قول اوس التميمي ابن حارث ان اشتق لرؤيته اوامتدحه فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امرأة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر والرمام جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل واشدد المبرد وما عهد كعهدك يا اماما قال ابن مالك في شرح

الكافية وانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترفع احداهما بالاخرى انتهى وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجيء في النكرة كقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد والله اعلم

فصل الاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو علي ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الى عفو ربي والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم لاخص مضارع خص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في التأنيث كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا ويصيبان محلا ويتصل بهما هاء التنبيه ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما محلى بال الجنسية نحو انا افعل كذا ايها الرجل فانا مبتدا وخبره ... وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت اي على اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت ايتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكرناه من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلا منهما منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان اي في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان تكون خبر المبتدا محذوف والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به والثاني ان يكون المبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور وان كان المنصوب على الاختصاص غيرهما اي غير ايها وايتها نصب لفظا سواء كان لفظه مفردا ام مضافا فالاول نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله صلى الله عليه وآله انا معاشر الانبياء لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله

الاختصاص كما البيين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة احكام احدها افادة الاختصاص
بالتكلم كان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثانى ان كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث ان الاختصاص واقع
فى معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مقبل اليك كالامر كذا يا فلان ويفارق
المنادى فى احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فاموراحدها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا
ولا تقديرا بخلاف المنادى فانه لا يخلو عنه فى اللفظ الثانى انه لا يقع فى اول الكلام بل فى اثنائه او بعده كالواقع
بعد نحن المتقدم وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود فى سنن النسائى الكبرى انا معاشر
الانبياء كما شرحنا فى الاحاديث المتقدم او بعد تمامه اى كلاهما كالواقع بعد انا وبنا فى المثالين قبله وهما انا افعل
كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص وهو ايها فى المثال الاول وايتها فى المثال الثانى
وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع فى اول
الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث انه يشترط ان يكون المتقدم عليه بمعناه فى التكلم والخطاب والغائب
كونه اى المتقدم على المخصوص ضمير تكلم يخصه اوبنا ذلك فى مثالى انا افعل كذا ايها الرجل واللنا
اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المتقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فبك
متعلق بنرجو والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفى هذا المثال شذوذان كونه
بعد ضمير الخطاب وكونه علما قاله فى الشذوذ ولا يكون المتقدم ضمير غايب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز
بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدى الناس والرابع والخامس انه قيل كونه علما وانه
ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما فى هذا المثال وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى
يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا والسادس ان يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف والمنادى
لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع ظاهر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا
ضميرا قاله فى الارتشاف والمنادى يكون كذلك الحادى عشر ان ايا هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف
به فى النداء الثانى عشر ان صفتها اى هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال فى الارتشاف وفى النداء طرقها
خلاف المازنى فى نصبها الثالث عشر ان ايا هنا اختلف فى ضمتها اهل هى اعراب او بناء وفى النداء بناء
بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شىء وعوض عنه فى النداء حرفه الخامس عشر ان العامل

المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون
تاليا لحرف النداء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث
به وانه لا يندب واما الاحكام المعنوية فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى
ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان
بخلاف النداء فيهما والله اعلم هنا باب التحذير وهو فى الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا
تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه ويكون بثلثة اشياء بإياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة
الى ضمير المخاطب نحو نفسك ويذكر المحذر منه نحو الاسد فان ذكر المحذر بلفظ ايا فالعامل فى محلها النصب فعل
محذوف لزوما لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل سواء
عطفت عليه المحذر منه نحو اياك والشر ام كررته نحو اياك اياك المراء ام لم تعطف ولم تكرر نحو اياك الاسد
والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لايا انسب
تقول اذا عطفت عليه المحذر منه اياك والاسد فاياك فى محل النصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه
ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم
تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق بها وقيل الاصل احذر
تلاقى نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار تلاقى نفسك
والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو تلاقى واينب عنه الثانى وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد
ثم حذف المضاف الثانى وهو نفس واينب عنه الثالث فى التركيب وهو الكاف فانتصب بعد ان كان مجرورا
بالاضافة وانفصل لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف فى اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك
والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافى واختاره
ابن عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضى التشارك فى المعنى واجيب بان
مقتضى العطف الاشتراك فى معنى فلا يمتنع ان يكون احدهما خايفا والاخر مخوفا منه قاله الفخر الرازى فى شرح
المفصل وذهب ابن خروف وابن طاهر الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل
عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على

تقدير اتقى تلاقى نفسك والاسد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك فى ان هذا اقل
تكلفا انتهى ووقع فى الموضح موافقته وتقول اذا لم تعطف ولم تكرر اياك من الاسد واختلف فى تحقيق العامل
المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله
المستتر فيه فصار نفسك من الاسد وحذف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من
الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد لاثنين
والتقدير احذرك من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابى البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر
اتصاله فنحو اياك الاسد بحذف من ونصب الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه
من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وان وكى كما تقدم فى باب التعدى واللزوم وجايز
على التقدير الثانى وهو راى ابن الناظم وابى البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله
تعالى ويحذركم الله نفسه والكلام على تقدير الجمهور انشائى وعلى تقدير ابن الناظم خبرى ولا خلاف فى
جواز اياك ان تفعل على التقديرين فجوازه على الاول لصلاحيته لتقدير من اى من ان تفعل لان حرف
الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثانى واضح لتعدى الفعل الى مفعولين بنفسه من غير تقدير
واسطة ولا يكون ايا فى هذا الباب لمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه وشذ قول عمر رضى الله عنه لتذك لكم
التذكية لكم الاسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفى آخره لام وهو هنا ما رق وارهف من الحديد كالسيف
والسكين ونحوهما وفى الصحاح الاسل شجر الرماح وهو كل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام
جمع سهم واياى وان يحذف احدكم الارنب فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج اصله اياى وحذف الارنب
واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت فى الاخرى وقال الجمهور اصله اياى باعد واعن حذف الارنب
وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذر وهو حذف الارنب وحذف من الثانى
المحذر وهو باعدوا انفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذف اربعة اشياء واصله اياى باعدوا
عن حذف الارنب وحذف الارنب عنى فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد
فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافى حذف شيئان فقط واصله باعدونى وحذف الارنب
ولا يخفى ما فى هذه الاقوال من الضعف ما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها

فى هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثانى وهو
قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه فى اياك والاسد انهما جملة واحدة واما القول الثالث ففيه كثرة حذف
وتكرار فان مباعدته له عن حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو فى قول السيرافى وان لم
يصرح به فان باعد وفى ليس امرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شىء خاص وكذا مباعدة حذف الارنب
انما هى عنه فرجع القولين الاخيرين الى قول واحد وان ظن الشارحون انهما غيران ولا يكون ايا فى هذا الباب
لغايب لاختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اى العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب
قال سيبويه حدثنى من لا اتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابى والشواب بالشين المعجمة وفى آخره موحدة مشددة
جمع شابة ويروى السوآت بالسين المهملة جمع سوءة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا ينبغى له ان يتبع شابة
او لا يفعل سوءة والكلام جملة واحدة والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وانفس الشواب فحذف الفعل وفاعله
ثم المضاف الاول واينب عنه الثانى ثم الثانى واينب عنه الثالث فانتصب وانفصل وابدل انفس بايا
لانها تلاقيها فى المعنى وفيه شذوذان آخران احدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف
الامر وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا فى الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اى لتفد فحذفها
مع بقاء عملها اشذ والشذوذ الثانى اقامة المضمر وهو ايا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس واضافتها
الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة اتفاقا والى المضمرات على الاصح انما هو المظهر لا المضمر
لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غنى عن ذلك لانه اعرف المعارف وذهب الخليل
الى ان ايا ضمير ان اضيف احدهما الى الاخر والى الثانى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ اياى واياه اشذ
وان ذكر المحذر بفتح الذال المعجمة بغير لفظ ايا او اقتصر على ذكر المحذر منه فانما يجب الحذف للعامل ان
كرر او عطف فالاول وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو
نفسك وعينك والثانى وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف
نحو ناقة الله وسقياها فالعامل فى هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل من اللفظ
بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفى غير ذلك يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو جرير خل الطريق لمن
يبنى المنار بها وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال

من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الى اسعد والباء للظرفية
والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار والله اعلم هنا باب الاغراء
بالمد وهو فى الاصل مصدر اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب
فيه حكم الاسم فى التحذير الذى لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا فى عطف او تكرار لما تقدم كقولك فى
العطف المروءة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمى فى التكرار اخاك اخاك ان من
لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا واخاك الثانى توكيد والهيجا بالقصر
هنا والاكثر فيه المد الحرب ولا يعطف فى التحذير والاغراء الا بالواو خاصة لان المراد منهما الجمع والاقتران
فى الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلوة جامعة بنصبهما
فنصب الصلوة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلوة وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل
فى الصلوة جاز لعدم العطف والتكرار ويجوز برفعهما على الابتداء والخبر وبرفع الاول على الابتداء وحذف
الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثانى على الخبرية لمبتدا محذوف والى الحكم الاخير
اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به فى كل ما قد فصلا والله اعلم هنا باب اسماء الافعال
وهل هى اسماء لالفاظ الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او اسماء للمصادر النائبة عن الافعال او
هى افعال اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثانى صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة
وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسماء لالفاظ الافعال
لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء المعانى الافعال
موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء
للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو فى موضع نصب
وهو قول المازنى وطائفة والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع له من الاعراب واسم الفعل ما ناب
عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم نائب عن فعل ماض وهو افترق وصه فانه اسم نائب عن فعل
امر وهو اسكت واوه فانه اسم نائب عن فعل مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل
الذى هو نائب عنه من الحدث والزمان والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا لا غير معمول لعامل فتنقض العاملية

او المفعولية

او المفعولية فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل فى المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل
اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النائبة عن افعالها نحو ضربا
زيدا فانه نائب عن اضرب واقايم الزيدان فانه نائب عن يقوم فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل
فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب واقايم مرفوع بالابتداء واسم الفعل وروده بمعنى
الامر كثير كصه ومه وآمين فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى
قاله فى شرح الشذور وتبعا لغيره ورد بان ذلك غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى وآمين
بالمد وبالقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى استجب ونزال بالنون والزاء والبناء على الكسر بمعنى انزل
وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثى تام متصرف ولا ينقاس فى غيره وشذ دراك من ادرك وبدار من
بادر قال بدارها من ابل بدارها واجاز ابن طلحة بناءه من افعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعلى التعجب
من افعل وشذ قرقار بمعنى قرقر اى صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش ان يقال دحراج وقرطاس قياسا
على قرقار ولا يجوز من هب ودع وهاب ووداع الجمود ولا كوان قايما النقص ويجوز من التامة ولم يقل المبرد
شيئا من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الاسماء ورد بانه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد وكان
حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل وبنو
اسد تفتحه اتباعا وتخفيفا وروده بمعنى الماضى والمضارع المبدوء بالهمزة قليل كشتان وهيهات فشتان
بفتح النون وفى فصيح ثعلب ان الفراكان يكسرها بمعنى افترق كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشرى بكون
الافتراق فى المعانى والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل فى غير
ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى
وهيهات حكى الصغانى فيها ستا وثلثين لغة هيهات وايهات وهيهات وايهان وهايهات
وايهات كل واحد من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحدة منها منونة وغير منونة
فتلك ست وثلثون وحكى غيره هيهاتا وايهاك بكاف الخطاب وايهاء وايهاه وهيها فهذه احدى واربعون
لغة وكلها بمعنى بعد واوه واف فاوه بمعنى اتوجع واف فيها اربعون لغة ذكرتها فى صدر الكتاب وكلها
بمعنى اتضجر ووا ووى وواها الثلثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقوله تعالى وى كانه لا يفلح الكافرون فوى اسم فعل

مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة اى اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل
وسيبويه وقال ابو الحسن وى بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فيهما كلمتان
وقال الكسائى وى محذوف من ويلك قال عنترة ولقد شفا نفسى وابرا سقمها قول الفوارس ويك
عنتر اقدم فيهما كلمة واحدة وقول الشاعر وا بابى انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب او زنجبيل
وهو عند الطيب فوا اسم فعل بمعنى اعجب وبابى جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر التاء مبتدا مؤخر
وفوك بكسر الكاف مبتدا والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة فى الاسنان ويقال برد
وعذوبة كذا قال الجوهرى وكانما ذر بالبناء المجهول خبر فوك وهو من ذرذرت الحب بالذال المعجمة والزرنب
بالزاء كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الاترج وورقه كورق الطرفا وقيل كورق الخلاف وقول
الاخر وهو ابو النجم على ما قال الجوهرى واها لسلمى ثم واها واها هى المنى لو اننا نلناها فواها اسم فعل
بمعنى اعجب قال الجوهرى اذا تعجبت من طيب شئ قلت واها له اى ما اطيبه والى ذلك اشار الناظم بقوله ما
ناب عن فعل البيتين فصل اسم الفعل ضربان احدهما مرتجل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اى اسما
للفعل كشتان وصه ووى فانها موضوعة من اول الامر اسماء لتلك الافعال والثانى منقول وهو ما
وضع من اول الامر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره اليه وهو اى المنقول بالنسبة الى المنقول عنه
نوعان احدهما منقول من ظرف المكان او جار ومجرور فالمنقول من الجار والمجرور نحو عليك زيدا
فانه نقل عن موضوعه الاصلى واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل
وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول به على حذف مضاف اى الزموا شان انفسكم والمنقول من
ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر
ومن المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان الناظم ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدى من
الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما على حدة وذكر اربعة ظروف واحد متعد وهو دونك
وثلثة قاصرة وهى مكانك وامامك ووراءك وهى منقسمة بالنسبة لما انت فيه ولما تقدمك ولما
تاخر عنك وذكر جارين ومجرورين احدهما متعد وهو عليك والثانى قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان
اليك تاتى بمعنى امسك فتعدى بنفسها قيل وقد يتعدى عليك بالباء كقول الاخطل فعليك بالحجاج

لاتعدل

لا تعدل به احدا اذا نزلت عليك امور وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وشذ مجئ على اسم فعل
مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل بمعنى ليلزم والباب كله سماعى عند البصريين والكسائى يقيس بقية
الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف فى الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ
حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلف فى موضعها من الاعراب فقال الكسائى نصب
على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل بناء على ما كان قبل اقامته مقام
الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختاره الموضح فى
الحواشى فقال الاسم على هذا مثلا اسم اللزوم تقول عليك بمعنى الزامك فالكاف لموضع خفض ورفع انتهى واستفيد
من ذلك ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وفى ذلك خلاف ما صرح به هنا والنوع الثانى
منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيد
فانهم قالوا ارود ارودا بمعنى امهله امهالا ثم صغروا الارواد الذى هو مصدر ارود تصغير الترخيم
فحذفوا الهمزة والالف الزايدتين واوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويدا وسمى تصغير ترخيم لما فيه
من حذف الزوايد والترخيم حذف ثم اقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى المفعول
فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويد فيهما بمعنى ارود وفاعله مستتر
فيه وجوبا لانه نائب عن فعل امر وزيد مفعول به مجرور فى الاول منصوب فى الثانى وتارة منونا غير
ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه
نحو ساروا رويدا اى مرودين او حالا لكون السير رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو
ساروا سيرا رويدا والثانى نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه عن المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد
زيدا بفتح الدال من رويد ونصب الاسم من زيد والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر
كونه مبنيا ولو كان مصدرا لكان معربا والدليل على بنائه كونه غير منون ولو كان معربا لكان منونا
والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثه والدليل على انه تصغير ارواد تصغير
ترخيم كما قاله البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشى على
رود اى على مهل كما قال الفراء لكان قاصرا والنوع الثانى المهمل فعله قولهم بله زيدا اى دعه فانه

فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر
من معناه وهو الترك فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما في ترك زيد بالاضافة الى المفعول اما ما جاء في
الحديث ومن دعهم الجمعة فنادر فهو قبيل بعيد ان نقلوه وسموا به فعله بله زيدا بنصب المفعول وبنا بله على الفتح
وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه نايب عن فعل الامر وبله هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا
والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله المرادفه
لكيف يشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم عليه اى
كيف زيد وبذلك يتم لبله ثلثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روى بالاوجه
الثلثه قول الشاعر يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وقد تاتى لغير
ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا كذا رويد بله ناصبين
ويعملان الخفض مصدرين **فصل** يعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدى واللزوم غالبا فان كان مسماه
لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال جرير فهيهات
هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق تواصله فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل
هيهات الثالث وهيهات الثانى لا فاعل له لانه لم يوت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول
واذا كان مسماه ما لا يكتفى بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق
زيد وعمرو لان الافتراق من المعانى النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدا وان كان مسماه متعديا
كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدا بنصب المفعول كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفي بعض النسخ تراك
زيدا بالتاء والراء مع الكاف وهو احسن لان دراك شاذ لانه من ادرك وتراك مقيس لانه من ترك
ومن غير الغالب آمين وايه فانهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما يتعدى نحو رب استجب دعائى وزدنى
علما والى ذلك اشار الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين افعال
سميت به فيستعمل على اوجه باعتبارها فيعمل عملها فيصل الى المفعول بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد
وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قالوا حيهل الثريد بالنصب بمعنى ايت الثريد وهو خبز مغموس بمرق
اللحم وقالوا حيهل على الخير فعدوه بعلى اى اقبل على الخير وهو ضد الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا

نعم

نعم فيعدى بالباء وحذفوا الساق اى اسرعوا بذكره والمراد به عمر بن الخطاب كما قال الحريرى في المقامة
الناسعة قال وهو اثر يروى عن ابن مسعود رضى الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل
يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه
في العمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واخر ما الذى فيه العمل خلافا للكسائى في اجازته تقديم معموله عليه الحاقا
للفرع باصله واما ما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقوله اى الشخص وهى جارية من بنى مازن ايها المائح ع
دلوى دونكا انى رايت الناس يحمدونكا فمؤول ونأويل الاية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف
وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر
الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح
في شرح القطر وتاويل البيت ان دلوى مبتدا ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى
يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون دلوى منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك
الملفوظة مستندا بقول سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل
لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في شرح القطر واما ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى
لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوى منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق اى تناول دلوى
وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذى ينزل البئر فيملوا الدلو اذا قل ماؤها **فصل**
وما نون من هذه الاسماء النايبة عن الافعال تنوين تنكير فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير في واها
وويها كما التزم تنكير نحو احد وعريب بفتح العين المهملة وكسر الراء وديار بفتح الدال وتشديد الياء
كلاهما مرادف لاحد والمطلق احدا وله استعمالات احدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو احد
عشر الثانى مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من المشركين
استجارك الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا ملازم التنكير
غالبا ومن تعريفه قوله وليس بظلمى في حبت غاية الاكمر وما عمرو من الاحد قاله الموضح في الحواشى وما
لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال بالنون والزاء وتراك بالتاء والراء وبابهما
وهو كل فعل ثلاثى تام متصرف كما التزم التعريف في المضمرات والاشارات والموصولات المعينة اما اذا

اريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات وتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغايب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة
وان رجع الى جايز التعريف كجاء رجل فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقا وما
استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه فعلى معنيين التنكير والتعريف وقد جاء على ذلك صه ومه وايه
والفاظ اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل
ومن رفع التنوين نكرات وبدونه مع ال او الاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذى
ينون منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون
وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن حروف والجميع مبنى على الصحيح وقال الفارسى
وابن جنى ما كان منها ظاهره فالحركة اعرابية نقله الموضح في الحواشى وقال ينبغى ان يقولا به فيما كان مصدرا
نحو رويد وبله انتهى مثلا **باب اسماء الاصوات** والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت
الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها مما لا يعقل
فهى بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه
كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر
والنعيق لا اصل له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهى نوعان احدهما ما خوطب به
ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير واسم الصوت مفرد لعدم
تحمله الضمير وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثانى لزجره فالدعاء كقولهم في دعاء
الابل لتشرب جئ جئ بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالامر من جاء قاله السمين وفي المحكم انهما امر
للابل بورود الماء انتهى يقال جاجات الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهرى عن الاموى
واقره والاسم الجئ على مثال البيع والاصل جا بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت الهمزة الاولى ياء وبقى في
الابل اذا دعيت للعلف هاء هاء والاسم الهئ قال ابو عمرو والهئ الطعام والجئ الشراب قال وما كان
على الجئ ولا الهئ امتداحيكا وكقولهم في دعاء الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول وبالعين
المهملة في الثانى حالكونهما غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف من الياء

لشبهها

لشبهها بالالف قوله حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا يعنى على فعللت وليست فاعلت قال والذى
يدلك على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما انتهى قال والمصدر حيحاء وعيعاء
ابدلت الياء همزة لتطرفها اثر الف زايدة انتهى قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا
شجر وماء عاعيت لو ينفعنى العيعاء والزجر كقولهم في زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وباهمال
السين قال يزيد بن مفرغ الحميرى يهجو عباد بن زياد بن ابى سفيان عدس ما لعباد عليك امارة امنت
وهذا تحملين طليق فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية بها يا عدس
فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة اى امر وحكم وقولنا ما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله وهو
النابغة الذبيانى يا دار مية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الامد فان قوله يا دار مى خطاب
لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله اقوت وخاطب الدار توجعا
منه لما راى من تغيرها وذهب الكوفيون الى ان قوله يا دار مى اسم موصول وبالعلياء صلة والعلياء ما ارتفع
من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه اى يصعد والفاء فيه بمعنى الواو
واقوت بالقاف خلت والسالف الماضى والامد الدهر وقوله وهو امرؤ القيس الكندى الا ايها الليل الطويل
الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل فايها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير
مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلى النوع الثانى ما حكى به صوت مسموع والمحكى صوته قسمان حيوان
وغيره فالاول كغاق بالغين المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشيب لحكاية صوت مشافر الابل
عند الشرب والثانى نحو طاق بالطاء المهملة والقاف حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية
لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية لصوت وقع السيف على
الضريبة وهى الدرقة والنوعان من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتداء في
انها لا عاملة ولا معمولة كما ان اسماء الافعال مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت في انها عاملة غير معمولة
وقد مر ذلك في اول هذا الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فتعين حمل قول
الناظم والزم بناء النوعين فهو قد وجب على نوعى اسماء الاصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب
ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذى اجدى حكاية كقب وربما العرب بعض اسماء الاصوات

بكسر اولهما واصلهما حيحاى وعيعاى

الشيب بعير كان شيب ونقع ميم مشافري ... الابل ... [illegible]

لتركيبه فقط او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته او للمصوت له به فيكون حينئذ مرادا فا
لاسم متمكن فالاول كقوله كما رغت بالحوب الظباء الصوادى يروى الحوب بالوجهين على الحكاية وعلى معنا
اى كما رغت بهذا اللفظ الذى تصوت به وهو حوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل واما
جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهو دعاء الابل لا الزجر هاو الثانى كقوله اذ لمتى مثل جناح غاق
فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله وقعت فى عدس كاف لم ازل قال الموضح فى حواشيه
وهذان النوعان الاخيران ينبغى ان لا يجوز فيهما الا الاعراب انتهى والله اعلم هذا باب نونى التاكيد الثقيلة
والخفيفة لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونن وهما اصلان عند البصريين لتخالف
بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا فى نحو وليكونا وحذفها فى نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع فى الثقيلة
قال سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه نفسه فى ان المفتوحة
انها فرع المكسورة ولها احكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر
الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة انتهى ويدل له ليسجنن وليكونا من الصاغرين
فان امرءة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا ويؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط
لانه مستقبل دائما وسواء فى ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعاء
نحو فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضى لفظا ومعنى مطلقا لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال
وذلك ينافى المضى واما قوله صلى الله عليه واله فاما ادركن احد منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك

ان رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلان معنى واما المضارع المجرد من لام الامر فله حالات احدها ان زد
ان يكون توكيده بهما واجبا اى لا بد منه وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه
اى لام القسم بفاصل نحو تالله لاكيدن اصنامكم فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو
تالله وليس بمفصول من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو
والله لا اقوم والثانى نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ منفى بلا محذوفة اذ التقدير لا تفتؤ وحذف
لا فى جواب القسم مطرد او كان المضارع حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض
كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل فاقسم فى الاية وابغض فى البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما واما لم

الى

يؤكدا بالنون لكونهما لخاص الفعل للاستقبال وذلك ينافى الحال او كان المضارع مفصولا من اللام
بمعموله او بحرف تنفيس فالاول مثل قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون واللام فى لئن موطئة
لقسم محذوف واللام فى لالى موكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرون الى الله
والثانى نحو ولسوف يعطيك على جواب القسم وهو ما ودعك ربك فترضى فيعطيك معطوف
والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوى تبعا للزمخشرى واللام فى لسوف يعطيك للابتداء دخلت
على الخبر بعد حذف المبتدا الآن سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع نون
الموكدة غلط لان ما عليه الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنه فاذا ... عليه
استغنت النون ... لام القسم ... كقوله ... الذى سلمه ... او وجبا الا انه
ابن مالك شاهدا على ذلك ... الثانية ان يكون توكيده بهما قريبا من الواجب وذلك اذا كان المضارع
شرطا لان الشرطية المؤكدة بما ... فاما ترين ... فاما نرين من الناقص ومن ترك
توكيده قوله يا صاح اما تجدنى ... الى ... يا صاحب فحذف المضاف
اليه والمضاف ... ابن ... والمشهور ... صاحب ... وترك توكيد بعد ان يخفف
النون وهو قليل فى النثر وقيل مخصوص بالضرورة الحالة الثالثة ان يكون توكيده بهما كثيرا وذلك اذا وقع
المضارع بعد اداة طلب نهى او دعاء او عرض او تمن او استفهام فالاول كقوله تعالى فلا تحسبن الله
غافلا عما يعمل الظالمون والثانى كقول الخرنق لا يبعدن قومى الذين هم سم العداة وافة الجزر فاكدت
يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو قول الشاعر يخاطب امرءة هلا تمنن بوعد غير مخلفة
كما عهدتك فى ايام ذى سلم فاكد تمن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض واصله تمنين حذفت نون
الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالى النونات وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعهد حال
من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التانيث مضاف اليها وذى سلم موضع بالشام والرابع نحو قول الاخر يخاطب
امراة ايضا فليتك يوم الملتقى ترينني لكى تعلمى انى امرؤ بك هايم فاكد ترينني بتشديد النون الاولى على حد
فاما ترين بعد حرف التمنى والخامس نحو قوله افبعد كندة تمدحن قبيلا فاكد تمدحن بعد حرف الاستفهام
وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة فى اليمن وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة الحالة الرابعة ان يكون

فاما ترعيين من السالم

توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية او بعد ما الزائدة التى لم تسبق بان الشرطية فالاول كقوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية ...
وجملة لا تصيبن خبريه فى موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا ناهية بالظالمين
لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف يكون مع هذا ناهيا ويحتمل لا ناهية واقيم المسبب
مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهى عن التعرض الى النهى عن الاصابة لان
الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد
هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اى واتقوا فتنة مقولا فيها
ذلك والثانى كقولهم فى المثل نظرا اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها فاكد
ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان اصله لا تفرغ منه ما يشبهه والمعنى ههنا اذا مات
الاب سرق الولد شخص فى الدهر فصار كانه هو وقال المصنف واقتصر الموضح فى الحواشى على عجزه فقال هذا مثل
لمن اظهر خلاف ما ابطن والعضة بنجوم وشكيرها شوكها او قيل صغار وورقها يعنى ان كبار الورق انما
تنبت من صغارها اى يظهر من الصغار ما يدل على الكبار وقولهم بجهد ما تجدننه يقال لمن يفعل فعلا
يتالم به ولا بد له منه وهو خطاب للامرءة التى الاصل والمال ... وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن
حملته فعلا فاباه اى لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما ارينك تقوله لمن يخفى عنك امرا انت
بصير به اى انى اراك بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائى قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت
تجمع مغنما وما زايدة فى الاماكن الخمسة وهو لمعنى النفى اى ما يحمدنك وكذا الباقى ولا يقاس عليهن ولا
تحذف ما منهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية
فالاول كقوله وهو ابو حيان الفقعسى يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات يحسبه الجاهل ما
لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف الفا والثانى كقوله
من يثقفن منهم فليس بآيب ابدا وقتل بنى قتيبة شافى فاكد يثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية
ويثقف بمعنى يجد والايب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمس واجب واكثر
وكثير وقليل واقل لان آخرها شبيه بما قبله وما قبله شبيه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد

حج

بالنونين ... الحالة الاولى وهى التى اشار اليها فى النظم بقوله ... مستقبلا
... واما الحالة الثانية وهى التى اشار اليها فى النظم بقوله
او شرطا اما تاليا ... الشرطية لما اكدت بما الزائدة ... كما اكد ... الحالة الثالثة وهى
التى اشار اليها فى النظم بقوله ... وكذا ان ... بعد اداة الطلب ...
... الحالة الرابعة وهى التى اشار اليها فى النظم بقوله ... بعد لا ... لان لا النافية اشبهت
لا الناهية صورة وما الزائدة اشبهت ما النافية كذلك واما الحالة الخامسة وهى التى اشار اليها فى النظم
بقوله ولم وبعد اما من طوالب الجزا ... لم للنفى والنفى اشبه النهى معنى ... ان من ادوات الشرط
لم فى الجزم ولا يؤكد بهما فى غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما ... فى علم ... الان ...
ذلك ان ربما للتقليل والقلة تناسب النفى والعدم والنفى شبيه بالنهى كما علله التفتازانى وقد يؤكد ان جواب
الشرط كقوله ... وهو قليل فى الحفظ عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهى
حيث كان مجزوما غير واجب فصل فى حكم آخر الفعل المؤكد بالنونين اعلم ان هنا اصلين يستثنى
من كل منهما مسئلة واحدة الاصل الاول ان آخر الفعل المؤكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله وآخر المؤكد
افتح تقول فى المضارع ليضربن زيد وفى الامر اضربن يا زيد واختلف فى هذه الفتحة فقال ابن السراج
والمبرد والفارسى بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافى والزجاج عارضة للساكنين وهما آخر الفعل
والنون الاولى ويستثنى من ذلك الاصل الاول ان يكون المضارع مسندا الى ضمير بالتنوين ذى لين
الف او واو او ياء فانه يحرك آخره بحركة تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة او كسرة كما شرحه قريبا واليه
اشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما والاصل الثانى ان ذلك الضمير اللين
يجب حذفه ان كان ياء او واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم
الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو
والنون المدغمة فى الاول والياء والنون المدغمة فى الثانى ثم حذفت الواو فى الاول والياء فى الثانى لالتقاء
الساكنين اما على قول من اشترط فى حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم فى كلمة واحدة فواضح
لانه هنا فى كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة اثقلت واستطالت

وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين
على غير حده اتفاقا وقد يستثنى من ذلك الاصل الثاني ان يكون آخر الفعل المضارع الفا كيخشى فانك تحذف
آخر الفعل وهو الالف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لرفع التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم
بقوله واخشين من اخشى هاتين وفي واو وياء شكل مجانس قفي فتقول يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند
اخشين بكسر الياء والاصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم
حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول والياآن في الثاني وان شئت قلت تحركت
الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين
الواو والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم تحذف الواو والياء لعدم ما
يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين
فان اسند هذا الفعل الذي آخره الف الى غير الواو والياء وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون
لم تحذف آخره وهو الالف بل تقلب ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وسواهما من آخر الفعل الف فاجعله منه
رافعا غير اليا والواو ياء فتقول اذا اسندته الى الظاهر ليخشين زيد والى الضمير المستتر لتخشين يا زيد
والى الالف لتخشيان يا زيدان والى النون لتخشينان يا هندات فصل تنفرد النون الخفيفة باربعة
احكام احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون لئلا
يلتقي ساكنان على غير حدهما ونقل عن يونس والكوفيين اجازته وحجتهم كما قال الحضراوي انه قد يلتقي
ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو انذرتهم ونحو هولاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو
لام را وكاف ها وعين صاد ثم صرح الفارسي في كتاب الحجة ان يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك
بقراءة نافع ومحياي بسكون الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس انه يكسر النون وحمل على
ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمرناهم تدميرا على انه امر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وجوزه
الناظم في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي قال
الشارح ويجوز ان يكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع واما الشديدة فتقع بعدها اي بعد
الالف اتفاقا من البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها

اشار

اشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف كقراءة السبعة ولا تتبعان بتشديد
النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زايدة بعد الف زايدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان
وفتحت في غير ذلك لانها حرف ... ... كما فتحت نون ... هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني
من احكام الخفيفة انها لا توكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان يوتى بعده
بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون التوكيد ... والى ذلك يشير قول الناظم
والفا زد قبلها موكدا فعلا الى نون الاناث اسندا نحو اضربنان يا نسوة وقد مضى قريبا ان الخفيفة لا تقع
بعد الالف وعدل في التعليل عن تعليل ... العرب الفصل بين النونات يعني ... كراهة اجتماع الامثال
والمدغمة والمدغم فيها ليرتب عليه قوله ومن اجاز ذلك فهو يونس والكوفيون فيما تقدم ... ...
... كسر النون فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثالث ... واعترض بان تحريكها ...
عن وضعها ... منع الالف واشار ابن الحاجب الى الجواب بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرع ...
الالف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه
التفتازاني بان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع
الاحكام انتهى ولك ان تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون
وهم القايلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والمخففة ... فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة
من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جار على اصلهم
الحكم الثالث من احكام الخفيفة انها تحذف قبل الساكن والى ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف
كقوله وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسماية سنة لا تهين الفقير علك ان تركع
يوما والدهر قد رفعه فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها واصله
لا تهينن من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف
حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والى ذلك يشير قول الناظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا
كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو الاعشى ميمون واياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد
الشيطان والله فاعبدا والاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف

منعها بعد الالف الخفيفة

الفا وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رايت زيدا ومن ثم كتبت بالالف كما تكتب رايت
زيدا بالالف وقياس من قال رايت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة ان يقول في الوقف على اضربن اضرب
بالسكون وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت ويجب ان يرد ما حذف في الوصل من واو وياء لاجلها
والى ذلك يشير قول الناظم وبعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان
عدما تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني والاصل اضربون
واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت
حذفت النون لشبهها بالتنوين الواقع بعد ضمة او كسرة في نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم
ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح الحضراوي
وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاءني زيد ومررت بزيدي بالاشباع على لغة ازد السراة
ان يقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فيبدل من النون واوا وياء ثم يحذف كما يحذف مع المبدل منه ولا
يرد نون الاعراب وتقول في الفعل الذي هو للرجال اخشوا والمراة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون
ولا تخشين ثم تستثقل واوان اولهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى
بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجهل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل تخشين يا
هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما
ذكره الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس قال الحضراوي واذا وقفت على اضربان واضربنان عند من
جوزهما ابدلت النون الفا فيلتقي الفان فتبدل الثانية همزة كما في حمرا فتقف على همزة ساكنة كذا حكى
سيبويه عنهم ونصه ويقولون في الوقف اضرباء واضربناء فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا
فاذا اجتمعت الفان مد الحرف انتهى والله اعلم هنا باب ما لا ينصرف والخلف في اشتقاقه
هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الصريف وهو
الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الآخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربان
ضرب اقبل على شبه الفعل فمنع ما منع منه وضرب لم ينصرف عنه او من الانصراف الى جهات الحركات
او من الصرف الذي هو القلب اقوال الاسم ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى او الاستعمال بني كما مر في بحث

باب ما لا ينصرف

المعرب

المعرب والمبني ويسمى غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والا اي وان لم يشبه الحرف اعرب ثم المعرب ان اشبه
الفعل في فرعيتين من تسع احدهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى او في واحدة تقوم مقامهما
وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه
الى الاسم في الاسناد منع الصرف كما سياتي بيانه ويسمى غير امكن لعدم تمكنه في الاسمية والا يشبه الحرف ولا الفعل
صرف ويسمى امكن لتمكنه في باب الاسمية وامكن اسم تفضيل وشاوره ... ... والحكم بالحكم
لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ ... من غيره
فلا حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به امكن والى ذلك اشار الناظم بقوله الصرف
اي منبيا معنى به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم شبهه اي الاسم
الحرف والفعل كزيد من المعارف وفرس من النكرات وقد علم من حد هذا التنوين ان غير المنصرف هو الاسم
المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور فيدخل في نحو ذلك نحو جوار واعيم تصغير اعمى ويستثنى من ذلك
نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد لهذا التنوين لانه تنوين مقابلة لنون جمع المذكر
السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخمسة الا التنوين كما
انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف وقال ابن معروف واضع كتاب اغلاط
الزمخشري ما عدا تنوين القوافي يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه انتهى وحيث
منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضيا منعهما
معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة
ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمتنع صرفه بعلة واحدة
وهو شيئان احدهما الف التانيث مطلقا اي مقصورة كانت او ممدودة واليه الاشارة بقول الناظم
فالف التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيفما وقع لان وجود الف التانيث في الكلمة علة ولزومها
منزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السبب الواحد
ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى بالقصر مصدر ذكر وصحراء بالمد ام معرفة
كرضوى بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة وذكريا بالمد علم على نبي ام معرفا كما تقدم تمثيله ام جمعا كجرحى

بالمضموم ... فاء بالمدحج ... ام اسما كانت فتمثيله بصفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند
سيبويه حمرى بالقصر ... سكرى ... للمد ... والجمع بينهما محال وحذف احداهما
ينتقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التانيث
وقلب الاولى ... لفات الغرض المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث
والثانية زيدت للفرق بين مؤنث افعل ومؤنث فعلان ورد بانه يفضي الى وقوع علامة التانيث حشوا
وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين والشيء
الثاني الجمع الموازن لمفاعل او مفاعيل في كون اوله مفتوحا وثالثه الفا بعدها حرفان ملفوظ
بهما او حرف مشدد او ثلاثة اوسطها ساكن بعد الالف ولا فرق في الحرف الاول بين الميم وغيرها كدراهم و
بكسر ما بعد الالف لفظا كدواب ومداري بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلهما دوابب ومداري بالكسر
فيها او ثلاثة اوسطها ساكن ... بالاضافة كمصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه
الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق
المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها
حرفان او ثلاثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد والالف
عوض من احد يائي النسب تحقيقا كيماني وشامي واصلهما يمني وشامي او تقديرا كتهامي فان الالف في
تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض وكانه نسب الى تهم مثل شام بسكون العين او فعل كيمن بفتح
العين او ما يلي الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل
يقال القى عليه عبالته اي ثقله او مفتوح كبراكاء بفتح الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب او مضموم كتدارك
مصدر تدارك او عارض الكسر لاجل اعلال الآخر كتوان وتدان واصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما
قلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض او ثاني الثلاثة محرك كطواعية وكراهية مصدرين او الثاني والثالث
عارضان للنسب منوي بهما الانفصال ومن شرطه ان لا يسبقه الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بالالف
كظفاري ووباري نسبة الى ظفار ووبار قبيلتين او غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر وحوالي
وهو المحتال بخلاف نحو قماري وكراسي فان اليائين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فلبست اليائان

عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم بقوله وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيلا
بمنع كافلا واذا كان مفاعل منقوص المقصد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه الفا فيكون ذلك انفتاح ما قبلها وطوبى
بوزن العصيص فلا ينون بحال اتفاقا وبقدر اعرابه في الالف كعذارى جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى
بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة يحك به المرء راسه وهذا الاستعمال الجمع غالب في الحالب ... كبرى
وباؤه على حالها فاذا خلا من ال ومن الاضافة اجري في حالتي الرفع والجر مجرى قاض ... وسار ... من التنوين
المنصرف فحذف ياؤه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش والفجر
وليال فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه
كالجواري رفعا وجرا اجره كساري واجري في حالة النصب مجرى دراهم في ترك التنوين وظهور الفتحة من غير تنوين
نحو رايت جواري قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وسبب ذلك ان في آخره نحو جوار مر بيد ثقل الكسرة بالياء في آخر آ
لا ينصرف فاذا خلا مما هو فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التخفيف وامكن فيه التخفيف بالحذف
مع التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه
رفعا وجرا استثقالا للضمة والكسرة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها ولم يخفف في النصب لعدم
الثقل ولا مع الالف واللام والاضافة لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام والاضافة
وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله
تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود والا لكان آخره ما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم
مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب الحركة على الياء وان الياء محذوفة لالتقاء الساكنين
وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى اولى لانها لا تظهر
بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع
اليه في الشعر فحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم
عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير
ولا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال الرادي المشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما
نقله في شرح الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف في سبب منع صرفه فقيل انه اعجمي حمل على

موازنه من العربي كقناديل وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنس واختلف في سماع سروالة قال
ابو العباس انها سمعت وانشد عليها عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع
فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول
سروال وقيل انه جمع سروال كشملال جمع شملال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب
من يصرفه وانكر ابن مالك ذكر عليه ورده بانه ناقل يجب قبول نقله وحجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار
الناظم بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع وان سمى شخص بهذا الجمع الذي هو على زنة مفاعل
او مفاعيل او بما وازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل بمعجمة ومهملتين او من لفظ ارتجل للعلمية
مثل كشاجم بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وقال سيبويه انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح
كشاجم كعلابط اسم انتهى ولا خلاف ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم منع الصرف والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيام
العلمية مقام الجمعية فلو طرا تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب
المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح
قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح النوع الثاني ما يمتنع صرفه مع علتين
وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في آخره الف ونون
او موازن للفعل وهو وزن افعل في المكبر وافيعل في المصغر او معدول عن لفظ آخر اما ذو الزيادتين فهو
فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التاء الدالة على التانيث اما لان مؤنثه فعلى باب التانيث المقصورة
كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث له اصلا كلحيان
لكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك
مانعا فيه لتحقق الفرعيتين بفرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود
لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين
المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمراء في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي التانيث في حمراء في بناء يخص المؤنث
وانهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان

امتنع من الصرف اما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الرضي ذكر يعقوب
ان ذلك ضعيف ردي وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يؤخذ بها والثاني وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف
فيه والمنصوص والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان
فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والتقدير في حكم الوجود بدليل الاجماع على منع
صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكي ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث
لكان بالتاء بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة للئيم بهمزة بعد اللام وسيفان بسين مهملة وفاء وثنا
تحتانية فيه للطويل الممشوق الضامر البطن واليان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة التحتانية للكبير
الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المجالسة لا من الندم على ما فات فان مؤنثاتها فعلانة فلذلك
صرفت واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفاء
كافضل او لكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر للعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر بالمد للكبير الانثيين فهذه الانواع
الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل فان وزن افعل اولى بالفعل لان في اوله زيادة
تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى
وانما اشترط ان لا تلحقه تاء التانيث لان ما يلحقه من الصفات كارمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع
لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلي ووزن افعلا ممنوع تانيث بتاء
كاشهلا وانما صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما
للعدد فلم يلتفت لما طرا له من الوصفية وايضا فانه قابل التاء في نحو مررت برجال اربعة والى ذلك
اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو المكان المنبطح من الوادي
واجرع وهو المكان المستوي وابرق وهو المكان الذي فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السوداء
وارقم للحية التي فيها نقط سود وبيض كالرقم مع انها اسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى طرآن
الاسمية وفي الايضاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب تمنع صرف سنة ادهم للقيد واسود سالخ
وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية اي الغيبة
وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارئة فصرفها وصرح ابن جني بان هذه الاسماء كلها تنصرف وتفترق

باب اطحل وباب ادهم من جهة كون باب اطحل صفات خاصة بالابكر الموجود معناها فهم ذلك المعنى وباب ادهم
صفات عامة ويفترق هذان البابان وباب اجدل في الصرف وعدمه فاما ادهم واطحل فاصلهما الوصفية
ثم دارت عليهما الاسمية فلم تقتلهما عن الصرف واما اجدل للصقر واخيل لطاير ذي خيلان بكسر الخاء المعجمة
وسكون الياء جمع خال وهو النقط الخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسمي اخيل لانه يتخيل في لونه
الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف في اشتقاقها فقال ابو علي مشتقة من يافع فاصلها ايفع وقال
ابن جني من خوفة السم دارت عليها الوصف فنقلت فافق على الاول وعينه على الثاني الموطن لامر وقال
غيرها من حلوة الافعوان فلا مثل لقولهم ارض مفعاة اي كثيرة الافاعي فانها اسما في الاصل وفي الحال
فلهذا انصرفت في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها لحظ الوصف بتغير قول الناظم واجدل واخيل وافعى مصروفة
وقد ينلن المنعا للمح معنى الصفة فيها وهي القوة في اجدل والتلون في اخيل والايذا في افعى لكن المنع في افعى
ابعد منه في اخيل واجدل لانهما من الجدل وهو الشدة ومن الخيل وهو الشدة واما افعى فلا مادة
لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح قال القطامي
كان العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فمنع صرف اجدل وهو مفعول لاقين وبازيا
يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف وهو من برني اذا قطا ولى
وقال حسان بن ثابت الانصاري رضي الله عنه ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طايري يوما عليك باخيلا
فمنع صرف اخيل والعرب تتشام بالاخيل تقول هو اشام من اخيل ويجمع على اخايل ومن غير الغالب
أفْعَل نحو أُخَيْل وأُفَيضِل من المصغر فانه لا ينصرف للوصف ووزن الفعل فانه على وزن ابيطر قاله المرادي
تبعا للشارح واما الوصف ذو العدل فنوعان احدهما موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين
وهما مسموعان من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة
فدونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لانه اكثر والصحيح كما
قال الموضح هنا وفي الحواشي ان الثابتين مسموعان في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول
ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل السخاوي انه
يعدل ايضا على فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا وهي معدولة

عن الفاظ العدد الاصول حال كونها مكررة قاله صاحب القوم اي جاوا واحدا واحدا فعدل عن واحد واحد الى
احاد تخفيفا للفظ وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع فمثنى
وثلاث ورباع نعوت لاجنحة او احوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث
ورباع احوال من النساء او اخبارا نحو صلوة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلوة ومثنى الثاني تكرير للاول لا
كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير التاسيسي لانه لو قيل صلوة الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم الفراء انها
الاسماء معارف بنية الالف واللام فعلى هذا هي في الايتين بدل كما قال الحوفي اذ لا تنعت النكرة بالمعرفة
ولا يجيء الحال معرفة الا نادرا ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها استعمال الصفات فيه
التبعية كقوله وحبل كفاها ولم يكفها شلة الرجال ورجال مثلها النوع الثاني في اخر بضم الهمزة وفتح الخاء في
نحو مررت بنسوة اخر والحق منع العدل مع الوصف في هذين النوعين اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع
وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير واخر
من باب اسم التفضيل فان اصله اأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسه
ان يكون في حال تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول نحو
ليوسف واخوه احب الى ابينا منا والثاني نحو قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الى قوله احب اليكم من الله و
رسوله والثالث نحو هند احب الي من عمرو فكان القياس ان يقال مررت بامراة اخر وبنساء اخر وبرجال
اخر وبرجلين اخر بفتح الهمزة الممدودة فيهن ولكنهم في التانيث قالوا اخرى وفي جمع المؤنث المكسر قالوا
اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا اخرون وفي المثنى قالوا اخران وبذلك جاء التنزيل قال الله تعالى
فتذكر احدهما الاخرى فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا فاخران يقومان وانما خص النحويون اخر بضم
الهمزة بالذكر دون ما عداه لان في اخر الف التانيث وهي اوضح من العدل في منع الصرف واما اخرون
واخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب لان اعرابه بالحركات واما اخر بفتح الهمزة فلا عدل
فيه وانما العدل في فروعه وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن وفي جعل
اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي
الصواب ان اخر شابه الافضل من جهات ثلث احدها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يستوي

معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من
هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير الا مع
ال او الاضافة المعرفة فلما خولفت بها عن ذلك كان ذلك عدلا لها استحقته بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا
قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا لانه اخر بالفتح ولم يعدل لا تقول عن الاخر لانه نكرة تجري على نكرة نعتا
ولانه اخر من لما يتبين من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة انتهى وان كانت اخرى
بمعنى اخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى نحو وقالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم لاخراهم جمعت على اخر مصروفا
لانه غير معدول ذكره الفرا ولان مذكرها اخر بالكسر مقابل لاول بدليل وان عليه النشاة الاخرى اي
الاخرة بدليل ثم الله ينشئ النشاة الاخرة والقضية واحدة فليست اخرى بمعنى اخرة من باب اسم التفضيل
والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا تدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس
واحد كقولك عندي رجل واخر وامرة عندي امراة واخرى واخرى وانثى المكسور تدل على الانتهاء فلا يعطف
عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك واذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلثة وهي الوصف
ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند الجمهور لان الصفة
لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني
وابو العباس انه لو سمي بمثنى واحد اخوانه انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة
ثلاثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور
ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف
العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فتخلفه التعريف الذي للعلم
والعدل قايم في الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققه
فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف واما قول ثعلب والفرا وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلث ورباع
معروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في
الاصطلاح النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب تركيب المزج
المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج كبعلبك وحضرموت عليين للبلد وسيبويه

في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب وقد
يضاف اول جزئيه الى ثانيهما تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان
كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان اخر الجزء
الاول ياء كمعدي كرب فانه يقدر فيه الحركات الثلث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلا زم في التركيب
لزيادة الثقل ما كان جايزا في الافراد قال الداني مالك حكاه وقيلا وقال غيره تفتح في النصب وتسكن في الرفع
والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسرة وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه
والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كخمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان
مؤنثا غير منصرف لم يحق فيه الصرف لانه بحركة الوسط ورد بانه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند
اخرين ولجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين وقد يبنيان على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه
وغيره فيفتح اخر الجزئين الا في نحو معدي كرب فيفتح اخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين
والكوفيين وعلى اللغات الثلث وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة اول جزئيه الى ثانيهما وبناؤهما
على الفتح فان كان اخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعدي كرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع والنصب
والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة ام مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادتين
الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله كذاك حاوي زايدي فعلانا سواء كان اوله مفتوحا ام مكسورا
ام مضموما كمروان وعمران وعثمان ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان بفتح المعجمة
والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبايل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن غيلان
واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها اصبهان ابن فلوج بن لمطى
بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الاسماء
في اخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها
وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس
والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها
واذا تمحضت الجهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن او بتبان من التبن او سمان من السمن

بخلاف ... واختلف في ... من صرفه ... الهمزة والياء والنون ... منعه الصرف ... منقول من باب ... على المنع كما قال ابن يعيش واذا
ابدلت النون الزائدة لام ... من الصرف ... حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال ... اصيلان
... ابدلت همزته
الثالث العلم المؤنث ... منعه من الصرف ان كان بالتاء واليه اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا
... كان علم مؤنث ... لوجود العلمية ... ولزوم علامة التانيث
في لفظه وهي ... لم تؤثر في العصمة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة
تقترن بها او زائدا على اربع ثلاثة كزينب وسعاد فنزل الحرف الرابع منزلة تاء التانيث او ثلاثيا محرك
الوسط لفظا كسقر ولظى اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند
واما محرك الوسط تقديرا ... علم امراة ... سابقا ... كما ... بضم الجيم على بلد
لان ... لما انضم الى التانيث والعلمية تحتم المنع ... الثلاثي لانها هنا لم تؤثر
منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم
امرءة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ
من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امرءة لا اسم ذكر ويجوز في
نحو هند ودعد وجمل من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه
نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت احد السببين ومن لم يصرفه وهو اولى نظر الى وجود السببين في الجملة
وهما العلمية والتانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع
احق والزجاج يوجبه اي المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف انتهى
وقال عيسى بن عمر الثقفي وابو عمرو الجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امراة انه كهند في جواز
الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكر
بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر من ثلثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل مخفف
جيئل الثاني ان لا يكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كرباب علم امرءة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها

مذكر انصرف لغلبة ... في المذكر كوطرات وذراعي ... خرين ...
الشرط الرابع ان لا يكون التانيث ... لازم وذلك كتانيث الجميع ... تانيثها يعني
على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكر ... الرابع العلم
الاعجمي فانه يمنع ... المعنى بالعلمية ... اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية ... من الصرف ... علمية
في اللغة الاعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه ... وابن عصفور ... ثر الثلاثي ...
قالون فيصرف على الاول والا انهم لم يستعملوه علما واما المستعمل ... منع الصرف على الثاني لانه
لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزاد على احرف ثلاثة كابراهيم واسمعيل ... ثلاثيا ...
وعجمة اللفظ الجيشه على اصل ما بني عليه الاحاد ... فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التانيث ... لاوا ... لغة
لغة جميع العرب ولا النتقات التي من نقل خلافه ... في شرح الكافية والمراد بالاعجمي ما نقل من لسان غير العرب
باي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابراهيم
والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء
الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل ... ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام كالجيم
والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة والراء بعد النون
او كلمة نحو نرجس والزاء بعد الدال نحو مهندز واليه اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد
على الثلاث صرفه امتنع واذا سمي نحو لجام بالجيم وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء والراء وسكون
النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية
الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد
الراء اقليم باذربيجان مصروفة لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان
وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند والمحرك اي الوسط كشتر
متحتم المنع كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى ابن عمر الثقفي وابن
قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم الموازن للفعل الماضي والمضارع او الامر والمعتبر من وزن
الفعل انواع ثلثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او اعجمي او

تذوّد فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما للمكان وقال الجوهري اسم العنبر بن عمرو بن تميم
وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكنا خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما
لفرس والاعجمي كبقم وبذر للماء والنادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسم القبيلة فلا يمنع
وجدان هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من
فعل فالاختصاص فيه باق والذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل او
تاء المطاوعة كانطلق واستخرج ونحو قاتل وتصالح ما لكونها اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به
القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف
المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن اصله
فلم يستحق الخروج عما هو له الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذين النوعين اقتصر
الناظم فقال كذاك ذو وزن يخص الفعلا او غالب فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة
بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة وا...
الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلثة احوال الباء والعاشرة اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون
الموحدة بينهما سعف المقل حال كون الثلثة اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من
ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن
ابلم الثالث الوزن الذي الفعل به اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في
الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اصابته رعدة
واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى وهي في موازنهما من
الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب دالة على المتكلم فكان المفتتح باحدهما من الافعال
اصلا للمفتتح بهما من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة
الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرء علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي
الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا في الاحوال الثلثة ولم يبق على حالة واحدة ففارق الفعل بكون حركة عينه
تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع

مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال
فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل و بالنقل فقط في بيع وصارت صيغة رد بمنزلة صيغة
قفل بضم القاف وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة ديك بكسر الدال وسكون الياء آخر
الحروف وبالكاف وجب فيها ذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء حال كونه مخففا من ضرب
بضم الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد
التسمية هل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك لو سميت بضرب بضم اوله وكسر ما قبل آخره ثم خففته بتسكين
ما قبل آخره فاذا فعلت ذلك انصرف ايضا عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك
وخالفه المبرد والمازني ومن وافقهما فمنعوه من الصرف لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد
الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو الب بالضم في الباء الموحدة فيما رواه الفراء جمع لب بضم اللام
وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على الب قليل والاكثر ان يجمع على الباب بنات الب عروق
في القلب تكون منها الرقة والب حال كونه علما ينصرف لانه قد باين الفعل بالفك قاله ابو الحسن الاخفش
وخولف فمنع سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كاكتب ولان الفك رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح
استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد به في
التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كضبب البلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى كفاعل نحو كاهل
علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امرا من ضارب الا انه في الاسم اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن
هو موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر
الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول كالامر
من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل ان خلاف عيسى
انما هو في المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل
ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف اذا كان نادرا من فاعله واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم
بن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وجه الحجة منه ان جلا فعل
ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون

يستحق عاقلا من قولك زيد جلا اي هو فيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب الحكايات فهو وفاعله جملة
محكية كقوله نبئت اخوالي بني يزيد فيزيد مستحق بمن قولك المال يزيد فيه ضمير مستتر والدليل على
ذلك رفعه على الحكاية ولا لو كان مجردا عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل الخاص
ويحتمل ان يكون ليس بعلم بل هو وفاعله جملة في موضع خفض صفة لمحذوف اي انا ابن رجل جلا الامور اي
كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير واما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف
بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في كما تقدم في باب النعت هنا وقد قال سيبويه ان قول
عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعيسب وهو فعل امر من الكعسبة وهو العدو
الشديد مع تقارب الخطا السادس العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى باتفاق وارطى على الاصح حال كونهما
علمين فانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه الف الالحاق بالف التانيث في الزيادة
والموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحق به كحاميم اسم رجل
فانه عند سيبويه ممنوع من الصرف لشبهه بما يلحق الوزن والامتناع من الالف واللام فلما اشبه الاعجمي
عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف وقيل
ان ارطى افعل فامتنع من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما لم يمنع الصرف مع
الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق
لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة الالحاق منقلبة عن ياء لا عن الف وهمزة التانيث منقلبة عن
الف لا عن ياء فافترقا فالحكم لاجل افتراقهما في التقدير بهذا علل ابن ابي الربيع وايضا فان الحرف
اذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة في صحراء فانها بدل من الف التانيث واذا كان منقلبا عن غير
مانع لم يمنع كهمزة علباء والعلقى نبت والارطى شجر وبقي عليه الف التكثير كقبعثرى ومن ادخلها في
الف الالحاق فقد سهى اذ ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق به السابع المعرفة المعدولة عن اصلها
وهي خمسة انواع احدها فعل بضم الفاء وفتح العين في التوكيد وهي جمع وكتع من تكتع الجلد اذا اجتمع
وبصع بالصاد المهملة من البصيع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول
العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فانها على الصحيح معارف بنية الاضافة الى

ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن
عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان السعدي من اصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهي اعلام على
الاحاطة لما تتبعه وابدى بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال
وليس يعني جمع بعلم لان العلم اما شخصي او جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي
مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل انتهى قلت علم الاحاطة من قبيل
علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ادكار توفيقه بالقاعدة وهي انه لا يعتبر في منع الصرف من المعاني
الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم في اول الكتاب واما العدل
فانها معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما
كصحراء ان يجمع على فعلاوات كصحراوات صحراوات واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعا
مؤنث اجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاء ابى
على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور معدولة
عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة مفردها لان فعلاء افعل كحمراء واحمر فانهما يجمعان على حمر وقال
آخرون معدولة عن فعالى من جهة ان مفردها اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع
المذكر بالواو والنون شرط فيه اما العلمية او الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم
وابنه منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا ابطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو
والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتاء ولان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان
مؤنثا لافعل صفة كحمراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع واخواته ليس
كذلك واليها اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد الثاني من المعدول سحر
اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه ممنوع من
الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت
صرح به في التسهيل وقيل لشبه العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور
وفي كلام الموضح ايماء اليه واما العدل فان صيغته معدولة عن السحر المقرون بال لانه لما اريد به معين

كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي
والشلوبين الصغير معرب مصروف واختلفا في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال
الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو مبني
على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورده بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع
نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كالجنيب في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان
جائز الاعراب جواز حين في قوله على حين عاتبت المشيب لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه
عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل
في الاسماء ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن
معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين
استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليه معنى آخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور
عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية
ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه
من المبهم فانه ينصرف اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من
المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا
وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال والاضافة فانه ينصرف اتفاقا نحو
جئتك يوم الجمعة السحر او سحره واليه اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا
يعتبر الثالث من المعدول فعل بضم الفاء وفتح العين علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة
ظاهرة غير العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كثعلا نحو عمر ما ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من
ذلك عمر ومضر وزفر وقثم وزحل وجشم وجحى وقزح وعصم وجما ودلف وهدل وبلع وثعل فانهم
قدروه معدولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف وامكن العدل دون غيره فان
الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت في الاعلام النكرات بخلاف عمر مع
ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق وكجمع

وكتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكآخر فانها معدولة عن آخر بفتح الهمزة والخاء والمد
وفائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن افعل نحو
ثعل فان ورد فعل مصروفا حكم بعدم عدله كادد واما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث
باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه اي العدل قد امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لتكلف دعوى
العدل ويؤيده اي اعتبار التانيث انه اي طوى يصرف باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه لما
انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما من فعل الوارد جمعا كغرف وقرب واسم جنس كصرد
ونغر او صفة كحطم ولبد او مصدرا كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما
سمع مصروفا كادد وعما لم يسمع فيه صرف ولا منع صرف فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل
في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما او ليس بجيد قاله الخضراوي وبقوله وليس
فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه الرابع من المعدول فعال بفتح الفاء علما للمؤنث
كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة وهو تميم بن مر بن اد بن طابخة بن الياس من مضر فانهم
يمنعون صرفه واختلف في علة ذلك فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة وبه جزم الموضح ان الغالب
على الاعلام ان تكون منقولة وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب ويرجحه انهم لا يدعون
العدل في نحو طوى كما تقدم فان ختم فعال علما للمؤنث بالراء كسفار اسم الماء من مياه العرب ملحوظ
فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه اسم لماءة وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام
في اعلام المؤنث والماء مذكر ووبار اسم القبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم اي من بني تميم قال الفرزدق
متى تردن يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجيز المعورا وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم
الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل وقد اجتمعت اللغتان الاعراب
والبناء في قوله وهو الاعشى ميمون المرتو ادما وعاد اودى بها الليل والنهار ومر دهر على وبار
فهلكت جهرة وبار فبنى وبار الاولى على الكسر واعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل
ان يكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير الاحرف للطلاق ووبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة
على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبادت وقال اولا هلكت

حمل النقيلة وقالوا يا بو واعط هالمهلها بلا شاهد غير على لغة الاعراب وحول هذا يكتب ابوها بالواو او بالالف
كما يكتب ساروا وارزم اسم قبيلة عادتها وبي بها الى اهلكها واهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها
له بنزال في التعريف والعدل والوزن والتانيث كقوله وهو لجيم بن صعب في امراته اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين واذا سمي باب حذام مذكر زال
موجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الآن مؤنثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من صرفه
قال سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكر انما يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر
معرفة مؤنث وبني لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل
والوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشما عند تميم الخامس من
المعدول امس اذا كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يقترن بالالف واللام ولم يصغر
ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي يليه
يومك معدول عن الامس المعرف بال فيقولون مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس ومارايت
زيدا مذ امس بالفتح فيهما كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا عجايزا مثل السعالي خمسا فامس مجرور بالفتحة والالف
فيه للاطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء خلافا للزجاج ووهمه الموضح في ذلك في شرحي القطر والشذور
وزعم بعضهم ان امسا هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عايد على المصدر المفهوم منه اي مذ امسا
هو اي المسا وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بني تميم وجمهورهم يخص ذلك الاعراب الممنوع الصرف
بحالة الرفع خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجاء ان عن
باس وتناس الذي تضمن امس فرفع امس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن
يعن اذا عرض ويروى عز بالزاء بمعنى غلب وتناس امر من التناسي وهو ان يرى من نفسه انه
نسيه والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا في الرفع والنصب والجر على تقديره مضمنا معنى اللام المعرفة
قال اسقف نجران او تبع بن الاقرن منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي وطلوعها
حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس اليوم اعلم ما يجيء به ومضى بفضل قضائه امس فامس فاعل مضى
وهو مكسور كما ترى والقوافي مجرورة ومكسورة كما انشدتها ولا يعارض هذا رفع امس بتضمن في البيت

الباقي

السابق لان لمخالفتها للغتين لا تصادم الاخرى فان اريد بامس يوم ما من الايام الماضية مبهما او جمع جمعا
من الاموس او عرف بالاضافة نحو امس يوم الخميس او عرف بالاداة نحو الامس او صغر نحو اميس او كسر نحو
اموس فهو معرب اجماعا اعراب المنصرف وان استعمل المجرد من ال والاضافة والمراد به معين ظرفا
فهو مبني اجماعا لتضمنه معنى الحرف **فصل** يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد اربعة اسباب الاول ان يكون
احد سببيه المانعين له من الصرف العلمية ثم ينكر فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو التانيث
او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الف الالحاق المقصورة تقول رب فاطمة وعمر
وعمرو ويزيد وابراهيم ومعديكرب وارطى لقيتهم بالجر والتنوين وهذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبي
منع صرفها وهو العلمية والى ذلك اشار الناظم بقوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا ويستثنى من ذلك
المصروف ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف للوزن او الزيادة
وعود الوصف الاصلي بناء على ان الزائل العايد كالذي لم يزل وخالفه الاخفش في الحواشي على كتاب سيبويه
فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال
المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفته سيبويه ووافقه في كتابه
الاوسط وان اكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى السبب الثاني
التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير في تصغير احمد وعمر فان الوزن والعدل
زالا بالتصغير فيصرفان لزوال احد السببين اما زوال الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال
الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت اذا لم يكن
معتادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلانهم
انما ارتكبوه حفظا للقاعدة لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان
ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تحلئ بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام والهمزة
اخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر اسما لكونه علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا
لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية ووزن الفعل فانه يقال في تصغيره تحيلئ بضم اوله وفتح
ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج وتبيطر السبب الثالث ارادة التناسب للمنصرف

كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لمناسبة اغلالا وقواريرا قواريرا بصرفهما وصلا لمناسبة الاول
اخر ساير الايات والثاني الاول وقد صرفه قال الحلبي ونحوه قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا بصرفهما لتناسب
ودا وسواعا ونسرا وافاد بهاتين القراءتين انه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين
وان الصرف في ذلك للتناسب لا على لغة من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا والحمل على قول من زعم ان
صرف ما لا ينصرف جايز مطلقا على لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسرة كقوله اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم
عصايب طير تهتدي بعصايب والقوافي مجرورة او بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس ويوم دخلت الخدر
خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين وهي بضم العين المهملة وفتح النون وفاء
تصغير فيه تاء تانيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة
وسكون الدال الهودج قاله الاعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك تصيرني راجلة
اي ماشية لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي ان يحمل كلامهم في امثال ذلك على انه يجوز للمضطر ان
يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف
لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة
حكاها الاخفش وقال كان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام
واجاز الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان
يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع
واباه ساير البصريين اي باقيهم واحتج عليهم بنحو قوله وهو الاخطل طلب الازارق بالكتائب اذ هوت
بشبيب غايلة النفوس غدور فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد راس
الخوارج الازارقة وبالغ في امره حتى ادعى الخلافة وتسمى امير المؤمنين وكانت زوجته غزالة وايضا خارجية
وكانت شديدة الباس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع ازرق بزاء فراء مفعول
طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر اطمعه
وغره والغايلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غايلة فاعل هوت وعن ابي
العباس احمد بن يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتاخرين

بين ما

بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا
في العلم وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية
وغيرها وهو جار على اصلهم فانهم يدعون ان الفعل اصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي
الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون
السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان
الامر ليس كذلك والى المسايل الثلث اشار الناظم بقوله ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف
قد لا ينصرف **فصل** المنقوص وهو الذي في اخره ياء ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف ان كان غير
علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باتفاق سواء كان جمعا لا نظير له في الاحاد ام مصغرا فالاول كجوار
فان مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف
ووزن الفعل وهو ابيطر بناء على ان وزن افعل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا
ان كان علما كقاض علم امراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي وكيرمي علما فان مانعه
من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاء جوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف
الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر واليه اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار
يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى بن
عمر من البصريين والكسائي وابي زيد والبغداديين فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة
جرا فيقولون في الرفع جاء جواري واعيمي وقاضي ويرمي باثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها
الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري واعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما يفتح في النصب احتجاجا
بقوله وهو الفرزدق قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى
علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والفه للاطلاق وخلقا بفتح الخاء
المعجمة واللام وفي اخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح الميم المتجافي المنكمش وقال
عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطا في فتح الياء من يعيليا ورد بانه من اجراء المعتل
مجرى الصحيح في الشعر وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في غير العلم لما بلغه مقالة عبد الله

ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم

تجافى لم يرم مكانه والمنكمش

الدكوكحلوكان عبد الله مولى هجية ولكن عبد الله مولى موالي فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان
القياس ان يقول مولى موال كجوار في الجر اي وفي الرفع في قوله ارفع المضارع لجمع النحويين مولى انه اذا
تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع
له ما هو على اقوال اصحها قولهم ان رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفرا وغيره من حذاق الكوفيين
والاخفش واليه اشار الناظم بقوله ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم لا رافعه حلوله محل الاسم
خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه لن ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها
فليس حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من
الكوفيين والزجاج من البصريين ولهذا رد قول الفرا بان التجرد امر عدمي والعدم لا يكون سببا لوجود
غيره واجيب بان التجرد وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض
قول البصريين بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس
حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس واجيب بان الرفع استقر
قبل دخولها في التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل آخر واعترض قول الكسائي
بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج
كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه واجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة
لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه ونواصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين احدها لن وهي
لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية تنتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا
موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب
مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا ولا لكان ممكنا لا محالا ولا يقتضي
لن تابيد النفي خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتابيد للزم التناقض بذكر اليوم في قوله
تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله ولن يتمنوه ابدا ولم يجتمع مع ما هو لانتهاء
الغاية نحو قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وتابيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارج لا من
مقتضيات لن ولا يقتضي تاكيده اي النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم

محتمل لان تريد بذلك انك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم
في عدم افادة التاكيد والتابيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها للدعاء خلافا لابن السراج
وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال لاحتمال ان يكون
خبرا ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك خبرا منه تعالى ان لا يظاهر المجرمين
جزاء لتلك النعمة التي انعم بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختاره في المغني وغيره وبابي لن الدعائية
كما كانت لا كذلك وفاقا للجماعة والمحتمل قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى
وهي بسيطة على وضعها الاصلي عند سيبويه والجمهور وليس اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا
خلافا للفرا وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا وبرده ان الابدال لا يغير حكم المبدل
فيجب له معنى وان المعهود انما هو ابدال النون الفا كسفعا لا العكس ولا اصلها لا ان فتكون مركبة
من لا النافية نظرا لمعناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا للحلق وبالالف والا
الساكنين خلافا للخليل والكسائي والخاورنجي وحجتهم قرب لفظها منهما وان معناها من النفي والتخلص
للاستقبال الحاصل فيهما وقد جاءت على الاصل في الضرورة انشد ابو زيد لجابر الانصاري يلمن يتلق
فان العيش حلو الى كانه عسل مشوب يرجي المرء ما الان يلاقي ويعرض دون ابعده الخطوب اي لن
يلاقي ورد عليهم باربعة امور اقواها انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلو لا وقد لا
احدها كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب الثاني كي المصدرية وهي
الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تاسوا او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك
حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي تعليلية فاما المصدرية فناصبة
بنفسها كان ان المصدرية كذلك واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما في النثر
وقد تظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر وتخدعا وسياتي وما ذكر من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة
هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولك جئتك لكي تعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة
دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد اللام
كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما

وهو يرد قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي يفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج
ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب
وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير
وجوه يومئذ ناضرة كيما فيعود اي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على
ان الحافظ الشهاب بن حجر قال الراقع على حذفه ويتعين المصدرية ان سبقها اللام نحو لكيلا تاسوا
لئلا يدخل الجار على الجار ويتعين التعليلية ان تاخر عنها اللام او ان فالاول نحو قوله وهو عبد الله
بن قيس الرقيات كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتاخر اللام من لتقضيني عنها
وتقضيني منصوب بان مضمرة واما حكاية الاخفش لكيما ان اضربك بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة
وكي جارة مؤكدة للام كما اكدت الكاف في ليس كمثله شيء ومثل ما بالجاف في مثل كعصف ماكول والثاني
نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافا للزمخشري فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك
كيما ان تغر وتخدعا فكي هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك مفعوله
الثاني وتغر بضم الغين المعجمة والراء المهملة ويجوز الامران المصدرية والتعليلية ان فقد سبق
اللام وتاخر ان او وجدا فالاول كما في نحو كي لا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان
لم يقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الاول منصوب بنفس كي وعلى الثاني بان مضمرة بعد كي
والاولى ان تكون مصدرية كما ذكره الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في قوله اردت لكيما ان تطير
بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي تحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتمل ان تكون
تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية فان مؤكدة لها في المعنى السبك وان كانت تعليلية
فاللام مؤكدة لها بمعنى التعليل وكونها تعليلية اولى من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بجار اسهل
من تاكيد حرف مصدري بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة
الخلقة مفعول ثان لتتركها والبيدا بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر التي تبيد اي تهلك
من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها الناصب الثالث ان المصدرية وتقع في موضعين
احدهما في الابتدا فتكون في موضع رفع على الابتدا نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى

غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع
نصب على المفعولية في نحو فاردت ان اعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي
اطمع ان يغفر لي خطيئتي اصله في ان يغفر لي فحذف في فنصب ما بعدها وابقى على جره واكثر العرب يجزم
اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها اي المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي واليه
اشار الناظم بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان
يتم الرضاعة برفع يتم والقول بان اصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا
واستصحب في الخط ولم يجمع باعتبار معنى من تكلف وكقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان
لا تشعرا احدا فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت
الثانية وبعضهم اعملها المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم
من ان ان هذه مصدرية مهملة المتصرف هو قول البصريين وزعم الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ
اتصالها بالفعل هو الخبري والقياس فصلها منها بقد او احدى اخواتها وتاتي ان مفسرة بمنزلة اي وزائدة
دخولها وخروجها سواء ومخففة من ان المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط
يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو
فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع وانطلق الملا منهم ان امشوا اي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق
هنا المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء
نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل كذا لان الجملة السابقة
فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا
يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تاخر الجملة بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير وليس من
التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الخضراوي في القواعد الصغرى وعن الكوفيين انكار
ان التفسيرية البتة قال في المغني وهو متجه لانك لو قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت
كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان لم تجده مقبولا
في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره والزائدة هي التالية لما التوقيتية

نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو اغنى اليشكرى
كان ظبية تعطو الى وارق السلم فيمن جر ظبية اى كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق
اسم فاعل من ورق الشجر يورق مثل اورق والسلم بفتحتين شجر له شوك او الواقعة بين فعل القسم
ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا
وما بالحر انت ولا العتيق اى اقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور
انها في القسم حرف جيء به لربط الجملة المقسم بها بالجملة المقسم عليها [illegible] والحروف الرابطة ليست كذلك
قاله في المغني او الواقعة بعد [illegible] في حجر الكرام فهذه اربعة
مواضع والكثير [illegible] الواقعة بعد لما [illegible] بين الكاف ومجرورها [illegible] في غير
ذلك وانما تنصب المضارع بشروط [illegible] ان لا تنوب [illegible] على اقله
ولجيب [illegible] ان مصدرية [illegible] والاصل [illegible] لم يعمل الزائد لعدم
اختصاصها بالافعال [illegible] الاسم [illegible] المخففة من
[illegible] الواقعة [illegible] على [illegible] ان يكون
[illegible] اذن [illegible] نحو قولهم
[illegible] قال سيبويه [illegible] النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة تجرى مجرى قولك
[illegible] فلا [illegible] بالنصب او بعد ظن
[illegible] الرفع [illegible] الظن ان يكون ناصبا اجراء
للظن [illegible] والنصب [illegible] ولهذا اجمعوا
عليه اى على النصب في [illegible] حسبوا ان لا تكون فتنة
غير ابي عمرو والاخوين حمزة والكسائي [illegible] لوجود الفصل بين ان
والفعل بلا وانما لم يقرءوا بالرفع [illegible] ان التقويل [illegible]
بعد افعال الشك واليقين على [illegible] ان لا يقوم [illegible]
اذا اردت اليقين مثل افلا يرون ان لا يرجع [illegible] وحسبوا ان لا تكون فتنة

معنى

تنفع

خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى [illegible] ان الواقعة بعد الفعل ولا اجراء غيره مجراه
الفعل الواقع بعدان الواقعة بعد [illegible] فالعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره مجراه والنوعان عند سيبويه
جائزان و[illegible] والفراء وابن الانبارى ينصبان بعد العلم الصريح والى النواصب الثلاثة اشار الناظم بقوله
انصبه [illegible] بعد ظن [illegible] الرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان
فهو مطرد ومن غير الغالب [illegible] ان الحمد لله رب العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة
ولم تقع بعد علم ولا ظن [illegible] الرابع اذن [illegible] لامركبة [illegible]
البسيطة [illegible] الناصبة [illegible] جواب
وجزاء [illegible] سيبويه [illegible] الاكثر وقد تتمحض
للجواب [illegible] تقول اذن اظنك صادقا [illegible] الشرط
والجزاء اما في الاستقبال او في الماضي [illegible] الجواب ان تقع في كلام بعد
من كلام آخر [illegible] سواء [illegible] الجزاء ان يكون
مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر [illegible]
قالوا وشرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر [illegible] الجواب [illegible]
حشوا في الكلام بان اعتمد [illegible] ان يكون سابقا
بعدها [illegible] الثاني ان يكون [illegible]
الثالث ان يكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او مقدر [illegible]
عادلى عبد العزيز بمثلها وامكننى منها اذن لا اقيلها [illegible] اذن لم تتصدر لكونها
قسم مقدر [illegible] جواب الشرط محذوف [illegible] بين القسم وجوابه
لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغنى [illegible] حيث قال القائل التي قالها عبد
العزيز [illegible] كثيرا امتدح عبد العزيز بن مروان [illegible] فقال لاحق على

امدح [illegible]

اعطاك [illegible] ان تكون كاتبا [illegible] فلم يجبه الى ذلك [illegible] عاد الامير الى تمنيتى
وامكننى منها [illegible] وامنحه [illegible] ان اكون كاتبا عنده كما فعلت اولا لعبد العزيز

هذا الجواب السيد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وما قوله لا انثنى فيكون ثم شطر الى اذن اهلك او الطير
بنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة اولا ضرورة والخبر اى خبر ان
محذوف اى انى لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه ثم استونف باذن فنصب وجملة الوجلة هذا اعتراض
بين اذن وما هو جواب له والاصل لا انثنى كى اذن اهلك وذهب الطرالى منهم الى العطف [illegible] الشطير
[illegible] العرب [illegible] الاصول البعيد وهو مفعول ثان لتتركونى [illegible] الشرط اشار الناظم
بقوله [illegible] فان كان السابق عليها اى على اذن واو او فاجاز للبيب [illegible] فالرفع
للجبار [illegible] العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض [illegible]
المعطوف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها وقد قرى في الشواذ واذن لا
فاذن لا يوتوا بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابى ابن كعب
والغالب الرفع وبه قراءة السبعة فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد
عطف وقعا قال في المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت
العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم
العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف ولان المعطوف على الاول اول انتهى الامر الثاني
ان يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب واليه اشار الناظم بقوله ونصبوا باذن
المستقبلا فيجب الرفع نحو اذن يصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لان الحال ولا مدخل في الحال كما
تقدم آنفا الامر الثالث ان يتصلا اى ان يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما

[illegible]

بعدها والى ذلك اشار الناظم بقوله في النظم والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار اليه
بقول النظم او قبله اليمين كقول [illegible] والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم
باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب كما لم يمنع من الجر في قولهم
ان الشاة لتجتر فتسمع صوت [illegible] اوعية واشتريته بوالله الف حكاه ابن كيسان
عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او عديله فانه جزء من الجملة فلا يقوى اذن معه
على العمل فيما بعدها واغتفر في المغنى الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ

الفصل

الفصل بالنداء او الدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند
هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها
غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتاخيرها عنها
وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع
المضارع بان مضمرة وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنى
او معنى [illegible] اولها والثاني لم دون غيرهما من ادوات النفى نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن
الله ليغفر لهم ليظلم وليغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا بالام واللام متعلقة بمحذوف
[illegible] وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهما وقد
صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال سموت ولم يكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب فهذا
عندهم ما قدروه من قولك ما كان زيد مريدا للفعل او مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله لقد
عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة لا اسمع لزم تقديم
معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجي ذلك في صريح ان في قوله كان جزاني بالعصا ان اجلدا
اى الجواب واحد وعلة امتناع ذكران بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل
فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهارها
ان يشترط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ورد بان يفترى في تاويل
مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة
والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريدا ونحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا
يختص بكان بل يجرى في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن قياسا على
كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفى نحو ما جاء
زيد ليفعل كذا وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام باسم الخاص لان الجحود عبارة عن انكار الحق
لا عن مطلق النفى والنحويون اطلقوه وارادوا الثاني والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد نفى
كان حتما اضمرا الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا صلح في موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او

تحقيق حتى أي حتى تتحقق وقوله لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر
على أدرك أو يصلح في موضعها إلا الاستثنائية نحو لا يعطيه أي الحافظ أو يسلم أي إلا أن يسلم وقوله وهو
زياد الأعجم وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصح
هنا معنى إلى لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة
بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في أطراف الأنابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله
إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي نشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل
صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يتركها
ذلك إلا أن يستقيم وأن والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد
من الفعل المتقدم أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منه لحقي وليكونن استسهال مني الصعب أو إدراك
المنى وليكونن قتل منا أو إسلام منه وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها وإليه أشار الناظم
بقوله كذاك بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أن خفي الموضع الثالث بعد حتى الجارة إن كان
الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فتفيء مستقبل باعتبار زمان
التكلم بالأمر بالقتال والقائل إلى المخاطب به أو مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار زمن التكلم نحو وزلزلوا
حتى يقول الرسول فإن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الإخبار وقصه علينا إلا أنه
مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية
وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى الغائية وذلك
إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لأسيرن حتى تطلع الشمس إذا عرفت ذلك فالمثال الأول من أمثلة
الموضع ما يصلح للمعنيين معا فيحتمل أن يكون المعنى كي تفيء أو إلى أن تفيء والمثال الثاني حتى فيه
بمعنى إلى خاصة أي إلى أن يقول الرسول وإلى هذا الموضع أشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا إضمار
أن حتم وبرفع الفعل بعدها إن كان حالا أو مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة تم الكلام قبله نحو مرض
زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال لأنه في قوة قولك فهو الآن لا يرجى ومسببا عما قبلها لأن عدم
الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول

وقراءة

وقراءة نافع لأنه مؤول بالحال إذ حكى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك فحكى الحالة
المؤولة تفسيره أمره وهو أن يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمن فيعبر عنه بالمضارع
المرفوع وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها ليشاهدها السامع ليتعجب
منها وإنما وجب رفع الفعل بعد حتى عند إرادة الحال حقيقة أو مجازا لأن نصبه يؤدي إلى تقديره بأن
وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وإنما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لأنه لما
لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا لزوال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا
لما فاته من الاتصال اللفظي وإنما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك لأنه إذا ارتفع الفعل
كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فإن فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب
النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب في مثل لأسيرن
حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت إلى البلد حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية
فيهن أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم
السير وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم أن يكون حتى استئنافا مقطوعا بوقوعه وما
قبلها سبب له وذلك لا يصح لأن ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب والثالث
فيه قاله المرادي بخلاف أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما فإن السير ثابت محقق
وإنما الشك في عين الفاعل في الأول وفي عين الزمان في الثاني وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على
أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت
هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفي مسلطا على السبب
خاصة وكل أحد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري بفتح السين حتى أدخلها لعدم الفضلية فسيري
مبتدأ وحتى أدخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر وكذلك يجب النصب في مثل كان سيري
أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة وحتى أدخلها الخبر ولم تقدر الظرف وهو أمس خبرا لكان
بل قدرته متعلقا بنفس السير فإن قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيري أو ناقصة وأمس متعلقا
باستقر محذوف على أنه خبر كان رفعت لأن ما بعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيها ابتدائية وعلامة

كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى وإليه أشار الناظم بقوله وتلو حتى حالا أو مؤولا به ارفعن
وانصب المستقبلا الموضع الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد واو المعية حال كونهما مسبوقين بنفي أو طلب
محضين وإليهما أشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي أو طلب محضين والواو كالفا إن تفد مفهوم مع كا
فالنفي يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فالأول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني
نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا والنفي مع
الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس الباقي والطلب يشمل الأمر والنهي
والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي
مثال الفاء بعد التمني يا ليتني كنت معهم فأفوز ومثال الواو بعده يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب في قراءة
حمزة وحفص ومثال الفاء بعد النهي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومثال الواو بعده قوله وهو أبو
الأسود الدؤلي لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم وشرط النهي عدم النقض بإلا فلو نقضت
النهي بإلا امتنع النصب نحو لا تضرب إلا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه
ومثال الفاء بعد الأمر قوله وهو أبو النجم العجلي يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا والعنق بفتحتين
ضرب من السير والفسيح الواسع ومثال الواو بعده قوله وهو الأعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش أو ربيعة
ابن جشم فيما زعم الزمخشري أو دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري فقلت ادعي وأدعو إن أندى للصوت
أن ينادي داعيان فأدعو مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو وأندى أفعل من الندى بفتحتين وهو
بعد الصوت وللصوت بكسر اللام متعلق به وأن ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر إن وداعيان تثنية
داع فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعائك فإن أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين
معا وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الآية وتمامها
بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم
فتكون من الظالمين لأن فتطردهم جواب النفي وهو ما عليك من حسابهم من شيء وتكون جواب النهي وهو
لا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال إن هذه الآية ظاهرها أن فتكون جواب
فتطردهم أو هما جوابان للطلب والنفي والجواب لإيجاب والشيء الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه

الرضي

النجاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن ومثاله بعد العرض
قوله يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا ومثاله بعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله
فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي
العرض لينا ورفقا وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
وشرط الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فإن الضرب إذا وقع يتعذر سبك مصدر
مستقبل منه والترجي يأتي وقال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو إلا بعد واحد من أربعة
وهي النفي والنهي والأمر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال أبو حيان ولا أحفظه بعد الدعاء
والعرض والتحضيض والترجي فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلا بسماع انتهى واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب
بمحضين من النفي التالي تقريرا بالهمزة ومن النفي المتلو بنفي آخر ومن النفي المنتقض بإلا فالأول نحو ألم تأتني
فأحسن إليك بالرفع إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي وإنما أردت أن تحمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف
بإتيانه إليك وإحسانك إليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره ومعنى قولنا الهمزة للتقرير أنك تحمل
المخاطب على الإقرار بأمر قد كان تقول أضربت زيدا ولا يكون غرضك أن يعلمك أمرا لم تكن تعلمه ولكن أردت
أن تقرره أي تحمله على أن يقر بفعل قد فعله انتهى والمعنى أتيتني فأحسنت إليك على حد قوله تعالى
أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده لأن نفي النفي إثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال إن الهمزة
فيه للتقرير أي بما دخله النفي لا بالنفي انتهى فثبت بهذا أن الاستفهام التقريري يقتضي ثبوت الفعل
فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وإن كان تقريرا
أو لأنه جواب الاستفهام والثاني نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا والثالث نحو ما تأتينا إلا وتحدثنا فإن
معناهما الإثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما أما الأول فلأن زال للنفي وقد دخل عليها
النفي ونفي النفي إثبات وأما الثاني فلانتقاض النفي بإلا ولك في نحو ما تأتيني فأكرمك أربعة أوجه
أحدها أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في إعرابه فيجب هنا الرفع
لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكأنك قلت ما تأتيني فما أكرمك
فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني أن تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها

مستانفا ومعنى اسقينا امرا او تقدير خبر البتة المحذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب
والجازم والمعنى ما انا بمخلف اكرامك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها الاتيانه والفرق بين
هذا الوجه والوجه قبله والمعنى ان النفي في الذي قبله لم يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه
انصب النفي فيه الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تكون الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها
على المصدر المؤول مما قبلها وتقدير النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيصح النصب والمعنى
ما يكون منك اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر الفاء
ايضا لعطف مصدر الفعل بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف
عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه ويقدر النفي ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني
اكرام والحاصل في النصب وجهان وفي الرفع وجهان واحترز من الطلب باسم الفعل ومن الطلب
بالفعل المحذوف نحو ... عليه ... واحترز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو بالمعية
من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل فالمراد بالسببية ولا معية ومن الاستينافيتين فالفاء
العاطفة على صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف فعطفت يعتذرون على يؤذن
... وفي النفي الداخل عليه وكانه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على
انه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو اذن لهم لاعتذروا ومثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب
رؤوس الآي قال الفراء وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفاء الموت لازم
لانتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا وليس الاذن
سببا للاعتذار والفاء الاستينافية نحو قوله وهو جميل صاحب بثينة الم تسال الربع القواء فينطق وهل
يخبرنك اليوم بيداء سملق فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدا محذوف اي فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء
فانها فيه للاستيناف لا للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضي الجزم لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو
تسال والسببية تقتضي النصب له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب فانه قد جاء
الرفع مع تحقق السببية في ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها النصب صحيح
على قول الاكثر قال في المغني والتحقيق ان الفاء فيه للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما

يقدر النحويون كلاما هو ليتبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقواء بفتح القاف والمد
القفر الخالي الذي لا انيس به والبيداء القفر الذي يبيد من سلكه اي يهلكه والسملق بفتح السين
المهملة القاع الاملس المستوي وتقول مع الواو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستيناف اذا نهيته
عن الاول فقط وابحت له الثاني وكانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب اللبن وان قصدت النهي عن الجمع بينهما
نصبت على ارادة المعية وكانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن وان قصدت النهي عن كل منهما على حدته
جزمت على العطف وكانك قلت لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن والمراد بالنصب والجزم في حالتي العطف
انه في النصب عطف مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر ... من الفعل السابق ولذا لا يلزم عطف
المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل واذا سقطت الفاء بعد الطلب ... المضارع الواقع بعد الطلب
المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفاء ... الجزاء ...
انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن الشرط ...
فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما ...
المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي ...
فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال
الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا
لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه خلافا لزاعمي ذلك ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف والتضمين
وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان تضمن
الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولان الارجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف
لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك نحو قل تعالوا اتل تقدم الطلب وهو
تعالوا وتاخر المضارع المجرد من الفاء وهو اتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا ان
تاتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي اليك بجذع
النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق
السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تاخذ منهم صدقة تطهرهم

وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة ونحوه ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس
ومثاله نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فانه قد وقع فاعله جملة في موضع نصب صفة لوليا
لا جوابا للهبة كما قدره من جزم وقس على ذلك بقية انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النفي
جزما اعتمد ان تسقط الفا والجزاء قد قصد واما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تاتينا تحدثنا بالجزم
تحدثنا خلافا للزجاج والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم متوقف على السببية ولا يكون انتفاء
الاتيان سببا للتحديث وشرط غير الكسائي من النحويين لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان لا في موضعه
وهو ان تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قال الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح
النظم وذلك قول الناظم وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع اي انك تضع ان قبل لا
الناهية بالجزاء وشرحه على ذلك الشاطبي ومن ثم يعني من ثم اي من اجل هذا الشرط جاز لا تدن
من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب
الرفع في نحو لا تدن من الاسد ياكلك لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد ياكلك لان الاكل لا يتسبب
من عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا
تمنن تستكثر واما قوله صلى الله عليه وآله من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم بالجزم
في يؤذنا بحذف الياء على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب للنهي لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا
لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي قيل والكوفيون قاطبة هذا
الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فياكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا
على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول ابي طلحة للنبي صلى الله عليه وآله لا تشرف يصبك سهم ويروى
لا تطاول يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب البصريون
بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب ويصبك بدل من تشرف او
تطاول ويضرب مدغم وفي رد القياس نظر لانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم والحق الكسائي
في جواز النصب الامر بالفعل ما دل على معناه اي الامر من اسم فعل مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل ام
لا نحو نزال فنكرمك وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما مما فيه

معنى الفعل وحروفه ومنعاه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه او ما دل على الامر من خبر شبيه
نحو حسبك حديث فينام الناس بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدا وحديث خبره والجملة متضمنة
معنى اكفف وعبارة الموضح يجوزون كقولهم لان المسيح حسبك ينام الناس واختلف في اعرابه فقال المرادي مبتدا
وخبره محذوف اي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدا بلا خبر لانه في معنى ما
لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة
على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانها غير مشتقة ولا خلاف في جواز الجزم
بعدها اي بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا سقطت الفاء لعدم مقتضى السبك والى ذلك اشار الناظم بقوله
والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو بن الاطنابة الانصاري وقولي كلما
جشات وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي فجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي
وقولي مصدر مبتدا خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشات بالجيم والشين المعجمة والهمزة
ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان وقولهم اي العرب اتقى الله امرؤ فعل خيرا
يثب عليه بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر لان المراد بهما الطلب اي
ليتق وليفعل فلذلك جزم في جوابهما والحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده
بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك
اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب ومذهب البصريين ان الترجي
ليس له جواب منصوب وتاولوا قراءة النصب بان لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع
المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن
وافقه من الكوفيين فصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احرف خمسة ايضا مصدرا باحرف اذا
عاد احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار اليه بقول النظم
وان عدم لا فان اعمل مظهرا او مضمرا نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاضمرت
في نسلم واظهرت في اكون وما ذكره الموضح من ان الناصب هو ان هو مذهب جمهور البصريين وذهب
جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا

ولكن ايضا فيهما من المذهب ما هو خلاف مذهب الجمهور وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي وان تعين ان الناصب ان ... وعليه مع الاظهار كي بعدها فتفصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولا
اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
ولام التوكيد وهي الزايدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار
ان كما في حكمه وتعليله ... وان قرن بلا نافية او زايدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يلتقي مثلان وهما لام
كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار
ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون في اللام النافية لتقارب مخرجيهما لئلا يعلم اهل الكتاب
بادغام النون في لام التوكيد والحاصل ان لان بعد اللام ثلث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام
الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة
ولام التوكيد والاحرف الاربعة الباقية من الحروف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو والفاء
وثم اذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر
كقول حصين بن حمام المري ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما فاسوءك معطوف
على رجال وهو ليس في تاويل الفعل ورزام حي من تميم والمصدر نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب باضمار ان بعد او والتقدير او ان يرسل
وان يرسل في تاويل مصدر منصوب عطفا على وحيا والتقدير الا وحيا او ارسالا او وحيا مصدر ليس
في تاويل الفعل وقوله وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معوية بن ابي سفيان وام ابنه يزيد
ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل
مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله
لبيت تخفق الارياح فيه احب الي من قصر منيف وفي بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح
في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب فارضيه منصوب
بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان ارضي في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر
فارضائي اياه وتوقع ليس في تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المتعرض للمعروف

والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وهو المقارب الرجل في سنه ... في الوقت الذي ولد فيه
في سنه والمعنى لولا توقع من يعترض عن فعل المعروف وارضاؤه ما آثرت التعلم المساوي لغيره في السن على
لغيره في سنه وقوله وهو انس بن مدرك الخثعمي اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله
مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان اعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي
سليكا ثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلي وكالثور خبر ان
والمراد بالثور ذكر البقر لان البقر يتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد
بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على وجه الماء فيصد البقر عنه فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشرب
والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره واحترز الموضح بقوله ليس في تاويل
الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه في تاويل الفعل نحو الطاير فيغضب زيد الذباب بالرفع
في يغضب وجوبا لان الاسم وهو طاير في تاويل الفعل وال الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء وظهر
اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة ال ولعطفها بالفا لم
تحتج لرابط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونها صلة ال
اي الذي يطير فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه اولا واخرا ان للفاء والواو واو حالتين حالة يجب
فيها اضمار ان بعدهن وحالة يجوز فيجب اذا كانت الفاء السببية والواو للمعية بعد نفي او طلب محضين
واو بمعنى الى او الا ويجوز اذا عطفن على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركهن في الجواز دون
الوجوب والحاقي في النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف ولا
تنصب الفعل المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار ان
والخمسة المذكورة في جوازه الا شاذا وهي في ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها
وتارة لا يكون فالاول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار ان والذي حسن
حذفها من تسمع ذكرها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور وقول طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى
وان اشهد اللذات هل انت مخلدي بنصب احضر بان مضمرة ويؤيده وان اشهد والثاني كقول عامر الجذلي
وتنهنهت نفسي بعد ما كنت افعله بالنصب وقول آخر خذ اللص قبل يا بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف

بالحق على الباطل فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامروني اعبد بالنصب فحذفت ان فيهن وليس
معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر فاقبل
منه ما عدل روى وفيه رشاد الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه
يقاس عليه واجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي
في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المغاربة الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت او نصبت
فصل في جوازم الفعل وهي نوعان جازم لفعل واحد وهو اربعة احرف احدها لام الطلبية نهيا كانت نحو
لا تشرك بالله او دعاء نحو لا تؤاخذنا او التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس
من المساوي وجزمها فعل المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حالكونهما مبنيين للفاعل نادر كقوله
وهو النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات على اعقاب اكوار فلا ناهية ولا عرفن مجزوم
بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب اي لا يكن
ربرب فاعرفه والربرب براءين مهملتين وبائين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم
الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا
واراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال وارادة المحل ومردفات حال من ربرب او صفة
بما بعدها والاعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بادائه وقوله
وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلم نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم فلا ناهية او
دعائية كافي المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لان المتكلم لا ينهى
نفسه الا على المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس
وبالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم والضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعني به معاوية
ويكثر جزمها فعل المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهي غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف
النايب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجني احد ولا يخرجنا احد فحذف الفاعل وانيب عنه ضمير المتكلم
وعدل عن التكلم المبدوء بياء الغيبة الى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد
الالتفات من الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة

الشارح وتجب فعل المخاطب والغايب كثيرا وقد يجب فعل المتكلم فتسوى بين المخاطب والغايب في الكثرة
ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليست اصله
لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام
الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع اللامين خلافا للكسائي والثاني اللام الطلبية امرا كانت نحو لينفق
ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا نحو ليقم فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس
من المساوي وجزمها فعل المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حالكونهما مبنيين للفاعل قليل لان
المتكلم لا يامر نفسه نحو قوله صلى الله عليه وآله قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والفاء زايدة وقوله تعالى ولنحمل
خطاياكم فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر فعلامة جزم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثاني السكون واقل
منها جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قراءة لعثمان
وابي وانس وزيد ونحو قوله صلى الله عليه وآله لتاخذوا مصافكم وقول الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش
فلتقض حوايج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور حملوا جزمها لفعل المخاطب اقل من جزمها
لفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغناء عن هذا وهو جزم فعل المخاطب بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقم
واصل لام الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن
متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فاذا دخل عليها الواو او الفاء او ثم رجعت الى سكونها الاصلي غالبا
والثالث والرابع لم ولما اختهما ويشتركان في امور في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم
والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف تختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه
ويقلب زمانه الى المضي وفاقا للمبرد لا انه يقلب لفظ الماضي للمضارع خلافا لابي موسى ونسب الى سيبويه
وتنفرد لم عن لما بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط
يليه مثبت لم تقول ان لم يقم زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فعدول بين النفي
والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي
احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى
على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا الان المعنى انه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله

الموضح في شرح القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل فيه هذا لان قبله هل اتى على الانسان حين
من الدهر النفي انما هو باعتبار ما ذكر من قوله الحين لا مطلقا انتهى بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى
الحال ومن ثم اي من اجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه جاز ان يقال لم يكن الانسان شيئا مذكورا
ثم كان شيئا مذكورا وامتنع في لما ان يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره
الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما
يستقبل يصح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها
كقاربت المدينة ولما بحذف المجزوم اي ولما ادخلها وذلك لانها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد
قد كقول الشاعر وكان قد واما قوله وهو ابراهيم بن علي بن محمد الحرمي احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعازيب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل فضرورة والاعازيب يروى بالعين المهملة والزاي
المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة التباعد وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته اي ثبوت منفيها نحو بل لما
يذوقوا عذاب اي الى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقوه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى الآن ما دخل
في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك والعلة فيه ان لما النفي قد فعل وهو مفيد للتوقع
بخلاف لم فانها النفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع في لما غالب لا لازم كان التوقع يفقد كذلك
ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ومن ثم اي من اجل ان لما تغلب عليها التوقع امتنع ان
يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تعارض ان المصدرية و لم
فيجزم بان وينصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار
ومن ثم قال الفراء اصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال في لن اصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح في لما
قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم لفعلين وهو احدى عشرة كلمة وهي
بالنظر الى الخلاف في حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون النون وهي
ام الباب وحرف على الاصح وهو اذما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم
فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم
واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها

[illegible]

كانت للماضي فصارت للمستقبل يدل على انها نوع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير معناها
زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال او الاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب
زمانه الى المضي مع بقاء ذاته على اصلها واسم باتفاق وهو من بقية الجهر وما ومتى واي وايان واين وحيثما
وانى واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها في قوله تعالى مهما تاتنا به من
آية وزعم السهيلي وابن يسعون بمهملتين انها حرف وهذه الانواع الاربعة ستة اقسام احدها ما
وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما نحو ان تعودوا نعد واذما تقم اقم والثاني ما وضع للدلالة
على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل
ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما تاتنا به من آية الاية والرابع ما وضع
للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان نحو متى اضع العمامة تعرفوني ونحو ايان نؤمنك
تامن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو اين وانى وحيثما نحو اينما
تكونوا يدرككم الموت ونحو انى تاتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو
متردد بين انواع الاسم الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في ايهم يقم اقم معه من باب من
وفي اي الدواب تركب اركب من باب ما وفي اي تصم اصم من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من
باب اين وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما
جوابا لانه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال وجزاء لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط والى ذلك
اشار الناظم بقوله فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما وفهم من قوله وجازم لفعلين
ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي و
واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب
ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد
من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان
المبتدا مرفوع بالابتدا والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط
والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل

[illegible] الجواب كما قيل الابتدا والمبتدا كلاهما رفع الخبر ورد هذا القول سيبويه والخليل
ورد بان العامل المركب لا يحذف احد جزئيه ويبقى الاخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا
يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب بان فعل الشرط هو المحذوف
ههنا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما
[illegible] فاصلة فلا تجاور ولا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين
نحو ان تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا ومضارعا
نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه وفي الحواشي لابن جني قال ابو بكر انما حسن لان الاعتماد
في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكانه قال من يرد نزد ومثل قولك ان اتيتني آتك قال الموضح فتتبعت
ما ورد في التنزيل من ذلك فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان وتارة يكونان عكسه مضارعا فماضيا وهو قليل
حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة
القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه رواه البخاري ونحو ان نشا ننزل عليهم من السماء آية فظلت
اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب
ورد الناظم في شرح التسهيل بهذين الحديث والآية ونحوهما على الاكثرين اذ خصوا هذا النوع بالضرورة
وقالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيانا العامل للعمل ثم قطعناه
عنه وهو غير جائز وللاكثرين ان يجيبوا عن الحديث بانه يجوز روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الآية
بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او
متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاثة احوال فانه يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا
بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار اتفاقا وواحدة
مختلف فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الآية والحديث ووقع الجواب
المسبوق بماض او مضارع منفي بلم قوي كقوله وهو زهير يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم
مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا مسالة
حسن والذي حسن ذلك ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع

بعد

بعده والمراد بالخليل هنا الفقير من الخلة الحاجة [illegible]
ومسلمة مسغبة مكان [illegible] وعلى هذا انشد الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر
الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدا حذف خبره اي لا غائب مالي ولا ممنوع [illegible]
الاحتمالات ونحو ان لم يقم اقوم برفع اقوم لان جزم لم لا عمل الاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب
في غير ذلك ضعيف والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع وهن كقوله وهو ابو ذؤيب [illegible]
فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبقة من ياتها لا يضيرها برفع يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في
الشواذ اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط وكان
القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتاخير او اضمار الفاء والاول عنده
اولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع والمبرد يقطع بتقدير
الفاء فيهما لان ما يعمل فيه لا يمكن ان يكون له [illegible] غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم
والتاخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسالة
لان الفرض انه الجواب واضمار الفاء غير القول مخصوص بالضرورة فصل يشترط في الشرط ستة امور
احدها ان يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس قمت واما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
فالمعنى ان ثبت اني كنت قلته والثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا يقم والثالث ان لا يكون جامدا
فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس
ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم
ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقوم اذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصلح جعله شرطا بان كان ماضي
اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلم او لا فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز
اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه
فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف وكل
جواب يمتنع جعله شرطا لخلوه مما شرط فان الفاء تجب فيه ليرتبط بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط
مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها الجزاء معنى

وذلك من حيث ان معناها التعقيب متصل كاتصال الجزاء يتعقب على الشرط كذلك وامتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير فهو مبتدا وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد مضى في بابها ان اعمالها في الظرف وعديله لا تنافيها من واجبات الفعل وذلك لا يمنع التقديم والجملة الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية انواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها فالذكي ينال بالمثال الواحد ما لا ينال الغبي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد وقد اجتمعا في قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من وطلبية لان من فيها استفهامية وهي مبتدا وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له او بيان ويحتمل ان تكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط والتي فعلها ماضي المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قال الموضح في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على اضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتيني خيرا من جنتك او مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او بتنفيس نحو وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او بلن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه او بما نحو فان توليتم فما سالتكم من اجر نحو او بان نحو ان تقم فان اقوم والحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا ما لا تقع او لما اقترن بها من نفي او اثبات فالاول ثلاثة انواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة انواع ايضا ما ولن وان النافيات والثالث ثلاثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف وقد تحذف الفاء في الندرة كقوله صلى الله عليه وآله لابي بن كعب فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في الضرورة كقوله وهو عبد الرحمن ابن حسان رضي الله عنهما من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرده الحديث المتقدم ونحو قوله ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا سيلفى على طول السلامة نادما اراد فسيلفى بالفاء اي سيوجد من الغي بمعنى وجد والى الربط بالفاء اشار الناظم بقوله واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل

ويجوز ان تغني اذا الفجائية عن الفاء في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدا بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة ان لانها ام الباب الجوازم الشرطية او كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبه ان في كونها ام باب الشروط غير الجوازم والجملة فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة اذا هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية تاكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا انتهى والى خلف اذا الفجائية للفاء اشار الناظم بقوله وتخلف الفاء اذا الفجائية

فصل واذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب ثم جيء بمضارع مقرون بالفاء او بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مجزوما او على محله ان كان ماضيا او جملة ورفعه على الاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعد الاستفهام وهو قليل قرا عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع على الاستيناف والباقون بالجزم عطفا على لفظ يحاسبكم وقرا ابن عباس وابو حيوة والاعرج في غير السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء وقرا بهن اي بالرفع والنصب والجزم ايضا قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالرفع على الاستيناف وبه قرا ابو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرا الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرا به والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث قمن واذا توسط المضارع المقرون بالفاء او بالواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء او الواو واليه اشار الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا وامتنع الرفع اذ لا يصح الاستيناف قبل الجواب قال سيبويه سالت الخليل عن قولك ان تاتني فتحدثني او وتحدثني احدثك بالنصب فقال هذا يجوز

والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه فلا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم اخاه اذا لم ينصفه ولم يوفه حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسالة التوسط اسهل منه في مسالة التمام لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفاء والواو فيقولون ان تاتني ثم تحدثني اكرمك بنصب تحدثني والحجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرا بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكما لندورها

فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان حال كونها مقرونة بلا النافية كقوله وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم الخلقة وتحته امراة جميلة فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام فحذف الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه وابقى جوابه اي والا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به اي ومن لا يسلم عليك فلا تعبا به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وان امراة خافت فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولم ينج الا في الصفاد يزيد اي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر المعجمة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من جواب شرط ماض نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها باية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزا معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من يخشها فسوف تصادفه اينما اي اينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلى الله عليه وآله فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب

ومن الثاني الشرط والتقدير فان جاء صاحبها اقررتها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم ما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء نحو وانت ظالم ان فعلت اي فانت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم ارقه ان ينج منها واما لكونه مضارعا مرفوعا نحو قوله وما اغرورق عيناي ان قيل قد ثوى فالجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب كون الفعل التالي للاداة ماضيا لفظا يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقرونة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجيبوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها لا تخلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم اجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الاية ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالمستثني بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي متاخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه اشار الناظم بقوله والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم او كان الدال على جواب الشرط ما تاخر من جواب قسم سابق عليه اي على الشرط نحو لئن اجتمعت الانس والجن الاية وتمامها على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون جواب قسم سابق على الشرط وهو ان يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة للقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تاخر عنه نحو ان تقم والله اقم فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك الاشارة بقول الناظم والحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر واذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تاخره ولم

بحيث خلافاً للاخفش وابن مالك في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط
رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد والله ان يقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لاقومن
فالاول رجح مراعاة الشرط تقدم او تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح
جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط مخل بمعنى الجملة التي هو فيها بخلاف القسم فانه
مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع
تاخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله ان تقم زيد اقم خلافا لما قاله اى لابن مالك في قوله في النظم
وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وخلافا للفرا في اجازته ذلك واما ما استدلا به وهو قوله لئن
كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا واركب حمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتم
صغرى شماليا فمحمول عند البصريين على ضرورة او اللام من لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان
قائلتهما امرأة عقيلية وحيث حذف الجواب جوازا او وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا او
معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند
البصريين والفرا واجازه بقية الكوفيين قياسا للاحتراز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله وهو
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي
بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف فاطلق ابن مالك
ان الجواب لاولهما لسبقه وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تاتني
وان تحسن الي احسن اليك وان كان العطف باو فالجواب لاحدهما لان او لاحد الشيئين نحو ان جاء
زيد او ان جائت هند فاكرمه او فاكرمها وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه
جواب الاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه
كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا
بالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط
فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد
يقوم **فصل في** اوجه **لو** للو ثلاثة اوجه وضعفها فتكون ستة احدها ان تكون مصدرية فترادف ان

المصدرية

المصدرية في المعنى والسبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها في الماضي والمضارع بعد ود نحو ودوا لو تدهن
اى الادهان او بعد يود نحو يود احدهم لو يعمر اى التعمير ومن الطلب قول قتيلة مصغرة قتلة بالقاف والتاء
المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الاسدية تخاطب النبي صلى الله عليه وآله حين قتل اباها النضر صبرا بالصفرا
بعد ان انصرف من غزوة بدر ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق اى ما كان ضرك منك
وسبب قتل النبي صلى الله عليه وآله اباها انه كان يقرأ اخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود
وانا اتيكم باخبار الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك اذى النبي فلما سمع النبي صلعم هذا البيت وهو من جملة ابيات
انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي صبرا بعد هذا اليوم
والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب او شدته
او سورة اوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه بالحاء المهملة اذا اغاظه فهو توكيد للمغيظ
ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى مصدرية لو الفرا وابو علي الفارسي وابو البقا والتبريزي وابن مالك
وذهب الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان
والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك ثم قال ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد
للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان
معناه ظ بمعناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا
وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره يود لو ثبت ان بينها انتهى ولو المصدرية
اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه او الفعل المضارع تخلص للاستقبال كما ان ان المصدرية كذلك
والوجه الثاني من اوجه لو ان تكون للتعليق اى لتعليق الجواب على الشرط في المستقبل وترادف ان الشرطية الا
انها لا تجزم على الافصح كقوله وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون
رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب فلو
تلتقي شرط ولظل جوابه والاصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها
والصدى ايضا ذكر البوم والرمس القبر وترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب بمهملتين
وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح من هششت بكسر العين قال في الصحاح

هششت لفلان بالكسر اهش هشاشة اذا ارتحت له انتهى والطرب خفة تعتريه لسرور ولصوت بكسر اللام
متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب
له واذا كانت لو للتعليق في المستقبل ووليها فعل ماض لفظا اول بالفعل المستقبل معنى كما ان ان كذلك
نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اى ان شارفوا ان يتركوا وانما اول التركوا
بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قال في المغني
وانكر ابن الحاج في نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجي لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج ولهذا
لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط
في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى ورد عليه
الموضح في المغني بآيات وشاهد ومثال وشاهد فلينظر منه او تلاها مضارع تخلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجوك
الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما كما ان ان الشرطية كذلك الوجه الثالث ان تكون للتعليق
اى لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي وهذا القسم هو اغلب اقسام لو واليه اشار الناظم بقوله لو حرف
شرط في مضي ويقل ايلاؤها مستقبلا لكن قبل ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد
السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي ولهذا الوجه وما يذكر
بعده فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط
بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا
انقضى الغد ولم تجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك وفي الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازي
والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع
وقد اختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين
زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب
جميعا ورده في المغني والثالث انها تقتضي امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا
تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه ايضا كالآية
لم شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى في بلعم بن باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا دالة على ان

مشية

مشية الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب لرفعه
الا المشية وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت
السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار
ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لان انتفاء السبب الحاوي يستلزم انتفاء المسبب لما
بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى السموات والارض فسادهما
وهو خروجهما عن نظامها المشاهد مناسب لتعدد الالهة المرتب له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من
التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد
من الآية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد
لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي والآية كان لجواب لو سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها
امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فانه لا يلزم من
انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى
ومنه الاثر المروي عن عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف الله انتفاء لم
يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام
والثاني الاجلال وهو الاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا رضي الله عنه من قسم الخواص وانه لو
قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا
لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية
لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم
الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وآله فقد وهم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم
في الحلية ان النبي صلعم قال في سالم مولى ابي حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله تعالى ما عصاه
وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وآله في درة بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي
انها لابنة اخي من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه السلام منتف من وجهين كونها ربيبة وكونها

ابتغ الخيرة من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتلو قد يكون تاليا لادون كقولك في من يعرض عليك نكاحها لو
انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من جهتين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع
ادون من حرمة النسب واذا كانت لو للتعليق في الماضي وليها مضارع اول بالماضي والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان مضارع تلاها صرف الى المضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اى لو اطاعكم لعنتم وتختص لو مطلقا
شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان
ويجوز ان يليها اسم مرفوع معمول الفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة
او اسم هو في الظاهر مبتدا ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة رضي الله عنهما لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكقوله
وهو الغطمش الضبي اخلاى لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل بفعل محذوف
يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء
مصدر ميمي بمعنى العتاب وقولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني اصله من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية
وهو ماسور في بعض احياء العرب وسبب اللطم ان صاحبة المنزل امرته ان يفصد ناقة لها لتاكل دم فصدها
فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل
بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتني ذات سوار وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب
لا يلبسن السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس
ولو خاتما من حديد اى ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصارى
فلي لو اسم هو في الظاهر مبتدا وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي
حلقي فاعل فعل محذوف وشرق خبر مبتدا محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا ثم
المبتدا اخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان ويجوز ان يلي لو كثيرا
ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم صبروا وموضعهما عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه
وجمهور البصريين مبتدا ثم قيل لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف
ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا اى ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا
على الاصل اى ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا اى ولو ثبت

صبرهم والدال عليه ان فانها تعطي معنى الثبوت كما قال الخياط الجميع في ان الواقعة بعد ما والموصولة من كون صلتها
وصلتها في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا في لا كلمة مما ان في السماء نجما اى ما ثبت ان في السماء نجما او رفع
هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا
مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعدان قاله الموضح في شرح بانت سعاد وطلبها اشار الناظم بقوله لكن
لو ان بها قد تقترن واختصت من بين سائر ما وقع بالاسم الرفع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب
بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اى الماضي وضعا اما مثبت
فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا قال عبد اللطيف في باب اللام
هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل
على التعجيل اى ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو
نشاء جعلناه اجاجا اى لو نشاء في المزن من غير تاخير جعل حطاما وتقديم جعله اجاجا تشديد العقوبة ان لو اى اسوى
الزرع على سوقه وقرب بلوغ الحصاد جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها الاية
انتهى واما منفي بما عطف على مثبت فالامر بالعكس فالاكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول نحو ولو
شاء ربك ما فعلوه والثاني نحو قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي فادخل اللام على
ما النافية ولا تدخل اللام على نافٍ غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية
مقرونة باللام نحو ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال
ان اللام في لمثوبة في جواب لو وان بين الماضي والاسم تناسبا من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل
جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان في البحر فقال اللام
في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم مقدر صرح بذلك
ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهو جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والاولى
ان يكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية
استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف انتهى وان لو في هذين الوجهين الاخيرين وهما الاستيناف وجواب
القسم للتمني فلا جواب لها على الاصح الا في الوجه الرابع من اوجه لو ان تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب واختلف

والفايدة في تاخيرها

فيها فقال ابن الضايع وابن هشام هي قسم براسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى
ليت الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل
نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره فصل في اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط
اى تضمن معنى الشرط وحرف توكيد دايما وحرف تفصيل غالبا فيدل على المعنى الاول وهو الشرط مجيء الفاء بعدها
غالبا نحو فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل
على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتداه ولو كانت زايدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا
عطفها الخبر على مبتدا تعين انها فاء الجزاء وان اما للشرط ويدل على معنى الثالث وهو التفصيل استقراء
مواقعها وعلى ذلك مثلها على نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما الذين اسودت وجوههم واما
الذين ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات الثلث وقد يترك تكرارها
استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم
وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى
واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب
واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية وقسيمه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الاية
فالوقف دونه وهو وقف تام فيقف القارئ لهذه الاية على قوله تعالى الا الله ويبتدئ بما بعدها والمعنى
واما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به وذلك مبني على ان المراد بالمتشابه من القرآن ما استاثر الله تعالى
بعلمه اى اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق للخلق الى معرفته الا بتوقيف منه سبحانه وتعالى وهذا
التقدير الذي قدره الموضح في هذه الاية هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه
انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا اذ
لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا ابتدا بقوله يقولون
آمنا به كان المراد به قايلين آمنا فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حالا من الله ومن الراسخون في
العلم حتى كان الله تعالى والراسخون في العلم قالوا آمنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال او
يكون حالا من الراسخين فقط وحينئذ يختص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو ايضا غير جائز لانه

اما

مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت ان الوقف على قوله تعالى الا الله
واجب واذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف
بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط وهو
يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العكبري ومن تخلف التفصيل قولك اما
زيد فمنطلق هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع
تردد في شخصين نسبا او احدهما الى ذلك فهو على هذا للتفصيل اى واما غيره فهو ليس كذلك انتهى
واما المعنى الثالث وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال اما حرف يعطي الكلام فضل تاكيد اى زيادة
توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه
عزيمة قلت اما زيد فذاهب انتهى وزعم ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسرها بمهما
يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بفايدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى قال
الطيبي اى معناه وتحريره مهما قدر من الموانع والحوادث فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب
لا محالة انتهى وهي نايبة عن اداة شرط وجملة وموضعها صالح لها وهي قايمة مقامها لتضمنها معنى الشرط
وليست اما بمعنى مهما وشرطها لانها حرف والحرف لا يصلح ان يكون بمعنى اسم وفعل قاله الرضي ولهذا
المذكور من النيابة فاول بمهما يكن من شيء كما يفهم من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشيء
في كلام سيبويه عام مراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما يوجد شيء من موانع مصلحة صدر جوابها فجوابها
ثابت المسند اليه فالحاصل اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه
لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها وتلخص انها تفيد ثلاثة امور احدها التوكيد
اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد
مهما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل
وهو لا تشعر به مهما ولهذا لا يكاد يعتبر عليها الا مردفة بما خرى مثلها معطوفة عليها وقد يخرج من هذا بدليل
قولهم اما العسل فانا شراب واما حقا فانك ذاهب حكاها سيبويه انتهى وكون اما تقدر بمهما هو قول
الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت

اداة الشرط وفعل الشرط وايقيت اما مناب ذلك وعلى الثواني لانه لا [illegible] ولا بد لها من فاء تالية اليها
نحو اما زيد فمنطلق والاصل [illegible] فمنطلق [illegible] كما هي مع غيرها من ادوات
الشرط [illegible] عليه فصلوا بين
اما والفا بجزء من الجواب [illegible] نحو اما في الدار فزيد
والثاني [illegible] نحو اما [illegible] لفظا او محلا نحو
[illegible] بعد الفاء نحو اما
زيد [illegible] بقوله اما كمهما يك من شيء
وفا لتلو تلوها وجوبا الفا [illegible] استغناء عنه اي عن القول بالمقول
فيجب [illegible] اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم
مقول [illegible] ولا يحذف الفاء في غير ذلك الا في ضرورة
كقول [illegible] والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة
قال [illegible] بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين
المهملة [illegible] والمواكب جمع موكب وهم القوم
الركوب [illegible] ما بال رجال يشترطون شروطا ليست
في كتاب الله الحديث خرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية مبتدا وبال بمعنى شان خبرها والى
حذف الفاء اشار الناظم بقوله وحذف ذي الفاء قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا فصل في ذكر
لولا ولوما على ما في النظم للولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصا
بالجمل الاسمية واليه اشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتداء اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم
لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء وبهذا رد على
المالقي حيث زعم ان لوما لا تاتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح وهو قول سيبويه
وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفرا وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع
بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا

فروعا

محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون [illegible] الوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا
مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره [illegible] في هذه
يكون كونا مطلقا او [illegible] الا انتم
عن الهدى بعد اذ جاءنا [illegible]
بعد لوما ولم يسعد بحيثه الوجه [illegible]
وبها التحضيض فيختصان [illegible]
حادث ومتجدد فيتعلق الطلب [illegible] نحو لولا انزل
علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا [illegible] التحضيض والا
والا بفتح او لها وتشديد اللام في [illegible]
شتمته فيتادب والى ذلك اشار الناظم [illegible]
شفيعها فتقديره فهلا كان هو اي [illegible]
معولا للفعل وذلك الفعل اما مضمر نحو قوله صلى الله عليه وآله [illegible]
بكرا تلاعبها وتلاعبك فبكرا معلق بفعل محذوف [illegible]
التحضيض نحو قوله تعالى ولولا اذ سمعتموه قلتم [illegible]
وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه اي فهلا قلتم اذ سمعتموه واليهما
اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر هذا باب الاخبار بالذي وغيره والتي
واللذين والتين والالى وبالالف واللام وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص او تقوى
الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكة في التصرف في الكلام ولذلك يسميه بعضهم في الصدر
الاول باب السبك اي سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد بالغ النحويون ووضعوه على ابواب النحو كباب
الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب
بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف وهو باب واسع وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية
كما وضع التصريفيون مسايل التمرين الاتية وهي كيف تبني من كذا مثل كذا في القواعد التصريفية والكلام

فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه الفصل الاول في بيان حقيقته وهي
ان تدخل الموصول على اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم يعوض من ذلك الاسم
مكانه ضمير على حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عايدا على
ذلك الموصول ويكون الموصول ايضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم تصير ذلك الاسم الذي اردت الاخبار عنه
خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدا من قولنا
زيد منطلق بالذي فتعلق تجهيز فاعمل الى ذلك الكلام الذي فيه زيد فاعمل فيه اربعة اعمال احدها ان تبتداه
بموصول يكون في موضع رفع بالابتدا مطابق وذلك الموصول لزيد في افراده وتذكيره وذلك الموصول المطابق
لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتدا العمل الثاني ان توخر زيدا الى اخر التركيب لانك تريد ان تجعله
خبرا عن الموصول العمل الثالث ان ترفع زيدا على انه خبر لا لذي العمل الرابع ان تجعل في مكانه اي مكان
زيد الذي نقلته ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فالموصول وهو
الذي مبتدا فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعايد ومن حيث كونه مبتدا يحتاج الى خبر وجملة هو
منطلق مبتدا وخبر على الترتيب والجملة من المبتدا والخبر صلة الذي والعايد منها الى الموصول الضمير المرفوع
على المبتدا الذي جعلته خلفا عن زيد في اعرابه الذي هو الان وهو زيد كمال الكلام والى ذلك اشار الناظم
بقوله ما قيل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدا قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة عايدها خلف معطى
التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به
وذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا
مخبر عنه وان الذي مخبر به فوجب تاويل كلامهم على اوجه احدها لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم الاخبار
بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي ضبط عن المسمى بالذي فاذا قيل
اخبر عن زيد بالذي كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي وثانيهما لابن الضايع
بمعجمة فمهملة الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في
اللفظ خبرا فعبر واعنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان عن بمعنى الباء ورابعها
انه لما كان الخبر هو المبتدا في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حد او

ابن

موضعا بالموصول على وفقه لوجوب مطابقته الخبر المبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وباللذين والذين و[illegible]
والتي اخبر مراعيا وفاق المثبت تقول في نحو بلغت الى العمرين بكسر الراء رسالة اذا اخبرت عن التاء بلغت
بالذي الذي بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدا وانا خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير مستتر
في بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله فان اخبرت عن اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغ منهما
الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير التثنية المجرور بمن
او اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدا والعمرون
خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير الجمع المجرور بالى او اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها من اخويك الى
العمرين رسالة بالرفع فالتي مبتدا ورسالة خبره وما بينهما صلة وعايدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير
الرسالة ان يكون مكانها منفصلا اذ يكون التقدير التي بلغت من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث
امكن الاتصال فتقدم الضمير وتصله بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول عنه الى الفصل
الا في الضرورة ونحو اي حين اذ قدمته ووصلته فيجوز ذلك حذفه واثباته لانه عايد متصل منصوب
بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العايد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت ايديهم
وشرط الضمير العايد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر ولجاز
ذكر الخنثى المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت انت ويلزم من اجازة
ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا فرق وورد بانه يلزم ان يكون فايدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك
خطاء والخبر في هذا الباب واجب التاخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه
خبرا عن الذي او مبتدا الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار اعلم ان الاخبار
ان كان بالذي او احد فروعها من التانيث والتثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط احدها ان
يكون قابلا للتاخير لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن اي من قولك ايهم في الاستفهام من قولك
ايهم في الدار لانك تقول الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته ولجاز ذلك
ابن عصفور بشرط تقديمه نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتداء مؤخر وقال ابن
الضايع بل ايهم مبتدا والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا

وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على القول بان
المجرد عنه لا يخبر عن شيء مما ذكرنا من ايلائه ما لزم صدارته وبيان ذلك انك تقول
في الاخبار عن اسم الشرط في قولك من يكرمني اكرمه ابهم وعن كم الخبرية في كم عبيد ملكت الذي اياه عبيد
ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا هو
زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فقد زال ما لهن من استحقاق الصدارة وثم مانع اخر وهو ان الضمير الحال
محل المخبر عنه لا يصح معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما في مسئلة
الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة ما التعجبية فلان الضمير
لا يخبر عنه بالفعل في التعجب واما في مسئلة ضمير الشان فلان ضمير الغائب لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة
الموصول وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم تاخيره وخلفه بالتاخير وذلك لان الضماير المتصلة كالتاء من
ضربت لا يخبر عنها لمنافاتها الاتصال ولكن يتاخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول اذا اخبرت عن التاء من قمت
الذي قام انا فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه صيغة او يصير المتكلم غايبا لعوده على الذي فلذلك غيره التسهيل
الشرط الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم التنكير لانك لو قلت
في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد اياه ضاحك والتي ملكت اياها تسعين نعجة
لكنت نصبت الضمير في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كل منهما واجب
التنكير وكذا القول في نحوه وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله قبول تاخير وتعريف
لما اخبر عنه هنا قد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال مثوبا عنه
بضمير قال شراحه ابو حيان ومتابعوه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله مثوبا
عنه بضمير اي عن ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتحترز بذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها
كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات
المشبهة واسماء الافعال انتهى الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي في صحة
وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب اخر فتقول
ضربت عمرا وبخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعها لفوات العايد الى المبتدا فلا يخبر عن الهاء

من نحو زيد ضربته لانها لا يستغنى عنها بالاجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عنها كذلك لانك
لو اخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو هو الناطق اخر التركيب هو الذي كان
متصلا بالفعل قبل الاخبار عنه الضمير المتصل الاول وهو الهاء خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل
فصلته واخرته ثم هذا الضمير المنصوب المتصل وهو الهاء من ضربته ان جعلته رابطا للخبر بالمبتدا الذي
هو زيد بقي الموصول وهو الذي بلا عايد وان جعلته عايدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط ولا سبيل الى كونه
عايدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فلان الفائدة
لا فائدة في هذا الاخبار لان الخبر لا زيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهب الجارية صاحبها
الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن المجرور بحتى ولا بمذ ومنذ لانهن
لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم اول الباب فلا يخبر عن
راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها بالجر فلا تقل الذي اكلت السمكة حتاه راسها ولا عن يومين
من قولنا ما رايته مذ او منذ يومين فلا تقل الذي ما رايته مذه او منذه يومان لان مذ
ومنذ لا يجران ضميرا والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط
لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مضاف اليه دون مضاف ولا عن عامل دون معموله ولا عن موصوف
دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الاخبار
عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير يخلف زيدا ولا يخلفهن تقول في الاخبار عن زيد
الذي سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الاب وحده الذي سر اياه زيد قرب من
عمرو الكريم اب ولا عن قرب الذي سر ابا زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قرب
منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سر ابا زيد قرب من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال
محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من المعمولات عند
البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان الضمير الحال محل
عمرو لا يوصف والضمير الحال محل الكريم لا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما
ابا زيد او عن العامل ومعموله معا وهما قرب من عمرو او عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو والكريم فاخرت

٣٢٢

ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المتضايفين
وهما ابا زيد الذي سره قرب من عمرو الكريم ابو زيد وكذا الباقي فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سر
ابا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس ان
يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال الجأت الى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في
الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو والكريم الذي سر ابا زيد قرب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز
وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد في نحو ما جاءني احد
لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع احد في الايجاب فانه خبر الذي وفاعل جاء في ضمير مستتر فيه وهو
ضمير احد ونص في التسهيل في باب العدد على ان نفي ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله اذا
احد لم يعنه شان طارق فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على احد قلت احد خبر الموصول
والخبر في هذا الباب نفس المبتدا الشرط السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل الطلب
كالواقع في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول
لما مر في بابه الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين ليس في الاخرى منهما ضميره
ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد
عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان تكون
معطوفة على جملة الصلة بخلاف ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان قام
زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة
وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره او كانت معطوفة بالفاء فانه
يجوز الاخبار لحصول الرابط بين الجملتين بالضمير او بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربته
زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي اكرمني
واكرمته عمرو والثاني كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول في الاخبار عن الذباب
الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير
واحد في الجملتين الموصول بهما لان ما في الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء فجاز ذلك جوازا

قولك الذي ان يطر فيغضب زيد الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة
وثلاثة اخر وهي ان يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف الصريح وان
يكون الفعل مقدما غير مسبوق بشيء وفي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد اخوك لانه
في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك عسى زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما
زال زيد عالما لان الفعل غير متقدم بل النفي متقدم عليه وال لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره
والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ صلة منه
لال فيخبر عن المفعول النايب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد ويخبر عن كل من الفاعل
والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل فتقول اذا اخبرت عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت
عن المفعول الواقيه الله البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز لك ان تحذف الهاء من
الواقيه خلافا للشارح لان عايد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة
ولو ابيح له صفو بلا كدر اي المستفزه فصل واذا رفعت صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه
واذا رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا
الى نفس ال استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له تقول في الاخبار
عن التاء من بلغت من اخويك الى العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا
ففي المبلغ ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لال لانه اي الضمير المستتر خلف عن ضمير
المتكلم المؤخر المجعول خبرا وال للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدا في هذا الباب نفس الخبر وفي الصفة
نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان رفعت صلة ال
ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر ان الصفة اذا اجريت على غير من هي له
امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين
وانفصل كما اذا اخبرت عن شيء من بقية اسماء المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا
منهما الى العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة العمرون
وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو

ضمير منفصل لانه لغير ال وذلك لان التبليغ فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن لغير
المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخبرته وهو الاخوان في الاولى والعمرون في الثانية والرسالة في الثالث ولا فرق
في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار بالعين المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضاربه انا
والضاربي زيد وانما ابرزته فاعل الاول لان ال الاولى كال الثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد في الضرب
الاول ليس لزيد وتقول في الاخبار بالعين غير المتنازع فيه على راي الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع
فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضارب
زيدا والضاربه هو انا قدمت زيدا وجعلته معمولا الاول الثاني ضمير لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في
الوصف الاول ضميرا غايبا عايدا على ال عوضا عن التاء المخبر عنها يصح لان يعود على الموصول فاستتر
في الوصف لجريانه على من هو له لان ال نفس انا لان الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول
ثان لان ال لا تفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف وصفا على وصف هو صلة لال واتيت مكان ياء
المتكلم بهاء الغيبة لتعود الى ال وصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان
ال نفس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا الى
ما ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلي بان يوتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الاخر
لفظا ومعنى وعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضاربه انا هو والضاربه
زيد انا وجه ذلك انا الخبر الاول عن الفاعل وهو التاء الفوقانية فصلناه واخرناه واوقعنا ال الاولى على
المضروب كما اوقعنا ال الثانية على الضارب ثم وصلناه بضمير المفعول العايد على ال ثم ابرزنا ضمير
الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بهاء الغائب
مكان تاء المتكلم ليعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا
ثم فرق لمن قال بموافقة المازني وشرح كلامه بما تقدم عليك مواخذة من ثلثة اوجه احدها انك سئلت
عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني
انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى جملة اخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في
الجملة الاولى لا يعلم لمرجع الا بتقدير الجملة الثانية والغرض انها متاخرة واختار الموضح في الحواشي ان يقال

الضاربه

الضاربه انا والضاربه زيد انا فنانا في الوصف الاول مفعول يعود على زيد وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو انا
وتجعله خبرا وتجعل مكان التاء التي فصلتها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن تجعله غايبا ليعود على الموصول
وتجعله مستترا لان ال هي نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها وتاتي في الوصف
الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعايد وزيد الفاعل وانا الخبر انتهى هنا باب العدد
مقتضين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين او البعيدتين على السواء كالاثنين فان
حاشيته السفلى واحد والعليا ثلثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل
الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على العدد وكما
يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلثة والعشرة وما بينهما في حكمين
احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المونث فتقول واحدة واثنتان
على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم واشار كما اتى في ذلك ماوارت فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت
فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقامة الثالثة والثالثة عشر والثلثة واخواتها تجري على عكس ذلك
فتونث مع المذكر وتذكر مع المونث فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث اماء بتركها قال الله تعالى
سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المونث واثبتت في عدد
المذكر في هذا القسم لان الثلثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان يكون بالتاء
لتوافق نظايرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المونث فرقا التاخر رتبته انتهى
والحكم الثاني من حكمي واحد واثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنا
رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة
الى الجمع بينهما واما قوله ثنتا حنظل فقليل واما البواقي وهي الثلثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة احوال
الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد بها
معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف
لانها اعلام مونثة خلافا لبعضهم واما اذا اريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان تكون بالتاء
للمذكر ويحذفها للمونث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز

كل من تحذف التاء مع المذكر كالحديث ثم اتبعه ستا من شوال واما اذا قصد بها معدود وذكر فلا تنصف
العدد عن الجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدد دون الجنس وقولك
رجال تفيد الجنس دون العدد فاذا قصدت الافادتين وهما العدد والجنس جمعت بين الكلمتين وهما
العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المونث والى ذلك
اشار الناظم بقوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما آحاده مذكرة في الضد جرد فصل الفاظ الاعداد
بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو عشرة الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما
ومضاف وهو ايضا عشرة الفاظ مائة والف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احد عشر
وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمن العشرين والتسعة
والتسعين وما بينهما والاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما
مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة ومميز الثلثة والعشرة وما بينهما ان كان
اسم جنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كالشجر والتمر او اسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد
من لفظه غالبا كالقوم والرهط خفض بمن تقول ثلثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر اكلتها وعشرة من القوم
لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى
الجنس بانه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي
قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد والدليل
على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر انتهى
وقد يخفض مميز اسم الجنس والجمع باضافة العدد اليه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون
وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان
على عيالي والذود من الابل ما بين الثلثة الى العشرة وهي مونثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح
وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مونثة وانما انث عددها لان النفس كثر
استعمالها مقصودا بها انسان قاله المرادي واسم الجنس كقول جندل بن المثنى كان خصييه من التدلدل
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق

الجمع

الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو كلام الموضح هنا تبعا للا
عصفور والثاني الاقتصار على السماع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما
يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز
حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني وعلل المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثير واما
ثلثة قروء فمسموع انتهى وان كان مميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلثة رجال وثلث اماء ويعتبر
التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد
عكس ما يستحقه ضميرهما فان كان ضميرهما مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر فتقول في اسم الجنس
ثلاثة من الغنم عندي بالتاء في ثلاثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير الضمير المستتر في كثير وثلث من البط
بترك التاء من ثلث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر
بالتاء او ثلاث بتركها لان ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر العنبر
التذكير والتانيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت بتانيثه وحاصل
ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط
وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال ان كان
لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المونث كالجامل والباقر
والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مونثا ذكره
فلذلك تقول ثلثة اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلثة حمامات جمع حمام بتشديد الميم
بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين
والكسائي ونقل سيبويه والقران كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلث سحابات بترك التاء
اعتبارا بالسحابة فانها مونثة ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه في التذكير والتانيث حتى يقال ثلاث
طلحات بترك التاء نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا وتانيثا حتى يقال
ثلاث اشخص بتركها ايضا نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص يريد نسوة لان الشخص يقع على المذكر
والمونث بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص

جميل بالتذكير فيهما نقرأ [illegible] ثلاثة اشخص بالجاء منها فاما قوله وهو عمر بن ابي ربيعة فكان
مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه
كنى بالشخوص عن النساء والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اي هن كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ
ما يعينه المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل قال ابن عصفور [illegible] باللفظ ما يرجع الى
المعنى ترجح على [illegible] الجاري نحو [illegible] يبدو ثديها [illegible] والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت
وسميت بذلك لكونها دخلت في عصر شبابها قال الخليل واذا كان المعدود صفة منويا موصوفها فالمعتبر
في التذكير والتانيث حال الموصوف المنوي لا حال الصفة فان كان الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا
ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلم تلحقه التاء لان الموصوف مؤنث اي عشر حسنات امثالها
ولولا ذلك الاعتبار لقيل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر مع الجمع
[illegible] وتقول عندي ثلثة ربعات بالتاء في ثلاثة ان قدرت الموصوف رجالا او بتركها ان قدرت
[illegible] نساء لان ربعات بفتح الباء في الاصل اسم ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة فيكون صفة توصف
بها المذكر والمؤنث نحو رجل ربعة وامرأة ربعة وهي المربوع لا الطويل ولا القصير واعتبار توهم الموصوف
كاعتباره [illegible] ولهذا ترى العرب يقولون ثلاثة دواب بالتاء ان قصدوا ذكورا لان الدابة وهي لغة
كل ما يدب على الارض جنسه في الاصل غلبت عليها الاسمية فكانهم قالوا ثلاثة احمرة جمع حمار دواب سمع من
كلامهم ثلاث دواب في ذكور بترك التاء لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجروا الدابة مجرى الاسم الجامد
نظرا الى الحال [illegible] ومما يجري على موصوف قال الدر ابن مالك [illegible] قول ابن عصفور واما ثلاث دواب
فعلى جعل الدابة اسما **فصل** الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان احدهما الثلاثة والعشرة
وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا ليطابق العدد المعدود لفظا
ابنية القلة ليتطابقا معنى والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلثة
افلس من الجوامد واربعة اعبد من المشتقات الجارية مجرى الجوامد وسبعة ابحر من المايعات وثمانية اجمال
وتسعة صبية وعشرة اغلمة وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلثة وهي الجمع والتكسير والقلة
فيضاف للمفرد في مسئلتين احدهما ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية

ان يكون

[illegible]

في لفظ الواحد وذلك ان كان مائة نحو ثلثمائة وتسعمائة لان المائة وان كانت في اللفظ مفردا [illegible] في المعنى لانها
عشر عشرات وهو مع ذلك قليل قال الموضح في الحواشي وشذ في الضرورة نحو [illegible]
[illegible] واتى وحاتب عن وجوه الاعاجم ووجه شذوذه ان المائة اذا جمعت كان [illegible]
وهو ما يفيد الكثرة فكان غير مناسب ويضاف لجمع التصحيح في مسئلتين احدهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع
سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلاة وبقرة لم تسمع لها جمع تكسير فالافضل [illegible] ان يكون
للقلة [illegible] بتصحيح [illegible] القلة [illegible] والثانية
ان يجاور بالذي اهمل تكسيره ولو كان هو على التكسير نحو سبع سنبلات فانه كثر على سنابل
ولكنه في التنزيل يجاور لسبع بقرات الذي اهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه [illegible] التنزيل مكسرا نحو سبع
سنابل وبقي مسئلتان احدهما ان يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد على
سعايد خلاف القياس كما قال ابن مالك وهو مبني على ان فعايل انما يطرد في المؤنث بالعلامة [illegible]
رسايل وان نحو عجايز يحفظ ولا يقاس عليه والثاني ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو [illegible]
قال الموضح وفيه نظر ويضاف لبناء الكثرة في مسئلتين احدهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاثة [illegible]
رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجلة جمع رجل [illegible]
الجيم والثاني ان يكون لها بناء قلة ولكنه شاذ [illegible] منزلة المعدوم ويعد ذلك
منزلة جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ كما سيأتي
في باب جمع التكسير نعم ان جعل قروء جمع القرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض
والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلاثة شسوع بمعجمة فمهملة فان اشساعا وان كان قياسا الا ان مفرده شسع
بكسر اوله وسكون ثانيه احد سيور النعل وافعال قياس فيه كحمل واحمال بالحاء المهملة ولكنه قليل الاستعمال
النوع الثاني من النوعين المائة والالف وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
ونحو فلبث فيهم الف سنة وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من
الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن
عشر مائة وهي تمييز بعدد مخفوض فعومل الالف معاملة ما عوضت منه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة

[illegible]

الاخوين حمزة والكسائي ثلث مائة سنين بغير تنوين للاضافة وقيل وجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة
اذ كانت [illegible] العشرات [illegible] الجمع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
والالف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **فصل** [illegible]
[illegible]
[illegible] في شرح المطلقات [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
على الفتح لتعادل [illegible] التركيب [illegible] نزلت [illegible]
واما بناء الثانية فلتضمنها معنى حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين [illegible]

[illegible]

والعشرة

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
تابعت [illegible]
واما [illegible] موقع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
احدى عشرة [illegible] العلامتين [illegible] الياء وليت التانيث
اولانها [illegible] مبهمان واما الاثنان اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنية والمبني عشر

نقل [illegible]

المركب فكانهما اسمان مضاف ومضاف اليه لان الاثنا عشر قائما مقام جمعه قد ثبت حذف النون قال الموضح كلام المصنف يقتضي ان التمييز الجمع مطرد وليس كذلك لانهم قالوا في اثني عشر كذلك ولهذا جاء جمعا في المذكر والمؤنث فالاولى ان يقول التمييز مفرد منصوب ويجوز جمعه على انه اثبته بشرط الحال والذي ان جاء جمعا فهو على البدل فالاولى ان التمييز الثاني مقام الجزء الثاني بعد الفصل اثنا عشر وتاليه الجزء الثاني في التصغير جاور التسعة عشر في التذكير والتانيث كما في عشرين وثلاثين عشرين عبدا وعشرون امة وثلاثين عبدا وثلاثين امة والمذكر والمؤنث فيه سواء والتمييز ذا التكلم مفرد منصوب نحو احد عشر كوكبا وثلث ليلة قال اثنتي عشرة ليلة موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة ثم عليها تسعة عشر فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فاسباطا ليس بتمييز لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قال الشلوبين وابن ابي الربيع ولو كان اسباطا تمييزا لكان اثني عشر لان المذكر يجب الحاق العدد بالتاء وتقول اثنا عشر بتذكيرهما وتجردهما من علامة التانيث لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب ان تجرد التاء من عدده وزعم الناظم في شرح الكافية انه لا حذف وان اسباطا تمييز وان ذكرا ما رجح حكم التانيث في اسباطا لكونه وصف بامم وهي امة كما رجح التانيث في شخوص ذكر كاعبان ومعصر في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر وكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه لما بين بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان رجح تانيثه وما ذكره الناظم في الاية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل فقطعناهم اسباطا لفاتت فايدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامما نعت الاسباط وانث

العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس يعني رجال الا انتهى فان كان الوصف بالجملة والكثير الاتيان بحمل الحوفي على التمييز وظاهر الاية يشهد له ايضا ما روي من قول الرابع بنو ضباء قد [illegible] وعشرين من غاير من تجمع او حيان [illegible] او بعض لهاء التمييز [illegible] والتمييز الكبير [illegible] وما انتفى العدد المركب غير اثني عشر [illegible] فهو متبدل واحد [illegible] لان ما بعد اثنين واثنتين من التمييز [illegible] يكفي الا ان تمنع مع ما وقع موقعهما ولا كذلك الباقي من [illegible] منهما ما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه الاعراب في اخر الجزء الثاني [illegible] على بنائه على الفتح كما في اطلبت فيقول هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والنصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب وقال سيبويه في هذه اللغة هذه لغة رديئة وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى اصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك انتهى وقد يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب يبقى البناء وعجز قد يعرب وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة كما في عبد الله نحو ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة وجر عشرك واجازوا ايضا هذا الوجه وهو اعراب المتضايفين دون اضافة الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل واستدلوا بقوله وهو نفيع بن طارق على ما قيل كلف من عنائه وشقوته بنت

ثماني عشرة من حجته بنت مفعول ثان بكلف والمفعول الاول الضمير المستتر فيه القائم مقام الفاعل وثماني مضاف الى عشر والمشهور بجر عشرة مضاف اليه [illegible] العدد ورد العنا بفتح العين المهملة التعب والمشقة والشقوة [illegible] وحمل ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر ورده بان الكوفيين [illegible] في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح فصل

ويجوز ان تصوغ [illegible] من اثنين الى عشرة اسما على وزن فاعل كما تصوغه من فعل [illegible] من اثنين فما فوق الى العشرة كفاعل من ضارب فتقول ثان وثالث [illegible] الى العاشر [illegible] وقال الاكثر [illegible] الاشتقاق من اسماء [illegible] الاثنين [illegible] على الاجناس كترابية بالرمي من التراب [illegible] الطين من الحجر [illegible] للوصف المشتق من اسماء العدد بمعنى فاعل [illegible] في التسهيل [illegible] وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلث الى العشرة [illegible] الاثنين الى العشرة التسعة انتهى وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم [illegible] وهذا الوصف المشتق من العدد يجب فيه ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث [illegible] كما يجب في الوصف [illegible] من اسماء الفاعلين فاما ما دون الاثنين فانه وضع على ذلك الحكم من اول الامر فقيل في المذكر [illegible] وفي المؤنث واحدة وحادي وحادية و[illegible] في اسم الفاعل المذكور [illegible] وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب المعنى الذي تريد على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا عن الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا عن الاتصال بالعشرة فتقول ثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا قال النابغة الذبياني توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى وقع في وهمي اي ذهني علامات المراة فعرفت العلامات بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع الوجه الثاني ان تستعمله مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير واليه اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة منحصرة في خمسة اي واحد من خمسة لا زايد عليها ويجب اضافته الى اصله كما يجب اضافة البعض الى كله كيد زيد قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني حال من الهاء في اخرجه

واثنين مضاف اليه وقال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة [illegible] وزعم الاخفش وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين انه يجوز اضافة الجزء الاول الى الثاني وهو الاصل ونصبه ايضا [illegible] هذا يجوز ثالث ثلاثة [illegible] الناظم في التسهيل [illegible] او الكسائي [illegible] ولا تقول ثالث الرجال [illegible] عدد لان لم يجعل ولا من قال ثالث ثلاثة لا يعمل [illegible] مخالف لنقل النحاة [illegible] الاثنين حتى [illegible] ابن مالك عن العرب [illegible] في كتاب الاعمال [illegible] في ذلك الا [illegible] الثالث الوجه [illegible] ليفيد معنى التصيير والتحويل [illegible] الناظم بقوله [illegible] فتقول هذا رابع ثلاثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة اي جاعل الثلاثة [illegible] ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اي الا هو مصيرهم [illegible] كان بمعنى مصير اضافته الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال [illegible] او ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان وهما الاضافة [illegible] التحويل والانتقال ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا [illegible] سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن العرب فقال تقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثانيته [illegible] وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما ان فاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي فصيرتهم ثلثين اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم اي فصيرتهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فان تجاوزت ذلك كانوا تسعة وتسعين فامايتهم على افعلتهم وكذا كانوا تسعماية وتسعا وتسعين فالفتهم فانا مؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لابي الحسن ابن الاهوازي كان القوم عشرة فحدعشتهم الى تسعشتهم وهم محدعشون وانا محدعش ومتسعش قال وكذا العقود يقال معشرين ومثلثين ومائين

او الالف فحو محي ومولف لان معناه اثنان والثانى انهى الوجه الرابع ان تستعمل مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه
حال كونه مقيدا بمصاحبة العشرة وهو الذى واحد مع [illegible] بمعنى الصفة فتقول حادى عشر بتذكيرهما على القياس
وحادية عشرة بتانيثهما على القياس ايضا وكذا الى تاسع فى البواقى تذكر القطعتين مع المذكر وتونثهما مع المونث
تقول الجزء الخامس عشر بتذكيرهما والقامة الخامسة عشرة بتانيثهما وحيث استعملت الواحد والواحدة مع العشرة
او ما فوقها كالعشرين فانه تقلب فاؤه [illegible] الى موضع اللام [illegible] وهو الذال وتقول حادى وحادوة ويصيرها
اى الواحد الى الحادى لانه [illegible] اثر الكثير [illegible] التانيث فى حكم الانفصال الا انك تقول حاديا اعلا
[illegible] تخفيف الياء لا للتقاء الساكنين [illegible] ولا تقل حادية [illegible] فتقول حادى بحذف الياء
[illegible] مع الفتح [illegible] وحكى الكسائى عن بعض العرب واحد عشر
على الاصل فلم [illegible] تستعمل معها اى مع العشرة لتفيد معنى ثانى اثنين وهو
[illegible] ذكر [illegible] وهو الاصل ان تاتى باربعة الفاظ اولها الو
وهو [illegible] الفاعل والثانى العشرة [illegible] العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف و
[illegible] العشرة [illegible] مع العشرة وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف
المركب مع العشرة [illegible] التركيب الثانى وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلثة
عشرة فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية
على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثانى مضاف اليها الوجه الثانى من هذه الحالة ان تحذف
العشر من التركيب الاول استغناء به فى التركيب الثانى وتعرب الجزء الاول من اول التركيبين لزوال التركيب
[illegible] وتضيفه الى جملة التركيب الثانى فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر
قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا الوجه اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس من
اجاز الاعمال فى ثانى اثنين ان يجيزه هنا انتهى الوجه الثالث من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة
من التركيب الاول وتحذف النيف وهو الثلثة فى مثالنا من التركيب الثانى وذلك فى هذا الوجه المشتمل على
الحذفين المذكورين وجهان احدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء وهو التركيب فيهما فتجرى الاول وهو
الوصف بمقتضى حكم العوامل فى الرفع والنصب والجر وتجر الثانى وهو العقد بالاضافة دايما فتقول جاءنى ثالث

عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر فى الاحوال الثلثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم به مالك ابن
عصفور قال ابو حيان وينبغى ان لا يقدم على هذا الا بسماع [illegible] من الاوجه الوجه الثانى من هذين الوجهين
ان تعرب الجزء الاول وهو الوصف بحسب العوامل وتبنى الجزء الثانى وهو العقد على الفتح حكاه الكسائى ويعقوب
بن السكيت وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب وقدر [illegible] الثانى فبقى البناء
على الرتبة [illegible] [illegible] البناء
على الله قال ابن مالك قال ابو حيان ولا يقاس على هذا الوجه [illegible] وهو ابن [illegible]
يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه [illegible] عشر
عشر ببناء الجزئين على الفتح فى الاحوال الثلثة [illegible]
الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف [illegible]
من تركيبين ولم يذكر الناظم فى التسهيل [illegible] الثالث [illegible]
العقد من الاول والنيف من الثانى [illegible] تقتصر على التركيب الاول
باقيا بناء صدره وذكر الى الناظم وابنه ان بعض العرب [illegible] ابن السكيت وابن كيسان
قال الموضح والتحرير ما قدمته من الاستعمال الثالث بوجهيه ان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان
من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثانى لا فيما اذا اقتصر على التركيب
الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والاصل قال ابو حيان [illegible] على
ليس اصله تركيبين ورده الموضح فى الحواشى بان الذى اجازه ابن مالك فى التسهيل لا يمنعه [illegible]
حادى عشر وليس فى كلامه ما يقتضى انه منتزع من تركيبين انتهى وعبارة النظم ناطقة بما قال ابو حيان
فان قوله وشاع الاستغناء بحادى عشر معناه استغنى بحادى عشر عن بقية التركيب وتلخص فى هذه المسئلة
خمسة اوجه الاول الاتيان باربعة الفاظ واليه يشير قول النظم فجى بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى
ان بعضهم منعه الثانى ان يحذف عقد الاول واليه يشير قول النظم او فاعلا بحالتيه اضف الى مركب
الثالث حذف هذا ونيف الثانى وبناء ما بقى الرابع حذفهما واعراب ما بقى الخامس اعراب الوصف مع
حذف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله معها اى

مع العشرة لافادة معنى رابع ثلاثة فيكون بمعنى جاعل ما دونه مجموعا فتاتى ايضا باربعة الفاظ ولكن يكون اللفظ
الثالث منها دونه مما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين
قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وتوقفوا مع السماع وعلى الجواز فيتعين بالاجماع ان يكون
التركيب الثانى من التركيبين فى موضع خفض باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف
فيه بمعنى ما يعمل لان عمل الوصف انما يتاتى مع تنوينه او تعريفه بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم
اجاز بعض النحويين هذا رابع عشر ثلاثة عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب
الوصف مع العشرة والى ان الموقت بتركيبين ان تحذف العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلاثة عشر
وليس لك مع ذلك الحذف الفتى من الاول الى تحذف النيف من التركيب الثانى وتقول رابع عشر بفتحهما
للالباس [illegible] التركيبين ومقتضى البناء فى الجزئين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه
ولا يجوز للالباس اعراب الاول كما ذكر فى الوجه الخامس [illegible] مسطور الوجه السابع ان تستعمله مع العشرين
واخواتها الى التسعين فتقدمه فى اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو خاصة فتقول حادى وعشرون وحادية
وعشرون وكذا الباقى والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد
بحالتيه قبل واو يعتمد وهذا لا يختص باسم الفاعل بل العشرون واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب
تاخيرها عنه لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو
لانه يعتمد جمع والوار للجمع والله اعلم هذا باب كنايات العدد وهى ثلثة كم وكاين وكذا وكل منهما
كلام مجمل او شرح يكشف عن حقيقة امرها اما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اى عدد قليلا كان او كثيرا
ويستعملها من يسال عن كمية الشىء والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ويشتركا
فى خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثانى كونهما
مبنيين وسبب بنائهما مشابهة الحرف فى المعنى وهو فى الاستفهامية حرف الاستفهام وفى الخبرية حرف
التكثير الذى كان يستحق الوضع او فى الوضع على حرفين والثالث كون البناء فيهما على السكون وهو الاصل
فى البناء والرابع لزوم التصدير فكل منهما له صدر الكلام والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد
مجهول ويفترقان فى خمسة امور ايضا احدها ان كم الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم

بقوله ميز فى الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت فتقع له الخطاب [illegible] افراده فلا يميز بجمع خلافا
للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما اوهم الجمع يجعل على
الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك
اذا اردت اصنافا من الغلمان واما نصبه فقيل ايضا ثلاثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو
مذهب بعض النحويين والثانى انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج
والفارسى والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف نحو بكم درهم اشتريت والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان
تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه
جره الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا عن المقدر مع المضمر وذهب الزجاج
الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فيما بعده
فكذلك ما كان بمنزلته قال ابن خروف ويقبح الجر بها [illegible] اليها الا كم على الجر [illegible]
من العدد وقال الفراء على الخفض من لان من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية [illegible] الحال عليه
وهذا القول نقله ابن الخباز فى شرح الجزولية وابن مالك فى شرح الكافية عن الخليل مفردا ومجموع
لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف الى مميزه تارة الى جمع كالعشرة وتارة الى مفرد كالمائة فالحق بهما فاستعمل
بالوجهين اجراء له بمجرى الضربين نحو كم رجال جاءوك كما تقول عشرة رجال جاءوك ونحو كم امراة جاءتك
كما تقول مائة امراة جاءتك والافراد اكثر فى الاستعمال وابلغ فى المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان
الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل فى المفرد ما يؤدى معنى الجمع نحو كم
قوم صدقونى والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او مائة والامر الثانى ان الخبرية
تختص بالزمن الماضى كرب لجامع التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان سا ملكهم كما لا يجوز رب غلمان
سا ملكهم لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز فى الاستفهامية
كم عبدا ستشتريه لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر الثالث ما تختص به الخبرية ان المتكلم بها
لا يستدعى اى لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر والامر الرابع
انه اى المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف

الشكلية الاستفهامية لانه منشي والانشاء لا يحتمل الكذب والامر الخامس مما يختص به الخبرية ان المبدل
منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام فتقول كم رجالك في الدار عشرين
بل ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام
ولهذا يقال كم مالك اعشرون ام ثلاثون تنبيه كم في موضع رفع بالابتداء وما الخبرية عند سيبويه وعند
الاخفش بالعكس والعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة
وثلاثون معطوف على عشرون تنبيه يروى قول الفرزدق وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير كم
عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بجر عمة وخالة على ان كم خبرية وبنصبهما فقيل
ان تميما تجيز نصب تمييز الخبرية مفردا او كثير اهل الخلاف وخالة من جملة تمييزه وقيل على الا
ستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما
اي على الجر والنصب فهي اي كم مبتدا او خبرا او ضمير حالا على لفظ كم او التاء في حلبت
للجماعة لانها في المعنى عمات وخالات ويروى برفعهما على الابتداء لتخصيص المعطوف عليه بوصفه
بلك وتبعد على المحذوفة مدلولا عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف
لك مع خالة استدلالا عليها بالاولى وقد حلبت خبر العمة او الخالة وخبر الاخرى محذوف والا
لقيل قد حلبنا لان الخبر عنهما في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت والتاء
في حلبت على هذا الوجه للواحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية
او على الظرفية الزمانية اي كم حلبة على المصدرية او كم وقت على الظرفية والفدعا بسكون الدال
المهملة من الفدع بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف او القدم
الى انسيها بكسر الهمزة وسكون السين المهملة والنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو
الجانب الايسر على راي ابي زيد والايمن على راي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة
التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى علي على كره مني لان على تستعمل في الضر
كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فمثل لكم الخبرية في خمسة
امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي لزوم التصدير وفي البناء وفي انجرار التمييز الا ان جره بمن

ظاهرة لا بالاضافة خلافا لكم قال الله تعالى وكاين من نبي قاتل معه ربيون كثير وقد تنصب تمييز كاين كقوله
اطرد الياس بالرجاء فكاين آلما حم يسره بعد عسر في الكلية والجزء على سبيل الاحتمال من الم بالمكان تمييز منصوب
على التمييز لكاين والطرد ابعد من طرد بطرد كقتل يقتل والياس ضد الرجاء واصل الياس تسهيل الهمزة
للضرورة والامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر فتقول لا تقنط من رحمة الله حصول الفرج بعد الشدة فكم
من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكاين تخالف كم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه واي
المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول
الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا
لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور
فانهما اجازا بكاين تبيع هذا الثوب ومنها انها لا تقع مفردا وانما كذا فيكنى بها عن العدد
القليل والكثير وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارة والبناء
والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور احدها انه يجب في تمييزها النصب فلا يجوز جره
بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقي على ما كان عليه
خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد
الصريح وقال الزجاج يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الجوهري على البدل من ذا والثاني انها ليس لها
الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله
عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد والكاين وكذا اشار الناظم بقوله
ككم كاين وكذا وينتصب تمييز ذين وبه صل من تصب هذا **باب الحكاية** وهي ايراد لفظ المتكلم
على حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية
حال المفرد وتختص باي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من الفعل
والوصف بانواعهما نحو قولهم انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله ثم يقولون ان ابراهيم الاية قال ان ربي
يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على ترتيب اللفظ ويجوز حكايتها على المعنى
فتقول في حكاية زيد قايم قال عمرو قايم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى

في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن بل ولئلا يتوهم ان اللحن نشا من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص
جاء زيد بالجر واردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيد النبيه بالاستدراك
على لحنه والالتزام اللحن بنية على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة
للفظ وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار
قرشيا وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما يقولون
الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك الكلام ورفع الناس وصيدح اسم ناقته قاله الزجاجي في جمله قال ابن
مالك في شرح الكافية ومما يحكى من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة رضي الله عنهم فلان ابو فلان
كالمرفوع لان ابو لما يقرا بالياء والمختار عند المحققين ان يقرا بالياء وان كان مكتوبا بالواو
كما يقرا الصلوة والزكوة بالالف وان كانا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو
انتهى وصاحب الخط يقرا بالواو لوجهين احدهما ان المراد انه يحكى وقراته بالياء يفوت ذلك بخلاف الصلوة
والزكوة فانه لا يفوت بالحكاية الثاني انه عطف ابن يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في اول احواله
وفي الاتيمين واما حكاية حال المفرد في الاستفهام فان كان المسئول عنه نكرة مذكورة والسؤال باي او
من حكي بهما ما لها وتحكي بهما ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث
والافراد والتثنية حقيقة او صالحة لوصفها بهما والجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رايت
رجلا او امراة او غلامين او جاريتين وبنين وبنات ايا في حكاية رجلا واية في حكاية امراة وايين بالتثنية
في حكاية غلامين وايتين في حكاية جاريتين وايين بالجمع في حكاية بنين وايات في حكاية بنات وقولنا
في التثنية او صالحة لوصفها بها ليشمل نحو رايت شلولا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما ايين مع انهما
ليسا مثنيين من صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم او صالح لوصفه
به ليشمل نحو رايت رجالا او نساء فانك تقول في حكاية الاول ايين وفي حكاية الثاني ايات مع انهما
ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رايت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على
ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور واختلف في الحركات الاحقة لاي فقيل حركات حكاية واي مبتدا
من في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفا

نحو قام رجل فقيل اي فاي مرفوع بالفعل وهو مسند اليه الى الرفع المقدر الان الاستفهام حرف على الصدر فحكايات
اعلمت ما قال القائل وكانك قلت اذكر ايا منهم وحوز الرفع بالفعل المضمر التوكيد قال الكوفيون في تبعيض
قواعد البصريين انه يتعين كونها مبتدا والخبر محذوف تقديره اي قام الان الفاعل لا يتقدم والاستفهام
لا يتاخر والكوفيون يجيزونهما وان سالك به اهو منصوب او مجرور قيل سل عن قول البصريين انها مبتدا
والخبر محذوف والحركة للحكاية او معمولة لمحذوف متاخر والا ان تصرح بتركيبها مع الفعل فقول اي
وباي مررت وعند الكوفيين منعها وعلى القول بجواز تقديم الظرف بهوا اولى الاطلاقية وكذا المفتوح سؤالا
من اذ لحكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على لمحها وتذكيرا وتانيثا والحكاية مثل
الامثلة الا ان بينهما فرقا من اربعة اوجه احدها ان اي اعامة في العقلاء وغيرهم ومن خاصة بالعقلاء كما تقدم
من قولنا رايت رجلا الخ وعن غيره كقول القائل رايت حمارا الثاني ان اي الاعراب تحكى الحكاية
ومن خاصة بالسؤال عن العاقل العربي الثالث ان الحكاية في اي عامة في الوقف والوصل فيقال في الحكاية
فتقول ايان بالوقف والاسكان اوايان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف تقول لمن قال
جاءني رجلان منان بالوقف والاسكان في النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون فيها فلا ايضا
الحكاية كما سياتي انك تقول في حكاية المذكر منو ومنا ومني وهذه الاحرف تكلم بحركات الاحرف التي تحكى بها
الا في هذا الوقف فاما قوله وهو شمر بن الحارث الضبي اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا
الجن قلت عموا ظلاما والقياس من انتم فشاذ في الشعر وحمله سيبويه على انه حكى حكاية الجمع في الوقف
انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كانه مجموع بالواو والنون وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر
فزاد هذه الزوائد في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه اجود وهو ان يكون معربا جمعا
وحكى الكوفيون ان منهم من يقول منوا منت ومنان ومنين ومنو انتم فيكون البيت على هذا ولا يقاس عليه
خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومنا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه
عنه سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدريته واعرب احدهما فاعلا والاخر مفعولا في الاول
وحكاها في الوصل في الباقيين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذان اخران احدهما انه
حكى الضمير في اتوا وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني انه حرك

النون وحكيها السكون وجوز بكر العجب المهملة اى المعوّل ظلاماً جو [illegible] ابن السيد كونه ظرفاً اى المعول ظلاماً
وكونه تمييزاً اى من جهة ظلامكم انتهى والاول اولى لانه يحتاج الى تقدير [illegible] وهو ان شاد صحيح وقع فى
قصيدة حارثية منسوبة الى جذع بن سنان الغسانى ونقل ابن الحاجب فى الامالى على انه لا يصح ان يكون
ظرفاً اذ ليس المراد انهم جاؤا فى ظلام او فى حين جاءوا عما المراد انهم بعم ظلامهم او صباحهم انتهى الفرق الثالث ان
اياً يحكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول فى حكاية المرفوع المرفوع اى وفى حكاية المنصوب ايا وفى حكاية
المجرور اى ويجب فى من الاشباع الحركات فى حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى فتقول لمن قال جاءنى
رجل منو ولمن قال رايت رجلاً منا ولمن قال مررت برجل منى ومن العرب من يحكى من اعراب المسئول عنه
فقط [illegible] التانيث والتثنية والجمع فيقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امراة او امرأتان
او رجال [illegible] الجمع والجر فى الجميع وبل ذكر بعض ان الواو والالف والياء نشات من حركات
الاشباع [illegible] بمقابل الحكاية اى زعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا بيانا للحركة فى الوقف اذ
لا يوقف على متحرك ويرد بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف فى انا وجبها خاصة وبان الوضع
للوقف ولا حركة [illegible] والفارسى الحكاية شبيهة بالاعراب فالحروف اجتلبت اولاً للحكاية فلزم
[illegible] ما قبلها وصححه ابن عصفور وصححه ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فاذا قيل منو
فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكلام ابن [illegible] ورده ابو حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف
[illegible] العربية وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس النكرة اذا اعيدت ان تعاد بلفظ
المعرفة [illegible] الفرق الرابع ان ما قبل تاء التانيث فى اى واجب الفتح تقول اية وايتان كما تقول
اية وايتان ويجوز الفتح والاسكان فى من اذا اتصل بها تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب التاء هاء
ومنت بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا
بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والارجح الفتح فى المفرد والاسكان فى التثنية
وانما عبر بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح فى الحواشى وهو
الحق وظاهر كلامه هنا انها التانيث والقول بانها فى اية للتانيث وفى منه للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح
الفتح فى المفرد لان التاء فيه متطرفة فهى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان ولا كذلك فى التثنية

ونقول

ونقول فى حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف حيث الحكم غير العطف واما العطف فاذا
قال جاءنى رجل وامراة فانك تقول من ومنه [illegible] قال جاءنى رجل وامراة فانك تقول من ومنه الحكاية
آخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه فى حكم الوصل وكذا لو قال جاءنى رجال ونساء قلت من ومنات
فاذا قال مررت بشيء وبرجل قلت من ومنى واذا خلطت ما لا يعقل بمن يعقل [illegible] السؤال عما لا يعقل
باى وعمن يعقل بمن فاذا قال رايت رجلاً وحماراً قلت من واياً واذا قلت مررت بحمار ورجل قلت اى
ومنى واذا قال رايت ثوباً وغلاماً قلت اياً ومنا وكذلك ما اشبهه ذكره الرضى ثم انتقل الى النوع الثالث
وهو حكاية العلم وجعله قسيما للقول او الالفاظ كان المسئول عنه نكرة فقال وان كان المسئول عنه علما لمن يعقل
غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة واداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكايته اعرابه
فيقولون من زيداً لمن قال رايت زيداً ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد فالضمة والفتحة والكسرة للحكاية
والرفع فى موضعهما مقدر لان الواقع بعد من مبتدأ خبره من عند الجمهور وعكسه [illegible]
وان كان المحكى مرفوعاً كقولك من زيد لمن قال جاءنى زيد ترفع ما بعد من على اللغتين [illegible]
فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا لاشتغال آخر المحكى بحركة الحكاية [illegible] التقدير
وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر وتبطل الحكاية فى نحو اى زيد لان اداة السؤال غير من وفى نحو ومن زيد لاجل
العاطف الداخل على من وفى نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس فى اجازته حكاية جميع المعارف
وفى نحو من شد قم لانتفاء العقل وفى نحو من زيد الفاضل لوجود التابع وهو النعت ويستثنى من ذلك
ان يكون التابع ابناً متصلا بعلم كرايت زيد بن عمرو او علما معطوفا بالواو خاصة كرايت زيداً وعمراً فيجوز
فيهما الحكاية على خلاف فى الثانية فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت
بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصب زيد فى الاول وخفضه فى الثانى وتقول لمن قال رايت زيداً وعمراً
من زيداً وعمراً بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة الى
الى ان عطف احد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقاً ويوجبون رفع ما بعد
من ووجه ذلك الحجازيين ان الاعلام كثرت فى كلامهم فلجازوا فيها الحكاية [illegible] بطل احد [illegible]
بالآخر وشرطوا ان يكون الحكاية بمن دون اى لوجهين احدهما كثرة استعمالهم لها دون اى قاله سيبويه

والثانى ان من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية بكون تاء [illegible] بخلاف اى فانه لو حكى بعدها اى زيداً واى
زيد [illegible] الاول وجر فى الثانى [illegible] فى خلاف اعراب المبتدا والخبر قال ابن الضايع
[illegible] وجعله يجوز الحكاية بها [illegible] الثانى [illegible] ماشرط انتفاء
التابع [illegible] واستثنى [illegible] مع المنعوت كشيء واحد ويستثنى
عطف النسق [illegible] واما شرط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان
[illegible] السؤال على الكلام المسئول
[illegible] والعلم الحكيم من
[illegible] عاطف بها [illegible] هذا باب [illegible] المعانى الدلالة
[illegible] وهو على قسمين حيوان [illegible] ذكر وانثى ولما كان
التانيث فرع التذكير لان الاصل فى جميع الاشياء [illegible] كما قال سيبويه [illegible]
عن [illegible] وجوه الاعراب وتختص بالاسماء [illegible]
[illegible] الافعال الماضية [illegible] المرجع
[illegible] الالف [illegible] الجمهورى
[illegible] ان الحمزة
[illegible] المقصورة والمدودة [illegible] الاسماء [illegible]
[illegible] فى التانيث تاء [illegible] والعاطفة
[illegible] والعرب [illegible] كثيرة مقدرة
[illegible] حتى تصغر [illegible]
[illegible] الضمير المؤنث عليها [illegible]
[illegible] وبالاشارة اليها بحو هذه وتجتم
[illegible] اى التاء فى تصغيرها نحو عيينة [illegible]
مصغر عين واذن من الاعضاء [illegible] الى اصولها [illegible]

[illegible]

والقلب [illegible] عدده
كقوله وهو [illegible] ذراع
وهى مؤنثة بدليل سقوط التاء من [illegible]
كالكتف ويعرف التقدير [illegible] فصل [illegible]
المؤنث من صفة المذكر كتابة [illegible]
وعلامة وفى الصفات التى [illegible] بالمؤنث [illegible]
بها الحدوث [illegible]
وطامث [illegible] التاء الفاصلة صفة المؤنث [illegible] المذكر
فى حمة [illegible]
لا تلحقها التاء [illegible]
[illegible] الواو
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
ذلك [illegible]
[illegible] الفاعل
جار [illegible] الثانى
فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح [illegible]
بمعنى [illegible] التاء [illegible]
واما [illegible] فعيل بمعنى فاعل [illegible] لانه يجرى على
[illegible] الوصف [illegible] بمعنى مفعول فان

قلت مررت [illegible] بنی فلان الحقت التاء في حية لا الباس المذكور لانك لم تذكر الموصوف الماموس جمعه
الاكليس والوزن [illegible] مفعال بكسر الميم كمخارث رجل مخارث وامراة مخار اى كثير النخر بالخاء المهملة وشذ معطاء
بالقاف [illegible] من [illegible] وهو [illegible] لا يسمع [illegible] الا [illegible] وامراة ميقانة وانما لم تدخل
التاء [illegible] لانه [illegible] ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله قال ابن [illegible]
والوزن [illegible] مفعل بكسر الميم كمعطر من العطر وشذ امراة مسكينة [illegible] عن القاعدة ومع ذلك فانه
محمول على [illegible] مسكين على القياس حكاه سيبويه [illegible] مفعل بكسر الميم وفتح العين
[illegible] وهو الذي [illegible] من [illegible] والدال والعين والسين
[illegible] وهو الطعن يقال رمح [illegible] وعليه تلحق التاء في هذين الوزنين ما تقدم
[illegible] النظم بقوله [illegible] الابيات الثلثة وتاتي التاء لفصل
الواحد [illegible] الذي لا يصنعه مخلوق [illegible] الكمأة [illegible] بفتح المثناة فوق وسكون الميم والعكس اى لفصل
الجنس من واحده نحو جباءة بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكماءة احمر وكماءة بفتح الكاف
وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة والسواد وقول الموضح خاصة مخرج لسيارة ومسيارة
فانهما [illegible] وسيار [illegible] لتاكيد التانيث فيهما قال الله تعالى وجاءت سيارة
و[illegible] من [illegible] الجلد وهذان مشتقان وتاتي التاء لفصل الاحاد
من الجنس التي [illegible] نحو لبن ولبنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث
كربعة [illegible] من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وتاتي التاء عوضا من فاء
كعدة [illegible] بكسر الواو [illegible] مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا
الواو [illegible] التاء [illegible] العوض [illegible] لان تاء التانيث لا تقع صدرا وتاتي عوضا من عين
[illegible] في الجمع بالالف والتاء سنوات او سنهات
[illegible] الاعراب على الواو [illegible] فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منه
التاء [illegible] وهو الكلمة كاشعث واشاعثة وازارقة
[illegible] الى الاشعث والازرق [illegible] كالتاء فهو عوض من ياء النسب الا ترى

انها

انها [illegible] والعايق الاشعثيون والاشاعثة وكذا اللاحق [illegible] من حروف زائدة [illegible]
[illegible] وزنادقة فالتاء عوض من ياء زنادين فاذا [illegible]
والتاء متعاقبان هنا [illegible] في شرح [illegible] والزنديق هو الذي لا [illegible] الاسلام
ويخفي الكفر وتاتي التاء للتعريب [illegible] تعريب الاسماء الاعجمية [illegible] الميم
الواو وفتح [illegible] وهو [illegible] القياس [illegible]
اصله عجمي فعرب [illegible] العرب اذا استعملت الاعجمي [illegible]
فقد عربته [illegible] الوصف [illegible]
انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة [illegible]
لان [illegible] لا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت تاكيد المبالغة [illegible]
لتاكيد التانيث كنعجة لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانيث [illegible]
يقال نعج لانه يفيد التانيث بنفسه ودخول التاء فيه لتاكيد التانيث فصل [illegible]
التانيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا تتعرض لها [illegible]
شهورة في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف ان المقصورة [illegible]
اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني [illegible] المهملة والباء الموحدة
اسم للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت [illegible]
لموضعين قال جرير [illegible]
لسان العرب [illegible] بالنون [illegible]
اسم الموضع وجعبى بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسم لعظام النمل [illegible]
النمل الاتي يعضض [illegible]
وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال ابو علي الفارسي هي مقصورة حكاه [illegible]
علم اشتهارها وما ذكر ان عد الناظم فعلى في الاوزان المشهورة مشكل لانها [illegible]
قال الخطاب الماردي انها شاذة والوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كان [illegible]

اسما [illegible] قال الجوهري يقال [illegible] الارض كثر [illegible] لانه ذكر لها كحبلى وما لها مذكر نحو الطولى
انثى الاطول او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى بالموحدة لنهر
بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة لمشية او صفة كحيدى بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة
تحتانية من قولهم حمار حيدى اى يحيد عن ظله لنشاطه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه وشرطه
ان يكون [illegible] كجرحى جمع جريح او مصدرا كدعوى مصدر دعى او صفة كسكرى وشبعى
مؤنثي سكران وشبعان [illegible] فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى ففي الفه وجهان مبنيان على الصرف
وعدمه فمن صرفه قدر الالف للالحاق ومن منعه قدرها للتانيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم
[illegible] وقد يكون ارطى افعل لانه يقال اديم مرطي حكاه في الصحاح والعلقى نبت
الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف ثانيه كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة وسمانى
بالسين المهملة والنون لطائرين ذكرين او انثيين وفي الصحاح ان الف حبارى ليست للتانيث وهو
وهم بفتح الهاء من صاحب الصحاح فانه قد وافق على انه ممنوع الصرف ومنع الصرف دليل على ان الفه للتانيث
الوزن السادس فعلى بضم اوله وتشديد ثانيه مفتوحا كستهى بالهاء للباطل والكذب وللهواء بين
السماء والارض الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات وموحدة
ودفقى بالدال والفاء والقاف لضربين من المشي الاول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق
واسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما مصدرا كذكرى مصدر ذكر ذكرا وذكرى
[illegible] كلسان فيما عدا الف التانيث او جمعا وذلك شيئان حجلى بالحاء المهملة والجيم جمع الحجل
بفتحتين من اسماء الطائر وظربى بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة جمعا الظربان بفتح اوله وكسر ثانيه
اسم لدويبة ولا ثالث لهما في الجموع وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره توكيدا
الوزن التاسع فعيلى بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بحاء مهملة وثائين مثلثتين بينهما ياء مثناة
تحتانية اسم مصدر حث على الشيء اذا حرض عليه وخليفى بالخاء المعجمة والفاء الخلافة وفي الاثر عن عمر رضي
الله عنه لولا الخليفى لاذنت وحكى الكسائي هو من خصيصائه [illegible] بالمد وهو شاذ وقياسه القصر كما نقل
[illegible] في التسهيل الوزن العاشر فعلى بضم اوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالفاء والراء وفي القاموس

[illegible]

انه مثلث الكاف والفاء والكفرى والكافور لوعاء الطلع اي طلع النخل [illegible] لانه يكفره اي يستره
[illegible] للطلع نفسه [illegible] الطلع حين ينشق قال [illegible] والاول هو الصحيح لان
الاشتقاق يدل على صحته وحذرى وبذرى [illegible] في الاول
وباء موحدة في الثاني وهما من الحذر والتبذير وقال ابن ولاد البذرى بالذال المعجمة الباطل الوزن الحادي
عشر فعيلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسم للاختلاط [illegible]
اذا اختلط عليهم امرهم وقبيطى بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسم للناطف الوزن الثاني عشر فعالى
بضم اوله وتشديد ثانيه نحو شقارى بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة وخبازى بالخاء المعجمة والباء والزاي
والزاي اسمين لنبتين وخضارى بالخاء المعجمة والضاد المعجمة والراء المهملة اسم لطائر تنبيه [illegible]
ما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح العين ونحو [illegible] ما كان على وزن فعلى بكسر الفاء وتشديد العين
المكسورة ونحو خليطى ما كان على وزن فعلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ليس من الاوزان المختصة
بالمقصورة بدليل وجودها في اوزان الممدودة فالاول [illegible] بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة
[illegible] في القاموس زيادة على الصحاح والثاني كما في [illegible] الفاء وتشديد
الخاء المعجمة من الفخر والفخير الرجل الفخر والثالث كما في دخيلاء بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم
يحفظ بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلاء امورك اي بباطنها او شهر اوزان الممدودة سبعة عشر وزنا
فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء او مصدرا كرغباء مصدر رغب بالراء المهملة والغين
المعجمة او صفة كحمراء وديمة هطلاء والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال ابو زيد هي
المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر او جمعا في المعنى كطرفاء
بالطاء والراء المهملتين وبالفاء وتضاف للغابة بالموحدة فيقال طرفاء الغابة وهو شجر ومنها [illegible]
منبره صلى الله عليه وسلم وفي القاموس انها اربعة اصناف منها الاثل والواحدة طرفاة وطرفة وفي الصحاح
قال سيبويه واحد وجمع والوزن الثاني والثالث والرابع فعلاء بفتح العين وفعلاء بكسرها وفعلاء
بضمها كقولهم يوم الاربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها سمع في الاوزان الثلثة وهو اليوم المعروف وفي
التسهيل [illegible] اسم اليوم اربعاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة وبضمها موضع والوزن

[illegible]

بالخاء والضاد المعجمتين [illegible]

الخامس فعللاء بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقرباء اسم للجبان والوزن السادس فعالاء بكسر الفاء
كقصاصاء [illegible] مهملتين اسما للقصاص الوزن السابع فعلاء بضم الاول والثالث كقرفصاء
[illegible] قال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه [illegible] الارض اليتيه
الوزن الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء لعاشر المحرم وحكى ابو عمر الشيباني فيه القصر الوزن
التاسع فاعلاء بكسر الثالث كقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لاحد جحرة اليربوع وهو
حيوان فوق الفارة يداه اقصر من رجليه عكس الزرافة ومن اسماء جحرته ايضا نافقاء ونافقاء الوزن
العاشر فعلياء بكسر الاول والثالث وسكون الثاني نحو كبرياء بمعنى التكبر الوزن الحادي عشر مفعولاء كمشيوخاء بالشين
المعجمة والخاء المعجمة للجمع من الشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثاني عشر
فعالاء بفتح اوله وثانيه نحو براساء بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين بمعنى الناس يقال ما ادري
اي البراساء هو اي اي الناس هو وبراكاء بالموحدة والراء المهملة بمعنى البروك وهو ان يبركوا
[illegible] ويقاتلوا [illegible] وبراكاء الشيء معظمه وشدته يقال وقع في براكاء الامر وفي براكاء
القتال اي في معظمه وشدته قال بشر بن ابي خازم ولا ينجي من الغمرات الا براكاء القتال او الفرار قاله
العالي الثالث عشر فعيلاء بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما
القاف في الاول والكاف في الثاني ضرب من البسر بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي بسر قريثاء ممدود وهو
الطيب التمر بسرا وقال ابو الجراح تمر قريثاء غير ممدودة الوزن الرابع عشر فعولاء بفتح اوله وضم ثانيه
نحو دبوقاء بالدال المهملة والباء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن
الخامس عشر فعلاء بفتحتين كخفقاء بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما لموضع قال ابن الناظم في بعض نسخ
الشرح ولعله هو بالجيم والنون والفاء كما هو الغالب في بعض نسخ ابن الناظم ونصه فعلاء كجنفاء
اسم مكان ولا نظير له الا داثاء بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما للامة وقرماء بالقاف
والراء اسما لموضع ذكره في الصحاح في مادة الفاء ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل
الفاء قول الجوهري قرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرمى
كجمزى ويمد موضع باليمامة لبني امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة وعلى هذا التقدير فقد الناظم

الدال في الشهير من اوزان الممدودة [illegible] الحكم لابن سيده [illegible] بالجيم
والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد ايضا موضع فذكره فيما يختص بالمد مثل الوزن السادس عشر
فعلاء بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سيراء بالسين المهملة والياء [illegible] ثوب مخطط حرير وقيل ما فيه من
القز وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا نبت وايضا الذهب الوزن السابع عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه
كخيلاء بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتية الكبر والعجب واقتصاره هنا **باب المقصور والممدود** المقصور
هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا فخرج اذا واذا ورايت اخاك ولا يسمى مقصورا
والممدود هو الاسم المتمكن الذي اخره همزة بعد الف زائدة ككساء ورداء [illegible] ليسمى
ممدودا فقصر الاسماء ومدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد اعتنوا
بها حتى وضعوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين ليرجع اليه [illegible] ثلاثة انواع
احدها ما له نظير من الصحيح الاخر يجب فتح ما قبل اخره قياسا وهذا النوع مقصور بقياس والى ذلك اشار الناظم
بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس
ظاهر وله امثلة منها كونه مصدر فعل بكسر العين اللازم نحو جوي جوى بالجيم وهوي هوى وعمي عمى فان نظيرها
من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر اشرا وفتح ما قبل اخرها واجب مطرد والمعتل اللازم قياس مصدره
فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والفراء وشذ الغراء بالغين المعجمة المفتوحة والمد مصدر
غري بكسر الراء فهو غر وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غري بالشيء [illegible] اولع به والاسم الغراء
بالفتح والمد وانشد والكثير اذا قلت مهلا غادرت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع نهل هذا قول ابن
عصفور وموافقيه وفيما قالوه نظر لان ابا عبيدة حكى عن خالد بن كلثوم غاريت بين الشيئين غراء اي
واليت بينهما فغراء [illegible] اي بيت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة هذا فالمد قياسي كما سياتي لان غاريت
غراء بالكسر له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف كقاتلت قتالا قال ابو عبيدة وغريت بالكسر
غريت بالشيء اغرى به وانشد ابو عبيدة والجوهري اسلوا بدل مهلا وفاضت بدل غادرت وحفلا بدل
نهل بضم النون وتشديد الهاء اي كثيرة شايعة ودليله رواية حفل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء
اي ممتلئة ولا يبعد عندي ان يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر

غري بالفتح [illegible] ابو عبيدة من باب فاعل لان البيت يحتمل وكلا استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري
بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غري والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت واختلفوا في الغراء في بيت كثير
فابن عصفور يرى انه بالفتح والمد وابو عبيدة يرى انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهري فلم يتواردا
على محل واحد ومنها ما يكون بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى بالفاء والراء
الكذب ومرية ومرى بالراء المهملة فان نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها فعل بضم اوله
وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصور المنقوشة في الحائط والطاق
او الصورة الجميلة على سبيل التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى بالزاي المضمومة
وسكون الموحدة الحفيرة نحو الاسد وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة فان نظيرها من الصحيح حجزة وحجز
وقربة وقرب بضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة ومنها
اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعي ومقتفى من الخماسي ومستدعى من السداسي فان نظيره من
الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الاخر في هذا القسم الثاني من اقسام المعتل بالالف ان يكون له نظير
من الصحيح يجب قبل اخره الف وهذا النوع ممدود بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله وما استحق قبل اخر الف
فالمد في نظيره حتما عرف وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدرا لافعل بسكون الفاء وفتح العين او
لفعل بكسر الفاء وسكون العين اوله همزة وصل فالاول كاعطى اعطاء والثاني نحو ارتأى ارتاء قال الجوهري
وارتأى افتعل من الراي والتدبير انتهى والاصل ارتأي ارتايا قلبت الياء في الفعل الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى الامر استقصاء تتبعه والى ذلك اشار
الناظم بقوله كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى فان نظير ذلك اي نظير ما كان
مصدرا لافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدرا لفعل اوله همزة وصل من الصحيح اكتتب اكتتابا
فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون مفرد افعلة سواء كانت الهمزة فيه
مبدلة عن واو او ياء فالاول نحو كساء واكسية والثاني رداء واردية والاصل كساو ورداي فان نظيره
من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومن ثم اي من اجل ان افعلة حقها ان يكون جمعا للممدود ولا
يكون جمعا للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحى من اليائي واقفية جمع قفا من الواوي من كلام المولدين

لان رحى وقفا مقصوران والرحى الطاحونة [illegible] والقفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث واما قوله وهو
مرة بن محكان التميمي في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا والمفرد ندى بالقصر
بالقصر فضرورة وقيل ليس بضرورة ولكنه جمع بالبناء للمفعول ندا بالقصر على نداء بالمد كجمل وجمال بالجيم جمع
نداء الممدود على اندية فاندية على هذا جمع الجمع وهذا القول يبعده انه لم يسمع نداء جمعا ولو سمع لعمل والاول
منتف فاللزوم كذلك ومنها ان يكون مصدر الفعل [illegible] والفتح [illegible] والاصوات كالدعاء
والثغاء بضم الدال والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما واعجامه والدعاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة
من الضان والمعز فان نظيره من الصحيح الصراخ او دالا على داء نحو المشاء [illegible] فان نظيره من
الصحيح الدوار بضم الدال وفي اخره راء مهملة زاد في القاموس فتح الدال قال وهو شبه الدوران ياخذ
في الراس والزكام بضم الزاي القسم الثالث ما يكون لا نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع
فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنى الضوء والثرى بالمثلثة التراب والحجى بكسر الحاء المهملة والجيم
العقل وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود سماعا الفتاء لحداثة السن والسناء الشرف
بالشين المعجمة والثراء بالمثلثة لكثرة المال والحذاء بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين
المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذا **مسئلة** اجمعوا
على جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه كقوله لا بد
من صنعا وان طال السفر وان تحنى كل عود ودبر فقصر صنعا للضرورة وجواب الشرط محذوف اي لا بد
منه وتحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل
ودبر بفتح الدال وكسر الباء الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا عقر ظهره وقوله
فهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم فقصر الوفا للضرورة وهو ممدود واراد
ان هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون بهم مثلا في كل نوع من انواع الخير
وانهم مع هذا اهل الوفا بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة
فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء افعل لان فعلاء تانيث افعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده
ان يقصر للضرورة ويرد بقول الاقيشر فعلك لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الاشقر فقصر صفرا

المدودة وهي ضلالة انثى اصلها فهذا الى بعد بجلالة وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم والخلف في جواز
مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم
ولا غناء فمد غناء للضرورة مع انه مقصور وورد في الاختيار كقراءة طلحة ابن مصرف يكاد سناء
برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه البصريون وقالوا القراءة شاذة وقد رووا الغناء
في هذا البيت بمصدر غانيت لا بمعنى غنيت غناء كقاتلت قتالا لا مصدر الغنى عني كرضيت
رضى وهو تعسف والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله والعكس بخلف يقع والله اعلم هذا **باب**
كيفية التثنية وهي جعل الاسم القابل لها دليل اثنين بزيادة في آخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع
احدها الصحيح وهو ما ليس في آخره حرف علة كرجل وامراة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان آخره
ياء او واو قبلها سكون كظبي ودلو والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها
كسرة لازمة من المعرب كالقاضي والقاضية وهذه الانواع الثلثة يجب ان لا تغير عن حالها في التثنية
تقول رجلان وامراتان وظبيان ودلوان والقاضيان والقاضيتان وشذ في تثنية الية بفتح الهمزة
وخصية بضم الخاء المعجمة اليان وخصيان بحذف التاء والقياس اليتان وخصيتان قال عنترة متى ما تلقني
فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا والروانف بالراء والنون والفاء اطراف الالية وقيل
اليان وخصيان ليسا تثنية الية وخصية المؤنثين وانما هما تثنية الي وخصي المذكرين النوع الرابع
المعتل المقصور وهو ما آخره الف لازمة من المعرب وهو نوعان ما يجب قلب الفه ياء في التثنية وذلك
في ثلث مسائل احدها ان يتجاوز ثلثة احرف بان تكون الفه رابعة كحبلى وحبليان وملهى وملهيان
بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمعطى ومعطيان او سادسة كمستدعى ومستدعيان
وشذ قولهم في تثنية قهقرى وهو الرجوع الى الخلف وخوزلى بفتح الخاء وسكون الواو وفتح الزاء وهي مشية
فيها تثاقل وقيل مشية تبختر قهقران وخوزلان بالحذف للالف دون قلبها ياء المسئلة الثانية ان
تكون الالف ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف ياء وشذ في حمى
بكسر الحاء المهملة حموان بالواو وحكاه الفراء مع ان الفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس
حميان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير مبدلة من شيء وهي المجهولة الاصل وقد اميلت كمتى لو سميت

بها فانك في تثنيتها متيان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما آخره الف لا
يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه
قلبها ياء في المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل وانت لو ثنيت فعلا
ما زاد على الثلثة لقلبت الالف الى الياء سواء كان اصلها الواو ام لا واما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع
الى الاصل واما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فوردت اليها في التثنية والى
هذه المسائل الثلث اشار الناظم بقوله آخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلثة مرتقيا كذا الذي اليا
اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى والنوع الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه واوا وذلك
في مسئلتين احدهما ان تكون مبدلة من الواو ولم يتجاوز ثلثة احرف كعصا وعصوان وقفا وقفوان
ومنا بالتخفيف ومنوان وهو لغة في المن بالتشديد الذي يوزن به قال الشاعر وقد اعددت للعذال
عندي عصا في راسها منوا حديد وشذ قولهم في تثنية رضى رضيان بالياء مع انه من الرضوان وقاس
عليه الكسائي واجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسئلة الثانية من المسئلتين ان تكون الالف غير مبدلة
من شيء ولم تمل نحو لدا واذا تقول اذا سميت بهما ثم ثنيتهما لدوان واذوان وانما قلبت الالف في
هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة اليا
والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف
والنوع الخامس الممدود وهو ما كان آخره همزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة
همزته وهو ما همزته اصلية كقراء بضم القاف وتشديد الراء المهملة ووضاء بضم الواو وتشديد الضاد
المعجمة تقول في تثنيتهما قراءان ووضاءان بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى ذلك اشار الناظم
بقوله وغير ما ذكر صحح والقراء الناسك والوضاء الوضيء الوجه ماخوذان من قراءة ووضوء وانما لم تقلب
الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا
وهو ما همزته بدل من الف التانيث كحمراء وحمراوان عند الجمهور وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها
يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي ثلث الفات واختير قلبها واوا لبعد شبهها بالالف
لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قاله المبرد وهو منقوض بعطايا والاحوذان يقال

اما قلبه واوا حملا على الف لان التثنية وجمع التصحيح والنسب تجري مجرى واحدا قاله الشاطبي والى هذا
اشار الناظم بقوله وما كصحراء بواو ثنيا وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع
واوان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشواء بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر
ليلا ولا تبصر نهارا عشواءان بالهمزة وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين التصحيح والقلب واوا وشذ عند
البصريين حمرايان بقلب الهمزة ياء وشذ قرفصان في تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء
بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخنفسان تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري
وفتح الفاء وتنفني الفساء ضمها وتنفني القاموس جوازها وسبيها مهملة دويبة سوداء وعاشوران
تثنية عاشوراء العاشر او التاسع من المحرم قاله في القاموس بحذف الالف والهمزة معا والى ذلك
اشار الناظم بقوله وما شذ على نقل قصر النوع الثالث ما يترجح فيه التصحيح وهو اقرار الهمزة على حالها
على الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما همزته بدل من اصل نحو كساء وحياء بالحاء المهملة والياء المثناة
تحت اصلهما كساو وحياي قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما يترجح التصحيح لان
فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين كسايان بابدال الواو ياء
النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل
من حرف الالحاق كعلباء بكسر العين المهملة وسكون اللام والباء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال
ابو النجم في الحلق على علباء ثره وقوباء بضم القاف وسكون الواو وبعدها باء موحدة داء معروف يتقشر
ويتسع يعالج بالريق اصلهما علباي وقوباي بياء زائدة فيهما للالحاق بقرطاس بكسر القاف وسكون
الراء وهو ما يكتب فيه او يرمى اليه وقرناس بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة
شبه الانف يتقدم من الجبل ثم ابدلت الياء فيهما همزة لتطرفها اثر الف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس
وقوباء ملحق بقرناس وانما ترجح الاعلال على التصحيح فيهما تشبيها لهمزتها بهمزة حمراء من جهة ان كلا
منهما بدل من حرف زائد غير اصلي ومنع الاخفش وتبعه ابو موسى الجزولي ان الارجح في هذا الباب
ايضا التصحيح على الاعلال وان سيبويه انما قال ان القلب في علباء اكثر منه في كساء مع اشتراكهما
في العلة فلذلك قال الناظم ونحو علباء كساء وحيا بواو او همز من غير ترجيح والله اعلم هذا **باب كيفية**

جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجائين وهما الواو والنون رفعا والياء
والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا الجمع الذي على حد المثنى اي على طريقة المثنى لانه اعرب بحرفين الواو والياء
وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء
الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة اعلم انه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم ياء المنقوص ويكسر ما
التي قبلها فتقول في جمع القاضي مما ياؤه اصلية والداعي مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون
والاصل فيهما القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض عن الكسرة
الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ويحذف لهذا الجمع الف المقصور دون الفتحة التي قبلها
فتقول في جمع موسى علما الموسون والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة
لتدل على الالف المحذوفة واليه اشار الناظم بقوله واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا
والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا في جمع موسى
موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعل والفه اصلية من اوسيت راسه
اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى والفه زائدة من ماس راسه مؤنث حلقه واتفق الجميع على ابقاء
الفتحة فيما الفه منقلبة عن اصل ياء او واو فتقول الفتون والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم
عندنا لمن المصطفين واصلهما الاعليون والمصطفيين تحركت ياؤهما المبدلتان من واو في الاصل
لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما
دليلا عليهما ويعطى الممدود في جمعه جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب التصحيح فيما همزته اصلية
ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من
الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في جمع وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاؤون وقراؤون بالتصحيح
بلا همزة لاصالتها وتقول في جمع حمراء علما لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث
واحترز بقوله علما لان حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال في نحو علباء وكساء

عليهم المذكورين فالخلين فتقول الطلبات وكساوون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واو الانها في علباء للالحاق بقرطاس وفي كساء بدل من اصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالمطلقة شرط لتصحيح الجمع والله اعلم هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم من التغيير يسلم في هذا الجمع المؤنث السالم ما يسلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند علم المؤنث هندات بزيادة الف وتاء كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة الف ونون من غير حذف شيء منها الا انهم تاء التأنيث فانها تحذف في الجمع بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تانيث وتسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة تقول في جمع مسلمة مسلمات ولا تقول مسلمتات الا من تقول في تثنيتها مسلمتان بالاثبات ولا تقول مسلمان بحذفها لالتباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود يتغير فيه ما يتغير في التثنية فتقول في جمع المؤنث بالالف التانيث المقصورة حبليات بالياء المثناة التحتانية وبالممدودة صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدودة واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلث الفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلث الفات واذا كان ما قبل التاء الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اجريت عليه اي على حرف العلة بعد حذف التاء ما يستحقه من تصحيح واعلال كما لو كان آخرا في اصل الوضع قبل مجيء تاء التانيث فتقول في جمع نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة حرف العلة الواو والياء من القلب الفا لسكون ما بعدها وتقول في جمع نحو مصطفاة وفتاة بالفاء والتاء المثناة فوق مصطفيات وفتيات بقلب الالف ياء فيهما رجوعا الى الاصل في فتيات ولزيادتها على الثلث في مصطفيات لانها من الصفو قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء وتقول في جمع نحو قناة بالقاف والنون وهي الرمح والحفيرة قنوات بالواو ردا الى اصلها لانها ثالثة وتقول في جمع نحو نباءات بفتح النون والباء الموحدة بعدها الف زايدة همزة بدل من واو قال الجوهري في النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ عبد القادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تانيث الصوت الخفي انتهى وفيه نظر نباءات باقرار الهمزة ونباوات بقلبها واوا للمازني من ان ما همزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح

والاعلال

والاعلال تقول في نحو نباة بفتح الموحدة وتشديد النون ... وقنوات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبني وتقول في نحو قراءة بضم القاف وقد ... بالمد وهي الناسكة قراءات بالجمع لا غير لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك اشار الناظم ... اللفظ الا ان قلبها في التثنية وتاء ذي التاء الزم تنحية فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا الفتح فاء ... وغيره وصحيح الفاء واللام او احدها مؤنث بالتاء او المعنى نحو سجدة ودعد علم امراة تقول في جمعهما بالالف والتاء سجدات ودعدات بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة بسكونها وقال عبد الله بن عمرو العرجي ناقته بالطبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي من الارض وليلاي بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدا سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدا وعدل من الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ واما قوله وهو اعرابي من بني عذرة وحملت زفرات الضحى فاطقتها ومالي بزفرات العشي يدان بتسكين الفاء من زفرات في الموضعين فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا بسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد فهي الجمع اولى والزفرات من زفر يزفر اذا اخرج نفسه بانين وانما اضاف الزفرات الى وقتي الضحى والعشي لان من عادة المتيم ان يقوى به الهيام في هذين الوقتين فان كان الاسم المستوفي الشروط الخمسة مضموم الفاء نحو خطوة وجمل بالجيم علم امراة او مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك في عينه الفتح والاسكان مطلقا عن القيد الاتي والاتباع لحركة الفاء ان لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهي الصورة من العاج وزبية بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهي حفرة الاسد فيقع في جمعها دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانها واذا فتحت لم تقلب الياء الفا لكان لا يلتقي ساكنان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة ولا مكسورة واللام واوا كذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء اعلى السنام ورشوة بكسر الراء على احدى اللغات الثلث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فلا يقع في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا الفائهما لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر

في الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغير من القثاء والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثي الابيات الاربعة ويمتنع التغيير في العين في خمسة انواع لم تستوف الشروط الخمسة احدها ما فقد الثلاثي نحو زينبات وسعادات لانهما رباعيان لا ثلاثيان النوع الثاني ما فقد الاسمية المقابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد المعجمة جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي التامة الخلق لانهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في الهاء جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا ينقاس فيحمل عليه ما قطرب النوع الثالث ما فقد سكون العين نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم لا ينقص حركات الوسط ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة بالنون انثى النمر نعم يجوز الاسكان تخفيفا في نحو سمرات ما كانت عينه مضمومة ونمرات ما كانت عينه مكسورة كما كان الاسكان جايزا تخفيفا في المفرد نحو سمرة ونمرة باسكان الميم فاستصحب مع الجمع لا ان ذلك الاسكان حكم تجدد لحالة الجمع حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع ما فقد صحة العين نحو جوزات من الواوي وبيضات من اليائي ما قبل حرف العلة فتحة فلا تغير لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات بسكون الواو وهذيل تحرك ذلك بالفتح ولم تستثقل فتح عين المعتل لعروضها عندهم وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي في وصف جمل اخو بيضات رائح متاوب رفيق بمسح المنكبين سبوح بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها ورائح من الرواح وهو الذهاب والمتاوب من تاوب اذا جاء اول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما في السير والسبوح حسن الجري ويقي من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتح في جميع الباب قال في المصباح واتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام وهو شاذ في القياس لانه مؤنث مثل بيلك ولم يسكن العير فهو كبيعة وبيعات بحسن الاسكان واختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هو بكسرة في او فتحة او منحتمل على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال اكثرهم عير بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة

لانها

لانها تعير اي تذهب وتجيء وقيل عير بكسرة ... جمع ... بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قال والاصل القافلة فاطلقة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به ايضا على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني للخليل وابي اسحق وهو انه جمع عير وهو الذي في الكتف والقدم فقيل له اذا ذلك مؤنث قال نعم فلان يونس قال كل عظمين منفصلين في الانسان مؤنثان كاليدين والرجلين النوع الخامس ما فقد عدم الادغام نحو حجات جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء للهيئة من الحج وحجات جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تغير العين عن سكونها لادغامها عينها فلو حركت لفك ادغامه فكان يثقل فتفوت فائدة الادغام والله اعلم هذا باب جمع التكسير ويفارق جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله ابو البقاء وجمع التكسير لفظا هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة ليست عوضا من شيء من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص من غير تبديل شكل كتخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد وتخم لجمعه او تبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون السين لجمعه او بزيادة وتبديل شكل كرجال في رجل او بنقص وتبديل شكل كرسل في رسول او بهن اي بالنقص والزيادة وتبدل الشكل كغلمان وغلام فان غلمانا زيد في آخره الف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا تحرير فيه لان صنوان من باب زيادة وتبدل شكل وتخم من باب نقص وتبدل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الاتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخوانه جموع تكسير فيقدر في فلك زوال الضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع

فلان ان الجموع احل الفعل واذا كان جمعا كسر عكسه الطول في احواله والباعث له على ذلك انهم قالوا في تغيير
[illegible] انهم لم [illegible] وابيات صدر جيب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جيب وهذان
جيب [illegible] الفرق عندهم بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال
ابن مالك في باب تكسير الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير و
التغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء ومنها اربعة موضوعة العدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول
العشرة على القول بدخول الغاية في المغياه ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهي افعل بضم العين
كاكلب جمع كلب وافعال كاجبال بالجيم جمع جبل وافعلة بكسر العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون
العين كصبية جمع صبي وخصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال
واحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل
واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء
وفتح العين كغرف ولا افعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا افعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفرا
وثلاثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير وهو ما جاوز العشرة وستاتي قريبا وقد يستغنى ببعض ابنية القلة
عن بناء الكثرة وضعا واستعمالا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان يكون
العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان يكون وضعهما معا ولكنها استغنت
في بعض المواضع عن احدهما بالآخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع عنق وافئدة
جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وافئدتهم هواء فاستغني فيها بابنية
القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام و
المقام مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد
يعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء القلة وضعا واستعمالا اتكالا على القرينة فالاول كرجال جمع رجل
بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسم طائر تقول خمسة رجال وخمسة
قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدمه وصغره وليس منه اي من هذا القسم وهو
ما لم تضع العرب له بناء قلة ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد

وكسر الفاء

وكسر الفاء وتشديد الياء كقولهم في جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهري [illegible] بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت
العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء القلة عنه كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء [illegible]
ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله صلى الله عليه وآله دعي الصلاة ايام اقرائك وعلى ذلك [illegible]
قول الناظم وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس كالصفي البناء الاول من ابنية القلة افعل بضم العين
وهو جمع لنوعين كل منهما له شروط احدها فعل بفتح الفاء وسكون العين حال كونه اسما لا صفة صحيح
العين لا معتلها سواء صحت لامه ام اعتلت بالياء ام بالواو وليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه
كرق وذلك نحو كلب واكلب وظبي واظب وجرو واجر واصلهما اظبي واجرو بضم الباء والراء فقلبت
ضمتهما كسرة والواو في اجرو ياء وحذفت الياء الاصلية في اظبي والمنقلبة في اجرو على حد الحذف في قاض
وغاز بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على افعل فانه صفة وانما قالوا اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قال ابن
مالك وبخلاف نحو سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول والياء في الثاني
وشذ قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى واعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا وسماعا اثوب
جمع ثوب واسيف جمع سيف قال معروف بن عبد الرحمن او حميد بن ثور على خلف لكل دهر قد لبست
اثؤبا حتى اكتسى الراس قناعا اشيبا والقياس اثوابا او ثيابا وقال آخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب
مضاربها باق بها الاثر والقياس سيوف او اسياف والبيض بكسر الباء جمع ابيض ويمانية نسبة الى
يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء
المثلثة اثر الجرح يبقى بعد البرء قاله العيني وشذ اوجه جمع وجه لان فاءه واو وشذ اكف جمع كف لان
لامه مماثلة لعينه ويحفظ افعل في ثمانية اوزان فعل كذئب اسما وجلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما
كنعمة وصفة كذرع وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين
كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كاكمة وفعل بفتح فضم كضبع ثلاثة امثلة في مفتوح الفاء
وثلاثة في مكسورها واثنان في مضمومها والجميع انما يقع في الاسماء الا فعلا بكسر اوله وسكون ثانيه
ومؤنثه فيقع فيها وفي الصفات النوع الثاني ما يجمع على افعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل آخره
مدة الفا او ياء وسواء فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة

والمضموم نحو عقاب طائر معروف والياء نحو يمين كقولك في جمعها اعنق واذرع واعقب وايمن وشذ
افعل في نحو مكان وشمال نحو غراب وجنين من المذكر فخرج بالرباعي نحو دار وناد فادور وانؤد ليس بمطرد
عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الآخر نحو زينب
والخنصر واليه اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق
والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف البناء الثاني من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم ثلاثي لا يجيء
افعل السابق اما لانه على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه معتل العين بالياء او الواو نحو سيف واسياف
وثوب واثواب او لانه على غير فعل بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء
نحو جمل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع ضمها نحو قفل وعنق فتقول
في جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب وآبال بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال
واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد ولكن الغالب
في فعل بضم الاول وفتح الثاني ان يجيء جمعه على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد بالصاد والراء
المهملتين وهو طائر ضخم الراس يصطاد العصافير قيل وهو اول طائر صام لله تعالى وجرذ بالجيم والراء
والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفار ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري
كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير وخزز بخاء معجمة وزايين معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب
فتقول في جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان واليه اشار الناظم بقوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل
كقولهم صردان وشذ نحو ارطاب جمع رطب كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع
حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة واحبار جمع حبر بالحاء المهملة
والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به
النار والزندة هي السفلى قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح
لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء وقال الله تعالى اتخذوا احبارهم
وقال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة تصغير حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي
الضرطة والحطاة ايضا الصرعة يقال حطأت بالرجل اذا صرعته بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل

لقصره

لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال الحطيئة وقيل لانه كان يحطئ الرجل والبيت الذي
هي التي لا اخص منها واسمه جرول بن اوس ويكنى ابا مليكة قال ابن السيد ماذا تقول لافراخ بذي مرخ
زغب الحواصل لا ماء ولا شجر خاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان قد حبسه لهجوه [illegible]
بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ افرخ او فراخ وذو مرخ بفتح الميم
والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة جمع ازغب
وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما فوق ذلك في اولاد صغار جدا
لا ماء عندهم ولا شجر اذا شكوا اليك حالهم وقال آخر وهو الاعشى وجدت اذا اصطلحوا خيرهم وزندك
اثقب ازنادها فجمع زندا على ازناد وقياسه ازند وسمع ايضا فعل وافعال في شكل وسمع ولفظ وحمل
وبحل ورأي وزاد وهو اصل اللحيين وسطل وجبن ولحن ونجد وقرد وجلد والف وانف وثلج
وليس منه افنان من قوله تعالى ذواتا افنان انما هو جمع فنن وهو الغصن واما الفن وهو النوع فجمعه
فنون على القياس كصك وصكوك البناء الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر
رباعي بمدة الف او ياء او واو قبل الحرف الآخر سواء كان مفتوح الفاء ام مكسورها ام مضمومها فالالف
مع فتح الفاء نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو رغيف والواو نحو عمود فتقول
في جمعها على افعلة اطعمة واحمرة واغربة وارغفة واعمدة وشذ
كتاب وكتب والقياس اكتبة ولم يقولوه قاله المهابادي ووقع في الصحاح انك اذا جمعت النهار
قلت في كثيره نهر وفي قليله انهر والصواب انهرة كما في المحكم لان النهار مذكر والى هذا البناء اشار
الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد والتزم بناء افعلة في فعال بالفتح وفعال
بالكسر حال كونهما مضعفي اللام او معتليها فالاول وهو مضاعف اللام واراد بتضعيفها مماثلتها للعين
ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح الباء الموحدة وتائين مثناتين
فوق قال الجوهري هو الزاد والجهاز وقال ابو عبيدة متاع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر
البتات وزمام بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط الذي يشد في البرة او في الخشاش ثم يشد في طرفه
المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما شد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم

انت النبيه وهي نخب والبقة من بعوض فتقول في جمع بنات ابنة وفي جمع زمام ازمة والاصل ابنة وازمة
كالاول فلما كان فعلات حركة الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثالين في الاخر والثاني وهو معتل اللام
ما كان لانه لو كانت كقبا بفتح القاف والباء الموحدة وانا بكسر الهمزة فتقول في جمعها على افعلة اقبية
وانية بالف بعد الهمزة والاصل أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة
ما قبلها واليه اشار الناظم بقوله في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال ويحفظ افعلة في جمع
... وهو ما ارتفع من الارض وهي مصدر وهي السقاء اذا تحرف وسد وسد فنحو ما تحل
بيانه ... وقدح وقح وخال وباب وقفاء وجائز بالجيم والزاء الخشبة الكبيرة في وسط البيت
... ونحو وظنين بالظاء المشالة بمعنى متهم ونصيفة بالنون وضادين معجمتين المطر القليل
وعيي بفتح العين المهملة وكسر الياء الاولى وتشديد الثانية وجرة بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة
وعيل بفتح العين ... وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربيع الاول فاما
شحيح ... وظنين ... فقالوا فيها اشحة واحية والظنة واعيبة مع انها صفات واما عقاب فقالوا
فيه اعقبة مع انه مؤنث ... وهي وسد وسد وقدح وقح وخال وقفاء وباب وجرة
فقالوا فيها ... والهية ... واقدحة واقفية واحولة وابوبة واقفية واجرة مع انها ثلاثية
واما رمضان وخوان ... فقالوا فيها ارمضة واخونة وانضضة مع انها زائدة على اربعة احرف
واما ... فقالوا فيه ... مدة قبل آخره واما جائز وناحية فقالوا فيها اجوزة وانحية
... البناء الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر اوله وسكون ثانية ولم
يطرد في شيء من الابنية بل هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين نحو ولد وفتى وفعل بفتح اوله
وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو ثني بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر
كعدى ... الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثنى في الصدقة اي لا يؤخذ في السنة مرتين
والثني ايضا التالي في السادة وهي الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله
ابن مالك وفعال بفتح اوله نحو غزال وفعال بضم اوله نحو غلام وفعيل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو صبي وخصي
وجليل تقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية

وجلة والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا بنقل يدرى ولم يسم الجلوة قال ابو بكر بن السراج هو اسم
جمع لا جمع والبناء الاول من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه ... ان الكثرة لكونه
ثلاثيا مجردا ساكن الوسط وهو جمع لشيئين احدهما افعل مقابل فعلاء بالمد كاحمر وحمراء ... ما
لها اي لفعلاء المانع خلقي نحو اكمر لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهو حشفة الذكر وادر بفتح الهمزة والدال
والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة ... الى ...
الالية الاصل ااْلي بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا كآدم فان المانع من ...
وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها الف مسبوقة بياء مثناة تحتانية تخلف الاستعمال ... على
المذكر الى على وزن افعل ولم يقولوا في المؤنث الياء على وزن فعلاء والثاني ما يجمع على فعل فعلاء
بفتح الفاء وسكون العين مقابلة افعل كحمراء وبيضاء او ممتنعة مقابلتها له اي لافعل ...
كرتقاء بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق انسداد الفرج باللحم وعفلاء بالعين
المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شيء يخرج في قبل المرأة ... الادرة للرجل ...
عجزاء بالجيم والزاء الكبيرة العجز فان المانع من اعجز تخلف الاستعمال لان العرب قالوا في المؤنث عجزاء
ولم يقولوا في المذكر اعجز فلا يقال رجال الى ولا نساء عجز الا اذا سمع فيحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى
كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك
انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا يطرد في هذا النوع كالمطرد في احمر وحمراء ... من انهم لا يقولون امرءة
الياء ولا رجل اعجز هو على اشهر اللغات وقد حكى امرأة الياء ورجل اعجز ... رجال الى
الى ورجال عجز ونساء عجز وتقول في جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول ... العين ...
فعل بالضم على الاصل لافعل بالكسر والى فعل اشار الناظم بقوله فعل لنحو احمر وحمراء ... من
ابنية الكثرة فعل بضمتين وهو تدريج حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان ... بالتحريك
لانهما وزنان لم يختلفا الا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين احدهما في وصف على فعول بفتح الفاء
بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول والثاني في اسم
رباعي في العدد بمدة الفا او ياء او واو وقبل لام صحيحة غير معتلة مطلقا من غير تقييد بحرف معين

الفصاح البناء الخامس فعلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل مذكر على زنة فاعل معتل اللام
بالياء او الواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء
والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل لانها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل
اللام وصحيحها واليه اشار الناظم بقوله في نحو رام ذو اطراد فعلة فخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو
غازية وبالعقل نحو اسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك
على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة اسما وواد ووداة وفي
فاعل صحيح اللام نحو هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء السادس فعلة بفتحتين
وهو شايع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وساقي وسقرة وبار وبررة
قال الله تعالى وجاء السحرة بايدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه اشار
الناظم بقوله وشاع نحو كامل وكملة فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحايض وبالعقل
نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين بالاطراد
وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعلة وهو سهو
وقوله شايع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشايع الاطراد البناء السابع فعلى
بفتح اوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على آفة من هلاك او توجع او نقص بأس من فعيل حال كونه وصفا
لمفعول فالتوجع كجريح وجرحى واسير واسرى والهلاك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل عليه ستة
اوزان مما دل على آفة من ذلك احدها فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى والثاني فعل بفتح
اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع والثالث فاعل كهالك وهلكى
والرابع فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه اصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهذا هو فيعل بكسر العين او
بفتحها او ابدلت الفتحة كسرة او فعيل كطويل اقوال محكية في سيد اشهرها اولها والخامس افعل كاحمق
وحمقى والسادس كسكران وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص ... كبش وكبشي ودرب ودرى
وجلد وجلدى والى فعلى اشار الناظم بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن البناء

الشياع ن

فعلان مو

الثامن فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حال كونه اسما صحيح الفاء ساكن العين ... يكون صحيح
اللام نحو قرط وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق في شحمة الاذن ... بالجيم ...
اوجا نحو كوز بالزاء وكوزة ومضاعفا نحو ذب ودببة وقليل في اسم على زنة فعل بفتح الفاء وسكون العين
نحو غرد بالغين المعجمة والراء نوع من الكماة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح ان
غردة جمع لمكسور الفاء وبكسرها نحو قرد وقردة بالقاف والراء وقل ايضا في نحو ذكر بفتحتين ضد الانثى
وكيف وهادر وعلج ووفقة وخطوة واليه اشار الناظم بقوله لفعل اسما صحيح لاما فعلة والوضع في فعل
وفعل قلله وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي ونحي ومدى فلا يجمع شيء منها على فعلة البناء التاسع فعل
بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف على زنة فاعل او فاعلة حال كونهما صحيحي اللام سواء صحت عينهما
او اعتلت كضارب وصايم وموثنيهما كضاربة وصايمة فتقول في جمعها ضرب وصوم وشمل نحو ... نحو
وحيض وخرج بقيد الوصفية الاسم نحو حاجب العين وحايرة البيت فلا يجمعان على فعل واليه اشار
الناظم بقوله وفعل لفاعل وفاعلة وصفين ونذر نحو غاز وغزى وعاف بالعين المهملة والفاء اي
سائل وعفى لاعتلال لامهما كما ندر فعل في نحو امرأة خريدة بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون
الياء آخر الحروف الحيية اي ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد
وقالوا عزاء على القياس ونفساء ونفس ورجل اعزل ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاصفهاني
ان افعل لا يجمع على فعل وورد بالسماع كقوله وابي رجال الاسادة غير عزل مصاليت امثال الاسود الضراغم
وفارق باب احمر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو تناول عصا او سيفا او رمحا زال عنه هذه الصفة
البناء العاشر فعال بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف مذكر على زنة فاعل صحيح اللام سواء
كانت لامه همزة ام لا كصايم وصوام وقايم وقوام وقاري وقراء وقيل ونذر فعال في جمع فاعلة كقوله
وهو القطامي ابصارهن الى الشبان مايلة وقد اراهن عني غير صداد قال الموضح في الحواشي لا اعلم
احدا ذكر مجيئه في فاعلة المؤنث الا في هذا البيت وحكاية مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي وان
الضمير المؤنث للابصار لا للنساء لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد فهو جمع صاد لا جمع صادة لان قياس
فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضماير وعود الضمير على غير المحدث

المنتفخة ن

الظاهر م

غم

من اجوف العلة او غير مضاعف او كانت المدة الفا لا غير وما مدته الف ثلاثة اوزان مفتوح الاول نحو
قذال للمذكر وهو جماع مؤخر الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية واتان بالمثناة الفوقانية
المؤنث من الحمير ومكسور الفاء نحو حمار للمذكر وذراع للمؤنث ومضموم الفاء نحو قراد للمذكر وكراع للمؤنث
وما مدته ياء نحو قضيب للمذكر وكثيب للمؤنث وما مدته واو نحو عمود للمذكر وقلوص للمؤنث وهي الشابة
من النوق وما مدته ياء او واو مع التضعيف نحو سرير للمذكر وذلول للمؤنث وخرج بقوله لام غير معتلة
نحو كساء وقباء فلا يجمعان على فعل لاجل اعتلال اللام لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب
الواو كساء ياء ولتسلم ياء قباء فيصير اعلى وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفض لما فيه من
ثقل الخروج من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في العنل
ثني وثن والاصل ثني بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا وانما فعلوا ذلك في اخر
او ادل وخرج بقوله غير مضاعف ان كانت المدة الفا نحو هلال وسنان فلا يجمعان على فعل لاجل
تضعيفهما اي اللام مع الالف فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيهما من ثقل التضعيف مع الضم وشذ
عنان بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها للمطر وغيره تناسب الاعلى الاعلى والاسفل للاسفل وعنن
وحجاج بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه
الحاجب وحجج ووطواط بفتح الواو وبمهملتين الضعيف ووطط ويحفظ فعل بضمتين في فعل
بفتح الفاء وكسر العين اسما نحو نمر وصفة نحو خشن وفي فعيل صفة نحو نذير وفي فعيلة مطلقا اسما
نحو صحيفة وصفة نحو نجيبة وفي فعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل
وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع
بفتح الصاد اي حاذقة وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل
بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضمتين اشار الناظم بقوله وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد
قبل لام اعلالا فقد ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف البناء الثالث فعل بضم اوله وفتح ثانيه ولو
قلبه على فعل بضمتين كان اولى لانه اخف منه وهو مطرد في شيئين احدهما في اسم على فعلة بضم اوله
وسكون ثانيه ويستوي فيه صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح كقربة وقرب وغرفة وغرف

والمعتل

والمعتل اللام نحو ملية ومدى وزبية وزبى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج ومدة ومدد والثاني في
الفعلى بضم الفاء انثى افعل صفة كالكبرى انثى الاكبر والوسطى انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر
بخلاف حبلى فانها ليست انثى افعل لانها صفة لا مذكر لها فلا تجمع على حبل وشذ فعل في فعلة صفة
نحو بهمة بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدري من اين يؤتى لشدة
باسه والجمع بهم قاله في الصحاح وفعلى مصدرا نحو رؤيا في منامه وبابه على فعلى نحو رؤيا ومن
وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نوبة بفتح النون
والباء الموحدة وقاس عليها الفراء وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو قرية وقرى وكذلك
بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهي عشرة الاف درهم وجمعها بدر وفعلة
بكسر اوله وفتح ثانيه ولم اقف على جمعها على فعل بضم اوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر وفعلة
اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعلة بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمة بالتاء المثناة فوق والخاء
المعجمة والى فعل بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى البناء الرابع
فعل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه غير واحد فعل لحجة
وحجج وفي التنزيل ثمانى حجج وكسرة وكسر وفرية بالفاء والياء المثناة تحت وهي الكذبة وفرى بذكر الاسم

وحجج ٣

الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة وبالتام نحو عدة وزنة فانهما نقصا الفاء وعوض منها الهاء والبه اشار
الناظم بقوله ولفعلة فعل ويحفظ فعل باتفاق في فعلة واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو بدلة
وسدر ولا يرد في تبنة واحدة التبن تبن حملا على سدرة وفي المعوض من لامه تاء التانيث كعزة وعزى
وفي فعلة الاجوف بفتح اوله نحو حاجة وحوج وقامة وقيم وفي فعلى مصدرا نحو ذكرى وفي فعلة
بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو قصعة وقصع وجفنة وجفن وفي فعلة بكسر اوله وسكون
ثانيه صفة نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون الراء والموحدة كما في الصحاح والضياء وصمة بكسر الصاد
المهملة في جمعهما ذرب وصمم والذربة المرأة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع وفي فعل بكسر
اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن
سيده وفعلة بضم اوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في

عشر ونذر فعال وفاعل المعتل بالواو والياء كغزاء جمع غاز وسراة جمع سار والاصل غزاو وسراي قلبت
الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة الحادي عشر فعال بكسر اوله وهو يكون جمعا لثلاثة عشر وزنا الاول
والثاني فعل وفعلة بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين او وصفين غير يائي الفاء والعين
فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة منهما نحو صعب بمهملتين وصعاب وخدلة وخدال
بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين وندر فعال في جمع فعل يائي الفاء نحو يعر بالياء
المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع فيها وفي المثل اذل من يعر
او يائي العين نحو ضيف وضياف بالضاد المعجمة وضيعة وضياع واليه اشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما وقل

العين ٣

فيما عينه الياء منها الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما اسمين غير معتلي
اللام ولا مضعفين كجمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة ورقاب وثمرة وثمار فخرج نحو فتى
وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفه او نحو بطل لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك اشار
الناظم بقوله وفعل ايضا له فعال ما لم يكن في لامه اعتلال او يك مضعفا ومثل فعل ذو التاء الوزن
الخامس والسادس فعل بكسر اوله وسكون ثانيه كذئب وذئاب وبئر وبئار وفعل بضم الفاء وسكون
العين كدهن ودهان ورمح ورماح وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو خلف
وحلو وشرط ثانيهما ان لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كهدى قاله المرادي اخذا من التسهيل
والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل مع فعل فاقبل الوزن السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه
صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومؤنثاتها كظريفة وظراف وكريمة وكرام
وشريفة وشراف بخلاف غني وولي ومؤنثيهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرا
الكسائي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ
وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط واقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى
مفعول قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه
ايضا اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال فعلان بفتح الفاء صفة ومؤنثاه
فعلى بالالف وفعلانة بالتاء وفعلان بضم الفاء صفة وانثاه فعلانة بالتاء لا غير فمفتوح الفاء

كغضبان

غضاب ٣ كغضبان وغضبى وغضاب وندمان وندام وندمانة وندام ومضموم الفاء نحو خمصان وخمصانة
وخماص وفي الحديث الشريف تغدو خماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في وصف على فعلان او
انثييه او على فعلانة ومثله فعلانة والعرب التزموا في فعيل وانثاه اذا كانا واويي العين صحيحي اللام
كطويل وطويلة ان لا يجمعا الا على فعال بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول
كبير وكبراء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف وانما لم يشاركهما نحو طويل في ذلك
لثقله قال في المحكم قال ابن جني لم يات فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان الا في ثلث كلمات
طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب اي صايب قال واما العويص فانه وان كان صفة الا انه
صار اسما انتهى واليه اشار الناظم بقوله والزمه في نحو طويل وطويلة تفي ويحفظ فعال في وصف
على فاعل نحو راع ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء وقايم وقيام وفي التنزيل وانتم قيام وقد ام
بهمزة ممدودة وميم مشددة من ام بمعنى قصد واصله امم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه
امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما اي قاصدين لهم ومؤنثا نحو كراعية
ورعاء وقايمة وقيام وامة وامام ويحفظ في وصف على افعل نحو اعجف اي هزيل وعجاف ومؤنثه
عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب وجراب زاد ابو حاتم
ابطح وبطاح قاله ابن سيده في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان اعجف لا ثاني له وفي وصف
على فعال بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها
اثر كسرة قال وحق الجياد ما تقدمت بار سان وفي وصف على فيعل نحو خير بفتح الخاء وتشديد الياء
المثناة تحت المكسورة وخيار وفي وصف على فعلاء نحو بطحاء وبطاح وفي وصف على فعلى بضم الفاء
نحو انثى واناث وفي اسم على فعول بفتح الفاء نحو قلوص وقلاص وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو زخل
وزخال وهو بالزاء والخاء المعجمتين الانثى من ولد الضان وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نمرة
ونمار وفي فعالة نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف
وفي فعل بضم اوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جمد وجماد وفي فعيل نحو فصيل وفصال
وفي فعل بفتح اوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفي فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع

البناء الثاني عشر من ابنية الكثرة فعول بضم الفاء والعين ويطرد في الفاظ اربعة احدها اسم على فعل بفتح اوله
وكسر ثانيه نحو كبد وكبود ونمر ونمور وعل ووعول وهو اي فعول اعتبار اي فعل كالالازم واليه يشير قول الناظم وفعول
فعل نحو كبد يعني غالبا ويحفظ في غيره نحو العالب نمر وغار وجاء في نحو نمر نمور على القياس ونمر بضمتين على غير القياس
قال الحكيم بن عتبة الربعي فيها عيابيل اسود ونمر انشده سيبويه فقال ابن الضايع اراد نمر يسكون
الميم من باب ابنم وقال غيره قد يكون مقصورا اي مختصرا من نمور فحذفت الواو للضرورة وقالوا ايضا
في جمعه انمار على غير القياس فحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير القياس
وهي نمار وانمار ونمر وحكوا العيابيل جمع عيبل واحد العيال قاله الصغاني والثلاثة الباقية من الاربعة
المطرد فيها فعول الاسم الثلاثي الساكن العين حال كونه مفتوح الفاء ليس عينه واوا نحو كعب وكعوب
وفلس وفلوس وخرج عنه حوض فلا يقاس فيه فعول وشذ في فوج فووج وهي الجماعة من الناس ويكسر ها
نحو حمل بالمهملة وحمول وضرس وضروس ومضموم نحو جند وجنود وبرد وبرود واليه اشار الناظم
بقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفاء الا في ثلاثة من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول احدها معتل
العين كحوت فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام كمدى فان جمعه امداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك
قال في المحكم المدى من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع
امداء قال الجوهري القفيز الشامي وهو غير المد وشذ في جمع نؤي بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة
نؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء قال الشاعر خلت الا ايا صرا او نؤيا بحاجرها كما شربة الاضين
فالا حرف استثناء وايا صر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر
حبل قصير يشد في اسفل الخباء الى وتد والنؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤى وهي حفرة
تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر واصل الجمع نؤوي على وزن فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت
احديهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم ادغمت احدى اليايين في الاخرى لتماثلهما
فصار نؤيا ويجوز فيه ايضا نئي بكسرتين اتباعا لكسرة الهمزة وآناء ويقدمون الهمزة ثم يقولون آناء
على القلب مثل آبار وابار والاضين بكسر الهمزة جمع اضاة وهي الغدير والمستثنى الثالث من فعل
بضم الفاء المضاعف فانه لا يجمع على فعول كمد بضم الميم لمكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حص الحاء

المهملة المضمومة والصاد المهملة وهو الورس كما قال الجوهري قال الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة
كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا حصوص فاعل شذ ويحفظ فعول في فعل بفتحتين اسما كاسد
واسود وشجن بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن ايضا الحزن والجمع اشجان
وندب بفتح النون والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر واثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر
بفتحتين مقابل انثى والجمع ذكور وطلل وطلول البناء الثالث عشر فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد
ايضا في الفاظ اربعة اسم على فعال بضم الفاء كغلام وغلمان وغراب وغربان او على فعل بضم اوله وفتح
ثانيه كصرد لطاير وصردان وجرذ بالجيم والراء والذال نوع من الفيران والجمع جرذان او فعل بضم اوله
وسكون ثانيه حال كونه واوي العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاي او على فعل بفتحتين كالجار
بالجيم وجيران وساج وسيجان وخال وخيلان وهي النقطة المخالفة لبقية لون البدن وتاج وتيجان
ونار ونيران وقاع وقيعان والالف في الجمع منقلبة عن واو والا في خال فانها منقلبة عن ياء
اخو الام الفه منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فعلان في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حسل
وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان ورئد ورئدان وشقذ وشقذان وشيخ
وشيخان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها ابن مالك في
بيتين فقال الحسل والخرص في التكسير فعلان وهكذا قل خشفان وخيطان رئد وشقذ وشيخ
هكذا جمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال
والخيط قطيع النعام والرئد المثل وايضا فرخ الشجرة وقيل ما لان من اغصانها والشقذ ولد الحرباء
والشيخ نبت والصنو والقنو مثلان وفي فعل بفتحتين نحو خرب بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى
يسمى بذلك لسكونها في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله في الصحاح وفي فعال بفتح اوله نحو غزال و
غزلان وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة وحكى ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه
صيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حايط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء
المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فعلة بكسر اوله وسكون
ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان او على فعال نحو شجاع وشجعان البناء

الرابع عشر فعلان بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في ثلاثة الفاظ في اسم على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه
كظهر وظهران وبطن وبطنان او فعل بفتحتين حال كونه صحيح العين كذكر وذكران وجذع الشيء
من الغنم وجذعان قال الموضح في الحواشي هذا مثال ابي حيان وهو خطأ لان جذعا صفة لا اسم انتهى وهذا
الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية او على فعيل كقضيب وقضبان ورغيف
ورغفان وكثيب وكثبان وقل فعلان بضم الفاء في فاعل نحو راكب وركبان وراجل ورجلان ويجمع
راجل على رجل كصحب ورجالة ورجال وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان
وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا يجمع على فعلان وفي فعال بضم الفاء
كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقان بادغام عينه في
لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعبر عن القلب بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل
الا في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء الخامس عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه
ويطرد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل او بمعنى مفعل او مفاعل حال كونه غير مضاعف ولا معتل
اللام فالاول كظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء والى ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل
فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال
قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسميع بمعنى مسمع واليم بمعنى مولم فانه
يقال في جمعهما سمعاء والماء والرابع مالك وستوضح فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس
ومخالط فانه يقال في جمعها جلساء وخلطاء وشذ اسير واسراء وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول
وكثر فعلاء في فاعل دال على معنى غير مكتسب كالغريزة بالعين المعجمة والراء والزاي وهي الطبيعة التي طبع
الانسان عليها كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف
الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب وشذ فعلاء في نحو جبان
وجبناء وخليفة وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء حمول في المعنى على خليف لانه لا يقع الا على مذكر
والتاء لا لتانيث في تكسيره وقال ابو علي جمع خليفة خلايف على حد كرايم والهم جمع كريمة وسمح بسين
مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء باتفاق المعجمة خلافا لابي حيان

وودود وودداء ورسول ورسلاء لانها ليست على فعيل ولا على فاعل البناء السادس عشر افعلاء بكسر
ثالثه وهو نايب عن فعلاء في المضعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشداء وعزيز واعزاء وفي المعتل
اللام من فعيل بمعنى فاعل كولي واولياء وغني واغنياء وانما ناب افعلاء عن فعلاء في المضعف والمعتل اللام
لانهم لو قالوا في غني غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فيقلب الفا فيلتقي الفان فيحذف احدى
الالفين فيختل الكلمة كذا قالوه وفيه نظر لان حرف العلة بعده الف فلا يعل لاجلها ولو قالوا شدداء
التقى مثلان ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ
تقي واتقياء وسخي واسخياء وشذ افعلاء في غير المضاعف والمعتل نحو نصيب وانصباء وصديق واصدقاء
وهين واهوناء واما ظنين واظناء فشاذ وان كان مضاعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو
صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله وناب عنه
افعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذلك قل البناء السابع عشر فواعل ويطرد في الفاظ سبعة ثانيها
الف زايدة او واو غير ملحقة بخماسي وذلك في فاعلة اسما كانت او صفة كناصية وكاذبة وخالطة فناصية
اسم وكاذبة وخالطة صفة فيقال في جمعها نواص وكواذب وخوالط وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر
وكوثر وكواثر او اسم على فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله
في القاموس والزوبعة بالزاي وبالباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمي الاعصار
زوبعة وهو ريح تثير الغبار ويرتفع الى السماء كانه عمود قاله في الصحاح او اسم على فاعلاء بالكسر في
عينه وبالمد نحو قاصعاء وقواصع وراهطاء ورواهط ونافقاء ونوافق والثلاثة اسماء لجحرة اليربوع
فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد
والعين المهملتين حفرة يحفرها ثم ياتي بالتراب الذي اخرجه من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل
فيه والنافقاء بالنون والفاء والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا اتي من
قبل القاصعاء ضرب النافقاء براسه فخرج او اسم على فاعل بكسر العين كجايزة وجواير وهو بالجيم والزاي
المعجمة الخشبة المعترضة بين الحايطين ومنجايزة الطاحون وقيل الخشب الذي يحمل عليه خشب
البيت وكاهل وكواهل وهو مجمع الكتفين وفي وصف على فاعل بكسر العين لمونث لا لمذكر وتاء

او اسم على فاعل بالفتح في العين كخاتم على
احدى اللغتين وخواتم وقالب على
لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع

[illegible] علما من المذكر كصاهل بمعنى ... وصواهل
[illegible] طالع صفة نجم وطوالع وشذ فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل
[illegible] فارس وفوارس ونواكس في جمع ناكس ونواعس في جمع ناعس قال الفرزدق واذا الرجال
راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وفي جمع سابق صفة لمذكر سوابق وفي جمع هالك هوالك
قال وايقنت اني عند ذلك فابن غداة اذ اوها لك في الهوالك وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ لانه
جمع لفاعلة وكانه قيل طايفة هالكة وطوايف هوالك وكذا الباقي نقله الوضح في الحواشي والاثرة وقال
ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون
امراة فارسة واما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس واما نواكس
فضرورة وخرج بقولنا ثانيها الف زايدة نحو ادم فان الفه غير زايدة فيتق في جمعه اوادم بزنة افاعل
لا فواعل وبقولنا او واو غير ملحقة بخماسي نحو فدوكس فانه ملحق بسفرجل فيتق في جمعه فداكس بزنة
فعالل لا فواعل والى ذلك اشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحايض
وصاهل وفاعلة وشذ في الفارس مع ما ماثله البناء الثامن عشر فعايل ويرد في كل رباعي مؤنث
ثالثه مدة سواء كانت المدة الفا او واوا او ياء سواء كان اسما او صفة وسواء كان تانيثه بالتاء
كسحابة وسحايب وصحيفة وصحايف وحلوبة وحلايب ورسالة ورسايل وذؤابة وذوايب وظريفة
وظرايف اوكان تانيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب
وجمعها شمايل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكى اللحياني في جمع اسماء الريح شمالا وشمائل
وعقاب وعقايب وعجوز وعجايز وسعيد علم امراة وسعايد وشذ دليل ودلايل اوكان تانيثه
بالالف المقصورة كحبارى وحباير او بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ
ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وحرة وحرائر لانهن ثلاثيات والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبفعايل اجمعن فعالة وشبهه ذا تاء او مزالة البناء التاسع عشر فعالي بفتح اوله وكسر رابعه ويطرد
في الفاظ سبعة احدها فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها
وجمعها موامي قاله صاحب الضياء والثاني فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاة بالسين والعين

المهملتين اخبث الغيلان وجمعها سعالي [illegible]
وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية بالباء الموحدة والراء مع الياء [illegible]
باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها هبارى [illegible]
اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة
على راس الدلو وجمعها عراقي والخامس ما حذف اول زايديه من نحو حبنطى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة
وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلتحق بسفرجل فاذا
حذف اول زايديه وهو النون قيل في جمعه حباطي وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم
السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الراس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمحدوة فاذا حذف اول
زايديه وهو النون قيل في جمعه قلاسي واحترز بحذف اول زايديه من حذف ثانيهما فانه يقال في جمعهما
حبانط وقلانس على فعالل والسادس فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحراء وصحاري او صفة
لا مذكر لها كعذراء وهي البكر والسابع ذو الالف المقصورة للتانيث كحبلى وحبالي او الالحاق كذفرى وعذاري
بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفاء البعير خلف
الاذن والالف للالحاق بدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلقى وعلاق تمام العشرين من ابنية الكثرة
فعالى بفتح اوله ورابعه ويشارك الفعالي بالكسر في اربعة في صحراء وما ذكره بعده من نحو عذراء او
حبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى وذفار
وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء
والعذراء والقيس اتبعا وينفرد فعالي بالكسر عن فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحراء وليس لفعالى بالفتح
ما ينفرد به عن الفعالي بالكسر الا وصفا على فعلان او فعلى بفتح اولهما نحو سكران وسكرى وغضبان
وغضبى فتقول في جمعها سكارى وغضابى بالفتح ولا تقل سكار وغضاب بالكسر ويترجح في هذين
الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحها ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام في
نحو حبط وحبالى ويتيم ويتامى وايم وايامى وطاهر [illegible] وطهارى ومهرى ومهارى
وشاة رئيس اذا اصيب راسها ويحفظ فعالى بالضم في نحو قديم وقدامى واسير واسارى والحاصل ورآسى

[illegible] يجب في الجمع حذف زايد هذين الوجهين الاخيرين وهما الرباعي المزيد والخماسي المزيد ففي
مزيد الرباعي [illegible] فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد
الخماسي تحذف زايده وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر
بحذف الياء والسين الا اذا كان زايد الرباعي لينا رابعا قبل الاخر فيثبت ويجمع ما هو فيه على فعاليل ثم ان كان
الزايد ياء فتثبت نحو قنديل وقناديل او كان واوا او الفا قلبا ياء لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير
وسرداح بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال
الفرا العظيمة وجمعه سراديح البناء الثالث والعشرون شبه فعالل وهو ما ماثله عددا وهيئة وان خالفه
زنة كافاعل وفياعل وفواعل ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو احمر وسكران وصايم ورام وباب
كبرى وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا تجمع على فعالل ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة سواء كانت
اولا او وسطا او آخرا للالحاق او غيره وسواء كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد
وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلاق فالزيادة في الاولين لغير الالحاق وفي الباقي للالحاق
وبخلاف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة فتحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان اثنتان من
نحو مستخرج ومتذكر بتشديد الكاف ويتعين ابقاء الزايد الفاضل على غيره ويحصل بواحد من سبعة الفضل
امور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف
سالتمونيها وان لا يودي الى مثال غير موجود وان لا يؤدي حذفه الى حذف الاخر الذي ساواه في جواز
الحذف وردها في التسهيل الى ثلثة امور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه
عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مطلقا سواء كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسواء كان
ثاني الزايدين ملحقا ام لا ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي فتقول في جمع منطلق مطالق بحذف
النون وابقاء الميم لا نطالق بحذف الميم وابقاء النون لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل و
تصديرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع مستدع مداع بحذف السين والتاء معا
لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما بما تقدم لا اسداع ولا تداع بحذف الميم والتاء
من الاول لانه بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتناضب لكن حذف

الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا للمبرد وفي نحو مقعنسس [illegible] زايديه للالحاق فانه تقول في جمعه
قعاسس بحذف الميم والنون وتبقى السين ترجيحا لمماثل الاصل لان الميم [illegible]
الملحق اولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك وكالهمزة والياء التحتانية المصدرتين في الندد ويلندد
بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب الضياء
ومنه خصم الد وفي التنزيل الد الخصام فتقول في جمعهما الادّ ويلادّ بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما
وتحركهما وكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى اصلا
والاصل الادد ويلادد فادغم احد المثلين في الاخر والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج تقول في علماء
جمعه تخاريج بحذف السين وابقاء التاء لان لها نظيرا وهو تماثيل ولا تقل سخاريج بحذف التاء وابقاء
السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره هي ما ذكره بقوله
واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها كياء
حيزبون بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاء وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث
زوايد الياء والواو والنون تقول في جمعه حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
وانما اوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر
فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقل حيازن بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون
لان ذلك وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو محوج الى ان تحذف الياء ايضا وتقول حزابن
لصيرورته على مفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف اوسطها ساكن الا وهو حرف علة كمصابيح
وقناديل فان تكافات الزيادتان في الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى نحو نون
سرندى بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجري على الامور وقال
الجوهري الشديد وقيل القوي وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير
الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري والفهما المقصورتين فان النون رجحت
بالتقدم على الالف والالف رجحت بتقديره الحركة لالحاقهما بسفرجل فلما تكافات الزيادتان تخير
الحاذف قال الشاطبي تقول في جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون

انه لمذ الاول بالنسبة الى فعالى بالفتح الاخر الضم احدها ما فعالى بالضم ابو جع فيه من فعالى بالفتح وهو
عشان فعلان وفعلى مصفين والثاني ما فعالى بالضم بجمع لادم وهو عليم والسير والثالث ما فعالى فيه
فتح وهو عليم وخيط واثم وطابر ومهري ونحو معي عرقبي الحاذي والعشرين فعالى بالفتح في الباء
والتشديد في الباء ويطرد فعالى في كل ثلاثي ساكن العين اخره ياء مشددة زايدة لغير النسبة
النسب كبختي بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبخاتي وكرسي وكراسي وقمري وقماري بخلاف نحو عربي وعجمي
لانهما محركا العين ونحو مصري وبصري لان ياءها متجددة للنسب والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل
فعالى لغير ذي نسب جدد وشذ قبطي وقباطي نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي و
القبطية ثياب بيض رقاق من الكتان والجمع قباطي وفي الصحاح ايضا البخت من الابل معرب وبعضهم يقول
هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات يهب الخيل والالوف ويسقي لبن البخت في قصاع الخليج الواحد بختي
والانثى بختية والجمع بخاتي غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتي قال الموضح
فالياء في البخاتي متجددة للنسب وليس بختي وبخاتي ككرسي وكراسي الا ترى ان الياء في قمري وقماري ليس للنسب
الحقيقي ولكنهما في بختي للنسب الى بخت وبختي وبخت كترك وتركي ككالاي فتركي تراكي كان القياس ان لا
في بختي بخاتي انتهى وقد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا
اوكالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس بختي منسوبا كقولهم مهري ومهاري واصل المهري بعير منسوب الى مهرة
قبيلة من قبايل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قال المرادي وبه تندفع شبهة الموضح
ويحفظ فعالى في اناسي وظرابي فانهم قالوا في جمعها اناسي وظرابي والمكان اناسي يتبادر الى الفهم انه جمع
انسي حتى قال بعضهم اشار الجواب بقوله واما اناسي فجمع انسان لا جمع انسي لان انسا اخره ياء النسب
وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالى واناسي اصله اناسين فابدلوا النون ياء والياء المبدلة من الف
انسان فيهما كما قالوا ظربان وظرابي واصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت بذلك على
الاصل فقالت اناسين وظرابين وبهذا يتبين ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور
ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي تركي تراكي قال ابن مالك في شرح الكافية ذا وانه
وهذا لا يقول به احد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وباء الموحدة قال الجوهري دويبة

تذهب اليه
كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال
في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب اصلم الاذنين صماخها طويل الخرطوم اسود السراة ابيض البطن كثير الفسو منتن الريح يكثر الفسو انتهى
البناء الثالث والعشرون مثال الي وبجرد في انواع اربعة وهو الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما الاول الرباعي
المجرد ويكون مفتوح الفاء والام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر
والمكسور نحو زبرج بالزاء والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة
وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثلثة وهو مخاليب الضبع كالاصابع
للانسان وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء
بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمراة السمجة ويجب في جمع الخماسي حذف خامسه تخفيفا لان الثقل به حصل
فتقول في جمع سفارج بحذف اللام وفي جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وانت بالخيار في حذف الرابع والخامس
ان كان الحرف الرابع من الخماسي مشبها للحروف العشرة التي تزاد في الكلم وهي حروف سالتمونيها او شبهه بها
اما بكونه بلفظ احدها كخدرنق بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها قاف وهي
العنكبوت قال المتنبي قواص مواص نسج داود عندها اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق ورابعه النون وهي حرف
اصلي لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بشرط تاتي ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد او بكونه من مخرجه
اي من مخرج الحرف الزايد كفرزدق جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة
الشاعر فان الدال هي الحرف الرابع ليست بلفظ حرف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهو
طرف اللسان واصول الثنيتين العليتين والحاصل انك اذا جمعت الخماسي فان لم يكن رابعه شبيها بالزايد
تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها بالحرف الزايد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء
حذف الرابع وابقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خدارن و
فرازد وهو الاجود ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس شبيها لفظ
الزايد فان اشبه تعين حذفه فلا واحد لنحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم الثالث الرباعي المزيد نحو مدحرج
ومتدحرج والرابع الخماسي المزيد نحو قرطبوس قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وكسرها الناقة العظيمة
الشديدة وخندريس بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية

والمثلثة — سفرجل — ادعواء

وابقاء الالف وتقول في جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلاد بحذف النون وابقاء الالف
لان حذف الالف يحوج الى قلب الياء وحذف النون بخلاف جمع علندى فتقول في جمعها سرانيد وعلاند كجعافر وان
حذفت النون بقي سريدى وعلدى فتنقل الى سرندى وعلندى كارطى فتقول في جمعها سراد وعلاد بقلب الالف
ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف وتحذف ياء الجمع منها التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخيروا
في زايدي سرندى وكل ما ضاهاه كالعلندى

باب التصغير

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير
مخصوص ياتي بيانه وله فوايد وعلامات وشروط وابنية اما فوايده فست تقليل ذات الشيء نحو كليب وتحقير
شانه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته
نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية
وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى اخر وهو التحبيب نحو
بنية واما علاماته فثلاث ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون
اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه
الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها
فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير ولا مبيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قال ابن مالك
وفيه كلام ياتي الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله تعالى وانبيائه
وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير
وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة واما ابنيته الموضوعة له فهي ثلاثة ابنية لا زايد عليها
فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول لتصغير الثلاثي كفليس والثاني لتصغير الرباعي نحو دريهم والثالث
لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية
فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دنينير ليست في
مكبره قلت اصل دينار دنار بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير
يرد الاشياء الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا
وليس جاريا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمد ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها

التصريفي افيعل ومفيعل وفعيلل واصل هذه الابنية الثلاثة فعيل وذلك لانه لا بد في كل تصغير من ثلاثة
اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة
وهي ياء التصغير ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك العمل وهي بنية فعيل كفليس تصغير فلس وجبيل
تصغير جبل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصرد فيقدران في مصغره كصريد فالضمة والفتحة
في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك مفردا وجمعا جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة في
المصغر كمبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كذلك وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزايدة
كما تحذف الف مفاعل ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم اورد على نفسه سؤالا
واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبر والا فما الفرق فالجواب
بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرات
وذلك لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خامس ثالثه زايد فيزول علم التصغير انتهى وهذا ما تقدم الوعد
به والحاصل انه لا بد من ضم اوله وفتح ثانيه لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم راى من اجل
اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة لم يكن نحو زميل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون
الياء المثناة تحت ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح
الزاء تصغيرا لان الحرف الثاني منهما وهو الميم في الاول والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم
فيما بعده ولان الياء غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الاخر والزميل الجبان
الضعيف واللغيزى من اللغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز وان كان المصغر اسما تجاوز الثلاثة احتيج
الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم ينظر ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين الف او
واو او ياء قبل الاخر في المكبر فهو بنية فعيعل كقولك في تصغير جعفر جعيفر وان كان بعدها اي بعد
الحرف المكسور حرف لين قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعيل لان ذلك الحرف اللين الموجود قبل الاخر
المكبر ان كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة قبلها كقنديل وقنيديل وان كان الحرف اللين
واوا او الفا قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير بقلب الواو ياء ومصباح
ومصيبيح بقلب الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيلا اجعل الثلاثي البيتين ويتوصل في التصغير

فقد هذا الباب المعقود له الى مثالي فعيعل وفعيعيل مما زاد على اربعة احرف بما يتوصل به في التكسير في باب
الجمع المتقدم قبل هذا الباب الى مثالي فعالل وفعاليل والحاذف هناك من وجوب وتخيير مثله في التكسير
فتقول في تصغير سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه وفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه
ومتدحرج مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم والندد و
مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء وحيزبون مما تحذف
منه الياء وتبقى الواو سفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفه قال الاخفش سمعت من يقول
سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفريزد بحذف خامسه وهو القاف او فريزق بحذف رابعه وهو الدال ومديرج
بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفضلها عليهما واليد ويلند بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما
وحزيبين بحذف الياء وقلب الواو ياء وتقول في تصغير سرندى وعلندى مما تكافات فيه الزيادتان و
يخير الحاذف في احدهما سريند وعليند بحذف الالف وابقاء النون او سريد وعليد بحذف النون وقلب
الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح وينفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر والف الالحاق لا تبقى
في التصغير كما سياتي ثم اعلت كياء قاض والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة
التصغير صل ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير ان تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الاخير ان لم تكن موجودة
لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف بقاء الزايد فانه يخل به فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج
وسفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله وجاير تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما
انحذف وتقول في تكسير احرنجام مصدر احرنجم وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف
لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الكاينة قبل الميم وما جاء في البابين التكسير والتصغير مخالفا
لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس المطرد مثاله في جمع التكسير جمعهم اي العرب مكانا على امكن وفيه شذوذان
احدهما انه مذكر وحق مثله ان ياتي على مثال افعلة والثاني انه شبه فيه الاصلي بالزايد فحذف والزايد
بالاصلي فثبت فقالوا امكن والقياس في بناء مكان على افعل ان يقال اكون بحذف الميم الزايدة وابقاء
عين الكلمة قال ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على اراهط و
اكارع والقياس فيهما اكرع واكرعة وروهط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس

فيهما

فيهما بواطل واحدثة وحدث وما ذكره من ان هذه جموع اطلق به على غير قياس وهو مذهب لبعض النحويين
ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل وزعم ابن جني ان الاقاطيع [illegible]
جمع فكان امكن جمع مكن كفلس وكان اراهط جمع ارهط وكان الاباطيل جمع ابطيل او ابطيلة وكان الاحاديث
جمع احدوثة وقال ابن خروف ان احدوثة انما تستعمل في المصايب والدواهي لا في معنى الحديث الذي جمعه احاديث
بدوا اخذا وابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنسا جمع المرأة ومثاله في التصغير تصغيرهم اي العرب مغربا
وعشا على مغيربان وعشيان بزيادة الف ونون وقياسهما مغيرب وعشي باسقاط الالف والنون وتصغيرهم
انسانا وليلة على انيسيان ولييلية بزيادة الياء فيهما وقياسهما انيسان ولييلة باسقاط الياء منهما وذهب
معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انسيان من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم
رجلا على رويجل بزيادة الواو وقياسه رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام وبنون
جمع ابن على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة الهمزة في اولها وقياسها صبية وغليمة وبنيون وتصغيرهم
عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الالفاظ مما استغني فيها بتصغير
مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كانهما تصغير مغربان وعشيان وانيسيان ولييلية كانهما
تصغير انسيان وليلاة ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة
وابينون كانه تصغير ابنون واختاره في التسهيل وقال في النظم وحايد عن القياس كل ما خالف في البابين
حكما رسما **فصل** واعلم انه يستثنى من قولنا بكسر ما بعد ياء التصغير فيما جاوز الثلاثة اربع مسائل
احدها ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تاء كشجرة والف كحبلى المسالة الثانية ما قبل المدة الزايدة قبل
الف التانيث كحمراء المسالة الثالثة ما قبل الف افعال كاجمال وافراس المسالة الرابعة ما قبل الف فعلان
الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها نحو سكران وعمران وعثمان
فهذه المسايل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا اي باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل
التصغير اما فتح ما قبل تاء التانيث فللخفة واما فتح ما قبل الفي التانيث فلبقائهما على حالهما واما فتح ما قبل
الف افعال فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلمشابهتهما بالفي التانيث فتقول شجيرة
وحبيلى وحميرا واجيمال وافيراس وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها على فعالين وتقول

فى تصغير زعفران بكسر السين وهو الذئب وسلطان مما هو على خمسة احرف آخره الف ونون زايدتان وليس له
مؤنث على وزن فعلى سريحين وسليطين بقلب الالف فيهما ياء لانهم جمعوهما على فعالين فقالوا سراحين
وسلاطين والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون
فيهما شابهتا الفى التانيث بدليل منع الصرف فكما لم يتغير الفا التانيث لا يتغير ما اشبههما ولما لم تكن
الالف والنون فى سرحان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت للالحاق كالتى
وعلبا انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال فى تصغيرها اريط وعليبى فرقا بين الالحاق والتانيث والدليل
على ان الفيهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلبا ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم
بقوله كذا ما التصغير البينتين فصل ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثالى فعيعل وفعيعيل بما يتوصل
به من الحذف الى مثالى مفاعل ومفاعيل ثمانى مسايل جاءت فى الظاهر على غير ذلك لكونها تحتوى ثم شيئ
قدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على ما قبل ذلك الشيئ وكان ذلك الشيئ غير موجود فى المكبر
وذلك المقدر انفصاله ما وقع بعد اربعة احرف سواء كانت كلها اصولا ام لا من الف تانيث بان لما   ماذا
ممدودة بعد الف كقرفصاء لنوع من القعود وسياتى حكم المقصورة او تاء التانيث كحنظلة واحد
الحنظل او علامة نسب كعبقرى نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شيئ عجيب او
الف ونون زايدتين كزعفران وجلجلان بجيمين او علامة تثنية وهى الالف والنون او الياء والنون
كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح المذكر وهى الواو والنون او الياء والنون كجعفرين بكسر الراء او علامة
جمع تصحيح المؤنث وهى الالف والتاء كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب المزجى
كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة فى التصغير لتقديرها منفصلة عما قبلها وتقدير التصغير واقعا على
ماقبلها فتقول قريفصاء وحنيظلة وعبيقرى وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات وامرئ   وزعيفران
القيس وبعيلبك وانما لم تحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخرى فلو
حذفت لالتبس تصغير ما هى فيه بتصغير ما كان مجردا عنها واما فى جمع التكسير فانك تحذف كل واحد منها
فيما امكن تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سياتى فتقول قرافص بحذف الالف والهمزة وحناظل
بحذف التاء وعباقر بحذف ياء النسب وزعافر وجلاجل بحذف الالف والنون منهما ولو ساغ تكسير البواقى وهى

الاول

التثنية والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب لوجب الحذف الى ان المضاف يكسر بلا حذف كما فى التصغير
فتقول فى تكسير امارئ القيس كما تقول فى تصغيره امير القيس بلا فرق لان كلا من المتضايفين كلمة مستقلة منها ذات اعراب يخصها
فكان ينبغى الناظم ان لا يستثنيه فى النظم والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث حيث مدا الابيات
الاربعة فصل وتثبت فى التصغير الف التانيث المقصورة ان كانت رابعة كحبلى فتقول حبيلى وفى
وتحذف ان كانت سادسة للاستثقال كلغيزى فتقول لغيغز بحذف الالف وجوبا وبتعويض الهاء جوازا
او سابعة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية
اسم موضع ووزنه فعلعايا قال الرب القطاع فتقول فى تصغيره بريدير وذلك انك لما حذفت الف التانيث
بقى بردراى فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت فى الياء الاخيرة عند حذف الف التانيث
وفى بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة وثناة تحتانية اسم مكان وليسا
بصواب اما قبعثرى فالفه ليست للتانيث باتفاق صاحبى الصحاح والقاموس واما حولايا فان الفه سادسة
لا سابعة ولم يذكره صاحبا الصحاح والقاموس وكذا تحذف الخامسة ان لم يتقدمها مدة زايدة كقرقرى
بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثالى
فعيعل وفعيعيل فان قيل فحبيلى فعيلى وليست من ابنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها موافق فعيعل لا فيما
عدا الكسرة التى منع منها مانع الالف فان تقدمها مدة زايدة حذفت ايتهما شئت لتكافيهما وعدم مزية
احديهما على الاخرى كحبارى بضم الحاء المهملة وبالموحدة والراء وقريثا بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة التحتانية
والمثلثة فتقول فى تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة الزايدة قبل الراء وحبير بحذف الف التانيث وقلب
المدة ياء لوقوعها فى موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وادغامها فى ياء التصغير وابو عمر يعوض عن الف التانيث
هاء فيقول حبيرة وتقول فى تصغير قريثا قريثا بحذف المدة وهى الياء او قريث بحذف الف التانيث وادغام
الياء فى ياء التصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث ذات القصر البيتين فصل وان كان ثانى
المصغر لينا الفا او واوا او ياء منقلبا عن لين رددته الى اصله الذى انقلب عنه فترد ثانى نحو قيمة وديمة
وميزان وباب بموحدتين الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه الاصل قيمة من القوام وديمة من الدوام
وميزان من الوزن وبويب قلب الواو فى الثلثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفى الرابع الفا

لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة ومويزين وبويب برد الواو الى اصلها
لتحركها وانضمام ما قبلها وقلب الالف فى ميزان ياء لانكسار ما قبلها وترد ثانى نحو موقن وموسر وناب
بالنون وهو المسن الى الياء لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونييب
من النيب قلبت الياء فى الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفى الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر ونييب برد الياء الى اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله واردد لاصل
ثانيا لينا قلب بخلاف ثانى نحو متعد فانه غير لين لانه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو اذ اصله موتعد
ابدلت الواو تاء وادغمت فى التاء الاخرى لاجتماع المثلين فتقول فى تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج   ومتيعد
والفارسى فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه
وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد او موعد لا ابهام فيه مع ان سيبويه لم يلتفت الى الالتباس
فى مواضع كثيرة وبخلاف ثانى نحو ادم فانه منقلب عن غير لين لانه منقلب عن همزة تلى همزة والاصل ءادم
بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا فتقلب الالف واوا كالالف الزايدة من نحو ضارب وكالالف
المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول فى تصغيرها اويدم وضويرب وصويب
والى ذلك اشار الناظم بقوله والف الثانى المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثانى المصغر
لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة او همزة لا تلى همزة فانه يرد ايضا الى اصله فيرد ثانى دينار وقيراط الى النون
والى الراء فتقول فى تصغيرها دنينير وقريريط كما تقول فى تكسيرها دنانير وقراريط واصلها دنار وقراط
والياء فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد ثانى نحو ذيب بالياء الى الهمزة
فان اصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان
قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما ابدل لعلة لا تزول بالتصغير
لم يرد الى اصله وما ابدل لعلة تزول بالتصغير رد الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا فى تصغير عيد
عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى
اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهية لالتباسه بتصغير عود كما قالوا فى تكسيره اعياد فرقا
بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذى ذكرناه فى التصغير ثابت فى التكسير

الذى يتعين فيه الاول كموازين وابواب وانياب واعياد بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى
ذلك اشار الناظم بقوله وشذ فى عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم فصل واذا صغرت ما حذف منه
احد اصوله فاء او عين او لام واثنان منها وجب رد المحذوف ان كان بقى بعد الحذف على حرفين فالمحذوف
الفاء نحو خذ وكل وعد اعلاما والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه وهو الدبر والمحذوف اللام
نحو يد ودم وحر بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف اللام والفاء نحو قه وله وشه اعلاما والمحذوف العين
واللام نحو ره علما فتقول فى تصغيرها اكيل واخيذ ووعيد برد الفاء ومنيذ وقويل وبييع وستيهة برد
العين ويدية ودمى وحريح برد اللام ووقى وولى ووشى برد الفاء واللام ورأى برد العين واللام والى
ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الخ وانما وجب رد المحذوف فى الجميع ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو
لم ترد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهى لا تكون الا ساكنة واذا سمى بما وضع
ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيئ فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء وهو
الاولى فتقول فى تصغيرهما هليل بالتضعيف او هلى بزيادة ياء وقيل ان شئت الحقته بالامر ياء فقلت فى
هل هلى او بالامر واو فقلت هليو ثم اعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل فينبغى تعيين الاول وقد جزم
به الابذى واقتضاه كلام التسهيل وعجبت ان ما حذفت لامه واوا اكثر مما حذفت لامه ياء قاله الموضح فى
الحواشى وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره
حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء العربية يد ودم
فتقول فى لو وكى وما الحرفيه اعلاما لو وكى بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء
كى ياء ثم ادغمت احد المثلين فى الآخر وماء بالمد وذلك لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت
الثانية همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد الابدال فى حمراء وقيل زيدت
الهمزة من اول الامر فاذا صغرته بعد التضعيف اعطيت حكم دو وحى بفتح اولهما وتشديد ثانيهما والدو
البادية والحى القبيلة وماء بالمد وهو الذى يشرب فتقول فى تصغير لو بالتشديد لوى كما تقول فى تصغير
دو دوى واصلهما قبل الادغام لويو ودويو فاجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو
ياء وادغمت الياء فى الياء وتقول فى تصغير كى بالتشديد كيى بثلاث ياءات اولاها اصلية وثانيها ياء

التصغير وثالثها الرابع للتضعيف كما تقول في تصغير محي حيي بثلث ياءات اولاها واخريها اصليتان و
وسطاها ياء التصغير وتقول في تصغير راء بالمد مرئي بالتشديد بقلب الالف الثانية الزايدة ياء لوقوعها بعد ياء
التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة ثم تقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التضعيف حادثة
عن حرف اصلي كما تقول في تصغير الماء الشروب مويه بقلب الالف واوا ورده الى اصلها الاكثر هذا الماء الشروب
لا مره فاء برده اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس وابدلت الهاء همزة على غير
القياس **فصل** وتصغير الترخيم حقيقته ان تجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي
الاصول او فعيعل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي الى الضعف يقال صوت رخيم اذا
لم يكن قويا وطريقته ان تعمد الى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة
فتحذفها ثم توقع التصغير على اصوله ومن ثم اي من اجل انه مختص بالمزيد لا ياتي تصغير الترخيم في نحو جعفر من
الرباعي الاصول وسفرجل من الخماسي الاصول لتجردهما من الزوايد ولا ياتي ايضا في نحو متدحرج ونحو محرنجم
لامتناع بقاء الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرها بحذف زوايدها
لان حذف زوايدها واجب في غير تصغير الترخيم ومقتضى الاطلاق انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام
خلافا للفرا وثعلب فانهما قالا لا تصغر طلحة ومالك واسود اعلاما على فعيل ولا تفعل ذلك فيهن صفات
ولم يكن له الا صيغتان فقط وهما فعيل كحميد في تصغير احمد وحامد ومحمود وحمدون وحمدان وحماد
ولم يلتفت الى الالباس ثقة بالقراين وزوايدها لا تخل ببقاؤها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك
احيمد وحويمد ومحيميد وحميدون وحميدان وحميميد وفعيعل كقريطس تصغير قرطاس واما قرطبوس
تصغير قرطبوس فهذا ما حذف فيه مع زوايده خامسه فليس تصغير ترخيم لا فعيعيل الا بزنة وزيادة
وهي الياء وقد يحذف لهذا التصغير اصل يشبه الزوايد نحو بريه وسميع مصغري ابراهيم واسمعيل فان
الميم واللام بلفظ الزايد وان كانا اصليين بلا خلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زايدة بدليل
سقوطها ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتها كهمزة اصطبل وانبنى على الخلاف في
الهمزة الخلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد ابيره واسيمع
وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى ابو زيد بريهيم وسيبويه يقول تحذف

الهمزة

الهمزة لانها زايدة والمبرد يقول يحذف الاخير لانه يشبه الزوايد قاله الروض في الحواشي والى ذلك اشار الناظم
بقوله ومن بترخيم يصغر اكتفى بالاصل **فصل** وتلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلتبس من مونث عار منها
لفظا ثلاثي في الاصل وفي الحال الراهنة لئلا يجتمع وهنان التصغير والتقدير نحو دار مما عينه واو وسن
من المضاعف وعين مما عينه ياء واذن مما فاؤه همزة فتقول في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة واذينة
وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن اذينة وعيينة بن حصن او ثلاثي في الاصل دون الحال
نحو يد ويدية وكذا ان عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسماء بالمد مطلقا سواء صغرته تصغير ترخيم ام
لا فتقول في تصغيره سمية والاصل سميي بثلاث ياءات اولاها ياء التصغير وثانيتها بدل المدة وثالثتها
بدل لام الكلمة فحذفت احدى اليايين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته
بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت لقلت في تصغيره سمي بغير تاء لتذكير مسماه
وحمراء وحبلى حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء
عوضا عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا ياتي بالتاء اذ لا يجمع
بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي
كسن بخلاف نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس فلا تلحقهما التاء فيمن انثهما فلا يؤتى في تصغيرهما شجيرة وبقيرة
لئلا يلتبسا بالمفرد المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسماء العدد المؤنث
فلا يؤتى في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر المصغر وبخلاف نحو زينب وسعاد فلا
يؤتى في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما
لما في ذلك من الاستثقال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس وشذ ترك
التاء في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وباء الموحدة وعرب بفتح العين والراء المهملتين
ودرع بكسر الدال ونعل بفتح النون ونحوهن كذود وقوس وعرس وناب مع ثلاثيتهن وتانيثهن
وعدم اللبس وجمع الناظرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد
كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى
ولبث وطس وشول ونعل وقلد ونصف بفتحتين وحرف وعرب وفعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك

اشار الناظم بقوله [illegible] دون لبس وشذ الحاقها اي التاء في تصغير وراء وامام وقدام مع زيادتهن
على الثلاثة فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الاولى
ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم وياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة
فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف امام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وياء ساكنة ودال
مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم مفتوحة الياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف قدام ووجه
الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم تظهر التاء فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها
بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار
الناظم بقوله وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر **فصل** التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن
كما مر ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة احدها افعل بفتح العين في التعجب والثاني المركب المزجي علما كان
او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه فاما من اعربهما
اعراب ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما من اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر وافعل في التعجب
والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة نحو ما احيسنه
وبعيلبك وسييبويه وخميسة عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما اميلح زيدا انما يعنون الشيء
الذي يصف بالملح فكانهم قالوا زيد مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث و
التنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله وتتمته تنزلهما بهاتين المنزلتين فلذلك صغر الصدر
والثالث اسم الاشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا في التذكير وتا في التانيث وذان في تثنية
المذكر وتان في تثنية المؤنث واولاء في جمعهما والرابع الاسم الموصول وسمع ذلك منه في خمس كلمات ايضا
وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع الذي الذين والاولى
وهذه الكلمات العشر من غير المتمكن يوافق تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها اجتلاب الياء الساكنة
والثاني التزام كون ما قبلها اي الياء مفتوحا والثالث لزوم تكميل ما نقص منه عن الثلاثة وتخالف اي تصغير
المتمكن في امور ثلاثة ايضا احدها بقاء اولها على حركته الاصلية التي كانت قبل التصغير من فتح او ضم تنبيها
على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة الف في الاخر ان امكن عوضا من ضم الحرف الاول وذلك

في

في غير المختوم بزيادة تثنية او زيادة جمع والثالث ان الياء التي للتصغير قد تقع ثانية [illegible] فتقول
في تصغيرهما ذيا وتيا فيبقى الحرف الاول على فتحه وتاتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن الف
ذا وتا وتزيد الالف في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا وتييا بثلاث ياءات اولاها عين الكلمة
وثانيتها ياء التصغير وثالثتها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف في آخره فحذفت الياء الاولى لان ياء
التصغير جيء بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع ياء التصغير آخرا اذا كانت الا
في زنة حركة وهي الفتحة ووقوع ياء التصغير طرفا ممتنع لانها ان بقيت ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت
تقلب ياء وفي ذلك وقوع فيما فروا منه وان الالف المجهولة عوضا ووقوع ياء التصغير طرفا وان حركت فياء
التصغير كالف التكسير فلا يتحرك الا الالف فتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا
ثلاثي الوضع وان الفه عن ياء وعينه ياء محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف زايدة وهو موضوع
على حرف واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقاء اولهما على فتحه وادغام ياء التصغير فيما
بعدها ولم يؤت بالف بعد النون المطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولاء اليا بابقاء اوله على ضمه
وحال التكبير بالقصر في لغة من قصر وهم التميميون وبالمد في لغة من مد وهم الحجازيون اما على لغة القصر فلا
اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها ياء وزيدت الالف قبل
الاخر ولم تزد بعد الاخر اذ ليس لنا تصغير على الا وقبل آخره مدة وقال المبرد لو الحقنا الف التصغير في آخر
اولاء على القاعدة في المبهمات لالتبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين احدهما ان ياء التصغير
تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غزيل فتنقلب الهمزة
ياء كما في عطاء فيجتمع ثلث ياءات فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان اولا افعال
فاذا جاءت الالف اخيرا صار اولاء على فعالى كحبارى فيجب حذفها لانها خامسة واما اذا قدمت فانها
تصير رابعة وما كان خمسة ورابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور ادخلوا الالف بعد الياء
وقال الزجاج همزة اولاء منقلبة عن الف المد فاذا قلبت الف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة
الى اصلها ثم تاتي الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا
بابقاء اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف وتقول في تصغير

اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يؤنث بالف بعد النون الطول
لطولها بعلامة التثنية فلم يحتمل المحض في الحواشي هذا الذي اراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر
ثم اختلف سيبويه والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية
فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها واصل الخلاف بينهما اذا ثنى المفرد
المصغر فهل يقدر ان الف التصغير اجتمعت مع الف التثنية فحذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين
تثنية المتمكن وغيره او يعتقد انها حذفت قبل مجيء الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني
لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الواو والياء والاخفش يفتحهما
كما في الاعلون وتقول في تصغير اللذين اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل
الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها في الخارج
والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين والدال على القولين مفتوحة وفي شرح
الشافية للجاربردي واما اللذيون فلانهم زادوا في اللذين قبل الياء ياء قبل النون الفا فصار اللذيان
ثم ابدلوا الفتحة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية انتهى واذا اردت تصغير اللاتي جمع المؤنث صغرت
التي المفرده فقلت اللتيا كما تقدم ثم جمعت بالالف والتاء فقلت كما تقدم اللتيات واستغنوا بذلك
الجمع المصغر مفرده عن تصغير اللاتي واللائي على الاصح عند سيبويه فانه قال في اللاتي واللائي لا يحقران
استغناء بجمع التي المحقرة بالالف والتاء كما في دريهم ودريهمات بل المؤنث اولهما لا يعقل بهذا الجمع
والاخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا لانهما صارا حين حقرا بمنزلة ضارب اذا اجري عليهما حكمه وتحذف
الياء التي هي لامهما لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هي
المحذوفة لانها طرف والمازني يصغرهما ولكن يحذف الالف لانها زائدة والياء اصلية فيصير اللتي
اللتيا واللتيا واللويتا وهذا يلتبس بتصغير الواحد ولا يصغر شيء من اسماء الاشارة اتفاقا عند الجمع الا ما
بتصغير ذا واولى كما عليه تصغيرهم عمرو وعمر اعلى عمير مع الالباس ولا تصغر في الاشارة الاستغناء عن
تصغيرها بتصغير تا خلافا لابن مالك في قول النظم منها تا وتي قال المرادي وذلك يوهم ان تي صغر كما
صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا

يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما الا في ذكرها ولم يذكر من الفاظ المؤنث غير تا خاصة انتهى وحاصل
جواز تصغير الاشارة والموصول اشار في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع منها تا وتي
تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا ومنعوا
اعماله موصوفا قال ابو الحسن بن الباذش وحكى ابن العلج تصغير اوه على اويه وبني المنادى المبني نحو يا زيد فانه
يصغر فيبقى يا زييد والله اعلم هذا باب النسب وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة
والغرض منها ان يجعل المنسوب من آل المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة الصفة
وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها
وانما الحقت علامتها بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الآخر وانما لم تلحق
الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبته الى المجرد عنها و
يحدث بالنسب ثلث تغيرات اولها لفظي وهو ثلاثة اشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها
ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة
الصفة المشتقة في رفع المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسب الى شيء من بلد او قبيلة او
غيرهما فلا بد لك من عملين في آخره احدهما ان تزيد عليه ياء مشددة تصير تلك الياء حرف اعرابه فتدل اولها
حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا الصيرورتها بمنزلة الآخر والعمل الثاني ان تكسر اي الآخر لمناسبة الياء
كما في ياء المتكلم والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله ياء كيا
الكرسي زادوا للنسب وكل ما يليه كسره وجب ويحذف لهذه الياء الزائدة للنسب امور في الآخر وامور متصلة
بالآخر اما الامور التي في الآخر فستة احدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء
كانتا زائدتين او كانت احديهما زائدة والاخرى اصلية فالاول وهو ما آخره ياءان زائدتان سواء كانتا
للنسب ام لا نحو كرسي مما آخره ياءان ليستا للنسب وشافعي مما آخره ياءان للنسب فتقول في النسب اليهما
كرسي وشافعي فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب
اليه ولكن يختلف التقدير فيقدر انها مع الياء الجديدة للنسب غيرها بدونها ويظهر لهذا الاختلاف التقدير
اثر في الصناعة وذلك انه اذا كان بخاتي جمع بختي بياء موحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية علم الرجل فانه

يكون غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختي والجمع بخاتي غير منصرف
لانه بزنة جمع الجمع انتهى بتكرير جمع فاذا نسبت اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت
تحصل الصيغة زالت وخلفتها ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة عليها ووزنه قبل النسب مفاعيل
وبعدها مفاعي وقيل مقول على المرتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما لا جاريا
مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قواعد النسب لا تفهم له
وقيد العلم بكونه لرجل احترازا عما اذا كان لامرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي لا صيغة
منتهى الجموع والثاني وهو ما احدى ياءيه زائدة والاخرى اصلية نحو مرمي بالتشديد اسم مفعول من الرمي اصله
مرموي كمضروب اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء
من قلبها واوا وادغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الاصلية لاجتماع المثلين فاذا نسبت
اليه حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب وقلت مرمي هذا هو الافصح وبعض العرب
يحذف الياء الاولى لزيادتها ويبقي الثانية لاصالتها ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يقلب الالف
واوا لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسرة والياءات
فتقول مرموي والمطلق في النظم قوله ومثله مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا
وان وقعت الياء المشددة بعد الحرفين حذفت الاولى فقط فرارا من الاجحاف وتعينت المحذوف
لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كراهة اجتماع الياءات
فتقول في امية اموي وجاء امي باربع ياءات اذ ليس قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد
حرف واحد لم تحذف واحدة منهما بل تفتح الياء الاولى كطوي وتردها الى الواو ان كان اصلها
الواو والا بقيت على صورتها وتقلب الياء الثانية واوا لئلا يجتمع الياءات فتقول في طي وحي
طووي وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر الثاني مما يحذف لياء النسب تاء التانيث تقول في مكة
مكي بحذف التاء لان بقاءها يوقع في اثبات تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة
مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكية ولا يقطع تاء التانيث حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الدينية في
النسبة الى ذات ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي باثبات تاء التانيث فيهما لحن اي

خطاء لخروجه عن القاعدة بني للمخطئ اللحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب والصواب ذووي وخلفي
بحذف التاء منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكافيجي في شرح
ايساغوجي في المنطق لان الذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب
الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى لزم ذلك بل انما هي اصطلاحية
فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال ذات مرادا بها الحقيقة لا اصل له في اللغة
كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من
حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذا رددت عادت العين الى الصحة فتصير على تقدير ذوا ثم تقلب
الالف واوا فتقول ذووي الامر الثالث مما يحذف لياء النسب الالف ان كانت متجاوزة للاربعة
او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها فالاول تقع في ثلاثة في الف التانيث وكحباري بالحاء المهملة والباء
الموحدة والراء الطائر وفي الف الالحاق كحبركى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعدها
كاف قال الجوهري القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل وفي الالف
المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حباري وحبركي ومصطفي بحذف الالف
فيهن وجوبا للطول والثاني وهو ما الف رابعة وثاني كلمتها متحرك لا تقع الا في الف التانيث كجمزى
بفتح الجيم والميم والزاي معجمة نوع من العدو جمزى اي سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها
جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالالف فيها في حكم الخامسة و
اما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب واوا تشبيها بالف ملهى والحذف تشبيها بتاء التانيث
لزيادتها والارجح في التي للتانيث كحبلى الحذف لان شبهها بالف التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة
عن اصل والارجح في التي للالحاق كعلقى فانه ملحق بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو القلب
منقلبة عن واو القلب خير الارجح وانما كان الارجح فيهما القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق
ورجوعا الى الاصل في الثاني والقلب في ملهى ما الف منقلبة عن اصل خير منه في نحو علقى ما الف
زائدة للالحاق والحذف بالعكس اللغوي فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لان حذف الزائد
خير من حذف الاصلي الامر الرابع مما يحذف لياء النسب ياء المنقوص المتجاوزة اربعة خامسة او

ساديه كمعتد ومستعل بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول فاما الياء الرابعة كقاض فكالف المقصور
الرابعة من نحو مسى وملهى فما ثالث ما هو فيه ساكن والف منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيهما القلب واوا
والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغييرات
النسب حتى قيل لم يسمع الا في قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد حبل
اسم الموضع حانية ونسب اليه وليس في الثالث من الف المقصور المنقلبة عن ياء او واو كفتى وعصى
ومن ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس ورجل عمي القلب اي جاهل
وشج بالشين المعجمة والجيم من شجى اي حزن الا القلب واوا فتقول فتوي وعصوي وعموي وشجوي
فاما قلبها في فتى واوا وان كان اصلها الياء فلئلا يجتمع الكسرة والياءات واما في عصى فرجوع الى
اصلها واما في عم وشج فلانا لما اوردنا النسب اليهما فتحنا عينهما كما في نمر فنقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح
ماقبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت الف فتى حكما وتعليلا وحيث قلبنا الياء واوا فلا بد من تقدم
فتح ماقبلها على قلبها الما تقرر ان قلبها واوا مسبوق بقلبها الفا فان قلت فما وجب فتح العين في قاض
عند من قال قاضوي بقلب الياء واوا ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه فالجواب انه نظير فتح لام تغلب
عند بعض العرب نقله المرادي عن بعض النحويين ويجب قلب الكسرة فتحة في كل ثلاثي مكسور العين
سواء كان مفتوح الفا او مضمومها ام مكسورها فالمفتوح الفا نحو فعل كنمر النون والمضموم الفا
نحو فعل كدئل والمكسور الفا نحو فعل كابل فتقول في النسب اليها نمري ودولي وابلي بفتح العين
فيهن كراهة لتوالي الياءين والكسرتين وذهب بعض الحقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كابلي بكسرتين
كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل في جهة واحدة فلا تثقل والامر الخامس والسادس
مايحذف لياء النسب علامة التثنية وعلامة جمع التصحيح المذكر فتقول في النسب الى زيدان وزيدون
حالكونهما علمين معربين بالحروف زيدي بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم
الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات في ياء النسب وحذفت النون تبعا لما قبلها لا
زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا فاما قبل التسمية بهما فانما ينسب الى مفردهما لا اليهما ومن اجرى
زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف والاعراب على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة

وتقول في النسب اليهما معتدى ومستلى ح

وقال وهو تميم بن ابي مقبل لا اخلف ابن الاحمر خلافا للموضع الايادياد الحي بالسبعان امل عليهما بالبلى الملوان
قال في النسب زيداني باثبات الالف والنون كما يقول سلماني والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان
الليل والنهار ومن اجرى زيدون مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب على النون منونة قال في النسب
زيديني باثبات الياء والنون كما يقول غسليني ومن اجراه اي زيدون مجرى هرون في لزوم الواو وجعل
الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب
على النون منونة او لزوم الواو وفتح النون كالماطرون قال في النسب على اللغات الثلث زيدوني
باثبات الواو والنون كما يقول هاروني وعربوني وماطروني واما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل فنحو
تمرات بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع ان كان باقيا على جمعيته ولم ينقل الى
العلمية فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تانيثان حين ينسب مؤنثا قال ابو حيان فيقول تمري بالاسكان
في الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع وان كان علما فمن حكى اعرابه حالة الجمع حذف الالف والتاء
معا ونسب اليه على لفظه المفتوح حالة الجمع ومن منع صرفه للتانيث والعلمية نزل تاءه منزلة تاء
مكة ونزل الفه منزلة الف جمزى لكون ثاني ما هي فيه متحركا فحذفهما على التدريج بحذف اولا التاء
كما في مكة ثم الالف كما في جمزى وقال تمري بالفتح في حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما سكنت العين
في حال بقائه على الجمعية وفتحت في حال نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا والنسب اليه
علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين واما نحو ضخمات مما هو جمع صفة فقال الموضح يجتمع فيه
الفه وجهان القلب واوا والحذف لانها كالف حبلى بجامع ان كلا منهما صفة ساكن ثاني ما هي فيه
وعلى كلا الوجهين تحذف الياء فتقول ضخموي وضخمي كما تقول حبلوي وحبلي وليس في الف نحو
سلمات من الجموع القياسية ونحو سرادقات من الجموع الشاذة الا الحذف لكونها خامسة فتقول
سلمي وسرادقي بحذف الالف والتاء والسرادق قال في القاموس الذي يمد فوق صحن الدار
والبيت من الكرسف والغبار الساطع والدخان المرتفع المحيط بالشيء ولما الامور المتصلة
بالآخر فستة ايضا احدها الياء المثناة تحت المكسورة المدغمة فيها ياء اخرى سواء كان ما هي فيه
ياء في العين كطيب او واو كهين فيتفق في النسب الى طيب وهين طيبي وهيني بحذف الياء الثانية

المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين واربع ياءات ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى
تحرك حرف العلة وانفتاح ماقبله فيلزم التقل لو لم تقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت الفا
نحو حبنجي بفتح الحاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ وقيل الغلام التام
فيتفق في النسب اليه حبنجي باثبات الياء الثانية لانفتاح الياء المدغمة فيها وغلاق نحو مهيم تصغير مهيام
مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش او تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل
اذا هز راسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تقول في النسب الى ذلك كله
مهيمي باثبات الياء المكسورة المدغم فيها ياء اخرى لانفصال الياء المكسورة من الاخر بالياء الساكنة التي هي عوض
من الف مهيام او من الواو الثانية من مهوم او من الياء الثانية في مهيم هذا حاصل كلام ابي حيان وتلميذه
الشهاب الحلبي السمين وكان القياس ان يقال في النسب الى طيع بتشديد الياء وبالجزم طيي بحذف الياء الثانية
فقط ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية وهي الاولى الفا على غير قياس لانها ساكنة فقالوا طائي ولو قيل
حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الياء الثانية المتحركة الفا كان القلب على القياس الامر الثاني ما يحذف لياء
النسب ياء فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها كحنيفة وصحيفة تحذف منها تاء
التانيث اولا ثم تحذف الياء ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم تقلب الكسرة فتحة كما في نمر فتقول حنفي
وصحفي وشذ قولهم في النسب الى السليقة وهي الطبيعة سليقي وفي النسب الى عميرة كلب والى سليمة الازد عميري
وسليمي والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة غير كلب وسليمة غير ازد
ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته اي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال سيبويه ولست بنحوي
يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب ولا يجوز حذف الياء في نحو طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها
الفا لتحركها وتحرك مابعدها وانفتاح ماقبلها فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قال الجاربردي
ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير
مع اللبس الامر الثالث ما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا تكون العين مضعفة
كجهينة وقريظة بالمثالة تحذف تاء التانيث اولا ثم تحذف الياء ثانيا فتقول جهني وقرظي وشذ قولهم
في النسب الى ردينة ردينة رديني باثبات الياء وتقول في النسب الى عيينة وقويمة عييني وقويمي ولا بشرط هنا

محة العين لان حرف العلة اذا انضم ماقبله لا تقلب الفا فلا يلزم المحذور السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو
قليلة بضم القاف لان العين مضعفة وحذف الياء يؤدي الى التقاء المثلين لو لم يدغم احد المثلين في الآخر وفيه زيادة
التغيير مع اللبس لو ادغم الامر الرابع ما يحذف لياء النسب واو فعولة بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها
كشنوءة حي من اليمن تحذف تاء التانيث اولا ثم تحذف الواو ثانيا لانهم لما حذفوا تاء التانيث وهي حرف صحيح
دال على معنى استقبحوا ان يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنائي وأما
قولهم شنوي فعلى لغة من قال ازد شنوة بتشديد الواو قاله ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من
وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الاولى فلا نعلم فيه خلافا واما فعولة فذهب سيبويه والجمهور
الى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى وجوب
بقائهما معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز ذلك الحذف في
قوولة بفتح القاف لاعتلال العين للامر في طويلة ولا يجوز ذلك في نحو ملولة لاجل التضعيف في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعلا بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ
بها الامر الخامس ما يحذف لياء النسب ياء فعيل بفتح اوله وكسر ثانيه المعتل اللام ياء كانت او واوا نحو غني
وعلي تحذف الياء الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها
ثم تقلب الالف واوا كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين فتقول غنوي وعلوي الامر السادس ما يحذف لياء
النسب ياء فعيل بضم اوله وفتح ثانيه المعتل اللام نحو قصي تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية الفا لتحركها
وانفتاح ماقبلها ثم تقلب الالف واوا للامر فتقول قصوي وهذان النوعان وهما فعيل وفعيل المعتلا
اللام مفهومان مما تقدم في فعيلة وفعيلة ولكنهما انما ذكرا هنالك استطرادا وهذا الموضع موضعهما فان
كان فعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء وذلك نحو قولهم في عقيل وعقيل عقيلي
وعقيلي وشذ قولهم في ثقيف وقريش وهذيل ثقفي وقرشي وهذلي فصل حكم همزة الممدودة في النسب
كحكمها في التثنية فهي اما للتانيث او اصلية او منقلبة عن حرف اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت
للتانيث قلبت واوا كصحراوي لكون الهمزة اثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلث ياءات مع الكسرة
وشذ صنعاني في النسبة الى صنعاء اليمن وبهراني في النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا من

الهمزة النون لان الالف والنون تشابهان الفي التانيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القيا[س]
او كانت اصلا سالمة من القلب غالبا لقوتها باصالتها نحو قراءي في قراء وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها
واوا استثقالا والاجود التصحيح فالدقي التسهيل او كانت بدلا من حرف زايد للالحاق نحو علباء او كانت بدلا
من اصل نحو كساء قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا اثر الف زايدة فالوجهان السلامة والقلب واوا فيهما فتقول
كسائي بالتصحيح وكساوي بالقلب واوا رجعا الى الاصل وعلباوي بالقلب واوا تشبيها بالف التانيث
وعلبائي بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق بقرطاس
ولا يخفى ما في الامثلة من النشر على خلاف الترتيب **فصل** ينسب الى صدر العلم المركب ويحذف العجز لاستثقال
النسبة الى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التانيث ان كان التركيب اسناديا كتابطي وبرقي
في النسبة الى تابط شرا وبرق نحره او مزجيا سواء كان صدره صحيحا ام معتلا كبعلي ومعدي او معدوي
في النسب الى بعلبك ومعديكرب واعلم خمسي في اليائين ابقاؤها على حالها وقلبها واوا لانك اذا حذفت
الجزء الثاني صار الجزء الاول منقوصا وياء المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو
قاضي وقاضوي والارجح التصحيح كما تقدم وفي النسب الى المزجي خمسة اوجه احدها ما ذكره الموضح تبعا للناظم
من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان ينسب الى عجزه فتقول بكي وكربي واختاره
الجرمي والثالث ان ينسب اليهما معا مزالا تركيبهما فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واختاره ابو حاتم والجرمي
وانشد عليه السيرافي تزوجتها رامية هرمزية بفضلة ما اعطى الامير من الرزق فنسبها الى رام هرمز
بلدة من نواحي خوزستان والرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكي ومعديكربي والخامس ان يبنى
من جزئي المركب اسما على فعلل وينسب اليه قالوا في النسب الى حضرموت حضرمي او اضافيا كامري بكسر الراء تبعا
لكسر الهمزة ومرئي بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والراء في النسب الى امرئ القيس قيل وامرئي شاذ عند سيبويه
والمطرد عنده مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والراء لكنها تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس الكندي
اذا المرئي شب له بنات عقدن براسه ابة وعارا واستثنى محمد ابن حبيب امرأ القيس الكندي فانه
ينسب اليه مرقسي الا ان كان المركب الاضافي كنية كابي بكر وام كلثوم او كان معرفا صدره بعجزه كابن عمر و
ابن الزبير فانك تحذف صدره وتنسب الى عجزه لانه المقصود بدلالته فتقول بكري وكلثومي وعمري وزبيري

وربما الحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم في النسب الى عبد الاشهل اشهلي وفي النسب الى عبد مناف منافي
فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى الصدر لقالوا عبدي لالتبس بالنسب
الى عبد غير مضاف والاشهل صفة لرجل ومناف اسم لصنم والحاصل ان المركب الاضافي ينسب الى عجزه في ثلاثة
مواضع احدها ما كان كنية الثاني ما عرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه
المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بناء فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه والمحفوظ من ذلك تيملي
وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي في النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندي
وعبد القيس وعبد شمس **فصل** اذا نسبت الى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوبا في مسئلة واحدة
نحو رب بتخفيف الباء واصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به فاذا نسبت اليه قلت ربي
برد العين الساكنة ولا يحرك لثقل الفك اجماعا واذا نسبت الى ما حذفت لامه رددتها وجوبا في مسئلتين
احديهما ان تكون العين معتلة كشاة اصلها شوهة بسكون الواو كصحفة ثم لما القيت الواو والهاء لزم انقلابها حا
فانقلبت الفا وحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها التاء بدليل قولهم في تكسيرها شياه بالهاء وقلب الواو
ياء لانكسار ما قبلها والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لامها اتفاقا ثم اختلف
في عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر الفا او ترد الى سكونها الاصلي فتسلم من القلب الفا ذهب سيبويه
الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثاني فتقول شاهي على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها
الى سكونها الاصلي بل يبقي العين مفتوحة فيقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن يقول شوهي
بسكون الواو ولا يقلبها الفا لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي فيمتنع القلب والصحيح مذهب
سيبويه وبه ورد السماع قالوا في النسب الى غد غدوي وحكي عن ابي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط
الى مذهب سيبويه المسئلة الثانية ما يجب رد لامه ان تكون اللام قد ردت في تثنيته كاب وابوان او
في جمع تصحيح لمؤنث كسنة وسنوات في غير لغة اهل الحجاز او سنهات في لغة اهل الحجاز فتقول في النسب
الى سنة واب ابوي وسنوي او سنهي برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب اقوى
على الرد لانه محل التغيير فكذلك وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره
اظهارا للمزية في الرد تقول في النسب الى ذو وذات ذووي باتفاق سيبويه وابي الحسن لان ذو عندهما

تعذّ بالحركات ولاجمالها لان طويت اكثر من قوق وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرا الى ان الاصل السكون والى ان لامها واو وانه من باب قوق وعلى القولين قلب الفا وقلبت الالف واوا فى النسب وذات هى ذو بزيادة التاء وانما قيل فى النسب اليها ذوى لامرين اعلال العين ورد اللام فى تثنية ذات نحو ذواتا افنان بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات حال لاعين والالف الاولى من ذاتا عين منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتانيث كما فى مسلمتان وانما صحت العين حال التكميل واعلت حال النقص لئلا يجتمع اعلالان فى حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص وتقول فى النسب الى اخت اخوى كما تقول فى النسب الى اخ اخوى وتقول فى النسب الى بنت بنوى كما تقول فى النسب الى ابن بنوى اذ التاء فيهما محذوفة كقولهم فى الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات بحذف التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية وتقدم ان ما وجب رده فى الجمع يجب رده فى النسب وسره اى وحكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر ان الصيغة اى صيغة اخت وبنت كلها للتانيث وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهى للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائى بالثلاثى وجب ردها اى رد صيغة اخت وبنت الى صيغة المذكر وجب حذف التاء منهما كما وجب حذف التاء فى النسب الى مكة وبصرة مكى وبصرى وفى الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لئلا تقع تاء التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل واجروا التاء فيه وان كانت للالحاق مجرى تاء التانيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح اولهما فى النسب كما فتح فى الجمع بالالف والتاء ويونس يوافق على حذف التاء فى الجمع فيجريها مجرى تاء التانيث ويخالف فى النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقى اولهما على حركته ويقول فيهما اختى وبنتى محتجا بان التاء لغير التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وصبغة ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو فتاة وقناة ولانها لا تبدل فى الوقف هاء وتاء التانيث تبدل فى الوقف هاء نحو بصرة وبغلة وذلك المذكور من كونها ليست للتانيث مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما مع تاء الالحاق معاملة غيرهما مع تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التى فيه ثم جمعوه بالف وتاء مزيدتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على اللفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اختات وبنتات والزم الخليل ان

الى هنت ومنت باثبات التاء مع انه وغيره مجمعون على انه يقال فى جمعها بحذف التاء ويجاب عن يونس بان الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت بان التاء فيهما ليست كالتاء فى اخت وبنت لان التاء فى هنت فى الوصل خاصة وتبدلها هاء فى الوقف فليست بلازمة وفى منت فى الوقف خاصة وتذهب فى الوصل بخلاف تاء اخت وبنت فانها تثبت وصلا ووقفا على صورتها وفى المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فتقول اخوتى وبنوى بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فتقول ابنى او بنوى كما ياتى فى ابن ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه فى تثنية ولا جمع نحو يد ودم ما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شئ وشفة ما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تاء التانيث تقول يدوى برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات او يدى بغير رد المحذوف ودموى بالرد والقلب او دمى بغير رد وشفهى بغير رد او شفهى بحذف الياء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره فى شفى وشفهى بالرد وعدمه قاله الجوهرى وغيره وقول ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهى بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الامرين ان سلمناه فان المسئلة التى نحن فيها وهى جواز رد اللام وتركه قياسية لا سماعية حتى نقتصر على المسموع منها ومن قال فى شفه ان لامها واو فانه يقول اذا رد اللام شفوى بالواو والصواب ما قدمناه من انه يقال شفهى بالهاء لان لامها هاء بدليل رجوعها فى قولك شافهت والشفاه بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى اصولها واصل يد يدى ودم دمو وشفه فعل بسكون العين اما يد فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردى واما شفه فنص صاحب الضياء على انها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلثة اصلها السكون فياتى فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلى وعدمه وتقول فى ابن واسم مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل ابنى واسمى بعدم رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة وقلت بنوى وسموى باسقاط الهمزة ولا تقول ابنوى واسموى بالهمزة ورد اللام لئلا يجمع بين العوض وهو الهمزة والمعوض منه وهو الواو وياتى الخلاف فى الرد الى السكون الاصلى وعدمه فسيبويه يقول سموى بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن

ولا الى مفرده فى المعنى فلا يقال ركبى ودجلى لان اسم الجمع بمنزلة المفرد او يكون لها اسم جنس كشجرى لا انه يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما فى مكى لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم فى النسب الى الشعير شعيرى باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعرى بحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس فعيلة فعلى كفرضى فى فريضة قاله الخطاب الماردى فى الترشيح او لكونها جمع تكسير جارى الكونه لا واحد له من لفظه كابابيلى وعباديدى والعباديد الفرق من الناس الذاهبون فى كل وجه او له واحد ولكنه شاذ كمحاسنى جمع حسن حكاه ابو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم او حال كونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه بطايفة باعيانهم كانصارى نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصولى نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه واما نحو كلاب وانمار علمين لقبيلتين وضباب ومداين ومعافر اعلاما فليس مما نحن فيه لانه واحد بالشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة ولا تردد فتقول كلابى وانمارى وضبابى ومداينى ومعافرى وقلد رد الجمع المسمى به الى الواحد ابن اللبن قال فى التسهيل ومثلوه بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل ابن احمد الفراهيدى فقالوا الفراهيدى على لفظ الجمع والفرهودى نسبة الى واحده لا من اللبن اذ ليس لنا قبيلة تسمى الفرهود وفيه نظر قال فى الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حى من يحمد وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذا قيل فرهودى فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود اذا قيل انه ابو بطن وفى غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذى لا واحد له والجارى مجرى العلم يرد الجمع المكسر الى مفرده ثم ينسب اليه ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا وبينه مسمى به فتقول فى النسب الى فرايض جمع فريضة وقبايل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع احمر او حمراء فرضى وقبلى بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما فى نمر واحمرى وحمراوى وذلك لان حمرا اما جمع احمر او جمع

حمرا فان كان جمع احمر رددته اليه وقلت احمرى وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوى لان الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوا فى النسب وانما قال يرد المكسر الى مفرده ولم يقل يرد الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما يحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر ذلك فى نحو تمرات وعبادة فان نسبت الى تمرات قلت تمرى بفتح الميم وان نسبت الى عبادة قلت تمرى بالسكون فصل وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك غالب فى الحرف جمع حرفة كبزاز ونبال مصوغين لبياع البز ونجار بالنون والجيم لمن حرفته النجارة وعواج لبياع العاج وعطار لبياع العطر ومن غير الغالب ما اشار اليه بقوله شذ قوله وهو امرؤ القيس الكندى وليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيف وليس نبال اى بذى نبل بدليل ما قبله فاستعمل فعالا فى غير الحرف بمعنى ذى كذا وحمله قوم من المحققين كما قال ابن مالك وما ربك بظلام للعبيد اى بذى ظلم والذى حملهم على ذلك ان النفى على المبالغة فيثبت اصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وامثلته فعال كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه غير مقيسة فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالراء المهملة براد ولا لصاحب الشعير شعار انتهى والمبرد يقيس هذا او بصوغ المنسوب اليه على فاعل او على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذى كذا فالاول كتامر اى ذى تمر ولابن اى ذى لبن وطاعم اى ذى طعام وكاس اى ذى كسوة كما هو الثانى كطعم اى ذى طعام ولبن اى ذى لبن ونهر اى ذى نهار قال الراجز لست بليلى ولكنى نهر لا ادلج الليل ولكن ابتكر انشده سيبويه فى كتابه اى ولكنى نهارى اى عامل بالنهار والله اعلم فصل ومما جرى فى النسب ما لم ورد وما فى هذا الباب فشاذ وذلك تسعة اقسام احدها بالتغيير فقط كقولهم اموى بالفتح فى الهمزة نسبة الى امية بضم الهمزة وبصرى بالكسر فى الباء نسبة الى البصرة بفتح الباء ودهرى للشيخ الكبير بالضم فى الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال والثانى بالزيادة فقط كقولهم مروزى بزيادة الزاء نسبة الى مرو ورقبانى وفوقانى وسفلانى وتحتانى نسبة الى الرقبة وفوق واسفل وتحت قاله طاهر بن احمد القزوينى والثالث بالنقص فقط كقولهم بدوى بحذف الالف نسبة الى البادية وخراسى بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان وجلولى بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم واللام قرية بناحية فارس وحروري بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة

لعله الكسوة كما قال الراجز

الميم ويقولان ابنمي بالفتح لا غير وتقول ابنمي ثم بزيادة الميم ابنمي وابني وبنوي ولا تقول ابنموي لما ذكر وعلى
الاول انما النون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب واذا نسبت الى ما حذفت فاؤه او عينه رددتهما
ان كانا لامه او العين وجوبا في مسئلة واحدة وهي ان تكون اللام معتلة كيرى علما واصله يرأى نقلت
حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه وكشية وهي كل لون يخالف معظم اللون واصلها وشية
بكسر الواو نقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها وعوض منها تاء التانيث فتقول في النسب
الى يرى علما يرئي بفتحتين على الياء والراء فكسرة قبل الياء وترد العين وهي الهمزة على قول سيبويه في ابقاء
الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يرأى بفتح الراء والياء والهمزة بوزن جمزى بالجيم والزاء
فيجب حذف الالف لانها رابعة متحرك ثاني كلمتها وقياس قول ابي الحسن يرئي بسكون الراء وكسر
الهمزة وحذف الالف او يرأوي بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهي بحذف الالف وملهوي
بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى اصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفا الى سكونها
الاصلي فيصير يرأى بوزن جرحى والمقصور اذا كانت رابعة ثاني ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في الفه
وجهان حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب الى شية على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف
وِشَوِي بكسر الواوين وفتح الشين وذلك لانك لما رددت الواو الاولى المحذوفة وحذفت التاء صار
الوشي بكسرتين متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين كابل بكسر الهمزة والباء فقلبت الكسرة الثانية فتحة
كراهة لتوالي الكسرتين والياءين كما تفعل في ابل اذا نسبت اليه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الف المقصور الثالثة يجب قلبها واوا وتقول على قول ابي الحسن
وِشْيِي بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي وحيث
عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء الفا اذ لا مقتضي له ويمتنع الرد في غير ذلك المذكور من الوجوب
تقول في النسب الى سه بفتح السين المهملة والهاء وهو الدبر ما حذفت عينه وعدة بكسر العين مصدر
وعد ما حذفت فاؤه واصلها سته ووعدة بكسر الواو فحذف من الاول عينه وهي التاء ومن الثاني
فاؤه وهي الواو وعوض منهما تاء التانيث بدليل رجوعه الى الاصل في استاه جمع سه والوعد بفتح
الواو بغير تاء سهي بلا رد لا ستهي برد العين وعدي بلا رد لا وعدي برد الفاء لان لامهما صحيحة

وانما لم يرد

وانما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين النسبة الى ما حذفت منه اللام وما حذفت منه العين او الفاء بعكسه
لان اللام محل التغيير فهو اولى بالرد وجاء عدوي في النسبة الى عدة وليس هذا برد للتاء المحذوفة
والا لوجب ان يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف واذا سميت بثنائي الوضع الكون معتل
الثاني ضعفته اي الثاني قبل النسب فزدت عليه من جنسه مثله فتقول في لو وكي علمين لوّ وكيّ بالتشديد
فيهما وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم ادغمت احديهما في الاخرى وتقول في لا
علما لاء بالمد وذلك انك زدت على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة هربا
من تجاور ساكنين وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت اليهن قلت لوّي بتشديد الواو وكيوي
لما تقرر ان حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى اصلها وتفتح
كافي ثم تقلب الثانية واوا لئلا تجتمع اليا آت وان كان واوا ابقيت اذ ليس اجتماع الواوين و
اليائين في الاستثقال كاجتماع اليا آت الاربع ولائي او لاوي لما تقرر ان الهمزة اذا كانت بدلا
من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا هذا اذا قلنا زدنا على الالف الفا ثم ابدلناها همزة واما من
قال زدنا همزة من اول الامر فانه يقول لائي لا غير ولا يجوز لاوي الا على حد قول بعضهم في قراوي قاله
ابن الخباز كما تقول في النسب الى الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية والحي بفتح الحاء
المهملة وتشديد الياء وهي القبيلة والكساء بالمد دوّي بتشديد الواو وحيوي بفتح الياء وكسائي
بالتصحيح وكساوي بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب وحاصل
الفصل ان المنسوب اليه المحذوف احد اصوله ثلاثة انواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف
اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو شية ويرى علما والثاني ما
لامه صحيحة نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلاثة انواع ما ترجع لامه في التثنية
كاب واخ وما ترجع في الجمع بالالف والتاء كاخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاه وذو
ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة والنسبة الى ثنائي الوضع خارجة عن ذلك والله اعلم **فصل**
وينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد لكونها اسم جمع له مفرد من لفظه
او لا فالاول كصحبي وركبي والثاني كقومي ورهطي ولا يرد الى مفرده في المعنى فلا يقال صاحبي وراكبي

تنسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوى وشتاء وشتوى وحريف وخر في
ففتح فسكون موضع في بعض بين والخامس بالزيادة والتحريف نحو انف واناني والسادس بالزيادة والحذف
نحو رازي نسبة الى الري والسابع بالقلب فقط نحو طائي وصنعاني وبهراني وروحاني نسبة الى طي وصنعاء
وبهرا وروحا والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب حاري نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة واما الانسان فنحو
والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير نحو اميتي نسبة الى امية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك
اسباب واقتصر الموضح منها على اربعة احدها الاستغناء بشي عن شي ومثل له بمثالين اموى وبصري
فالاول كانه منسوب الى المكبر وهو امة والثاني كانه منسوب الى البصر وهي حجارة بيض توجد في البصرة
وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهري ومروزي
فالاول للفرق بينه وبين الدهري بفتح الدال وهو القايل بالدهر من الملحدة والثاني الفرق بينه وبين
المنسوب الى المروة وثالثها العدول من الثقل الى الخفة ومثله بمثال واحد وهو بدوي ورابعها
تشبيه الشي بالشي ومثله بمثالين حلولي وحروري تخذفوا الهمزة تشبيها للممدود بالمقصور والله اعلم
بالصواب هذا **باب الوقف** وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختياري بالياء المثناة
التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الانكاري ولا التذكري ولا الترنمي ويقابله الابتداء والابتداء
عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل فيتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلثة مقاصد فيكون
لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو احد عشر نوعا ا الاسكان المجرد
ب الروم ج الاشمام د ابدال الالف ه ابدال تاء التانيث هاء و زيادة الالف ز الحاق هاء
السكت ح اثبات الياء والواو وحذفهما ط ابدال الهمزة ى التضعيف يا نقل الحركة والمذكور هنا سبعة
جمعها بعضهم في بيت فقال نقل وحذف واسكان ويتبعها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما
الحاق هاء السكت فليان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما اذا وقف على منون
غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون وهو لغة ربيعة وابدال
التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة الازد والتفصيل بين المفتوح
وغيره فارجع اللغات الثلث واكثرها ان تحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة وتسكن ماقبل التنوين كهذا

الوقف

مطلقا

زيد ومررت بزيد بسكون الدال في المثالين وان تبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت الفتحة كرايت زيدا
وبنائية كايها بكسر الهمزة وسكون التحتانية بمعنى انكفف وويها بفتح الواو بمعنى اعجب والى ذلك اشار الناظم بقوله
تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا وانما ابدل التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف
من حيث كان اللين في الالف يقارب الغنة في التنوين فابدلوه الفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة
واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء
زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها واما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف
مع الضمة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة
ويقول قايمتا على لغة المتقين واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال الثلثة وفيه
ثلثة اقوال احدها اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة
فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى ووقفت عليه فالالف هي الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رايت
فتى فالالف هي المبدلة من التنوين نظير الالف في رايت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين
هذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بدل من التنوين
في الاحوال الثلثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب ابي الحسن والفرا والمازني
والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو
مروي عن ابي عمرو والكسائي والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها
لغات اشهرها احدها ان تقرب على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء ابين من الالف وهي لغة
فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من الياء وهي لغة بعض طي والرابعة قلبها
همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف كلها وهي لغة بعض طي ايضا وليس من لغتهم التخفيف
ويحتمل القلب فيصح ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق
وشبهوا اذن بالمنون المنصوب فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم
بقوله واشبهت اذن منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون لم
واختاره ابن عصفور في شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر لاجماع القراء

الفتحة ق

وابن كيسان م

التخفيف ق

السبعة على خلافه فانهم اجمعوا على الوقف على نحو ولنسفعا الذا بالالف لكن في حواشي ميرمان على الكتاب
نقلا عن الشلوبين يقف على اذن بالالف والمازني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة لن وهي بلن اشبه منها
بالاسماء قلت وهذا قول ابي الحسن وهو قول المبرد في الكفاية وهذه حجته وذهب ابو سعيد علي بن مسعود في
المستوفى الى ان اصل اذن اذا لما يستقبل ثم الحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح
توجيه الوقف عليها بالالف واذا وقف على هاء الضمير الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان كانت الهاء
مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف لخفتها كرايتها ومررت بها باثبات الالف بعد الهاء وان كانت الهاء مضمومة
او مكسورة وكان ماقبلها متحركا حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في المكسورة كرايته بحذف الواو بعد
الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كالف هي وهو او زايدتان للاشباع رجح ابن الضايع
الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازني نسب اليه الثاني
فان قلنا بالاول فلابد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصيهما
بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني
فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ماقبلها متحركا من ان يكون قبل الهاء ساكن ثابت او محذوف
للجزم او للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم يدعه
ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادعه وادعهو وارمه وارمهي قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز
اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا او ياء الا في الضرورة فيجوز ثبوتها كقوله وهو رقيق ومهمه مغبرة
ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة
لها في الخط كالتنوين قال الموضح في الحواشي والمهمه المفازة والارجا النواحي والتشبيه فيه مقلوب
والاصل كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة وقوله تجاوزت
هندا رغبة عن قتاله الى ملك اعشو الى ضوء ناره باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند
وهو علم رجل والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار
وذكر في التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغايبة منقولا فتحه الى ماقبله اختيارا كقوله لك في لحم
الخافت اراد الخافتها فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا

ومررت به بحذف الياء بعد الهاء م

فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل واذا وقف على المنقوص توجب اثبات يائه في ثلث مسايل احدها
ان يكون المنقوص محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفى بالفاء او القاف او بمضارع وعى بالعين المهملة
فانك تقول في الرفع هذا يفي وهذا يقي وفي الجر مررت بيفي وبيقي بالاثبات للياء فيهما رفعا وجرا لان اصلهما
يوفي ويوعي فحذفت فاؤهما لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا بهما
اذ لم يبق من اصولها غير حرف واحد ساكن والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي المسألة
الثانية ان يكون المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من ارى واصله مرئي بضم اوله وسكون
ثانيه وكسر ثالثه بوزن مرعي فنقلت الكسرة وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة الى الراء قبلها وهي ساكن
صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعلال قاض ولم يجز حذف الياء وهي لامه في الوقف بما ذكرنا من الا
بد من حذف عينه ولامه وابقائه على اصل واحد ساكن المسألة الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا
كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا او غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب اثبات الياء فيهما وقفا لانها
تحصنت في الاول بالف التنوين وفي المثال بال فان كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه
في الوقف لانها كانت ثابتة في الاصل ولم يحدث ما يوجب حذفها وجاز حذفها فرقا بين الوصل والوقف
ولكن الارجح من الوجهين يختلف فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض
ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي باثبات الياء وحجة يونس وبذلك قرا ابن كثير ولكل قوم هادي وما
عند الله باقي ومالهم من دونه من والي باثبات الياء فيهن والارجح في غير المنون وهو المقرون بال الاثبات
للياء كهذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين
ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض
ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر
يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وحجة من اثبت الياء في المنون حالة الوقف ان الياء
انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان يعود وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف
انه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم ادخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول اقوى
واعلم ان المنقوص غير المنون اربعة انواع احدها ما سقط تنوينه بدخول ال وقد تقدم والثاني ما سقط

اعلم

والى هذا اشار الناظم بقوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي

تنوينه للبناء نحو يا قاضي فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار الحذف لان
البناء لما اوجب الحذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء
كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجايزان في المنون
قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون
والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين البيتين فصل ولك في الوقف على الحرف
الذي ليس هاء التانيث خمسة اوجه احدها ان تقف بالسكون المجرد عن الروم والاشمام سواء في ذلك
المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر والاغلب وهو الاصل لان سلب الحركة ابلغ في تحصيل غرض
الاستراحة قال ابو حيان وعلامته خا فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه والمراد خفيف وخفيف وناقشه
الموضح فقال انما هي راس جيم او راس ميم وكلاهما مختصر من اجزم انتهى والظاهر انها راس حاء مهملة مختصرة
من استراح لما مر من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دايرة لان الدايرة صفر وهو الذي
لا شيء فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكانهم لما راوها بغير تعريف ظنوها دالا ويتعين ذلك
السكون في الوقف على تاء التانيث اذ لا يتاتى فيها الاوجه الباقية والوجه الثاني ان تقف بالروم
وهو اخفاء الصوت بالحركة فلا تتمها بل تختلسها تنبيها على حركة الاصل قال الجاربردي ولا يختص
بحركة بعينها بل يجوز في الحركات كلها ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة
خلافا للفراء في منعه اياه اي الروم في الفتحة واكثر القراء السبعة على اختيار قوله ووافقهم ابو حاتم على
المنع لانه يشبه الثوباء فيفضي الى تشويه صورة الفم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته
الوجه الثالث ان تقف بالاشمام ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى الفتحة
والكسرة تشويها لهيئة الفم وروي الاشمام عن بعض القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح
بعض الكوفيين الاتي والاشمام حقيقته الاشارة بالشفتين الى الحركة من غير تصويت يسمع والمراد
ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين
فيعلم انك اردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل
هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والعكس خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة

معه

صويت يكاد الحرف يكون فيه متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير دون الاعمى
وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته · واشتقاقه من الشم كانك اشممت الحرف رائحة
الحركة بان هيات العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وما
هو ساكن على كل حال والوجه الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد وهو
يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته راس شين فوق الحرف وهذه صورته شـ وهو
قليل لمجيء التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يروه عن احد من القراء الا عن عاصم في مستطر في سورة القمر
وهو لغة سعدية وشرطه خمسة امور بل ستة وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف
كالعوض من الحركة قاله الجاربردي وان لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة كخطا ورشا لان الهمزة لا تدغم
ولا يدغم فيها في موضع اللام ولا ياء كالقاضي ولا واوا كيدعو ولا الفا كيخشى لاستثقال حرف العلة ولا
تاليا لسكون كزيد وعمرو لئلا يجتمع ثلاثة سواكن الذي قبل الاخر والمدغم والموقوف عليه قيل وان
لا يكون منصوبا وشذ لقد خشيت ان ارى جدبا بالجيم والموحدة ورد بان الموقوف عليه الالف لا الحرف
الذي كان محركا وصلا والوجه الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم وهو ابن عمرو
وتواصوا بالصبر بنقل الكسرة الى الباء وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر وجاءت الخيل اثافي زمر بنقل
ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر بسكون القاف صويت يخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك
الاعلى يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف في قايل هذا البيت فقال الصغاني قايله فدكي
ابن اعبد المنقري وقال ابن السيد انه لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه
هو لبعض السعديين وماوية اسم امه وذكر الموضح انه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس
اذ جد النقر بالباء المضمومة يريد النقر بكاملها والعامل في اذ ما في ابن ماوية من معنى شجاع او بطل
او مقدام او مشهور انتهى ونقل غير المهموز شرطه خمسة امور ايضا بل ستة وهي ان يكون ما قبل
الاخر ساكنا ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر
تحريكه فان المتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل
تحريكه فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال وان لا تكون الحركة التي يراد

نقلها فتحة على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل فيه حذف الف
التنوين ويحمل عليه غير المنون قاله الجاربردي وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان
يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك ما قبله لان المتحرك
لا يقبل حركة اخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا في نحو انسان ويشد لان
ما قبل الاخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا
في نحو يقول ويبيع لان ما قبل الاخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان الالف في اناءي
والمدغم في يشد لا يقبلان الحركة لان الالف والمدغم واجبا السكون الا ان سكون الالف ذاتي
وسكون المدغم عرضي والواو المضموم ما قبلها في يقول والياء المكسور ما قبلها في يبيع يستثقل الحركة عليهما
لانهما ثقيلتان في انفسهما فلو نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمعت العلم لان الحركة
فتحة لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي
وعنه احترز بقوله وان لا يكون الحركة فتحة واجاز ذلك النقل في الفتحة الكوفيون والاخفش طردا للباب
ولا يجوز النقل في هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظير له لانه ليس في العربية فعل بكسر
اوله وضم ثانيه وعنه احترز بقوله وان لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو وظبي لان المنقول منه غير صحيح
ويختص الشرطان الاخيران في كلامه وهما ان لا تكون الحركة فتحة وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له
بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله يخرج الخبء فيقول الخبا وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخب بالاسكان
من غير نقل وجب استثقالا او اضعافا ولو ابدل لجلالة بالذي لوافق التلاوة ويجوز النقل في نحو هذا
ردء فتقول ردء بكسر الراء وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل بكسر اوله وضم ثانيه لثقل الهمزة
واذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها اصعب ومن ثم يثبت في اوزان الاسم فعل بضمة في اوله وكسرة
ثانيه وزعم ان الدئل منقول عن الفعل لم يجز في نحو بقفل من قولك مررت بقفل النقل لانه بعد
النقل يصير بقفل بضم القاف وكسر الفاء ويجيزه في بطء من قولك مررت ببطء لانه مهموز وعدم
النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا عند بعض تميم فيفرون منه لتحريك الساكن بحركة الفاء
اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون

الهمزة

الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما يوقف عليه مستقلا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون
الباء او يرومون او يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لا يحذف الهمزة لانه انما دعاهم الى رفع اجتماع
الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطء ورايت البطاء ومررت
بالبطء بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورايت
البطا ومررت بالبطي والخب بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبئ في غيره والردء المعين والبطء ضد
السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم وانشد عليه الجوهري لبعض الرجاز ما زال شيبان شديدا
هصهصه حتى اتاه قرنه فوقصه قال اراد فوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها الى الصاد قبلها فحركها وفي
النهاية تقول في ضربته ضربته في الشعر وقد استعملته العامة في النثر والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير
ها التانيث الابيات الخمسة فصل واذا وقف على تاء التانيث التزمت التاء وسلمت من القلب هاء
وان كانت متصلة بحرف كثمت وربت ولعلت واما لات فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على غير
القياس وقول ابي حيان واما ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات سائغ فيوقف عليهن
بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه او بفعل كقامت وقعدت وانما التزمت التاء في
الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قولك ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الحلم اما
لابن جني قال سيبويه ولو سميت رجلا بضربت ثم حقرته فقلت ضريبة وقفت عليها بالهاء لانه
قد انتقل من الفعل الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لان التاء فيهما لما سكن
ما قبلها صارت كانها ليست للتانيث وانما جيء بها للحوق بنات الاثنين ببنات الثلاثة فهي للالحاق
بقفل وجذع وجاز ابقاؤها على صورتها وابدالها هاء ان كانت قبلها حركة ولا تكون الا فتحة نحو ثمرة
وشجرة فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت او كان قبلها ساكن معتل ولا يكون الا الفا نحو
صلاة وزكاة وذات وسلمات واولات لان الساكن المعتل كالمتحرك تقلب الا انه في موضع منقلب
عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف الساكن المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو
دوابة بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تا تانيث الاسم ها
جعل ان لم يكن بساكن صح وصل لكن الارجح في جمع التصحيح كسلمات وهندات وفيما اشبهه وهو

اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من الجمع تحقيقا او تقديرا فالاول وهو اسم الجمع الات فانه
لا واحد له من لفظه وانما الواحد من معناه وهو ذات والثاني وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا كعرفات
واذرعات فانهما جمع عرفة واذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والثالث
وهو ما سمي به من الجمع تقديرا كهيهات فانها في التقدير جمع هيهية واصلها هيهيات حذفت لامها
وهي الياء ووزنها فعلات واصلها فعللات ثم سمي بها الفعل فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد
واصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة الوقف خبر الابع بالتاء متعلق بالوقف وانما كان
الابع الوقف بالتاء لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا اليا
مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لانها تصير بدلا من الواو كما في تخمة فصارت
علامة التانيث واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمتات فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت
عن علامة التانيث الملحقة بالواحد ابقيت في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما الحق بالجمع معاملته لانهم لما
اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره ومن الوقف بالابدال هاء قولهم كيف الاخوة والاخواه وقولهم
دفن البناه من المكرماه حكاه قطرب عن طي بابدال التاء الجمع هاء في الوقف تشبيها بتاء التانيث الخالصة
وقرا الكسائي والبزي هيهاه بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء وقف عليها بالتاء
ومن ضمها وقف بالتاء والهاء وفي الجاربردي ان من قدر هيهات جمعا وقف عليه بالهاء وفي الايضاح بالتاء ومن قدره مفردا وقف عليه
لابن الحاجب هيهات اسم الفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء التانيث لفظا دون
افراد وجمع والادرج في غيرهما اي غير جمع التصحيح وغير ما اشبهه الوقف بالابدال هاء فرقا بينها وبين
التاء الاصلية نحو وقت وموت هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التانيث اللاحقة
للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرا
عليه ومن الوقف بتركه اي بترك الابدال هاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت بالتاء قال
ابو النجم الشاعر والله انجاك بكفي مسلمت من بعدما وبعدما وبعدمت كادت نفوس القوم عند الغلصمت
وكادت الحرة ان تدعى امت فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما فابدل في التقدير من
الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي هذا تعليل الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات

انه ابدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر ابن جني ذلك على
شيخه ابي علي فقبله والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلقوم [illegible]
عليهم بلغت الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها [illegible]
ابدا وقال الكسائي والجرمي توقف عليها بالهاء لانها تاء تانيث فتقول ذاه قاله الكوفيون [illegible]
الناظم بقوله وقلة اي جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذي نبر بالعكس انتهى انتهى فصل ومن خصائص الوقف
اجتلاب هاء السكت للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون
في الابتداء وسميت هاء السكت لانها يسكت عليها دون آخر الكلمة ولها ثلاثة مواضع احدها الفعل
المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه بالحاق هاء السكت فيهن
جوازا او منزلا منزلة الحذف للجزم لم يتسنه على القول بانه من السنة ولحقه السنين وان لامها واو وحذف
والاصل يتسنو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف للجازم ثم لحقته هاء السكت
في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة هاء على راي الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية
لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون واما على القول بانه من الحماء المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات
فابدلت النون الثالثة الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في مثله تظنى والاصل تظنن وفي تقضض تقضى
البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد مشترك عايد على الطعام
والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا او عنبا
وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على حاله او كان الحذف لاجل البناء كما في فعل الامر على قول البصريين
نحو اغزه واخشه وارمه اي من الحذف للبناء فبهداهم اقتده وهو امر من تقتدي والهاء فيه للسكت وحده
ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر واشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع برواية
هشام والهاء التي للسكت في ذلك كله جائزة لا واجبة تقول في الوقف لم يغز ولم يخش ولم يرم
واغز واخش وارم بغير هاء سكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر
ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لاماتها وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها
فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء الا

في صورتين احداهما وهي ان يكون الفعل قد بقي بعد الحذف على حرف واحد في اللفظ كالامر من وعى
فانك تقول فيه عه بحذف فائه ولامه لمضارعة المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا يلزم الابتدا
بالساكن او الوقف على المتحرك قال الناظم في النظم وغيره تبعا لغيره كذا يجب هاء السكت في الفعل اذا بقي بعد
الحذف على حرفين احدهما زائد نحو لم يعه انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله الناظم مردود باجماع المسلمين
على وجوب الوقف في اذا ارادوا ان يقفوا على نحو ولم اره ومن تق بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير
المنصوب على ان الموضح وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار مشتركا في الالزام فما كان جوابه
هو فهو جواب الناظم والثاني الذي اشار الناظم بقوله وقف بهاء السكت البيتين الموضع الثاني ما الاستفهامية
المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك انه يجب حذف الفها اذا جرت ولم تركب مع ذا فالمجرورة بالحرف
نحو عم وفيم والمجرورة بالمضاف نحو مجيء م جئت وفيه تقديم وتاخير والاصل جئت مجيء م وهو سؤال
عن صفة المجيء اي على اي صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يعكس تاخير المضاف
وانما حذفت الفها اذا جرت بحرف او بمضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهي الموصولة والشرطية في مثل
سالت عما سالت عنه او عن مثل ما سالت عنه فانهما موصولة نحو بما تفرح افرح وكل ما جئتني اكرمتك
فانهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا الف الخبرية ويثبتوا الف الاستفهامية لان الف الاستفهامية متطرفة
لفظا وتقديرا بخلاف الف الخبرية فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد
ان حذف الف الموصولة مع شئت لغة نحو سل عم شئت فاذا حذفت الف ما الاستفهامية المجرورة و
وقفت عليها الحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة ووجبت الهاء ان كان الخافض لما
الاستفهامية اسما كقولك في مجيء م جئت واقتضام اقتضى مجيء مه واقتضاء مه وترجحت الهاء ان كان
الخافض لها حرفا نحو عم يتساءلون وبعه اي بهاء السكت قراءة البزي بخلف عنه والفرق ان المجرورة
بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء واما المضاف فيستقل
بفايدته في مدلوله الافرادي فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد ولذلك وجبت معه الهاء
وما ذكره الموضح من وجوب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت فسلم في المجرورة بالحرف واما قول
حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد فضرورة وحكاه الاخفش لغة واما المجرورة بالاسم فقال

الشاطبي

الشاطبي ليس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان يقال بمجيء ما [illegible] نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود
الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام البيتين الموضع الثالث كل مبني على حركة بناء
دائما ولم يشبه المعرب فهذه ثلاثة قيود فخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث [illegible]
المعرب ويصرح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز لحاق هاء السكت وقد يلحق [illegible]
كهي وهو فيهن فتحهن في الوصل وكاف الخطاب فانه تقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق هاء
السكت محافظة على الفتحة وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه والاصل ماهي ومالي وسلطاني وقال حسان
الشاعر الصحابي رضي الله عنه اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هوه [illegible] بالسكون في لم
يات بهاء السكت لعدم تابديتها قال الجاربردي وصرح بمثل غلامي في جواز الوجهين وكذا يقال الحال في
اكرمت بالاسكان واكرمتك من الحق الهاء اثر ان لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه
في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلا مزاحمة بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى ولا
تدخل هاء السكت في نحو جاء زيد لانه معرب بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيا
هاء السكت وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال اراد ابيض فضعف والحق الهاء ولحق المثنى و
المجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قال ابن الضايع
وغلط ابن عصفور في المنع ولا تدخل هاء السكت في نحو جاء زيد لانه معرب بالحركات وحركة الاعراب
تعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ اضربه ولم يضربه لانه ساكن وهاء السكت انما
تدخل لبيان الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح ويا زيد ومن قبل ومن بعد بالضم فيهن لان بناءهن
عارض غير دايم فالحركة فيهن شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل فلا تدخل
هاء السكت وشذ قوله وهو ابو مروان يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من علله لحقت
ما بني بناء عارضا فان علا من باب قبل وبعد قاله الفارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب الاضافة
ظلله جمع واظلل وارمض واضحى مبنية للمجهول وقبل الهاء في علة بدل من الواو والاصل علو ولا
تدخل هاء السكت في الفعل الماضي كضرب وركب من المتعدي وقعد وقام من اللازم لانه بني على حركة
لشابهته المضارع المعرب في وقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جاء الذي ضرب وخبرا

نحو زيد ضرب ابوه الا نحو جاء مزيد و تقديره ضرب و مثل الحوان ضرب زيد ضربت كان المضارع كذلك والحاصل
ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب يكون في اربعة انواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن
الاضافة والفعل الماضي ويلحق الاسم ما ذهب الجمع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركة لازمة
والثالث انها تلحقه اذا لم يلبس نحو تمكث ويمتنع ان حصل لبس نحو ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك
اشار الناظم بقوله و يوصلها بغير تحريك بنا البيت مثله قد يعطى الوصل حكم الوقف من اسكان مجرداو
مع الروم والاشمام ومن تضعيف ونقل من اجتلاب هاء السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة الى عدة
كثيرة في الشعر لانه محل الخروج عن القياس فمن الاول وهو النثر قراءة بعضهم وجئتك من سبا بنبا باسكان
همزة سبا في الوصل وقراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده باثبات هاء السكت
في الدرج فيهما واتى بانظر في الاول وقل في الثاني ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثة اربعة
بابقاء تاء ثلاثة على حالها ونقل همزة اربعة اليها ومن الثاني وهو الشعر قوله وهو رؤبة كما في الكتاب او ربيعة
ابن صبيح كما قال ابن يسعون لقد خشيت ان ارى جدبا مثل الحريق وافق القصبا جدبا بالجيم وتشديد
الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا اصله القصب بتخفيف الباء الموحدة فقدر الوقف عليها فشددها
على حد قولهم في الوقف هذا خالد بالتشديد ثم الحق بحرف الاطلاق وهو الالف وبقي تضعيف الباء بحاله في
الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما اعطي لفظ الوصل ما للوقف نثرا
وفشا منتظما والله اعلم هذا **باب الامالة** وهي مصدر املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة
التي هو فيها من مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان تذهب بالفتحة الى جهة
الكسرة فتقرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة فان كان بعدها الف الفتحة
التي ذهبت بالالف الى جهة الياء فتصير الالف بينها وبين الياء كالفتى باماله الفتحة والالف والا يكن
بعد الفتحة الف فالممال الفتحة وحدها سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث ام لا كنعمة وسحر وللامالة
فايدة وحكم ومحل واصحاب واسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع لهذه الموانع
تحول بينها وبين المنع واما فايدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا
قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلاء فاذا عدت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا

باب الامالة

فيكون

فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقاربت
الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وتقدم انها لا ... على اصل الحرف وما في
واما حكمها فانها وجه جائز فلهذا يجوز تفخيم كل ممال الا ... الالف ... كانت ... فقلبوها
اميلت ترددت بين الالف والياء والاصل في الحرفين ان لا يمازج ... فالاصل الفتح ... و ... و
علمها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا ويأتي التنبيه على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة
نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع قليلة واما الاسباب التي تمال لاجلها فثمانية احدها كون الالف مبدلة
من ياء متطرفة في الاسماء والافعال مثاله في الاسماء الهدى والفتى ومثاله في الافعال هدى واشترى
فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول الناظم القرى
وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت اليك الفعل صادفت منهلا ولا يمال نحو ناب بالنون وهو المسن
مع ان الفه مبدلة عن ياء بدليل قولهم في تكسيره انياب لعدم التطرف الا ان يكون مجرورا فان من العرب
من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي وغيره
وانما اميل نحو فتاة مؤنث فتى ونواة وان لم يكن الالف طرفا في اللفظ لان تاء التانيث في تقدير الانفصال
فالالف فيهما مبدلة من ياء فهي وان لم تتطرف لفظا فهي متطرفة حكما والسبب الثاني كون الياء تخلفها
اي الالف في بعض التصاريف كالف ملهى مما كان بدلا من واو والف ارطى مما كان زايدا للالحاق والف حبلى مما
كان زايدا للتانيث والف غزا مما كان بدلا من واو في الافعال فهذه الاشياء وشبهها تمال لان الياء تخلف
الالف منها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الاسماء والبناء للمفعول في الافعال كقولهم في التثنية ملهيان
وارطيان وحبليان وفي الجمع ملهيات وارطيات وحبليات وفي البناء للمفعول غزي وعلى هذا الاخير يشكل
قول الناظم في النظم وغيره ان امالة الف تلا في والقراءة انما هي لمناسبة امالة الف جلاها وقوله في شرح الكافية
وقول ابنه في شرح النظم ان امالة الف سجى لمناسبة امالة الف تلى بل امالتهما كقولك اذا بنيتهما للمفعول
تلي وسجي بضم اولهما وكسر ما قبل اخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا امكن غيره
ولجاب المرادي عن ذلك لما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضي لامالة نحو دعا ما الفه عن واو ولم يعتبره
القراء يعني بالقاف ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما اما لوا منه تلاها وسجى ونحو هما امالوا تلاها

وغيره وليس من ... امالة في ذلك علم ان الداعي الى امالة عندهم انما هو التناسب وقال هنا ويجوز الامالة في نحو
دعا وغزا لانه يؤول الى الياء اذا بني للمفعول ... وعندي ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح
النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون الياء
تخلف الالف في بعض التصاريف ما رجوعه الى الياء يختص بلغة شاذة او رجوعه الى الياء بسبب ممازجة الالف
لحرف زايد فلا يمال شيء من ذلك فالاول وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة كرجوع الف عصى
وقفى المنقلبة عن واو الى الياء في قول هذيل اذا اضافوها الى ياء المتكلم حيث يقولون عصي وقفي بتشديد
الياء والاصل عصوي وقفوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء والثاني وهو رجوع الالف الى الياء بسبب ممازجة الالف لحرف زايد كرجوعها اي الف عصى وقفى اليها
اي الى الياء اذا صغرا عند الجميع فقيل عصية وقفية بتشديد الياء فيهما والاصل عصيوة وقفيو ففعل به ما تقدم
وقلبت ياء لممازجتها ياء التصغير وهي حرف زايد والممازجة المخالطة والمجاورة او جمعا اي عصا وقفا على فعول
بضم الفاء فقيل عصي وقفي بتشديد الياء فيهما والاصل عصوو وقفوو قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع
واوين فصار اعصوي وقفوي فاجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم كسرت فاؤهما اتباعا للكسرة عينهما وقرا الحسن
فالقوا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى الاصل فالياء الثانية المدغم فيها هي الف عصى وقفا قلبت
ياء لممازجتها الياء المنقلبة عن واو فعول وهو حرف زايد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل
يؤل عند اسناده الى التاء المثناة فوق الى قوله فلت بكسر الفاء وحذف العين سواء كانت تلك الالف
المبدلة من عين الفعل منقلبة عن ياء مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثاني نحو هاب امر من
واو مكسورة كخاف وكاد ومات فانك تقول فيها اذا اسند تها الى تاء الضمير بعت وكلت وهبت وخفت
وكدت بكسر الفاء في لغة الجميع ومت في لغة من قال مت بالكسر بحذف عين الفعل فيصير في اللفظ على
وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة كما في هبت وخفت وكدت ومت واما بطريق
التحويل كما في بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم نقل الكسرة في الجميع
الى الفاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء الساكنين وقيل في باب العين المفتوح لا تحويل ولكن لما حذفت

تمحى ارا

العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء وفيه نظر ... تمال لما ذكر ... المنقلبة
عن واو مفتوحة نحو قال وعن واو مضمومة نحو طال في لغة الجميع ومات ... الضم فهذه لا تمال لانك تقول
اذا اسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت ومت بضم الفاء فيهن اما قلت فبالتحويل واما طلت ... نحو
وتبين ان مات تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف قبل الياء المضمومة متصلة
كبايعته وسايرته ذكره ابن الدهان ومثله باية وقد اهمله الناظم في النظم وسيبويه والاكثر ... ذكره
في التسهيل فقال او متقدمة على ياء تليها السبب الخامس وقوعها اي الالف بعد الياء حال كونها متصلة
بها من غير حاجز بينهما كبيان بتخفيف الياء وكيال وبياع بتشديدها الا ان الامالة مع التشديد اقوى لكون
السبب او منفصلة عنها بحرف واحد كشيبان علما من الشيب وجاوث يداه والاول اقوى لان انخفاض الصوت
بالساكنة اظهر منه في المتحركة لقربها من حيز المد او منفصلة عنها بحرفين احدهما وعبارة التسهيل ثانيهما الهاء
نحو دخلت هند بيتها وشرطه ان لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو هند اتسع بيتها قاله الموضح في
الحواشي السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب السبب السابع وقوعها اي الالف
بعدها اي الكسرة منفصلة منها اما بحرف واحد نحو كتاب وسلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول
التاء وفي الثاني اللام او منفصلة بحرفين كلاهما متحرك واحدهما وهو الثاني هاء او لهما غير مضموم فيمال نحو
يريد ان يضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو شملال بكسر الشين المعجمة وهي الناقة
الخفيفة وسرداح بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رايت عنبا الا على وجه شاذ او منفصلة بهذين
الحرفين الساكن فالمتحرك وبالهاء نحو درهمان وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة احرف
ساكن وهاء وغيرها وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظ لان اثر الكسرة الساكن و
الهاء ان يتنزلا منزلة حرف واحد متحرك غير هاء وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح ان
امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيص على الامالة للكسرة السابقة اعني لا لكسرة نون التثنية فلذلك
مثل به الموضح مضافا الكاف تبعا لقول الناظم قد درهماك من يمله لم يصد السبب الثامن ارادة التناسب
اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد اما لوا لتناسب بلا داع وذلك اذا وقعت الالف
في كلمتها او وقعت في كلمة اخرى قد قارنتها قد اميلتا اي الالفان لسبب من الاسباب المتقدمة فالاول

بعد الف م

وهو الدجى وقعت فيه الالف بعد الف في كليهما وقد اميلت الالف الاولى لسبب كرايت عماد الوقوان كتابا
فان الالف الاولى فيهما قد اميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم
في المثال الاول والتاء في المثال الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الاولى
والثاني وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة بعد الف في كلمة اخرى قد اميلت لسبب كقراءة ابي عمرو
والكسائي والضحى بالامالة مع ان الفها منقلبة عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلاو ما بعدها فان رعاية
التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف الممالة بسبب اما ان يكون
بنائهما قبل الالف التي لا سبب فيها او آتية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال الحاق عمادا فتمال الالف
الاولى للكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت آتية بعدها فاما ان تقع
كلاهما في الفواصل او لا فان وقع في الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى يمال لمناسبة ما بعده وان
لم تكن في الفواصل فلا يمال ولذلك اذا مالوا فتحة ذال يحاذر لكسرة رائه لا يجيزون امالة الفه مع انهما في
كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين او المقدرتين
فثمانية ايضا كعدد الاسباب وهي الراء غير المكسورة واحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان
والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما اميل
فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلي الى الحنك فلو اميلت الالف في صاعد لانحدرت بعد اصعاد
ولو اميلت في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني اشق فلذلك كانت هذه الاحرف
بعد الالف اقوى مانعا كما يجيء واما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية المكرر
الذي فيها بل قيل هي اشد مانعا وشرط المنع بالراء امران احدهما كونها غير مكسورة والثاني اتصالها بالالف
اما قبلها او لا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد فالراء منعت السبب المتقدم في الاول والمتأخر في الثاني
او بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا حمار ورايت حمارا وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء وبعضهم
يجعل المؤخرة المفصولة بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم
على الالف ان يتصل بها اي بالالف نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف
واحد نحو غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل الا ان كان حرف الاستعلاء مكسورا نحو طلاب وغلاب

من المتصل وخيام وصيام من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلونه لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة
لان الكسرة في التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الالف الكسرة اولى غالبا وما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوي
الاستعلاء من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة وكذلك حرف الاستعلاء الساكن بعد كسرة نحو مصباح ومطعام
ومطواع ومقلات بالقاف والتاء الفوقانية وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة ايضا لان الكسرة لما
جاورته وهو ساكن قد ردت اذا اتصلت به فينزل كذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزله هذه المنزلة
منزلة المكسور ويجعله مانعا من الامالة وشرط حرف الاستعلاء المؤخر عنها اي عن الالف كونه اما متصلا بالالف
كساخط الخاء المعجمة وحاطب وحاظل بالحاء المهملة فيهما وناقف او منفصلا من الالف بحرف واحد كنافخ ونابغ و
ناعق وبالغ او منفصلا من الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي الاستعلاء
والمنع بالمتأخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور والحق
مفصولا بحرفين والحق في المتأخر وسبب ذلك ان التصعد بعد التسفل بعد التصعد كان التسفل بعد
التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف فان الفه
منقلبة عن واو مكسورة ولا ياء مقدرة كطاب فان الفه منقلبة عن ياء فسبب امالة الف خاف الكسرة المقدرة
في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة الف طاب الياء المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف وياء طاب
مقدرة في الفيهما فان السبب المقدر هنا وهو الكسرة والياء لكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو
المكسورة او عن الياء اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما الا ترى ان السبب الظاهر
اما متقدم عليها اي على الالف نحو كتاب وبيان او متأخر عنها نحو عالم وبايع والكائن في نفس الالف اقوى
من المتقدم عليها والمتأخر عنها فمن ثم اميل نحو خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وحاق وزاغ مع
تأخره لان السبب مقدر في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في نحو جاد من
جد في الامر وجواد جمع جادة واصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة
فلا يجوز الامالة على الافصح وبعضهم اجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم
ان المانع يكفه لان السبب المقدر متأخر عن الالف مسئلة ويؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا في
كلمة اخرى مستقلة بنفسها كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز

اصعب عندهم من التسفل بعد

نحو سقا قاسم فلا تمال الالف المستعلي في اللفظ اذا درجت فهذا مثل قولك مررت بمال ملق وتارة يفصل بينهما بحرف
واحد نحو اتى احمد قاسم فهذا مثل قولك بناعق وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا مثل قولك
مناشيط والامالة لا ينبغي سببها الى الامالة الامثلة في كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلا يمال
نحو اتى قاسم لوجود القاف المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة اخرى ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال
السبب عن الالف فالكسرة في كلمة اخرى هذا ملخص كلام الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة
وعليها اعتراض من وجهين احدهما في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك انهما مثلا باتي قاسم مع اعترافهما بان الياء
المقدرة في اتي المنقلب عنها الالف لا يؤثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها
ياء مقدرة والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر فاولى ان لا يؤثر مع انفصاله والمثال الجيد السالم من الطعن كتاب
قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا والاعتراض الثاني ان نصوص النحويين
كابن عصفور وغيره تخالف ما ذكراه من الحكمين المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا ولا يؤثر
سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر اسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة
او منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة كانت اقوى وقال ايضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا
عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر
نحو اراد ان يضربها قبل انتهى يعني لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت
وهذا النص يجري في الحكمين وقع في شرح الجزولية لابي عبد الله الفزري بالنون والفاء والزاي ولولا
ما في شرح الكافية من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا ولا يخل باحد بالامالة في قاسم بترك الامالة لحملت
قوله في النظم الخلاصة والكافية والكف قد يوجبه ما ينفصل على هاتين الصورتين المذكورتين في كلام ابن
عصفور والفزري وهما ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر لاشعار
قد بفعل من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل في عرف المصنفين بالتقليل وانما اثر المانع منفصلا ولم
يؤثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا بسبب محقق واما
مانع المانع الامالة فهو الراء المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلي وتمنع الراء ان يمنع الامالة لان
الراء من شانها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون احدى

محمد

الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة ولهذا اميل على ابصارهم غشاوة وطعامي النار مع وجود الصاد
في الاول والغين في الثاني واميل ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة قبل الالف واميل دار القرار مع
وجودها اي القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء
المكسورة في ذلك كله متصلة وبعضهم اي العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونه يمنع المانع
سمع سيبويه الامالة في قوله وهو ساعدة النعامي هجو رجلا من بني نمير بن قادر عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر
بمنهمر جون الرباب سكوب بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالدال فصل قال
الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقد مضت وشرطها ان لا يكون الفتحة في حرف ولا في اسم يشبهه
لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما اشبهه الا ما يستثنى فلا تمال الا بكسر الحرف او البدل
لاجل الكسرة التي هي من اسباب الامالة ولا يمال نحو على للرجوع الى الياء في نحو عليك وعليه وهو من اسباب
الامالة ولا تمال الى لاجتماع الامرين وهما الكسرة والرجوع الى الياء فيهما في نحو اليك واليه وانما امتنعت الامالة
في هذه الكلمات الثلث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفا فلو سميت بشيء منها فان كانت الفه رابعة
كالى امليتها لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلى والى لم يجز امالتها
لان التسمية تجعل الالف من بنات الواو اكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان قاله
الجاربردي ويستثنى من ذلك اي من المشبه للحرف هاء الغائبة ونا المتكلم المعظم نفسه او معه غيره خاصة
فانهم اطردوا الامالة فيهما لكثرة استعمالها اذا كان قبلهما كسرة او ياء فقالوا لم يرنا وبها ونظر الينا واليها
بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او الياء ومفصولة بحرف فلذلك كررهما مرتين واما امالة انى
ومتى من الاسماء المبنية وبلى من حروف الجواب ولا الناهية في قولهم افعل هذا اما لا فشاذة من وجهين
عدم التمكن لكونها مبنية وانتفاء السبب المجوز للامالة لان الالف في غير التمكن اصل غير منقلبة عن
شيء فضلا عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل امالتها انها
عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلثة التي تمال الفتحة قبلها الراء بشرط
كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء مثناة تحتانية وكونهما اي الفتحة والراء متصلتين من غير حاجز
بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان تكون الفتحة في حرف مستعل نحو من المطر او في غيره نحو

لئلا

لان بنات الواو هم

بنيها

بشرط ان لا تكون غيرها عوض الكسرة او منفصلتين بساكن غير ياء مثناة تحتانية نحو من عمرو زاد المرادي او بكسر ونحو اشرط ونحو عمرو باضم مخ البقر ومن قبح البشر لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه وبخلاف من غير ان لكون الفتحة على الياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فانه لا يمال الا نادرا نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر قال المرادي والضرر ان يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها او منفصلة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء انتهى واشتراط الناظم في النظم تطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالتهم فتحة الطاء من قولك رايت خبط رياح بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العرد والراء في ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه والحرف الثالث من الاحرف الثلثة التي تمال الفتحة قبلها هاء التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء في الوقف خاصة كرحمة ونعمة وانما اميلت الفتحة قبل هاء التانيث وان لم يكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا هاء التانيث بالف التانيث المقصورة لاتفاقهما في المخرج وهو اقصى الحلق و في المعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والتطرف في آخر الكلمة والاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة ولا فرق في ذلك بين هاء التانيث وهاء المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبل هاء السكت ايضا تشبيها بهاء التانيث في الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانباري فانهما صححا جواز الامالة فيما قبلها وبه قرا ابن مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي وفي غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانباري وليس بصواب كما بينا والله اعلم هنا **باب التصريف** وهو في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التحريف والتصحيف فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون وتغيير المصدر الى الفعل والوصف وذلك بتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرّب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي

وهاء المبالغة

باب التصريف

كتغيير قول من الاجوف وغزو من الناقص الى قال وغزا بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال في اويقت والحذف في قل والادغام في رد وشبه التصغير والتكسير والنسب والتخفيف الا انه يعلم التصريف التعلق بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف وهو الاعلال والتصحيح للغرضين المذكورين احكام كالصحة وهي اقرار الحرف على وضعه الاصلي كالياء في باع وبايع والواو في قول واسود والاعلال وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلي كقلب الياء في ناب والواو في باب ... وقام والقام وقيام وشبه ذلك كقلب احد الاصول من محله الى اخر كانيق جمع ناقة ... ويسمى معرفة تلك الاحكام علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفت الرجل في امري اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته وتحوله من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء العجمية كابراهيم واسمعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها الحروف وهي الاسماء المتوغلة في البناء كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة والافعال الجامدة وهي التي لم تختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها فهو شاذ يوقف عنده ما سمع منه فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والابدال في حاء حتى عينا او هزة ان هاء والحذف والابدال في لعل والتغيير في ذا والذي وفروعهما والابدال في لام عسى والحذف فيهن ليس عند اتصال تاء الفاعل فلذلك اي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها من الاسماء والافعال لا يدخل فيما كان من الاسماء موضوعا على حرف واحد او على حرفين اذ لا يكون كذلك في الوضع على حرف او حرفين الا الحرف كباء الجر ولام الامر فانهما موضوعان على حرف واحد وقد وبل فانهما موضوعان على حرفين وما اشبه الحرف كتاء قمت فانها موضوعة على حرف واحد ونا

اي اشبهه

والتصغير

من قمنا فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر تكملة وتمهيد القاعدة واما ما وضع في الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى الاصل وضعه نحو يد ودم بحذف لامهما في الاسماء ونحو ق زيدا بحذف فائه ولامه وقم وبع بحذف عينهما في الافعال والموقوف على ذلك **فصل** ينقسم الاسم المجرد من الزوايد واقله الثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا بد من ان يكون متحركا او ساكنا وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب بانه للجاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي وغايته الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين الثلاثي والخماسي الرباعي كجعفر ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان والمزيد فيه واقله اربعة كقتال وغايته سبعة كاستخراج وبينهما ذو الخمسة كاكرام وذو الستة كانطلاق وامثلته كثيرة بلغت في قول سيبويه ثلثمائة مثال وثمانية امثلة وزاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها لا يليق بهذا المختصر ولا تشتغل بها رونا للاختصار بل نذكر اماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا بد من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينهما الفاء والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو خيزلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو اجفلى والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جواجر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو عثابل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربعة نحو اشهيباب مصدر اشهاب وابنية الثلاثي المجرد واحد عشر بناء والقسمة العقلية تقتضي ان يكون اثني عشر بناء وذلك لان الحرف الاول واجب الحركة لانه مبتدا به والابتداء بالساكن متعذر فاحواله ثلاثة والحركات الخالصة ثلاث الفتحة والكسرة والضمة والحرف الثاني يكون متحركا وساكنا فاحواله

اربعة فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني يخرج من ذلك اثنا عشر بناء واما الحرف الاخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها وامثلتها في الاسم والصفة فلس بفتح اوله وسكون ثانيه ... وفرس وبطل بفتحتين وكتف وحذر بفتحة فكسرة وعضد وطمع بفتحة فضمة وحبر بكسر فسكون ... بكسرة فضمة وابل وبلز بكسرتين وقفل وحلو بضمة فسكون وصرد وحطم بضمة ففتحة ... مبتدأ بمفتوح الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها ... اوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها واما قراءة ابي السمال بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء ونسبها ابو الفتح ابن جني في المحتسب لابي مالك الغفاري فقيل لم تثبت هذه القراءة وعلى تقدير ثبوتها فقيل اتبع الحاء من الحبك للتاء من ذات في الكسر والاصل حبك بضمتين فكسر الحاء اتباعا لكسر التاء قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها وقيل لا اتباع وانما الكسر على التداخل في حرفي الكلمة اذ في حبك بضمتين وحبك بكسرتين فركب منهما القاري منهما هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض ابن الخباز ... انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجهه الجاربردي بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرا بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء المكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح وزعم قوم اهمال فعل بضم الفاء وكسر العين ايضا لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا عن دئل اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة ورئم بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس للاست بانهما ليسا من اصول الاسماء وانما هما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون اسماء الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجيء في اسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه واحتج المثبتون لفعل في اصول الاسماء بوعل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل

هو قليل وعلى القول بتعاقبها فانه لغا اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول دايما على الاول و
ما البا على الثاني والرباعي المجرد خمسة ابنية مفتوح الاول والثالث اسما كجعفر وصفة كسلهب للرجل الطويل
ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاء وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كجربل للمرأة الحمقاء مضمومهما
اسما كبلج بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول مفتوح الثاني اسما كفطحل بالفاء والطاء والحاء
المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل ومكسور الاول مفتوح
الثالث اسما كدرهم وهو معرب والماصح التمثيل به لانه على وزن الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال
الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد ضفدع وصندد وهبلع للاكول وقيل الهاء زايدة وزاد الاخفش والكوفيون
مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل
الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد او الجسيم السمين من الابل والمختار عند جمهور البصريين واستظهره
في التسهيل انه فرع عن مضمومها استثقالا لضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصين ولانه لم يسمع فتح الثالث
في شيء من الرباعي الا وسمع فيه الضم من غير عكس كجخدب وطحلب للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء
وجرشع بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل ولم يسمع في برثن
بضم الموحدة وسكون الراء وضم الثاء المثلثة وهو احد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان وبرجد
بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الراء
وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية الا الضم بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع والخماسي المجرد اربعة
من الابنية اشهرها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما كسفرجل وصفة كشمردل للطويل وسجلل
للبيس الذي له اربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس لحشفة الذكر و
صفة كجحمرش بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قال السيرافي وقيل
الافعى العظيمة وقيل الارنب هذا الوزن الاصح وان القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح
الثالث اسما كقرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة والباء الموحدة الشيء التافه الحقير
يقال ما عليه قرطعبة وصفة كجردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما كخ
بعثر للاسد وصفة كقذعمل بضم القاف وفتح الدال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم فجملة

الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم
الفاء مكسور العين متفقا عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره
من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت
حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على اربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما
قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله
الشلوبين وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع اما بزيادة في اوله كمنطلق او في وسطه كغضنفر
وفيهما كمحرنجم او في آخره كحبلى او بنقص اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمي او بنقص حرف زايد كعلبط
بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم اصله علابط بدليل انهم نطقوا
به على اصله والدليل على وجود الالف بعد اللام انهم لا يوالون بين اربع محركات في كلمة واحدة الا
ان يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال كشجرة او بتغيير شكل اي حركة كتغيير مضموم الاول والثالث
بفتح ثالثه في نحو جخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال او بكسر اوله في نحو خرفع بكسر الخاء المعجمة
وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد وكتغيير مكسورهما اي الاول والثالث بضم
ثالثه في نحو زئبر بكسر الزاء وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد
واما برخش بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة للبلاد وبلخش بفتح الموحدة
واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر فاعجميان لا عربيان اذ ليس في امثلة الرباعي مفتوح
الاول والثاني **فصل** وينقسم الفعل المجرد من الزوايد واقله ثلاثة كضرب وقعد واكثره اربعة كدحرج
ودربخ اي ذل والمزيد فيه واقله اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كانطلق
ومزيد الرباعي اقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم ومزيد الثلاثي او انه كثيرة ومشهورها خمسة
وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف
في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا
وهو افعلل نحو اجرمز واوزان الثلاثي المجرد ثلاثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم
وظرف لان الفاء لا تكون الا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح

دايما الحق فعل العين لا يكون كاملا كالثانية الا بلزوم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والضم
والكسر فاما فعل من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمزال عن الاصل لضرب من الخفة والا
بهال بكسر العين فهو وامانحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما انه اصل براسه واليه ذهب
المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع عن فعل
الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه فمن قال انه وزن اصلي استدل بان نحو جن
وبهت وطل دمه واهدر دمه واولع بكذا وعني بحاجتي بمعنى اعتنى بها وذهي علينا بمعنى تكبر وحم
زيد وزكم ووعك وثلج وسقط في يده وهصت الدابة ونفست الدابة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمي
على زيد واخواتها لم تستعمل الا مبنية للمفعول فجبر ان عدة وزنا رابعا فمن قال وتقريب الدليل منه
ان فعل المفعول لو كان فرعا الغير لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجود
وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير
اصل ونحن وجدنا افعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبنى للفاعل وجوابه بالنقض وهو انا نجد جمعا
لم يسمع له واحد كعباديد وابابيل والجمع فرع للافراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا
براسه وانتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع عن فعل
الفاعل استدل بانه ترك الادغام في نحو سوير وترك الابدال في نحو دوري لم يعد وزنا رابعا وتقريب
الدليل ان الواو والياء متى اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء
وان الواوين متى اجتمعا في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك
على انه مغير عن فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما لا ادغام الالف من ساير ولا تهمز الواو من وارى
فكذلك ما غير عنهما والجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس
مجهول فعل لانه اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير واما ترك الابدال فلان الواو
الثانية في دوري ليست متاصلة في الواوية لانها منقلبة عن الف وارى وللرباعي وزن واحد كدحرج
وزلزل ويأتي في دحرج بالضم في اوله والكسر فيما قبل الآخر الخلاف السابق في فعل المفعول **فصل** في
كيفية الوزن ويسمى التمثيل لمماثلة حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف وهيآتها وفايدة

الوزن بيان احوال ابنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوائد والتقديم والتاخير
والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل تقابل الاصول بالفاء والعين واللام على الترتيب المتعقل من الحاصل
حال كون حروف الميزان معطاة ما للموزون من تحرك وسكون اصليين فيقال في وزن ضخم من الاسماء
فعل بسكون العين وفي وزن ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكذلك يقال في وزن تمام من الاسماء
وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل القلب والادغام قوم وشدد بفتح العين فيهما
نقلت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني
ويقال في وزن علم فعل بكسر العين وكذلك يقال في وزن هاب من الاجوف ومل من المضاعف فعل بكسر العين
فيهما لان اصلهما هيب ومليل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام ويقال في وزن ظرف
فعل بضم العين وكذلك يقال في وزن طال وحب فعل بضم العين فيهما لان اصلهما طول وحبب بضم
العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات
فان بقي شيء من اصول الكلمة زدت في الميزان لاما ثانية في وزن الرباعي فتقول في وزن جعفر فعلل
وزدت لاما ثانية وثالثة في وزن الخماسي فتقول في وزن جحمرش فعللل وما ذكره المصنف في كيفية
وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول البصريين
بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم
ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها انه لا يوزن لانه لا يدرى
كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل آخره بلفظه والثالث انه يوزن ويقابل الذي قبل آخره
بلفظه وهو مبني على ان الزائد هل هو الآخر او ما قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فعل
جعفر فعلل كما يقول البصريون او فعلر بزيادة الراء وفعفل بزيادة الفاء او لا يدرى ما هو اقوال الاربعة
ويقابل الحرف الزائد بلفظه ليتميز عن الاصلي الا فيما يستثنى فيقال في وزن اكرم بزيادة الهمزة وبيطر
بزيادة الياء وجهور بزيادة الواو فعل وفيعل وفوعل على طريق اللف والنشر على الترتيب ويقال في
وزن اقتدر بزيادة الهمزة والتاء افتعل وكذلك يقال في وزن اصطبر مما فاؤه صاد وقلبت تاء
الافتعال فيه طاء وادكر مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل لان الاصل

فيهما الصبر واذا ذكر قلت تماه الافتعال في الاول طله وفي الثاني الا الا سيحى وبقى في وزن استخرج مما
تساوي فيه مدد الزيادة مع الاصول استفعل الا ان الزايد اذا كان تكرارا لاصل سواء كان للالحاق ام
لا فانه يوزن بل عند الجمهور بما قوبل به من ذلك الاصل لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي
في علم النحو كما ان ذلك يعطى حكم الاول ويتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما وزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار
للسابق كقولك في وزن حلتيت بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجدان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الدال نبات
جيد لوجع المفاصل وفي وزن سحنون بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة وبنونين وهو اول المطر
والريح وفي وزن اغدودن بالغين المعجمة والدال المهملة يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت
اذا اخضر فعليل وفعلول وافعوعل لقاو نشرا مرتبا فاالتاء في حلتيت للالحاق بقنديل والنون في سحنون
للالحاق بعصفور والدال في اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزايد يقابل بلفظه مطلقا ولو
كان تكرارا لاصل فيقال في وزن حلتيت فعليت وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اغدودن افعودل
واذا كان في الموزون تحويل من مكان الى مكان ويسمى القلب المكاني او حذف لبعض الاصول اتيت انت
بمثله في الميزان فتقول في وزن ناء بالمد ماضي بناء فلع لانه من النأى والاصل نأى نحول اللام وهو الياء
الى موضع العين وهي الهمزة فصار نيأ فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد وتقول في
وزن الحادي وهو مبدء العدد عالف لانه من الوحدة والاصل الواحد نحول الفاء وهي الواو الى موضع اللام
وهي الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة
اثر كسرة فصار الحادي وتقول في وزن يهب ما حذفت فاؤه يعل والاصل يوهب حذفت فاؤه
لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل بالكسر ففتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل
بالكسر قاله التفتازاني في شرحه واخواته وتقول في وزن بع امرا من باع فل والاصل بيع حذفت عينه
لالتقاء الساكنين وتقول في وزن قاض ما حذفت لامه فاع والاصل قاضي حذفت لامه لالتقاء
الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا نعتبر الحركة والسكون
باصلهما والفاء في ذلك اصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم في الميزان التقاء الساكنين والصواب
ان يقال في وزنهما افعل لان اصلهما اطوع واريق والسين والهاء زايدتان **فصل** فيما يعرف به الاصول

والزوايد

والزوايد قال الناظم في النظم والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزايد مثل تاء احتذى يعني ان الحرف
الاصلي هو الذي يلزم في جميع التصاريف وعرف الزايد بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ومثل ذلك
احتذى فان تاءها زايدة لانها تحذف في بعض التصاريف تقول حذا يحذو حذوا والاحتذاء الاقتداء والحذو
النعل وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلان الواو من كوكب والحرفين
من نحو زلزال لازمة في جميع التصاريف واما التعريف الثاني وهو تعريف
الزايد فلان الفاء من وعد والعين من قال واللام من غزا اصول وسقوطهن في نعد وقل ولم يغز فيعر
الاصل غير جامع وتعريف الزايد غير مانع واجاب عنه المرادي بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود
بخلاف الزايد والزايد اذا لزم فهو مقدر السقوط وكذلك بين الزايد ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او
تقديرا وتحرير القول فيما يعرف به الزوايد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية اصول
احرف الكلمة عند التردد فيها على اصليين ثم الزايد نوعان تكرار لاصل وغيره فالاول وهو تكرار الا
لا يختص بحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف
سالتمونيها ام لا والزايد لتكرار اصل شرطه ان يماثل اللام كجلبب بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج
وجلباب مصدر ويطلق على الملحفة او يماثل اما مع الاتصال كقتل بالتشديد وزيادة احدى التائين
على الخلاف في انها الاولى او الثانية او مع الانفصال بزايد بينهما كعقنقل بفتح العين المهملة والقافين
وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل او يماثل الفاء والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون
الراء الاولى وكسر الثانية وفي آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهي الداهية ومريس
للبقر ولا ثالث لهما او يماثل العين واللام كصمحمح بفتح الصاد المهملة الشديد وقال الجرمي الغليظ القصير وقال ثعلب
واصمحمح اي اصلع غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة ولها اصل غيرهما حكم بزيادة احد الضعفين
وفي تعيين الزايد خلاف وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المتماثلان وثالث نحو صمحمح يعني الحاء
الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثهما ورابعها في نحو مرمريس يعني الميم الثانية والراء التي تليها واستدل
بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميحح ومريريس
ونقل عن الكوفيين في صمحمح ان وزنه فعلل ولصله صمح ابدلوا الوسطى حاء واما الذي يماثل الفاء وحدها

كقرقف يقابلين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر وسندس وهو الرقيق الديباج او يماثل العين المفصولة
باصل كحدرد بمهملات اسم رجل والمرجح عطف ضلع بتكرير العين غير فاصل حرف واما واذا بني الرباعي من
نحو فقد لم يصح اسقاط ثالثه فما جميع اصل كسمسم بكسر السينين المهملتين ووزنه فعلل لان اصالة الاثنين
متحققة ولا بد من ثالث يكمل الاصول وليس احد الباقيين باولى من الآخر فحكم باصالتهما وحكي عن الخليل
والكوفيين ان وزنه فعفل بتكرير فاؤه وهو بعيد وان صح اسقاط ثالث كلملم فانه يصح اسقاط ثالثه
وبقي لمه وهو امر من لملم بمعنى لم فقال الكوفيون ذلك الثالث الصالح السقوط زايد مبدل من
حرف ماثل الثاني فاصل الملم على قولهم لمم فاستثقل توالي ثلثة امثال فابدلوا من احدها حرفا يماثل الفاء
ورد بانهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفا في الاصل لجا على التفعيل وقال الزجاج من البصريين
ذلك الثالث الصالح السقوط زايد غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين اصل واختار الشارح مذهب
الكوفيين وقال انه اولى من جعله بناء مكررا موافقا في المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في امثالهم
كقصقصت كفكفت وكبكبت انتهى والنوع الثاني من نوعي الزايد وهو ما زيد لغير تكرار يختص باحرف عشرة
جمعت في كلمات مرارا وهي هم يتساءلون ياهول استنم اسلمني وتاه هويت السمان اهويت سليمان سالتمونيها
السمان ونيت الاسماء مالت وسهيل سالم يمس انت ولى منهما وجمعها الناظم في بيت واحد اربع مرات
فقال هناء وتسليم تلا يوم انسه نهاية مسؤل امان وتسهيل وينبغي ان يعد الشين المعجمة في اكرمتكش في خطاب
المونث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون
غيرها لان اول ما زيد حروف المد واللين لانها اخف الحروف وغيرها من الاحرف العشرة ترجع اليها فالهمزة مجاورة
للالف في المخرج وتنقلب الى احرف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة للالف في المخرج والميم من مخرج الواو
وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمتد في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس ابدلت
من الواو في تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج التاء واللام وان كانت حرفا مجهورا
لكنها تشبه النون وقريبة من مخرجها واسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف
المضارعة وامكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت في قه ولبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب
والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قال ابن عصفور ولها شروط فتزاد الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين

والنوع

ولا تكون في الاول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية كضارب وثالثة نحو عالم ورابعة نحو عضبى
وخامسة نحو سلامى بضم السين المهملة عظام الصغار في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى
وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من اصلين من مضاعف الرباعي نحو صوصاة فانها
فيه بدل من اصل لا زايدة بخلاف قال وغزا لان الالف فيهما ليست زايدة لكونها لم تصحب اكثر من اصلين
وتزاد الواو والياء لخفتهما بثلاثة شروط احدها ما ذكر في الالف وهي ان تصحب اكثر من اصلين والثاني ان
لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب سمسم من الرباعي المضاعف والثالث ان لا يتصدر الواو مطلقا سواء
كانت قبل اربعة اصول ام لا ولا يتصدر الياء قبل اربعة اصول في غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر في
زيادتهما ثانيتين وقضيب وعجوز في زيادتهما ثالثتين وحذرية وعرقوة في زيادتهما رابعتين والحذرية
بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون
الراء وضم القاف الخشبة المعترضة على راس الدلو بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو والياء فيهما لم يصحبا اكثر
من اصلين وبخلاف نحو ثوثو ووعوعة فانهما من باب سمسم والبوثو بضم اليائين التحتانيتين بعدهما واو
مهموزة اسم طاير ذي مخلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين صوت وورنتل
ويستعور لتصدر الواو مطلقا والياء قبل اربعة اصول في غير المضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة
وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق الشر وزعم قوم ان الواو فيه زايدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك
والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري واختلف في لامه فقيل زايدة واليه ذهب الفارسي وابن
مالك وقيل اصلية وعلى القولين وزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زايدة وعلى الثاني اصلية
واما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط
هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو تدحرج وهو شجر تستاك به عيدانها
قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يحمل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي
يقال ذهب في اليستعور اي في الباطل قاله الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهي ان تتصدر
ويتاخر عنها ثلاثة اصول فقط وان لا يلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد لمكان السجود ومنبج بفتح الميم
وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو ضرغام لعدم تصدر الميم ومهد

لانه لم يتاخر عنها ثلثة اصول والصرنجام لانسداد والمهد مهد الصبى ومرزجوش لانها لم يتاخر عنها ثلاثة
اصول فقط بل اكثر وهو نبت ذكى الرائحة بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم وفى آخره شين معجمة المردقوش
بالميم والراء والدال المهملة والقاف وفى آخره شين معجمة نبات طيبة الريح ومرعز بكسر الميم وعين المهملة وفى
آخره زاء وهو الملائن من الصوف فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوا الميم لزومها فى الاشتقاق وبهذا رد ابن مالك
على سيبويه فى قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم ايضا ان لا يكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين
كمرمر ومهمه وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان يتصدر وان يتاخر عنها ثلثة اصول فقط
ولو قال بالشرط الثانى لكفى لان فرض الكلام فى الهمزة المصدرة فشرط تصدير المصدر لغو نحو افكل بفتح الهمزة والكاف
وسكون الفاء بينهما وهى الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اخذته الرعدة وافضل اسم تفضيل بخلاف همزة كنابل
بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كحزعبيل اسم موضع باليمن لانتفاء
التصدير والكل لان المتاخر عنها اصلان لا ثلثة واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها اربعة
اصول لا ثلثة فان اصطبل خماسى كجردحل وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهما ان يسبقها الف وان
تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء فتح اولها ام كسر ام ضم فالاول نحو حمراء والثانى نحو علباء والثالث
نحو قرفصاء فالهمزة فى الاول والثانى سبقت بثلاثة اصول وفى الثالث باربعة اصول بخلاف نحو ماء
وشاء فان الالف قبلها مسبوقة باصل واحد وبناء وابناء فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف
نحو بناء وهو الخبز فان الهمزة لم تسبق بالف وتزاد النون متاخرة بالشرطين المذكورين فى الهمزة المتطرفة
وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء فى ذلك الاسم والصفة نحو عثمان
وغضبان وتزاد متاخرة ايضا فى المثنى والجموع على حده وملحق عليهما بخلاف نون نحو امان وسنان فان
الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما وتزاد النون متوسطة بثلاثة شروط ان يكون توسطها بين
اربعة بالسوية وان يكون ساكنة وان يكون غير مدغمة وذلك كغضنفر وهو الاسد وعقنقل بعين مهملة وقافين
وهو كثيب الرمل العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر وحبنطا وهو القصير ودونشل وهو الفرس بخلاف نون
عنبر فان قبلها حرف وبعدها حرفان ونون غرنيق بضم العين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طاير من طيور
الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة ونون عجنس بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفى آخره سين

العين

مثاله الحجل الضخم فانها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر حجل
وزنه فعلل كعدبس وقال ابو حيان والذى اذهب اليه ان النونين زايدتان ووزنه فعنل وتزاد النون سادسة
فى المضارع نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو حرافعية
نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الريح وتزاد التاء فى التانيث كقايمة وقامت وفى اول
المضارع كتقوم وفى الماضى المطاوع من الثلاثى والرباعى كتعلم بتشديد اللام وتدحرج وفى الاستفعال
نحو الاستخراج وفى التفعل نحو التكرر وفى الافتعال نحو الاقتدار وفى التفاعل كالتضارب وفرعهن من
الفعل والوصف وفى التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لان فروعهما الاتاء فيهما
وتزاد السين فى الاستفعال كالاستخراج وفروعه واهملها الناظم فى منظمه وابنه فى شرحه وزيادة
الهاء واللام قليلة فى الاستعمال فزيادة الهاء كاسهات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل بفتح الطاء المهملة
وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة الكثير بالمثلثة بدليل سقوطها اى الهاء فى المصدر نحو
الامومة وفى الجمع ايضا كقوله فرجت الظلام بامائكا وقد غلب الامهات فى العقلاء والامات فى البهائم
وقيل الامهات جمع امهة قال امهتى خندف والياس ابى فالهاء زايدة فى المفرد والجمع ووزنه امهة فعلهة
والهاء للتكثير او للالحاق عند من اثبت فعلا وجوز ابن السراج اصالتها فتكون وزن امهة فعلة كابهة
العظمة ويقويه حكاية الخليل فى كتاب العين تامهت اما اى اتخذت اما ثم حذفت الهاء فبقى اما
ووزنه فع لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسى يعرض عنه وفى الصحاح امهات جمع امهة اصل ام انتهى
وسقوطها فى الاراقة مصدر اراق وبذلك يرد على المبرد فى دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له
عن الادعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة فى هراق توهم انها فاء فادخل الهمزة عليها فاسكنت
وسقوط اللام فى الطيس وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام او هو خلق كثير
النسل كالذباب والنمل والهوام قاله فى القاموس واما تمثيل الناظم فى النظم وابنه فى الشرح وكثير
من النحويين للهاء بنحو لمه ولم يره وتمثيلهم للام بذلك وتلك من اسماء الاشارة فى البعد تذكيرا وتانيثا
فمردود جواب اما لان كلا من هاء السكت فى لمه ولام البعد فى ذلك وتلك كلمة براسها وليست جزءا
من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء ما قبلها لانه لا يقال عليه وكذلك تاء التانيث كلمة براسها وليست

خزوا من غيرها كقايمة وتمثيلها ولا يخلو من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة اى دليل على الزيادة
وادلتها عشرة احدها سقوطه اى الحرف من اصل كسقوط الف ضارب من اصله وهو المصدر فلذلك حكم بزيادة
همزة شمال بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال وحبنطا بسكون الحاء المهملة وفتح
الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة والهمزة فى آخره للالحاق بجرنجم والحبنطى الصغير البطن ومهى
دلامص بضم الدال وكسر الميم والصاد المهملة ملحق بعلابط وابنم وهو ابن والميم للمبالغة ونون حنظل بفتح الحاء
المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة وسنبل بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة وتاء ملكوت
بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون الفاء وسين قدموس بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة
وفى آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفى خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس واسطاع
بفتح الهمزة لسقوطها فى الشمول بضم الشين المعجمة مصدر شملت الريح تشمل شمولا اذا تحولت شمالا قاله فى
الصحاح وفى الحبط بفتحتين راجع الى الحبنطا وهو مبنى على انها خلف همزة فوزنه افعنلاء وقيل هذا
الوزن مفقود وانما هو افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة وفى الدلاصة راجع
الى دلامص وهو الشئ البراق لقولهم درع دلاص ويقال فيها دمالص ودملص ودملص وابو الحسن وابو
عثمان يريان اصالة الميم وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلثة وفيها ست لغات سادسها
دلمص وهو ايضا دليل على الزيادة وفى البنوة راجع الى ابن فهو ابن بزيادة الميم وفى الملك راجع الى ملكوت
قال فى الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة وفى العفر بفتح اوله وهو التراب راجع الى
عفريت بكسر العين وفى القدم بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس وكان حمدان يقول وفى التقدم كاتب
ففى الترقيص لمحمد بن المعلى الازدى القدموس السيد المتقدم قومه وجمعه قدامس وقال الخالد القدموس ما
تقدم واشرف من انف الجبل وفى الطاعة راجع الى اسطاع واصله الطوع كاكرم نقلت حركة العين وهى الواو
الى الفاء الحاملة وهى الطاء فانقلبت الفاء بعد ان كانت واوا متحركة معوضا من هذه الحركة السين هذا مذهب
سيبويه وجمهور البصريين ويدل على ان اصله اطاع قولهم يسطيع بضم حرف المضارعة وفى قولهم حظلت
الابل اذا اكلت الحنظل راجع الى حنظل وفى قولهم اسبل الزرع راجع الى سنبل والدليل الثانى على
الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة فى تلك الكلمة التى ذلك الحرف منها فلذلك حكم بزيادة نون نرجس

نرجس

بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكم بالزيادة قلنا لما جرت على العرب
وتصرفوا فى التثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربى ولهذا الحكم احكام باب القدر طريق و
كذا واو نوروز وياء ابراهيم لقولهم برهم ونوارز وابارهة وهندلع بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر
اللام اسم بقلة وتاتى بالمثناة الفوقانية تنضب بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة
وهو ضرب من الشجر تاء لغة الحرباء ويروى بضم اوله وفتح ثانيه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون
نقله السخاوى فى سفر السعادة وتخيب بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد
وفى آخره باء موحدة وهو الباطل يقال وقعوا فى وادى تخيب اى بالباطل قاله الكسائى لانتفاء فعلل بفتح اوله
وكسر ثالثه راجع لنرجس وفعلل بضم اوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع وفعلل بفتح اوله وضم
ثالثه راجع لتنضب وفعلل بضم اوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفى ذكره هذا نظر لانه نر
منقول من الفعل كتعلم نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط الف
كتاب فى جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة من نظير كسقوط ياء ايطل من الحل والايطل الخاصرة
والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عقنقس بالقاف
المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه فى موضع لا يكون فيه مع الاشتقاق
الا زايدة نحو جحنفل من الجحفلة وهو لذى الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس
كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة
احرف نحو افكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه
بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون فى كنتاو العظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثلثة وفى
حنطاو للعظيم البطن وطاؤه مهملة ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالة تلك الكلمة
فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم الفاء والتاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زايدة
وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت اصلا لكان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود
ولكن يلزم عدم النظير فى نظيرها اعنى لغة الفتح فلما ثبت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم
ايضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة فصل فى زيادة همزة

الوصل سميت بذلك لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع سميت
بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادنى ملابسة وهي همزة سابقة في اول الكلمة
موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ولا تكون في المضارع مطلقا سواء كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا
او مزيدا فيه لان المضارع مبدوة بحرف المضارعة وهي متحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل ولا تكون في حرف
غير ال ولا في فعل ماض ثلاثي مجرد كامر واخذ ولا رباعي في العدد كاكرم واعطى فالهمزة في ذلك كله همزة قطع بل
تكون في الفعل الخماسي وهو ما فيه زيادتان كانطلق واقتدر والسداسي وهو نوعان الثلاثي الذي فيه
ثلث زوائد كاستخرج والرباعي الذي فيه زيادتان كاحرنجم وفي امرهما اي الخماسي والسداسي كانطلق واستخرج
واحرنجم وفي امر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا كاضرب بخلاف هب وعد وقل مما ثاني مضارعه متحرك
فلا يحتاج الى همزة وصل ولا تكون في اسم لتحرك اوله الا في مصادر الفعل الخماسي والسداسي تبعا لافعالهما
وضابطها كل مصدر بعد الف فعله الماضي اربعة احرف فصاعدا ومجموع ذلك احد عشر بناء الاول الانفعال
كالانطلاق والثاني الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحمير ار
والخامس الاستفعال نحو الاستخراج والسادس الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن
الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعلال كالاحرنجام والحادي عشر
الافعلال كالاقشعرار قالوا وفي عشرة اسماء محفوظة وهي اسم واصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين
وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه على الثاني وعوض منها الهمزة واست وهو الدبر واصله سته بفتح اوله
وثانيه كجبل وفيه ثلث لغات است وسه وست وابن بحذف اللام ثم قيل هي ياء من بنيت لان الابن
يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو وهو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها
الهمزة لامها واو الا استا فكان الحمل على الاعم اولى واما الاسد لال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام
فتى ياء ووزنه ابن فعل بفتحتين وابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق
وليست هي بدلا من لام الكلمة والا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في الاعراب
وابنة هي ابن بزيادة الهاء فلا حاجة الى الاعادة وامرؤ اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف
همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرء اعلوه لذلك ولكثرة الاستعمال وامرأة هي

امرؤ بزيادة الهاء واثنان واثنتان اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسب ثنوي
بفتحتين فحذفت اللام واسكن الثاء وجئ بهمزة الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن
وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض
هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في اثنين
واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك في است وبعضها من حذف متوهم وذلك في امرؤ وامرأة
وبعضها من حذف واقع احيانا وذلك في ايمن وينبغي ان يزيد وال الموصولة بالصفة كالضارب والمضروب
وايم لغة في ايمن فان قالوا في ايم هي ايمن فحذفت اللام قلنا وابنم هو ابن زيدت فيه الميم فلما كان جوابهم ضعيف
جوابنا ولهم ان يتخلصوا بالفرق بان ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل
فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فانه لم يصر هذه
الثابتة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هي مذكراتها بزيادة التاء وحيث
نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغي ان يقول وام لغة في ال عند طي فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون
في الرجل امرجل وانما المرجع الى الضابط وهو ان كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع والا فهي همزة
وصل وتركوا ال الموصولة للخلاف في اسميتها او لشبهها بال المعرفة صورة مسئلة اختلف في اصل همزة الوصل
هل هو السكون ام الحركة والاول مذهب الفارسي واختاره الشلوبين والثاني مذهب سيبويه وهو
الظاهر لوجود التحريك في كل حرف يبتدا به كلام الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما في اضرب
واذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهية الخروج من كسر الى ضم وعلى الاول ديوث بحركة ما قبل الاخر وكسرت
في اضرب وضمت في اخرج وامتنع ان تفتح في اذهب للالباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه اخف
من الضم ويتحصل للهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها في الاسم والفعل والحرف سبع حالات الاولى وجوب
الفتح في المبدوة بها ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم في نحو انطلق واستخرج حال كونهما
مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقتل اكتب كراهة الخروج من الكسر الى الضم
لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في المنصف عن بعض
العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد

بالساكن وعدم الاعتداد به بخلاف امشوا اقضوا فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما في الاصل مكسورة وانما
ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا اقضيوا اسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت
العين لمجانسة الواو ولتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة وعلى الثاني منقولة
والثالثة رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة في نحو اغزي بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا قاله ابن
الناظم في الشرح تبعا لابيه في الكافية وشرحها ونصه فان زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء
المؤنثة نحو اغزي جاز في الهمزة وجهان اجودهما الضم لان الاصل اغزوي انتهى فاستثقلت الكسرة على الواو
فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود
والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجر هذان الوجهان في
امشوا لان الاصل كسر الهمزة وتعضد باصل الكسر فالغي العارض لمعارضة اصلين ولا كذلك اغزي لان
هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا وفي تكملة ابي علي الفارسي انه يجب اشمام
ما قبل ياء المخاطبة تنبيها على الضم الاصلي واخلاص ضم الهمزة من غير اشمام وفي التسهيل لابن مالك ان همزة
الوصل يعني في اختير وانقيد تشم قبل الضمة المشمة يعني اذا اشممت الثالث اشممت الهمزة والا فلا فيه
مخالفة لكلام ابي علي من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة والرابعة رجحان الفتح على الكسر في ايمن
وايم لثقل الخروج من كسر الهمزة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون والخامسة رجحان الكسر على الضم في كلمة
اسم لان الكسر اخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين والسادسة جواز الضم والكسر
والاشمام في نحو اختار وانقاد حال كونهما مبنيين للمفعول فالضم في اختور وانقود والكسر والاشمام في اختير
وانقيد والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال والكسر هو الاصل مسئلة
لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت همزة الوصل
المكسورة في نحو اتخذناهم سخريا في قراءة غير ابي عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت لهم في قراءة الجميع والاصل
ااتخذناهم وا استغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها
بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام

حذفت وترك مقتضى القياس في المفتوحة لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق لان همزة الوصل لا
يثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل فاثبت
همزة اثنين ضرورة بل الوجه ان تبدل الفا قال الخضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يقرا غيره
ولا جاء في كلامهم وقد تسهل بين الهمزة والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقال ابن
الباذش تسهيل هذا فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن ابي عمرو ان هذه الف اجتلبت للفرق
كالف اضربان وانه خطا من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع واجاب الشلوبين بانها قد
اشبهت همزة قطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو
اولى من اجتلاب همزة اجنبية واحتج بانه قد جمع بينها وبين ساكن في نحو الحسن عندك فلولا الالف لالتقت
الحركتها الاصلية لم يجز بخلاف الف اضربان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن تقول الحسن
عندك وايمن الله يمينك بالمد على الابدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه اي من التسهيل قوله الحق
ان دار الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وان شرطية
وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق وقد قرئ بهما اي بالمد والتسهيل في نحو الذكرين الان في
السبع والله اعلم باب الابدال بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان
حرف اخر مطلقا فخرج بقيد المكان المعوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد
الاطلاق القلب فانه يختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها اربعة اقسام ما يبدل ابدا الا شايعا
لادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل ابدا الا نادرا وهو ستة احرف وهي الحاء والخاء والعين
المهملة والقاف والضاد والذال المعجمة كقولهم في وكنة وهي بيت الطائر في الجبل وقنة وفي اغن
اخن وفي ذبح ديح وفي خطر عطر وفي جلب حضد وفي تلعثم تلعذم وما يبدل ابدا الا شايعا لغير ادغام
وهو قسمان ما هو غير ضروري في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها قولك لجد صرف شكس
امن طي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو تسعة يجمعها هجاء قولك هدات موطيا وهي
الهاء والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت
والالف وخرج بقولنا شايعا ما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان تصغير اصيل على غير قياس كما تجئ

في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو عكس قياس التصغير
لان حكم الجمع اذا صغر ان يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت
بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال واصايل ويجمع ايضا على اصلان مثل بعير وبعران ثم صغروا
الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال انتهى فهذان النقلان مخالفان لصنيع الموضح
وصنيعه اولى من وجه لان الحمل على تصغير المفرد شذوذا اولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذا لكثرة نظيره كمغيربان
تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصنيعهما اولى من وجه لسلامته من دعوى الزيادة
التي الاصل عدمها وفي اضطجع اذا نام على جنبه وفي نحو علي بتشديد الياء علما في الوقف او ما جرى مجراه امثلة
بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان الفراء يقول اصيلال تصغير اصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما
حذفوا لانهم لو جاءوا به على الاصل لقالوا اويصال وشبهه بدهر وادهر ثم قالوا ادهارير وزعم انهم
ارادوا اداهير والطجع بابدال اللام من الضاد وعلج بابدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما
من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه يزيل خفاها قال النابغة وقفت يزيدها خفاء ذ د
بها اصيلالا اسايلها اعيت جوابا وما في الربع من احد والمعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسالتها
عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبني وقال منظور ابن امية الاسدي في ذئب لما راى
ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع والدعة سعة العيش والهاء عوض عن الواو والارطاة
شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب
يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد اقرب الحروف اليها وهي اللام وقال اعرابي من
البادية خالي عويف وابو علج المطعمان اللحم بالعشج يريد ابو علي والعشي فابدل الجيم من الياء المشددة
وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قال ابن السيد في شرح الكافية وهذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري
وعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما وان لم تجتمع مع العين يقولون هذا راعج خرج معج اي هذا راعي
خرج معي انتهى وقد يحولون الياء جيما وان لم تجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن
انت فقال فقيمج فقلت من ايهم فقال مرج يريد فقيمي ومري وقد تبدل من الياء المخففة حملا على
المشددة كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج يريد اللهم

اذن

ان كنت قبلت حجتي فلا يزال ياتيني شاحج هذه صفته والشاحج بمعجمة فمهملة فجيم من شحج البغل اي صوت
والاقمر الابيض والنهات النهاق وينزي يحرك ووفرتج اي ووفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن ومعنى هدات
سكنت من السكون ضد الحركة قال يعقوب اهدات الصبي اذا جعلت تضرب عليه رويدا لينام وموطيا
حال من النائم وهدات اسم فاعل من اوطاته جعلته وطيا الا انك خففت همزه بابدال الهاء ياء لانفتاحها
وانكسار ما قبلها فالياء فيه بدل من الهمزة وذكره انها في النظم زيادة على ما في التسهيل اذ جعلها فيه في هجا
قولك الطويت دايما وفيه مناقشة من ثلثة اوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرار الالف واعمال اللام في دايما
وهو مثل ابدا قال الموضح في الحواشي ثم لما ذكر الهاء لم يتكلم هنا اي في باب الابدال عليها مع عده اياها فيه
ووجهه اي وجه عدم تكلمه عليها هنا ان ابدال الهاء من غيرها انما يطرد في الوقف على نحو رحمه ونعمه وذلك
مذكور في باب الوقف فاستغني به ولما ابدال الهاء من غير التاء فمسموع لا يقاس عليه كقولهم في اياك هياك
وفي لانك قايم لهنك قايم وفي ارقت الماء هرقت الماء وفي اردت الشي هردت الشي وفي ارحت الدابة هرحت
الدابة فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجا لانهما من اقصى الحلق فصل في ابدال الهمزة تبدل من
الواو والياء وجوبا في اربع مسايل احديها ان تتطرف احدهما وهي لام زايدة او للالحاق بعد الف زايدة
سواء كان اول الكلمة او فتح او ضم نحو كساو سماء ودعاء فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو
ونحو بناء وظباء وفناء فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء والاصل بناي وظباي وفناي فابدلت الواو
والياء همزة لتطرفهما اثر الف زايدة على احد القولين وقيل ان الواو والياء ابدلتا الفين لتحركهما
ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن معتل زايد مع انهما في مظنة التغيير فقلبتا الفين فاجتمع ساكنان
فوجب اما الحذف او التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهن ان حذفت الاولى ويفوت لام
الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع الحذف تعين التحريك وكانت الثانية اولى لاربعة اوجه احدها
ان تحريك الثاني يفوت حكمها وهو المد الثاني ان التغيير في الاخر اولى الثالث ان حرف الاعراب محرك
تقديرا فلا يبعد في تحريكه لفظا الرابع ان في تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني
ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهن مبدلة من ياء زايدة للالحاق بقرطاس وقرناس بخلاف نحو قاول وبايع
ونحو اداوة وهداية لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن اما الاولان فلوقوعهما عينا واما الاخيران فلان

كلا منهما بنيت على هاء التانيث العارض فانه لا يمنع الابدال كبناء وبناءة وبخلاف نحو غزو وظبي لعدم تقدم الالف
عليهما وبخلاف نحو واو اسما للحرف واي جمع اية لاصالة الالف فيهما اما واو فوزنه فعل بفتحتين وفي كون عينه
ياء او واوا قولان الاول لابي علي والثاني لابي الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل واما اي فاصله
ايي بفتحتين قلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والواو والياء يشاركهما في ذلك الحكم الالف فانها
اذا تطرفت بعد الف زايدة ابدلت همزة وذلك في نحو حمراء فان اصلها احمرى بالف مقصورة كسكرى فزيدت
الف قبل الاخر للمد كالف كتاب وغلام فالتقى الفان لا يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لانها من
مخرج الالف وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها المسالة الثانية من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع
احدهما عينا لاسم فاعل فعل اعلت فيه اي في الفعل نحو قايل وبايع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على
الفعل كما قالوا قال وباع فقلبوا عينيهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما الفا لوقوعها متحركة بعد فتحة
مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت
الف فاعل على الف قال وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يمكن الحذف للالباس فوجب تحريك احدهما وكانت
العين لان اصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف ولا تنقط قال المرادي
بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور لان العين لما صحت في الفعل خوف الالباس بعان وعار صحت
في اسم الفاعل وما ذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين
احدهما ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل اصلا كجايز بالجيم والزاء وهو البستان وجايزة
مونثة وهي الخشبة في وسط السقف فان ادعوا انهما نقلا من اسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في اسماء
الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسالة
الثالثة من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احدهما بعد الف مفاعل وقد كانت احدهما مدة زايدة في
الواحد نحو عجوز وعجايز وصحيفة وصحايف وسالق توجيهه بخلاف قسور وهو الاسد وقساور لان
الواو ليست بمدة ومعيشة ومعايش لان المدة في الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها عين
الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال وشذ مصيبة ومصايب ومنارة
ومناير بالابدال مع ان المدة في الواحد اصلية لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها همزة تشبيه الاصلي بالزايد

ونشاكر

ويشارك الواو والياء في هذه المسالة وهي مسالة الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة وقلايد ورسالة ورسايل
وذلك لانك لما جمعت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع
الفان فلم يكن لابد من حذف احد الالفين او تحريكها فلو حذفوا الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا
الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لابد ان يكون بعد الفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون
كمفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز
وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلها حركة من جنسها وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا تعليل
ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو في رسايل وصحايف وعجايز لان حروف اللين فيهن ليست
اصلهن الحركة وانما هي حروف ميتة لا تدخلها الحركات فلما وقعن بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ كن
لا اصل لهن في الحركة انتهى المسالة الرابعة ما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء ان تقع احدهما ثاني حرفين لينين
بينهما الف مفاعل سوا كان اللينان ياءين كنيايف جمع نيف وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف
وقول الشاطبي واصله نيوف كهين مبني على انه من ناف ينوف وتقدم في العدد بيانه او واوين كاوايل جمع
اول او مختلفين بان يكون احدهما ياء والاخرى واوا كسيايد جمع سيد اذ اصله سيود اجتمع فيه الياء والواو
وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وصوايد جمع صايد فابدل ما بعد الف الجمع
همزة في الامثلة الاربعة استثقالا فلو التقت لينات متصلة بالطرف واما قوله وهو جندل بن المثنى
الطهوي حتى عظامي واراه ثاغري وكحل العينين بالعواور بغير ابدال فاصله بالعواوير بياء مثناة تحتانية
قبل الراء لانه جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد فهو مفاعيل كطواويس او مفاعل
كمساجد فلذلك صح الواو من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار
بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في ابيات قبله وعكسه قول
الاخر وهو حكيم بن معية الربعي فيا عيايل اسود ونمر فابدل الهمزة من ياء مفاعيل لان اصله مفاعل لان
عيايل جمع عيل بكسر الياء المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل واصله عيول قلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء واحد العيال قاله صاحب الضياء والياء زايدة على عيايل للاشباع مثلها في قوله وهو
الفرزدق تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف بزيادة الياء فلذلك اعل بابدال

الهمز نحو الياء ونفى مصدر نوعى مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو ايضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل
كنفى الدراهم تنقاد الصياريف وما ذكره من انه لا فرق فى اللين بين اليائين والواوين والواو والياء وهو
مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمز فى الواوين فقط ولا همز فى اليائين ولا فى
الواو مع الياء فتقول نيايف وسياور وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال فى الواوين انما كان لثقلهما
ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمعت اليا آن او الياء والواو فلا ابدال لانه
اذا التقت اليا آن او الياء والواو اول كلمة فلا همز نحو يين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه
من الابدال مطلقا للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال فى اوايل انما هو بالحمل على كساور لشبهه به
من جهة قربه من الطرف وفى كساور لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا واما السماع فحكى ابو زيد فى سيقة
سيايق بالهمز وهى فعيلة من ساق يسوق وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جيد وجيايد بالهمز وفهم من اطلاقه
مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بالف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض لقلت قوايل بالهمز هذا
مذهب سيبويه والجمهور وخالف فى ذلك الاخفش والزجاج فذهب الى منع الابدال فى المفرد لخفته بخلاف
الجمع وهنا مسئلة خاصة بالواو اعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة فى اول الكلمة والثانية
اما متحركة مطلقا او ساكنة متاصلة الواوية ابدلت الواو الاولى همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف
فى اول الكلمة قليل وانما جاء منه احرف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح فى اول الكلمة
امتنع فى الواو لثقلها والثانى انه لما كانوا يجيزون البدل فى وجوه ونحوه وهى واو مفردة لاجل انها
بالضمة كالواوين كانوا احرياء ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين اثقل من واو وضمة
وهذان التعليلان لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احدهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة
الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متاصلة الواوية فالصورة الاولى نحو جمع واصلة وواقية تقول
اواصل واواق كضاربة وضوارب واصلهما ووواصل ووواق بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واعل
اواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبت ياؤه كقوله ضربت صدرها الى وقالت يا عديا لقد وقتك
الاواقى والصورة الثانية نحو الاولى انثى الاول مقابل الاخر بالكسر اصلها وولى بواوين اولهما فاء مضمومة
والثانية عين ساكنة متاصلة الواوية قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها اول واصله وول فعل بها ما

تقدم

تقدم بخلاف نحو ووفى وورى مبنيين للمفعول فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية
ساكنة منقلبة عن الف فاعل بفتح العين وهو وافى ووارى فليست متاصلة الواوية لانها بدل من الف
زايدة وبخلاف نحو الوولى بواوين تخفيفا من الوولى بواو مضمومة فهمزة وهى انثى الاول افعل تفضيل من
وال اذا لجا فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متاصلة
الواوية ومنهم من نفى الوجوب لجواز وخرج باشتراط التصدر نحو هووى ونووى فى المنسوب الى هوى ونوى
فصل فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها وقد عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك الابدال
فى بابين احدهما باب الجمع الذى على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت الهمزة بعد الف الجمع وكانت تلك
الهمزة عارضة فى الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض فى الهمزة نحو المرآة و
المرائى فان الهمزة موجودة فى المفرد لان المراة مفعلة بكسر الميم من الرؤية فلا تغير فى الجمع بالابدال لان
هذه الهمزة اصلية فى الجمع وسبب الابدال عروضها فيه على انه قد سمع المرايا بالابدال شذوذا كقوله مثل
المرايا كعاب الافطار وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحايف وعجايز ورسايل جمع صحيفة وعجوز ورسالة
فلا تغير الهمزة فى شىء من ذلك ايضا وان كانت فى الجمع لفقد علة الابدال الاتية واما ما حصل فيه ما شرطنا
من وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة فى الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه عملان قلب كسرة
الهمزة فتحة ثم قلبها اى الهمزة ياء وفى ثلث مسايل وهى ان تكون لام الواحد همزة او ياء اصلية او واوا منقلبة
ياء وقلب الهمزة واوا فى مسئلة واحدة وهى ان تكون لام الواحد واوا ظاهرة فى اللفظ سالمة من القلب
ياء فهذه اربع مسايل يحتاج الى تدبيره مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطاء اصلها خطائى
على زنة مفاعل بياء مكسورة هى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة على
حد الابدال المتقدم فى صحايف جمع صحيفة فصار خطائئ بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية
لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهى لام الكلمة ياء لما سياتى من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء
وان لم تكن بعد همزة مكسورة فما ظنك بها بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتخفيف اذ
كانوا قد يفعلون ذلك الفتح فيما لامه صحيحة نحو مدارى جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح
الراء آلة تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء وعذارى جمع عذراء وهى البكر فى

المطايى والعذارى بكسر الراء فيهما قال امرئ القيس الكندى ويوم عقرت للعذارى مطيتى فيا عجبا من
رحلها المتحمل وقال ايضا غدايره مستشزرات الى العلى تضل المدارى فى مثنى ومرسل ففتح الراء فيهما فاذا
فعل ذلك فيما لامه راء وهو حرف صحيح ففعل ذلك الفتح هنا فيما لامه غير صحيحة اولى لثقل الكسرة ويصل
بالضاد المعجمة اى يعيب والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان كثرة الشعر ثم قلبت الياء المفتوحة
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الالف لكونها من مخرجها
وهى متوسطة بين الفين فاجتمع شبه ثلث الفات وذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واوا
لان الياء اخف منها فصار خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة ياء وثالثها
قلب كسرة الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب الياء الفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب
سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان مد الواحد لا تبدل فى هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين
بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء الفا
ثم قلب الالف ياء واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر خطائئى بهمزتين ولو
كان كما قال لم يكن ثم همزة ثانية البتة ومثال ما لامه ياء اصلية قضايا جمع قضية اصلها قضائى بيائين
الاولى ياء فعيلة والثانية لام قضيت ثم ابدلت الياء الاولى همزة كما فى صحايف فصار قضائى ثم قلبت
كسرة الهمزة فتحة فصار قضاءى ثم قلبت الياء الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلث الفات ثم قلبت الهمزة
المتوسطة بين الالفين ياء رجوعا الى اصلها فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولى
همزة والثانية قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب ومثال
ما لامه واو قلبت فى المفرد ياء مطية وهى الراحلة فان اصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر
او من المطو وهو المد يقال مطوت بهم فى السير اى مددت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء فيها اى فى الياء وذلك على حد الابدال والادغام فى سيد وميت
اذ قيل فيهما سيود وميوت بقلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء وجمعها مطايا واصلها مطايو بياء مكسورة
قبل الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطايى بيائين كما قلبت الواو ياء لتطرفها فى الغازى
والداعى واصلهما الغازو والداعو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت الياء الاولى همزة كما فى صحايف

فصار

فصار مطاءى ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءى ثم ابدلت الياء الفا فاجتمع شبه ثلث الفات ثم ابدلت
الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء والثانى قلب الياء
الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع
الى اصلها لان الواو اثقل من الياء او لانها لما اعلت فى المفرد اعلت فى الجمع ومثال ما لامه واو ظاهرة
سلمت فى الواحد هراوة وهى العصا الضخمة وجمعها هراوا اصلها هرايو بواو بعد الالف اذ قلبنا الف
هراوة فى الجمع همزة على حد القلب فى رسالة ورسايل فصار هرائو ثم ابدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة
فصار هرائى ثم فتحنا الكسرة فصار هراءى فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة
بين الفين ثم قلبنا الهمزة واوا ليشاكل الجمع واحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب الالف
همزة والثانى ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب الهمزة واوا
وشذ فى هذا الباب ثلثة انواع احدها تصحيح الهمزة التى بعد الالف كقولهم حتى ادنيروا المناءيا بالهمزة
والقياس المنايا ولكنه اتى به على الاصل والثانى تصحيحها وتصحيح الهمزة التى هى لام بعدها كقولهم اللهم
اغفر لى خطاءءى بهمزتين والقياس خطايا وهذا اشذ مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا
لا يقتضيه القياس نحو هدية وهداوى والقياس هدايا الباب الثانى من البابين الذى يقع فيهما ابدال
الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين فى كلمة واحدة والذى يبدل منهما
ابدا هو الثانية لا الاولى لان افراط البعد بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان فى كلمة فلهما ثلاثة
احوال لانه لا يخ الهمزتان المذكورتان من ان يكون الاولى متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون
الاولى ساكنة والثانية متحركة او تكونا متحركتين ويمتنع ان يكونا ساكنتين معا فان كانت الاولى
متحركة بفتحة او كسرة او ضمة والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرف علة الفا او ياء او واوا من جنس
حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد الفتحة نحو
امنت والاصل ءامنت بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
ومنه اى ومن ابدال الهمزة الثانية الفا قول عائشة رضى الله عنها وكان يعنى النبى صلى الله عليه وسلم
يامرنى اذا حضت ان اتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف قال المطرزى وعوام المحدثين يحرفونه

بهمزة اوسنه بالف مهموزة وتاء مشددة ولا وجه له في العربية لانه فعل مضارع ووزنه افتعل بكسر العين مشتق
من الازار فقاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
واجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التا
وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل واذا جاز في الماضي جاز في المضارع
وفي حديث آخر وان كان قصيرا فليتزر به رواه مالك في الموطا بهذا اللفظ في جميع رواياته وسياتي وتبدل
الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو ايمان اصله ءامان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها وشذت قراءة بعضهم وهو الاعمش راوي ابي بكر صاحب عاصم ائمة بالتحقيق واجاز الكسائي
ان تبتداء ائت بهمزتين نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتدا وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين
همزتين منهما ساكنة انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن بالبناء للمفعول اصله اؤتمن بهمزتين
مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الكسائي ان يبتداء اؤتمن بهمزتين
مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتدا ورده بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية
منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبتدءات بقران بهمزتين لا وفي اؤتمن وان كانت الهمزة
الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل
في موضع العين او في موضع اللام فان كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين وصحت
نحو سآل بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة على كثرة السؤال ولآل ورآس بفتح اولهما وتشديد ثانيهما
على زنة فعال للنسب لبايع اللؤلؤ والرؤس وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانية ياء مطلقا سواء كانت
طرفا ام غير طرف فتقول في بناء مثال قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة من قرا قراي بكسر القاف
وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرءء بهمزتين اولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان وجب ابدال الثانية
ياء وان كانت اولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل
التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في نحو سآل قاله الشارح وتقول في بناء مثال سفرجل منه اي من قرا
قرايا بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة وهي غير طرف والاصل قراءءا بثلاث همزات ابدلت الثانية ياء لانها
في موضع اللام وصحت الاولى والثالثة قاله المرادي وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في

الطرف او كانت الثانية مكسورة ابدلت الثانية في الصورتين ياء مطلقا سواء انفتح ما قبلها ام انضم ام
انكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية ووليت كسرة او ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا
وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك
ياء فتعينت الياء وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سواء انضم ما قبلها
او انفتح او انكسر وان كانت الثانية مفتوحة فان انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا فيهما وان انكسر ما قبلها ابدلت
ياء والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلوا اما ان يكونا في الطرف او لا فالاول ثلاثة انواع لان الهمزة الاولى
اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة انواع قامت من ضرب ثلثة احوال في ثلثة احوال الثانية
فالمتطرفة تبدل ياء في جميع انواعها وغير المتطرفة منها اربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة
بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة
او ضمة امثلة المتطرفة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من قرا مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول
قراو قرئ وقرء ابهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلثة فتصير قراي
بفتح الاولى وقرئي بكسرها وقرئي بضمها ثم ان كان قبل الياء فتحة كما في المثال الاول فان الياء تقلب الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء يحذف حركتها للاستثقال
وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء
من القلب واوا وبعد اعلال قاض ويكون منقوصا ايضا وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة
ان يبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والباء فيهن مكسورة
فتقول في الاول وهو فتح الهمزة ءامم بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال اصبع بفتح الهمزة وكسر الباء ثم تنقل
حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها ليتمكن من ادغامها في الميم الثانية لاجتماع المثلين
ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم ياء لما تقدم من ان الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء
وكذا يفعل في الباقي ايضا فتقول في بناء مثل اصبع بكسر الهمزة والباء من ام ءامم بهمزتين مكسورة فساكنة
فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها للتوصل الى ادغام المثلين اذ اجتماعهما موجب للادغام ثم
تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل اصبع بضم الهمزة وكسر الباء من ام ءامم بهمزتين مضمومة فساكنة

ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك العمل واجب
واما قراءة ابن عامر والكوفيين كعاصم وحمزة والكسائي وخلف والاعمش ائمة جمع امام بالتحقيق من غير
ابدال فمما يوقف عنده ولا يتجاوز والقياس ايمة بقلب الهمزة ياء فان قلت كان القياس قلب الثانية الفا
لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية جمع اناء قلت لما وقع بعدها مثلان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى
وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصار ائمة فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة وامثلة المضمومة
بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة اؤب بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة جمع اب بفتح الهمزة وتشديد
الموحدة وهو المرعى وان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم الباء وان تبني من
ام مثل ابلم بضم الهمزة واللام وبينهما باء ساكنة موحدة وهو سعف المقل فتقول اوم بهمزة مفتوحة او
مكسورة او مضمومة وواو مضمومة فاستوى في الاقسام الثلث وصار ذكر اوب زايدا فالصواب حذف
قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر اوب واصل الاول وهو اوب همزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء
الاولى على وزن افلس واصل الثاني والثالث ءام بكسر الهمزة في الاولى وضمها في الثاني فنقلوا فيهن
حركة اول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تجانس حركتها وادغموا احد
المثلين في الاخر لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع ادم اصله اءادم همزتين مفتوحتين
بعدها الف قلبت الهمزة الثانية واوا لما سياتي ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم تصغير ادم اصله اءيدم
همزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا
تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير ادم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع ادم وتصغيره
مبني على انه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه عجمي على وزن فاعل كآزر
وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان يبنى من ادم مثالا
على وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايدم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل ءادم همزتين مكسورة
فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية
ياء واذا كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم متعديا كان المضارع او لازما نحو ام
القوم وءان من كذا مضارعي امت القوم وانت من كذا جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها بهمزة المتكلم

٣٩٤

لدلالتها على معنى زائد في كلمتها كهمزة الاستفهام نحو ءانذرتهم ولهذا اطرد في حشو امثال ذلك ابو زيد
في كتاب الهمزتين فصل في ابدال الياء من اختيها الالف والواو اما ابدالها من الالف ففي مسئلتين احدهما
ان ينكسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما كقولك في تصغير مصباح
مصيبيح وفي تكسير مفتاح مفيتيح فتقلب الالف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها الثانية ان تقع ياء
تصغير كقولك في تصغير غلام غليم لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل
الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا يكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حرفا يتحرك بعد ياء التصغير ولا
يمنع سكون ما قبلها فقلبت الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سيد
واما ابدالها اي الياء من الواو ففي عشر مسائل احدها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف سواء كانت في فعل
مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا للمفعول والغازي والداعي في
اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة واصلها رضوا لانه من الرضوان
وقووا لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو قبل تاء
التانيث كشجية اسم فاعل من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن واكسية جمع كساء وغازية اسم فاعلة
من الغزو وعريقية وتربيقية في تصغير عرقوة وترقوة فتقلب الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة
لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون التاء بنيت الكلمة عليها ام لا وكان ينبغي في عريقية
ان لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة فدل على
ان عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوة بالتصحيح في جمع سوا بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال
الناس سواسوة في هذا الامر اي مستوون فيه فكانه جمع مستو بحذف الزوايد الا انه زيد فيه سين اخرى
سواسيه على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواكلمة وسيه كلمة اخرى ووزن كلا منهما
بوزن بعضها والتحرير ما تقدم وعليه قوله سواسيه سود الوجوه كانهم ظرابي غربان بمجرودة النخل وورد بها
فعافلة وفيه شذوذ من جهات احدها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار
العين في التصغير في عشيشية الثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه اسوية كقباء واقبية الثالثة
ان قياس الفاء اذا تكررت زايدة ان تكون العين مكررة معها ايضا كمرمريس واذا تكررت وحدها فقياسها

ان يكون اصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كالطل و
ليالطيل وكانه جمع سوساة ووزن سوساة كشوشاة لا فعلاة لانه ورباب بلس ولا فوعلة لانه ورباب كوكب
ولا فعفلة لان الفاء لا تتكرر وحدها فبطل ان يكون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة وتعين فعاللة وهذا
كلام حسن نقله الموضح في الحواشي وشذ مقاتوة بقاف وتاء مثناة فوق بمعنى خدام جمع مقتو اسم فاعل من
القتو وهو الخدمة اصله مقتوو قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم اعل اعلال قاض مثال متى كنا لامك
مقتوينا اي خداما قال ابن جني حديثه لا احسن قتو الملوك والجند اي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتٍ
ولا ثالث لهما قال في المحكم قال ابو علي اخبرني ابو بكر عن ابي العباس انه لم يسمع مثل مقاتوة الا حرفا واحدا
اخبرني به ابو عبيدة وهو سواسوة ومعناه سواء انتهى او تقع الواو قبل الف التانيث المقصورة كان يبنى
من الغزو مثل هندبا فتقول غزويا او الممدودة كان يبنى من الغزو مثل اربعاء فتقول اغزياء او قبل الالف
والنون الزايدتين المضارعتين لالفي التانيث كقولك في مثال قطران بفتح القاف وكسر الطاء من الغزو
غزيان بقلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة لان الفي التانيث وما ضارعهما في حكم الانفصال المسالة الثانية
من ابدال الياء من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر فعل اعلت فيه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها
الف فهذه اربعة شروط كصيام وقيام من مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد والاصل
فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها لما اعلت في افعالها بقلبها الفا
واشتغل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء في المداعلة في المصدر بقلبها ياء
حملا للمصدر على فعله في الاعلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سوار وسواك بكسر اولهما
اسمي جنس فلا تقلب الواو فيهما ياء لانتفاء المصدرية وبخلاف نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا بالجيم فان لواذا وجوارا
وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء لصحة عين الفعل فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف راوح رواحا
لعدم الكسرة قبلها وبخلاف حال حولا وعاد المريض عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما
وهو حال وعاد بقلب عينهما الفا لا تقلب الواو فيهما ياء لعدم الالف بعدها وقل الاعلال فيما عدم
الالف نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس
في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة واصلهما قوما فقلبت الواو ياء لانكسار

ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم ناقة طيبة تنوار بالنون والراء المهملة بمعنى نفور
والقياس تيار او لكنه جاء بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جني وغلطوا بالتاس النوار قال في شرح الكافية ولم
يسمع له نظير المسالة الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة اي منقلبة
نحو دار وديار وحيلة بحاء مهملة وتاء مثناة تحتانية وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم والاصل
دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد بقلبها الفا في الاول والاخيرة وياء
فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستندها من تكسير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة في الواحد
لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلافا للمرادي وسياتي ايضاحه وشذ حاجة وحوج والقياس حيج لان
قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد واما شبيهة بالمعلة وهي الساكنة وشرط القلب في هذه ان يكون بعدها
في الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض والاصل فيها سواط وحواض ولكنه لما انكسر
ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعيفة فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود
الالف فان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح اوله وهو العين المهملة للمسن من الابل
وهو الذي جاوز في السن البازل والبازل هو الذي له تسع سنين وعودة لانه لما عدمت الالف قل عمل الكسرة
فخف النطق بالواو بعد الكسرة فصحت ولم يجر اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو ببعدها من
الطرف بسبب هاء التانيث وشذ قولهم في جمع ثور ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل
ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيارة فلذا اعل
ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من
الحيوان لا جمع ثور من الاقط والحصن انهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجاربردي وتصحح
الواو وان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ قياسا واستعمالا قوله تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزاء
الرجال طيالها بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية واما الطيال جمع طويل فيمكن
ان يجعل من باب جواد وجياد كانه جمع طايل من طال اذا فاق في الطول انتهى والقماءة بالمد والقصر قلة ومنه
اي من شذوذ اعلال الواو المتحركة الصافنات جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد او رجل

وهو من الصفات المحمودة في الخيل لانها تكون الاولى العراب لخلص الجياد جمع جواد هو الذي يسرع في جريه وقيل
يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت
كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان
الواو متحركة في الواحد وقيل الجياد في الابيات ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد والحاصل ان
الواو تصح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال او اعلت لاما اي الواحد بالياء او بالواو فالاول كجمع ريان
نقيض عطشان فعلان من الري اصله رويان اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء والثاني كجمع جو بفتح الجيم وبتشديد الواو وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة
باليمامة فيقال في جمعها رواء وجواء كرجال بتصحيح العين وهي الواو والاصل رواي وجواو ابدلت الياء والواو
همزة لتطرفها اثر الف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين بابدالها ياء للكسر
قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل
التغير وكذلك ما اشبهما مما اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين وهذا الموضع وهو ابدال الياء من
الواو واذا وقعت عينا الى آخره ليس محررا في الخلاصة ولا غيرها من كتب الناظم فتامله بل كلامه في الخلاصة في دعوى
القياس او في نقل السماع يخالف كلامه في التسهيل اما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه
جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل
من المصادر المعتلة ان لا يغير ولا يقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة
من واو وهي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال ذلك في الجمع واورده بذلك دون
المصدر فاقتضى ان فعلا تقلب واوه ياء في القياس لانه لم يستثنه واما في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب
في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل في التسهيل التصحيح
قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ملحقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا فاتى بقد الشعرة بالتقليل
على عادته اذا اراد تقليل المنقول وقال في شرح الكافية وينبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور
مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وقد علمت ان الاعلال المذكور يكون في غير فعال نحو انقاد
انقيادا والاصل انقوادا والحاق فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صحح نحو رواء وجواء المسالة الرابعة

ان تقع

٣٩٦

ان تقع الواو طرفا رابعة فصاعدا الا ان ما هي فيه اذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قال في الخلاصة
وسواء كانت في فعل او اسم تقول في الفعل عطوت بمعنى اخذت وزكوت بمعنى نميت باقرار الواو على صورتها
لانها ثالثة فاذا جئت بالهمزة او التضعيف قلت اعطيت وزكيت بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة وتقول في
اسم المفعول من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية معطيان ومزكيان بابدال الواو ياء وانما ابدلت في
الفعل الماضي المزيد واسم مفعول ياء وان لم يكن بعد كسرة لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت على المضارع
وهو يعطي ويزكي وحملوا اسم المفعول وهو معطيان ومزكيان بكسر الطاء والكاف فان كلا منهما اي من المضارع
واسم الفاعل قبل آخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله كما يحملون الاصل على فرعه وسال سيبويه شيخه الخليل
عن وجه اعلال تغازينا وتعادينا والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو ياء مع ان المضارع وهو تتغازى
وتتداعى لا كسر قبل آخره حتى يحمل الماضي عليه قبل مجيء الباقي اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا تغازينا
وداعينا حملا على تغازى وتداعى بكسر ما قبل آخرها قبل مجيء الياء ثم استصحب الاعلال معهما اي مع الياء كما استصحب
مع هاء التانيث نحو المعطاة المسالة الخامسة ان تلي الواو كسرة وهي اي الواو ساكنة مفردة عن مثلها نحو ميزان
اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها بخلاف نحو صوان وهو وعاء الشيء وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة وبخلاف نحو اجلواذ بالجيم والذال
المعجمة وهو دوام السير مع السرعة واعلواط بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره اذا
تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة والجياد شاذ لا يقاس عليه قاله في التسهيل المسالة
السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى بالضم حال كونها صفة نحو انا زينا السماء الدنيا وقولك للمتقين الدرجة
العليا والاصل الدنوى والعلوى لانهما من الدنو والعلو وقلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة
وعلامة التانيث في الصفة فخففت لاما بقلبها ياء والدليل على صحة كونها صفة جريانها على موصوف كما
هذا هو الاصل واستعمالها غير جارية على موصوف نزل عن الاصل ومعامل معاملة واما قول الحجازيين
المسالة القصوى بالتصحيح فشاذ قياسا فصيح استعمالا لانه جاء به على الاصل وهو الواو كما نبه على الاصل في الفعل
نحو استحوذ وفي الاسم نحو القود بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ والقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على
الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال على القياس فان كانت فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم تغير لامها

بابدالحالية بل تقر الواو على اصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكس لان الاسم اخف من الصفة كقوله وهو ذو
الوجد اذا الحرف هجت العين عبرة جاللهوى يرفض او يترقرق باقرار الواو على حالها فى حزوى بحاء مهملة مضمومة
وزاى ساكنة اسم موضع ووادا منادى بالهمزة وحقه الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده
سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفى الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة
بفتح العين الدمع ولم الهوى دمعه والكوية شعث عليه اضيفت اليه ويرفض يسيل بعضه فى اثر بعض ويترقرق
يبقى فى العين متحيرا يجئ ويذهب وما ذكره الموضع من ان لام فعلى اذا كانت واوا تبدل ياء فى الصفة وتسلم
فى الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادى انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها فى الاسم دون الصفة
ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم فى بعض كتبه وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول ائمة اللغة حكى الازهرى
عن الفراء وعن ابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون
الواو مع الضمة اوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو فى القصوى وبنو تميم قالوا القصيا
انتهى المسئلة السابعة ان تلتقى هى اى الواو والياء ويجتمعا فى كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متاصل ذاتا
وسكونا بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء تقدمت الواو او تاخرت لانها اثقل
من الياء تحصيلا للتخفيف ما امكن ويجب حينئذ اى حين اذ قلبت الواو ياء ادغام الياء المنقلبة عن الواو فى
الياء الساكنة لاجتماع المثلين مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء على الواو نحو سيد وميت اصلهما سيود وميوت
لانهما من ساد يسود اتفاقا ومات يموت على احدى اللغتين ووزنهما عند المحققين من اهل البصرة فيعل بكسر
العين وذهب البغداديون الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر
فى الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قد ياتى فيه ما لا ياتى فى الصحيح فانه نوع على انفراده
فيجوز ان يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه لفعلة كعصاة ورماة ولو كان سيد فيعلا
بالفتح لقالوا سيدا بالفتح ومثاله فيما تقدمت فيه الواو على الياء طى ولى بالتشديد مصدرا طويت ولويت
واصلهما طوى ولوى بفتح اولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو منهما ياء وادغمت فى الياء ويجب التصحيح فى
الواو ان كانا اى الياء والواو من كلمتين نحو يدعو ياسر بتقديم الواو على الياء ويرمى واعد بتقديم الياء
على الواو او كان السابق منهما اى من الواو والياء متحركا نحو طويل بتحريك الواو بالكسر وغيور بتحريك الياء بالضم

اوكان

٣٩٧

اوكان السابق عارض الذات جوازا وهو ثلثة انواع المبدل عن الف نحو سوير والمبدل عن ياء كما اذا بنيت
من البيع موازن بيطر قلب بيع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت سويع والمبدل عن همزة نحو رويه بضم الراء
وفتح الياء المثناة تحت مخفف رؤية بالهمزة فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف
اوى مخفف ايم وهو مثال ايلم من الايمة ابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التى قبلها فصار اويم وهذا
الابدال واجب فقلبت الواو ياء وادغمت فى الياء فصار ايم وهذا الابدال والادغام واجب لان الواو
عارضة الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض الذى يمنع من الابدال انما هو العروض الجائز لا الواجب
اوكان السابق منهما عارض السكون نحو قوى بسكون الواو فان اصله الكسر لانه فعل ماض ثم انه سكن للتخفيف
كما يقال فى علم بكسر اللام علم بسكونها ولجاز بعضهم فى باب الادغام بعد القلب وشذ عما ذكرنا ثلثة انواع نوع
اعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للرويا تعبرون بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة
الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائى هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك فى شرح الكافية
وحكى بعضهم اطراده على لغة ونوع صحح مع استيفائها اى الشروط نحو ضيون بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء
وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قال الجوهرى وايوم بفتح الهمزة وسكون
الياء على زنة افعل لانهم يقولون اذا كانوا فى يوم حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اى كثير الشدة وعوى بفتح
الواو الكلب عوية ورجا بالجيم والمد ابن حيوة بفتح الحاء وسكون الياء قال فى وانما لم يدغم حيوة
لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث ونوع ابدل فيه الياء واوا وادغمت الواو فيها على عكس
القاعدة نحو عوى الكلب ونهو بضم النون والهاء وتشديد الواو عن المنكر والقياس نهى لان اصله نهوى
لانه فعول من النهى والطرد فى تصغير ما يكسر على مفاعل من محركات الواو نحو جدول وجداول واسود واسما
للحية واساود الاعلال والتصحيح فاعل الطرد فتقول فى تصغير جدول واسود جديول واسيود بالتصحيح
وجديل واسيد بالاعلال واما الاعلال فهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس واما
التصحيح فلانك اجريت هذه الياء مجرى الف جداول واساود لان كل واحد من باب التصغير والف التكسير
جئ بها لمعنى فلو كان اسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على اساود قال الشارح واحترزنا بقولنا من
محركات الواو من نحو عجوز وعمود فانهما وان كسرا على مفاعل فالاعلال واجب فى مصغرهما تقول عجيز وعميد

ولا يجوز الفصيح والفرق قوة الحركات وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قال ابن اياز الشاذ
الثامن ان يكون الواو مفعول الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو
رضيه فهو مرضي والثاني نحو قوي على زيد فهو مقوي والاصل فيهما مرضوو ومقوو بواوين بعد الفين
اولهما واو مفعول وثانيهما لام فلما قلبت لامهما ياء حملا للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب الاعلال اذ الحرف
الذي قبل الاخر مكسور فصار مرضيوا ومقويا فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغم الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وشذت قراءة بعضهم راضية مرضوة
بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو والاصل
مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والاعلال
كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا علي وعاديا فاعل معديا واصله
معدوو وعرس الرجل زوجته ومليكة بالتصغير اسمها وانشد المازني معدوا بالتصحيح وانشده غيره
بالاعلال والى جوازها اشار الناظم بقوله وصحح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجود فالتصحيح حملا على
فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى التاسعة ان يكون
الواو لام فعول بضم الفاء جمعا نحو عصي وقفي ودكو ودلي والاصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا
اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم اعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء التصحيح
والتصحيح شاذ قالوا ابو واخو جمعين لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو بحاء مهملة جمع النحو وهو الجهة حكى
سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونجو بالجيم جمع النجو وهو السحاب الذي هراق ماءه وبهو بفتح
الموحدة وسكون الهاء وهو الصدر وجمعه بهو حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول و
الثاني والاصل فيها ابوو واخوو ونحوو ونجوو وبهوو بواوين ادغمت اولهما في الثانية فان كان فعول مفردا وجب
التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا في الارض وتقول نما المال نموا اذا زاد وسما زيد سموا اذا علا
وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين
ادغمت اولهما في الثانية وقد تعل بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال الاولى كاعلال الجمع نحو عتا الشيخ عتيا
اذا كبر وقسا قلبه قسيا والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذا وجهين جاء

المفعول

المفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن الا ان الاعلال في الجمع اولى لثقله والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسئلة
العاشرة ان يكون الواو عينا لفعل بضم الفاء وتشديد العين حال كونه جمعا صحيح اللام كصيم جمع صائم ونيم جمع نائم
وعينهما واو واصلهما صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكانه اجتمع ثلث واوات مع ثقل الجمع فعدل الى
التخفيف بقلب الواوين يائين لان اليائين اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل نحو صوم و
نوم والكثير الشايع الاعلال واليه يشير قول النظم وشاع نحو نيم في نوم ويجب التصحيح ان اعتلت اللام لئلا يتوالى
اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك كشوي وغوي باعجام اولهما وضمه وتشديد ثانيهما جمعي شاو
وغاو اسمي فاعل من شوى يشوي وغوى يغوي والافصح في الماضي فتح الواو لا كسرها وفي المضارع بالعكس والا
في الجمع شوي وغوي فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفها لالتقاء الساكنين فلو اعلت
العين بقلبها ياء لتوالى على الكلمة اعلالان وذلك مستنكر عندهم او فصلت اللام من العين بالف نحو صوام
ونوام لبعدها اي العين حينئذ اي حين اذ فصلت بالف من الطرف وشذ قوله وهو ابو النجم الكلابي الا طرقتنا
ميه ابنة منذر فما ارق النيام الا كلامها والقياس النوام بالتصحيح واليه اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذ وذه
نمى اي روى **فصل** في ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما ابدالها من الالف ففي مسئلة واحدة وهي
ان ينضم ما قبلها سواء كانت في فعل ام اسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول واصلهما قبل البناء
بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت اولهما فتعذر بقاء الالف بعد ضمه لان الالف لا يكون ما قبلها
الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة حركة ما قبلها وفي التنزيل ما ووري عنهما والثاني نحو ضويرب مصغر
ضارب ان لم تكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب وهو السن فانها ترجع الى اصلها وهو الياء
فتقول نييب واما ابدالها اي الواو من الياء ففي اربع مسائل احدها ان تكون الياء ساكنة مفردة عن
مثلها في غير جمع سواء كانت في اسم ام فعل فالاول نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمي فاعل من
اليقين واليسر ابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو يوقن ويوسر ويجب سلامتها من الابدال
ان تحركت لانها تحصنت بالحركة عن الابدال نحو هيام بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري هو اشد العطش
والهيام كالجنون من العشق والهيام داء يأخذ الابل فتهيم في الارض ولا ترعى او ادغمت الياء في مثلها كحيض
جمع حائض فلا تبدل الياء فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة

ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده
كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوا وهذا المثال خارج ايضا بقوله
في غير جمع لان حيض جمع والمثال الجيد ان يبنى من البيع مثل حُلّص فتقول بُيّاع ولا تعل لما ذكرنا وكانت الياء
المفردة في جمع ويجب في هذه المسألة قلب الضمة التي اتفقت قبل الياء المفردة في الجمع كسرة كثقل الضمة والياء والجمع
وذلك كهيم جمع اهيم وهيماء وبيض جمع ابيض وبيضاء في جمع افعل او فعلاء او غيرهما كعيط جمع عائط على حد
قولهم بازل وبزل والعائط بمهملتين الناقة التي لا تحمل ويجمع على عيط وعوط المسألة الثانية ان تقع الياء بعد
ضمة وهي لام الامر فعل كنهو الرجل وقضو بفتح اولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من عقله وقضائه بمعنى ما انهاه
اي ما اعقله والنهية العقل وما اقضاه اي احكمه والقضاء الحكم والاصل نهى وقضى من نهيت وقضيت فابدلت
الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة او لام اسم مختوم بتاء التأنيث بنيت الكلمة عليهما من اول الامر ولم يسبق لها
حذف كان يبنى من الرمي اسما مختوما بالتاء مثل مقدرة بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول
مرموة بالواو والاصل مرمية ابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة
فيجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو توانى توانية فان اصله قبل دخول التاء توانيا بالضم للنون لانه من
باب التفاعل فان توانى توانيا كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمته اي ضمة النون كسرة لتسلم الياء
من القلب واوا ثم طرأت التاء لافادة الوحدة بعد الاعلال وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة على ما
كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها وابدال الياء واوا لان ذلك يؤدي الى وقوع اسم معرب
في آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها او لام اسم مختوم بالالف والنون
الزائدتين كان يبنى من الرمي اسما على وزن سبعان بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم الموضع الذي
يقول فيه خلف بن الاحمر يكنى تميم بن ابي مقبل على الصحيح الا يا ديار الحي بالسبعان امل عليها بالبلى الملوان وهما
الليل والنهار فانك تقول رموان بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك
ان تقول اذا بنو من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزوان فيعطي ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخرا محضا
كرضي ومقتضى هذا ان يقال في مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز ان يقال في مثال عضد من الرمي
رمو لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم فكذا

ان يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قال الموضح في الحواشي المسألة الثالثة ان تكون الياء لاما لفعلى بفتح
الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين المعجمة بمعنى المثل يقال في ذلك شرواه اي مثله حكاه ابن جني في غريب
تصريف المازني وفتوى بالفاء والمثناة الفوقانية والاصل تقيا وشريا وفتيا لانها من تقيت وشريت وفتيت
ابدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل
قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعيا اسم المكان بعينه وريا اسم الرائحة وطغيا اسما
لولد البقرة الوحشية انتهى كلامهما في الترجيح المذكورين وفيه نظر فاما الاول وهو سعيا من السعي فعلى فيحتمل
انه منقول من الصفة كخزيا وصديا مؤنثي خزيان وصديان واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما اوله الفارسي
واما الثاني وهو ريا من الري فقال النحويون سيبويه وغيره ريا صفة غلبت عليها الاسمية وليس بشاذ
والاصل رائحة ريا ملو طيبا واما الثالث وهو طغيى من الطغيان فالاكثر فيه ضم التاء فلعلهم استصحبوا
التصحيح حين فتحوا للتخفيف كذا تعقبوه وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد ان مراده شذوذ الاستعمال
ثم رأيت بخطه حاشية هنا ابدال الواو من الياء لاما لفعلى لا يقاس عليه لانتفاء السلب بفتح الطاء على مثال
سكرى وقال ابو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قال ابن السيد المسألة الرابعة ان تكون الياء المضموم ما قبلها
عينا لفعلى بالضم في الفاء اسما كطوبى بمعنى طيب مصدر طاب يطيب او اسما للجنة بالجيم ومنه شجرة طوبى
او صفة جارية مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوفها وايلائها العوامل وهي فعلى افعل كالطوبى والكوسى
والخوري بالخاء المعجمة والراء المهملة مؤنثات لطيب واكيس واخير اسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة
والذي يدل على انها جارية مجرى الاسماء الجامدة ان افعل التفضيل جمع على افاعل فيقال في جمع الافضل
والاكبر الافاضل والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو اسم جامد للرعدة افاكل والاصل الطيبى والكيسى
والخيرى بضم اولها ابدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة محضة اي جارية
على موصوف وجب قلب ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من
ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى بالضاد والزاي المعجمتين اي جائرة بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه
يضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه فيه ومشية بكسر الميم حيكى بالحاء المهملة اي يتحرك فيها المنكبان
يقال الحاك في مشيه اذا حرك منكبيه والاصل ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء

القلب الفا فان كانت احديهما كذلك اي متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال صحت الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والهوى
والحوى بالحاء المهملة المفتوحة مصدر حوى اذا اسود والاصل حيي والهوي والحوو لانه من الحوة وهي
حمرة الشفتين فقلبت لام من الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالي اعلالين
اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى
لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصر على اعلال اللام لان محل
التغيير الطرف والعين محصنة بوقوعها حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق
صحح اول وربما عكسوا فاعلوا الاولى وصححوا الثانية واليه اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق نحو آية في اسهل الاقوال
الستة احدها ان اصلها ايية بفتح الياء الاولى كقصبة فالقياس في اعلالها اياة فتصح العين وتعل اللام لكن
عكسوا شذوذا فاعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل والثاني ان اصلها
ايية بسكون العين كحية فاعلت بقلب الياء الاولى الفا اكتفاء بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحركها
قال الفراء وعزي لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتزاء
بشطر العلة واذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياءان نحو طائي وسمع اللهم تقبل تابتي وصابتي ففيما
اجتمع فيه ياءان اولى لانه اثقل الثالث ان اصلها ايية كضاربة حذفت العين استثقالا لالتقاء الياءين
اولهما مكسورة ولذلك كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف بالة الاصل بالية قال الكسائي
ورد بانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة في قولهم آي الرابع ان اصلها ايية بضم الياء الاولى
كثيرة فقلبت العين الفا ورد بانه كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها ايية بكسر الياء الاولى
كنبقة فقلبت الياء الاولى الفا ورد بان ذلك ما كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيي وحي السادس
ان اصلها ايية كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس فصار اياة كحياة ثم قدمت الاولى
الى موطن العين فوزنها فلعة فان قلت قد ادعيت ان القول الاول اسهل الاقوال وانا اسهل منه وهو
قول بعضهم انها فعلة كنبقة فان الاعلال في الاول بقلبها الفا وهو على القياس لانها محركة وقبلها
مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها واما اذا قيل ان اصلها ايية بفتح الاولى وسكونها
او ايية على وزن فاعلة فانه يلزم على كل من هذه الثلثة محذور اما الاول على القول بان اصلها ايية بفتح

الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون الثاني وهو شاذ كما تقدم واما قول بان اصلها ايية بسكون الياء
الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الساكن وهو الياء الاولى بقلبها الفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين
تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما واما على القول بان اصلها ايية على وزن فاعلة فانه يلزم
حذف العين وهي الياء الاولى لغير موجب لحذفها والقول الاول وهو ان اصلها ايية كقصبة سالم من ذلك
قلت ويلزم على هذا القول الاول شيء آخر وهو تقديم الاعلال وهو قلب الياء الاولى الفا على الادغام وهو
ادغام الياء في الياء وذلك انه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب
الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما فقدم فيه الاعلال على الادغام والمعروف العكس وهو تقديم الادغام
على الاعلال بدليل ابدال الهمزة في ايمة ياء لا الفا فانا مثله وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل
الادغام لانه لما نقل لاجله حركة الميم الاولى الساكن قبلها اعني الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الميم
المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدل الهمزة الثانية الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها
ياء بعد النقل ولم يبدلوها الفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال
لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا الادغام على الاعلال من باب
اولى وفي شرح الشافية للجاربردي وانما لم يبحث الادغام في باب قوي مع ان اصله قوو لان الاعلال مقدم على
الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام بدليل
جواز التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي انتهى وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام
فلا يخ اما ان يكون في العين او في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب
الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يعتبر وذلك كما اغتفر في العين الشرط العاشر ان لا
تكون احدى الواو والياء عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء كالالف والنون والف التأنيث واليها
اشار الناظم بقوله وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما فلذلك صحتا اي الواو والياء في
نحو الجولان مصدر جال بالشيء اذا طاف به والهيمان مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق ونحوه
والصورى بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم واد قاله الصغاني وقال الرازي اسم ماء وخلا عنه
الصحاح والقاموس والحيدى بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة الابل للابل وحاد

على بدوّ ولهم في جمع ابيض بيض هذا كلام النحويين وقال الناظم في النظم وان تكن عينا الفعلى وصفا فذاك بالوجهين
عنهم يلفى وقال اليمنى في شرحه يجوز في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتقلب الياء واوا وان تبدل الضمة كسرة فتسلم
الياء فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى ترددا بين حمله على مذكره تارة وبين
رعاية الزنة اخرى انتهى وفيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من وجهين احدهما ان الناظم وابنه
اجازا في فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا باحدهما فقالوا انقلب ياء فعلى اسما واوا كطوبى وكوسى ولا
تقلب في الصفة ولكن تكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا
انثى الافعل في باب الاسماء فحكموا لها بحكم الاسماء في اقرار الضمة وقلب الياء واوا وذكرها الناظم في باب الصفات
واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجئ من هذا الا
مقلوبا الافعلى افعل **فصل** في ابدال الالف من اختيها الواو والياء في الاسماء والافعال وذلك الابدال
مشروط بعشرة شروط مذكورة في النظم الاول ان يتحركا اي الواو والياء واليه الاشارة بقوله بتحريك فلذلك
الشرط وهو التحريك صحتا في القول والبيع مصدري قال وباع لسكونهما والشرط الثاني ان تكون حركتهما
اصلية وهو المشار اليه بقوله اصل ولذلك الشرط وهو اصالة التحريك صحتا في جيل وتوم بفتح اولهما وثانيهما
حال كونهما مخففي جيأل بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها لام اسما للضبع وتوءم
بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد الذي ولد معه آخر في بطن واحد ويقال للجماعة توائم
ولم يعلا لعروض الحركة والشرط الثالث ان ينفتح ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صحتا في
العوض والحيل والسور لان الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا تجانسان الالف والشرط الرابع ان
تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل اي في كلمتيهما ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر
لان الفتحة في كلمة واحدة والواو والياء في كلمة اخرى والشرط الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين
وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي وان سكن كف
اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها ساكن غير الف او ياء التشديد فيها قد الف ولذلك صحت العين في
بيان وطويل وخورنق اسم قصر بالعراق بسكون ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في طويل والراء في خورنق
وصحت اللام في رميا وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في الاسماء لسكون الالف وعلوي وفتوي لسكون

يائي الف لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزى فيلتبس المثنى بالمفرد واما
نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه واما نحو علوي وفتوي فلا تبدل واوه الفا لانه يؤدي الى الثقل لان ياء النسب
يستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها الفا لكنها لا تزال في قلب
الى الالف وقلب الى الواو واعلت العين في قام وباع من الافعال وناب وباب من الاسماء لتحرك ما بعدها
واعلت اللام في غزا ودعا من الواوي ورمى وبنى من اليائي اذ ليس بعدها الف ولا ياء مشددة وكذلك تعل
اذا وليت غير الالف والياء المشددة من السواكن كما في يخشون ويمحون واصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا اي
الياء في يخشون والواو في يمحون الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا اي الالفان للساكنين وهما الالف
وواو الجماعة وما شك به من يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت لغة
الا ان يجزانا بالياء المفعول والشرط السادس ان لا يكون احدهما اي الواو والياء عينا لفعل بكسر العين الذي
الوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو اعور من الصفات المذمومة
واحترز بقوله الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل
نحو خائف والشرط السابع ان لا يكون احدى الواو والياء عينا لمصدر هذا الفعل الذي الوصف منه على افعل
كالهيف بفتحتين وهو ضمور البطن ورقة الخصر والعور بفتحتين وهو فقد احدى العينين والى هذين
الشرطين اشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاغيد واحولا وانما لزم تصحيح الفعل المذكور
حملا على افعل الذي في معناه في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو اعور واحول وحمل المصدر على فعله
والشرط الثامن ان لا تكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل اي التشارك في الفاعلية والمفعولية
نحو اجتوروا بالجيم من المجاورة واشتوروا بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة الياء في حكم السكون فانه
في معنى تجاوروا وتشاوروا فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار
بمعنى خار فاما الياء فلا يشترط فيها ذلك وهو الدلالة على التفاعل فتعل لقربها من الالف في المخرج
ولهذا اعلت في استافوا مع ان معناه تسايفوا اي تضاربوا بالسيوف لان الياء اشبه بالالف من الواو
فكانت احق بالاعلال منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان يبن تفاعل من افتعل والعين واو
سلمت ولم تعل والشرط التاسع ان لا يكون احدهما اي الواو والياء متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال وهو

حيدى اي يحيد عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث يبعد شبهه بما هو
الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران هذا قول
سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما كان مختوما بالالف والنون الاعلال وان ماهان وداران لا
شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل
لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويقويه قولهم في زعفران زعيفران فبقيا في التصغير ولم يحذفا وقيل لما
صح النزوان والغليان وحروف العلة لام واللام محل التغيير صح العين في بعض المواضع كالجولان اذ
العين اولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح ما فيه الف التانيث المقصورة كصورى شاذ
لا يقاس عليه لان هذه الالف في آخر الاسم لفظا كالف الملحق بفعل دال على التشبيه نحو فعلا فلم تخرجه
هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه واتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان الف التانيث
مختصة بالاسم فهي كالالف والنون في الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول والبيع اسما
على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لان تصحيح نحو صورى
عنده قياس **فصل** في ابدال التاء المثناة فوق من الواو والياء المثناة تحت اذا كانت الواو والياء فاء
للافتعال غير مبدلتين من همزة ابدلت تاء للافتعال تاء مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت الياء المنقلبة
في تاء الافتعال وفي ما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالفعل الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل
واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة نحو اتصل واتعد
اي قبل الوصل والوعد فاؤهما واو لانهما من الوصل والوعد واصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة
فوقانية وادغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم يقلب الواو ياء مثناة تحتانية على
ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء ولم تقلب لزم قلبها ياء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء بابدال واحد
كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء تحتانية لا يجوز قلب الياء التحتانية فوقانية
لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة انتهى واجيب بانه يجوز ههنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة
عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو واتسر اصله ايتسر فاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياؤه تاء وادغمت
في تاء الافتعال اهتماما بالادغام لانه تصيير الحرفين كحرف واحد قال الاعشى ميمون بن قيس يهدد علقمة

بن علاثة فان تتعدني اتعدك بمثلها وسوف ازيد الباقيات القوارضا اصله تتوعدني واوعدك فقلبت
واو تعدك من الوعد ابدلت الواو تاء وادغمت التاء في التاء والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية وقال طرفة
بن العبد فان القوافي يتلجن موالجا تضايق عنها ان تولجها الابر اصله يتلجن من الولوج
الدخول ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها تدخلها والابر جمع ابرة
الخياط والى ذلك اشار الناظم بقوله ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا
من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد ياتسر موتعد موتسر ايتعادا ايتسارا
وقيدنا الياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا من نحو اوتمن ايتمانا وايتزر وهو المراد بقوله
وتقول في افتعل من الازار ايتزر بابدال الهمزة ياء تحتانية ولا يجوز ابدال هذه الياء التحتانية تاء فوقانية وادغامها
في التاء لان هذه الياء التحتانية بدل من همزة وليست ياء اصلية وقول من قال اتزر من ايتزر خطا قال التفتازاني
وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل بتشديد التاء الفوقانية واليه اشار الناظم بقوله وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا
وجعله في التسهيل قليلا لا شاذا وقد تبدل وهي بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو
قول بعضهم اتمن وفي الياء قول بعضهم اتزر انتهى وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من
الاخذ لوجب ان يقال ايتخذ بغير ادغام قال التفتازاني وانما التاء اصل وهو من تخذ بمعنى اخذ كاتبع من تبع
قال الفارسي وذهب بعضهم الى ان اتخذ مما ابدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهي وخذ بالواو فالتاء ليست
باصل وعلى هذا يقال اتخذ كاتعد وحكي عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك
الفاظا وهي اتزر واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا
فليتزر به كذا في جميع روايات الموطأ وقد تقدم **فصل** في ابدال الطاء تبدل وجوبا من تاء الافتعال
الذي فاؤه صاد او ضاد او طاء او ظاء وتسمى هذه الاحرف الاربعة احرف الاطباق لانطباق اللسان معها
على الحنك الاعلى فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى وعدل عن قول غيره ولم يقل
الحروف المطبقة لان هذه التسمية متجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده
وانما ابدلت تاء الافتعال اثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج
وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من

مخرج المطبق ولخيرت الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله طاء تا افتعال رد اثر مطبق فقول
فى افتعل من صبر اصطبر واصله اصتبر قلبت التاء طاء ولا تدغم الصاد فى الطاء لان لاء الصفيرى وهو الصاد لا تدغم
الا فى صفيرى مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادى واذا ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيبقى اصطبر والادغام
بقلب الثانى الى الاول فيقى اصبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم قرا ان يصلحا يريد ان يصطلحا
انتهى ومن ضرب اضطرب والاصل اضترب ابدلت التاء طاء ولا تدغم الضاد فى الطاء لان الضاد المعجمة حرف مستطيل
فادغامه فى غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اضلع والضرب بقلب الثانى الى الاول ثم الادغام قال التفتازانى
وهذا عكس الادغام فعل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد ومن طهر بالطاء المهملة اطهر والاصل المتهر
ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين وهما الطاء ان فى كلمة واحدة اولهما ساكن ولا مانع من الادغام
ومن ظلم بالمعجمة اظطلم بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم ابدلت التاء طاء ثم لك ثلثة اوجه الاظهار على الاصل والادغام
مع ابدال الاول وهو الظاء المعجمة طاء مهملة من جنس الثانى على القياس ومع عكسه وهو ابدال الثانى وهو
الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلثة اوجه وقد روى بهن قول زهير
بن ابى سلمى يمدح هرم بن سنان المزنى هو الجواد الذى يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظلم روى فيطلم
بتشديد المهملة فيظلم بتشديد المعجمة فيظطلم بالاظهار وروى فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قاله
الحلى والمعنى ان هرما هو الجواد الذى يعطيك عطاه عفوا بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا او وقات
بالبناء للمجهول اى يطلب منه فى غير موضع الطلب فيظلم فيحتمل ذلك عن سائله ولا يرد من استجداه فى الا
الوقت الذى مثله يطلب فيها وفى الاوقات التى مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردى **فصل** فى ابدال الدال المهملة من تاء
الافتعال الذى فاؤه دال او ذال او زاء لاستثقال مجئ التاء بعدها تقول فى افتعل من دان يدين دينا ادان
ثم تدغم الدال فى الدال لما ذكرنا فى اطهر من ان اجتماع مثلين فى كلمة واولهما ساكن يوجب الادغام ومن زجر
اى منع ازدجر والاصل ازتجر قلبت التاء دالا ولا تدغم الزاء فى الدال لما ذكرنا فى اصطبر من ان حرف الصفير
لا يدغم الا فى مثله والادغام بقلب الدال زاء نحو ازجر ضعيف ومن ذكر بالمعجمة اذكر تبدل المعجمة مهملة و
تدغم على القياس وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة وقد
قرى شاذا فهل من مذكر بالمعجمة والحاصل ثلثة اوجه اذكر بلا ادغام واذكر بالذال المعجمة تقلب المهملة اليها

واذكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها **فصل** فى ابدال الميم ابدلت وجوبا من الواو فى فم اصله فوه بدليل تكسيره
على افواه والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فحذفوا الهاء لخفائها تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو لكونهما من مخرجهما
فان اضيف الى ظاهر او مضمر رجع به الى الاصل وهو الواو فقيل فو زيد وفوك لان الاضافة ترد الاشياء الى
اصولها وربما بقى الابدال مع الاضافة الى المظهر والمضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم عند الله من ريح المسك
وقول روبة يصبح ظمآن وفى البحر فمه وزعم الفارسى ان الميم لا تثبت الا فى الشعر ويرده الحديث المتقدم وابدلت
الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء الموحدة سواء كانتا فى كلمة او كلمتين فالاول نحو انبعث
اشقاها والثانى نحو من بعثنا من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل باء اقلب ميما النون اذا كان مسكنا
وانما ابدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة
لين النون وغنتها لشدة الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء وكالنون
فى الغنة وابدلت الميم من النون شذوذا فى قوله وهو رؤبة يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام
اراد يا هالة فرخم بحذف التاء لانه علم امراة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة وهى تكرير التاء والبنان
الاصابع واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم تتقيد بما بعده موحدة وجاء عكس ذلك
وهو ابدال النون من الميم فى قولهم فى صفة الشعر اسود قاتن بالقاف والتاء الفوقانية واصله قاتم ابدلت
الميم نونا هذا آخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلثة احرف وهى الالف والواو والياء والياء
تبدل من ثلثة احرف وهى الهمزة والالف والواو والواو تبدل من ثلثة احرف وهى الهمزة والالف والياء
والالف تبدل من ثلثة احرف وهى الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء
تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف
من غير ما ذكر والله اعلم بالصواب **باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله**
وذلك النقل يقع فى اربع مسائل احدها ان يكون الحرف المعتل عينا للفعل ويجب بعد النقل فى المسائل الاربع
ان يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة منه بان كان واوا والحركة المنقولة ضمة او ياء والحركة المنقولة
كسرة نحو يقول ويبيع اصلهما يقول بسكون القاف وضم الواو مثل يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر الياء
مثل يضرب استثقلت الضمة على الواو فى الاول والكسرة على الياء فى الثانى فنقلت الضمة من الواو والكسرة

من الياء فى الثانى فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف فى الاول والباء
الموحدة فى الثانى وبقيت الياء والواو على حالهما لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء
تجانس الكسرة ويجب ان تقلبه اى الحرف المعتل حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها اى الحركة المنقولة من المعتل
نحو يخاف مضارع خاف ويخيف مضارع اخاف اصلهما يخوف بسكون وفتح الواو كيذهب بفتح الهاء ويخوف بسكون
الخاء وكسر الواو كيكرم نقلت حركة الواو وهى الفتحة فى الاول والكسرة فى الثانى الى الساكن الصحيح قبلهما وهو
الخاء فانقلبت الواو فى الاول الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وانقلبت فى الثانى ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها الآن والواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لساكن صح انقل التحريك من
ذى لين آت عين فعل ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع وطاوع وعوق وبين بتشديد الواو
والياء اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو هو الالف لا تقبل الحركة واما نحو عوق وبين فلان
نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقى ساكنان فان
حذف الاول عوف وبين وان حذف الثانى قلت عاف وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدى الى
الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الساكن صح اوكان فعل تعجب نحو ما ابينه وابين به فى الياء وما
اقومه واقوم به فى الواوى لانهم حملوه فى التصحيح على نظيره من الاسماء فى الوزن والدلالة على المزية وهو اسم
التفضيل ابين من غيره واقوم منه او كان مضعفا نحو ابيض واسود بتشديد الضاد والدال فلا يعل
لئلا يلتبس بمثال لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى الياء قبلها لانقلبت الفا فيصير اباض ثم تحذف
الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة
وهى نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود بساد من السد او كان معتل اللام نحو اهوى واحيى فلا يعل
لئلا يؤدى الى اعلالين اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلثة اشار الناظم بقوله ما لم يكن فعل
تعجب ولا كابيض او اهوى بلام علله المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع فى وزنه دون زيادته او
فى زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه فى الوزن دون الزيادة كمقام فانه مشبه ليعلم فى الوزن دون
الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الميم وسكون القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن
الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا الواو الفا لتحركها الاصلى وانفتاح ما قبلها الآن والثانى وهو المشبه فى الزيادة

دون الوزن كان يبنى من البيع او من القول اسما على مثال تحلئ بكسر التاء الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام
وبعدها همزة بعد اللام القشر الذى على وجه الاديم مما يلى منبت الشعر فانك تقول بعد اللام اعلال تبيع بكسر التاءين
متواليين بعدها ياء تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الياء
الى الباء الموحدة وتقيل كذلك بكسرتين متواليتين بعدها ياء تحتانية ساكنة وهذه الياء ساكنة منقلبة عن
الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو ياء لسكونها
بعد الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل
فى زيادته دون وزنه لان فى اولهما التاء ولان فعلا لا يكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسماء فان
اشبهه فى الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح ليمتاز عن الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا
نحو ابيض واسود وصفين فانهما اشبها اكرم فى الوزن وزيادة الهمزة فلو اعل لقيل فيهما اباض واساد فيلتبس
بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما اشبه الفعل فى الوزن والزيادة معا ومع
ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله واما يزيد علما فنقول من الفعلية الى العلمية بعد ان اعل
اوكان فعلا مضارعا لانه اعل بعد العلمية ومن ذلك ابان عند من لم يصرفه فان وزن افعل فى حالة
الفعلية ثم سمى به واما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب والثانى وهو المباين فى الوزن
والزيادة معا نحو مخيط بكسر الميم فانه مباين للفعل فى كسر اوله وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر ولا
التفات لمن يكسر حرف المضارعة لقلته وقال الناظم فى شرح الكافيه وابنه فى شرح الخلاصة النظم واللفظ
له وكان حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته وهى الميم خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم اى بكسر حرف المضارعة
فى لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى انتهى اما شبهه به لفظا فظاهر واما شبهه به معنى فلان
كلا منهما يكون آلة وصيغة مقصود ابه المبالغة كمعطر للكثير العطر فسوى بينهما فى التصحيح وتدقيق من حيث
البحث انه لو صح ما قالا اى الناظم وابنه للزم ان لا يعل مثال تحلئ لانه يكون مشبها التعجب فى وزنه بكسر حرف
المضارعة فى اللغة المذكورة وفى زيادته وهى التاء واللازم باطل فالملزوم مثله ثم تقى على سبيل التنزل
وارخاء العنان لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكرا اى الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو
مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب الجميع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة فقط دون غيرهم

والجواب ان ماذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط مرادهما انه منقوص كما جنح اليه الخليل قال ق
سالته يعني الخليل عن مفعل لاي شي اتم ولم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال لانهما في الصفة سواء
وقد يعتوران الشي الواحد نحو منسج ومنساج ومنتح ومفتاح ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما اتمت لما زعم
الخليل من انها منقوصة من مفعال ابدا انتهى وهذه العلة مطردة في الخيط والجميع ولا ينتقض بمثال نحو لانه ليس مبنيا
على فعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه قلنا انه يتبع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وشل
فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ومفعل صحح كالمفعال المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال
بكسر الهمزة او استفعال نحو اقوام واستقوام فانه يحمل على فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب
الفا لتجانس الفتحة فيلتقي الفان ويجب بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين واختلف النحويون في
المحذوفة والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه
واختاره الناظم وذهب الاخفش والفرا الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يؤتى
بالتاء الدالة على التانيث عوضا من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى او الثانية ولكن المعهود في التاء
انما تعوض من الاصول وهذا يقوي ما اختاره الاخفش فيقي اقامة واستقامة وقد تحذف التاء التي جعلت
عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اراء واجابه اجابا حكاها الاخفش ويكثر ذلك
مع الاضافة نحو اقام الصلوة والاصل واقامة الصلوة فحذفت التاء لسد الاضافة مسدها ولك الكلام واتياء
الزكوة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والف الافعال والاستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض
وحذفها بالنقل ربما عرض المسئلة الرابعة صيغة مفعول تعل بالنقل والحذف ويجب بعد النقل في ذوات
الواو حذف احدى الواوين لالتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه انها الثانية لما ذكرنا من انها زائدة و
قريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا يعرض لها الحذف في غير هذا
الموضع فحذفها اولى ويجب ايضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فيلتبس ذوات
الياء بذوات الواو مثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول ومصووغ بواوين الاولى عين الكلمة والثانية
واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه
وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر اثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال

٤٠٥ الياي بياء النسبة مبيع ومدين اصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت
واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة
كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند
الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم انها
علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا بنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي
الميم بدليل ذلك كونها علامة المفعول في الزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الزايد والاصلي فالمحذوف
هو الاصلي كالياء من غاز دون التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع
وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل هو حرف
علة وبنو تميم تصحح اليائي دون الواوي لان الياء اخف عليهم من الواو فيقول مبيوع ومخيوط كما يقولون
مضروب وذلك مطرد عندهم قال شاعرهم يصف الخمرة وكانها تفاحة مطيوبة وكان القياس الاصل
ان يقول مطيبة كبيعة ولكنه اتى به على الاصل قال العباس بن مرداس قد كان قومك يحسبونك سيدا
واخال انك سيد معيون وكان الاصل ان يقول معين وهو من عنت الرجل يعني اصبته بالعين فانا
عاين وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو اسد تفتحها على القياس بمعنى اظن
وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو وسمع ثوب مصوون من صان يصون ومسك مدووف
اي مبلول وفرس مقوود من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما
لافعال من الحذف ومن نقل فمفعول به ايضا قمن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء
اشتهر والله اعلم باب الحذف وفيه ثلاث مسايل الحذف بالحرف الزايد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن
افعل فان الهمزة تحذف في امثلة مضارعه ومثالي وصفه اعني وصفي الفاعل والمفعول لان حروف
المضارع هي حروف الماضي بزيادة احرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو اءكرم ثم حملوا
بقية اخواته ووصفي الفاعل والمفعول عليه تقول اكرم وتكرم ونكرم ويكرم ومكرم بكسر الراء ومكرم
بفتحها واصلها اءكرم وتؤكرم ونؤكرم ويؤكرم ومؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة في الجميع والى ذلك اشار الناظم
بقوله وحذف همز افعل استمر في مضارع وبنيتي متصف وشذ قوله وهو ابو حيان الفقعسي فانه اهل

لان يؤكرما فاثبت الهمزة واستعمل الاصل المرفوض المسئلة الثانية تتعلق بفاء الفعل وهي التي اشار اليها بقوله فا
امر او مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوي الفاء مفتوح العين
في الماضي مكسورها في المضارع فان فاءه تحذف في امثلة المضارع الاربعة وفي المضارع الامر وفي المصدر المبني
على فعلة بكسر الفاء وسكون العين ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف تقول في المضارع الغايب
يعد والاصل يوعد حذفت فاؤه وهي الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وحمل
على ذي الياء اخواته وهي تعد ونعد واعد وامره ومصدره الجاري على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول
يا زيد عد عدة والاصل عدة وعدة بكسر الواو وسكون العين كالمصرح به فحذفت فاؤه وحركت عينه بحركة
فائه وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوض من الفاء تاء التانيث ولذلك لا يكادان يجتمعان
ويحذف الواو من المضارع ثلثة شروط احدها ان تكون الياء مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع اوعد
ثانيها ان تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة او مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم
في لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول في لغة من وجهين ضم الياء وفتح العين وشذ يسع من وجهين
كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطا ويضع ويقع ويدع لان الاصل
بكسر العين في المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها ان يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم يحذف الواو
كموعد مثال يقطين من وعد ويحذف الواو من فعلة بكسر الفاء شرطان احدهما ان يكون مصدرا كعدة فلو
كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة للارض الوحشة والثاني ان لا تكون لبيان
الهيئة نحو الوعدة والوقعة المقصود بهما الهيئة فلا تحذف واوها للالتباس واما الوجهة فاسم للمكان
المتوجه اليه فهو بمعنى الجهة لا اسم مصدر للتوجه قاله المازني والمبرد والفارسي فعلى هذا الاشذوذ
في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب الى
المازني ايضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ فالمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير
جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه الواو اذ لا موجب لحذفها منه لا حمله على
مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذف زوايده
وقيل وجهة ورجح الشلوبين القول بانه مصدر فقال لان وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن ان يقال

٤٠٦ في جهة انها اسم المكان اذ لا يبقى للحذف وجه وفيهم من تخصص هذا الحذف بما فاؤه واو ان ما فاؤه ياء لا ح
لم وهذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع يئس اصله ييئس فحذفت الياء ويسر مضارع يسر
واصله ييسر وقد تترك تاء المصدر اذا اضيف شذوذا كقوله وهو ابو امية الفضل بن عباس بن عتبه
ابن ابي لهب ان الخليط اجدوا البين فانجردوا واخلفوك عد الامر الذي وعدوا قال الفرا اراد عدة
الامر فحذف تاء التانيث عند الاضافة شذوذا وخرجه غيره على انه عدى جمع عدوة والعدوة
الناحية كانه اراد نواحي الامر المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل وهي التي اشار اليها بقوله الناظم ظلت وظلت
في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه
من جنس واحد فانه يستعمل في حال اسناده الى الضمير المتحرك على ثلثة اوجه تاما ومحذوف العين بعد
نقل حركتها الى الفاء ومع ترك النقل ونحو ظل تقول اذا اسندته الى ضمير رفع متحرك ظللت بالاتمام
وعدم الادغام لالتقاء الساكنين وظلت بكسر الفاء وظلت بفتحها وحذف اللام الاولى منهما لتعذر الادغام
مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها
تدغم وقيل المحذوف الثانية لان الثقل انما يحصل عندها واما فتح الفاء فلانه لما حذفت اللام مع حركتها
بقيت الفاء مفتوحة واما الكسر فلانه لما نقل حركة اللام الى الظاء بعد اسكانها وحذفت اللام بقيت الفاء
مكسورة وكذلك تقول في ظللنا وظلنا وظللت وظلت وظللتما وظلتما وظللتم وظلتم وظللن وظلن ملاحرفي ويوتى ظلت اصل بكسر الظاء ظلولا
اذا عملته بالنهار دون الليل وذكر ابو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي
العكس فان الفتح جاء في القران والقران نزل بلغة اهل الحجاز قال الله تعالى فظلتم تفكهون وظاهر كلام
الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه
بشذوذه وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث
من الزايد على الثلاثة وهو احست في احسست وممن ذهب الى عدم الاطراد ابن عصفور وحكى في التسهيل
انه لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت واطلاق التسهيل شامل
المفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده وان كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا او امرا او اتصلا
بنون نسوة جاز الوجهان الاولان الاتمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفاء نحو يقررن بالاتمام

والتاك ويقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وبحو اقررن بالادغام والفك ويقرن بحذف عينه ونقل
حركتها الى الفاء وهو القاف ولا يجوز في نحو ظلّ ان ضللت بفتح العين من الضلال بنقض الاهتداء وفي
نحو فظللن رواكد بفتح اللام وكسرها من ظلّ يظلّ مثل ضلّ يضلّ قال ابن الانبارى الّا الادغام لان العين
مفتوحة وقرا نافع وعاصم وقرن بالفتح في القاف امر من قررت بكسر الماضي وفتح المضارع فلما امرت منه
اجتمع مثلان اولهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه ما فعل باحسست وهو قليل لانه تخفيف المفتوح ولان
المشهور قررت في المكان بالفتح اقرّ بالكسر واما عكسه وهو قررت بالكسر اقرّ بالفتح فهي قررت عينا بالكسر اقرّ
بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقار والى ان قرن الكسر امر من الوقار يقال وقر
يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن واجاز الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور ها
فاجاز في اغضضن ان يقال غضن واحتج بان فك المضموم اثقل من فك المكسور وان كان المفتوح قد
قرئ منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم اره منقولا والله
اعلم باب الادغام اللايق بالتصريف وهو ادغام المثلين ويحرف الادغام بتشديد الدال وهي عبارة
سيبويه واصحابه والادغام عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفع اللسان ووضعه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال احدهما في الاخر فيجب ادغام اول المثلين الساكن اولهما المتحرك ثانيهما
بثلاثة شروط احدها ان لا يكون اول المثلين هاء سكت فان كان هاء سكت فانه لا يدغم لان الوقف
على الهاء منوي الثبوت وقد روى عن ورش ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني ان لا
يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرا احد فان الادغام في ذلك ردى فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب
الادغام نحو سأّل والثالث ان لا يكون مدة في آخر او مبدلة من غيرها دون لزوم فان كانت مدة في الآخر
لم يدغم نحو يعطي ياسر ويدعو واقد لئلا يذهب المد بالادغام فان كان في آخر وجب الادغام نحو مغزو واصله
مغزوو وطى ووزن مفعول واغتفر ذهاب المد في هذا لقوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غيرها
دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو ائاثا ورئيا في وقف حمزة ويمتنع ان البس نحو قوول بالبناء
للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقوّل وان كانت المدة مبدلة من غيرها لا لازما وجب الادغام نحو اوّب اصله
اءوب بهمزتين مضمومة فساكنة ابدلت الثانية واوا وادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك اول

المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه ويجب ادغام اول المثلين
المتحركين باحد عشر شرطا احدها ان يكونا في كلمة واحدة اسما كانت او فعلا فالاول كضب وطب وحب والثاني
كشد ومد وحب اصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم فسكن اول المثلين وادغم في الثاني فان كانا
اى المثلان المتحركان في كلمتين بان كان اولهما في آخر كلمة وثانيهما في اول كلمة اخرى مثل جعل لك كان الادغام
جائزا لا واجبا بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرا آية فان الادغام في الهمزتين ردى والثاني ان لا يكون
اولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن ابي عمرو الادغام
في ذلك وتاولوه على اخفاء الحركة واجاز الفراء ادغامه الشرط الثاني من الاحد عشر ان لا يتصدر اولهما اى المثلين
كما في ددن بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا ادغام لان الادغام يستدعى
سكون اول المثلين والابتداء بالساكن متعذر الشرط الثالث ان لا يتصل اولهما بمدغم كجسس بضم الجيم وفتح
السين المهملة جمع جاس فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام اولهما في الثاني لان قبلهما مثل آخر مدغما في اول
المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط الرابع ان لا يكونا في وزن ملحق سواء
كان الملحق احد المثلين كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع ومهدد علما للامراة او غيرهما اى المثلين كهيلل اذا قال
لا اله الا الله او كلاهما اى احدى المثلين وغيره نحو اقعنسس اى تاخر ورجع والملحق فيه احد المثلين وهو
السين الثانية على المختار وغير احد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه ان يقول اوكليهما بالياء عطفا
على خبر كان وهو احد المثلين ولكنه لم يغير الالف اما على لغة كنانة لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا او على
ان احد المثلين اسم كان مؤخر والملحق خبرها مقدما فالملحق اى قردد او مهدد او هيلل واقعنسس ملحقة
بعينه اما قردد ومهدد فان احد الداليهما مزيدة للالحاق بجعفر واما هيلل فان الياء مزيدة فيه للالحاق بنحو
دحرج وهي غير احد المثلين واما اقعنسس فان احد السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للالحاق بنحو احرنجم
ولا يجوز ادغام احد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات لانه يؤدى الى ذهاب مثال الملحق به الشرط الخامس
والسابع والثامن ان لا يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل بالطاء المهملة وهو الشاخص من آثار الديار
ومدد بالمهملة وهو كل شيء زاد في شيء او على فعل بضمتين كذلل بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة وجدد
بالجيم جمع جديد او على فعل بكسر اوله وفتح ثانيه كلمم جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاور شحمة

الاذن وكلل جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهو الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى في
عرفنا الناموسية او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كدرر جمع درة وهي اللؤلؤة وجدد بالجيم جمع جدة بضم الجيم
وتشديد اللام وهي الطريقة في الجبل وفي هذه الانواع السبعة الاخيرة وهي الملحق بالثلاثة وهذه الاربعة المذكورة
في الخامس والثامن وما بينهما يمتنع فيها اما الثلاثة الاول فلما تقدم من ان الادغام يفوت المقابلة في الالحاق
واما النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم فيه اعلى فرعية الادغام في الاسماء واما الثلثة
الباقية فلانها خالفة الافعال في الوزن والادغام فرع الاظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازن
من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدره لا يجامعه فانه يمتنع ادغامه نحو ختناء
لعظم خلف الاذن فانه موازن بصدره لفعل بضم اوله وفتح ثانيه نحو ضعف قال الزبيدي وفي الصحاح ما يعالجه
فانه قال الختناء اصله الختشاء على فعلاء فادغم ونحو ردان من الرد فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو
ذلك ونحو خيبة جمع خب فانه موازن بصدره لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الدجان بفتحتين
مصدر درج بمعنى دب فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل والشروط الثلاثة الباقية من الاحد
عشر ان لا يكون حركة ثانيهما عارضة نحو اخصص ابى واكفف الشر اصلهما اخصص واكفف بسكون الآخر ثم
نقلت حركة الهمزة من ابى وهي الفتحة الى الصاد من اخصص وحركة الفاء من اكفف بالكسر لالتقاء الساكنين
فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها وان لا يكون المثلان يائين تحتانيتين لازما تحرك ثانيهما نحو حيي وعيي
ولا تائين فوقيتين في افتعل كاستتر واقتتل من الستر والقتل وفي هذه الصور الثلث يجوز
الادغام والفك قال الله تعالى ويحيى من حيّ عن بينة بالفك ويقرا ايضا من حي بالادغام فمن ادغم نظر
الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لكونه
مختصا بالماضي دون المضارع والامر العارض لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك اكثر في كلامهم فلو كانت
حركة ثاني اليائين غير لازمة نحو لن يحيى ورايت محييا لم يجز الادغام خلافا للفراء وتقول استتر واقتتل
بالفك فاذا اردت الادغام نقلت حركة الياء الاولى الى الفاء وهي السين او القاف واسقطت الهمزة اى
همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم ادغمت التاء في التاء فتقول في الماضي ستر وقتل بفتح
اولهما وتشديد ثانيهما وتقول في المضارع يستر ويقتل بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره وتقول

في المصدر ستارا او قتالا بكسر اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليبين بهما بين ما اصله
التشديد وما عرض فيه وذلك ان نحو ستر يحتمل ان يكون على اصله ويحتمل ان يكون اصله استتر ولا يفرق
بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر الذي وزنه فعل يستر بضم اوله لان ماضيه على اربعة
احرف وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيل وفي المضارع الذي اصله استتر يستر بفتح اوله لان ماضيه
على خمسة احرف واصله يستتر فنقل وادغم وفي مصدره ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت
الحركة وطرحت الهمزة ويجوز الوجهان الادغام والفك ايضا في ثلث احدها اولى التائين الفوقانيتين
الزائدتين في اول المضارع نحو تتجلى وتتذكر لمضارع تجلى وتذكر وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعا به
في شرح الخلاصة انك اذا ادغمت التاء الاولى في الثانية اجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتاء
الساكنة للادغام فقلت في تتجلى اتجلى انتهى وفيه نظر فانه لم ينقل الا عن احد من الفصحاء فيما نظم ادخال همزة
وصل في اول الفعل المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء قال الحوفى فان وقعت ابتداء
بالاظهار ولا يجوز ادخال الف الوصل عليه لان الف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض
كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام تاء المضارعة في تاء اخرى بعد مدة او حركة نحو ولا تيمموا
وتكاد تميز انتهى وبذلك قرا البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون والاصل تتيمموا
وتتبرجن وتتمنون بتائين ادغمت اولاهما في اخراهما فان اردت التخفيف في الابتداء حذفت احدى
التائين وهي الثانية وفاقا لسيبويه والبصريين لان الاستثقال بها حصل لا بالاولى لدلالتها على المضارعة
خلافا لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تتفعل لمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها
يخل بهذا المعنى وذلك جائز في الوصل ايضا قال الله تعالى نارا تلظى الاصل تتلظى فحذفت احدى التائين
ولو كان ماضيا لفك تتلظى لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا ولقد كنتم تمنون الاصل
تتمنون وقد يجي هذا الحذف في النون الثانية بعد نون المضارعة ومنه على القول الاظهر قراءة ابن عامر
وعاصم وكذلك ننجي المؤمنين بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء اصله ننجي بفتح النون الثانية
وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجّى فحذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع تبات وتعث
وتزلت ونحوهن اذا ابتدات بالنون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة

نحو لانسب للالتكثر وقيل الاصل نجى بسكونها اى النون الثانية فادغمت فى الجيم كالجاصة والجانة بتشديد الجيم فيهما والاصل الاجاصة والاجانة فادغمت فى الجيم والاجاصة واحدة الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهى بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الصحاح تصريته مثل وجهه منها ويقال انجانة كما يقال انجاصة وهى لغة عامية فيهما انكرها الاكثرون قال الرافعى الشديد وادغام النون فى الجيم لا يكاد يعرف لان النون عند الميم تخفى ولا تدغم وقيل هو فعل ماض من نجى نحو نجّى بتشديد الياء وهى الجيم ثم ضعفت عينه وبنى للمفعول واسند لضمير المصدر والتقدير نجى نجاء الجائية ضعيف من جهات احدها انه لو كان كذا لفتحت الياء لانه فعل ماض مبنى للمجهول نحو رضى الامر الثانية انه اسند الى ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة انه اسند الى غير المفعول به مع وجوده قال الرضى فى المغنى توجيهات عند اولاها بان تسكن الياء المفتوحة لغة وبتقرأ الاعمش فسى ولم يجد وقرأ الحسن وما بقى من الربا بسكون الياء فيهما وصلا والاولى عن الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر الثالثة بقراءة ابى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فالنائب عن الفاعل مع وجوده المسئلة الثانية والثالثة من المسائل الثلث التى يجوز فيها الادغام والفك ان يكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام قال الله تعالى من يرتدد منكم عن دينه يقرأ بالفك وهو لغة اهل الحجاز وبالادغام وهو لغة تميم اعتدادا بتحريك الساكن وفى بعض الاحوال لم يرتدد القوم اردد القوم واهل الحجاز لا يعتدون بذلك وقال الله تعالى واغضض من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بالادغام واذا ادغم فى الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائى انه سمع من عبد القيس ارد واغض وافر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك احد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردى او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفك مبنى على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض واذا اتصل بالمدغم هاء غايب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغايبة نحو ردها ولم يردها قالوا لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليت الالف نحو ردا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك فى مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلثة قبل هاء الغايب وغلطوه فى تجويزه الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بنى عقيل مده وعضه بالكسر والتزم

اكثرهم

اكثرهم الكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين فى الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت واما الضم فقال فى التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جنى الضم ايضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء الغايبة او هاء الغايب او الساكن ففيه ثلث لغات الفتح مطلقا نحو رد وعض وفر وهى لبنى اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وعض وفر وهى لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء نحو رد وعض وفر وهذا كثير فى كلامهم والتزموا الادغام فى هلم لثقلها بالتركيب وفى كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من هاء التنبيه ومن لم التى هى فعل امر من قولهم لم الله شعثه اى جمعه وكانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الفها تخفيفا ونظرا الى ان اصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الفراء مركبة من هل التى للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج فى البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه ومن قرأى ومن لاجل ثقلها بالتركيب التزموا فى آخرها الفتح للتخفيف ولم يجيزوا فيه اى فى آخرها ما اجازوه نحو رد وشذ من الضم الاتباع ومن الكسر على اصل التقاء الساكنين لعدم التركيب وحكى الجرمى فى هلم الفتح والكسر عن بعض بنى تميم واذا اتصل بها هاء غايب نحو هلمه لم تضم بل تفتح وتختلف فيها العرب على لغتين احدهما ان تلزم طريقة واحدة ولا تختلف لفظها بحسب من هى مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهى لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى قل هلم شهداءكم وهلم الينا وهى عندهم اسم فعل بمعنى احضر فى المتعدى وبمعنى ائت فى اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضماير البارزة بحسب من هى مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلمى وهلممن بالفك وهى لغة بنى تميم وهى عندهم فعل امر وذهب بعض النحويين الى ان هلم فى لغة بنى تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد فى جواز الضم والكسر والاظهار واجيب بانه التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجائزين فى كلام العرب كثير ووجب الفك فى افعل بكسر العين فى التعجب باجماع العرب محافظة على الصيغة سواء كانت بالباء ام لا فالاول نحو اشدد ببياض وجه المتقين والثانى نحو احبب الى

الله المحببين بالفك اجبارا والجمهور والاصل احبب حبيب الى الله فاذا اسكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز وجب فك الادغام غير بكر بن وائل لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا نحو حللت و ارحلت وشددنا اسرهم والفرق بينه وبين نحو ردوا ولم يرد حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم او فعل الامر محمول عليه وسوى بينهما فى لغة بكر بن وائل قال سيبويه زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردت ومدت وردت وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولها وقد يفك الادغام فى غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه اذا غارت ومثله اى لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع فى الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قاله الرضى فى الصحاح وألل السقاء اى تغيرت رائحته وضبب البلد اى كثر ضبابه ودبب الانسان اى نبت شعره فى جبينه وصكك الفرس اى اصطكت عرقوباه وقطط الشعر اى اشتدت جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف لبيان الاصل كالقود بالتصحيح او فى ضرورة كقوله وهو ابو النجم العجلى الحمد لله العلى الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل والقياس الاجل بالادغام الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله وصلى الله

على سيدنا محمد النبى الامى والرسول العربى الذى لا نبى بعده
وآله واصحابه واتباعه وازواجه وذرياته وآله
الطيبين الطاهرين الاكرمين الامجدين
وتابعيه وتابعيهم وسلم تسليما كثيرا كثيرا
سرمدا وحسبنا الله ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله
العلى العظيم

تمت ١١٤١